دخل في ملك سلك الفقير الى الله الملك القدير
رجب بن الحاج ابي بكر القاضي بمدينة اقجه قرايلق سابقا
عفي عنهما

كتبه الفقير مصطفى

كتبه الداعي مصطفى

١٧٧٤

باب بيع الفاسد

فهم دماغ وكذلك يجعل المنكر كعين المنكر لا دا

شيخ مصطفى افندينك

شيخ مصطفى ذاتيه بنك كتابلرندن كتبه

باب اصطلاحات

MİLLET GENEL KÜTÜPHANESİ
KISIM: V. Carullah ef.
ESKİ KAYIT: 1773
YENİ KAYIT No.
TASNİF No.

بسم الله الرحمن الرحيم رب تمم بالخير

الحمد لله الذي شرح صدورنا لوجوه فواتح المعاني على حاشية المعاني ونزه من فيضه لعلومنا دقائق البيان وبدائع الحسن
والامن علينا على حسب الفيض حال الاستعداد ابواب عاصي الوجدان وازاح بنوره ظلال ظلام النظر عن الرين
والطغيان والصلاة على احسن من اوتي جوامع الكلم ولوامع البيان وعلى اله الطيبين الطاهرين وخلفائه من الاطهار
والاعيان وعلى جميع المهاجرين والانصار والذين اتبعوهم باحسان وبعد فهذه حواشي رتبت من فضائل اذهان الحذاق
من افاضل الاذكياء وبنيت على رياض حسان السباق من الاكامل الاصفياء وفوائد سمحت اهل حل العلماء وفرائد سمحت على اشد وال
الفضلاء وزوائد لمعت من لحاظ الغارفين المتأمل العاهر وارفرج على الاذكار والاراء علقت على شرح تلخيص مفتاح العلوم
بدلائل من عود بضاعة الاستفهام وتسهل من معضلات الفائدة شعابها وتطلع فيض حواشي معانيها وتكشف عن جمال لطائفه وغرائبه نقابها
وتكشف عن كمال فرائده ونجاته لغاتها وتتمم بالمعول في حواشي الشرح المطول واسئل الله ان ينفع به من فضله كما نفع بأصله
وهو حسبنا ونعم الوكيل نعم المولى ونعم النصير واليه المرجع واليه المصير قال الحمد لله الذي هدانا لدقائق المعاني ودقائق البيان افرد
وما به النعم والمؤمن لما كان الحمد سبحانه ونحوه اجرى سنته بتصدير الكتب بالحمد بالتسمية والتحميد امثل على طلوب اولي الامر من المؤمنين
واصحابه المخلصين الذين امنوا به علوما واسلفوا ادركوا واسرارا ما لم تدرك الاعلام كاقتداء بسنة الشريعة ودلالة المنيف في تصدير كتبهم
بالتسمية والتحميد بالمحامد والاوصاف الكاملة للتخصيص بعلوم كل كتاب والطائفة لمضمون ما فيه من فصل الخطاب ثم اللهم بالصلاة على الرسول
لما ارجحية الحمد للناس لصفات الكمال عليه والشكر للانعام لا ما استرجع للمستعدين لعلوها كالاستعداد لذات ومن ثم صدر
الشارح العلامة احسن الله مثواه الحمد اسلك الله اياه سننه في هذا المقام واتى ما يسمع واحراها في سلك السلف العظام وخلد
للخلف الكرام بوام الله دار السلام ثم انه قد يوجد في غير هذا المتن ان الحمد وراث الله كتابه وعبادة ودينا وفارها والاول
دال على الثاني وهو على الثالث الدال على الرابع دلالة الاولى وضعية غير طبيعية بخلاف الثالث فان دلالته طبيعية ولا فعل
ان الاول دال غير مدلول والرابع بالعكس والمتوسطان دالان ومدلولان وجميع كلام الشارح طار واجعل الجنة مثواه بصدد تأليف
الكتاب الى موضع التشويش ووضع السطور بين دفتي الطرس او رصف منع النفوس والخطوط بعد الحمد لله سوى المسمى بعوض الحمد
الدال على الحمد اللساني الدال على الحمد الجناني الدال على الخارجي ثم عقد سوى الصلوة اما الى انه رحمه الله حمد الله لعز سلطانه على جميع اطوار
الوجود وعلى كل احوال الحمود والملوك الى انه سبحانه هو المحامد بكل لم يمكن ان يحمده وكذا رسوله وهذا الى انه ينبغي لكل من يصوغ
طرح ما هو المعتقد وللعبث بنشأة بنو الكتابة ان لا يهمل ما دل على الحمد والصلاة من حسن ما هو بصدد في معنى كما وصل البيان
وكان شاعر به النقصان ولا يكتفي بالكتابة او الخارج ثم انه لا بد من النية على فوائد نفسه ولطائف مرتبة منها ان اول ما نشأ
الحمد والشكر على المحمود والمشكور مودة المحامد اتصاف المحمود بالكمالات الباعثة على الشوق الداعي الى نصب الثناء على المحمود واراده
اما ما منشاء هي تلك الارادة الحركة للعقول النفسانية المنبعثة لارازعاج النفس في المعاني والكيفيات التي هي المحامد لحاله ومنها
استحضار صور تلك المعاني والكلمات في الذهن ثم نشأ من تلك الحركة المزدوجة بالاستحضار الحركة النطقية والنفس بالاعاضي المار
بالمخارج المفضية الى تحصيل الحروف والكلمات او الحركة المتعلقة بالكتابة ومنها انه لا بد من علو الحمود من حيث هو محمود بالنسبة
الى الحامد من حيث هو حامد وعلى اي وجه الحمد فهو من حيث صورته لسان من السنة الكمال فهو لسان حال كل كمال بصدد الحامد
في نفسه والى كونه متوجها الى اظهار ما مرج عن الحمد لله على موقف للسمع المحيط من الوجه الذي يقصد علي الحمد وموقد بالكمال الموجب له تكلا وانما

لا الامور

التقطيع

يعرف بكمال ما شرع فيه وحصول ما كان مطلوبا ومنها ان حمد كل حامد ونعت كل معرف انما هو بحسب معرفته بالمحمود او الاحاطة له التعريف
ما ناعتا من لا معرفة له بالمحمود او نعته لم يعرفه به عنه من لم يعرفه به فكل من كان معرفته به اتم واكمل كان حمده ونعته ادوم وافضل واتم
واشمل ونفاضل الحامدين بحسب تفاوت معرفتهم به ومنها ان الحمد عرف اهل التحقيق نعت المحمود بنعوت الكمال وذكر محاسنه
بما هو عليه من الفضائل والكمالات وبالجملة فحمد كل حامد على كل محمود نعت من المحامد المحمود بما يستحقه ارادة الوصف
طريق للوصول بعد ذكر الاسم الدال على ذات الواجب المستجمع لجميع المحامد باعتبار جميع الكمالات للمنسوب الى ما ذكر بعض من الفضل
او للتكميل لبلوغ العلم بالاجمال والتفصيل او للتقصد الى كمال الاصفياء او كونه ذكر ما يناسب المقام وللالهام اتباع النبي في العلم
السعي ودركه قد اخر وهو قوله من الحمد لا ما حمد الله لان المعنى عنان عن فعل يعقل حاله العوض والالوهية
والوسوسة خارجه بعقد العشق للشيء بالاعطاء بطريق الفضل والاحسان ورد ابنا وحسنه المتكلم مع عن حد الصحاح على صنعه للمتكلم ومع
اشعار بعموم الاهتمام ودفع الايهام مدخله خصوص المحل وهو للاختصار اي الاهتمام فيها هو المشهور انما هو لا استعانة وفي غير المشهور بحق
بالاستعانة وعدمها فلا يعتبر فيه كون العلوم كسبه وبالعقد الاول اعم لا يتناول اشار الى انه تعارض الحروف وما الاخر نحو الفكر
لكونه يدريها دون الالهام والحصة الى الحصة للوصف والرده من ما دق ولطف ثم انه يحتمل ان تركه بالمعاني والبيان علما
المعاني والبيان على انهما للفنان للعلمين وهو الظاهر وبالحقائق والدقائق الاصول والقواعد المذكورة فيها يخصيص الحقائق
بالمعاني والدقائق بالبيان لما اعتبار ان المعاني بحث عن افادة الكيفيات والخواص الزائدة على اصل المراد والبيان عن كيفية
تلك الافادة ولا خفاء ان كيفية الافادة امر عارض للافادة ولا دقيق البيان من جهة امرين الافادة وكيفيتها بخلاف المعاني وهو
الاقرب الى الوهم بالتشبيه من جهة كلام الواحد ولكن اضافة الحقائق الى المعاني نظرا الى كون تلك الكيفيات واضافة الدقائق الى
البيان نظرا الى دقة كيفية الافادة بالنسبة الى نفس الافادة مناسبة وان تركه بالمعاني الصور الذهنية الناشئة للاولى وبالبيان المنطق
للعرب عنها في الضمير والتسمية للمعاني الثانية الاولى والبيان الذي يخصيص الحقائق بالمعاني نظرا الى تحققها والدقائق بالبيان
نظرا الى اتصافه بالوضوح والخفاء وعلى كلا التقديرين فهو براعة الاستهلال والتركيب بالملحقين على الاحتمال الاول الظاهر علماء البيان
وعلى الثاني العقلاء من نوع الانسان وانزل الالهام على ان الاعلام لاختصاصه به دون الاعلام وما فيه من الاشعار بل بتحقيق افضاله
وتجرد احسانه عن شائبة الدواعي بخلاف الثاني وقدمه على التخصيص نظرا الى هذا اللفظ او الى عموم ما تعلق به ونبه على ما تعلق به
التخصيص قال وخصنا لها التخصيص لغة التمييز يقال خصصت فلانا بكذا اي ميزته به عن غيره والباء داخلة على المقصور وعلى ما هو
الاكثر في الاستعمال والبدائع جمع بديعة بمعنى المبتدع المستحدث ولا ما دل جمع او جمع بدو وهي الى رحمة المخصوصة استغرقت النعم
لا من سابها ان يصدر عنه الصدور اولها والروائع جمع رائعة بمعنى معجبة والاضافة للوضعي للبيان من باب جرد قطيفة اي الاداء
البدائع لاصابات الروائع واوله لاصابات لرعاية السجع ولان المصدر للتحسين يتبع على الفعل والكثر ولان الترتيب من حسن
الترتيب بين الحقائق والدقائق وصنعه للجناس الناقص والتي للمعاني والبيان والبديع كتبت العنوان الثلاثة ومن جودة تقديم الالهام
بالعلمين والتخصيص بالبدائع والروائع ومن لطف تقديم البدائع على الروائع لتقديم الام البديع على الترتيب قال اعني بحكمة الله الاعلا على
تعالى سبا منفي اي يحكم ما هو من الاستحسان والحكم العلم بوضع كل شيء فيما يليق به والنظام الترتيب ما اسما بحيث يكون مستقيما على
حسب ما يقتضيه الحكم وعلى وجه يستدعيه حال الاعتدال غاية الكمال لا يتطابق بين الحكمين بحيث التناسب بين جزئيها الاخر المسند اليه
وموله بكونه جامعا او للتعدد لا يشاف جواب السؤال بعض الكلام السابق وهو ان قال كيف خصصنا ببدائع النعم

لانه لا يستعمل في الاول الا في الطلب وللاستعمال
اما يسوى فيه للطالب لا يستغني كان للامام
فان فيه الواجب السعي

وهو

فهام

المعنى

ورواجع الاحسان فعال اسم لكل ما علم حال الكل شيء وهو ما يليق به نظام العالم ما يجاد الجواهر البسيطة العلوية كالنوع من الكواكب والافلاك
الى نحو ذلك الما، والسعلة الماء من العالم الى نحو ذلك لانها ذات وجعلها سببا لحصول الشيء والاطفال من الملائكة والناس والطيور
والانسان وبريه اي ما من الانسان عاجز استقراره اليه لقول فقدان الكمالات من العقل والعلم وموجود الصانع ومن علمها
لا استقرار لمحصل العلما، سداد النبع ورواجع الاحسان كما انشاء الله تعالى واوردها برايه فوق الاطفال من الانعام والاطفال
ثم الفضل للاستاف يحمل ان يكون من فضل العطي الكمال الاستطاع وان يكون الكمال الاحسان كما يورد موضعه والراد الوجه
واراده الحرز والحرز جمع حرزه بمعنى الجاء والاطفال جمع لا واحد له من لفظه بمعنى الاطفال والاحسان وجمع الزمان اما، الى
بعد مرات لاستقرار ودعاوتها للمستدعي لسعادت مرات الانعام والصلوح عاضر من سبع الى الصلوح لغة الدعاء، وعلى عرف
الصوفية اضافة رابطة بين الراوي والداعي والعبد والرب فيجوز اضافتها الى العبد باعتبار والى الله باعتبار وهي من فضل الحق رحمه وغفران
ولطف لسان وعطفه واراده واحسان وعزان ورضوان من فضل الخلق الصلوح به دعاء، وخضوع واستكانه وخشوع واتباع لمحابه
ومراضيه والى ربه وفيما يجاء ربه ونزوع دعاء الرسول طلب زيادة درجاته وربه الى اعلى المراتب وكرمه فيقبول قول وفعلا
وحالا الى جميع الاطوار المرضية وشاها وستفاع السناء، الكاحر وبه مذا واذا كانت الكمالات منوطة معلقة بالصلوح عليه وعلى
تذوار اصحابه بها بالفعل فما ان الصلوح عليه كمال اعتبار، وسلم ما جاء به واعتقاد وحض كاعتقاد واطاعة محبة عامة الكمال سرسل
للاصل منزلة عن وحيا منوطا سفرعه وسوالهن انه ٧ انصافه بالنبي المهلة فرع ولد اسم العلي سموا وبالمجي جلة "
والاوصاف النبي العظيم واللسن بالحركة النصاحة فكون العطف للتفسير والضمني لاصل والكرم سعة اللوم والسماح للجود قال وعلى
الله كال عذار اتباع المحتشن الاقارب الذين تزل الهم اصول حلم ومواريه العلمية والعامية والحالية وهم اصناف اربعة منهم من يكون
الالاغ الصوت واللغة بما وهو للخليفة وكالمام العام بما جعلته ومنهم من يكون الالاغ المعنى دون الصوت كسار كالوليا للمجانين
والكسلى والنهوض والمجاء والوجود وان لم يكونوا منجحا، صوت ومنهم للفظا، وكالما، الكمل لبعضا ومنهم من يكون الالاغ الصوت دون
المعنى بان صحت نسبتهم اليه هم من حيث الطبيعة فقط دون الوراثة للصفوة الروحانية العلمية والكشفية النبوية وللحالة والمعاصب
اشتغالهم عن كالمعالي عالية كطام الزنا ومنهم من يكون لاحظ سرية للخلق والحق وهو من السادات والترفا، والكمل الى لاغ
لانعزم لاصول طبيعية عنصرية ولاصول دينية شرعية وصول نورية روحية وصفية معنوية لعموم شوق تمام بكل من وكن فيه لكالوله الاصلي
حقيقة وفي صح الوراثة سادات للعالمات والروحانيات وفي ارستقراطيا والخليون وهم انبيا، الاولياء بالنوع العامة بالخاصة المخصوصة
برسول الله صلعم وهو اكمل الوراثة بمن قام بالوراثة الطبيعية وصحت النسبة من صوبه العنصرية وكملت النسبة الروحانية والمعنوية بهنوف
نزول الى كاول لان الولد على كمال حال تربيته وله اصحى النسبة ظاهرا ان يكون مما من اخلاقه وعلومه واحواله سرمعنوي وان وقعت
المخالفة في الصوت الوسنة فلا كور بدلوس ان نظر الهم الابنظر التعظيم والتبجيل والسيادة، وان كانوا نواعا فخلاقا للسرية ظاهرا فعند كون
منهم اهل كاشفا، كحالة المخالفة هم كاحوال لاسيما ان تحول والمحتشة ان رجع الى ظاهرتها كاصله بلا الالاغ والتفرع بالضم فعاض
في جبهة الفرس عوض الدرهم وغرض كل شيء اولهم استعمل لكل واحد صوت والمراد سهنا مطلق الصياح والصوت الصاخ كما ورد
ايضا، والدين وضع الهي سائق لذوي العقول باختيارهم الخير بالذات وصلاح الطريقة الخصوصة المشروعة بيان كنه عام
وشامل كالاصول والفروع والاخلاق والاداب ويطلق عليها اسم الدين من حيث اعتبار الخلق لها والشريعة من حيث الطاعة الشارع
اياها والملة من حيث املاء اياها ولا صحة الالاء بالكلية والدين جمع وضعه بمعنى الظلم والاهانة، والنور سوا الظاهر لغة

والضيا، اقوى والنور منه ولذلك وصف الله تعالى به القرآن في قوله ٢ جعل الشمس ضيا، والقمر نورا وقد يتزوج منها بان الضيا هنو
ذاتي والنور عارضي والعالم العلم الحادث الواقع بخلاف سنخ القرآن من رعاية المناسبة بين معنى الحمد والصلوة ولطف
الاستفتاح بالكتابة والتحميل وفضل التحميل وذلك ان الحامد قبل طلوع شمس الشريعة القرآنية والطريقة السنية والملة السمحة السهلة الى
ظلمة الظلماء وهو بكور كاسوا، وبطلوع صبح الحق من مشرقه اضيا، العالم واستنار بنور العلم بحيث لم يبق ارض من بقاعه ظلم الشرك
والطغيان ورايه من دعي الكبر والبطلان وفي رعاية مجانس للبطلان والخناس والسبح المتواري ورعاية النظر ولزوم ما
لا يلزم قال وبعد فان اجل الفضائل ما لا تعدم الفائدة فان ما لا يكون بعد مظنة لانا او لتعذر بقاء فيه وسببه ما مثل العلم، ما لا يعدم
ولزوم له اتباعا موجب القصد والدعا، وفي عاده للشارح للمقصد من لمعالم الكمال والنجاح بعد صفة ان يصنف ما يم يصدر
من العلوم ما وصاف ينبغي عن فوائده للمريد عليها واعراضها رغبة للطالبين وحرمانهم على تحصيلها وينبغي الباعث على
التالف فاز الشارح رحمه الله في هذا الباب اسلوب البرية وعرف اولاه مطالع العلوم وبانا فما موجب تصدق وارتفوصف
علم البيان باساسي الكتب المدونة قبل نا علوم الشرعية وجه تسمى المعالف وصيغة انها ما يورد به ويدم ما موجب ادم فالاول للفضائل
جمع فضيلة ومن المزية التي لا تنقص والاستحباب التعظيم اي مدح واجابت تتحرك به وتعدنا ركمنا مستحق اللوم والعتاب
والتاكيد بان الاخبار كمال الرغبة ووفور النشاط والمجي الرئيس والانصاف للمتحانين العلوم مسائلها على ما موالمقرر وفي
وجودها المفاضلة الى سنخ عليها لانا والمطلوب منها وشروط عليها السعادة، الانسانية من تكميل النفوس الكريمة بتحصيل العوارض
النظرية التي معرفة للحقائق كما شئ والعلمية التي من العلائم فانها كامورة بالملوح بها وموسولة الى المراد بالتجلي والمراد بالعلوم العقلية الكلية
والمعارف الربانية المتذوجة بحكما والمتصدين للعوض والعشاعة في عرف الخاصة وهو متقارب اللغة فعلم بكسر العين
سواء امكن حصوله بمجرد النظر ولا استدلال كالطرق او لا يمكن حصوله الا بعد العمل بالخاط وفي عرف العامة على لا يمكن حصوله الا بعد العمل
العمل فعرف الخاصة اعم من العامة وبالجملة صنعة الصناعة التمرن ولا عتاد من حيث ان العمل المتقوم لا يتم كماله الا بان يتمرن
صاحبه في وكن للعلم وتصير ملكة له وقد تطلق الصناعة على كل علم ارسله الوصل صار كالموقد سوا، كان حصوله بالتمرن على العمل او
بالاستدلال فصدره العمل اولا والكتمة جمع مكمة من مكث كارض بالعضت اذا ضربت فانرفها وفي هنا اللطيفة للمنع للون في العلت اسعرت
لما لحصولها ما لمكر الرائع صاحبها عاء الكث في كارض بل لحصولها ما لحالة المكروهة التي شبهت بالكث وعطفت اللطائف على لطيفة وفي نفض
بعض صفي من لطف الشي بصفو وعرفا ما لطف مسلكا وفي شرح المعاصة من الكلمة التي لطفت معانيها وطرق مبانيها من قبيل عطف العام على الخاص
وهو لا سيما على السان لكلمة لا سيما لنسب من كلمات كاسنا، صعم وانا عد من كلمة لان ما بعد حرف عاطف من حيث الاولوية
مالكم للمتدم وفي مركبة من لا النافية وشي بعض مثل ما وحرف فما بعد نا كيف استعمالا لما قبل نما حذف لا ولا سيما بحذف الباء
مع وصول لا وهو بحذف ما بعد لا سيما وموصول للحمل على المعمول مطلق بعد خصوصا ما وافعلت مثلا احب زيدا اولا سيما زيدا كنا
مع وصول ما وكما سيما لا حمل اسم لا منصوب لكونه مضافا وفي بحذوف اي موجود وفي اعراب ما بعد الا وجه الرفع اما ما صافة شي الله
وما زائد او بعكسه لا ما على بابها على تقدير ان يكون ذلك غير موصوفة والنصب اظهر راجع وما لكي تعبر موصوفة او على التمييز قال كما لدليل لا سيما
بعد لا سيما الا الكرم ولا وجه لنصب المعرفة والرفع على انه خبر مبتدا بحذوف وما بعد الذي او تكرموصوفة وسوا اصل من الرجال او
حذف احد جزئي الجملة كاسمية صلة او صفة فقط والنصب ليس بقياس لكنه روي في نادر امي من العبيس ولا سيما يوما بدار حلجل سيصبح يوما
وفي الشرط بعدها كقولهم ان فلانا كريم لا سيما ان اسنه فاعدا قال لا خفى ما بينها زائدة عوضا عن المضاف اليه اي ولا سيما ان اسنه فاعدا

قال الكسائي من كسر الباء وقف عليها بالياء فقال مبيهاه ومن نصبها وقف بالالف، وان شاء بالهاء وقال كما تحذف كحذف في ميهات ان
تكون جماعة لان الباء بالياء الاخ كالف وان جعلت الالف بدلا من التنوين كما هو حذف واحد والتثنية الوقوف على الذي
تقال نهيه عنها اي اوقفته عليه فنفذ هو عليه والرمز الايماء، بالشفتين والحاجب والشفتين كالامر والحال والمعطن
النوم واللحم اسم للكتلة الطاهرة في نفسها الا انها لحقها، بحلا لاكلها دون كل من لحم البر للحم وقولهم من غير تونس وتشدد حال من
فاعل عاطوه وكحوون استئناف والاخرج عرين العلماء حال من فاعل يتصرون وضع غاره للخروج والكار نقاع وهو الكل
نضاعتهم اللحاج والفساد مع ما عطف عليه في موضع العلل لحوجهم وانتصار رسم على الكتبة المذكور والعلماء في قولهم الكتبة يتصرون
اي لانه الكاتبون متصرفون بالحاج والكاحراف بعد ان تشهو الامر مع وسطوا اللحي والمعنى ان علم البيان مع انصافه بما ذكر من العلماء
والكمالات العالية عما كثر من العلوم واعتلائه بحسب الغاية التي اشرف الغايات وهي كشف غطاء السنن ورسوخ الاسرار العجاز يظم
القرآن المجيد المعجز للعرب على الخرس في جميع ما جاء به لجميع انواع معجزاته الاسوة والكاخوته وكان من حقه ان يصرف
عنان العناية والاهتمام بالكلية بحوثه ومستغل بتحصيل كل الاشتغال قد وضع لعلة اعوانه وانصاره خزانة في ادنى جماعة عما عن ادراك
بطائفة من العلماء في عداد العلماء لا يعلمون علوما سمعت قطعات حفاظا، ولا يعلمون انهم لا يعلمونه حق رعوه، ويراجعوا الى الجواد
فاخذ واستنارة ولو ضنا ولا ناشا من غير اتقان واحكام ويدورون حول كثير من قواعده ومسائله بان يقولوا قيل كذا وقال
كذا ويستقرون من ادراك لطائفة المستفادة من العبارات والدلالات والاشارات عما ان تذكر واحدا مما يعد من العلوم والكمال
انه لا يخرج عن دائرة العلماء وعدته اعتنائهم حق شعروا بالحكم الكثيرة والملاطفات العلمية وهو اضع التحسس الى حق كان ناقص
ويستعين انوف المطالعات ولا ينهوغطا، العصبية من بصائرهم حتى سبق بحكمة قانون الادراك والعقل زاد ما فيهم و
وطوبهم لاعتصامهم باللحاج والعناد والحراقهم عن طريق الرشاد فان ينسر الله للرشد الوضع واللحي للحية اللطيفة ولا يخفى ما
في القرآن من حسن السياسة الملية والحكم والاستفادة للكتبة والتحسل والترسح ومن لطف مراعاة النظير ولزوم ما لا يلزم والعلة الحقيقي
والرابعة مفتقر الى عطف لانه قد وقع العون جمع العين وهو النوع يقال رجل معين اي دو عون والوطء الحاجة والمانع منه يعلل
وليح او طار والاجالة كالادارة واجالة قداح النظر كناية عن استدارة النظر والتامل وأعمال الروية فيما من حقه ان يعمل فيه
اسراج صاحبه للخيل للوجه منه يقال استودعته الله وودعته بالحفظة اياه، قال الشاعر استودع العلم قرطاسا فضيعها فمن مستودع
العلم القراطيس والعدارج جمع العدرج بالكسر وهو السهم قبل ان يراش ويركب نصله والنظر تامل الشيء بالعين والبصر لاستنباط علم كالاغتمام
وكالرتقا، الصعود يقال رقيت السلم وارقيت اذا صعدت والمدارج جمع المدرجة وهي المدرسة والمسلك والمرقاة، يقال اوطن كالمر
الى جاوزته الحد والاسم منه النزط بالكسر والشعف حرفة العلم من شعف اذا لحق الكلون ظله والترحل كالارحال وعجان بضم
الجيم كاولى وسكون الراء، والنون بلدان معروفان احدهما بالشام وزنون للهلب بن ابي صفرة وكاخوارزم كاخوارزم وهي
البلاد المعروفة على ساحل بحر الخزر التي دار الملك كاث بالثاء المثلثة ودار الملك اليوم مدينة اوني اسمها الكرخ
وهو المراد بحرجانية خوارزم والثانية باعتبار البلدة وكاضافة الى خوارزم لازالة كاشباه من الاشتراك كالاسم والمحيط للنزل
من حظائر والرحال جمع رحل البعير وهو اصغر من القتب والرحل للسكن وما يستصحب من كالاساس انقاء والمراد هنا الوتر والمحيم موضع
اضطراب الحبيم او موضع كاقامة من حيم كالمكان اقام يقال صرف عنه حوله واذ حبيه والدوابي جمع الدابة وهي الدابية حرسها
ضنطا والطوارق جمع الطارقة وهي البلية كالاسم للاتي طرق طروقا اذا جاء بالليل والحدثان والحدث الحدوث والحادثة بمعنى وهو

كان للحادث الواقع في الصحاح شعر غشاه وشعر اذا حف وهو كناية عن كمال الحد وكاضداد والساق ساق العدم والحد كاضداد
في كاسود من جدف كامر بحذا كاكسر واعتنا، المال الخادم والدخائر جمع الذخر وهي ما يدخر ويستغنى لوقت الحاجة والمراد ما يعلوم كاصول
والقواعد الكلية والمعارف الحقيقية للشرعية على كاصول كامر يقال اعلنه المال اذا اصار من عياله فلان قطعه وكاباح جمع انسان
العين وهو المال الذي يرى في السول وعون للطائف جمع عين الشيء بمعنى خيار وصرف عليه حوله والمراد اعطيت وبذلت وبسطت
التي هنيئة والفحص البحث عن الشيء والشروح جمع الشرح وهو عما اشكل وكشف وبحث ومنارح ومستوحا، وانما خص الشروح لان قولهم
وشى واصل رأى الشيء هو من عهد العلام يقال جاء الشيء بكون حوزا وحيازا اي حمله وتضمن الشيء بمعنى كناية عن التقدم
في الفضل والكمال كما يتنافسون فضائلهم ويتفاخرون بمكارمهم اخذ اولا ما تلوا الحرز بمعنى السبق وكان له الفضل والتقدم
جمع الفرج وقد مر شرحه والجارح جمع الجوارح للبزاة والكلاب فوز الفائز المسائل الرقعة الخ فلما تصل اليها اذا ان الرافعة والمختار
الطائف الكشح التي تليه لما، الجارية الكثر قوله بعد ما تضمنه طرف لقوله يعني تقدم على اسلم من اول كامران بعث احدى جهتيه
ووسط شغفه للدين سما من حفظ ما توسل الى تحصيل الكمالات ليس في ابتداء، او ان التحصيل بل بعد ما مضى وطل من بعض العلوم وعب
لجاله وقد لح النظام اسراف للودعة فيه وفي مستودعا متعلق بمعلق النظر وعما متعلق بتوكل بمعنى وتحط وحال بالرفع عما انه خبر مبتدا
محذوف والجملة وما عطف عليه استيناف فتمر عطف على محذوف اي رحلت اليها ووصلت فيها فاقمت تمرت وارجع الشروح الدرس
وما عطف عليه حال من فاعل حمرت وما عطف عليه او من فاعل عرف مقدرة وقيده على انه للطائف لا يستجل شرائط التحصيل والاتمام
منها او لما صدق انه وقوله الشغف فانها كاستغال التام وانها جمع الفنون وعدم لاكتفاء بعضها او رابعها استوفاق جميعها او قائمة
بالاشتغال وخاصها الوصول الى حقه اصل التحقيق من محول العطاء، واجله العطاء، وكم تشرلا بالمعارف الى العلاء الباء وساد بها
الحي والتنبيس من الحداق والوض علم طل مسكلا به وفتح مقفلا به وسابرا التخت عن كاسكاف والاحراز عن مضاعه اصل الفتور
والسوار وحالطه من موصل الغم معدم الاراءة لما اشرف طبيعته منهم عادتهم ونجراهم وفيه من الحرص والتخت والبرغث ما لا يخفى والاخفاء
في اسمال الدواة على الكناية وكاسفان للكثبة والحسل والترسح وعما صنعه كاسفان ومراعاة، الظهر وكثيرا ما يصف على المصدر
اوعا الظرف اي حلجا ناكثيرا اوزمانا كثيرا وما دام لتاكيد معنى الكثير واسم كان ضمير الشان وضمير حمله كالحاء اي يتارع وحادث من ظله
عليه نزعه وجذبه والمعنى ان كان للفتى وكالحاء للقتارع لافادة كاستمرار وظله فاعل عالج والى اشرح بصب بنزع الحافي اي
ان اشرح طلع وكحوزان يكون طلع نصبا على الظرف وان اشرح فاعله والشرح الكشف بقول سرعت الفاضي اذا افشره وشرح
اريصرح للاسلام واضافة كتاب للحصى للبيان وقال رجل علامة اي عالم جدا والى، للعالمة والعلم ما يعتد به علم وكاسلام كاعتداد
وكاطلعه والمراد هنا التوحيد والتدرع بالجاء بمجد عرم والعدو بالكسر من عند كان به وقد نضح وبحر العلم وعن تقوى وتوسع وفرد بلاد
من ديار آذربيجان ودمشق بلاد من بلاد الشام قال الفاضي الماء بالماء نفسه اي ارضه والناس جمع سنوب وهو الذي عمه من المطر والعقوان
السر والمراد ستة الدور والعراديس جمع العرد وهو لاصل الستان الذي يجمع الكرم والنخل وحل الحديقة والمراد هنا اعلا
درجات الجنان والجنان جمع للجنة وهي الستان والعريش النخل جعد وله الماضي من الزمان وقد عنى للفاجاء، والمعلل والجمل ان
يكون سنانا ظرفا للجاح واوان يكون معللا له وقد حرف التوجع والصحاح قد يحمله حرف الاداة على الاعلا كاتفال وسوءوا كقولك
لما سفل ورفع للتليل ان هذا لمن شطر الخير يقول دمات فلان واوا جع وسوء لا سنطرام بعل دمات والى يقول فلان وقد يكون قد
بمعنى ربما وقد يكون لتوقع الماضي من الحال وقد يستعمل للتحقيق وقد يعلوون اذ رسول اله الكم وكاصول جمع كاصل وهو ما يستند عليه الشيء

والمسائل جمع مسئلة وهي ان لا صل مصدر سالة الشئ ثم نقل الى الكلام المبني على حصب شئ في العلم ويسال عنه والعوائد جمع العائدة
وهي العطف والمنفعة وتقال هذا الشئ اعود عليك من كذا اي انفع تحوما جاء تقال حواء تحويه حيا اي ضمه واحواء ملا وكاراه
جمع دان وهو ما دنى اليه اصابعك واراده ظاهرا والمتعدي من علا البيان كالشيخ عبد القاهر واضرابه والمعارف منهم كصاحب
الكشاف والمفتاح وهي كذ وحدوها مسطورا مستملا تقال طويت الشئ طيا فانطوى والسطر جمع سطر وهي المطلوب الحاصل من الدليل
والافكار جمع فكر وهو سير امور معلوم لتستحصل بها المجهول ما ملا موضاعن مال عنه اي اعرض والقاعدة هي الشئ وكذا الهيئة والطابع
ة الكلام المالفة قد ما لمطلوب مطلعا وفي العرف المطلوب العالم وكاكار كاقصار والمراد بقاعة الاطباء الكتاب كحسن بعض الى الاطباء
وان كانت لا تخ العالم وبناءه اصقال اقاله كحسب الا سبح المقصود سهوله الا الا لا معا وتخايل السبح مظانه جمع مخيلة وهي ما توقع
ة المال وهي كالامارات والسبح كالفخ وكل ما لطف ماخذ ودق فهو سبح والمراد به هنا الكلام الغوامض سبح كالسبح في الدرة والقلادة
والسلك جمع سمط وهي البضة والعقد العقاد، والدرر جمع درة وهي اللؤلؤ وقوله حاويا محويا مسطورا ما ملا الا كما صفات لمجموع والكنج
ما في الزوايا من لطائف المحاورة لا ستفاد تاكتسابه والتحصيل والتجريد وحماس الحماس للحاصل الحصل ومراعاة البطء وصعبة الطباع

وكان سوء عطف على كنه اما كان كالحاصل من سوء يجمع وبصريه من عاد عن كذا اعوانا واعتاده جبسه وصرفه عنه وعوائق الامر
النواعل من اعاقه عن كذا منعه وهي صرصوا عل سوء قوله اذا في زمان لما وقد عطلت فرغت واخليت وهي غير معطلة والمشاهد جمع المشهد
وهو المحضر ومحل الحضور من شهد شهود واحضر وقوم شهود اي حضور والمعاهد جمع المعهد وهو الموضع الذي كنت يعهد به سكنا او
المنزل الذي لا زال النوم اذا انتوا عنه رجعوا اليه وسدت احكمت واوثقت من سدود الثلم وحكما اسدها اصلحها واوثقها
ومصاحح محال صدوح ورجوع جمع مصدر وموان محال ودوح جمع موح والديار جمع كبح الدار ومراسيم جمع رسوم واثاث وعيب
ورست وملث واطلال جمع الطلل وهو ما شخص من اثار الدار راشع اسرف ورث من اشي على الشئ اشرف وكاقول العشرة من الطلوس
ما فل بالضم والكسر اذا اى عاث والمراد بشجون الفصاح خطاصح ومجالسه وهم العلما، وعلما ع العلوم ان العلوم الوسيلة والفصل على مطلوب
العلم فيه شاء من السعد واسوطن الحد الوطن تقال اوطنت الارض وبها وطنا واستوطنها ان اتخذتها وطنا والزوا ناجم الزاوية
وهي السقف المصعد والمخول السفرة عن البياسة والطاسل الساقط الذي لا عاصمة له والمراد به هنا الشرح وقد محل محل حدا لا سلغوني بحرون
من لبث بالكسر بلمث لبثا اي حرن وبكسر وكذلك السلمث عن الشئ ساسغون بحرون اسد الحزن في الصحاح اسد الحزن وكاد كما
جمع الزكن من الركا، وصوحت الغداة وضح وجه للشمس معنى الاكتساب لا ادا، وقوله فهكذا اوصت الرمان من اصاب الحاسة قاله رجل
من بني اسد سئل اخاه مكلفا بعد ما بين موطن الغزا رحاجا وزرت صنا اسهى بكذا لو كان يحج من الرد ان احد تحاك اصابك
للحد زر حمل ليمن اخي سعد اهك صفوة صكدر تقول دررت من اجلك دار اسعدا جاورت ان فاوحدت واقيه لسعد ولا جاورت
الوقت المرصد طسنك فلو كان يخلص من الموت توق لوفاك ما احدث به سعد من الحدر السديد والهرب السعيد ولكن للموت هو الذي
لا ينجي منه والمهرعنف، ياخذ بدعو وسعول برحمك ليعوي اخي ندبه لبيان المخاطب اياه لشابه وهم لا البياس اي من اخ نوبس به وعوده الى اخ
حول صعابا كدرما قتل وقوله هكذا اوصت الرمان برد ان صار اه واصابه ليس بسديد ولا مستقيم من حدثان الدهر وتواسل السيران
قد ما وحدثنا عاوده واحد ستر حس اسما كا اما، وبغ ده كل معلوم حواه وبدرس كل ثرا انشاه، وجاء، وفي اطرا الياس من المفقود
وقطع الطمع عما، الذهوص وسلع وبوء قوله زمان حزان وجعله ازى العالم اضافه وصح اشتغاله العطف والسد والملو والعفا، وبلغنو
وملعطف عليه حالي لا فاضلوا نضيه بيانا الوان من لا سقاء والمحل ولا سقاء والريح وهي صعبة الطباع ومراعاة

النوجه

النظر وصعبة لا سقاء لكن لما راب استدراك لدفع وهم متولد من قوله وكان سعوقة والسوق الكثير من الوبر وصوفه المال الكثير والرعاء
جمع الراعية من رعت الشئ اذا اردته رعيه وعملها ليحرك واحدان لا عناق ارعاعا وبطاوا وهي من حدالها زار يعاعم والبغ العقد والطرائق
والمراد هنا الماء والكريم اي الكريم للحصلت جمع مواسعة اعال جمع الشئ تحريه حريا بكسر الراء، اي حقه اياه، والوفق حصل لا سباب
متوافقة وهل حصل لا سباب متوافقة والتشبث تاخذ في حصول المطلوب بالاستدا وعفا، بالعارسة سازه اذن وساعاه والراد من معلومات
الرموز الكتاب المرموز المطلوب وهي كاسرار للعارف المخفية التي لا يطلع عليها الا الموفق من اسعد وعلا له الشرح سرح يعلطر حان الموضع والراد
جمع الراس وهي الجثة من النساء، وهو كالاساس من العدرا، بعض معاطفه اي مساوله والمحاسن عده والمال حضور من قال تقول قولا وعالا
عاصمة المال اي حال الكتاب وصعبة والتصدي العرض والسلوك الدخول والطرائق جمع الطريقة وهي المذهب يقال ما زال على
عاطريقة واحد اي على حاله واحد وهو مصدر واحد والدليل ما يستدل به تقال فضل الشئ يفضل صلا لا اي صاع وسلك واسلك اي اضاع واصله
وسواء السبيل وسطه وعدله اصل اسلس يقال جلست اسلس واجلسه وخلسته اي استلبته وانتا، الشئ نفاعنه جمع نبي بالكسر والغرض جمع الغرض
وهي الشرب والنوبة لتجرع اي اكثم يقال جرعه غصص الغيظ فتجرعه اي كظمه والغصص جمع الغصة وهي الشجى اي الحزن اذي دفع والسهر عدم النوم
وكاري بقضاء والليح جمع اللياح الضم معظم الما، تقال لقطع الشئ والحفظ احص والمطابق جمع للطرح وموضع الطرح ومرمى الرمي والتطارح جمع
النظر وصوالكرا والملاحظة ودلت اعطت يقال ندلته ندلا اي اعطيته وقبت والهيد والسان الراي لا صاحب جمع السانح وللبارح المعاكس
والراوله والعاجل كاعجا زاسرار العلاعة اسمان للكتاب للامام المحقق والبحر للذي عبد العاصر لواحاز بعض اربعوانه سامت ان يلوث الهباء يقال
نصح الشئ اي نظر جمع ضيعة والوسع الجد والطاقة وقوله واكرم بالنصب يعبر راب المعدى الى المعمول بي عاراب وفرغبا والرغم مصدر
ضع فوضعوا والمحال حال من المحصلين والعامل نوا وعبارت والى الها في يعلق بالامر اي ووضع النسيان في والام ايضا معلق
كانه اراد ان بعض معاطفه بعض شتاتي هذا الكتاب وقوله بل بعض معاطفه استضاف حوايا السوان تاس من الجلة الساعة وسوما بالام ة لا سقال
بالكتاب وكنت يتعلقون به وقوله وبعضهم وبعضه واعطف على بعض معاطفه وراكعفوا وكانه اشاره الى بعض من يكون بعضه وكاقاد
للمحصلين وفي قوله اوام يقع اشرح نوعين بان شرح للحاجي الكتاب الملخص اكمل بطائل في كشف اسراره وانضاح لطائفه للوعيه ثم ذم
ماضله الاضلالا بعيدا ان ضرر كاضلال اشد من ضرر الضلال وقوله اجلست صاحب ما وبعده للاد والجد وعلى للعقول لرعاية الحاصل السبح
وقوله ما اخرج حال من فاعل اجلست ومن الرمان متعلق بمحذوف لكنه الرعاية وعنا صاحال من فاعل اخرج واضافه غرماء الحاسبان
وقوله لا سيما استثنا دلائل كاعجا زاسرار العلاعة من الحكم السابق اما، الى ان حمارستها مضاي لما مر من سائر الكتب للمولف من قبل الحاسبان وقوله
ملغزة ساسغ مع حض السلسل لاحراج الكتاب من الحكم السابق واللام لسوطة العسم والاسراء في اسمال العراق عن لا سقاء المكنة والعسل والريح
وعاصعبة الطباع ولطف لا يام وصعبة لا سقاء ومراعاة، العطر والجناس للطل وفي نسخة للمحصلين على انه بعض للحاص وعلم ان الاسال بشي
من الوان من لا سقال وبعضه على معاسا، المناعة وبحرعا وحليج انا ما وصادان علل العموم وسفل ومطالعة العلوم ومعاضا، اللعالي
وبعوة بعد على السهر وصوص ضع بحكار كاقار ولفظ واسد الكر من مطارح كاطار وسدل جعل خلفه وراحهه العضلا، ومارسة الكتب ومطالعتها
وساعن شبهاعاه الوسع والطاقة والقدر اصل من مال عدا الكد بكسر المعال ومن طلب العلى سهر اللياليا ومن مال مالا سناعن بعالم
يطع من لم يزل طول الليالي يجتهد قطع حمت لشرح هذا الكتاب عطف على اجلست ولم للمراخي ما الرمان بدالل للي وسهل من الذل
بالكسر وصوحه الصعوبة والصعاب جمع الصعب حلات الدلول والوعوعا جمع الوعوعة ومي السدد ح والعوص من الشئ ما صعب استخراج
معناه وكاية للمسعة باشت كاتي تعاد اشتج والكور جمع الكنز وسوالمال المدفون والنفيسة ما تنافس فيه ورغب وبحر على زنة وصعب وهو الواسع

فاتح

وهي ما استند من علم او مال يقال فلان ذو ثروة وسريعة عالية من الشرف اي العلو سمي جاه لانه من الجاه والسماه اي الجهة
وكاه ماه جمع الدس وهو العنج للعلم الاكساء لا ما، والدس العنج والعطية وعباب جمع عرس وهو ما سنوت به وتحبس والعنج جمع العنج
بالكسر وهي والعنان مهار الفرس اي عطاها الى من يسوسها استعمل في الحلي الذي يصاغ عاسكل مهار الفرس ثم نقل الى احوى سنت
في العصيص سنها ابعنج الفرس والى احوى وسن للفرس وعنج بالعنج في الزعنزلة الدنس من السنوة عن الشيء واماي من يسن العصيص في
وهسكت اي اعصمت في الصحاح امسكت وسكت واستمسكت واسكت كلها بمعنى اعصمت والدول دول العصص والعدل خلاف الجور والاضافة
العدل مال انصف الى عدل وانصف من نفسه اي اعطاه النصف منها وبحسب يحسب مثال حسنه الشيء وحسنه بمعنى اي كفته عنه والفك العذق
قال ابن الرجل عن الرجل استفكاكا ولا عساف والتعسف والتعسف على غير الطريق والمثل العرج قال حللت العنج اعلها طالا اي مشيا
وتهيأ قنن والمعقول كالاولى محذوف والتشاريح التشاصل والتساريح للمساسلة واوماث اليه اشرف والاعمال اوصى وادلت زلقت والعضت
اي ساسلت مثال غمضت عن فلان اي ساسلت عليه وبين اوشرا، واعضت وعضيت اي ركبت مثال رضيت برضيت رضيا وفضا
الناس للاعداء وحظ والى حرامي للطريق لحرامي وهو طلاف كاماه والمحطور الحرم والواضح لغة العامة والعاعة عرفا ما ساء على
نفعا وساعة عاثرة وما رضيت اي ما اوجبت والعرض للزاد العطر والعرض ما اعرضه ابه ولدليل لاشبهه ومدلل للاشبهه ثقة والسريح وقوله
لشراح سنا الكفاف يدعى للمعول لظاهر الكمال عباره لعرضه لكونه يعيب عيشه وارادوا للوصول لسعيهم خان ما حمد وعدم الحار والحر وراغ
بما في المفصل للاصعاص مع رعاية السجع والتواصي بسعة اللطائف لما خوذه من كتب العدما واوند والخواص الى يحب بما اذكان
كما ذكى، واوند والى امسدى الماسور الموسى عراب وفي المهيمن العزوعلى النحس فيما وضع لاعراضه معلى عسكت فيما ردما اوى عليه
سحت عدما لذاله لاضمال معلنها ما لا نصاف والاعساف وما عطفا عليها واوى عاصعه المعلوم والضمير الراجع للشرف والحوى وفي عليه الصاحب
الكتاب والعائد الى للوصول محذوف وعلى معطى ردا ى بحسب ما اوى صاحب الكتاب على السكاك وضع على صاحب الكتاب مدحض
التي والاعساف وتحمل ان يعود الضمير للمدوع الى المدوح من سياق هذا الكتاب والحور الى صاحب الكتاب وعلة معلى ما ورد والعائد الى للوصول
محذوف ايضا وفي نعفى للنبي اوى عاى للجهول والضمير للمدوع عائد الى ما والحور الى صاحب الكتاب وعلة معلى ما اوى ولا تخفى ما في الوا ى
من الاستفال حلقه صوالتسريح والاستفال الكبة والحمل وفي محاسن الطغان والعلل وقل للعباس الحطي ومراعاة النظر والاهتمام وعدم كل فيما
فيما من التحفي على الحلي وعاية الباب والعدل والقناع عن اركان مبنى الفتى والاعساف وعيا لا تزام بالاستفال ما بعضه
والاضبان عمال الغضب وفي بالوفي على بعض الشراح قوله وحاصل ذلك تسديد الصحائف صلما اصوب بالكتابة عبر عن كتب العواد على
كما وبان وصل الصحيح والدست والسفيه والهندسة والصحائف المواطن للصحيفة جمع الصحيفة وقد مر في الكتاب وبجمع عاصحف وكاول انسب بالسوء
وكاوزا جمع الوزر بالضم وهو للعيبة والغطاء، الغطاء، والنبال السهام جمع السل واصابع وجدن والنصال جمع نصل السيف والسهم
وهو حديدته وكل ذي الدهر بالمصاعب من بوان كاخبار اي سبب بعاقب كاخبار وتعاقب المصاعب اي تعاظمها مثال تعام وكامر
ان عظم وللمصاعب جمع للصعبة العثار جمع العثر وفي القبلة وكاحوان جمع كاح مثال كاطم الاصول والبطحاء ضرب بعضها وكاوح
جمع للوح وهو الما، المصطرف في كاصل مصدر في ماح يموح موحا والعتق جمع العتقة وفي كاحجار والبلاء وهو الملح وفي كاوض
من بلد مالكان امام به والشباب للحداثة وهو خلاف الشيب والساب جمع الشاب والتهيم عوذ ما يعلى عاكاساس ومثال في فرس وكاول
سيف كاجر واصله اوال على افعل جمع زكاوسط قلبت الميم واوا وادغم وحمل اصله وول عاى وعل قلبت الواو كاولى بمعنى جودة من
التجويد وهو التقوية والدهر الزمان والباد اسكر والسكان جمع الساكن وما دع لم يترك وكاوطان جمع الوطن وهو محل كانسان والدمنة اثار الدار

وما سود وافي كاساس في النعة التي سودها اصلها ومالت وبوت عد اشبهم بكاي لم يخبر من ام او نع اسم للجبة العوام الرجال سوا نه
نقاهم عصالح النساء وبلدح موضع ومن اعمالهم والتحوف الاقامة لكن على بلدح ودوم جمع فالبهيس الملتف بعضه على بعض والدوماء ارض مستوية
واصله في مدح والصحيح ماست كاعجف وهو المهزول وقوله كان لم يكن البدن للحارث الجميع والجون بفتح الجيم جبل بكه وفي متن والصفا موضع بمكة
انس احد مثال ما بالدار انيس اي احد وكانيس للوحش وكل ما نوس به وانيسه اي ما سمر من التمر وهو الحديث الليل من سمر سمر فهو سامر
وطاف اصحاب كاراق جمع الورق وهو ورق الشجر والكتاب والواحد ورقه والعناكب جمع العنكبوت وهي الناسجة والمثال السنر اسما بعض احسن
والشكل الشكاية واحمر اقام ودام ودمن عاما بعد عام ودامه اي ما دفع الحدث الذم نوبه والساعة الوقت الحاضر وانت تعرف ما في الوا ن
من كاستفاق للصرحه والكبة والغسل والمرسح وكاستفاق العضلة والنشمة الجمل ومن مراعاة النظر والحماس الحاضر وصفة كاستفاق
وقوله حي فوادي غاية للمرى وفيه من المبالغة ما لا يخفى ودخل عطف على الضمير المنصوب بحاز والعاعة نضرة مصحح اي اذا كان فوادي عضنا
من مثال نضرة اشتقاقا في اصابتي سهام لم اجد بحلاء قول من نصبه بكسر الضاد على النضال ودلك من توارد كاخبار على لوى الدهر
ما لا زال سماق معلى بالاخبار وعد طرف للعالم لا سما استثنا، واخراج عما قبله باعتبار او لونه والحكم المتقدم واول ارض الى الما
معطوف على ديار وعلى عهد الدهر جواب قسم محذوف واللام للموطئة كان لم يكن حال عن الضمير المجرور العائد الى ديار اي مسا كال مكلن
من الحون والصفاء للملوعن اصالة او اسناد والعاعن طرف مضمحل بم الحاي وطلال الى الحائي اصطرب والمثال السابق الحال
للحال للمطر ترشيح من لعطت الشيء من يدي العطه نظارته والرفع خلاف الوضع للخفض الدعه والانخفاض كاحاي اذا خفت كاجل بركتها
ماسل والمراد لا تاقام وصراء مدينة صرود بحراسان وصوار المكان الموحش والحرسه الحفظ من حرسه حفظه حاما حاجبا اي دفع عنها وصوان
جمع على فعل اي عطور والافاسن جمع فاسن وهي العاصمة والطف خلاف الجفاء والكرم خلاف اللئم والحماس جمع الحمس عاعرب قياس كانه
جمع محمس وكاباء الصدر بن والعمل البركه وكامن ضد الخوف فما مصدر عاست بمن للشامل من لمع المعاهة سطع ارتفع والعلم بفتح كاد راك او بمعنى
للدرك وهو للعلوم ات التصورية والتصديقية والدال الدلالة عما يوصل الى البغية محمد المعارج جمع معرج اسكن لهيبها والنيران جمع
النار والجهل خلاف العلم والغواية الضلالة مثال ظل زيد سكران كان وجمع النار مسنوفة اله وقال ابن مالك يكون ما يقع طال او دام
والطلل عروف والملك السلطنة ومعلى كاسبلا، جمع ضبط ومكن من التصرف واللواء الراية والشرع والشريعة ما اظهر اداه ومن الدين
وحل الرابط المخصوص المشروحة ببيان النوع المشتمل عاكاصول والزوج وكاحلان وكاداب والغرائض والعلة من عرظلان نفوغوا وعزانه
اي حوى معقودا اي مربوطا من عدت للحبل والعقد والسبع ربطنا عاد بجمع والعود والنخ والروا، بالضم المنظر والروى مثال آمن ظلان
الى اصله اي بجمع والعضل والعضيلة خلاف السهل والسعد وبجمع مي على اللغو الجمعه والنحل العسل من الناس والمراد بالجماعة والخلا
جمع الخلية ومن الدية والشاء الغزل مثال سنت كاموشنا ومشاءا سوء ووصل مالنا، المفعول من وصلت الشيء وصلا وصلة والحبل الرسن
والشاء الخطو واسطل بالنخ استدرى بها اي استعمل واحدا ظلا وارتفعوا بالعين للجوزة النبي المزوع عاالمعاهة من اربع فلان الما ادا
كاره والما كسنا، من غير وقت مثال ركب اياما مما مر عاو بالعين للهملة بمعنى النبي من ارتبع العمر الكمل الربع والمغ بعد ان رمان الدهر
بالمصاعب اصطرا وه الملال وكرث الساعة وصفى الحال اي سؤ الحال الى غايتي ان ترتبع ارض الى ارض ويقع منزل لا منزل اخر حرم
بعد اخرى وكاى رجوعها مكان مرجوع الى حصن لى مكان محفوف الى غاية ان وصلت لما صرفه واخ كاس مما والمتف فما وهي ملتف طيبه
ودمام كرم يشتمل على المحاصد الدسنة والاذنوه والمعاني العاجلة وكاجلم اشتمال الوان على المحار العضل والكنانة والسدة المطبع والاستفاق
بالكنانة والعصل والترسيح وهي اضاءة كانوار الى العلم والنيران الى الجهل واضافة المشبه بالمشبه عاعلى اصابع الطباعي ومراعاة النظر والاستفاق وغير ذلك

الاخذه

صيغه

كذ بكسر اي سكرية
جميع النهار ه

وى صنعة الطباق والجناس الناقص مع مراعاة النظر وامثال ذلك لا يخفى على المتأمل قال ومنها اشار الى ما ذكر من ان الحمد للموصوف
بمنح الصفات ولعمري يمين العمر وبقائه لا صلح مصدر الا انه استعمل في القسم فاذا ادخلت عليه اللام رفع بالابتداء واللام لتوكيد القسم
والخبر محذوف والتقدير لعمري قسمي ولعمري ما اقسم به ومعنى لعمر الله احلف ببقائه ودوامه عمرو اي شديد والمرام المطلب تعالى عن علي الشيء اي حق و
واشتد وتعالى رب الشيء ارومه رواما اي طلبه والطباع والطبع والطبيعة السجية التي جبل عليها الانسان واللدد شدة الخصومة وتشاتر اي فراع
وشارع تعالى تشاجروا تنازعوا والجدال المخاصمة تعالى جادله مجادلة وجدالا اي خاصمه والاسم الجدل والحسدان تمني زوال نعمة المحسود الى الحاسد
تعالى حسده يحسده حسودا والثناء الجميل هو الوصف بما هو صفة كمال والعاجل والعاجلة بمعنى الآجل والمراد بها الدنيا والعقبى الآخرة اي يجب
ذكاه والثواب سواء الطاعة والتوكل اظهار العجز والاعتماد على غيرك والاسم التكلان والسبب امل وامره تعالى امانة اي امل
اما قوله وهو اسند الى ضمير موصوف ولعمري مبتدأ خبره محذوف والجملة اعتراض بينهما للتأكيد وقوله ولهذا غلب على الطباع اللدد والعناد
ثم اخره من موضع التعليل والفاء للتعليل وقوله فلم يبلغ الاسم او لتوكيد الاعتماد على انه في رجاء الثواب وقوله وما يوجع الا بانه اعتراض
على قول من يجعل الاعتراض في اخر الكلام كانه وقع في موضع التعليل وقوله عليه توكلت وما عطف عليه استئناف ويقدم الظرف للاختصاص
ولا يخفى ما في التوابع من وقوع التأكيد في محل الاصابة ومن محاسن الطباق والجناس اللفظي ومراعاة النظر وفيما اما اي ان العاقل لا يعتمد على
ما فعله ولا يتكل عليه ويرى ان كل ما يعمل من الطاعة فانما هو بتوفيقه ولا يعجب بسعيه ولا يستغني بالثناء الجميل الناس ويستوي عنده
الثناء منهم وعدمه ويكون مخلصا في عمله بحيث لا يكون فيه شائبة من الشرك الخفي وبتوفيقه سبحانه وهو المستعان وعليه التكلان
قال الشارح المحقق تغمده الله برضوانه افتتح كتابه بعد اليمن بالتسمية بحمد الله اقول وبالله العصمة والتوفيق
افتتاح الشيء بالشيء جعل فاتحة مشتملة على الشيء على ما صرح به الشارح في شرحه للكشاف فلا يقدح في ذلك كون التسمية متقدمة
عليه دون سائر الكتاب ايضا وذكرها للتيمن لاستيفاء ان لا يكون خزانة غاية ما في الباب ان جعل التسمية جزءا من التسمية عدم اهتمامنا وبركة والاعلام ان لا تكون
التسمية من القرآن على ما قرر كون الباء للتيمن والتبرك وهذا مبني على بعض لا كما من ان التسمية خارجة عن الكتاب ويدل قوله بعد التيمن
في سوق الفعل للحدث لاضافة وجوب الاصلاح بالتسمية فلا احتاج الى الاعتذار عنه بان الباء في بسم الله للحدث ليست صلة للابتداء بل للتيمن
والتبرك المحذوف بمعنى الحدث ليس الا لانه ينبغي ان يكون ابتداء كما مر حال التيمن والتبرك بالتسمية لان يكون للابتداء بناء لا بعرف
الفعل للحدث ذكر الى تكلف جعل الباء في الحمد لله متعلقا بالابتداء مع لا للاهتمام من جهة الحمد للكتاب ايضا على ما ذكر الشارح رح في
حاشية التلويح ان قوله باسم الله انشئ الكتاب بجعل الكتاب مفعولا للابتداء للدلالة على ان الباء في بسم الله ليس متعلقا بابتدئ بل بفعل محذوف هو
التيمن والتبرك واما بوجه الافتتاح بالحمد تعرضا للماضي واما الى ان الافتتاح امر عرفي يعتبر ممتدا من يسع ما هو الكثير من واحد وتداعى
الافتتاح للتيمن والاضافة اذ الى ان الافتتاح يكون اضافيا لا يكون حقيقيا وبلوغا الى دفع التعارض بين حديثي الابتداء بالتسمية
والابتداء بالتحميد والباء في قوله بالتسمية متعلق بالتيمن وبحمد الله متعلق بافتتح وقوله اداء لحق شيء معمول له للافتتاح بالحمد لا للحمد والافتتاح
والاصفاء ان بعض التحميد لا يكون اداء لحق شيء يكون الافتتاح به ايضا اداء له او للابتداء من جهة عطف الاعتناء بشأنه والاعتناء بشأن
التحميد يكون حمدا ايضا والمراد بالحق الشكر وبالشيء النعم فيكون قوله فما تحقق بالحق بشيء ومن شكرها انه بيان لما وجملة ان يكون المراد
بالشيء الشكر وبالحق ايراده عقيبها فيكون في قوله فما حق ما بالشيء فاذن يكون بعض التحميد اداء لشيء واتمامه اداء له اذ هو المتقدم
موجب للحدث لا سيما عند ظهور اثر النعمة لا سيما اذا كان اثرا عظيما يقتضي بشأنه وقوله اداء اما الى ان الافتتاح به دفع لازم
اداء او تنكير شيء للتعظيم اشعار بان الانسان بالشكر اوصف بمقابلة جميع النعم ما لم يسع في وسع العبد كسب الاقدار والتمكن على الشكر انها من النعم

سقط له

قوله ... باسم الله ... الابتداء ... والاعلام ... التسلسل ...

ولعمري بفتح العين وضمها ... الاصفر

ومن المعلوم انه لا يؤدي الشكر الواجب بانواع الثلث بمجرد وظيفة اللسان بل لا بد من الاعمال المذكورة نظرا الى انكر شيء عما يا به الرد
السليم قوله الحمد هو الثناء باللسان قيل الثناء عبارة عن فعل يشعر عن تعظيم المنعم عليه مطلقا سواء كان باللسان او غيره فيراد بقصد التعظيم اولا
ويبطل قوله فما بعد وصدق الشكر فقط على الثناء بالجنان في مقابلة الاحسان فاندفع به ما قيل ان الثناء لا يكون الا باللسان فقيد اللسان مستدرك
فلا يحتاج الى الاعتذار عنه بانه كثيرا ما يطلق الثناء على مطلق الذكر باللسان وان كان مجازا ادا به الكثير زعمه في مقام التوصيف مع انه يستلزم الوقوف
بين الحمد والشكر على قوله فهما الجميل ان اوردي على اطلاقه بحيث يتناول الاختياري وغيره كالقدرة جميلا ويكون مراده فالمدح تبعا عليه بما قال وان
الحمد يختص بالاختياري والمدح يعم وغيره حال مدحت اللؤلؤ على صفائها والاعمال حمدتها وان خص بالاختياري يلزم ان لا يحمد الله تعالى على
صفاته الذاتية كالعلم والقدرة والارادة سواء جعلت عين ذاته او زائدة عليها لانه زائد في غير مختار فيما هذا هو منها على ان الصدور بالاختيار
يستلزم الحدوث لا تأثير موضعه واجيب عن الاول ما المرام الراد فيمنع ان الحمد لا يعم الاختياري وغيره كالمدح حيث يقال حمدت
الرجل على حسنه وشجاعته قال الشريف الجرجاني رحمه الله وبدل على الراد في ذكر الزمخشري في الفائق الحمد هو المدح والوصف بالجميل في
الكشاف جعل بعض المدح وهو الدم نقيضه ومنهم من منع الترادف والتزم تناوله للاختياري وغيره في المجموع به ورو منه دون المدح
بانه يختص بالاختياري في الحمد وعليه بخلاف المدح واثبت ضرره بانه يتم عليه لا شكال الجائز ايضا وعن الثاني يمنع انه في غير مختار ومنع استلزام الصدور
بالاختيار للحدوث انما يلزم على انه يجوز ان يثبت به وقال الشارح في شرحه للكشاف لكن سوق كلامه ههنا وصريح كلامه في الفائق يدل عليه
ولذا جعل بعضه الدم نقيضه فيتم الا ان نقول من الكمال بحيث لا يمتاز عنه القصور اصلا غاية انه يلزم عدم القصد بالذات وانه لا يوصف الحمد
دعا اعتذر التسليم بان صفاته في كون ذاته كافة فيها غير له افعال اختيارية بقبل بها فاعلها فاجر بحرا المانع الحمد عليها ومنهم من خص المدح
القياس بالاختياري وحمل حديث اللؤلؤ مصنوعا او صدرت الشجاعة وذكرها لا على ان المراد بها اثارها كالحوض في الذكر واقدام في الحروب
وغيرها من لا يصور لاختياري ويبني عليها الحسن وهو اختيار الزمخشري ما على ما صرح به في نفسه قوله وذكر انه حسب الحكم لا بمان حيث قال
في الجواب عن السؤال بان الورس علاج المعالج وحسن الوجه ذكر له عمل انه ومدح مقبول عند الناس الذي يسوغ ذكر لم انهم رادوا
حسن الرواء اي المنظر البهيج ووسامه للنظر الغالب يسوغ غير دفع واطلاق بحيث لم يكن من صفات المدح لذاته ولكن لدلالته على غرض
على ان من محمة الفؤاد وعلى الفارس دفع مع ذلك وصفا للمادح وتصير المدح على النعت بانها الخير ومي العصامة والشجاعة والعدل والعفة
وما يتشعب منها ويرجع اليها وجعل الوصف بالجمال والثروة وكثرة الحشم والاعقاد وغير ذلك مما ليس للانسان فيه عمل غلطا ومخالفة عن المعقول اه
عنده الجنس الحمد لغيره والحمد من الشكر والمدح وغيرهما والمال باللسان يخرج منه الشكر ما يتعلق بالجنان والاركان دون اللسان وقوله على الجميل لا يخرج
وقوله سواء يتعلق الكي بانه انواع الشكر والفضائل جمع فضيلة وهي الزيادة المعتدية والفواضل جمع فاضلة وهي للزيادة المتعدية وقد اراد التغيير
نوع الثوبة بين الحمد والشكر وهذا القدر من التعبير يحصل التنويع فالمناقشة بانه يدفل فيه المدح وقولنا اطلاق على ظاهر اوردا على ملاوس فيه ذكرها
وما ان ههنا امور الثلثة الجميل المحمود به والمحمود عليه وقصد التعظيم فان اعتبر تحقق صفة الحمد كلها لابطالها في ما ذكر ههنا وفي المختصر اما ههنا
فلصدقه على الثناء على الجميل لا على قصد التعظيم وليس يخرج على هذا التفسير واما في المختصر فلصدقه على الثناء بالجميل على قصد التعظيم لا على الجميل الكلم
الا ان يدعي ان الثناء على الجميل لا يكون الا على قصد التعظيم وان الثناء على قصد التعظيم لا يكون الا على الجميل مطردا ما ذكر ههنا وفي المختصر لكن
دون اثباته خرط القتاد وان اعتبر في تحققها الاولان فينطبق ما ذكر ههنا لا ما في المختصر لكونه نوعا بما سواء اعم من وجه من الحد و
فلا اطراد ولا انعكاس وان اعتبر الاول والثالث فينطبق ما في المختصر لا ما ههنا لكونه نوعا بما سواء اعم من وجه فلا اطراد ولا انعكاس ايضا وكذا ان
اعتبر الاول فقط او الاوسط فقط او الاخير فقط او مع الاوسط التسبيح وحده قال يتبع عطف المنعم قيل لا اثناء في الاعتقاد ولا النفس للمعتقد ولا الفرح الا ان الاول فقط

قال الشارح رحمه الله في شرحه للكشاف لكن سوق كلامه ههنا وصريح كلامه في الفائق يدل علىه والدال جعل بعضه الدم

وامّا النار فطاعة لا اطلاع له على الاعتقاد حتى يكون مسنا ولو اطلع المعتقد على اعتقاده بقول او فعل او غرض فالمسكر ما
اطلع به دون الاعتقاد فلا يدرى احد المخذورين عدم استقامة عد الاعتقاد سكرا او عدم انعكاس موت السكر وآحسن ما يراد به الاضافة كعنف
للنبع لحسن الوجه للبساتين وسد اللبن محقق بلا شبهة ولا انها غير معظم للنفع اطلاع الغير الى امر او حمل مما ينسان عادة على التعظيم
وهو السكر لاسماء واطلاع المعتقد بقول او فعل على تقرر كونها سكرا لا الوصف الحصار كانت، فهما حتى تلام كونها سكرا قبل الاعتقاد بل كالاعتقاد سكرا لا اضافا
غاية للران يكون مسا كسكران وتحوى ان للنبع بينة ان يكون ظاهرا وكالاعتقاد وطعانه لا يكون مسنا الا بملف اليها وتوسن اى يكون المراد بالاسكار
ذلك للبنع للذكور ما تقل عنه فى اللاسنة ان وجه كانت، ولا سيما فى كالاعتقاد متصورا هو الغيران يطلع يوم ما على ذلك كالاعتقاد من عمر على آخر
من السكر يكون هو المنع فان قوله من غير على آخر مسنا ولا يكون علامة او يكون علامة لكن لا يكون كانت، مخصر انه لان قوله هو المنع
يدل على العصر والحاصل ان كانت، فى الذكر اللسانى والعمل كالاركانى فظا واما مع الجنانى وصيانة لو ظهر يوم من الوجوه، لا هذان سنا السكر معتقد
وحى بعلة على بعض بالانعام وسائر الكمالات يكون اعتقادا وبذلك صناعة بعظم المنع صنا انا نسبه الى غير السكر وامّا بالنسبة اليه فالكل سواء،
زع كانت، او اعتقادا وهو بالجنان كله او دل على ان مجرد الذكر باللسان او مجرد كالاعتقاد وبالجنان او مجرد العمل والجزء بالاركان يكون سكرا
وليس كذلك كما صرح الشريف الجرجانى بما حواشيه لشرح المطالع ان مجرد الذكر اللسانى او كالاركانى لا يكون سكرا ما لم يطابقه الاعتقاد وان خالف الباطن
الباطن يكون استهزاء، ويمكن ان يقال ان مجرد الذكر اللسانى وكالاركانى سكر الا انه مشروط بكونه موافقا لمعتقد العلم وغير منصر على الاعتقاد
بالجنان وعلى العمل بالاركان وله قد المجيء للحاجة للان مجرد اعتقاد انه منع او مجرد العمل الدال عرفا انه منع لا يكون منصا لعظم المنع ما لم يكن
كالاعتقاد على وجه للحبة والعمل على وجه الخدمة له قد يعتقد انه منع ويكون محسوبا انعام وقد يعمل بالاركان لا على وجه الخدمة فلا يكون
سكرا صنا والحبة ايضا قد يكون واعية الى التعظم وقد لا يكون كان الوالد يحب ولده والسيد عبده بحالة ولا يعظمه فعلم بذلك ان التعظم زيادة على
زيادة للحبة والذل بالاعتقاد والاعتقاد والاضافة للنفع بصفة كالانعام وبالجنان مجرد للنفع بسبب الانعام. قال بعون للحمد مرجع عرفا نصيرى للحمد والشكر وبيان
لوجودها ومحلها عرفا وجه تعلم النسبة بينهما والمراجع على وبذلك النسبة بينهما بقوله فالحمد اعم امّا. قال ومن حمدك مهنا اى من حمدك ان الحامد
باعتقاد للمعظم واخص باعتقاد للود والشكر بالعكس والاركانى والجنانى وراجع الى النبا، باللسان معظم بمحض والاخير ان بعضا وفيها محض انضاف
النبا، باللسان والعمل بالاركان والاعتقاد بالجنان ورجع النبا، باللسان والاركان فقط بمقابلة الجنان وان الحمد بخصوص بدون
الشكر عرفا النبا، بالجميع او النبا، باللسان والاركانى او الجنان لان بمقابلة الجنان والشكر بخصوص بدون الحمد عرفا الخدمة بالاركان فقط
او مع الاعتقاد بالجنان بمقابلة الجنان والاهدف بنى فيها عرفا الخدمة بالاركان فقط او الاعتقاد بالجنان فقط او فيها الاثنان بمقابلة الجنان
واعلم ان منع صدر بعض الرعينى راجع نسان للود وللمعظم وبيان النسبة بينهما انا نصير الحمد والشكر بحسب مفهوم اللغة والمباحث العرفى للحمد
عبارة عن فعل ينبئ عن تعظم المنعم بسبب كونه منعما سواء كان فعل اللسان او الاركان او الجنان والشكر صرف جميع ما انعم الله عليه الى ما خلق له
بينهما عموم وخصوص مطلق وبين الحمد اللغوى والعرفى عموم من وجه وكذا بين الحمد اللغوى والشكر العرفى وبين الشكر اللغوى والحمد العرفى مساواة. قال واما اسم اى علم الذات الخ اعجب الوجوه اى ما الذات وصف الذات او ابو جهل الوجه الذى هو منشأ
لانصاف بمبادئ صفات الكمال وهو للجلال ومدار الاستحقاق حتى للحامد بشبهها عليه كالاستحقاق لها والما، اى ان الذات بتلك الحيثية
ان تحمد بل من حيث انها مبادئ صفات الكمال وما سيأتى ما استحقاق جميع الحامدين الى ان هذا اللفظ اسم للذات للبسيط بجميع صفات الكمال
والى وجه تخصيص الحمد به دون غيره والى وجه اشارة العلم على سائر اسمائه الحسنى بعد اظهر وجه تخصيص جميع الوصفى بالذكر. قال ولذا
نوع عما كون له اسما للذات الموصوفة بالصفات الكاملة اى يكون هذا اللفظ اسما دالا على الذات الواجب الوجود للبسيط جميع المحامد ومستحقا لجميع الصفات

دون سائر الاسماء قال للحمد ولم يقل للحمد للخالق او الرازق وتحوز التعريف عما كونه اسما للمستحق لجميع المحامد مما ما، الوقوف السليم وامّا قال
يوم لان تعليق الحكم بالوصف المشتق وان دل على علية ما منه الاشتقاق لكن لا دلالة له على اختصاص الحكم بهذا الوصف لجواز ان الحكم ثبت
بعلل شتى الا ان التخصيص بذكر وصف دون آخر يوهم اختصاص الحكم به ولعل قوله اختصاص استحقاق للحمد بوصف دون وصف
يؤيد ما قررنا من ان الذات انما يستحق ان يحمد من حيث اتصافه بتلك الصفات والا كان معنى اللفظ اسما للذات الموصوفة بوجود الوجود
واستحقاق جميع للحامد استدعى ان تكون استحقاقه للحمد بجميع الصفات. قال بل انما يوهم للانعام لما جواب وفصل مقرر تقرر من وجه
لما ان ذكرت من عدم ايهام اختصاص استحقاق للحمد بوصف دون وصف انما يراعى له على غرض من كانت، انا سنعلم لوم شرعى للانعام
لما تقرر من كلام الشيخ عبد العامر عند العامر انه اذا كان فى الكلام قيد ما يوهم الحكم فى ذلك القيد فعلم منه انما يكون ايهام اختصاص استحقاق
بوصف دون وصف بانيا وفانيا انه يراعى عند قرائن افادة اسم الذات لاستحقاق تجميع الصفات لا حاجة الى قوله على ما انعم لان قوله للحمد يوهم
ان يكون للحمد عليه اعم من الانعام وغير من صفات الكمال تؤمن عرفا لاول انه لم شرع من للانعام فصدا الى الدلالة على استحقاق الحمد
بقابل انما يوهن له منها على تحقق الاستحقاق دون بعض لكان التعرض لذكر اسم الذات للنسبة على استحقاقه بجميع الصفات كذلك الموهن
للانعام للنسبة على استحقاقه بالبعض من الصفات كالانعام مثلا مع الواو، عن بعضها الى بعض وعلى الثانى انه لم شرع للانعام عليها
للاستحقاق بالوصف المذكور دليل انما توهن له بعد الدلالة على الاستحقاق الذاتى للنسبة على تحقق الاستحقاق والخصوص فى هذا المقام ان يقال
ان الحمد على الجميل والجميل والجود والجود والجميل عليه والكل منها اما خاص او عام مبنى او مجلب فيكون ستة عشر قسما والا صفا، ان خصوصية كل منها لا يبنى
خصوصية الآخر وكذا عمومية يجوز ان يكون الجميل خاصة والجود عاما وبالعكس وكذا يجوز ان يكون كل واحد من البلية الباقية خاصا مع عموم البلية
الآخر وبالعكس وكذا يجوز كل من الاولين اولا وسطين اولا والثالث والاول والرابع خاصا مع عموم ما تقابله وبالعكس فى الكل والتحقيق
يقتضى ما ذكر الشارح العلامة بقوله لانه من حيث ما سبق فى الخاطر العاثر فعلك بالتامل فى العبارات وفصل اولا انهم حصروا جهة استحقاق الحمد فى الصفات
والفواضل تارة لا استحقاق الذات وامّا انه ما عرف من قواعدهم ان تعليق الحكم بامر مشتق عليا او عن حدثه منشا، مدلول الاسم لا لكن
كالمرور امّا معروف ان التعليق المشتق عند علماء الحاذق بما اذا ملك الامر مبدا او اسما بانعم منه ان عليه كالاكرام كذا زيدا او انيا نا
واجب عن الاول بان استحقاق الحمد لما لم يحص وصفا دون آخر بل جميع الاوصاف شرع فى ذكر ذاته بوكافة فى صفاته من غير استثناء
باحد عن استحقاق بجميع الاوصاف استحقاقا ذاتيا كالالهية عند الجبائى رحمه الله على ما حواشى الكشاف والاحق ان يقال ان لزم ان يعلل استحقاق موصوف
دون آخر بما سبق ما ذكر لانه لا يكون فيه حجر وكيف حذام كافة فى صفاته بل هو موصوف بجميع الصفات وما يعال عدم استحقاق بجميع الاوصاف
ذاتيا لانتفاء من تعليق الحمد باسم الذات امّا باسجاعه جميع الصفات او لان لا طلاق عن خصوصه وصف عند العموم صوارا لترجيح بلا مرجح
منا، على ان الذات لا يسمى للحمد لذاتها بل مالها من توان وكمال فيه مما لا حق وفى آنا، بان العالم الظاهر عند قصد تعليق الحمد بالانعام
للجميل لانعم او للنعم والاعدل فى العدول عنا الى بعلقة باسم الذات من مكنه وما ذكرنا صالح لذلك منا، على انه ذكر اسم الذات يقرن ذكر
اسم الصفة للمشعر بمناسبة الوصف فحمل عليه على ان اسم الله دلالة على جميع الصفات فيعود ان تكون التعلق للمشتق. قال
وقدم الحمد لانه، المقام مربوط استمام به بحصول الكلام ان ذكر اسم الكمال عظمه وغايه جلالة اسم من ذكر اسم الحمد بصفى بقدمه على الحمد فى الكلام
اذا لم يكن فيه ما يشعر العدول عنه كان للحكوم عليه يشعر بعا الحكوم به نظرا الى ذاتها عند عدم ما يشعر خلافه وكان الاصل اجراء
الكلام على ما يشعر الآخر عند عدم ما يشعر الآخر على خلافه واذا كان فى ما يشعر العدول عنه بدل عنه ولا غرض فى ذكر ما يدل
بعاده كان الاصل متعينا عند عدم ما يشعر خلافه واذا وجد يعدل عنه وآنا نعرف بما سبق ان العام ما كن بصوره مقام مربوط لاستمام والاعتناء بالحمد

باسه تو واما حذف فاعتذر له بان نعم لما حرت على سن سوآ قاله الشارح رح في شرح الكشاف ولكن ما ذكر كون الكل باذن ومكنه والاسناد
بالاخر اليه واما باعتبار غيرها فلانه لا حذف اصلا فتدبر انه لا شاهد من وعون كما عرفت اهل السنة والمعتزل هكذا
حقق المقال ودع عنك الدغدغه ما قيل وما ذيقال واعتصم بحبل جنابه الملك المتعال ط بل عنا ان الحمد في اللغة للمدح والساء هو لا فعال الموهب
الزمخشري رح الى ان حد لول اللام في الحمد هو تعريف الجنس دون الاستغراق حيث قال اولا ما موضع التعريف فيه وانما هو لتخ التعريف في اصلها
الواكل وهو تعريف الجنس وبعضاه كما اشار الى ما ذكره كل احد من ان الحمد ما هو والواكل ما هو سوى من اجناس كما قال وهذا القول ما طن بصحة
ان كما استغراق المدح بقوله ولا استغراق الذي هو يتم كثير من الناس وهم منهم انما هو حد لول اللام ولا هو في نه لا عموم كما استغراق من المقام بعضا ولا
اما ما هم منهم ايضا من قبائل هو له وهو تعريف الجنس بقوله ولا استغراق الذي الى اخر حال ليس بعين الحمد سنا الا لبس من حيث هو هو فتدبر جدا وكرنا من
محصول كلامه ان كما استغراق ليس حد لول اللام والحد لول كما عين فيها وجب اليه اصل التحقيق وان وجب البعض الى ان كما استغراق انما هو حد لولا
اللام لم آن كون اللام من الصادر الساده مصدر كما فعال وكون اصله اللصف والعدول للدلالة على الدوام والثبات مستقل انما في الكشاف حيث قال
واصله الصف الذي هو فوق الحسن يقال صفح فلان على ما يسر للصادر الى تعجبها الغرض ما فعال مضمن معنى كما حمد كقولهم شكرا وكفرا وعجبا وما ابلغه
وكل منزلة منه افعالا وسدوه ما سدوه ولذلك لا يستعملون استعمالها كما لشريعة للنسوخ والعدل ما عن الصف الى الرفع
عما كما ندا، للدلالة على ثبات المخبر واستغراق هذا الكلام واصل الحمد له حمدا او احمد حمدا او وجب حمدا له بحذف الفعل وسد المصدر مسد
ثم عدل عن النصب الى الرفع فصار حمد له مثل سلام عليك في عرف اللام فصار الحمد له وكذا العدول الى الرفع عما ما له الدلالة على الدوام والثبات
وكذا التعريف للحصر او ما كيد وسعي تحقيقه ثم الدوام في الحمد له على الدوام يجوز ان يكون الجملة كما سمعه شرط العدول او يكون نفس العدول او هو والعلم
على ما قيل ان دلالة المقام دلالة راجحة كما ان العادة طبيعة خامسة او يكون مجموع كما سمعه والعدول والقرينة الا ان استناد والدلالة على
انتفاء المقام سوكا شبه والبه وجب اصل التحقيق فلا رد كما شكال باذكر الشيخ عبد القاهر انه لا دلالة لرفع مطلق على الكرمن سوت
الاطلاق لو سلمنا ان ذلك القول بان العدول الى الرفع للدلالة على الدوام والثبات منا فع ولهم ان الجملة كما سمعه التي ضرها جعلت
النحو والثبات والظرفة احتقار العقلية وسي ما لاخ راجعه اليها ولذا قالوا ان مرجع الجمل كما ربع المشهور الى السس حتى ان عند الجملة
كما سمعه التي ضرها طرف مثل الحمد له التحمد والدوام والثبات لكنت بستيم ملتبس من كون الخبر الجملة فعلية وهي كونه ظرفا ما آما او لا
فلان الظرف لا يعين كونه جملة لاحتمال ان يكون المقدر اسم فاعل فيكون مفردا او ان يكون فعلا فيكون جملة وتقدر كما سم او اسم فيكون صلة
عما ما صرح به الشارح رح من ان كما هيات ان المعدوم مخص لنا زوال الدار ما او مستمر للاستغراق او للاستمرار والى ان ذهب البصريون الى
عكس فكل فريق لا يقدر مولنا الحمد له الا الثبات وقولهم الظرفة احتقار العقلية معنا، الجملة الظرفة اختصار العقلية بهذا المعنى كون
الظرف جملة وآما ما نا فلما صرح به صاحب الكشاف فيض من ان مثل قولنا سلام عليك وقوله تعالى الحمد لله سواء الثبات صفات الله والكشاف قوله
امامكم معنا، الثبات على الهدوء وامثوى من كون متعلق الظرف فعلا او اسما وآما ما الما صرح الشارح رح هنا وفي كما رد كما طياب
من ان تقدير الفعل انما سوجه رد عليه امر لفظي وسواء وقوف الخبر لا بد ان متعلق متعلق فالام من افاده الجملة كما سمعه الى جزما فصله التحمد
افاده الجملة الى حزما طرف ايا ما متعلق فان هذا العام ما مثل فان كما دوام ط والفعل انما دل على الحدث الخ اي اذا كان المصدر
ساده اسم الفعل فلم ان يطابقه في اللفظ والفعل دل على الحدث دون كما استغراق فكذا المصدر مثل كما دوام احاد الثبات والمنوع سيء والا
استعمال المصدر عن الفعل لدلالة الفعل على الزمان دون المصدر وآجيب بان المنع ودلالة الناس على ما لا اول عليه الموت لا عدم دلالة على
بعض ما مدلول عليه ط وفيه نظر لان اثبات الفعل الخ وفيه ايضا ما مر من كما شعار بانه قابل لكون اللام للاستغراق في الجملة وليس كذلك وما اول عليه

دون ذكر اسم الله يستدعي عدم علمه فلو قدم اسم الله عليه لم يكن مطابقا لمقتضى المقام مع ان الكلام يشكل هذا نقوله تعالى لله الحمد
السموات الآية وقوله تعالى الحمد لله الذي خلق السموات والارض وقوله تعالى وقالوا الحمد لله الذي صدقنا وعده حيث قدم اسم الله على الحمد في كما دوما دكما في حيث قدم اسم الله على الحمد والمقام مقام جهر تلفظ لا نم
ان المقام في كما ي لذكر مقام الحمد مثل مقام بيان استحقاقه تعالى الحمد اشار اليه في الكشاف حيث قال لله الحمد فاحمدوا له الذي هو
اكم ورب كل شيء من السموت والارض والعالمين فان صل من الربوبية العامة يوجب الحمد والثناء على كل مربوب ومتعبد فوجب للمنعم ومنوال
نعال قدم الحمد تقصدا الى افاده الكلام ستوجب الحمد ودلالته في المقام للطباق خلاف قوله لله الحمد فانه يحتمل ان يكون احمد وغيره فلا يعين افاده ما
للدوام والثبات ط على ان صاحب الكشاف عند ارعا لوحدة ان في تقدم اسم الله دلالة على اختصاص الحمد له لان تقدم المحمد وحاصله ان مع
عدم الدلالة على كما اختصاص وعما سهنا يوجد وبطلا خر للتقدم وسم ما ما، الدون السليم وقوله بان فيه انفاء ريده ان في تقدم المحمد كما ما ض
دلالة على كما اختصاص في التقدم رعاية لمقتضى المقام مع افاده كما اختصاص خلاف الناخر وقد تقال ان قوله افضا اشار الى كما تمام
يعني ان في التقدم كما اختصاص كما تمام وعما سذا التقدير كان الماسب ناخر لفظ افضا عن اختصاص الحمد م كما اختصاص في صول
التقدم باعتبار ان تعريف المسند اليه علام الجنس يفيد قصر حس للعرف على كما خ عما راى الشارح كما سمع وسنوى وكم اللام كما اختصاص ينبغي
وسوالوه دحضان الفاضل الشريف الجرجاني رحمه الله وقوله وانه بحيث عطف بيفسري لغو كما اختصاص ما خوذ من عنوان الكشاف فالضمير كما و ل
للحمد والعائد اليه كما سمعه قول صاحب الكشاف عما اختصاص للحمد وصرح به الشارح رح في شرح الكشاف اي للحمد بحيث للنفي وهو
للناس للمقام ومنهم من كون للحمد حصة ما كما اشار اليه الشارح رح بقوله لكن كما ان الحمد صحيح به نحو صحح بالحمد فلذا يال لم يكن
احد اصح منه بالحمد فسار الوصي وتسل الضمير كما ول سه والعالم للحمد والتعظيم لجرد كما اهتمام او للقصر كما صاح اي انه بالحمد صحيح لا بغيره كما ور ال
الذم واجيب بان سذا التوجيه لا ناسب المقام ط وبهذا ان باذكر نا من مصرحة بالدلالة على كما اختصاص محصول الكلام ان القول باختصاص
الحمد بنا على الحكم بان كون اللام لتعريف الجنس منبئ على ان افعال العباد عندهم بستحقوا به ثوابا فلا يكون جميع المحامد راجعة اليه كما هو معتبر من للشارح
لا اختصاص جنس الحمد به تستلزم اختصاص جميع للحامد والانام بحيث وجود نا غير به وزوال الجنس بحيث الجنس بدونه وكلا معا من كما سحالة
فلو سلم فرض انتفاء جنس حصتها نا ضمنه فلا يكون الجنس محتفظا به وهو خلاف للفرض والاقضا، ان القول بان كونه لتعريف الجنس منبئ على مسئلة
خلق الافعال ستلزم عدم اختصاص حمد نا فان نصاحب الكشاف حيث صرح باختصاص جنس الحمد به فقد حكم باختصاص للحامد كلا ما يكيف
مقصود من هو لا استغراق نا ظر على مسئلة خلق الافعال حتى لا يكون جميع للحامد راجعة اليه تعالى وقد اشار اليه الشارح رح في شرح الكشاف
وسوان فاسعارا ما نقد تقول يكون الكلام للاستغراق نا بالجملة وليس كذلك وفي تعالى في توجيه اختصار الجنس على كما استغراق لعلم اخبار وجعله
ناسقام الظاهر في محمولا على الكامل من افراده رعاية لمذهبه اذ اختصاص الجنس على سذا الوجه لا استلزم اختصاص جميع كما فراد ظاهرا فيما يتم
بلبس بما تحدث نفعا اذ تمكن اختيار كما ستغراق ايضا نا بما تنزل ما عدا الحامدين منزلة العدم لعدم كما عتداد بحامدية عند ما تقاس الى الحامدين
عن ظاهر من اختصاص الجنس وكما ستغراق نا انهما نافيان بحسب الظاهر فاعمال عاط ستم وسقلان نا وبلا سند فيه الما ما يلزم ح
ناضا راحد هما على الآخر فالمعنى بهذا العام ان ذاته كما صرح به المحققون وسنده المعقول حتى بالحامد كلا لا انفعالا ما لصفات
الكاملة وللحامد ايضا حتى بان يرجع اولا وبالذات الله سواء كان الحمد باعتبار كما قدار والتمكن او باعتبار فعل العبد الذي هو كسبه او حلقه على اختلاف
المذهبين او باعتبار عرضها ما آما باعتبار كما قدار والتمكن فلانه حمد لا مدخل له في نفسه اصلا لا في كما قدار والتمكن من صفاته للحمد فضلا عن المحامد بهذا
الاعتبار حصة ما ته وآما باعتبار فعل العبد فلان فعله انما صدر عنه بامداده ط وتمكينه ولولاه لما صدر عنه فعل فضلا عن فضائل الجعل مرجع للحامد
بهذا الاعتبار انفعالا لا قائم اليه ط ويرشد اليه ما مال في الكشاف في سورة النمل من قوله وعدم الفرق بين قدرة الله على احداث الشكر في العبد

من ان المصدر المعرف بنوعيه ينوب مناب النكرة كما مال اليه الكشاف ان قرائن الحال
او المقال تدل عليه بالخصوص كما في قوله تعالى وكان الانسان عجولا ويجوز ان
ان المراد ما ذكر مناب ما يقابله من النكرة ويكون المعنى ان الانسان مجبول على
العجلة وهذا معنى قولهم ان المعرف باللام يفيد الاستغراق العرفي ويكون
كونه للجنس في ما عرف الجنسية وللمذكور وسوقا سقا ربالقول بكون اللام للاستغراق نافيا للجملة ولذا لم يذكر سنا الوجه في شرحه للكشاف فتكن
ان تقال في توجيهه ان مراد الشارح منه توجيه كون اللام المعرف الجنس مطلقا سواء استعمل اللام في الاستغراق حقيقة كما هو
مذهب البعض او مجازا بقرينة للعام كما ذهب اليه الزمخشري وغرض الشارح توجيه كلامه ضمنا بدل عليه سياق كلامه اذ الظاهر ان يقال فالاولى
ان ما ذهب اليه من على ان الجنس المتبادر للاستغراق ونظر ذلك انما يصح لو صح ان اللام للاستغراق وليس كذلك اذ لا يصح ان يقال ان اللام
موضوعة للعام كالاستغراق وكان لا يخفى عند وجود اللام صحة نسبة الاستغراق الى اللام ولو تسامحا وتجوزا فانه لما كان مذهب البعض ان الاستغراق
من مدلول اللام واشتهر فيما بينهم وجه كلام الكشاف على هذا المذهب ايضا كما وجه به على مذهب صاحب الكشاف فانه لما كان في اذهان العوام كون الاستغراق
من اللام وعدم انفهامه منه تردد لم يكن الخلاف في ذلك بحيث تصح المذهبية ومعنى ان الجنس هو المتبادر من اللام خلاف الاستغراق لعدم
تبادره منها لذهب وعدم انفهامه منها اخر وقول من قال رد عليه ان المتبادر الى الفهم من اسم الجنس المعرف باللام في المقامات الخطابية الشاملة
في استغراقه سواء كان مصدرا او غيره والعام الخطابي الشفهي المحال كما سيجيء تحقيقه في الاستغراق والى هذا يشير قوله فالاولى ان
من الحذق في تخصيصه بما سيجيء تحقيقه في الاستغراق كما ذكر عام غيره وان اذ المقول ما الى الدال الصادر عن ارادته الجنس من حيث هو كما هو المتبادر
من اطلاق الفرقة فلا دلالة للاستغام الخطابي حال جواز ارادته الجنس من حيث هو واعنائه عن ارادته الاستغراق على ان المتبادر الى الفهم
الشامل لسائر الافراد بدليل وكون الفرقة كذلك عرفا عام والا لم يصح الحكم بالجواز في المثال المذكور ونحوه فتدبر

الجنس من حيث هو للغة عن ارادته وكذا ما قيل انه ذكر في اللوح ان الراجح هو المتبادر للاستغراق خلافا لما ذكره الشارح هنا فعند
الامكان لا اصل هو الجنس من حيث هو للغة عن ارادته وكذا ما قيل انه ذكر في اللوح ان الراجح هو المتبادر للاستغراق خلافا لما ذكره الشارح هنا فعند
التعارض لا استغراق لان الحكم على الجنس بدون اعتبار الافراد قليل الاستعمال جدا فكيف يحكم بانه المتبادر والشائع هو الجنس لان
ما ذكر في اللوح انما هو بالنظر الى من له اصول الناظر عن له الاحكام المتعلقة بافعال المكلفين وآرائهم والرجحان الراجح بالنظر
الى الحكم الشرعي لا الرجحان باعتبار الوضع يدل عليه دلالة واضحة قوله قيل هذا فالعهد الذهني ولا استغراق من وجوه تعريف الجنسية ولهذا
ذهب المحققون الى ان اللام لتعريف العهد والجنسية لا غير فقد عرفت ضعف هذا الكلام ان لا اختلاف بين ارباب الاصول والعربية في ان اللام
ما قيل به لو اعتبر فان ما ذكره مذهب ارباب الاصول وما ذكر هنا قول ارباب المعاني فان او على ان اللام لا عند سوق التعريف انما هذا الوجه
قاله الشارح ثم ان ما ذكره الكشاف عن الزمخشري فهذا اذا كون المراد بقوله فاذن لا يكون استغراق بعد ان يكون مدلول اللام
او العام على ما سلف تقرير كلام ان لا استغراق المنع ما هو مدلول اللام او العام ولا استغراق ان استفيد قرينة المقام كما صرح به بعض
المحققين فلا ورود على الكشاف ما قيل انه ان اراد به انه لا يكون استغراق هو مدلول اللام او مدلول لا عام في نفسه فلا كلام في صحة هذا
المقال لكنه لا يجدي وصحة ارتكاب مجاز العام للخصوص ولا استغراق وان اراد انه لا استغراق هناك اصلا فغير لازم مما ذكر كيف وقد صرح
لزومه لما هو مصور استغراق مع المفرد المحلى بلام الجنس في موضع مخصوص مرارا واستفاده وبطلانه الظاهر ان قول
من قال ان ما في صاحب الكشاف ظاهر والمراد في الشارح فظاهر بعد تدبر كلامه وتأمل السبب لاحتمال الجنس ان دلالة اللفظ على الجنس في احتفاف
ما هو لا يخرج فيها الى استغراقه بالمقام مع ان احتفاف الجنس بتمام احتفاف جميع الافراد وتؤدي مؤداه فلا حاجة هنا الى ما هو المقصود لغة انفا، الملحوظ عن تهوه وتهوناه الى ان اراد على الجنس من حيث هو الذي هو مدلول اللام والاحوال وآراء على ما
اذا استعمل باحد احتفافي ازاد لمحة مصرحا به واذا اكتنف بدلالة جوهر الكلام صار منهدما فالاول اولى فلم احتفاف المال وآحاد

بان كان احتفافي مثلا زمانيا فان كان للتعدد احتفافي الجنس فلا مرآة وان كان احتفافي الافراد فقد حصل احتفافي الجنس ولا علم
وسلوك طريقة البرهان فوق من المسالمة هذا وقد عسف الى تصرف الكلام عن اظاهر مرتكبا بلا داع عوالة حاصل من حذف الاعتبار مع استقامة بدونه
وقيل عن ابن الحاجب وغيره ان حذف المدلول منه لا كون ذويه انهم حكموا باستماع الدلالة على المحذوف فاضل اضربت الازيدا ناهيك على وجوب
ذكر المدلول منه ومن العسف بل العقل اعني وعم منزلة المصدر عطفا على للوصول لما فيه من مخالفة الذوق وكذا اجعل ما لم يعلم نفسه اللصق المحذوف
وزانهم وحذف العصر من علم وكذا اجعل معمولا لام على تقدير الحذف وكما يصال مع حذف العائد من علم هذا الذي سومن او صاف المنعم للسائل
الى وجه كما مكنه بعض ان كون كل انعام الذي سومن او صاف المنعم محمودا عليه انما سوا ولا وما لذات تخالف النعم فان كونها محمودا عليها السنى الا
فانما وبالعرض فالامر من ان الذات انما تكون محمودا باعتبار انعاقها ذهنه الكمال وان الحمد للذات على نعم انما سو على ما حفظ صدورها عنه وكانها
باعتبار كون الحمد على كونه منعما اكمل واولى منعما انما انعاقها ولم يتعرض للمنعم به اي نامنع العرض اصلا انما على وجه كما سنفاوت للعالم
عن كل حافظ به وانما على وجه كما سنفاوت فلما استلزم اختصاص الحمد بعض المنعم به دون بعض وانما مطلقا فلم يستلزم بعض الساهي كل مذهب يمكن بحسب
اضعف المقام بان يقول بعض النعم وفاء بحكم الترجيح من غير مرجح او قصد التخصيص بالبعض جاء على المقام الا انه ترك التصريح به اعتمادا على
وضوح الحال مقولة عن كل حافظ يحتمل ان يتعلق بمصور كما سبق للتبادر وان يتعلق بالعالم وهو الاول اما الاول كل حافظ على تمام النعم او كل حافظ
فقط او على كل جمل فقط اما على الثاني فمقصور العالم ظاهر لان عدم حصول اول النعم واحصاها، اما على التفصيل فغير يطابق البيان عن التعبير عنها
واما على الاول فكذلك لانه ما صدق العالم عن كل حافظ على وجه التفصيل فقط فمقصور على تمام النعم على التفصيل وكل جمل اجدر واما على الثالث فالقصور في
العالم هو بالنسبة الى كل حافظ كل جمل الا انها لما كانت بالنسبة الى كل حافظ على التفصيل تنزلت عن منزلة العام وعلى الثاني انفا اما ان محل العام
على الثالث فلان العالم عن كل حافظ على سبيل كل جمل ناصر، ما بالنسبة الى التفصيل وهو المختصر زاد قيد كل تمام فما على ان تقصور العالم عن كل حافظ
انما هو بالنسبة الى البشر لا الى الواقع فلا استماع ما بالنسبة الى بعضها، وهو كمال درته فالنظر الى ان القصور بحسب النسبة الى البشر ترك تنبيها قيد كل تمام
وبالنظر الى عدم استماع العالم عن كل حافظ بالنسبة الى كمال قدرته هو زاد في المختصر فقد كل تمام وعلى ان القصور مطلقا غير محيص الى العبد الفاضل
لامكان كل حافظ على سبيل كل جمل فتدبر كل تمام تنبيها نظرا الى القصور عن كل حافظ مطلقا او على سبيل التفصيل وزاده نظرا الى امكانها على سبيل
كل جمل وما قيل ان وجه عدم تقدير كل حافظ على النعم كل عالم والعباد على الفاظ انما على تقدير جملا على النعم كل حافظ على كل عالم
او جملا على الكامل فما وقع في كل حافظ على التفصيل فوجه ان حذف المنعم به لدلالة طريق القطع عليه وكل القصور وانما يورث قصورها وان كمل في القصور
فطعا فانه يرتفع بامكان ان كمل القصور فتذكر كل تمام كما في المختصر فتصور والا فاطرام بحقه كما وقع هنا فتصور فضاء فاقصا، انه يقتضي
ان اراد قد كل تمام على الوجه كما فرض انتفى عدم الوجوب والوجوب لعدم دلالة حذف المنعم به طريق القطع عليها انفا، وان صرح بعض
النعم ان بعد ان اسعوى به الورثة كما ولى للنعم به اصلا صرح بعض النعم بجواز ان يكون المراد بعض النوع نعم الساني وهي بعضها اصل لغة، بنوع
كانسان موقوف عليها بعض من كاصول للمخاطب الله نعالى، النوع وسو انظام امر العباس ولا ضاع مرتبة نوعه والعباد والعباد
ومن كاصول موقوف انفا على معاملة طريق العدل فما نهم بحسب بعض للطبع عليه والمعاملة لا دلالة من قوابي موقوفة على متقنى واضع عنا رغبة
نع نوعه باستحقاق الطاعة ومن كاستمرار موقوف على ساتر طامس ذوات ما سوى والوعي ان قوابي مدا الذاتي لا من عند نفسه بل من عند
الحكم للجنس في الصرح بضع البيان انما، الى من كاصول على هذا التقرير وع كل تمام بعظم عم الساني وبحوز ان يكون المراد بعض النعم ما ذكر
المعنى نعم البيان والرسول والحكم وفصل الخطاب في كل منها انما، الى اصول الخ نعالى، النوع في الساني انما، الى ما سوى فيه كمن لا

ما سوى الله
ما حفظ
ما سوى الله

وان كان لا يخ عن اياد ما الوقت لان في ذلك اياد معرفة الوقائع فكيف من اوثق العلوم سراكا لا يخفى عباد ذي فطنة سواء حمل الامتداد
على الاستمرار في مقام المبالغة في المدح او حمل وبهذا سقط ما قال سند المنع لا يستقيم سواء كان المنع عاكونه اذ في الجمع او عاكونه من حمل
كاذن لما كان ظان ذو العلوم انما يوجب ذو العلم لا يكونه اذ في الجمع واما الثاني فلان ما يحمل من حمله لا يدان يشمل
عبارة ذو العلوم كما انما يوجب ذو العلم قال معرفة انه منع لكونه في اعبارات البلاغة اراد بالمعرفة المعرفة عاذ في التحقق وكما
سبق من ان المعرفة لا تحصل الا بهذا العلم وما سبق في علم الكلام من ان الكلام في ساحة السواد من انه كون النزاع منع او ان اعجاز لكونه في اعبارات
البلاغة فانا نوقف هذه عاذ في التحقق عا معرفة فوائد هذا العلم وبهذا سقط ما قال ان اراد بهذه المعرفة معرفة انه منع وان كان عبارة فالحصر
ممنوع حاصل بعلم الكلام ايضا وان اراد بها معرفة ان اعجاز لكونه في اعبارات البلاغة على ما حاصل الصحيح لا الفرق فنفي ايضا حاصل بعلم الكلام
فقوله لكونه يجوز ان يكون على الاعجاز وسواء الظاهر وان يكون على المعرفة بتقدير المضاف اي معرفة انه منع لاجل معرفة كونه في اعبارات البلاغة
وسواء لا نسلم بطلانه على الاول كحصل معرفة لا عجاز في الجملة دون معرفة علما مفصلا وعا الثاني لا نحصل الا معرفة علما
والاول يحصل بعلم الكلام ايضا دون الثاني وقوله لاشتمال الفرقان عا كونه في اعبارات البلاغة وهذه لا مناسب له عن من ان الاعجاز
للصرفة او الاستحالة عا لا صارف للمضاف او السلامة عن لا حتلاف والتناقض لا سلوك الكلام العربي من الرسائل والخطب
والاشعار سيما المطالع والمقاطع والفرقان جمع وقد وسي ما وق والطف والاسرار جمع سر وسواء اضيف وكم والسر في معناه والخواص جمع خاصة
وفيه رد الى العامة والمقال خاصة وفعل امر جمع للخاصة بالتشديد يخ لا نزع قال فان قيل كيف الموفق بين ما ذكر مهنا في من قول المصنف
وبه يكشف عن وجه الاعجاز اخ ونظم القرآن استارة حاصل السوال دعوى التنافي بين كلاميهما من وجهين احدهما ان ما ذكر مهنا ينفي
اختصاص كشف القناع عن وجه الاعجاز اخ اورد اكما هذا الفن وما ذكره المصباح ينفي اختصاصه بالدون وهو عاما ذكر الشارح في شرح
للمفتاح من ادراكه لا لاختصاص بادراك لطائف الكلام ووجوه محاسنه الخفية منها ساق والجواب ان ما ذكر مهنا تقتضي امكان كشف القناع عن هذا
الفن وما ذكره المفتاح اخر الساق من قوله وبنفي وجه لا عجاز لا يمكن كشف القناع عنه تقتضي عدم امكانه على ان السلامة بين كلامي المفتاح انفاء حاصل
وحاصل الجواب المنع من كلامه اولا نم بين ما ذكر مهنا وبين ما ذكره المفتاح سانه انه لا تنافي بين كلامه لان المراد بعدم امكان كشف القناع
عدم امكان وصفه والعبارة عنه ما يدرك عن العبارة بعده وبانه لطفه وسموا لا تنافي لا دراك الدوق ولو بطرف الوجدان كما سبق
الوزن والشعر فانه يدرك بالوجدان فطعا وتقصر عبارتنا عن كشف حقيقتها وبيان ان اي امر اقتضى استقامة الوزن وفي الحس كالملاصق
فانه يحس بالوجدان وضوحا لغير ما قال الشارح رح في شرح المفتاح وبه ما قال من قال ، چيزيست ودراى حسن نانو ، ما شفته دل دران آئينم
وسلك التنافي بين كلامه ثم اشار الى الفرق بين ما ذكر مهنا وبين ما ذكره المفتاح بقوله وما ذكر مهنا بقوله ويكشف عن وجه الاعجاز
للدلالة على انه يمكن وصفه ذلك الفرق بينه وبين الكلام الاول له بقوله ليدل على انه انما يدرك بهذا العلم ولو بالدون للكشف بعد ان مراده للمصنف
بقوله ويكشف الخ انه يحصل من الاستعداد بهذا العلم وطول ممارسته ولا استقلال به دون به يكشف عن وجه الاعجاز استارة ما فهم منه انما يتبين
من التوجيه الوجيه لهذا العام بعون اللطيف العلام ، وقد اشار الماضي الى ان وجه الاعجاز انما يدرك بهذا العلم وقوله لان العلم بعد علم
بحصول الكشف للشارع اخذ ما لحاصل ونقل بالمعنى وعبارة المفتاح وهو اخر الساق بعد الفراغ بحسب لطائف قوله قيل ما ارض ابلق كما
سيكذا والاعراب باب التسريح بعد علم الاصول اقرا، منها عا المراد اسرة من كلامه والاعون عا تعاطي تاويل مشتبهاته ولا اشتباه في درك
لطائف نكته واسراره ولا الكشف للشارع عن وجه الاعجاز والشارح رح اورد ان يحصل كلاما عا اعتبار عطف ولا الكشف عا اقرا، وعلى الظرف
اخ بعد نكل من المعطوف عليه ولذا اتى به متعلقا بالمنع للدلول عليه بلا علم عا ما صرح به في شرح المفتاح حيث قال والظرف اخ

ز ما بالتيسير وبعد علم الاصول متعلقان بمنع المنع للاول عليه بلا علم او ما في الكشف من منع الفعل على ما نقل عنه في الحواشي ان قوله بعد علم الاصول
متعلق بما في الكشف من منع الفعل والمنع عا هذا التقدير ان مدين العلمين انما يكتفيان بعد حصول علم الاصول والاحاطة به وعا التقدير الاول
اخ بعد حصول علم الاصول عن كل علم سواها اضافة بالاكتفاء والاعوص في التقديرين لحال علم الاصول بوجه فضلا عن الكشف وبذل
منع المنع لا يكال بانه يلزم ان يكون علم الاصول اكتف من العلمين وكونها اكتف من غيرها الذي هو كاكتف عا الجملة وهذا ناشئ ما سبق من كلام
والسكاكي وحصر للكشف في العلمين لم ان محصول ما نقل عنه في الحواشي رد في لا يكال ان الظرف متعلق بالكشف وان اكتف اعتبر في التفصيل
بل محرد الكشف بسبب بعد اكتف عن منع التفصيل قرينة تصريح السكاكي باحضار الكشف في العلمين والحصر مستفاد من نفي الكشف عا عدا هما
واستلزام هذا النفي حكم الغير سوى الكاشفة لها كما قال لا اعلم في البلد من زيد بمنع لا اعلم سوى زيد وقوله بعد حصول علم الاصول سند ذكر للحصول
ازاله لما قد يوهم من لزوم كون علم الاصول اكشف منها واولى عليه بان يحرد اسم التفصيل عا ما ذكر جمعي المحققين من النحاة انما يجوز لذا
ما كان معه شيء من الامور الثلثة من واللام والاضافة كقوله ملوك عظام من ملوك اعاظم وعليه قوله ، وسوا من علمه لا يس شيء اسوى علم اله
غير سلطانه من شيء ولو حمل حصر الكشف عا منع حصر كمال الكشف لكان اقرب لفظا، منع التفصيل مقررا لكان وانما يحتاج الى تكلف للحيد عن منع
التفصيل سندا غاية ما تحمل ع بوجه الكلام وانت خبير بان كلام السكاكي رده اعن لا يكال مراحل وعن لا حلال بابعد منازل لان الظرف اعني
بعد علم الاصول متعلق بما قرا، لا اكتف غير متعد بنفسه الظرف معطوف على ما قرا، معتدا به ، نعم لا يمكن لها هي حرف يستعمل لتصديق ما سبق
من كلام ضربي موجبا كان او منفيا كقام زيد او ما قام زيد وللوعد بعد كاعمرو والنهي وما في معناهما كالتخصيص وبعد كاستفهام مثل اعلم ولا اعمل والاستفهام
وصل بعطني وللاعلام بعد كاستفهام منقطع نحو صل جاكن زيد وقوله ، فهل وجدتم ما وعد ربكم حقا قالوا نعم وقوله ، اين لنا لاجرا ان كنا نحن الغالبين
قال نعم وقيل هي بعد كاستفهام للاثبات بعدا واله ولذا قال ابن عباس لو قالوا لا وجب الست بربكم لكان كفرا وبهذا كاعتبار يقال
لا حرف كالجواب وكالظهر انها للاجابات للكلام المثبت دون النفي والمستفهم عنه ولذا اجوز بعضهم نعم موقع بلى في كاستفهام للتقرير اي للحمل عا الاقرار بوجه
يجوزان تقول انا جوا الست بربكم فتكون الست بربكم بمنزلة انا ربكم وتكون نعم في الجواب تحقيقا لمضمون الكلام الذي واذا عرفت هذا يسهل لك
نعم هذا المقام يجوزان يكون لتصديق ما سبق من قوله لا اعلم بعد علم الاصول اكشف من هذي العلمين او لتصديق الوجه المسوق له الكلام وهو
حصر الادراك فيهما وحينئذ يكون قوله لا يمكن استئنافا كالجواب عن سوال نائي من كلام سابق وسواء قال سهل عكن بيان وجه الاعجاز وادراكه
بحسنه ما هو العلمين وضبطها عا ما ينبغي قال لا يمكن اما لانها لا يمكنان بجردهما لان الاطلاع على نكت الاحوال وكيفيتها ودعاء الاعتبارات يجب
الملكات امر لا يحصل بهما عا ما سيصرح به واما لاشتماع الاحاطة بها لغير علام الغيوب ويجوزان يكون بحموع قوله نعم لا يمكن هو ابا عا ما قال سهل يمكن الى
عا ان يكون كاستئناف بحض كالكار كانه قال لا يمكن فضل بعد تعالم نعم لا يمكن ويمكن ما للحسنة بعد تعالم التحرير العالمين المقدرا لا انه اراد بالمعلوم
ما هو ونفسر التحرير المقدر ، كما ذكره المفتاح حيث قال بعد النزاع غير ممكن كلا بل وممنع علم المعاني عا الشرح لتراكب الكلام واحد اعواصا كما ترى
وطلب العثور عا ما كمل فيها من لطائف النكت منفصل لا يهم كاحاطة به الا علام الغيوب ولا يخل كنه بلاغة القرآن الا كحيط عليه الشامل ، ونسبته وجه
كاعجاز في نفسه كاستفهام بالكناية عن طلب بلى لان الاول مدين المعنى وسواء بمعنى التشبيه بعض للكل ولا يصرح شيء من الاركان التشبيه سوى المشبه
والدال عليه اي عا التشبيه ما مثل للحنفية لم يحض المشبه به وبيح السبب للغيرية النفس استفهام بالكناية وانما ذكر المحقق للحنفية استفهام
تحسلة كالاستفهام بالكناية وكاستفهام التحيلة عا ما مر سابقا ان معنى ما فعلان للنكرة استلزام ان كنت لا يحقق احدهما دون كاخر وليس بكلام
بجاز لغوي وانما المجاز في اثبات شيء لشيء ليس هو له وضعا عقلا والثاني وهو الصحيح مذهب الجمهور وسواء كان كاصرح مذكر المستعار له مذكر دونه
ولا زمه الدال عليه مالم يخ الكشاف ولعلها ان سكوته عن ذكر الشيء الذي من شانه ان يذكر المستعار له مذكر دونه فيهو ادل على ان ذلك الشيء عا مكانه

ادا لتحقيق التنقيب
اذ في ما او بكاه

انا نكون باسم الله وصفاته ولذا قال عليّ البزاري رح اضاف علما من متزل بحاتم وحيوك انه نكنز ولولا ان العامة متدلونه ولا علموه
علت انه متروك لانه لا يمن الامام واما الله تعالى فلا نه ان سنت الحمد سلمت بينا، ماشا، الى اي وقت شئنا، ولذا قدم تفرد ذاته وصفاته كقوله تعالى
والضحى والليل اذا سجى والطور والنخل والكرم وغيرهن ولاستحالة قسما آخر بالام مصدرا او لانه مفعول عن الجلوس والتطويل
والتعقد ولمدحا ثانيا مفعولا لاجله فاعلا للاحتضار معتبرا الى الانتفاع والتوحد وآرا ء والتلويح معناه التلوين وسولا شان من بعد والا
فالتلويح يخ عنهم عبارة عما كثرت الوسائط بين اللازم والملزوم كما في كثرة الرماد وليس ههنا كذلك بالواضح، والتعرض لما له الكلام الى
غرض يدل عليه المقصود ٩ ولقد تكلف فجعل معنى آخر انه يؤمن من خوف الزيادة الى الحصانة عن كلام لائم وآثار يوم للمدوح من السماح ٩٠
ان احسن في نسبة الزيادة الى مخترعات خاطر كما زار والوسوسة عنها له لا سيما في التخصيص الخ لو قيل كيف ان يكون التقديم للتخصيص بان يقال
كان لهم عطايا مرتبة واعرافا يحرج وتصرف لم يرد له فكيف يكون زيادة وكما سماع به الا ستول من الله عز وجل مفضلا ومنعما وجعل
نفسه يحتشم اشاركه لصدق سوال النفع به من الله سبحانه لبعد عن شائبة الرجاء، فقدم المسند اليه لقصر سوال النفع من الله تعالى على نفسه قصرا
حقيقيا او عاما او للتوى بان يقال كما مع يكون مؤلفه موصوفا بالصفات الماكورة لم يعتمد عليها وقد عهد عتزاله ونصوصه البتول وانه لا يمع
متزلا الا من فضله فصرف عنان عنايته الى سوال النفع به من الله فقدمه اظهارا لانه سائل الله من الله النفع ومجتهد فيه فلطف فلحظ سائله فيما يعم
بل على سبيل الاستمرار ما سعد عن الصواب وهذا اقرب مما قال انه لما افرط في وصف كتابه بالاوصاف المرغبة للبنية عن كمال منفعة كان مظنة
ان يتوهم انه سئل به البنة من غير حاجة الى ان سال ايه ان ينفع به فقال وانا اسال الله حاجا لانه يسال ويكره السه ولا يكل على الاخلال
كتابه على الصفات للاكون وقوله وكانه قصد حمل الواو والحال بحتم ان يقال في اي واقع اليه ولو جعل الداعي انه لما لم يقدم المسند اليه
يكون معطوفا على جملة عطف الجملة المقارنة على اللا قصد صرف ساست الطلب وقد تقرر ان محسنات الوصل ساست العلاقة لجاز ان يقال العلاوة
الى المضارع لكنه هي قصد الاستمرار في السوال مناسب للمقام جدا ملا يكون ما ذكروا عيبا مرجحا ٩ فعلم منه ان كان كذلك لكان انسب الى ما وقع في كلام الله تعالى وقوله
عاجبه سئل للحصر لمناسبة العلم وما قال من ان قوله وصوحبي لا الى دماشد عند المفعول لسمع عنه فلس بشئ ٩ ونع الوكيل عطف انشائية على
جملة وصوحبي الى القول وبانه العصبة قد تقرر في آخر وضع ما نفع ويس ما اسا، مدح او ذم قد اطلت سلامتهم الرجل زيد قد ما يشبه المدح وكذلك
بعد اللفظ لا ان للمدح موجود في الطارح وبعضه كما ضا رعف ولذا قيل ان مزح كالغاط وما اشبههما مما وضعت للاسا اعلام لا قصد بها ذلك
كاسا، الكذا وكرم الفاضل الرضي والي الحاجب رضي بهما وتعقيبه التوقف انه ما وضع للاسا، المدح او الذم وبنت ايضا ان قولنا نع الرجل زيد
مطلقا لا يجوز ان يكون جملة بان يجعل زيد مبتدا، وما بعد خبره لعدم الكلام والنسبة وان يكون خلبر بان يجعل زيد خبر مبتدا، محذوف ٩
ان الخاء فضلوا ان الطلبية يحمل صحيح وقد عهد حاضرا للمستقبل لا ماضي لانه ماري وبعض الكوفيين لانه لا يصح مطلقا وتعلب لانه لا يصح
اذا كان بعضه والاخرون الى انه يصح ولذا قالوا ان خوزيدا ضربه وعمرو وصل جاك يحمل الحمل الى بعد المستقبل، رفع على الحزه وقال الاولون متعلق
بقول مضمر سوالحزه وقال صاحب المغني والصحيح سوالجواز والعاضل الرضي وكلا ولي سوالجواز واذا تعهد سذانك ان قول المصنف ٩ ونع الوكيل
جملة انشائية سواء كانت مع للخصوص جملة او فعلية فقط ما قيل انه جملة خبرية معلق ضرا جملة معلقة انشائية وانه لا كان جملة خبرية لم يصح انشا
لما انه قوة بين ما يكون محل من الاعراب وبين ما لا يكون له وصح ساست الطلبي على الخبرية بين جاز صحة عطف ونع الوكيل على حسبي الله
سواء كانت الواو ومن للحكاية او من للحكي وليس كذلك او قد صرحوا بالفرق بينهما وقوله رح ثم عطف الجملة على المفرد الخ كانه ماخوذ من كلام الرضي
حيث قال وبنا انه عطف الفعل على الاسم وبالعكس لانه الكلام في كلام من الفعل قال ثم فالق الاصباح وجعل الليل سكنا اي ملق الاصباح

ثم قال ولا يجوز مررت برجل طويل وبقصر على العطف لانه ليس كلاما مستقلا بالفعل ثم قال وكذا يجوز عطف المفرد على الجملة الواقعة حالا انشائية بالواو
فانه وان قيل انه لا حاجة الى اعتبار وصف مخصص بحسن ثم ان الشارح رح ان اراد بقوله من عطف الجملة الفعلية كالانشائية على الاسمية لا خبارية وبقوله لكنه
رح للتنبيه من عطف انشائيا على الاخباري يحتمل وجه العطف بتقييد طرفي التركيب كما يدل عليه وبدل عليه ما ذكره رح وسياتي شرح المفتاح من قوله وسوالواو
الى سوا، السبيل وحسنا ان يمنع الوكيل لانه لو كان اعتراضا لما قال سذا القول لورود الاعتراض عليه فلا حاجة الى الاستدلال اصلا والقول بان يعلم
بعطف الجملة على المفرد وان صح لكنه في المحتمل عطف لا نشا، ما يكون للمراد بحسن وجه العطف سذا فهو الباعث الصحيح وان اراد به الاعتراض على
عطف انم الوكيل الوجيه صح روده على الوجه الاول فلا كلا استناه ما مر في تهيد للمفردات لا سيما على سذا رجعل الخصوص خبر سذا المحذوف
وسولا لنا ضع الباب والدار ومن كثير من الخفاء لتعصي كون نع مع فاعله انشا، قطعا ولا يخفى عنه ما قال انا علم خبريته موسوق وضع الباب على القو
لا انشا، المدح والذم على الوجه الثاني وروده استنا، لان عطف لا انشا على لا خبار فيما لا يحمل من الاعراب جار ومثل الشارح رح في شرح الكشاف
على الجهد وان المراد ما لا يحمل من الاعراب جاز وجه خبرا وصفة او حالا ونحو جاءوا الزيدون الا سوى نوع وصف فان قلت علام عطف قوله
والارد الطالمي علت على قوله رب ايم عصوني على حاله من نوع عم بعد قال وسد الواو والنا عنه ثم قال اي قال سذى الغزلي وسما
نع محل النصب لانه مفعول لا قال ولكني ربما على قوله ٩ وقولوا حسنا له ونع الوكيل واعلم ان منع ما ذكر على كون ونع الوكيل انشا، والواو للعطف
والمعطوف عليه موجبي جملة اخبارية اوجبي وعلى عدم جواز عطف الجملة على المفرد الا باعتبار يضمن المفرد معنى الفعل وعلى استلام عطف الانشا
على الخبري ولو باعتبار المضمن العطف المنع وقد يوجه المنع على كل ما ذكر بما بالام ان نع الوكيل انشا، بل اخبار سعلى ضرب من انشا، اي وصوبهم الوكيل
ولو سلم فلا نسلم ان الواو للعطف بل للاعتراض من جملة القول بحوان في آخر الكلام ولو سلم فالمعطوف عليه وانا انسال لا موجبي او جبي على انه انشا،
او اخبار حال وعطف انشا، عليه جائز لكونه محلا من الاعراب ولو سلم ان للمعطوف عليه موجبي وموانشا، او اخبار حال لا يجوز العطف عليه لما مر
ولو سلم انه جبي فوقوف جواز العطف على المضمن ثم قبل يجوز مطلقا سمانا ان استعمل على المسالمة في المدح وهو ان الرضي رح ذكر ان الفعل سبب
للمفرد اي رجل حمد فهو من عطف المفرد على المفرد ولو سلم وقوعه على المضمن فلا نسلم انه يستلزم العطف المنع فانه محل من الاعراب سذا وقد عرفت
انه قد يقع بعض ما منع للمنع عنه فاذن ومنع بعضها الحمل لا اضاربا سما لا سمه فلا عدل عنه فلا صارف وعن لا سمه الى جزا انشا، على ما مر ضمنا
من القول بالاسعفا، عن الواو وبلزم حكم لا انشا، وان لا سمه الى جزا فعل لزم حكم الفعلية ولا اصل لهذا الواو العطف لا عدل عنه الى لا عراض فلا صارف
سيما لا عراض الممنوع عند المجهد ولا انشا، لا يصح لان نوعا لا فلا يصح العطف على الحال ٩ كما صرح به صاحب المفتاح رح اي في قسم التي خرجت قال رح
ويجوز عندي للخصوص كخوزيد نع الرجل وقوله وغيره كانه اشار الى قول لا فضل ابو موسى محمد بن حزم جدا، ونع لبي خالد نع خالا، واما نسبته الى
الى الكاكي وغيره لما نسبه كما سيصرح به من الخالفة لظاهر كلام القوم فان اعراب المخصوص مطلقا مما حسن احدهما انه عمدة، ولا انشا، عمدة
ضر لعدم عليه ولا خبره ضر عندنا، محذوف ٩ على راي اي راي من قال ما ان قوله ٩ وجعل الليل علما فالق الاصباح لعصمة معنى ملى واما على راي
من جعله عطفا على جملة فالق الاصباح اي هو فالق الاصباح او جعله حالا استدرد فلا اصباح الى اعتبار المضمن وقال ضرزه على راي من جعل
عطفا على فالق الاصباح لا اعتبار المضمن وقال ضرزه على، وجاعل الليل سكنا او قرانا ملق الاصباح وجعل الليل سكنا وانت ضبر عالمه ٩
ان كان الوفي منه كاصرار له لو قال مدلس كاصرار عن العمد الفعل وقد يوجه المنع بان ايراد العمد المعنوي بالعطا، في تاديه للراد لكان اظهر
الا انه ساق الكلام على اس كلام الملم وكانه اكتفى بذكر كاصرار عن سذا العمد بما مثله وقوله والا فهو ما عرفت وهو الجنس دون
والا فهو الفصل الثالث ينبغي على مواد القول الملة وتقاربها ٩ وعلمه اي وعلى الرد المذكور بصفة العمد والقول منع ظاهر بان قال لم لا يجوز ان
يكون شئ آخر سوى الملة والدليل على لا يكفي فما ويحتمل ان يكون للقول وعلى العلم كما حرر منع ظاهر بان قال لم لا يجوز ان يكون على ان قوله

ان

لا يكون للعرض كما صرح به المذكور سابقا فهو غير معروف وهو التعجب فاجاب بقوله مدفوع بالاستواء على على بالاستواء والسبع ان المقصود
من هذا العلن صنع العلمة ليس الا والحق ان الغاية انما هي من العلن الثالث كما يشهد بذلك حيث قال للفهم او فهم الحسنات الديعية هذا ما نشر الله
باذن الله جمعه من اصول العلن الثالث وست اشياء مذكر بانها علم البديع بعض المحسنات وهو قسمان كما اول ما حسن بركن للموصل والبلاغ بالاساس
يذكر وهو محل القول في السرقات الشعرية وما متصل بها وهو كرع الحاية وهم مذكر من صنع كما شاء بان عقد لها خاتمة وفصلا خصص عنوان الحاية من
العلن الثالث صار كل منها معهود واقعوه اي موضع العهد اشار الى ما بين والاحسان يكون المذكور سابقا فقط بعينه فقط المذكور اصطلاحا ما صح
ان يعرف المسند اليه على نكرة وكل ما في لفظ كان كقوله تعالى وليس الذكر كالانثى فان اللام في كل من الذكر والانثى للعهد الا ان كل ذكر سابقا
بلفظ اللاحق والذكر بلفظ ما كان بل يكفي علم المخاطب بالقرينة كخروج كما مر مستقط ما قبل للمذكور سابقا انما هو المعاني والبيان والبديع كتب بحمل
العلن الاول والعلن الثاني والعلن الثالث اشار الى ما ان المقصود التعريف العهدي ان يذكر السابق بما بلفظ او مرادفه او اللاحق منها انما هو
للمعاني والبيان والبديع ولم يذكر سابقا لكن ما يشعر بكونها فنونا وان قيل ان جعل وذلك بكون العلن الاول بعضه موضوع علم المعاني وكذا الثاني فيكون
حمل علم المعاني عليه لغوا وكذا الكلام في قوله لعجبه بان العلن الاول اشار الى ما اضر ريه عن الاول اي للطاء في ما ذكره المعنى المراد والعلن
الثاني اشار الى ما اضر ريه عن الثاني اي البعد للعلوي والعلن الثالث الى ما عرفت وهو محسن الكلام ظاهر بقوله حمل عليه لان معاني من الثاني
وحصلت من حمل علم المعاني على كرع البيان والبديع لانا نقول لما افاد الحاية الغير كما اضر ريه لعهد العهد فيها طرد وذلك العلن الاول نظما
للفنون العلمية بسلك واحد يوصل بالخود من مقوله الجيش بكسر الدال كرع الصحاح وحمل بان يكون اخذا ما طرين العلل عرفا لمناسبة بينها وهو
السبق والتقدم يكون حسية عرفية او طرين كاستعمال يكون مجازا ويجوز ان يكون في الاصل صفة لموصوف مقدم بحمل بعد حذف موصوفها اسما
للطائفة المعينة من الكلام وكذا للجماعة المتقدمة من الجيش فالمراد للفعل او للتقدير موصوفها مؤنثا كما في تا، التطعيم والجيشة على ما قالوا وجه لاحاجة
الى التزام النقل والحور وقيل الحق ان المتقدم الكائن عن الوصف اي وان مؤنثيت لاحقة التقدم فاعتماد مع التقدم فيها للصحيح اطلاق
كما مر كالفارسية وحكما واطلاقها على الطائفة المذكور حقيقة ان اعتبرت كونها من افراد المفهوم ومجازا ان لوحظ خصوصها وان كانت بعد كما مر فانها
لم يرجع كما في القاموس وحكما واطلاقها على الطائفة حقيقة لوحظ وضع اللفظ لها وما لم يلحظ وانما لحظ فيها بازاء المتقدم الحسن والمراد قال رجع ما حقوقية
من متقدم الحسن وهو الذي قدم بعد تقدم قال العلامة في الكشاف قوله لا بعد سوابق بدون اله وسوله كجوزان يكون من قدم بمعنى تقدم كوقع وبين
وبين متقدم الحسن خلاف ما فقد وفي الجامع المتقدم وفيه دلالة واضحة على ان المراد بقوله ما حقوه من متقدم الحسن انما سوسان مناسبة بينها لا انها
مستولية لها ومذا في حمل عوام على الوضع من الجواهر بمسقط القول ما انا موضوع لغة بازاء متقدم الحسن دون متقدم الكتاب وحمل من دوم المتقدي
في انها لما توقف الشروع في المقصود عليها ولو على بعض او كان له ارتباط بها واستماع لما فيه استحباب ان متقدم من لم يسعورا من الشارح
على ليس بحال ومتقدم الكتاب من الطائفة من كلامه الى اصول يعرف الله الملم للصواب اعلم ان العالم لغة هو الادراك ثم نقل العرف الى معلومات
تصوريه او تصديقية من مسائل كنز مضبوطة بحيث وصح ولا ان الشروع في تحصيل ملكة المعلومات موقوف على بعض ما يوجب ما هو المقصود الاجمالي
لاستماع عوده النفس بخ للجهول المطلق صنع الشروع فيما دونه فالشروع عما بعض موقوف على بعض ما ملكة الحلم وسموا وملكة التصور ملكة الحاية متقدم
العلم وسواعي الشروع على بعض موقوف ايضا على ادراك مكان آخر خارج عن ملكة المعلومات كمعرفة الفاعل وبيان الماهية وسموها ايضا متقدم العلم
لتوقف الشروع عما بعض عليها وكان المعاني غ للموقوف عليها ينتفي لذاتها شيئا عما ملكة المعلومات كذلك كما الغاط الدالة على ما سفي متقدم العلم
كالغاط الدالة على ملكة المعلومات ينتفي توقف ملكة المعاني للموقوف عليها ملكة المعلومات عليها متوقف كالغاط الدالة على ملكة المعلومات عليها ايضا
عليها وبها كان بالواسطة ولذلك يجوز ان يسمى ملكة كالغاط ما لمتقدم تسمية للدال باسم المدلول وهي المتقدم المعتبر عما في كالغاط الدالة عليه من الكتاب

الذي هو عبارة عن الالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني وهذا لا عتنا يجوز اضافتها اليه وقال متقدم الكتاب على انها جانب الكتاب في العلوم وصاحب المعرب
في كتابه صرح باطلاق متقدم الكتاب عليها فلا يكون اصطلاحا خاصا بدا لا نقل عليه كلامهم والحاصل ان متقدم العلم عبارة عن المعاني كما اشار اليه الشارح
بقوله لمعرفة حسن وغايته وموضوعه ومتقدم الكتاب عبارة عن الالفاظ كما دل عليه قوله لطائفة من كلام وسنها مبانيه كلمة والحاصل ان الطائفة التي
جعلت متقدم الكتاب ليست نفس الالفاظ المخصوصة بل من حيث الدلالة عليها سواء كانت بعض الالفاظ او الالفاظ الدالة عليها بعض غايته علم المعاني انما يحتاج اليه في العلم والفهم لكن
لا من حيث الالفاظ المخصوصة بل من حيث الدلالة عليها سواء كانت بعض الالفاظ او الالفاظ الدالة فتكون النسبة بينها عمومية من وجه لصدقها على الالفاظ
العلم بقال لا توقف عليه مسألة اراد به التوقف على بعض كما هو المشهور وقوله ومتقدم الكتاب لطائفة من كلام الخ اراد به الالفاظ الدالة على
توقف عليه المسائل ولا يشبه ان المقصود مرتبطا بما من حيث انه عما يتوقف عليه وهي متنوعة ما من حيث الاتحاد، ولا استفادة، وان لم يتوقف المقصود
عليها لذا تا دل عليه قوله في شرح المفتاح ومن ثم نزل بين اللفظ والمعنى ولم يوقف ان الكتاب او القسم او الفصل منه او المقدمة هو عبارة المخصوصة
للرسم المسوه لسان المعاني والالفاظ اعني المقصود قال ما شا هو قوله في اوائل متقدم الكتاب اسم لطائفة مخصوصة من كلام متقدم الشروع في المقاصد
لبيان ما النوع تحلى بالعلم كحد وموضوع غايته وسنعه ووجه لا احتياج اليه وبيد اعراضه وتصور لتصديقات يبتنى عليها مخبئ المسائل وكذا قوله في
مخصص وهي ههنا لبيان نوع الفصاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة في علم المعاني والبيان ومزاغاته الوجيه الا ان ظاهر قوله سواء توقف
عليها المقصود او لا يا باء اللهم الا ان يقال المراد توقف المقصود عليها لذا تا او لا مع ستم الكلام وكمال المرام والجهل وقد يعتذر عنه
بان ارباب الصناعة كثيرا ما يعدون فيها لمام للمقصود طائفة من الكلام ينتفع الطالب بادراك معانيها وان لم يكن المقصود وسموها بالمعدة كما سموا
طائفة من كلامهم فيها فاتحة او وسما او ما او فصلا وحلوا كتبهم مشتملة على مثل هذه الامور اشتمال الكل على الاجزاء، ومرادهم بمعدة الكتاب مثل المعدة
اي التي جعلت مرادا من الكتاب فالمراد منها عليها كالطلاق من الكتاب وتضمنا عما جعلت اجزاء الكتاب من مثل الامور فلا حاجة الى اصطلاح
جديد ولا الى سل من كلامهم فعارف هذا فاسدا وجعل المعدة التي جعلت جزءا من الكتاب على متقدم العلم بناء على ما سل ان عبارة في شرح الرسالة متقدم
الكتاب امور ثلاثة مع ان اكثر النسخ للامور بالثة بدل عليه مطابقة وقيل ضبط لا بواب ومتقدم لسان الامور الثلاثة مشكل ان ما نقل لو سلم كان من
طغيان القلم ولو سلما فليحمل على التسامح لما تقرر عندهم من حمل المثل على الحكم فان قلت فليقل سواء توقف عليه او لا يشير بان متقدم الكتاب ومتقدم
العلم عموما وخصوصا مطلقا بل لو جعل متقدم العلم الالفاظ الدالة على ملكة المعاني الموقوف عليها الشروع وحمل التوقف المذكور على التوقف العادي
على ما سنذكره التزم العامين كما بينهما عموم وخصوص من وجه لصدقها على الالفاظ الدالة على المعاني الموقوف عليها الى تدوس امام المقصود وصدق
متقدم العلم على الالفاظ الدالة عليها دون امام المقصود وصدق متقدم الكتاب على الالفاظ الغير الدالة على ملكة المعاني دون امام المقصود
للارتباط بما بالجملة لو جعل متقدم الكتاب مشتملا على ما دل على متقدم العلم وما عارضا لصدق كل منهما دون كما فيكون متقدم العلم بعض متقدم الكتاب
في لصدق متقدم الكتاب على دون متقدم العلم على الجزء ومتقدم العلم دون متقدم الكتاب على الكل الدال على ملكة المعاني هذا الذي اجعل متقدم الكتاب
اسما مشتركا بين كل الطائفة وبين بعضها الما اذا جعل مشتركا كما كون منهما عموم وخصوص من وجه اقائلة الدال متقدم العلم ما توقف عليه الشروع
فيه حقيقة او بالواسطة ولا يكون لما بين المراد توقف المقصود عليها والمراد بمتقدم الكتاب الالفاظ كما سلف وبين ان جعلت متوقفا عليها فالمراد بالتوقف
التوقف العادي فلا اشكال بهذا وفي كلام السكاكي المتقدم ما يأتي حد العلم الى وضع فيحمل المتقدم على متقدم الكتاب اي من الالفاظ ما بين
ملكة المعاني والحاجة اعني الى بيان توقف المسائل ولا كانه مع وضوح غاية العلوم ووجه الاحتياج اليها وغير ما مما توقف عليه الشروع على زعم
بعض حمل المقصود على ما يتوقف عليه ذلك البعض وجعل الالفاظ الدالة عليها متقدم الكتاب اي وجه السكاكي نظر الى ان امكان الشروع
عند ها وقوله واستماع بالنصب هو الواقع في اكثر النسخ الصحيحة وهو الوجه وفي بعضها باللام فاما ان يكون اللام بمعنى الباء، او لاستماع عين الشروع والسمع

لا زائدا على السنة وقوله شهيدا على الشارح مع شارح في شرحه بالخلوص ليشهد تاما على الطالبين لكان في موقه كون اللفظ جاريا على
النواميس من لا صطلاح الى سبع القوانين وموقوف الجريان للذكور على السلام ما ذكر وموقه كون الدوران عاما للسنة للوثوق معرفتهم مالا
يحاج في معرفة للخلوص بما ذكروه بذا تندفع ما قيل من ان الظاهر ان موقه الخلوص من الغواية وضعف البالغة وموقه كون الدور والزمان سببان
لم الكلمات الا وجيه للبادية للفهم بالتسليم اولا ونوقش كل واحد من الوجهين لان اصل التوقيف لا لائم الشيء ثانيا وفي قوله كانها اشبا
الى انها ليسا صفتين بحلفتين بل يجوز اندراجها تحت صفة واحدة كما صرح به في شرح المفتاح من قوله على انه كان ممكنا ان يقول
سي كون اللفظ على السنة الفصحاء من العرب للمعنى بنوعين لهم اكثر الى قوله اوسي السلامة من كاسور للذكور وقيل يجوز حمل قوله
كانها على الترديد وبنا على انه لا قطع باتحاد صفتها ولا يخفى انه يكلف والوجه ان يقدم في جملة على السنة فقوله لتعدد وجه الفقان للحملة اختلاف
الجهة بين اللاغة بتسمها وبين الفصاحة باتسامها اللاغة كما وكذا بين قضي الفصاحة والفصاحة في الكلام
واللاغة في الكلم وقوله ولا لوجه قد يشترك اي في مسترك وضع لفظ الفصاحة بانه قد يكون استعمالا الخ من كالقسام استعمال للموصل
ز ازالة وقوله نظرا الى الظاهر على الكون كاطلاق من باب اطلاق اللفظ المشترك اي للمشترك على احاده للجملة اي للفظ الى كل من كالقسام
اللغة ظاهرا على ما شهره بنسبة كل منها بانزلاق وانا قال نظرا الى الظاهر لانها العلم الموضوعة للفظ بالوضع لخصوص كل منها مع امكان اندراج
كل من خصائص الفرد والكلام او اللغة تحت قسم مشترك وسكون اللفظ جاريا على القوانين او السلامة اي سلامة المزدوج من الوالي والمنافر
ومخالفة القياس وسلامة الكلام منها وهي ضعف البالغة والتعقيد وسلامة المتكلم من ارادة في الكلام مكون من اسباب لا خلال بان يجعل له
ملكة كاقتدار على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح وكذا اللاغة اي كذا اطلاق اللاغة على التهيؤ من اطلاق اللفظ المشترك على معانيه
للحملة وربما يمكن منافاة اندراج كل من التهيؤ لكونه مشترك بان يقال ملاغة الكلام مثلا وضع هذا له اختصاص بوجه من وجوه ضروب التراكيب
حتى لو اراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها وهذا للفسر بعض من بعضه ملاغة الكلام الا انه يجعل للصدر راجعا الى التوجه ولكن اراد بعض
للفعول في الاول وبعض الفاعل في الثاني واليه اشار الشارح ره في شرح للفتاح حيث قال من توجه ملاغة المتكلم الخ وبعضه ملاغة
الكلام وسكون الكلام كحسن في نفسه خواص التراكيب حتى اورد انواع السنة للجاز والكناية على وجهها وقوله فصيح شروع عما تقدم
من حزم المفسر اللفظ الفصيح ما يكون سالما عما ذكر سيكون للفصاحة متولا على الكون المذكور ره فالفصاحة الكائنة في المزدوج وقوع
في المزدوج صفة للفصاحة وعاد حرف الجر للفتح ونائبه وان احتوى الى زيادة تقدير في كالفاظ او سوحذف للوصول مع بعض صلته على القول بجواز
مثله وان كان الشهور عدم الجواز لا سيما ان كالف واللام من الموصلات قال الفاضل الرضي واجاز الكوفيون حذف غير الف واللام
من الموصلات كما سمعه حلافا للبصريين كقوله بم وما سما الا مقام معلوم اي كالذي قام ولا وجه لمنع البصريين من ذلك من حيث القياس
والعين عندنا وما استعماله للفتح نحو الركب الجلوس والعكس والبه اشار الشريف المحقق ره اذ قال وان كان للشهور بعكس فعلا او
اسما منكرا او مضافا الخ وكذا لعامة جانب المعنى والحق بانه كونه ملوظا لكونه اعم للصدر من المركب وكذا في جعله حالا
من المبتدا على القول بجواز من التكلف وجواز استظام المعنى لغة المقصود بمنسر فصاحة المزدوج لا الفصاحة في المزدوج اي الكون فصيحا
في المزدوج لا الفصاحة حال كونها في للزدوج وقيل يجوز ان يكون قوله في المزدوج ظرفا لغوا للفصاحة وان لم يرد بها معناها المصدري على ما ذكر
بعض كلا وما، ان نحو العصد والحرب والنباء والجبر ونحوها يجوز ان يراد بها الظرف حامله بعضها مع للحصول والكون والظروف يمكن فيها
ما ذكر من الفعل كما مر ويكون قوله الكائنة اراد المعنى الذي يعمله الفصاح لا الفعل الظرف بحالها للشهور وقيل عن الشارح ره ان
ان للظرف حال عن المبتدا على جعل سعي الفاء، وما قيل ان قوله الكائنة ليس قيدا للفظ وبيانا لوجه الاعراب بل قيد للمعنى واشارة

الى ان الظرف ليس لغوا وان للحال عن المبتدا في حكم الصفة ولم يرد بها الى حذف للوصول اي الفصاحة التي في المزدوج كما قيل لورود مع الوصف والجار
يتعلق الى الجار والى يتعلق لان الصحيح استماع حذف للوصول مع السنة وبحق في اواخر الكتاب ان يتعلق حال من الجار والمجرور تامل وسبحان يجعل
اللام في الفصاحة للعهد الذهني او لنفس للجنسية ليكون في حكم النكرة صحيح وصفه بالظرف المقدر عاملة بكر وكذا جعل الظرف بعد لا لنفي
للجنس كما في الحال للوكد وكما قول صاحب للفتاح ره كما فرغ عند اسه وما وقوله وسوء عند السلف كما اعلى ما صرح به الشارح ره لاستلزام ان يكون
ما للمزدوج عاريا عن التفاوت حتى يكون التقدير مع كما فصاحة خلوص للمزدوج وما ذكره المزدوج والعامل في المزدوج
سواء كون ولا تفاوت الذي بصدد للحال وسوء لكن حدا واوجه ما ذكرنا ما اولا ره لو وجد في الكلمتين من بعض اللغة بنسبة على ان الوقوع على السلب الكلي
اي خلوص من كل واحد منها واما لا يجب بنوع ان يرفع كما يجاب الكلي اي خلوص محمد عما ذكر لفظ من ما ذكر من الوجوه اصلا ره فيه ان الصحيح حمل الكسر الى
وفتح لام، للجم وكسر سواد وبكاء الصحاح الهيئة بضم النفس للجلس منها، وبالمال، الجم وحمل الخفيف كما في معجم عيسى بطليب
وحمل عاصب للهدب ان ما لوان في الا، المكسور بل في المضموم وفتح شارح الشافية شوب حمل بكسر النا، واما ما، فحمل بضم الها، وفتح
اللام عند اختلاف فائدة كما فحص وضع سيبويه ره والضمير عاد الى الغرض اي في الدب السابق وهو وفرغ يزين للتن اسود فاحم اشب كقنو
النخلة للتفكل الفرع حمل النشر التام ورفي الصحاح هو مصدر كالفرع وهو التام الشعر والمن الصلب والعام الشديد السواد كالفحم
في الصحاح شوقاح اي اسود وكانت الكثرة من آت الساسة الى كثرة العنوان العذف وهو الكباسة وفي الصحاح العنكول والعنكال
السمراخ وهو ما عليه البسر عند ان الكباسة وهو في النخل بمنزلة العنقود من الكرم وقيل العنوان ما اشتمل على قطع كل منها سمي عنكولا لا قوله
قوله اورفرعات ان روى بالفتح بالعطف على السرو ح ان للفرع ما من خ الرواة مسولات شرزا وهو الفتل على خلاف ره والمرسل ره جمع عسيف
في الصحاح ان كل حصل عسفته للجمع عساف وعسايف وهذا الظاهر ان ما ذكر للمانع ان العساف بالكسر جمع عسف بفتح العين وسكون الباء
ليس مبنى وهي العصبة بكسر العين ايضا عساف وع افراد للمتبع والمرسل جمع جمع العساف من العالمين وصف السفر بالكثرة وصف ان العساف
هم كثيرا لعدد ليس واحد ومرسل واحد لا يخفى وقيل العساف بفتح للزاي جمع للمزرى وهو حسبة واسطراف يزدري بالطعام وسكون الكدس
والرذل وهنا للسقط وروى في السب بفضل للزاي بمعنى ومرسل اي سنة للزاي بالسفر من للهوسة الرضخ للهوسة حروف تشتمل عضمه
وما عداها مجهورة وهي ما تحصر حروى العين مجموعة والهوسة ما لا تحصر والشديد ما تحصر حروى صوتا بانحجاما وهي حروف احد طبتك
والرخو ما عداها وذكر في شرح الكافي للعلامة ان السين للجاري من فها، الصدر لة الترع ما قام بعضه الروم او عضلا النفس او
غرمها حدث كمنة من الصوت وبتمه بعضه عن بعض فحصول كمنة حدث ما بتظاهر العضلات الى مالا سنان او ما لشفاه، ومن الرخو مدار الجهر
والنفس على النفس الخارج والسين لا تكمنة كلية بل تكمنة الصوت من حصل صوت حروى كان للرخو مجهورا وان لم تكمنة بل سمي منه بلا صوت
حروى حروى للرخو كان مهموسا، الصوت المكمنة كمنة للرخو انما ان يخص وجه او لا يخص بل يجري فان لم تكن لا يحصار في الشديد وان لم تكن الجاري
في الرخو وان لم تكن لا يحصار ولا الجاري في المانع ره وزعم بعضهم الزاع سولا للخال وان كمنة ما وكي توجه ما وكي جهارا، اراد سوله ان منشا النفل
موسوسط الشين المعجمة الخ ان اضاع للحروف للذكور موالسنا، للنفل وجعل قوله ولو قال مستشرف الخ دليلا عاما لها ولا
عليه ما وكي الشارح ره وبهذا التوجه ظهر ضعف ما قيل ولو لم يكن قوله ولو قال مستشرف لزان ذلك النفل لا يرد عليه ما اورد من ظاهر الكتب
يمكن توجيهه بما ذكر بعضهم بان قال لو كان ما وكي من التوسيط موجبا للقاء لزم ان يكون مستشرف ايضا مستانوا ولبس ليس وكان الشرع انما
الساوع مستشرف ان اراد، للهملة وان كانت مجهورة كالراء، للمعجمة الا ان كالون الغا، الى مستشرف حروف الولاء اراد النفل الكلي الاصل
من بوسط الشين ما وان الواو بعد الشين فوجهون واصح ومستشرف مجهور بان لم يوجد النفل للحلل بالفصاحة بها خلافا لهم ره قال ان للشارح

الى كفوعنان وهما الواو والراء ع ش

الحاصل

سوى الامام الورّاق او الشيخ نصر الله بن محمد بن المعروف بابن الاثير في كلامه رداً على ابن سنان الخفاجي حيث قال ان التنافر انما يكون لبعد المخارج فقط بعضها ببعض فان الاشتغال من احد المخارج الى الآخر يكون لا لطف فيثقل على اللسان الى آخر ما ذكر الطف هي حروف مسموع في حيز الحرف لا يقطع وسائطه وفي الشرح ما اضافه الى الضمير العائد الى المخرج اللطيف على الشرح وقد سبق الى بعض الاوهام اراده الامام المروزي. لا يوصف بها، الكل قيل هذا هو الموصوف اكثر الشيخ في بعضها لا يوصف بها، وصف الكل فعلى الشيخ الثاني قوله لا او لا فالناظر الرد عن مناسبة اذ ليس في كلام المصنف فصاحة الكلمات وصف لها فصاحة الكلام بل وصف لها الكلام وعلى الشيخ الاولى الرد مناسب لكن التزام كون فصاحة الكلام وصفا لها فصاحة الكلام لا سيما بعد الاعتراف بان فصاحة الكلمات مأخوذة في تعريف فصاحة الكلام بها بما هي له لا يليق وشبه ان يكون مقصود المورد ان اصفا، وصف الجزء لا يوصف بها، وصف الكل الا انه سقط لفظ الوصف عن قلم او قلم الناسخ للنسخ الواقعة في نظر قد كرنا الرد ما ذكره ويمكن الرد على وفق مقصوده كما في النسخ الثانية بانه ان اراد بعدم ايجابها وصف الجزء لا اصفا، وصف الكل عدم الايجاب الجزئي ثم لكن الاجرى نفعا فما لا يخفى بعيده وان اراد به ايجاب الكل المجموع لجواز ان يكون وصف الجزء لا ذاتا للكل بحيث يتوصف وصف الكل عليه فيقتضي اتصافه اصفا، وصف الكل وانتفاءه ان اراد به ان اصفا، وصف الجزء من حيث انه وصف لا يوجب اصفا، وصف الكل من حيث انه وصف الكل تم ولكن لا ينافي ايجاب اصفا من حيث اخرى ومن كون وصف الجزء مفهوم وصف الكل وان اراد به عدم الايجاب مطلقا المجموع ويمكن ان يقال توجيه كلام الشارح على النسخ الثانية ان محصوله ان الكلام للمورد لا يستقيم مع ما لظهور ان فصاحة الكلمات مأخوذة في تعريف فصاحة الكلام واصفا هذه من الموصوف يوجب اصفا، الموصوف وانما يستقيم ان لو كان فصاحة الكلمات وصفا لها فصاحة الكلام خارجا عن التعريف فيندفع الاشكال. والقياس على وقوع هذه الملابس الى بعض الاوهام حتى انه لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة كما لا يخرج الكلام العربي بوقوع كلمة غير عربية فيه عن كونه عربيا بانه لا نزاع ان القرآن عربي وان جملا وآيات منه مشتملة على كلمات غير عربية فارسية كالاستبرق والسجيل او رومية كالقسطاس او هندية كالمشكاة او غيرها كالرحمن لانبنا وللحج ملك لجبل وكلاهما بانشمالها عليها عن كونها عربية ولا يخرج عن كونه عربيا فكذلك لا يخرج الكلام الفصيح باشتماله على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة وهذا القياس فاسد لا مالا نم وقوع غير العربية في القرآن وكون الكلمات المذكورة غير عربية لا يجوز ان تكون عربية بحسب غير عربية لجواز ان يكون من توافق اللغتين كالصابون والتنور ولو سلم كونها غير عربية ولا نسلم كون الكلام المشتمل عليها عربيا وكون القرآن كله عربيا ولا تمسك بقوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا لان الضمير راجع الى السورة الغير المشتملة على تلك الكلمات لا القرآن ولما كان في المنفي من الضعف لتصريح ابيه النشر بوقوع غير العربية في القرآن والطمأنينة على حجة مثل ابراهيم ونوح وموسى وعيسى لا اجماع على كون القرآن عربيا عدل الى السلم وقال اي لو سلم اتصاف الكلام المشتمل عليها بالعربية فلا نم ان المعنى انه عربي حقيقة بل عربي الاسلوب والنظم ولما كان في هذا اللفظ من المناقشة انها اتصاف القرآن بل اتصاف الكلام بالعربية لا باعتبار كونه عربي الاسلوب بل باعتبار انه عربي حقيقة قال ولو سلم اي لو سلم كونه عربيا حقيقة فوسعه باعتبار الحكم للغلبة ولما كان لقائل ان يقول فاجاز كون الكلام عربيا باعتبار الحكم للغلبة لا يجوز ان يكون فصيحا بهذا الاعتبار الاسمي لا عكس اشار الى الجواب بقوله واشترط في الكلام الى آخره وقوله وعلى تقدير تسليم انه لا يخرج السورة عن الفصاحة لا يلتبس الى الوهم من انه لا لم يخرج الكلام باشتماله على كلمة غير عربية عن كونه عربيا لم يخرج سورة من السورة المذكورة عن الفصاحة سواء اعتبر مع الضمير كلاما او لم يعتبر اما اذا اعتبر كلاما فلان الكلام لا لم يخرج باشتماله على كلمة غير فصيحة عن كونه فصيحا فعدم خروج السورة المشتملة على كلام مشتمل على كلمة غير فصيحة بالطريق الاولى واما اذا لم يعتبر فكذلك الى الوهم ان السورة لا تخرج عن الفصاحة فلا ادل من انه يلزم اشتمالها على كلام غير فصيح والقول بالاشتمال عليها بل على كلمة غير فصيحة باطل قطعا لا يلزم من سقط المحال او الحوالي انه يجاوز الطالبون علوا كبيرا وذلك لان اشتمالها على غير الفصيح انما يدوم عليه او يكون عن اول ما احتاج بلزام

فلزم الجهل واما بعدم قدرته على ايراد الفصيح بدل الفتنة فلزم العجز فان قيل لم لا يجوز انما انه يعتبر الفصيح بناء على لطيفة خارجة عن طوق البشر كما يوسن ان كلامه المعجز فلا يقدح فيه عدم علمهم به ونسبتهم الى الجهل او العجز بناء على جهلهم كالاقدح فلو عيسى عم نسبتهم اليه بالجور علمه من نسخ عيسى اجيب بان نسبة عيسى بالسوء لا يلزم من علمه اياه بلا ريب بل انما صدرت تلك النسبة من الكفرة بمحض الجهالة وكمال الغواية واما نسبة اهله لا مور الحكمة البهم فلا دم من ارادة غير الفصيح في الكلام وانها لا منعه في نسخ طول عيسى عم بلا ريب بل هو اية من اشكال القدح فلا فايدة في غير الفصيح في الكلام مع طوله ان شرف الكلام بالفصاحة عن اسباب لا خلال بالفصاحة فانه لا يخفى انه منعه عن ذلك علوا كبيرا وما يقال الذي علم من كلامهم انه يشترط في فصاحة الكلام بمعنى المركب التام او المركب مطلقا فصاحة كلماته ولا يشترط فيما لا يكون على من افراد الكلام مسمى باسم السورة والقرآن مثلا ان يكون كل كلام وكل كلمة فصيحا فلبس يستلزم منه من القول باشتمال القرآن والسورة على ما ليس بفصيح وقيل لا في ذلك بل لا اجماع منعقد على ان مقدار اقصر سورة منه معجز لا عجاز انما هو بالبلاغة على الاصح فلو جوز وجود ما ليس بفصيح في القرآن لزم ان يكون مما اشتمل عليها من المقدار المعجز غير فصيح فلا يكون بليغا ولا يكون معجزا ولا اعتراض عليه بان فصاحة القدر المعجز انما توجب فصاحة اجزائه لو كان كلاما او اجزاء بسبب فصاحة على فصاحة كلماته لكنه غير لازم بل يجوز ان يكون القدر المعجز مجموع عدة جمل من الكلام بناء على ما سبق له لا اشتراط في فصاحته فصاحة اجزائه ودليل المجموع ساقط لما مر من حديث الاشتمال اي موقعا مطولا في الصحاح الرجح دوه بالحبشي وطول والرمل ازج ورحمت المرأة حاجبها دققته وطولته في الاساس الرجح دوه الحاجب واسعوا سه وهو سترك على اعتبار معنى الاستواء من قول حسان في مدح النبي صلعم • يعني حاجبه من تحت حاجب ازج كمشتق السوء من خط كاتب قال الشيخ يعني الوجه انما هو باعتبار معنى الاستواء اي انما مرجعا اي كالسيف السريجي الى لابوح مدى التفسير من وجه مناسب لقاعدتهم وسوان منع الاول انه من قبل بع السلطة التي قلت فيقعد وفجوته نسبة الى العتق والنجو رفعا فهذا يكون المسرح بمعنى المنسوب الى السريجي وموصفه للسيف المنسوب للسرح والفعل على الشبه اي انه شبهها بالسيف المسرح ومعنى العقل ابي فعل بمعنى صيرة مثل فرحت زيدا وحسنته اي صيرته فرحا وحسنا والمعنى انما صيرته سراجا فيقول الى الشبه كانه زيدا اعد على ما اشار اليه بقوله كالسيف السريجي وكالسراج وما يحتمل انه من فعل بمعنى صيرورة الفاعل كاصله نحو ورس الرجل صار كالورس او من فعل بمعنى صيرورة الفاعل اصله نحو عجز المرأة صارت عجوزا او من فعل بمعنى صيرورة فاعله واصله كورق الشجر صار ذا ورق فالمسرح بمعنى الصائر سريجيا او سراجا على معنى الشبه او ذا سريجي او ذا سراج فيعتبر عند الفتنة ان يكون مسرجا بكسر الراء اسم فاعل لا الاحتمال انهم لم يعثروا على هذا الاستعمال وان يكون هذا مولدا استخرجه من السراج فقال كلام مولد اي لم يكن من اهل العلم وشاعر مولد اي عربي غير محض من ولد والكلام استخرجه وقوله وان يكون الا انه عطف تفسيري لعدم العثور بوجه ما وقع في بعض النسخ من قوله لاحتمال انهم لم يعثروا على هذا الاستعمال وكذا ما قال في تحقيق او ما حذف سراج فيها لكونه من باب الغرابة بلا قرص لعدم العثور ويحتمل ان يكون وجهان معا لا العدم العثور بان الاول انه لم يجعل اسم مفعول منه لاحتمال انهم لم يطلعوا على استعمال سرج ما عداه ان يكون مولدا حادثا بعدهم بحكمهم بالغرابة فلم يجعل منه وبان الثاني انه لم يجعل اسم مفعول منه لوجهين احدهما انه يحتمل انهم لم يطلعوا على استعماله ولم يحكم بان مسرجا اسم مفعول منه والثاني انه يحتمل ان يكون مولدا استخرجه معروفا او موجودا ولم يطلعوا حتى حكمهم بالغرابة والبحث لعدم اصله فلا وجه لجعله اسم مفعول منه وان ضربان قوله وانما لم يجعل لاحتمال عدم جعله اسم مفعول منه بلا نظر الى كونه غير سائل بالنظر الى انهم لم يعثروا على استعماله اما لعدمه في نفسه او بعدم استعمال العرب او هو معتبر الكتب المشهورة مولدا وقوله على انه لا يعد له وايضا يحتاج الى ما قيل ان الكلم بالغرابة لعدم الاطلاع على صفته الدال على الحسن اذا كان موجودا وكذا ما قيل انه يلوح من كلامه ان جميع ما هو مأخوذ من سرج يكون على الغرابة وليس كذلك لكونه ما هو صالح عربيا كلا لا يجوز ان يمنع كون اللفظ مولدا من الغرابة كيف جعل فيها التشويه على انه لا يعد لها لا ما يقول انه جعل فساح صوابا ما عهدنا الشارح اي ان منها تكون في عدم جعل المسرح مأخوذا منه وقول الامام صاحب تحرير اللغة حوار وقد عد منه انه كيف لا يعد كونه من باب الغرابة وقد او صاحب مجمل اللغة

ولو سلم فالقول بان اللفظ هنا موضوع بعينه على مجاز مشهور من كاد وباو السالم لهذا الوجه للخفي لي وقد يقال محصل كلامه ان الكراهة في السمع اما ان يرجع الى النظم او الى اللفظ نفسه ليخرج الاول لا ستلزامه ان لا يكون شيء عند الطبع فصيحا لان الكراهة ثابتة في كلام الفصحاء والثاني فان قيد الغرابة عنها والثالث فلان الكراهة لان كان المذكور لابد ان يكون مركبا من الحروف المخصوصة والهيئة المخصوصة وكلاهما معلوم ان ذكر الشارح لابي علي وذكر ابن جني ضرورة ان ما يشتمل على الكريهة المنفورة عنه الطبع يجب الغرابة كما صرح به الشارح وقوله ومنوان يكون مركبا الخ كما يستفاد من تعليل السيد كما يأتي الذوق بالجملة ايجابا بالغرابة وقوله للتنفر ما استكراه الجرشي وقد سلمنا ان للتنفر مدخلا في الاستكراه لكن لانا نراه في بعض المواضع بحيث لا يكون لنفس اللفظ مدخل اصلا لانا نقطع باستكراه الجرشي وهو ان النفس سوداء الى يصوت حسن او غير كما نقل عنه في الحواشي هذا وقد يقال يمكن ان يكون منشأ كراهة بعض معناه احد هما مكروه وهي مطلقا مثل لبست طلا افرزه لاطفال انك ضربته او اكرمته فلو قد رأت الكراهة بمكان في قوله ٢ فالذي اصوله فرزدق وبصره وذلك بان للطلان للشرك لا وجب عدم فصاحته وكذا كون لفظ معنى مكروها لا مدخل له في فصاحة اللفظ وقوله وفيه انها في كالاجال الى كون في الوصف السابق بحث وسيجيء ما قال السيد في الحاشية ان الكافة ان السبع قد يكون غير فصيح على الدهر فيحكم فصيحا فقوله ٢ الم ترواكف بدي اسه الخلق ثم بعين خان الغفر ورد ابدا بل لا يكاد يسمع ابدا الكلي وجيه بدي لما حشه من الناسب مع قوله بعد وانت تعلم ان هذا الذي يحكم على المصرع وعليه درج اساتذتها لما عرف الفصاحة ما الخلوص مما ذكر من اسباب الطلان يجوز ان يكون قد عرض لها منع سبب يكون التنفر لاجله على فصيحا ولا يكون مرتفعا وهو فيما نحن فيه لان السبب قد يكون لذاته الذي ايضا واما على رح فلانه منع كون قرب المخرج سببا للتنافر لوقوعه في السريل كوللا اعهد وكذا مخرج واللهي بين الحاء والهاء لوقوعه في القرآن كوسيحه وكذا كثير الاكرار وسائر الاضافات لوقوعها مثل ونفس وما سواها مما لها مخرجا واحدا ووقوعها كثيرا في السريل لانها في كونه من الاسباب كالطلال بجواز ان يوجد ما يمنع سببيته حول كما سيجيء في الحاشية كما اشار الى قول المصنف ٢ سرعات الحلة وعلى تقدير ما اخرجه من كلامه ذال الى الفرار الى قوله فان كان الخ لا يصفا فيه بفصيح ممدوح وان كان وهو فهو موصوف حسن قال الشارح ذهب كثير من شراح الايضاح الجوهر سكاكا الى قول ان الطلسم لعدم تكون للفظ المفاريع الصحيح الخ على الماضي او الى قوله فان الشرح لا يوجد كلام المصنف وهو مراعاة السور وغوايتها وان على احد الوجوه وان لكل مقام مقالا لا يحسن فيه غرض ولا يقوم مقامه ويدل عليه ما ذكره لا يجازف ان الكلمة قد تصير فصيحة بما وضع وفي آخر كلمة وما ذكر المحال انضاف ان كل امر يرجع به للغرض عن الفصاحة قد يصير فصيحا وهو ذكر المحل في بعض وجوه التحسين كقوله لعدم وضوح اللهيبة ما وضعوه وذاكر الاتركيا تركوه كما فان ودع ح ان عرسك لاستقال لكن صار فصيحا فان العرين من رده العجز على الصدر والترصيع ان المحال ذكر ان من شاذ الكلمات استعمال الالفاظ على ما كرد لها لحروف كقول لا عشى ، وقد عذوت الى الحانوت يتبعني ، شاو مشل شلول شلشل شول ، وكقول ابن منصور النمالي ، واذا البلابل افعمتي طلقا با ، فاسأل البلابل ما حسنا ، بلابل ، حكى النمالي عن احمد بن نصر بن الموز باذ انه قال لي ملة من روساء الشعراء شلشل لعدم وسلسل النار ، وتفعل النار اما المشلشل فالشيء المجموع فالاعشى واما المسلسل فصفة غلام ابن الوليد حيث قال ، سلسل سلسلها سلولا ، ما زال سيل سلسلها سلولا ، واما المطلق فما لمنتخ حيث قال ، تطلقت نالم الذي تطلق لنا ، فلا نال عيش كلهن طلاقنا ، فبلبلات علت له اضني ان اكون رابع الشعراء اعني قول من قال الشعراء فاعلن اربعة ، فشاعر يحرى ولا يجري معه ، وشاعر ينشد وسط المجمع ، وشاعر عرف حقه ان يسمعه ، وشاعر مفحم لا يصنعه ، فقال لابل يكون رابع الشعراء قال لم علمت هذا من الامرؤ القيس الذي سئل وقيل بعض الشعراء لما

اذا ضخ الحب للضخضخ ضخضخ ، فصاح صحصاح الهدى المتضخ ، ومن النادر ذكر افعال مضاعفة مثل امل ابل اطبطب احل على سهل اعد والمانوقوله ٢ وعلى ام ممن معك نعم ما جر مثل التكرار ما حرف المد واللين والغنة والتوسط بين الضعف والغنج وقوله ٢ حال من الضمير في خلوصه لا فضا ، اذ فاعل الخلوص من باب اضافة المصدر الى فاعله فيكون سانا لمنة الفاعل وعدد الفاعل وهو الخلوص عن عدم الكون فيكون تقييدا للنفي لا للمنع والنفي والمقصد في الكلام عدم كونه حال فصاحة كلامه ضعف التأليف معنا والكلمات معوا اصلا وح يزول ما يوهم ان للخلوص عدم الكون فيه عدم وكون فلم لا يجوز ان يكون للحال قيد الكون لا للعدم فيكون تقييدا للمنع صح عليا لخ على تقدير كونه حالا من الكلمات بناء لظروف مذا على قوله ولو جعل الخلوص عن السلامة كما فسر الزمخشري به او منع الضعف كما فسر التنافي والنفي سلامته او ضعيفه حال من فصاحة كلامه من غير مذ كان من سياسة اليوم بعمل لا عمال لم اجعل حالا من الضمير بلزم ان يكون مثل زيد لجبل وشعر مستشعر فصيحا لانه كلام له حالان حال فصاحة كلامه كان زيد لجبل وشعر مرتفع وحال عدم فصاحتها كالفا لم لجبل معام لجبل وشعر مستشعر رفيع مرتفع ويصدق على هذا الكلام عند عدم فصاحة كلامه انه خالص من حال فصاحة كلامه كالفا لملك الكريم من سخي في حال مكسبه فيصدق على من لا مكسب له لكنه يحب الفا فصلت لا يسخر لان هذا انما يستقيم لفا كان كلاما واحدا له حالان ولس كذلك بل كلامان لا حدهما حال تخالف كلا مرملا يصدق على احدهما انه في حال يكون الكلام كذا فحينئذ لا يصدق على زيد اهلل انه خالص في حال فصاحة الكلمات لانها لست حالا له بل لزيد اجل كلا من ما ذكرت من التنافر ان السنخي وعدمها حتى ذا لعدم حول ولا يجوز ان يكون حالا من الكلمات لانه يستلزم انها وقد لك لانه يكون قيد النسا في العامل فيه فيكون مقتدا لمنع فتوقف النفي الى العدد وتوقف الكلمات كما مر للتنافر عندهم سوا اعتبر اسنا لمقتدمه او لا يستلزم ان يكون الكلام للمشتمل على الكلمات الغير الفصيح منافرة او لا فصيحا لصدق التعريف عليه مانه خالص من تنافر الكلمات حال كونها فصيحة وقوله لانه يستلزم الخ يعكس ان يكون معنا ما سلمناه كون الكلام للمشتمل على الغير الفصيح مسامحا او لا محسب فصيحا وهو الكلمن يوجد الخ الى العدد وان يكون معنا ما سلمناه كونه فصيحا مثل الكلام الغير المشتمل على شيا بما يوجد التنافر على للعدد فقط واخرى على العدد وسيأتي السر بطامر ولذا عدل عنه في مختصر الى قوله عالما لكيف الكلام المشتمل على نافر الكلمات الغير الفصيح فصيحا فعالا لاحتمال المرجح ونفيا على ما هو المشهور لكن سهما نه على ما قنا والتعريف من وصف عدم صدق التعريف على شيء من افراد المعرف على الاحتمال الاول وعدم كونه مانعا على الاحتمال الثاني وانت خبير بان الفساد في عدم صدق التعريف على شيء من افراد المعرف اكثر منه في صدقه على المعرف وعنوه وان كان صدق التعريف على الاحتمال الثاني اكثر منه على الاحتمال الاول وما نقل عند درج لسن الحواشي من انه لا بد في فصاحة الكلام من عدد وجود كل من فصاحة الكلمات وعدد من المخلوص من كامور الثلثة وفي جعل فصاحتها حالا من الكلمات اخلال بالعدد المقصود عن اصله وبالعدد العدمي من جهة جعله اخص مما يدع لاحتمال الثاني والاول نصحيح وقوله حالا من الكلمات على اعتبار رجوع النفي على المصدر فقط لا مع كونه حلف الظاهر لا معنا، به مما يحمل خلاف المقصد صيما عند عدد، سيما عند محاذاته بسماع مقام التعريف وكذا الغول بان السابق في فصاحة الكلمات لذا كان محلا لا حلا مع عدم فصاحتها اولى لانه بعد التسليم انما يستقيم على اعتبار اسنا، العدد فقط واما على اعتبار اسنا، العدد والعدد معا فلا ولان عدم كون المعرف جامعا مفسدا له واما اعتبار خروج غير المعرف بقولنا لا ولوجه لانه لا حاجة في باب التعريف وكذا الخروج بقولنا من الاول مع كما اشار اليه بما نقل عن الحواشي ان ما ذكر من لا ولوجه لو سلم فانما لو كان الكلام صادق الحروف اما اذا كان الكلام غير فصيح ولا شيء من الحروف بصادق التعريف ووجه التسليم على تقدير كونها صادق الحروف ان تجمع نافي الحروف مع عدم الفصاحة ما ذا اصل السابق وصح ما قول ان محل مع عدم الفصاحة

مدخول بالسين من المعرف به فاهنا ادرج الا والا ول وقوله كانوم بعضهم ادا ونه الملحى لى دح صدخ قال ان ذكر لعدكان من صنوف الناس
والمعنى اللفظ معنى عنه الا فز ولا اخفا ان ما ذكره انما دفع كون ذكر صنف الناس منافيا للمعتقد دون العكس وهام الدفع ان يقال لانم
ان ذكر احدهما معنى عنه الا فز لان كلا منهما لعم من الا فز وح لا يمنع الناس منه يكون على خلاف الطاهر سوا كان ظاهر الدلالة على المراد
اولا والمعتقد بان لا يكون ظاهر الدلالة على المراد اعم من ان يكون على خلاف الظاهر او لا فلا يكون احدهما معنيا عن الا فز واما ما سوى
لدفع كون المعتقد معنيا عن صنف الناس بنا على الطعن في حماسي قوله عبد الملك اى ابن مروان وابراهيم كان امرا بالمدينة من قبل هشام بن عبد الملك
اى احد بسهم فشرح به لظهور ان مقصود الشاعر هو المبالغة في نفي المماثل للممدوح وكانه عدل عنه رعاية للوزن قوله مثل فلم يجد احد او حى
صح الى قوله وقيل بالعكس كما ح الشيرازى في شرحه واختار الاول شارح لا يعتاج حال الدين قوله لم ان المقام يستدعى نوعا من البسط
فلا علمنا ان نبسط الكلام فيه بتحقيق الالفاظ فنقول اما ان يراد بالمقاربة المشابهة وهو الظاهر كانه على بقوله اى احد يشبهه في الفضايل
وهو فسر للمحى اتصاح او معناها لا صلح وح اما ان يراد بها المقاربة في الشرف والفضل او المقاربة في النسب فالمعنى على الاول ليس على ايلم
في الناس حيا ما ثلة حماثلا وليس حى ما يلة حا ملا له ولا احد ركا كما اما العائدة فلان هو الحى المماثل عن المماثل وهى الدافع لا ينفع
وجود المماثل مع عدم واما الاول فلان هو المبالغ للممدوح هو المماثل هو للمعين بناء على المشهور من النفى الى القيد الى نفى المماثل عن المماثل
فلزم الدافع المذكور وما يقال ان السالبة لا يقتضى وجود الموضوع فاذا كان معه وما يصح نفيه عن نفسه فيصح نفى المماثل عن المماثل المعدوم
فان النفى على القول الاول متوجه الى المجموع فقط وليس بدافع لشئ من القلق لان المشاهد لا يفهم سباق الكلام اشتراط وجود الموضوع و توجه
النفى الى القيد ولو مع توجه النفى الى هذا المجموع يلزم وجود مماثل مشتمل الممدوح وهو من الا خلال بالمدح بعول المبالغة بالاحرى ولو حمل النفى راجع
الى هذا المجموع والمماثل يلزم من المجموع عن المماثل ونفى المماثل عنه وهو كما ترى ايضا وعلى الثانى ليس مماثله فى الناس حى يقاربه اى لا يشابهه من المماثل
وليس حى لا يشابهه المماثل ما يلا له وليس فيه من اللطف تعلقا على المدح وفيه كما لا بالمقصود ادا منوين ان مماثل الممدوح غير والدافع عنه
وعلى الثالث ليس مماثله فى الناس حى يقاربه اى يكون قريبا منه فى النسب الا مملكا وليس حى يقاربه فى النسب ما يلا له وهذا الوجه وان كان
مستفيدا لا لان فيه فوات المبالغة من المماثل عن الممدوح مع عدم الفائدة الى النهم قوله فالصحيح ان مثله اسم ما الخ كذا ذكر صاحب الفاران اعراب
ذلك هو فصل بين البدل والمبدل منه اى مع الفصل من المبتدا والخبر والموصوف والصفة دون تقدم المستثنى على المستثنى منه وح يكون بعضهم على
المختار وقيل فى توجيه البيت ان لا استثنا ستقطع وابوه مبتدا خبره حى وابو امه خبر بعد خبر والجملة صفة ملكا وتعارض اى لكن هلكا موصوفا بالصفة المذكورة
تقارب الممدوح ولم يلحق درجة المماثلة دون كلها وعن امه بالمدح انما الى جده ليبنى على العالب ملوغ درجة الكمال به صونه او لاستثناء منقطع
وهذا على راى يونس فى اللغة العاملة والحمل على الوجه المذكور صفة مملكا وتقاربه صفة اخرى والمقاربة ان كان بمعنى المماثلة يكون تصحيحا
ما تقدم من الاستثنا منه شرف ان كان لمعنى القرب وعدم بلوغ عرتبة المماثلة يكون رجوعا عن الاستثنا مبالغة واندارا بعدم المماثلة الشكان
الشاعر اتى بما له لملك بالاستثنا في بادى الراى ثم تنبه لغلطه لا استثنا وزجع بالملا ما يه تقاربه والثانى من الوجهين حمل يحتج عنه
المستدام لا يرد والوجه الثانى اظهر قوله طلب اشغال الذهن اى ذهن السامع ولعله حصل الغراب الداعى على المقصود
معلل لعدم كون الكلام ظاهر الدلالة على المراد عبثا ومعنى العلل اى بعلم عدم كونه ظاهر الدلالة على المراد لطلب اشغال ذهن السامع
وهنا مدفع ما يقال ان اراد لطلب الواقع في اشغال ذهن المتكلم لا يصح التعليل بالاراده لانه امر بالعكس وان اراد طلب الواقع فى
اشغال ذهن السامع لا يصح تعليل عدم ظهور الدلالة على المراد بالطلب اذ لا امر بالعكس وقد عرفت ان لا اشكال فى كلا ولى من الرد ونحو
منه ما يا بهذا الوان قوله لا لارادة اللوازم معلل الطلب بارادة سببه كلا الباء للموجب له لا لحصر سبب الطلب لا ارادة المذكور لجواز ان يكون

تحصيلا بارادة لازم بعيد منتقل واسطة واحد من هذا القرينة الدالة على المقصود وان يكون بارادة لازم قريب غير منتقل الى الواسطة مع صفا القرينة
الصارفة عن ارادة المعنى المفهوم بحسب اللغة كما فى المجاز او المعنية الدالة على المقصود كما فى الكناية وبهذا القدر يظهر ان كلام الشارح لا يغزل
عن الضعف ولا اشكال فلا حاجة الى ان يقال ان لام الجنس على راى ابطالا صول بطل معنى الجمعية ولا الى التمحل فى دفع اشكال ان ارادة اللوازم
بالنظر الى كل مادة لا يصح بان جميع اللوازم والوسايط باعتبار المواد يتوجه عليه تقريبا صفا فقابله الجمع بالجمع انقسام الاحاد على الاحاد انه يلزم
بوجه اللازم والواسطة فى كل مادة ويكلف ان يضاف الوسايط بالكنى حتى يحتاج الى منع لزوم بوجه ويكلف الاضافة بالكى قوله وسوالروايه
الصحيحة على ما شرح بالنقل عن الشيخ او وجد فى النسخ المعول عليها مكنا معتدا بالرجوع بما يحمل انه بنا على ان سد له المعنى وجه الفتح
على الرفع كما فى حق الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز وتوهم بعضهم انه بالرفع انما عطف على بعد الدار بحمله فى تقدير المصدر بدون اضمار ان
قوله انكاك الدمر هذا البيت من ابيات الحماسة انشدها خطاب الى المعلى وطلع القصيدة انزلنى الدهر على حكمه من شامخ عال الى خفض
والمعنى انكاك الدمر كثيرا ما يسخط وما دوم اضحكنى قليلا بما رضيته والبداء للجنس والوجه فى سوء معاملة الدهر اى صار كثيرا وسرنى قليلا قوله
وكذا اخطا اى فى باب البلاغة لان فى البلاغة على ما قرح الشارح ان يكون الكلام ظاهر الدلالة على المراد بحيث ينتقل الذهن اليه بسهولة حتى يحصل
السامع العارف بصناعة الكلام انه فهم من حاق اللفظ وما هو كذلك حيث صعب فهم المراد فهو من البلاغة على مراحل لبعد حاله عنه
الخفا من المخطى وبهذا التقرير سقط ما قيل الصواب ترك الخطاء لان جعله من استعمال المفرد فى المطلق يصححها وهو بمنزلة تعبير ان
يكون مراد الشاعر انى لتحصيل السرور وانما له ارتد البكاء لتحصيل عدمه فلا اختلال وادعى بعضهم بان الجمود ضد عدم جريان الدمع بعد من
كنيته برد به بسبب السرور واما اصابت للالام بوجه حركة الروح الى الظاهر فيوجب للعلة بعد السرور فى حصول المطلوب جريان الدمع كما لا
بالملاذ تعطى حركة الى الباطن فيحتبس القلب فاطن للحاصل احتباس للبخار وتسعد البخارات ويصير ماء عند وصولها الى الدماغ يجرى من
طريق العين فان اريد بالسكب ماء الحمق مكذا بالجمود وان اريد العراق والتعرض فالجمود الوصال والسرور ليحصل المطابقة فلا يعتقد
بالجمود حين انعقاد الدمع لعارض البرد وحو حصن فى الدمع ما يقع اراد منه مع ان المذكور هنا جمود العين لا جمود الدمع ولا شك ان العين
ليست ببوضها انعقاد بسبب البرد فيجعل جمود العين مجازا عن جمود الدمع وعن عدم جريانه وجعل عدم جريانه كناية عن السرور والفرح الكلام
عن المعتقد وما نالنا من المشهور استعمال جمود العين في حال الحزن لا فى حال السرور بل لم يوجد اصلا فارادة السرور منه لا يفهم الا بصعوبة
وان كان لها وجه صحيح باستعمال المفرد فى المطلق قوله قال الحماسى منسوب الى الحماسة وهو الكتاب المشهور لان ابا تمام حسن لرؤس الطائى واذا اطلق
الحماسى اريد به احد الشعراء المذكورين فيه والشاعر ابو عطاء السندى الجزرى الجود واضافته جارى وهو من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف
او الصفة بمعنى المصدر مثل بعث فاما اى بجريان دمعها وليعلى عشيته يوم الباكيات وشقت جيوب بايدى مأتم وخدود قوله لكى تعين بحس اى
على السرور وانا المصدر من المجهول ولو اول بالسرور لم يحتج الى العذر قوله فلنا انا نكون يصح الكلام لا فى الحراسة نظر لان الخفا على منوال
التعذر من جهة المجاز ليس من جهة لاشغال من لوجود السرور والكلام فيه فى النظر نظر لان الكناية جهة المجاز فيها انا هو من جهة لاشغال
اذ لا يعارضها لطاق الوسط فقال سقط زيد على حاق راسه وحاق عمرو وحاق اشياء اى وسط بعيد يكون لا اشغال بحيث يحمل ان السامع
حين سمع اللفظ فهم معنا ما حل تامه او يحل كان المعنى ربطن اللفظ وانا لا تستقل الذهن اليه بسهولة لا مراد ان المشهور استعمال الجمود فى حال
الحزن فاستعماله فى حال السرور يوجب صعوبة الفهم ويعلله بانه كناية بمعنى مجاز ليس شئ لا اشتراط التعقيد في كل كناية عن مجاز
وما قيل ان لا ابهام ما تعدى المحاسن ما انه يوجب صعوبة فى الفهم فحواه انه اما يفيد بحسنا هذا مقام وهنا ظاهر مطلق المراد ولاسيما ديد
وقوله واما الكلام الذى ليس بحسن بتامله دفع لما قال خلو الكلام عن المعتقد لا يكون بالاستقلال الى المعنى الاول واى حاجة الى اعتبار المعنى الثانى

حقيقة ... وما يحصل منه

بعد سنح سبع وسند صعابها الموصح قما عاكرها وجوده تا وصل الصبر كاول للعرس وكاضان للمرح وصل الجبل وصل الجبل حلا كون سدا

العسل ﻣﻪ واضافه رجعا، الى حوصه صل سدا السب مطلع قصص ى مرج ار على احدى احمد ى مرج ار دواه حامه رجعا وه الصدل اسعى بدل

حوصه وى وادى مكه والكوه لكن سدان للمرج عاصفه ﻣﻪ وى ارض وان مجال ح الصحاح الصدل بسكون النون وفتح الدال المجال

وفتحها مع كسر الدال موضع فيه مجال كان الشارح رح قصد سان للزلل سنا اطلا ما لام الجرعا موضعه والنول بان اصله ٥ صدل بفتح النون

وكسر الدال وسكنه للضرول لانح عن التكلف كدراع العواج دفع لما الدران وفي قوله فات برای من سعاد وصحيح انك عوض من سعاد

وسمعن كلامها وح المحضران فساده ما يشهد به العمل و السعد اما النقل فاسدل عن الصحاح واما العمل فلان الداعي للماسل للامر

بهدر للجام انما هو سماع سعاد له لاسماعها كلام سعاد وسنذ اذا كان العرض منه سماع الصوت لما لغا اذا كان اظهار السناط والحو كالمابل

تترم عناصر كاوراه فلا ولو صل من سعاد ، العمل بنسان حكم بنسا وبوصه مخالف العمل لم السعد ﻣﻪ والا فالاكل بالعصاه وذكر لان اصلا

اما سوى جهه ما لزم خلاف العمل على اللسان لذ لانه لا اصلا الا هذا دون النقل كلاف الكراهه فان الجهو فان المعنى يختبون عاسفل عالبع وضنا بهم

عاسفل على اللسان من غير ما اصطه للنقل عليه فلا لزم من عدم افضاها الى النقل عليه عدم اصلا لما سد فهما قد انه رح عدم ذا الوضعه فتاسن

من النظر عاسن اشرط في فضاه الموض ظوصوف الكراهه في السهو اذ فضا ضعفا لورود المنع بانه لا لزم من عدم العمل عدم التاصلان وقيله سهنا

ح ورود منا المنع ﻣﻪ كيف وقد قال عليه السلام اذا كنت كل بالفصاه والمال ان اضع الوجه الوسيم بالتاسا، قد قال الكريم بن الكريم

للاسد وهي الحديث لطالب سره وكتاب بهمه منا بضعه وصف بوسف بانه عرض ى الكرم وارثه كارا لعرض كارو فها اتام الكرم اربع مراث بعض للسنوس

اولا وفا كا سنذا وذكر اسمه واسم امانه الكرام العظام على وفي ولاده كلاما م وله شان وبحسن الكلام اسم واسه نلجي فضان وي الما، الشاء

مهكف قال الصاحب مرعى للحارا ما كول وضفيض البروض لان الحار في طعمه مارد ما واجع بالبلغ كان عامن الرود، كذا لحظ النبوي كاسمه والمال

كالاجار كقوله اى ان العرظلت صارت وسوح ومرتار عا اذى والبلاخر جمع صوفر وسوليد النوح الوصيد والعان جمع عسمه من العس وهو العمال

ضه خاذ وكذا ملاح وفيه اضافه عمان الى وناتر المصاوه الى الوضوء وناتر الوجه من فعل لحس لما، سبب الوجه والدناسر ح كاستان وكاسندان

اى اذى جاذ جعل الوضوء الشبيه بالذاته ﻣﻪ كقوله اى قول رسعه اراد وراب قاتل عنيه بن الحارث بن هما اولاه ان تسلوك سعد تلك عوكم

اى ان تجعل اسعد وزواجه فدانت ﻣﻪ وسمعت اسان مجيم نقل رشيم عنسه ﻣﻪ ورسم العدما، الكتب الا اضا، ان الكتب من كاصاس

العالمه و لا طرين الى ﻣﻪ نهاسوى الرسوم الناقصه لذ اضل الى وصوفا ولا فضل لذ الكرسي للساوسي بحسب تكون كل نهما فصلا حرجا عمال

عنظ ربا ستدل عا اسنانه والله اشار بقوله ورسم ولم يطو للكتب خاصه لان شامله صاحا في التونه سوى الكرسي من الوضعه والعاج لما ذ اعراض عالتوف

تكون نوعنا ما لمساوى جلا، وضا، لاشتما على ذكر ما ح لا اعراض له لا تكون بعضا لجلي من المعنى بعد لواعنه الى ذكر ما موخاصه ما واحرز وا

بعد عدم اضا، القسم عن اكم وبعد عدم اتضاه السعين ما ى لا اعراض النسبه ويستعد عدم لا اضا، تكونه لذ اته عند عدم تا لعكاس بح وح بعض

الكسنات العارض لما اضا، القسم بواسطه محله او سعلقه كا لعلم مثلا والما وه عليه ان قد العان حما لا حاجه له ن كا اخرا ربل بح ح من الكسنات ما لس

تارکا لاصوات وذكر لان الزمان خارج ما لقد الباطل اعن عدم اضا، القسم وكذا الترك اضا ان كانت في الكم وان كانت كاس او الوضع فالقعد

الثالث ان كانت في الكيف فلا وجه للاخراج وكذا الفعل والانفعال وان قد البعد عدل بالاشتراك عما امر بعد الوجوه ومنه كاستغلا، وضم

للجوهره والوضعه ومنه للملوس وكاضطجاع ومنه الناتر والناتره وقد عرفت ان استعمال المشترك بما معنى عند ع الرسوم عاما شار اليه في الحواشي

بقوله في بيان كون التوتيب الباطل اخص لذ في لفظ الله والعان بعض الحما لما ذكر ما ذكر في الصاحون وضع واحد اخص ﻣﻪ وسواه عرض للوضوء

بعضون حلا سذا ما لاضان كالمام في الصاحب لانه صالوضي وح الحرير وعدم توقف بعضون حلا بصوت عيسى كاعراض النسبه ويصم اضا، القسم الثالث

ولذا و

مان الكلام الخالي عن المعنى الثاني ساقط لا عتبار عن اللغا، فلا يرى اعتبار في اسقال الذمم ﻣﻪ ولا يخفى ما فيه من التكلف والتعسف وهو البعيد

اولا ان عامه الرمان وكاضوان كانا ان يستعمل المطلق الواجب اسقط ما ظهر انه مطلوبه وليس به ما ذكر ان اورد السكاكي الطلب اما مرجعا

بصب سكب والصحيح ما ذكره وكورد كاوراد ح عاقد ر الرفع عا اضا ران يحمل مع العدعنه بالوجه الصحيح واورد عا كاول بان من ظاهر السوا، طلب ى

قصد الحصول بصبه سنا على لعشا والرمان ما ذكر خلاف الحق ومن اشاع في المطامات كما قال ابو الحسين الباخرزي

وكم عيبت الخوان مغالطا ، واصلك استنا دغرس ووادي ﻣﻪ وطعن ضاء الوصال لاها تبيخ كامر على خلاف مرادي

وعا الذ ان ملازمه الكسكا يمنع للضارع يقوم مقام الطلب كانه علله بقوله لكنه اكد علله ولازمه ملازمه للمطلوب فلا بعد اورد ح

ما الطلب والجواب عن كاول بان كاطلاع على معقوله الشاعر يتوقف على انكشاف حليه حاله فالمصدر الى ما ذكر وهو دون كاطلاع لا كمن

بصفه ٥ رد والشريف للجاز ، كامر مقال فان كان الشاعر سعلقا ما لاريحال بوسنه حال او مقال فالمعنى ما قال المعنى لنه اعتذار ٥

للشفيعه في السم للسود والاذان كان من لكما، للمتكلمين بالكم والطبايين فا لاسنه ما ذه ولابل لا عجاز وان كان من الظرفا، للسنط فمن

للنوادر والعرايب فلمشهور والشارح رح اوضحت راى ان سوال وقع لغير الصنا ح الشيخ حكم بصحه وتعسف ما هو المشهور وهذا ظهر ما في شرح

كا يضاح من التحيل البعد ﻣﻪ والمعنى ارد اليوم اطب بنفسا مني ان من طاب يطب وينفسا مني ولا يخفى جعلهم طب يطب بالتشديد وبنفسا مفعولا لم

وات ضمن المال ولعد وسو طلب طيب النفس الا انه على تقدير جعلهم طاب يطب سمع المعالم ح التوطين وعا سذا فلا يبقى حاجه

للتاكيد لها ودكر لان اليوم حال صرحا عا ان طلب البعد انما هو في الحال وما قيل ان الظاهر من كلام الشيخ ان جعل طلب البعد مجازا عن

طيب النفس ح اللازم له وسكت الموضع عن سببه وسو لان طيب النفس شي اذ لا ضاه الى ارتكاب التجوز بل ما ذكر ح دور للمنع وما قيل سبب السكوت لا اضا،

ان ما ذ انما ر الى سوء اضافه البعد الى الدار والوطن الحاطبي من لطافه سره صح لنا شار ما لى ان طلب البعد وان كان سو صلاح

الى الوطن لكنه لما كان في نفسه ارد احال سوف الترامه وارتكابه مناعلى تقدير حمل السين عا الاستمال وان حملت على محو ما الكذ على

ما ترجح الشيخ فالطف ما عتبار ما نبه ما شار العان الداله عا السوق في الحال عا ان طلب البعد للخروج وما اضافه البعد الى الدار والوطن

الى ذوات الحاطبي الى ان طلب البعد وان سلم عرضي لا تطلب العاشق بعد ذاته لا لطلبا ولا لما لما بل انما تطلب بعد مكانه وامر العرض على

عكس البعد ﻣﻪ سود كر الشارح رح بعد ما ذى ان الذكر كاحضر والكتب مقابل الوضوح مستحق للتكرار ما لذكرين وكثرته سلمت الذكر والبحث الحرا ح ما

تطلق عرفا على مجموع الذكرين وما لكثرة ما هو المتعدد ح لا صحح التعدد الا سريح الذكر والاكثرية الا سترسم وبهذا تعلم ما لوم ان

الذكر ا وكرا ان تريدي وسو مجموع الذكرين ولا صحق سلمت الذكر بعد فضلا عن كثرته اذ لا تدري سريح الذكر ولس في الست كين الذكر الا

وان جعل التكرار عين الذكر كاحضر سلمت الذكر لا صحق كثرته وان صحق تعدده ان لا تكفي بحرد التعدد في حصنا بل لا بد من الزياده على مجرد

السد وقد يجاب بانه لو سلم ان المراد ما كثر ما طلق عليه لفظ الكثر عرفا وهو انما يصح ما لزنا د عا مجرد التعدد فيمكن دعوى شهر سنح

الكثر عند سلمت الذكر سنا عيا ان الذكر ثانيا تكرار وما لنا تكرار ان اعدد ما لنسبه الى الاول والاخر ما لنسبه الى الثاني وان كثر التكرار

من اضافه المسبب الى السبب اى كثر الذكر سبب التكرار ليحصل كثر التكرار سلسله عا اى من حمل الكثر من الاسي وسو سلم عدو الوسي عان الحاصل

سنا دليل قوله كانا ذكرى ح الما، ان السباحه في اللغه انما سو لذي غ الما ومو بوح ما ذكر في الاساس ومن المجاز فرس سابح ووجه ايان

لغتران موصوف السبح سو العرس على ان شبه سرعه الابسباحه في الما، ى سرعه المشي ملا اعلم الراكب فاستعان تشبه وان لغتر لذ غيرها

فاستعان اصله مصرحها لا كني لطف نشار السوح عا السابح وسو المبالغه ولطف موقع ما سعاد ى الغين ح السوح لما ان الغوص في

كاصل ما يدرك من الما، ثم استعمل السبح مطلقا ﻣﻪ والضمائر كلها للسوح ومو بوح ما قال الواحدي في شرح هذا البيت اي يعيني ما سعد تشديد

وعدم انعقا ، اللاقسم الوصح والسقط ومن لم يجعلها من لاعراض لم يحتج الى هذا القيد وبالانعقا ، لا اول انعكس التعريف والحد
هذا العلم بالمركب فانه بسيط صرح بعض القوم والاقسم يظر الى المتعلق م ان حروج لاعراض البسيطة يقتضي عدم التعريف على راى من يحمل البسيطة حد
لكن لاعراض واما على المذهب المشهور وهو ان البسائط لها فلا وهك لان المراد بتعريف يصول حيا يصور عنه ان يكون عروه للشي بالنسبة
الى عنه يتعريف يعقل من يعقل وذكر الغير كالانواع والنوع لا التعريف مطلقا والا لم يصح لان كل مركب صورا او عنا سببا الى عنه يتعريف يصول
على يصور عنه الى عنه حزئي كالهاء الكلمة المركبة او العزل الشارح كالهاء الكلمة المنظم بها لكن لو اريد بالغير الخارج اندفع الاشكال ولا اشكال
لاعراض السببية انما يعرض لها بالقياس الى غيرها ذا كانت بسيطة وقد اكانت مما يلزم بها سنة مخصوصة فلا وان قدرنا والم
منقل بالانفصا ، مطلقا على الشارح دح وقد لانه منقل بالفصا ، للاقسم وجعل منقلا مطلقا لا انفصا ، للخارج الكلمة المتقسم كلها
الكلمات او بعضها لان لا انفصا سنا كل اصلا بالاحاد الى العقد ، مطلقا ومثل بشكل التعريف بالكلمة المكتسبة بالحدود والرسوم
لتعريف يصور بما يصور عنها وهو الحق ، واجيب بان المراد بالغير الخارج وبان الكلام فيما صدق عليه ذلك الكلمة لان المفهوم وحدا
التعريف احسن بها المشهور انه تعريف لا يعرض يصول يصور عنه حروج الكلمة التي تعريف يصور بها يصور معلنا بها كالعلم والعدل ولا بعاده
وغيره ذكر والا تعريف يصور بما يصور عنها حتى لو عرف المقصوص لما ارادته ان ذكر الملكة يشعر بان للعبر عنه متصوصا بلفظ فصوص عنه
رسوخ في النفس لا يسع فصيحا فلم يرد ان قد الملكة لضرار عنه ذكر ولذا مال يشعر دون تحرز فلا يتوجه ما قال ان في التعريف قدا لقرحه
وسوا التعريف للمقصوص لان اللام في للمقصوص للاستغراق فيكون المراد بتعريف كل ما يقع تحت العقد والمقصوص وذكر بدون الرسوخ وعلى تقدير
ان تقصر الى لاكثر اربع بعض ما لخ حرج انه لم يذكر لقدا لملكة بل فاد بتعريف المعبر بالرسوخ في النفاص لقضي حكم بكون عبان حد المعبر عنه كل ما دخل
تحت القصد فالمعبر عنه بعض حزئه كلانه لو ذكر الملكة لم تكون الفصاح نفس الملكة وهذا النفس ليس من حزئيا معلنا حال النطق وعدم
عبان لا نصاح فسرها بان للمراد بحال النطق كون الشخص عن نطق بمقصوص في الجملة وبحال عدمه كونه من لا نطق به اصلا وان كان طارما
يشعر وان الحالي على شخص واحد وبعضه لتعدد الحال ودون الشخص يدل عليه في الجملة بعض المنافقة بان يقال انه لو قال بقدرون
عند ربهم ان لا يصح من له ملكة المعبر عنه تناقص تقضي لحالة السكوت عند المعبر عنه بتلك الحال لانه لا حالة لقوله عند ربهم الا انه عام توضحه المعبر عنه اللام
فيصير المعنى بقدرون ملكة يوجدون ما يجدها المعبر وموصاه في عالم الملكة الى معبر عنها صاحبها عنه تناقص في حال سكوته لكن لو قدر يعبر دون عند ربهم كان
ظاهر صورة بان لا مدخل ان صح الشخص فصيحا في المعبر عنه للاوان اشترطنا التكلم حالة النطق كما قدروا التوجه بان المضارع
صنع في الحال عند الملكة ربما يشعر بان العضاء ملكة في حال المعبر دون السكوت بخلاف ما قدر بكلف وقد ذكر بان اللام في المقصوص
للاستغراق عليه للعلل فصل لا حاصل الى جعل اللام للاستغراق على تقدير ان ملكة ما قدر بما عبر عنه المتقص بلفظ فصيح بتمام كما قدر بما
التعريف عنه متناقص واصبه بانا لا نام تا سنا لم ام لو سلم فالاستغراق انما سوغ عند ربهم العهد عدم وجدانا بعض في المقام الخطاب وعلى
التسليم بانه للاستغراق يحصل ملكة بالنسبة الى نوع كالمدح او الذم او لا فخار او غيرها وتكن يعتد بها على المعبر عنه جميع ما يصدق من هذا النوع بكلام
فصيح ولا يكون له ملكة بالنسبة الى سائر كالواح فلا يكون فصيحا فالظاهر ان تاستغراق عرفي لان اول المتصوص لا يخطر بالبال ما وقع عليه قصد
من له تلك الملكة الا انه لو اعتبر بعد المتقص اولا من له تلك الملكة لم لغو دخول اللام تا استغراقه كان صحيحا ولبس المراد بما وقع عليه
الوضع عرفا المخاطب بل اعم ولو سلم فا عتبار المعنى بالنسبة الى حال الصدر لكل ما وقع عليه العقد سابق بالنظر الى المعبر بالفعل او اعتبار
بالنظر الى ان للمتقص حتمه سوما وقع عليه عليا العقد وكما يتحقق ليس بحصوص ابل بمعبر بمقصود اصح وقول بعضهم ارادته المخاطب قال
لم اقل لفظ لمنع او الكلام فصيح لنع المزود والمركب وجه الشهرة على ما ذكر الشارح في الحواشي ان المفهوم من كوفال كذا وما تكذا الوجح او ندخل

كذا ان محو والوجح او الدخول سبب للتقول او عدمه فكون سبب العدول عن لفظ المنع انما موجح اراده تحول للمفرد والمركب وليس كذلك
لانه لو وضع عدم التحول لم يحتج ذكر المنع في تعريف المتقص لقام شرط الملاءمة فيما قال لا مر بالعكس وما قيل انا لا نام ان المفهوم من كحما وكذا ان
يجح الوجح او الدخول سبب للتقول او عدمه حتى يكون يجح وارادة التحول سببا للعدول عن لفظ المنع لجواز ان يكون عنح انصاكعدم صحة وكن سببا للعدول
فعلى هذا لا يكون حول الخفي الى سهو الطاهر المفهوم بان الذهن يتقضيان بان العدول عن قيد في التعريف الى اخر لانا عدة التحول انما هو حيث
يصح وقد عه الا انه تعذرت نا دح التحول معه فان ملبس هذا التعريف ان اراد به تعريف العضاء وسوا الطاهر المفهوم على لا دراك وكح
ما تعذر فيه لا قدار بمنوع طروه عند الملكة لفظ لا شئ من المذكور بملكة وان اراد به تعريف الملكة على ان قوله تقدر بها عبارة عن التقصو
صنع كاسنعة وتعذر فيه الملكة فلا نام انه تعريف بحسب ان يراعى كونه جامعا ومانعا وما لم يكن كذلك لم يكن تعريفا وعنايه ما يمكن ان يقال
الجواب على تقدير وجود صدقه على ما ذكر معه اي الى العضاء لانه يشعر على امور لا يدخل في يحوح لملاءمة منها ان متعلق الحال انما يحقق ملكة المخصوصة
كما سورا به بل هي نفس متعلق الحال انما يحقق ملكة الخصوصية كما سورا به بل هي نفس متعلق الحال اي التحقق كما سورا ي تعلق اصل التحقق وبتكشف
جلية الحال ومنها ان الداعي فيما حكي بصدره انما يدعوا الى اعتبار ملكة الخصوصة لا الى نفس الكلام فان الداعي الباعث من وجد افاده فانح
الخبر لو لا رجها او غيرها واشار الى هذين كلامين في شرح المفتاح بقوله لما كانت الطائفة انما تحقق ملكة الخصوصية وكان اصل الكلام
ثانيا الى الخ ومنها ان ملكة الخصوصية انما يفيد متقنه وبعضها بان ما الملاءمة لفظ كان مقرونا بالعقد والاعتبار وصار العرف الكثير فيه وذلك انا
حتى لو وضع ملكة الخصوصية الكلام كما انصا ، المقام عن متعلق العقد والاعتبار لم يكن الكلام ملتفتا على هذا لحظه على كرم الله وجهه
لمن قال من المتقن بلفظ ام العاطل مع انه عاطل حتى ، والذين سنوقفون عاطلا ، المعلوم ولذا ما لو وضع حتى صل بما عتبار الخصوصية متعلق الحال
نسانحا وان كان المتقنع التحقق بنفس الخصوصية كما مر فمنها ان ملكة الخصوصية لا بد وان يكون زائدة على معنى الكلام الذي يودون به على اصل المقول
كما صوطبه علم الملاءمة ولذا انزكلامه على قوله في ومنها ان المتقن لا طاهر الداعي اموداع في الجملة بعض خصوصا ما وصوله في ما تقن بان الملاءمة والله اشار
بتكلم الخصوصة معه خصوصية ما صل بمنح الفا ، اد انفوس صحما كذا في الصحاح ووجد في صح لا تحاس عكذا صحيحا ما لبيع وكان وجه ان الخصوص بالفتح
صنه قبد حول الباء ، المصدر به تصريح المصدر والفتح مصدر ما للون الحان الباء ، وانما يصح على حعل للمصدر صنه او على حعل الباء
لون الفا ، المتاخرين حون الفهم الا ان يجعل من انصا الحالة وجعل الخصوص صفة فهو ليس بشئ وكذا يجوز ان يكون السبب على اصلها ويكون المراد بالخصوص
الذي هو للخصوص المنسوب الى الخصوص وكحل الباء ، للحالة معه ومن مطابقته له اي مطابقة الكلام لمقتضى الحال والطاهر ان المراد بالمطابقة معنا
التقول وسوالموافقة دون كما صطلاح من عنح الصدق على ما عليه ارباب المعقول ودكر لان ظاهر كلامه يدل على ان مقتضى الحال انما هو الكشف الخصوصية
كما انه كذلك ولا صا ، ان الكلام المؤكد الذي يودون المتكلم ليس بما يصدون عليه الماكد وحكون من هذا المطابقة ان هذا الكلام موافق للماكد ما يقتضاه
عليه الا ان كحل القول بان مقتضى الحال هو الكشف على المتاخرين والحق ان الحق هو الكلام المشتمل على تلك الكشف كما سورا ي الشارح وح يكون
للطائفة بعض العدد لكن على عكس صدق الكلي على الخزئي وسيجئ زيادة الكشف ما يوضحه ان شا ، الله معه الحال والعام منا ربا المفهوم لم ربما الحال
من الصفة نظرا الى ناسبه المقام نعم وانصا العام معتبرا ضافه الى المتقن لي بالفتح وكان لا صل ان نقاف كل من العام والحال الى المتقن بالكسر
كونه سببا واعيا الا انه ليس في اضافه للعام كذلك وذكر لان للعام اما سي عام البسلمة بمعنى روا جها او ي قام العرف عن اشتهاره او لا
وات علم ان لا نطق به روح لا كما وسلا واستهاره فلم تنات اضافه الى المتقن بالكسر كلاف للحال فقد لوا عن لا صل ما حا فوا
القام الى المتقن بالفتح وقد اضافوا الحال الى المتقن بالكسر بعناية للاصل وشاع اضافة كل منهما الى ما اصيف اليه وهذا كما اشار من تفاوت العام
المتفاوت للمتقن بالفتح بتفاوت لا ستلزام ظاهر الخلاف لا ستلزام من تفاوت الحال اليه فان لا ستلزام من تفاوت المتقن بالكسر دون المتقن ظاهر

والفاعل حدهما عامن شانه وتيم اللهم وقد رعايه حسن البيع انتهى واصطلاح الغرة لا يصح وهو كما ترى ان المراد هنا الذكاء مهما امكن الاحتراز
منه حتى من النفس ع ادراك الامور سواء كان مركبا معتدا من غير العاقلة والترتيب جعلها علما للعاقل وما قدرنا به هنا الحرارة الغريزية الذكاء استعمالا للفظ لازم
الذكاء مستعملا للفظ لازم والمشهور ربما يراد الذكاء، والعطش اصطلاح العوام والمشهور انتهى له فيما سواهم مذكور في كتب اللغة انتهى وهو الحق
وللصحة واما ما نقل عن غاية البيان انه مجاز في الماء اذ في معنى العطشان عرفا العاطل ولا شرط في المجاز كونه مذكورا في كتب اللغة هل للعموم بوضع الطائفة
للعموم الشامل فعله اي مع كلها اخرى صوحت معا اي حملت مفاتحه مع الكلام الاول ولو قيل صوحت معا او صاحبه لما كان الحمل اخ الى الاعتبار
العقلي لكنه قصد بهذا التنبيه على ان للعشر مولى الصاحبة العقدية الحاصلة بسبب الباسلية والكريمة الحاصلة بسبب كما صلة وبحرة الوضع والنزل يجوز
كون مهما ايا ما للفاعل المتأخر وفعله فعل محذوف على ما، المعلوم مطابق لاستفتاء كما في قوله ٢ سيح له فما ان العدو ولا صال دحال
فمن قرأ، بفتح الباء بصيغة الجمع العشر عنه ومنه اي اعتبار النفس ما على ان صاحب الباسلية تعدى بنفسه الى مفعول واحد وكرمها بكلمة مع بمعنى الى واحد
نقال صاحبت زيدا وصاحبت زيدا مع عمرو ولم يوجد صاحب زيدا مع عمرو بكر وانما قدر مشاركة الضاربة في اصل الضرب منها مع انه الظاهر في شرح المفتاح وغيره
على ان لكل كلمة من صاحبتها معنا مما ليس للاخرى سواء، نظر كما في اصل اللغة او لا نسلم على ان هذا القدر كاف في صحة الاشتقاق او لى بالوجوب وان العشر كما مر
بالاولوية وما قيل ان قوله ولكل كلمة الى آخره كالمكرر لما مر لان كلامنا في المسند اليه معرفا وذكرا الى غرة ذكر وفي المسند فعلا او اسما الخ وفي معلمة مفعولا او عن كلمة
لما مر صاحبتها مقام ليس لما مر لقرينة فالوجه ما قاله البعض ان قوله ولكل كلمة الخ اما، الى ما صاحب البديع وقوله تمعام كل من العكس للسلم
المعاني وقوله وكذا مطاف الخ كل الى البيان اما الاول فلان لا يحفظ ولا الى البيان فلان كلمة عن اعم من الدلالة وضوحا وخفاء، وهلك يحسب فهم المخاطب واما الى
البديع فلان الطباق والمقابلة وغيرهما انما يتحقق كلها معناها بالقوة على عكس وفهم بان ما مر بيان للتفاوت العارض طرفي اخراء المركب وهذا للتفاوت
العارض للمركب وفيه نظر بان مآل ما مر الى ان للعشر بهذا المسند مع المسند اليه للوقوف على احوال المسند اليه المذكور مذكور في حق قوله ولكل كلمة الى آخره
بان المراد سوقه ولكل كلمة غرام وكر للتفهم وسوق كلام سديد به والمراد بالشرط هنا التعليق كما صرح به في تركيب كلام للفهم ولو للشرط والفضول عن
هذا الخ وهو لبعض المحشين ضعيف وتكلف بين ان الفعل المقترن بالتعليق لدى كل من ادوات الشرط مقام بدلالة مع ان مقام السكر والتردد
ليس في مع لان الماضي للزم وهو لف اما مقام وهو للشرط ع الماضي مع القطع بالانتفاء مقام وهو مع لتعميم لا وقات لاستغراق وستأتي عموم مقام وهو
ان للعشر كالمكنة وانما لم يعبر بمقام لانه لا يشمل المضاف اليه مقام وهو اي وايا لتعميم للحوال مقام الى غرة ذكر والكل
من ادوات الشرط مع الماضي في اصله الاستغراق لما سمعه وعدها مقام وكذا مع المضارع والكل في كلمات كما مر تطلب المصور والمصدر
وصل لطلب المصدر مطلقا وما للسؤال عن الجنس ومرجع لاسم ومن لطلب العاقل ومتى للسؤال عما يتعاقب من الاوقات وكم في امرهما وكم للسؤال
عن العدد وكيف للسؤال عن الحال وابن للسؤال عن المكان وانى بمعناهما ومع وانى بمعنى متى وللسؤال عن الزمان مقام وللمسند اليه مقام المسند المذكور
اسما كمطلق او فعلا ماضيا كما مطلق او مضارعا كينطلق ومع الجملة لا اسمية كزيد ابوه منطلق او الفعلية كزيد ان ينطلق او الشرطية كزيد ان ينطلق
كزيد الدار مقام والمسند مع المسند اليه المتقدم او للمفرد معرفا او منكرا مخصوصا او عن مخصوص المفرد ذكر ما نصف عليه المعاني وهذا
نظير حسن مر قوله هكذا ينبغي ان يصور مذا المعاني مع ما في لطف كلام وانا اطنبنا الكلام ليكون الطالب على زيادة بصيرة كما مر ادام
الله بالكلام الفصيح امين منا بالكلام الذي يعده في الجهلة عند ارباب البلاغة والمعنى بالصواب الحوالة كما في شرح المفتاح
لان الفهم جعل الخطاب الخ الكلام بعدم المطابقة ولو قدم لزم ان يكون الكلام بلفظه معتداء ع الجهلة عند عدم المطابقة وسوط طالب المسند
وقد ما نصح له لو اجرى على ظاهره لزم ان يرتفع شان الكلام المطابق بنفسه اذ ليس كذلك لان ارتفاع انما سوا البلاغة وهي المطابقة مع
الفصاحة ولما كان صاحبه لن تقال حمل الكلام المطابق على الكلام الفصيح عند عدم القرينة مما لا صحة له اصلا لان الفصاحة ليست شرطا لكمال في نفس

وهي الكلمة عن اللهم ص للتعريف فالمدعى بالحال وفي الدليل بالمقام وبالقرائن المقامية كما اشار بالوجه الثاني والاستفهام وفي لتعداد والعرف عدد ما شاء كما اشار
والخطاب كالنداء والدعاء بالمقدس او نزل على الحذف والمكان وكما مما ليس من اللفظ مع اضافة المقام الى المتكلم
للبيان فقد تعاون المقامات الخ سبع ومطلوب للذكر والحذف، فصح بوزن ان معنى في الحال صحاوز للاوسط المقام وكل مسبب للمقام سماوة عن ما وفي بمعنى المقام
سماوة عن ما وهو قوله فروح ان تاء سما والالف فيه منقلبة على استتار ام تعاون المقامات سماوة والمقتضيات بعد اتيان المقام بالدلالة بالمقدمة الدليلية
وقوله واضلا نا اي مقتضيات المقام عن اضلاق مقتضيات الاحوال مروح الجاه والمقام والحال بالراء الى اله ما هي نزعم ان اضلاق
مقتضيات المقام عند نا وت للمقامات غير مطلوب بل الخلط اضلاق مقتضيات الاحوال عندنا وتا فعله استخبارا او وجوبا فتنه مقدر وذو
اربعة وقوله مرفا او نكرا فجزاء الخ وكذا مخصوصا ومخصوصا ومنه ومقصورا ومانع بعضهم ان قوله مخصوصا او غير مخصوص صفة مكرا فتنه مكلك المقام
وسمي في كلام الشارح ان للخصوص تستعمل في المعارف والنكرات عند النحاة وكون للوقوف غير مخصوص ذا وكذا كون المنكر غير مخصوص اذا
كان فاعلا لان النفاء، لا يشترطون فيه التنوين والتخصيص عاما على الرفع اما عاما فالشارح يرجع الباء الثالث الى تتميم المسند ان العدم وجوب
لغة الكان للمسند، غير مخصص ليصير المعنى، يستلزم الحكم عليه كانه معلوم كالفاعل ما يرجع الى كون المسند الحكم عليه فلا يلزم من كون الفاعل اضافا مخصوصا به
ان للخلف شرط ان الفاعل قد يخصص بالحكم للمسند، لغة الكان مسندا، لمعلم المخبر وجوب ان وان واسمه الرفع وهو لضاربان الشارح ارجع اضلاق قال
فالحق ما قاله ان وان لغة اصلت الفاعل حاضر عراى لكن بسبب صحة كما ذكر اي من كونه محذوفا لكن يستدل المسند اليه بالمسند وكونه حضلا ان الحال
الى محذوف الكون محذوفا في غير ملاط اسم الكون لانه موجود في ضمن ذكر كون المسند المحذوف فاطلاقه حينئذ يدل وقوله لم زال ما حيا الخ كونه
منزوعا فعلا او غرضين لانهم انما حكم زال كون المسند منزوعا اسما كان المسند اليه اسما ما ان المسند اليه لا يكون اسما فلا يستفيد الحال في لغة
لم يستوض لان هذا الفن اصلا حالات للمسند فان كونه فعلا او اسما ما يستفيد الحال ويعلن بكل منهما عرضي كحه وان اعرفي عنه ومثل لا يستصلح الزاد
ما حي للمسند له لا حي حد الحال للمشركة بينهما فلنا المراد لكون المسند منزوعا استمالا في ضمن صدق لا سكال وقوله معتدل لمعلق
لزاده للمفعول وحي ما سي وهذا الفن مسعلمات الفعل فلا سكال لكون للمسند خصوصا وصف او عن حالة لا سمي مسعلمة هذا النوع ان يسل قد تكون
للمسند اليه ايضا مسعلمات مثالها الآن للمسند اليه اسم الفاعل اوا سم للمفعول او كوما مثل الفارت ريان الدار بسوط ضربا شديدا عمرو وفلنا على سبيل
للتفعلة جلس من حيث كونه مسندا لكل من حيث كونه مسندا له المعلن صفة اما سو المصدر الذي سفيم الصفة وسوس مسند الله مسند ولو سلم انا
وكن حينا على لام لا على فعله على الوجه للذكور هو سي ان اللفظ ان كان معتدا راصل المراد مساواه واه كان ناقصا فحذف واجبا به ناكان وان
كان زايدا على لعامل فلطلب على راي المفعول ومقام اطلاق الحكم لما يطرق اللفظ من الشرب والصبر ما يقبل للاطلاق والطلاق الحكم
عاسنح ان بيان حكم مسندا لا طلاق سواء كان مسند للطلاق الحكم او للطلاق المعلن او غيرها لا لاحد من المذكورات بعض من الحكم اغنى لما قدمنا من الركاكة
والاصح في ذكر بين الطلاق الحكم ومتعلقه بالنسبة الى اداة النصر والشرط انها كما مالنسبة اليها الموكد وكذا صحة لا الطلاق والمسند ما ذكر مالنسبة الى
المعلن لنفسه كما مالنسبة الى الحكم وعاسنا مس وفعل الضمير لله صدرا مطلقا وموصوفا وقيل عاكان مما فيه صيغ مسند آخر كوكدا وكذا او كواعلم ان يكون لا حد
نوعا لاول غرض في الثاني والثالث والخامس لان اصدر او متصل حاداه، نصر او متصل حاداه الى ان للعشر ما ذكر ما ولا يصح ان يكون الضمير للجموع تناول
المذكور لسكلم او مع قوله او داده، مصر لها ولا سكلم ظاهر ما دون تامل وقوله او ما سيه ان المعمول كالحال والتمييز والجار والمجرور غرضك عظيم
الشان ربع الدار لزوجه مسكنه ومزيد غرضه وبلوغه فيه الى حد تقهر ما بعض نايه عالم المعاني غامر عنه المصدر والوصل وما نقر أعليه لان لام كر لكن وانما
حاول ولكن المشعر على زيد عوض سنا الفن وان احدا لا نحاو من العشر من البلاغة الآن خلف سار عنها حاطنه ولا يحط عالكنه الامي لكن لا
نه تكلم العرب طبعا سليما ورزق في درك اسرار ذوقا صحيحا قوله وكان ست ان تذكر مع الفعل لما اصحب بان الذكاء عند السكاكي صح الدست

عند لا طلاق ما على ان عدم الكمال لعقصان لا لعدم اشارة الى ما سبق قوله واما له على الحسن الدال فصل بمنع
كما راده اصل امر المعروض اما الاول فلان كما رتفاع يوصف بالزيادة وعدم اصل الحسن والمطابقة اما يحصل بعد الحسن بالواو لا الزيادة عليه واما
الثانية فلان لا عطاط يوصف اصل الحسن بالجلاء وبعدم المطابقة متى الحسن بالكلية بكمية متى لا عطاط الموصوف لاصل الحسن والجهب بان ليس مع الحسن
والاحسن كما مورای السكاكي عما لا عطاط والا انطباق عند المعم وليس متوقع بصدق المتابعة بل ما امكن معرض عليه يجوز ان يكون للدار على انتفاء
وعدمها فالكلام المصرح عند متى اصل الحسن لكنه متخطف الرتبة وما للبلغ ورتبة مستقيم كما المدعى متى وبان من قوله في الحسن من جهة وكسبه بالكلام
الزيادة من كما رتفاع ولا اصل الحسن لا عطاط فاندفع لاشكال واتضح ضعف ما في الوجه، اما اولا فلان العدول عن العاطف السابق
عن وربط كما حتمال الى ما سيأتي وتحاج في دفعه الى مزيد تكلف ما لا وجه له سيما لذة الكلام عار ما عن فائدة سيما عند من اشترط
العاطف المعدول عنها واما ثانيا فلان المتبادر الى التوهم من قوله في الحسن اتما سواء الظرفية لا السببية فلا يصلح ان يكون رداً عليه عند الواو، عن الرتبة، واما ثالثا
فلان كما رتفاع وكا عطاط في قوله وارتفاع شان الكلام لما مصدر مضاف يفيد العموم فيصح ان يكون جمعا كما رتفاعات بالمطابقة وكا عطاطات
بعدم المواءمة على ما مر والتسليم في جانب كما رتفاع كيف يستقيم في جانب كا عطاط لسيما وقد ان الكلام مقتضى والنزول بان كما رتفاع والمطابقة
مطلقا وله بها الكامل فيصح ان تقال ان كما رتفاع يحصل بالمطابقة الكاملة يعني آنه لا يستقيم في طرف كا عطاط الكامل انما سوء عدم المطابقة رأسا
لا عدم المطابقة الكاملة وبه اي بان وصف الحال سوء لاعتبار المناسب اي الكيفية الحاصلة بسبب تصريح لفظ المفتاح حيث قال اما الحال المقتضى الخ وذكر
الى غير وكذا وستجيء لهذا زيادة وتحقيق اشارة الى ما سنذكر في الجواب الاول ان سند سامح وان وصف الحال عند النحس سوء الكلام المكتسب بكل الكيفية
وسكتت بكل طلاء الحال سنا كما لا شاء الله ٢ قوله والعاني هي قوله وصف الحال يدل على انه مرجع على ما تقدم وذكر لان الدون السلم والطبع المستقيم
سهدان به لان للعم ما ذكر اولا ان البلاغة مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال وما نا ان ارتفاع شان الكلام مطابقة لاعتبار المناسب ومعلوم
ان لا ارتفاع للكلام الا ما للبلاغة التي هي مطابقة لمقتضى الحال فاسد ٢ ورد على المعترض المذكور بما لعا، قوله مقتضى الحال سوء لاعتبار المناسب
وهذا انظهر ان مارجع الوصف من احتمال كونه معللا لما عرل عنه سابقا، الدون والطبع وتوقف هذا لاحتمال مرجح ما ان العا، دل على ان مرجع
قوله ما ذكر الخ ما صحح العام مستدعى تمهيد مقدمات كما ول في بيان ان المراد بقوله مقتضى الحال سوء لاعتبار المناسب والعام من تقسيم
حصول للمقتضى وانما قيد بها الحصر والحالة هي مع المطابقة والرابعة هي كون الكلام متمشيا سببا لارتفاع اما الاول فالمراد بقوله مقتضى الحال الخ
سوء لاحاد من للفهوم المستفاد من اللام كما في قوله هو البطل الحامي على ما درج الشيخ عبد العاهر والمحشي رحمهما الله وسيصرح بكلامه والباء الشارح رحمه الله
الشارح رحمه الله لتعدي الفعل وضمير الفصل للتاكيد والالة على ان الوارد هو ضرب لا بعد هذا التقرير سقط ما زعمه بعض المحشين من احتمال
كون المراد الله القصر وان ضمير الفصل يفيد قصر المسند على المسند اليه او عكسه وانما قلنا من ان المقدمة الاولى حصلت بصريح قوله وارتفاع شان
الكلام بها والثانية حصلت بلاحظ المقدمة المعلومة وهي لا ارتفاع للكلام الا بالبلاغة وهي مطابقة لمقتضى الحال والبه اشار بقوله وسلوم
ان الكلام الخ وكشف اذا وكل من للقدمتين للحصر بين ان افاده المصدر المضاف الحصر، على ان اضافة المصدر دلالة على الحصر عند العموم على ما قال الرضي
في شرحه ان لام الجنس اذا استعمل دخلها معنى تحصيصه بمعنى عليه فتدبر الظاهر لا ستوائهما في الكلام والعموم لغة الاقرب
بالسبب او عند حصوله عند عند الحصر يكون من ضرب زيدا قائما ان كل ضرب واقع من عازيد حاصل حال القيام عند قصر ضرب العزيمات على حال
القيام والا لم يكن كل ضرب منحصرا حالتي تلك الحالة وهو كما ترى سلمنا ان كل ارتفاع شان الكلام حاصل بسبب المطابقة للاعتبار المناسب
وصف الحال بينه حصر جميع كما رتفاعات في حصوله بسبب المطابقة لجواز الا يكون جميع كما رتفاعات بسبب المطابقة وهو المدعى بقوله لان اضافة المصدر
عند الحصر هذا سقط ما يوهم ان اضافة المصدر انما عند العموم لا للحصر ولا يلزم من كون المطابقة سببا لجميع كما رتفاعات عدم حصولها بغيرها لجواز

لواحد بعده كما سبق واحد وانما يلزم الحصر لو دل الكلام على حصرت كما رتفاعات في المطابقة وليس وانما الذي نفى ان المطابقة على ما ينبغي
الشارح بعني الصدق ومنع مطابقة الكلام للاعتبار المناسب ومنع الحال على رأي صدقها على الكلام صدق الكلي على الذي كما عرف ويجوز ان يكون منع
للواقعة لا لاحتمال ومنع مطابقتها لما استدلها عليها وانما الرابعة في ان البلاغة سبب قوي لارتفاع الكلام لانه كلما كنت بلاغة الكلام ارتفع شانه
بالوقوف على نوع اخر ولا شئ سواها يصلح سببا لارتفاع وفي عبارة عن مطابقة الكلام لمقتضى الحال فكون المطابقة له سببا لارتفاع غير ظاهر لان
ان مقتضى الحال سوء الذي يقتضيه الحال وكذا لاعتبار المناسب للحال لانه كما مر الذي لاحظه المتكلم مناسبا للحال بحسب السليقة او بحسب تتبع راكب
البلغاء، فما يكون مناسبا للحال سوء الذي يقتضيه الحال في المقام المطلق فكون كما عتبار المناسب ما يقتضيه وكل ما يقتضيه الحال هو مقتضى الحال فكون
كما عتبار المناسب بعض سوء مقتضى الحال بحسب العرف وان تفاوتوا في ما سماه اللغة وقد عرف ان المطابقة لمقتضى الحال سبق في ارتفاع شان الكلام فثبت
ان المطابقة للاعتبار المناسب سبق في ارتفاع وبهذا سقط ما قال ان المتبادر من قوله لان اريد به المفهوم لانه لا يلزم من الحصر الاتي السابق
والعموم مطلقا وفي وجه ظاهر اوان سلم احتمال لو سرت المطابقة بالصدق ولو سرت بالاشتمال يلزم من التباين اتصاف الجزء بكون من المتباينين
حد قائما ملازم في الوجود فالاشتمال على كل منهما يستلزم الاشتمال على الآخر وهو كما ضال لا شك كما ولا يحتاج الى ان يقال ما ذكر انما هو
المفهوم من كون كما رتفاع بطابقة كما عتبار وان السبب مطابقة كما عتبار في صدق هي وكذا من كون كما رتفاع مطابقة للمقتضى ان الشك مطابقة من حيث هي
مشتركا في المفهوم فتامل وكن للحاكم المنصف قوله لبطل احد الحصرين لجواز ان يكون بين كما عتبار المناسب ومقتضى الحال عموم مطلقا
يكون الحصر كما قضى بالطلا وعاند ان يكون بينهما ان او عموم من وجه بكون كلا منها طلا كزاعم على ما هو على ان الملزوم سوء كما في المفهوم
ولم يتعرض في الدليل لنفي المساواة اصلا وهو لضال لا شك كما وقطعا ولكن دفعه ان للراد بكونها واحدا ما سواء من كما في والمساواة،
وانه يجوز ان يتذر كون للراد سوء كما في المفهوم ان يكون عدم لزوم الاعم واحد من وجه النظر عما ذكر في الحواشي وسيجيء تمة تورد وجه النظر
قوله وجه نظره ان الحصر كما عم مطلقا اوفي وجه لا يوجب تناول جميع افراد ما يصدق عليه الحصر بل الحصر كما خص منزاعا ان يكون
للراد مكونها واحدا ما تناول المساواة اما عاند عدم تناول وجه لانه لا يلزم من الحصر كما عم خلوه عن جميع افراد ما يصدق عليه الحصر بل كما خص
وعاند ترجيح للمدعى لان الاعم الاعم المساواة في الصدق والمطلوب سوء كما في المفهوم غير لازم ويمكن الجواب عن النظر بانه قد ثبت بالدليل ان كلا
من بطابقة لاعتبار المناسب ومقتضى الحال سبب قوي لارتفاع بحسب ما ذكر وجه وهو ان اسنى ما يتوسل به الى كون للراد بها واحدا ابطال احد الحصرين
او كلاهما وان اضافة المصدر يفيد العموم والحصر عام وهو المتبادر من حصر ان لارتفاع والمطابقة معا فان يكون المعنى ان كلا من كما رتفاعات بها
لا يحصل الا بكل من المطابقة للاعتبار والمقتضى فيلزم ان يكون للراد بها واحدا او الاسطل احد الحصرين او كلاهما وانتفاء كل من الجزئيات بانتفاء
كل واحد منهم فلا اشكال احتمال للمساواة، وكان الشارح رحمه الله نظر الى ما يحصل من فظ الجزئيات هذا الدليل هذا عامه وجه الكلام
سوء الخبر العلام قوله وسنذكر في بطن الكلام لمقتضى الحال سوء الذي سبق الشيخ عبد العاهر بالنظم حيث قال الى لفظ حسان لا مفتاح مثل
متى سوء حان الوقوع لا حلت ٢ قوله العاني التي بحث عنها علم النحو من العاملة والمعمولة من غير ما على حسب المقاصد التي ترك الكلام لاجلها
وتلك العاصد اما حصل لفظ اخر الكلام على حسب الوضع الكلام على حسب المقصود سوء بطبيعة على مقتضى الحال فكون حاصل كلام الشيخ ان النظم
نفس الكلام عا مقتضى الحال وانت عام ان سوء تلك للعاني لا توقف عليه النحو واضطلاعا قوله والاتيان ان سوء راكب السلعاني النحو
الوبا الذي لا مرفه لم تلك لا صفلاحات عن حله النظم وسوء السوء، عا ما ما مقتضى النحو واستدل الشارح رحمه الله ان مراد الشيخ بالنظم
المنشر بالنحو موضع الطبس بقوله وتلك لانها ٢ وحاصله انه حصر النظم عنوانه في وضع الكلام سوء ما مقتضاه علم النحو والعلم عارف بوجوهه والحصر
مستفاد من كون عبارة عن الوضع المخصوص وكون سوء، وتلك ليس الا وضع الكلام على ما مقتضاه علم النحو والعلم عارف بوجوهه ما النظر عا ما صل

لمقام دون آخر كما أشار إليه بقوله فمراده نظر إلى الوجوه لها مزيد مطابقة لمقتضى الحال وهذا الاستدلال أوجه مما سبق ومنه يقول الوجوه التي
تراها الأعلى أن ليس المقصود بإفادة أصل المعنى التي لا يتغير فيها إلا أن زيدا قائم ولا لأن في ضمنه بل المقصود بإفادة المعنى الزائد على أصل المراد للمتكلم
ثم إلى أن زيدا من تلك التي لا يثبت ثم بتفصيل الوجوه في كلامه المذكور أن مثل زيد منطلق عند التنويه وزيد منطلق التجدد مع إفادة الثبوت وينطلق زيد
التجدد فقط وزيد المنطلق فقصر المسند على المسند إليه والمنطلق زيد عكسه وزيد هو المنطلق إن كان اللام للجنس للقصر مع التأكيد المستفاد من
ضمير الفصل وإن كان للعهد فالقصر مستفاد من الضمير وزيد هو منطلق للتقوي على رأي الشارح وللتخصيص على رأي السكاكي ومثله في أحوج
تقديم المسند بالشرط فلا يستحق الظاهر وإن حرف حصة على إطلاق المعنى للإنكار عند الحاصل عوض الحاصل ذكرا أن يخرج فأما خارج هو الأول والتقدير
الثبوت فيه بقوله إلى غير ذلك عطف على غير منحصر فيما ذكر بل له أمثلة أخرى من كون الشرط ماضيا والجزاء مضارعا وبالعكس ومن كونهما منفيين ماضيين
ومضارعين ومختلفين ومثل جاء زيد مسرعا فالحال وجاء زيد يسرع على خلافه لإفادة التجدد والقصد إلى جعل الكلام جزاء وأصلا أي جاء زيد
إليه وكذا جاء زيد وهو مسرع لإفادة الثبوت والقصد إلى استئناف كلام وإنشاء إثبات ذلك أي جاء زيد البتة ولما جاء زيد وهو يسرع
للهيئة وجاء زيد وهو يسرع لإفادة التجدد مع القصد المذكور وجاء زيد قد أسرع لإفادة اقتران الحال بأول وقت الإسراع وقوله إلى غير ذلك
إشارة إلى باقي الصور من أمثلة الإثبات والنفي خبرا وسؤالا بكرم أكره وما لنا لا نؤمن فما تعلموا شيئا إنه وهل لمجلس من أم جبستم
أن نفعل ما أنكم وغير ذلك صح وأحيه لألفاظ أي تابعة لها وما وقع في بعض النسخ بأحسنه بدله من يلم الشارح صح وإلى هذا أي إلى الأمور المذكورة ل
تابعة للألفاظ لا للأشياء بل بحسب المعاني والأغراض التي يصاغ لها الكلام وذكر العلامة في تعليل رجوع البلاغة إلى اللفظ باعتبار إفادة المعنى بالتركيب
ويشعر على أنه مرجح لتعريف البلاغة بالمطابقة وإشعار بأن المراد بالمعنى في قوله باعتبار إفادته المعنى المعنى الثاني للمقصود والغرض الذي يصاغ له
الكلام وذلك لأن المطابقة لا يصح تحققها إفادته للمعنى الأول المفهوم من اللفظ بل لا بد من إفادته المقصود والغرض بالدلالة الثانية يصح مطابقته لمقتضى
الحال والمقام صح نصب على الظرف وقيل على المصدر لأنه صح يالغ منه الفعل كما في قوله تعالى فلا يشكرون إلا شكرا قليلا وفي هذا
أي في قوله فالبلاغة صفة راجعة إلى اللفظ باعتبار إفادته المعنى بالتركيب مع قوله وكثيرا ما يسمى ذلك فصاحة أيضا إشارة إلى دفع التناقض على المذكور على أن
في قوله وكثيرا إلى آخره أراد الإمام نوع من كلام الشيخ أنه أراد بالفصاحة الخلوص عما ذكر ونشر على أن الوصف الذي به يقع التفاضل ويثبت الإعجاز
هو ما يرجع فيها يوهم التناقض بلفظ الفصاحة منها خلاصة كلام وكلامه صحيح ولا بد للإعجاز من التصحيح لا يخفى أن في بعض كلام قصورا أيضا من جهة
أوجب يعرض في وجه التوفيق لعلة كونها من صفات اللفظ وإثباته ولم يوهم لعلة كونها من صفات المعنى وإثباته وكلام الشيخ يوهم التناقض من
وجهين من جهة اللفظ ومن جهة المعنى بخلاف الشارح رحمه الله فإنه يوهم لها كما لا يخفى صح وعليه يطلق البراعة أي إطلاق البراعة من حيث هي على ما
دوه وارتفاع شأنه وصح والبلاغة من حيث ومن غاية من حيث المقام والبيان من حيث إنه إظهار للكلام مع على غرض ودول وما يشكل ذكر
أي كالنظم والصور والخواص وللمزايا والكيفيات ولما الفضل إشعار بأن الخواص والمزايا وما به يقع التفاضل في الكلام ويثبت
الإعجاز إنما هو في المعاني لا أول التي يدل عليها بالألفاظ ويوصف بتلك المعاني أولا وبالذات وبالألفاظ تبعيتها ثانيا وبالعرض صح
يكون مرجع البلاغة والفصاحة ومثال الحسن والبراعة وكل ما يوصف الكلام به في باب الفضيلة وبعضهم يشكو على ما عرف وكان عليه
كان في التحقيق تلك المعاني ويرتبها ويصورها بالصور المختلفة والكيفيات المتمايزة لا إلى الألفاظ المنطوقة والحروف المسموعة
والدال على المعاني الواردة إلى بعضها أيضا صح بحيث شكا إلى من صفات اللفظ لا الألفاظ لم لا يجوز أن يكون مراد المصنف أنه تحمل اللفظ
أو الظاهر في قوله فالبلاغة صفة راجعة إلى اللفظ باعتبار إفادته المعنى بالتركيب حتى يكون عطفا كالأول أن البلاغة صفة راجعة إلى اللفظ لا الأول
باعتبار إفادته المعنى الثاني وهو الغرض الموضوع له الكلام بالتركيب على أنها صفة راجعة إلى اللفظ باعتبار إفادته المعنى كالأول

إفادته المعنى الثاني وهو الغرض الموضوع له الكلام بالتركيب وعلى الثاني أنها راجعة إلى اللفظ باعتبار إفادته للمعنى الأول الذي يدل على
المعنى الثاني المقصود بالتركيب بسبب الوضع ونحوه من الإشكال ويتسنى عدم كمال التصحيح لأنا نقول لا يلائم قوله فالبلاغة عقيب قوله وهنا
لغو بطبق الكلام لمقتضى الحال ولا شك أن المطابقة صفة للمنطوق لا للمعنى الأول ونزل عليه أيضا قوله إنهاج على كلامه حيث بين أنها من صفات
المزدات من غير اعتبار التركيب ولو كان المراد المعنى الأول فلا يخفى لعلة كونها من صفاته ولا مجال لحمل اللفظ على المعنى الأول وإن المطابقة كما لا يخفى
بجرد إفادة الكلام المعنى الأول بل لا بد من إفادته للمقصود والغرض لعدم التقدير الثاني من حمل المعنى على المعنى الأول ولا مجال لحمله عليه
يجوز أي بإطلاق اسم السبب أو الدال على المسبب أو المدلول قوله لحق الزيادات في الكيفيات والخصوصيات تعين المعنى الأول ويدل عليه
أيضا قوله الصور التي تجدد قوله تجعل كالمواضعة لها لعادل أن يقول لا بد للمجاز من قرينة صارفة عن إرادة الحقيقة ولا قرينة هنا فيقال إنها
نفس الحقيقة ويمكن دفعه بأن إطلاق البلاغة والفصاحة على اللفظ لأنه أحق بالوصف في النطق بها أجل لطائف يدرك بالفهم كما يشهد به معنى
المطابقة لمقتضى الحال يدل على المجاز قوله مثل أي استعارة تمثيلية حيث شبه الحالة التي هي ما يمر من غير ممعن في العقل بالحال التي يمر بها
عن شخص وذكر اسم المشبه به وهو الصور وأريد به المشبه لاقتباس مثل هذه الحروف أي جملتها اللطيف وسلاستها وسهولة النطق بها قوله
ولما لا اطلاع على تكملة الأحوال وكيفيتها إلى قوله فأمر آخر ودلك لأن مسائل علم المعاني مستخرجة من تتبع تراكيب وبعرف ما لأجل لطائف النكت
مفصلا على وجه يحصل به قاعدة كلية من مسائل علم المعاني ولا دخل لإعداد التراكيب غير منحصر فلا يمكن لبشر أن يطلع عليها ويعرف جميع لطائفها حتى
يستخرج جميع القواعد المتعلقة بجميع تلك الأحوال وكثير من مسائل علم المعاني يعرف بالذوق ولم يحصل لهم الراسخة إليها وإلى اللطائف الحرية التي تستخرج هي منها
ولم يعرف جميع تلك الأحوال وكيفيتها ودعاه لإعتبارات بحسب المقامات يتولد منها الفن المدون المستخرج من التتبع إلى الفعل مع تعارف كثير من
اللطائف للوضع في تراكيب البلغاء التي ولو سلم أنه لو سلم الاطلاع عليها ذكر من الكيفيات في الكيفيات والخواص بحيث يتبع جميع تراكيب البلغاء وتتبعها
بحيث يعرف جميع لطائفها فلا يمكن لأحد أن يكلام فوق الطرف لا يعلم لو أحاط بهذا العلم ولا يمكن الإحاطة بفن كلام العرب قوله وأما الثاني فلأنه
المتعاد لمن تشابه قيل لم يكون من المراتب العلية وفيه إنه يوهم أنه هو عدم تحول إلى أن نوع الإعجاز ودلك لأن العرب عند أن التسليم أن تساوي
ما هو بعيد عنها وهو المتوسط وما هو قريب من المبتدأ فلأنه يشمل المبتدأ بالنسبة للمبتدأ فلا يساوي المبتدأ وما دونها فقط
ما يوهم أنه لا تشابه حتى علما هو دائر للجنس اعتبار كون حد الإعجاز يعني النهاية بأن يجعل نوع الإعجاز طرفا لعلة كشف النوع بالأفراد وإنما التسابق
على كون حد الإعجاز يعني مرتبة وإنما التعبير عن النوع بالأفراد لو صح فإنما يصح فيما إذا كان الحكم الثابت للنوع ثابتا للأفراد كالجسمية الثابتة للإنسان
فإنها ثابتة للأفراد من زيد وعمرو وغيرهما وأما إذا كان الحكم ثابتا لطبيعة النوع من حيث هي كالكلية الثابتة لها فإنها ليست ثابتة للأفراد فلا والظاهر
أنها ثابتة لطبيعة الإعجاز لا الأفراد فلأن كل فرد فيها سوى فإنه ليس حاله بمعنى أنه البلاغة إذ كل فيها جامعا وزعمه وقد لصدق مفهوم كالأعلى علم المجاوز
فإن صح التعبير عنه بالأفراد فإنما يصح بجميعها لا ببعضها وبهذا ظهر أيضا أن قوله على أن الحق هو أن حد الإعجاز يعني مرتبته هو أن يرتقي عن الطاقة
لأنه مبني على عدم دفع التشابه وكما يوهم قوله يوهم حول صاحب الكشاف إلى ذلك لأنه يستنج والعموم عن حد الإعجاز بإمكان المعارضة حيث قال
وسقط فإن لغته يمكن معارضته ولو أريد به فإنه لا إعجاز لم يلزم من المعارضة إمكان المعارضة لجواز أن يكون في أدنى طبقات الإعجاز أو دونه
وأما أنه لو كان فأمر أن جمع أفراده وما قيل أن التأسيس مبنيا على وهم حمله إلى حد الإعجاز ووصل قوله يمكن معارضته كما شنه ويوهم الإعجاز
أن يكون الفصل راجعا إلى الإعجاز وهو كونه لجنس أو لنوع لا يجوز أن يكون قوله يمكن معارضته مخصصة وهو لأصل والعنوان أي ما قرأ عن نافع للإعجاز
ويكون بعض أفراده وملك التمس العام مع نقول عنها كشف بعض عن شيء للإعجاز ودوه أفراده علاوة يمكن معارضته وإن كان بعضها بالنسبة إلى كون ذكر
والتوضيح أن المقصود نفي كون القرآن من عند غيره بالاختلاف الدال عليه وهذا إنما يتم بإمكان معارضته من العاصر فيه بعض أياما أولا

فان المقصود هو الدرك الاضافي سواء المضاف اقتضاط كما وقع في الكلام او هي الضمير الاول واما انها فلان المعلوم عادة التخصيص وان كان اصلا
لكنه يستوجب اهمالا ودون ذلك ما يجاز من المراتب العاصر حينما ان للعام تمام استغراقه وبراءة الخلاف واما انها فلان استعمال الكلام
عاما وكون حد الاجاز بعض مرتبة لا يضر بها لانه بحسب الاستواء بشاهد التعسف اولى ودليل عجاز حمل الاول على الثاني ظاهر الصدر والمراد ان الشارح
عاول صاحب الكشاف في ترجمة وجهي الاستدلال ظاهر البطلان لكن صنعة الخلاف وجعلها صنعة للمحلف ظاهر الفروق فان كون البعض مجالا
للبعض صنعة للكل والاعم للتخصيص بالكثرة وما نبهنا ان قوله لكان بعضه بالعاصد لا يجاز بعضي الى جواز ظهور المعنى على ما يراد الكاشف بل يا
يقرح في اجاز القرآن حيث جاز تلفه ولو بحسب الاجاز ان كان بما وقع في مرتبة من العلماء وسوط فانا اجاز وما يترتب عليها ما هو حد الاجاز
وكيف للجواب عن الاول بتعمد خلفه وهو ان البعض من الاجاز المذكور هو كون القرآن من غرائبه ما يطال الازمنة وسوء الخلاف
المذكور كما هو شان العام الاستغراقي لا الخلاف لما هو موقع في حرمة الاجاز ما يقع بعضه في الطرف الاجاز منه وبعضه في
وبعضه فانها اوقعه فما دون مرتبة الاجاز ما يقع بعضه في مرتبة العلماء وبعضه فما دونها او يوقع بعضه صنعة في مرتبة الاجاز و
والبعض الاخر فما دونه على الاول لا ام مطلقا للازم بل سواء في القرآن وغيره الجاز، بل للمناسبة اللازمة ما نقلا ما على تقدير
كون القرآن من غرائبه يلزم الخلاف للمذكور لجواز ان يكون الكل في مرتبة من دون مرتبة العلماء وغير اندر وقوعه في مراتب يجوز
ان يكون وقوعه على سبيل الاجاز ولا يحسن حمل الخلاف للموصوف بالكثرة عليه فضعف حمله على العالم على سبيل التنزل وارقا،
العنان ولكن ان ليس لهذا الخلاف كثرة من البعض بل سواء خلاف ولعدم نفسه والكثرة اتما من المحلف لكن كثرته بتعدد
نوعا من كثرة الخلاف واذا عرفت من طلقته ظهر لك ان صاحب الكشاف انما عدل عن ظاهر النظم وجعل الكثرة صنعة للمحلف لكن
على ان كثرة الخلاف انما يتم لو كان المحلف بالكثرة شائعا ان لا دلالة في النظم على ان يكون الخلاف في الكل وما يقابل.
محتمل لان وجدان الخلاف فيه لاستلام الاوجه لا الخلاف فيه في الجملة ولو في بعض منه فلت ان كان الخلاف في البعض انما يتم
وابعد لما فلته يكون انشا بالخطا ما يلوح وجه واكد منع عاقد برسيم انه لا دلالة في النظم على ان يكون الخلاف في الكل وما يقابل.
بعد اخلاف العلماء وان كان ابعد لما فيه من اهمال قيد الكثرة للصريح في النظم على ان بطلانه م فان ما دون القدر المجاز وهو
ملك انما سورا وغيرها ما مر عن الاجاز يكن جاز رفضه فلا يتم توجيه لوجوب حمل هذا الاخلاف في النظم الا ان يجاز على ان المراد به هو القليل
المتخذ به وهو القدر المجاز فادرقه وقع الخاص ما نه محمول على سبيل التنزل وارقا، العنان كما عرفت في المقدمة والله اشار الشارح بقوله في
شرح شرح الكشاف بقوله ولا يخفى بعد ان يحمل على ان لو كان فيه من الاجاز ما يعرض البعض خاصة او يحمل على ان يكون
البعض ما صوفا في كلام اسند كما اشار اليه بقوله اوقع ان يكون لها وقيد وجاز اراده العلماء ما ادون بقوله

قوله وما التحت من النوم والغط ان قوله وما يعرف معطوف على قوله الضمير منه عائد الى الظرف الاعلى مثل سوء بحسب ان كلا من جعل الضمير للبعض
المذكور بن والعطف على المبتدا، بعد معنى الخبر والعطف على ابعد المذكورين خلاف الاصل ولان سوق كلامه دل على ان مراده بقوله
وسوء الاجاز ما ان الظرف الاعلى كما ان قوله في الظرف الاسفل وسواء لما غيرعنه لها سان الظرف الاسفل وانت خبر بان للضمير الى
فلان الاصل جانب اللفظ ما امكن واستقامة ما سوى المشهور والعاصل المقرر، فما بين الاجاز، والعدول عنه غير مستقيم
كما نبه للشوحه قال التبريزي للمحشي الرضا، نعم لا يرضوانه ان اعتبار المرجع صحة اللفظ في الجملة اولى من اعتبار اللفظ مع صحة المعنى الجملة
وفي توضيح وراجع الى اللفظ وان احوجك الى زيادة تقدير بما لا قاط دون لالة السوء للاجاز على ما نقلنا والعنوان ما دب اليه المعترض من جعل
الظرف الاعلى قسما ودخل ما يترتب مرتبة الاجاز على كلام الشارح عليه البعدي دلالة اللفظ وساعد به ما ان آتي فوق كذا في شرحه وسواء
العلماء التبريزي وانما قال كذلك لان عنوان المصباح من اصحاب كون ما يترتب عليه عطفا على سوء بحسب كلام المصنف وان كان

الى هنا انشاء من وجه صرح احدهما ان قوله
ان بعض من ٢ على طبقه و

بعيدا نعم في ان يكون المعنى ان حد الاجاز وما يترتب سوء الظرف الاعلى مبنيا على المصنف والسابق كلام الشرح صنا الاحتمال ومن سلك طريق
الى التحقيق يحمل حد الاجاز نوعا على حد الاجاز نوعا ويحمل على ترك الكاشف ووضح امر العلماء في ان يكون لها ظرفان ذوال بما يوم كون ما يترتب من الظرف
الاعلى ولوا حال المحقق الفوائد للغاشية ان الظرف الاعلى سوء للجمع محصر الاجاز في الظرف الاعلى وهذا علم ان ما قبل ٢ بوجه ان مراد جمهر
الظرف الاعلى للجمع دون العكس او حصر كما ان الاجاز ع الظرف الاعلى للاخ ما فيه نور ولا يخفى ان بعض الاجاز الاعلى طبقة من البعض الاسفل وما
اشتهر من ان العموم في اعلى طبقات البلاغة وثانيها ان الاجاز عند شامل لجميع الاجاز ات لا يتوزان ما دون القدر المجوز وسوء مقدار السوء
لا سناده الاجاز وكيف يستقيم قوله وان كان الجميع مشتركا في استماع معارضته وكيف للجواب عن الاول بان المراد من الاجاز في قول الشارح
سوء الاجاز ما بلغ الحرمة وفيه ان اشتهر بالمعنى النوعي فلا سنا ما، وعن الثاني بان المراد وان كان عجم الاجاز ات غير كونه في استماع معارضته عند اللوع
الى القدر المجوز ولا نصفا من امر الاجاز ما يسلك الاجاز ات وهي مقدار احد عشر حضا عدا في غاية الوضوح وفيه لا اشتهار كما يدل على عدم نور الى ظرف
للعلماء فسر لدلالة تشتمل الاجاز على الظرف الاعلى من العلماء وهذا لما وفيه ان هذا لا يدل ان ليس من الاجاز ما يقع عن العلماء في شيء على ما تقدم عن الحواشي وقد
تقال لو جعل منذ الشيء في قوله ما وا جاز العلماء ما دونه كان اخص لفظ ديا منه لزوم كون ظرف الشيء داخلا فيه وان استلزام التعميم ايا
دونه بحث يلتفت ما حول الجملات بالكبرى لا سفل من العلماء في غاية الوضوح كانها ليست مما يجعل المتكلم موضوعا بعضه وكرفي الحواشي
انه لم يعهد في العرف وصف الكلام بصفة بسبب منع الوضوح ولا تسميته باسم بسبب العلماء والفصاحة فيقال سكلام بليغ فصيح ولا يقال
مرضي وتحسين ومطبق والقصد ما العرف يدفع ما يقال انه عنوان الاوضح من التحسين وكيف ما يحسن فصيح وما يقال ٤ وجه كفصيح من الوضوح
بلاغة الكلام ان يحسبها الكلام لا يوقف على بلاغة الكلام بل على بلاغة المتكلم حتى لو صدر كلام بليغ من غير البليغ يكون من الوضوح بحيث يليس شيئ
لان الكلام لم يصدر عن البليغ لا يوصف بالعلماء يدل عليه كلام المفتاح وفي تتمات العلماء ما قد يستدل من ان علم الكلام لذا الاختص من
بليغ لا يسوغ ان يحسن ميلا من غير البليغ وان اريد العام بل لا يطلق الكلام من ابطان له على ما لا جلد سان ومن صاحب له عمران يحال الحسن لا يعطا ٤
ولا يدفع وكيف ما زاد ون لا سما ما الكلام مصوغة حسب ٢ ط العلماء الكلام بلاغة المتكلم فتعين والبلاغة عن المتكلم حكم الى قد سبق ان احاد المصدر يد
العموم فكون حصول السوء عليه يقتدر على كل ما لبث حسن الكلام الموصوف بالعلماء ولون الظرف الاسفل لما ده الذي فصل صاحب بلاغة المتكلم
فلا يحتاج ما قدان السوء حاد وعن عالمكة يقتدر ما يحتاج ما لبث الكلام الفلاني نوع من الفعاح كالمدح او الذم او السكر او نحوها او نوع عين فصاعدا
والاقدر ما يحتاج ما لبث الكلام الفلاني في كل ما يقتدر فيه من كل نوع من الانواع مدام ان يكون صاحب بلاغة المتكلم فاسقا وليس كذلك والكاشح
في دفع السؤال لا عتذار ما نه اعتمد في ذكر الامثلة من غير بحث فضاعه المتكلم كان ما لطه بحثت عن المقصود فتنا طرين الفاسد وانت خبير بان
كا عتذار في الوجه، ما لا ان كا عتماد في التزيف على الاطلاق كما هو المشهور فمما بين كا وجه، وفيما ورد التزيف وفي المعنى الحق ما وقع في كلام
متن عيا، وحط عنوا ٢ فوقه بعض لفعاح المفتاح لا وكيف لانه اخذ في بحث بلاغة المتكلم ما هو من عوارض العلماء حيث قال العلماء بلوغ
المتكلم ما وده المعاني حقه فاقتضى توده عوارض التركيب فقط واراد انواع البديع والمجاز والكناية على وجهها ولا شك ان وقوع
التوده هو المعاني وقوع كلا ول هو البيان وكيف لا ستلام الفصاحة وليس ايضا من عوارض العلماء بحث لا يوجد وقيا بد لدليل قوله ولا
نظر ان وقوع العلماء هو المعاني والبيان فقط وانا ان المعاني لا يحيى دون الفصاحة وكلام السكاكي ايضا مشعر بذلك وكيف
ما هو محل للفصاحة محل للبلاغة جعل وقوع البلاغة بالاعراد والتمرد للمذكورين واحد الفصاحة في نوعها وهو للواحق للاذكر ان كانت المعاني
السابق ان البلاغة اقتضى من الفصاحة وكل بليغ فصيح وليس كل فصيح بليغا فالله وقيم الباعث كما بالمسي بالوريد الى سائر الشريعة على ما
العلماء عنه ان البلاغة اقتضى وان يحوي الصدر والصور ما خوذ من البلاغ وهو الفصاحة من زعانه للقاطعة لبعض المال الاان السكاكي نظر

البیان ۱

بالبیان فانه یعلم باظهار تمام المراد وبانه بالطرق المختلفة بحسب الاحوی علی التعقد فیه واما سمیه العین بالثالث بالدیع فلانه یعلم بامور مستدعة
فی باب التحسین واما سمیه الجمیع بعلم الحال فلشمله بالبیان اعنی المنطوق الفصیح المتزه عن التعقید ان کنت تولع حتی تکون عالما بما ینبغی وتحسن واما
سمیه الاخیرین بعلم البیان فباعتبار البیان اعنی المنطوق الفصیح المتزه عن التعقید بالکنایة واما سمیه الجمیع بعلم البدیع فلشمله بالبیان ما هو مستدع بالنسبة الی الکلام المولدی
اصل المراد الذی هو مستوی الخاص والعام صح العین الاول علم المعانی قد علم تماما ذکرنی المقدمة ان مقاصد هذا الفن محصورة فی العنوان الثلثة الکلی ثم یعنی
تبع کاسبا، فی ان الفن الاول والثانی والثالث ای شیء هو بحیث یعلم بالاول وعلم البیان بالثانی وعلم البدیع بالثالث بالکلیة
وهذا التقریر یصح بالنسبة الی بعض الاول واما من یطلان الجملة انه بنی ان یعلم ویحمل العین الاول علم المعانی صح وکذا ما یجری کالفاظ محوی معانیها
یطلق علیها ما یطلق علی معانیها بسبب الدلالة ما هم للدلول کالمفهوم مثلا فانه اسم لما یتوقف علمه الشروع فی العلم من الکلمات اطلق علی ما یدل علیه من الالفاظ
والدلیل المقدمة فی کذا صح وقدم علی البیان الخ لوصل قدم لان ارادة الجمیع الواحد یطرق محتملة اما باعتبار بعد رعایة المطابقة لمقتضی الحال کما سنریه یتوقف
البیان صرف علی رعایة المطابقة فیکون البیان متاخرا عنه لکن مؤخرا جعله عشرة المرکب من المفرد الا انها بالسکاکی واجرا یجری
المرکب من المفرد والما قال عشرة المفرد لان المعانی لیس جزءا من البیان لان رعایة المطابقة لم تعتبر فی البیان علی وجه الجزئیة بل بمعنی ان کان لها الدور
موقوفا فی البیان اما باعتبار رعایة المطابقة تودی حوله فی شرح المفتاح ان البیان شرف المعانی وسمی علیه الخ فان معروضها وکذا فی العلامة ان البیان
باب من ابواب المعانی اورد فی عنه وحعلی قد استطالا لکن صنعه کما کالفواتح علی ما ذکره التفتازانی ان کلا منهما اخذ فی علم المعانی لامکی الاخیر
موقوفة ارادة الجمع الواحد فی الطرق المختلفة لان المعانی یبحث فیه عن الدلالة علی المراد بطریق واضح کالمراد بالمفهوم
مکنة کاضرارع لمطابقته بحسب الحال ریاسنی کالمراد بطریق واضح کالمراد بالمفهوم وهذا ما ذکره العلامة فلان ما موقوف
من ابواب علم الاخیر وجه حی حق والام کی جاءوا وجه حق البیان عن علم المعانی بحیث لو وضع ان یکون کلام رویی فی المطابقة بمقتضی
ما ذکر من الحد فلان کلا من اضرارع لمطابقته بحسب الحال لیس بمعتبر فی کلا ارادة المعتبر فی علم المعانی من الطریق المختلفة
للحال بحیث کلا فاقد وام مراعاة مقتضی الحال لیکون مطابقا بحسب علم المعانی ولوضعا، بحسب علم البیان کزاد کی الکاسی فی قوله تعالی وآلیه اشار الشارح
فی شرح المفتاح فوله لانه صعف تعلیل لمحذوف ای هذا ما یدل علیه الوجوب العرفی وسوقا ولوم ولذا قال فی التلویح لان من حق
الطالب الکشف المضبوط بحیث واضح ان یوقف اسکت الحیه ایما می حوالی المقصود لاستقال بعض وقال فی حواشی شرح المختصر فی توجیه کلام الشارح بعضد الملة
والدین ره هذه ان یوقف ای کانت بحالة والمعنی علی تحصیل ارادة، لان ما ذکر من قوله لما مضی الخ للتعهد لا ما یعم الدوام والوصف المعنی وعلی هذا الاحاجة منا الی
الجواب عن الوجوب المشتق کما ذهب الیه کثیر من المحققین حتی یحتاج قول المزل بعد فرغ تخصیصها فاسقاوا، اما ما سبق الموفة اصلا وهو
ظاهر السطلان او ما سبق الموفة بخصوصها فان موفا ما مر شاملا لها والغیرها فلا ما من حوالی المطول وضاع الوقت فی غیر الخ وبما ورد الطلب المعنی او ما سبق
الموفة بخصوصها اسکت الحیه ان یوقف کلا واحد ولعدم تخصوصها خرام النصر او التعدد فلا تقارن التعلیل علی لا ضرارع الفواتح والضاع غیر
مناسب بل المناسب لما ذکر ما سطل لا قتضام اللیلة او لا عصاء علی ما سطل التضام الثالث وهو النصر او التعدد رتما، علی ان النبی والاثنان اما سوهما ان
الی العدد وهو سوسنة حوله هو الوضع وتحتاج فی وضعه الی ان یقال علی تقدیر العموم الثالث لضام الفواتح والضاع واما علی تقدیر التعدد فلضرورة
او ما ما الی تحصیل شرط الطلب وهو نصر المطابق انه لا یحصل علی ما ذکر التقدیر فکیف یرجع الی تحصیل الخط منوب وبعضه وفی نفس وما علی تقدیر النصر
فلضرورة کثیر من او ما ما الی تحصیل شرط وما لا سیما او ما ما یحصیل الخط خرام الفواتح والضاع علی انه لو اوان علم ان صحه الوضع للعلم بالاولی
والحسنة علی او ما ورد الشارح فی حواشی شرح المختصر الموضوع لا عرفا لا من یکون منداعیا وهو لک علی الکفوی ان منداحث عن احوال شیء وذکر عن
احوال شیء الزم منه ذکر یکون هذا نوعت لاضاءه او ضاءه ولو کذکر یوسف او ضاءه اخری ولذا قال التفتازانی فی شرح المختصر وهی ملک الحیه نوعا یوسف

او البسيط للعقل الجزئي وقد يجاب بان جزئية المدرك يستلزم جزئية الادراك لان ادراك الجزئي وان كان كليا في نفسه لكنه جزئي بالنسبة اليه ادراك
الكل لانه كلي من وجه او ادراك جزئية بجزئية المدرك يستلزم جزئية الادراك بهذا المعنى فيكون المدرك متناهي جزئيات الاحوال يستلزم كون
ادراكاتها جزئية وما يصح جزئياتها جزئية للمدركات على ما نبه عليه الشارح بقوله في تفسير الادراكات هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات الاحوال
وقوله كل فرد فرد تاكيد لاستغراق الافراد وتكرير للمضاف اليه لانه يصل حرف العاطفة ان المعطوف على ما قال ابو علي في قوله والعالم
الذين لها ما انوك لنحلهم ملت اي وملة وحكى ابو زيد الكلبة سمكا لسامرا اي ولنا وتمرا اذ لا يجوز ادلائهم ما ان تعالى كل فرد
وفرد وهذا معنى ما تعال انه من قبيل تعدد المضاف الوصول كتعدد الخبر نحو حلو حامض والحال نحو حلوا حامضا وغير ذلك ولما مل قوله فكانه
قال هو علم لا يحوا ان المراد به العلوم الكلي الذي هو الاصول والقواعد والادراك الكلي بدليل السياق قوله وعلى هذا اي على ان اكتسابها
ادراكات جزئية متعلقة بكل فرد فرد من جزئيات الاحوال يحتاج اي هو صفة المثال ان يوفيه ذكر العلم يدفع ما قيل واراد بالبعض
الغير المعين البعض المجهول كالنصف والثلث الى الاكثر او غير ذلك من الكسور المضافة فانه حالة لكل الاحوال لعدم ما منها يستلزم حالة الكسور
المضافة اليها لا البعض المطلق كما اراد بقوله او البعض كما اراد الثاني فانه يعترض الجملة وبالمعين البعض المعلوم كالتوكيد في التنكير والتاكيد
والتجريد وكذا احوال الاسناد والمسند اليه او غير مما وجه تعليل غير للمعين بالتفسير المذكور تعليل المعين لا لجل بالمقصود وهذا الكلام ارك
ومنها ما لزم ما قلنا ان قوله يعرف به احوال اللفظ الخ على الوجه الذي فيه الجنس للمذكور يحول به بعض من ذلك الاحوال له هو المتنوع بحكا
كلام عند الاقران بانه للتنويع اما ان هو موقوفة الاحوال بالكل الجنس الا ان العرف هو مناط الافادة كما هو المشهور وانا نبين ذلك املا اعلم
المعاني انما يبحث عن احوال اللفظ الذي يتبع على اصل المراد الى سرح بادتها الى ان ذي حالات فيه ولا يشكل ان الخواص من الاحوال
ليس كذلك بل بادتها بدلالات وضعه فالمراد بالاحوال في قول المص هي الخصوصيات في الكيفيات الزائدة على اصل المراد وبابع العاضر
ومنه الا جار وعليها يطلق اسم البلاغة والبراعة والبيان والتبيان وما شاكل ذلك فدنسامحوا الى ان في حد المتساهم ما قال صاحب المفتاح
يعرف علم المعاني على ما يقتضي الحال وكما علل الشارح بقوله فان المذكور صفة هو الكلام لا الحذف او التقديم او التوكيد ونحو ذلك
وقول المص احوال اللفظ التي يطابق بها اللفظ مقتضى الحال له لو لم يكن المراد مقتضى الحال هو الكلام لم يصح جعل الاحوال سببا الله للمطابقة
لمقتضى الحال كما اشار اليه الشارح في السؤال وكذا كون المطابقة بغير الصدق على ما هو اصطلاح للمعقول له لا احوال لا تصدق
عليها الكلام صدق الكلي على جزئية على ما اشار اليه بقوله وبصدق هو عليها فلا على الاول ان السكاكي صرح في غير موضع بان مقتضى الحال هو
الوجه الذي يقتضي الحال ايراده في الكلام من التاكيد والتجريد وغيرهما لما اجاب بقوله انما قال يقتضي ذلك وانما قال يقتضي خلاف ذلك وانما
قال مقتضى ورودها ولما يعضلا يقوله اما الحالة المقتضية للحذف لانات للتقديم الناظر الى غير ذلك والمذكور في علم المعاني تحمل ان يراد به ذكر الوجه
المقتضى على حذف على ما يقتضي الحال ايراده في الكلام وان يراد به ذكر الكلام من حيث الحمل على الكم دعاها مما صرح به لا ما لا لاجل التفسيل ويجوز حمل الاحوال
ما عبارها الكيفيات للفظ المطلوبة في سلك المذكور بترك اللفظ المورد كلام السكاكي لا الكيفيات في سلك المسموع لعلمه بالمسموع حمل الكل وكل المعاني
وادى في الزوال من حيث هي ساهية وكذا جعل الكلام الكلي الذي هو مقتضى الحال مذكورا باعتبار ذكر جزئياته المطابقة ويجوز ايضا باعتبار حمل
الذكر على التعلق على ان الاحوال كلها وجزئية كالتاكيد الكلي والجزئي والجزئيات ممنا يوجد فيها في الكلام يصير بها الكلام مطابقا لمقتضى الحال
الذي هو كلها لما اعترض الشارح ان في الكلام فصح كلام المص بغير احوال يطابق بها اللفظ مقتضى الحال بان يقال مثلا انكار المخاطب يقتضي تاكيد الكلام
مطلقا وهو كلي والتاكيد الذي يورده المتكلم في كلام جزئي من جزئياته يصير به اللفظ مطابقا لمقتضى الحال اي يصدق التاكيد الكلي عليه وعلى الثاني
ان المطابقة هنا بالمعنى اللغوي وهو لا شامل والمراد وقع يطابق الكلام لمقتضى الحال ارادة مشتملا عليه لا بمعنى الصدق على ما هو اصطلاح المعقول ولا

ولا ام هو اصطلاح الفن في الاصطلاح ولم يعرف في هذا الفن في المطابقة اصطلاح فيحمل على المعنى اللغوي ويؤيده ما قال صدق الخبر مطابقته للواقع
مع هو اعتقاده او اول وما له العصم والنووي غايتها بمكن ان يقال ان المصنف لا يعطي في مال البلاغة بوجه هو احوال التركيب من ان يكون المتكلم كلما ترك على وجه مناسب
للعام لعقد المخاطب فانه يلوح بعقيدتها حاله ويجعل كلام غير من البلغاء على ما يناسبه والوجه لا يصح كون الكلام مشتملا على تلك الخواص والكيفيات التي بها
لعقد فان ذلك يلوح بالمقام للتعرض للخواص والكيفيات وصرح بان مقام الانكار والتردد في الحكم مثلا يقتضي كلاما مشتملا على ما يزيل الانكار حتى التاكيد ومقام الخلو
والذكر الى غير ذلك من الاعتبارات فيطلق الخصوصيات والكيفيات فلو كان بسرا اي مقتضيا لاحوال الكلام الا ان الفاضل الدواني سبيلهم بان الكلام
المشتمل على تلك الكيفيات هو الذي يقتضيه الحال والمقام وللزادة البعض الفضلاء من شرح المفتاح وعن قال الفاضل العلامة في شرح قول السكاكي
وارتفاع شان الكلام في باب الحسن والقبول وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة المقام لما يليق به وهو الذي نسميه مقتضى الحال ان المراد بالمليق الكلام
الذي يليق بذلك المقام والكلام الذي يليق به مقتضى الحال قال المحقق عضد الملة والدين في الفوائد الغياثية وكل مقتضى تركيبا وذكر في شرح ديع
في قوله كل يقتضي تركيبا ان مقتضى الحال هو التركيب المناسب وهذا يرد له ما يلزم في شرح الا يضاح لمقتضى الحال ما ادعوا المتكلم على السبيبة الكلام
وهي معينا والقول بان المراد بمقتضى الحال الخصوصيات الى ان جعلنا به هذا الكلام اصل المعنى من عدم التصور لمقتضى الحال كما نبه قال
الشارح في شرح المفتاح لما كانت المطابقة انما يحصل بتلك الخصوصيات وكان اعتبار اصل الكلام ثابتا وانا اذ لا انكار فيه اعتبارا لكن الخصوصيات تنكير
اطلاق مقتضى الحال على تلك الخصوصية على ما هو مقتضى ظاهر سوق كلامه في هذا الكتاب حالا يقول فان كان مقتضى الحال اطلاق الحكم على ذكر
المسند اليه ترك المسند وسهلا بقوله اما الحالة المقتضية للحذف للاثبات للتنويع للتنكير وهذا بعينه ما قدمنا في الكلمات فاعلم وكن الحاكم انا لفصل
مثلا يصدق على ان زيدا قائم انه كلام موكد لانه مشتمل لخصوص الحكم يثبت القيام لزيد الذي هو اصل المراد له لا دخل له في بيان معنى مطابقة الكلام لمقتضى
الحال وقد يقال الطول الكلام للمذكور الشارح الى ان معنى الحال لا دخل له في افتضاء خصوص الحكم قوله واحوال الاسناد ايضا من احوال اللفظ ومع الوافي
مقدر وهو ان لكل الاسناد لفظا فلا يكون احواله من احوال اللفظ فلا يندرج في التوصيف فيه وقد ثبت انه قائم الاسناد من اجزاء الكلام الذي
هو موضوع العلم وموضوع المسائل لا ينفك ان يكون نفس موضوع العلم او جزئيا من جزئياته كالطرد والعلة او عارضا من عوارضه كالعلة الاسم ولا
لا جزاء من اجزائه فان البحث عنه من مبادي العلم لا من مسائله فلا يكون البحث عن احوال الاسناد منطبقا احوال اللفظ باعتبار ان احواله هي التاكيد
ويعني انما نظر في اللفظ ويعرض له فان الاسناد وان كان من ادراك الموضوع لكن احواله انما تظهر في اللفظ ويعرض له فيكون من احوال الموضوع
بهذا الاعتبار ويؤيده ما قال الشريف لان احوال التركيب لا يلزم ان يكون عارضة لنفسه بل يكون عارضة لجزئه ايضا باعتبار نوعها فيكون
عارضة لها بالواسطة بالجملة احوال التركيب اعم من ان يكون احوالا لجملة ذاتها او لجزئها او لخارج مساو لها وقيل بعد ذلك المراد باحوال الاسناد
احوال الجملة التي بها الاسناد وقد يراد الكلام هو الاسناد وانما الطرفان شرط له والحق ما فيها قوله وهي بسيط اللفظ بالمراد اصطلاح ذكره لان المفتاح
لما وضعت لبيان احوال اللفظ الموضوع بحاله المراد وان كان يعرف بها احوال غيره التي يطابق بها اللفظ مقتضى الحال ايضا لكن لا اصطلاح على ان
يكون فيه المراد لا جل غرض ويندفع اعتراض ما صدر على المصنف بان هذا الفن لفظ اللفظ العربي بالتقييد بالعربي يكون فاسدا قوله والباء انه
في التركيب المخصوص يعرف المعاني توجيه ان السكاكي حصر التراكيب اللاحقة وما يعرف المعاني بتراكيب البلغاء ومعلوم ان هو فن البلاغة منه هو بليغ
يعرف على هو في البلاغة لا في البليغ من له البلاغة وقد اخذ في تعريفها التراكيب في بحث مال في تعريفها بلوغ المتكلم في تادية المعاني حدا له اختصاص بتوفية
خواص التراكيب حقها فان اراد ما تراكيب البلغاء التراكيب اللغا وهو اللازم عما صرح به هو فقال الدور في تعريف البلاغة لتوقف معرفتها على معرفة البليغ المتوقف على معرفتها
والا دور لا بد هو فيه اصلا فكون يعرف المعاني انها ابو نقلنا الا بعد مقتضي الى التسويد بالمجهول وان اراد غيرها وهو مجهول اذ لم يبين يكون تعريفا بالمجهول ايضا
التوسعي غير مقيد والذكر على المص عن تعريف المعاني بما فيه من هذه الا بالمتنع لحمله وهذا التوجيه ساقطا فان الدور انما هو في تعريف البلاغة دون تعريف المعاني

على الحذف والذكر

ان المراد من الكلام او المراد اللفظ اللفظ والمراد باللفظ لكن المراد من الكلام

من مسائل هذا الفن ما لا تعلق ان احوال الاسناد

اذ الدور مان كان متعلق النزاع نوعه العائد او العائد لزوم الدور بالجهول اما من نوعه البلاغه لانه من اجزاء الراكب الماخوذ منه نوعها
فمن ان يكون لزوم الدور انما في نوعها والا لم يستقم الكلام فلا يستقيم ما ذكر الشارح والماذكر الملخص ح لا يفاح من وجه الدور وظهر انما
ان ما ذكره هو عين كلام الشارح ان الدور لازم لكلا التقديرين اما نوع البلاغه فظاهر واما نوع العائد فلان معرفة التركيب للمتتبع من تركيب اللغا،
سوف عليها معرفة البليغ للموقف على معرفة البلاغه ومعرفتها متوقفة على نوعه الكاكي على ما هو الراكب الماخوذ منه نوعها والمتوقف
نوعه هذا التعقل يكلف للاحق وانت تعلم ان الدور الزامي كما اشار اليه بقوله ودفع فاح كما صرح به في قوله كما صرح به في قوله الثالث
والظاهر بحسب ان علم العائد والبيان معرفة خواص تراكيب الكلام ومعرفة صناعات العائد لسوقها الى نوعه مقامات الكلام ضما بحسب ما يقتضيه
نوع كلامك • لطلا فالملزوم على الازم مسترسانه مجاز كما صرح به في قوله ونوعان تاره ما يستحق به المجاز والعلاقه والملزوم باعتبار الى نسبته والعدول الى
المجاز عند قيام القرينه مانع سيما عند اشتماله على فائدة تعد بها سباعا وفوائد منا النسبه على انه معرفه حاصله من سمع تراكيب اللغا، وكما شعار نصوصه المطلب
والاشاره الى ان علم البديع وملائكه للخواص ومعرفة الوزن كسب السليقه لا يسبق علم المعاني وحوله على انه معرفه حاصله من سمع تراكيب اللغا،
منسوبه على ان ارباب للمتن فلتمش بطرق التشدد بحيث يكون قد للمتن للمجاري لانان التجوز انما للمتاخر اراده بحيث يكون مع اللفظ وبسبب اليه
ما يكون منسوبا الى لفظ المجاز مثلا لانه اما منا بعينا الغيث يكون العين مجازا في السحاب الحاصل بالعين وبسبع اراده العين حالي اراد السحاب عاوجه
يكون الرعي انما عليه والاسبع اراده عاوجه المتعدد عن السحاب الحاصل بالعين طلاقه حاصلا انما يصح المجاز بحسب عنه مرحله لانه المراد
معرفه حاصله بالسبب بل هو كنايه عن المعرفه اردت مع اراده معنا، للمتن لطلا فالملزوم عن التابع والردف على الملزوم وانت خبير بان النسبه
على انه معرفه حاصله من التبع انما تاتي معرفه المعاني لزع مقام التوسع والا فالمعتبر في المجاز باعتبار السبب ان يكون للمتن بسبا لحي المعنى المجازي لك
لا تعلم فيراد بالعين السحاب سواء حصل بالعين او عن عاوجه الشارح في شرح التلويح طلاقه ما قدمنا ان قوله ينتهي الحاجه على ان يكون المراد
سواء السحاب الحاصل من العين لا يطلق السحاب كما صرح في التلويح بان المراد به مطلق السحاب واما ما لا فيه الغور بكل سببه وتاليح الغور في كل ما لا غا ظ
حي كالاعلام واللازم بالعدم صحة اطلاق اسم كالاعلى وعدم جريان المجاز في الاعلام فجاء ما ليس بشيء لان العلاقه كالسببيه مثلا لا تسعى لا فراد
بل الصحة والعلاقه عن للمتن ليس بمتاح طواز ان يكون لانه مخصوص لان عدم المانع ليس حي المتن على ان العلاقه في لطلاق ليس لاحد المعاني ليس
عالا تاح ليس سبع اللزوم للاعلان على اسناع اطلاق كالاسد على كالاس بل المشابهه بكونه من حمل كالاسد على الاعلان عزله الساعد بواسطه على اوكم قوله
ونوعه كالاد ما، سوء به المجاز مثلا لا يكون نوعا كذلك بل رسوم ولا يجاز في الرسوم ولو سلم فلا سلك بعدم بلاغه لان مقام التوسع مقام كالاصاح والمجاز لا حياج
الى القرينه لا يوى على المتن، واعلم ان قولك ما كانت بالرسوم ان تصدق على المعرف والمتاخر كالاخ والتوسع بلطلاق والتوسع ليس كذلك
تتهان كونه مجازا والمجاز مع ظهور القرينه لا صاحبه بحيث يكون محلا للبلاغه ويغراج في مقام التوسع فلما مل قوله بعد سلم دلالته كلام السكاكي انما، الى
وجه الجواب بالمنع بان قال لا انا نسلم ان مراد الراكب الصادر ما عني له فصل عروفه وحوله وهي راكب اللغا، حتى مع عرضه
لست من بهم التوسع لسان ان صنع الراكب في الواضع راكب اللغا، قوله واصول لانهم هي قوله نوعه حواص الراكب صنعا لها وذكر ان لفظ
تاديه المعاني واراد انواع النسبه صرح بان المراد بالراكب في ذكر المتكلم قبل علما ولا انا نسلم ان تراكيب المتكلم خواص حي بعضها في
او نوعه كانها فيه للعهد ولا استعارة في التوسع تكون للمتكلم بلصناعة تعرف لتراكيبه خواص وما نسلم انها بمثابة تلك لتراكيبه خواص
لعدم كاعتدادها واعتبرت عاد المحذور وما سلم الدور وما سلم ان احضار الفهم ما ذكرتم كيف وقد ذكر شرح المفتاح ان الكلام اجم
من كونه كلام المتكلم وكلام غيره وانما انه يجوز ان تكون الملفوظ دالة الراكب اللغا، ومن نوعه حواص التراكيب صنارعلها كما ينبغي ان تراكيب يفيد
ولعل عن الاول بان حمل الكلام على المعهد لا كسر لما كون لا للعهد على انا نقول ما ذكر من بعض المحسنين من سراج المفتاح هو ان التراكيب مطلقا لان ولا لها على

لا نوعه على حصوله المتكلم او السامع فهي لازم لذا ما لا سلك عنها ولذا كانت اعم فانه لما صح كون التراكيب موضوعا لهذا المعنى صحيحا فانا والخواص
الى راكب المتكلم وعن الغائب نانه يعلم ان مع نوعه حواص التراكيب صنعا ان نوعه المتكلم كل تركيب نوعها معنى لحال بطلق نوعه البلاغه عليه
وليس شيء من نوعه بما يوح الى اعتبار معصوم للاعه ليعم للحذور وقوع الثالث بان يحكى كلام دفع للاعراض للعم عن نوعه الكاكي بالمنع
بان قوله لانه ان اراد به ان التراكيب راكب اللغا، لا الكوز ان تراكيب المتكلم يكون بعض المنع وما وكر بعد المنع فالكلام فيه كلام على السند لا تعلق
وظاهر العائد ان كان بانه لكن المتنا فيه بعد وضوح للمقصود ليس من واب المحصلين وعن اراد بان كون المراد بتراكيب المتكلم لانها في كونه
تراكيب اللغا، اي من وكر النوع كما مصرح عنه بكر قوله نوعه بانه المعاني وذكر لان بانه سبب للمعاني انما يكون تراكيبه وللاعا، ان هذا التوسع
نوعه لبلاغه المتكلم فانه ابلغ في بانه للمعاني التي بقصد تراكيبه جدا محصوصا فلا سلك انه يمكن من حمل تراكيب عن هذا اللغا، على ما يلتبس من المقام
فكان السكاكي لما عرض له لعنا واعيا انسانه على انه لا يمكن الاول ان يحمل الراكب على ما يوح تراكيب المتكلم وعن هو لا يحتاج الى الاعتذار عنه
بان المراد لا اقتدار على بانه لا للاعاجه بالفعل والمتكلم بوصف لا اقتدار على بانه المعاني الى بقصد ما عن من اللغا، تراكيبهم ولا كي نا عن الاعتذار
وانما حمل البانه على ما عن التوسع والكشف اي ما يوح المعاني وكشفا على الغير سواء بقصد المتكلم او عن خلاف المقام لانه ما يوح اليه بلا ريب •
وليس للمع على انه نوعه بسبب اللغا، قل عليه لانه ما في صنع اللغه اردت بها انواعها وصوله لحي بل اللغا، ولغه اردت بها انحاءها المعهده الواردة
في تراكيب اللغا، وانت بعرفانه اذا اردت بها انواعها لا كون التراكيب الاعم تراكيب المتكلم عانيا انها ما انواع تراكيبهم فمعنى ان نوعه الشارح
نوعه وليس للمع الا انحاء حي التراكيب فلا يحتاج ما مل • ثم كما صح لها وذكر لغرا عن مناسبه الدور ولها له في نوعه السكاكي وما نسبه التطفل
وما، وفوته الجيشية في نوعه المع • وبقطع المعصوم من علم المعاني حمل الضمير راجعا الى المعصوم نانسا فلا ذكر المتكلم في انما فوله لهم المعصوم من علم
المعاني مخصوص بانه انواب وآرائه لما عيم سوم ان لا يحصار يم كما نوعه علم المعاني وما ان لا يحصار والسند كما ان من علم الله فلا يحصر فيما سانواب
والآراء بالمعصوم للجمع بدليل المقام ومن للتبعيض اي جمع للمعصوم الذي سوبعض من علم المعاني المتداول بحسب التعلم للمعصوم وعن يحصر فيما نه
انواب انحصار الكل في اجزائه لا الكلي في جزئياته وبهذا اندفع ما قيل ان كلا من هذا انما يصح ان لو كان المعصوم كل العلم المعاني وانما المعصوم
سواء اريد بالعلم نفس الاصول والقواعد او الملكه اما الاول فلان ما ذكر من الانواب ليس كل الاصول لان بعضها امر بعضها وانما الثاني فلانه ليس للمعصوم
من الملكه تلك القواعد كما مر في الخطا، كما سوللمعصوم من بعض الاصول وكذا الثاني لان نوعه العلم وسان لانحصار والسند لا يوح بلفظ
المعصوم لانا ان كانت دخله في علم المعاني فهذا ظاهر المعصوم للبس المعصوم للمتكلم فلا يوح وان لم تكن دخله فهي علم المعاني فهي حصر في نانيه انواب والاطلاع بلفظ المعصوم صرح وما
عن علم المعاني وهو بعيد للحصر بلا ذكر للمعصوم معنى ان يكون سعيه وح لا يستغم حصر الكل في اجزائه بل الكل في جزئياته بلا يوح حوله انحصار الكل في اجزائه
والاحاده الى كاعتداد ح اضاف الشق الثاني ما من كلام ليس انعالنا يعلم المعاني لحت وعدت شه والطلاق على المجموع على المتكلم وروح الضمير الى
المعصوم وسنه بالجاء حوت لكن كلا حور وقد يحاب بان المراد بالمعصوم ليس مطلق المعصوم بل المعصوم الكامل المشتمل على جمع مقاصد العرض عانا فهم
من اطلاق المعصوم المعرف الى الكمال • وبنشر كوع النسه والاوجه او ما يعاع النسه واسراعها على الحصر الى قوله ونشر ما يعاع المحكوم
على المحكوم عليه وساعته لما لا سكل ما يستوان لا يشانه كسب واشرست واعانا ما يادراع وقوع النسه بل على انفاعها كلي لا يخ او دراك ان الشيء واحد
في الخارج بنشر منا اللفظ وهو موجود لها ولا كون لتلك النسه خارج بعضه مطابقه والمطابقه دون ما قال بعض المحسنين بان كلا من ان ما يوح بالمطابقه
وهي كاحضاره الخارج بشاركها في حصول للمفهوم في الحال ان حصول مفهوم للشيء كالاشانه بلفظ او حصول صحيح كاحضاره بعينه لعطاض قالوا
واضح للحال بنفي ان يكون حصول الموضوع الخارج بنشر منا اللفظ والمراد بالشارح قوله فما بعد فانه اطلب اضح واورده كاحضار للحال
فلا يرد ان حصول موضوع الخارج حاصل بنشر منا اللفظ بعضه مطابقه لذكر الخارج كلا من لا اصل بنانه لا خارج له بعضه مطابقه بل الضح حصول الخارج الحال بهذا اللفظ

الزمن لانى المضارع المقدر ص سيبويه ان قولك والله افاسا، لا يصح فى وجوه الكلام اصلا ما دام نفسه ما كاسا، والخبر
بالمصدر وعن حمل الفعل انما يستقيم على تقدير ان يراد بالفعل الفعل لا مطلقا حتى يكون معنى الفعل اعم مما يقصد فيه اولا واما على تقدير ان يراد به
الفعل المختص اعنى ان يعبر عنه بالمصدر وضع كما سيذكره عما لا فاصح حيث قال ثم المسند قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا او منقلبا عنه او معنى
فانه جعل ذكر الفعل قسيما للفعل والمتصل به فكون المراد بالفعل صناعيا محاذاة عما لا فاصح الذى هو كالشرح له صوا الفعل المختص المقابل للفعل لا مطلقا
وعن ما يقصد فيه والمراد بمعنى الفعل ما لا يقصد فيه كالطرف فانه لم يقصد فيه مجرد ما ظرفا وكالمفعول معه فانه لم يقصد فيه مجرد ما معه فاعلم
لا يخلو عن تكلف لا يخفى على المتأمل فيه ◆ وهذا لا يخلو لتخصيصه بالخبر يمكن ان يقال لا فاعلم ان الخبر لكونه لغرض ما والغرض قد يحصل بالمفرد والكسر ووضع
الصناعات المجتمعة فيه وللزوم بالمسند اليه الذى بها المقاصد وكونه اصلا فى الكلام لحصول الكلام بحصوله كما تشاهد فى كل مسند اليه وفعل او شبهه اذا ورد ابتداء عما مر فى الشارح
فى الحال كما فى البيت بما واد لا يحاء عن احوال الاربعة التى للمسند اليه والمسند وما يتعلق بها بالذكر وحذف وجعل كل منها بما يناسبه من الاحوال
موقوفا على ما عدا ذلك عليه والمقام بعدد بيان وجه ضبط كل باب من الابواب الثمانية الاولى بعد الذكر والحذف لا يحاء المشتركة فى الخبر جمعا بهذا الاعتبار ◆ والظاهر
السبعة تعدد الكلام مما يليق فان قصد بكسر وعن ان الزيادة لغاية ما فوق ذلك ولوم لم تقتض الزيادة، فالغاية لربما
تتوهم ان لا طناب مع الزيادة مطلقا لا طلاقا يحاء غاية الغاية وان كانت مقصودة بها الوافية وان اتمام عبد الغاية عند الاطلاق لا يخلو عما ربما
يدعى فيه صحة لا لكن البعد ◆ وفى رام نوع مناقشة لما قد مر فى النوع والاتيان فيما ذكر من اكثر واظهر من عبارة المفتاح تعال
ان البحث مع العالم لا يدوان يكون فى احوال الكلام ومتعلقاته بالجر وملكا لاحوال فى احوال الكلام البليغ وفى اما احواله التى حقه زيادة على
اصل المراد او غرز زيادة اولا كالاول سواء الباب الثانى والثالث اما احوال فيه واضح او اكثر والثانى سواء الباب السابع والثالث سواء
ملك الجملة انشاء اولا والاول سواء الباب السادس والثانى اما ان يكون ملك لا احوال الاحوال ما هو خارج عن نفسه او احواله ما هو غير خارج عنه او احواله
والثالث سواء ابواب الخامس والاول سواء الباب الرابع والثانى سواء وهو غير خارج بمختصر فى المسند والمسند اليه وصف فى كالاول الباب الثانى
اما ان فساد كلام اكثر فلانه زاد ما لا زيد فى الشئ والاتيان بما لا يفيد فساد اعما ما لا طائل تحته واما انه لحظ طان فساد والزيد لحظ فساد ما لا طا

ثم اعلم هذا البحث لا يتم الا بعد معرفة ما هو المسند وما هو الموصوف على المعانى الذى يعنيه الكلام السابق بحيث لو لم يوجد الوصف لعلم الا كاذبا، واما تحقيق
فناسب بوجيها او فى حكمه ومحل استعمال فيها لا يخاج الى الدليل كالبديهيات وما فى حكمها ما على يعلم ساعا وعلى يستعمل فى المعانى المقاصد
العلى بعضاج بمعنى وعلى يستعمل للوضع العالم فيحصل الوضوح عليه ما دار العلم كما اذا مروك من احمالا يراه بسببه والدرست يستعمل فى علم
كمل البيت الاول وهو لا يراه ودرس الخ اياما الى وجه التسمية فانه يدل على الحالى حيث حال نشار بالنسبة الى ما يشعر على حكم كيف ما اتفاقه بحكم المسند اليه
والمسند عن اللواحق او الظرفا سبقه من الكلام وههنا ما سيفى يكون النظر فانه كما فى اثبات الكلام الى ذكر فانه محل على ساعتا اللغوى وصلح
فى الاصطلاحى فالحذر خاصة هذا الا فدلطى الخبر وبه الكلام المجرد ناك وتوقف بانه الكلام المحصل للصدق والكذب احترى عن كاجنا ربع كالانشاء
بالخبر او عن كالنظام والصدق والكذب عن بها الكلام ناك وتوقف الصدق بانه الخبر عن التى عما ما هو به والكذب بانه الخبر عن التى لا على ما هو
وطور ابوصف بها المتكلم احد الصدق والكذب عن يوقف الخبر بالمتبع كالاول والخبر فوقها اعتبر من المتكلم كما ان هذا التوقف الخبرى وضع كالاعتراض
على احاد الصدق الخبرى اوقف كل منها على كالاخر اوقف كل من الصدق على كالاخر اما صدقا على كالاخر ربما
والتوقف طاهر فالظاهر ح انشاء الى انه مانع الدور والاشعار للخبر ناك يكون الخبر للوقف بفتح الراء، عن الكلام الخبرى والخبر للوقف بالكسر عن كاجنا
اى كالعلام لا عن كالتاس بالخبر صدقه، وعدم عود الضمير وقطع عدم توقف كالاخبار بالمتبع المذكور على كالاول وما ما شعار الصدق ناك يكون الصدق
المانع وما توقف الخبر عن مطابقة نسبته الواقع والصدق والكذب بالنظر صفة المتكلم ولو توهم ان ما موصفة المتكلم راجعا الى صفة كلام صفة له مع ما هو

وهذا اللفظ موجود لهم النسبة ويطلق ناك على المعنى الحاصل الذى يكون فى اللفظ ما بين طرفى الخبر وسمى نسبة لتعلقه وتكريرا عما سوى الشئ الذى ذكر
اواسنادا عنه وسمى نسبة وسمى اسنادا لتوقفه فيما بعد فخطابه من السبب الى صلاة الدرست المتعدية من الكلام وتكرى عما سوى نسبة له فى الخارج او اسنادا
عنه وسمى نسبة خارجية والاولى من المصطلحين ما بين اربابه العربية وسترد لكن اعتلالهم فى ان صدق الخبر وكذبه مطابقة الحكم للواقع وللاعتقاد او
اولها شارح ح النسبة على ضد لا اصطلاحا وللمسئول ثم قوله ما وقع المحكوم به اول من قوله ما وقع النسبة واذ كان اشهر لان معنى
اتباع المحكوم به الحكم ووقع المحكوم عليه ووقع النسبة اتباعا لحكم النسبة بالمسند اليه ووقع المحكوم به على المحكوم عليه ووقع النسبة اتباعا لحكم بالمسند اليه
ويحتمل ان يكون معنى ما الحكم ووقع النسبة كما فهم من قولهم ادراك النسبة واقعة ومعنى اتباع قائم من غير تستعم لظاهر الحكم بوقوع ووقوع المحكوم به
على المحكوم عليه على ان يكون النسبة بمعنى ووقوع المحكوم به على المحكوم عليه اما على ان يكون بمعنى التعلق يستعم ◆ واحد لا من الدلالة ارادة الدلالة لما
سوى من ان الاصار لا استعمالا له لا ما حاله يا سبة ما يكون كاذبة ولا استعمالا له السلبية يكون صادقة لان النسبة الى ما سوى لا يجابية لو قوعا
حال الحكم خلاف الخارجية الواضح فى لا استعمال فلم يطابقها يكون كاذبة وان السلبية لا استعمالا يه واقع الخارجية فيكون صادقة وقوله
ح احد لا من الدلالة اشارة الى ان المعتبر من النسبة الخارجية فى احد لا من الدلالة على ما حصت اعتبار النسبة الكلامية فان كانت ما ضية يعتبر وقوعها
الخارجية فى الماضى وان كانت حالية يعتبر وقوعها فى الحال وان كانت استعمالية يعتبر وقوعها فى لا استعمال وقد تقدم عنه ح فى الحواشى ان قولنا فى احد لا من
وضع لنوعهم ان النسبة الحالية لا استعمالية لا خارجية لما طلا تكون ضرا وضعا، النوم المغفور اعاسوى ان النسبة الخارجية يعتبر بحسب اعتبار النسبة الكلامية
◆ اى تكون من الحواشى ح للخارج يستقيم به او سلبية استعمار بان ليس المراد بنفس الخارج نفس النسبة الكلام ان تكون الكلام بها لا علة كما توهم
ظاهر عبارات المختصر وسوء له بحيث النسبة الخارجية من غير قصد الى كونه والاعلم نسبة خارجية وسيجى توضيحها ان شاء الله وقد انظهر ضعف الرد بما
مانه انما ان يراد بنفس نفس الخارج نسبة الكلام كونه حالا علة ومستعارا او يراد ان بين طرفى نسبة الكلام نسبة فى الواقع مسماة بالخارج وكلامه كاستعار ناكما
ستعرفه بالاول ويتضح عند انضاف قول من قال الصدق وقوع النسبة الى ستعرفها الكلام معنا لا ول بحيث لا يكون الخبر الكاذب خارجيا ولا يخفى خولهم
الكذب عدم مطابقة نسبة الكلام للخارج لان الخارج مع الواقع ونفس الامر وما يدل عليها الكلام حسب مطابقة له السمع لا حاجة ح وجه الى ان يقال
ليس المراد بالخارج ما فى الواقع ونفس الامر بل ما يكون خارجيا بحسب دلالة اللفظ ما ان على كل انه خارج وليس المراد بالكذب عدم مطابقة النسبة
بل عدم وقوع النسبة التى ستعرفها الكلام توهم ما يدل عليه الكلام حسب الاحتمال العقلى للدلالة له ◆ فالكلام ضرفوتوزان المركب التام
المحتمل للصدق والكذب سيجى حرابن حسب اتصافه لها وفى حسب اسنادها الى الحكم قصدى حسب اعادته الحكم اجمالا وفى حسب كيفية خواص الدلالة معتدة
وفى حسب طلب ما دلالة مطلوبا وفى حسب تحصيل الدلالة سهو فى حسب تعيين العلم وسال عنه سلة فالواو اصح واصلا والعاد ارى كما سيجى
◆ اى وان امكن لنسبة خارج كذلك معنا، اما امكن لنسبة الكلام والخارج نسبة تنوعه او سلبه مطابقة او لا مطابقة والحاصل انه لا خارج لنسبة الكلام كما منا
فصلا عن المطابقة وعدمها ما يوضح قوله فما صدق هذا اللفظ وهذا اللفظ موجود له وهذا التقرير يضمحل ما يوهم انه مفهم نسبة ان لنسبة الكلام
كاسنا ما خارجيا كى لا يكون بحسب مطابقة نسبة الكلام او لا مطابقة قالوا بى الخبر والا كاسنا، ان الخارج ح الخبر بحسب مطابقة نسبته او لا خلاف كاسنا،
وح لم يرفع السقض والجاه الى حمل المطابقة على مجرد المطابقة وعدمها والى حمل قوله لا مطابقة على ما يعم عدم الملكة الذى هو احد قسمى مسمى
للمطابقة م اعلم انه قد مر ان الكلام اذا كان مقيدا بقيد نوعه الى نفى ولا ما يدل الى ذكر القيد فقط وهو لا كر كما سنح ح مر كلام المفتاح وما وما ان الى نفى
للمسند مع قيد كما هو ولا رى النصب بما يجى لا النصب ولا لا كار واخوانى نفى للقيد حسب قيد وبحمل على كل منها نعوته المقام وصحتها
مدلول آخ خارج ولا خ المطابقة وعدمها والمراد ما لا ول اعنى من القيدين لا مور تمت كلام المجهول لكن الخارج للاسنا، اصلا ويدل لعدم قوله وهذا
اللفظ موجود له وكذا عدم النوض ح تمام الوفى لا سنا، قيد للمطابقة فى كاسنا، ولا تقصار على نفى الدلالة انما تدل على ان قيد المطابقة ليس مدار

قوله ج

اللهم الا ان يقال انه محمول على انه لا استبعاد ان المفهوم الآتي عدم مطابقة الخبر للاعتقاد وثبوت الاعتقاد ومنافاة عدم مطابقته للحكم الى ما هو فيه
برجوع النفي الى القيد وانت تعلم انه ليس بمحل الاستعمال واذا ابينه ان عدم المطابقة للاعتقاد والاستلزام ثبوت الاعتقاد فانه لو لم يكن فيه اعتقاد
صدق ان الحكم لا يطابق الاعتقاد وبهذا سقط كلام المحشي الى ان مذهب النظام يحتمل الواسطة وعدمها والمحشي فهم من كلام السكاكي عدم الواسطة
منها وقد عرفت انه لا يدل على عدم الواسطة على الخصوص فلو كان الصدق عبارة عن مطابقة الواقع للخبر مثلا الحكم بان للناهي لكاذبون
قوله ج

مع مطابقة الواقع يعني ان مناط الكذب في الاية الكريمة لو كان عدم مطابقة الاعتقاد فقط كان مناط الصدق ايضا مطابقة الاعتقاد فقط لان اسماء
ما سماه المطابقة له ومنافاته على ما تقرر ان الحكم يشتبه بالدليل والدليل لا يدل على ان مناط الصدق والكذب مطابقة الاعتقاد والواقع معا ولا
مطابقتها او عدمها انه لما ثبت بالاية الكريمة ان الكذب لا مطابقة الاعتقاد ثبت ان الصدق مطابقته لعدم القائل بالفصل وبهذا سقط ما قيل ان مذهب النظام
لا يثبت بالاية انه لا يلزم من اطلاق الكاذب على الخبر المطابق الآن الصدق ليس مطابقة الواقع فقط لجواز ان يكون الصدق مطابقتهما
معا لا لمطابقة الاعتقاد فقط كما هو مذهبه وكذا لا يلزم ان الكذب لا مطابقة الاعتقاد فقط لجواز ان يكون عدم مطابقته مع مطابقة الواقع لكن
فيه بعد وكذا ما قال الشارح ره نوضح في جانب الصدق لبنى مذهب الخصم ولم يوضح في جانب الكذب اصلا فيحتمل انه يشير الى ان الدليل انما يدل
انه ج

على نفي مذهب الخصم ولا يثبت مدعى المستدل ويحتمل ان يشير الى انه يثبت مدعاه في جانب الكذب لانه اطلق الكاذب على الخبر المطابق للواقع
لعدم مطابقته للاعتقاد فيكون الكذب عدم مطابقة الاعتقاد واما في جانب الصدق فلا يدل الا على نفي مذهب الخصم قوله على ان لا احتمال الاول يمنع
ان لا يكون كلام المحشي ره استدلالا بوجها لكونه كلاما على السند الا ان يقال انه استدلال على بطلان مذهب الخصم وان لا احتمال الثاني
فمن المحتمل ما لا يخفى على المنصف قوله والكذب راجع الى قولهم نشهد باعتبار تضمنه خبرا كاذبا بناء على ان الكذب عند المحقق راجع الى الخبر الضمني
لقولهم نشهد يعني ان قولهم نشهد وان كان انشاء لكن فيه اشارة الى الخبر الكاذب وهو ان شهادتنا هذه من صميم القلب وخلوص الاعتقاد ودلالة التوكيد بان واللام وكون الجملة اسمية الدالة على ان المشهود به من صميم القلب وخلوص الاعتقاد ودلالة التوكيد في قوله الشهادة وكذا الشهادة بمعنى المناسب والعيان بالصدق الذي لا شبهة فيه
الرسم التوكيد وان كانت لتاكيد مضمون ما دخلت عليه لكنها لا تخلو عن اشارة الى معنى نشهد خبرا كاذبا فسقط ما قيل ان السكاكي جعل
الخبر الكاذب ما يتضمنه ان واللام واسمية الجملة حيث قال كما مر عنه ان واللام وكون الجملة اسمية وهذا اوجه لان التوكيد انما يؤكد ما دخلت عليه والا
دفع الشارح ره هذا ودفع ابتداء لما ذكر المحشي بلا انفكاك حيث قال ان المعنى نشهد شهادة واطاة فيه قلوبنا السنتنا كما مر ان ذكر اللام
وكون الجملة اسمية وانت تعلم ان قوله في شرح المفتاح واختار المحقق السكاكي وجها رابعا يتعلق بالبلاغة وهو ان الكذب المسموع من اللفظ
وهو ان الكذب راجع الى الخبر ان واللام واسمية الجملة لا يصح بحمله على الوجه الذي عرض هنا لان هذا الوجه ايضا مما يتعلق بالبلاغة وهو من
الراكب بل لا يبعد ان يدعي ان هذا الوجه لم نورده فيه فيرشدك الى ذلك ما ذكر في الفوائد الغياثية ان تكذيبهم انما هو للجملة لا ولى وهي نشهد
فانه وان احتمل الكذب لكنه انشائه لكنها تحتمله تضمنها خبرا ضمنيا كان من الرجل زيد لا يحتمل الكذب لكنه انشاء المدح ويحتمله باعتبار تضمنه خبرا
وهو زيد متصف بالاهلية المدح ولهذا اقال الاعرابي لمن يشرح مولوده وقال نعم المولود هو والله ما هي بنعم الولد فكذبه ابا ما فيه الاجلة
المدح قوله وما قيل لا قوله ليس بشيء مرفوع بان العبارة تصدق المعنى بان يقال لعل ان الكذب راجع الى قوله انك لرسول الله لجواز ان
يكون راجعا الى قوله نشهد باعتبار كونه خبرا فاذكر حيث منع الخبرية لكونه كلاما على السند عند موقعه ولا مجال لحمل الرد على المعارضة لان
لازم الرد ان المستدل الاول لان ان المعنى الكاذبون في الشهادة ولو سلم فالخبر الذي تضمنه نشهد كما انه لا يطابق الواقع كونه لا
يطابق الاعتقاد فلم لا يجوز ان يكون الكذب باعتبار عدم مطابقته للاعتقاد ولضعف هذا القول عدل عنه في شرح المفتاح الى ما مر ان الكذب
راجع الى قولهم نشهد بناء على كونه اخبارا عن الشهادة في الحال او على الاستمرار قوله وفيه نظر اجيب عنه بوجه آخر ان رجوع الكذب الى التسمية باعتبار

باعتقاد تضمنه خبرا كاذبا وهو ان اخبارنا بانك لرسول الله مسمى بالشهادة وذلك يدل عرفا على كونه صادرا عن علم وهو الملائم للكذب راجع
الى هذا الخبر الضمني يوضح ما ذكره في الفوائد الغياثية ان تسميتها شهادة الزور بالشهادة مجاز وما قاله الراغب الاصفهاني ان الشهادة في اللغة هو قول العلم بالمشهود به
والسامع عنهم ان ليس معنى تسميتهم الاخبار شهادة اطلاق لفظ الشهادة عليه حتى يكون غلطا في الاطلاق بل اللفظ انما وضع للمطابق ويقع
للمواطاة والمواطاة وان لم نقل بعدم اشتراط المطابقة مطلق الشهادة لكن اشترطت فيها بدلالة التوكيد فالكذب راجع الى التسمية باعتبار تضمنه الخبر الضمني
وهو انه اخبار بمنا شهادة مع المواطاة ثم رجع الكذب في العجم الثاني للمذكور في المتن ايضا الى قولهم نشهد لكن باعتبار التسمية المتضمنة للخبر الكاذب
وفي الوجه الاول فيه باعتبار تضمنه خبرا كاذبا وبهذا سقط ما قيل ان الخبر الضمني هو ان شهادتنا من صميم القلب مع المواطاة ومعناه ان اخبارنا هذا
مع المواطاة فظهر الفرق قوله وحاصل الجواب منع كون الكذب راجعا الى قولهم انك لرسول الله بل الى قولهم نشهد بدليل الوجهين المذكورين اما الاول فلان الكذب راجع
الى قولهم انك لرسول الله لا يجوز ان يرجع الى قولهم نشهد باعتبار تضمنه خبرا كاذبا يدل على ان قولنا انك لرسول الله صادر عن صميم قلوبنا وخلوص
اعتقادنا او باعتبار تسميتهم هذا الاخبار شهادة ما المعنى الذي تقدم ولو سلم ان الكذب راجع الى قولهم انك لرسول الله كما ادعى النظام لكن لا باعتبار
انه غير مطابق للاعتقاد حتى يكون هذا الخبر كاذبا بعدم مطابقته له بل الكذب راجع اليه باعتبار زعمهم الفاسد واعتقادهم الكاسد ان هذا الخبر وهو انك
لرسول الله غير مطابق للواقع فيثبت ان صدق الخبر مطابقته للواقع وكونه بعدها لا لمطابقة للاعتقاد وعدمها له ولو كان صدقه مطابقة الاعتقاد وكونه
بعدها لكان هذا الخبر كاذبا في نفس الامر بعدم مطابقته للاعتقاد وليس كذلك بدليل قوله تعالى والله يعلم انك لرسوله ولما كان منافاته لعله وهم
بان رجوع الكذب الى هذا الخبر لكان باعتبار زعمهم الفاسد كان كذبه بعدم مطابقته للاعتقاد امرا بالنافي للعيسى للعلم بان شهادتهم الترديد
مهما كان

بيد ان هذا غاية تحصيل المقام بعون الملك العلام وهو المواهب لما ذكره في الفوائد الغياثية وستورده في جميع انشاء الله والمعنى المحشي في كلام الترديد
في اوهام القاصرين وانه الموفق للمرام قوله واعلم ان ههنا وجوها اخر ضبطها ما حكي القوم من وجوه لان الجواب ان الكذب اما ان يرجع الى قولهم نشهد انك
لرسول الله او لا يرجع فان رجع اليه فاما ان يرجع الى المجموع قولهم نشهد انك لرسول الله او الى قولهم نشهد او الى قولهم انك لرسول الله اما الاول فهو
اختيار بعض الفضلاء واما الثاني فاما ان يرجع اليه باعتبار كونه خبرا وانشاء فالثاني فيهان باعتبار تضمنه خبرا كاذبا وباعتبار التسمية الاول اربعة
اقسام تضمنه خبرا كاذبا وهو ادعاء صدور الخبر عن صميم القلب وخلوص الاعتقاد وباعتبار تسميته بالشهادة المنبئة عن المواطاة وباعتبار كون نشهد اخبارا في
الحال يعني بحزنه عن الحالة بانك رسول الله واخبارا بما طابق للواقع وباعتبار كونه اخبارا على وجه الاستمرار يعني ان شهادتنا مستمرة صدورا عن علم
ما ستوره صيغة المضارع واما الثالث فهو رجوع الكذب الى قولهم انك لرسول الله واما ان رجع اليه باعتبار تضمنه خبرا كاذبا شهادتنا ان واللام واسمية
الجملة وهو اختيار السكاكي وهو له عليه صدور حجا الوجه السابق واما باعتبار زعمهم الفاسد واعتقادهم الكاسد واما ان رجع اليه فاما ان رجع الى الحلف
المنافقين ببينهم ان رجعنا لا على ما ذكره الشارح او رجع الى حالهم عامة ان من شأنهم الكذب وصدور مثل هذا الخبر لا يخرجهم عن زمرة الكاذبين
فان الكذوب قد يصدق وهو المذكور في الفوائد الغياثية فالمجموع احد عشر قوله سيفصلوا اي سيفصل الوجهين لا عار ادته يعني ما لا ذل رسول الله
وكذا في ما قالوا انه وفي اداة الاستفهام بمعنى الانكار اي شيء ادرك ينحو كذا لكن بحيث يكون خاصا ارادة ذكره لكنه ذكر رسول الله يعني لا شيء لكن حيث لا ارادة
الى غايتها الكذب اي عدم مطابقته للواقع مع اعتقاد انه غير مطابق هذا اللازم يتبعني ببطلان الكلام سول وما هو الموفق للمرام ان الشارح المحقق
حرا اما عما اهل الحرا وعلا السلام اشار بهذا التعريف الى ان مع الاعتقاد طرف مستوي في حالات الخبر الراجع الى الخبر وكذا قوله اي حالي
الخبر من مطابقة الخبر اي حكمه للواقع حال كون الخبر معه وما مع اعتقاد مطابقته له وكونه عدم مطابقة الخبر له حال كون الخبر معه وما مع اعتقاد لا مطابقته له وتحوز
ان يتوجه الاعتقاد بالمطابقة على ان من يحوز وقوع الحال عن المضاف اليه نظرا الى ان المعنى لا يتوقف على صحة اللفظ والجملة اولى
من عكسه ولا يجوز ان يتبع حالات الواقع لفساد المعنى نظرا بالعامل لانه ان كون متعلق الاعتقاد في جانب الصدق وكونه مطابقا للواقع وفي جانب الكذب عدم مطابقته له

اما موجب التوهم ومعونة المقام فلا يلزم من رجوع الضمير معه الى الاعتماد واحتمال الراجع والمرجع ان الضمير يرجع الى الاعتماد
لا الاعتماد انه اعتماد ومانه مطابق للواقع بل الاعتماد من غير ملاحظة ما سبق به ومن الترجيح مو للوافق للكلام للمعنى لا ما يصلح
وبهذا سقط ما قيل انه يجعل قولهم الاعتماد وصفا مطابقا لا عنه والراجع من الجوازان ضمير معه راجع الى الاعتماد المفسر بانه مطابق وتفسير الضمير
بالاعتماد وانه غير مطابق فاصلت الراجع والمرجع ولو جعل ضمير مطابقه للواقع ومع الاعتماد وحد فالمعنى استقلا بالمطابقه وكذا معنى مطابقه الواقع
مع الاعتماد وعدم مطابقه الواقع وعدم مطابقه الاعتماد وقع عدم مطابقه شئ منهما على السليب الكلي لا يرفع الايجاب الكلي لاستقام للمعنى واللفظ ولم
يحتج الى بيان الروم بين اعتماد المطابقه ومطابقه الاعتماد وكذا بين اعتماد عدمها وعدم مطابقه الاعتماد وانت خبير بانه قد من الاسكال اما
اولا فلانه من تعلق العلم بامتناع الضمير لمطابقه لان الضمير مطابقه راجع الى الخبر المؤضعي وضمنا الى الواقع عاسنا التقرير واما ثانيا فلانه
مخالف للكلام للمعنى لانصاح واما ثالثا فلانه انما يستقيم على تقدير تخصيص عدم مطابقه الاعتماد بما يكون مسبوقا بالاعتماد الحر ليكون
موانعا لمدلول الحافظ وقد نظروا فيه وسيجئ ما سنا فيه ما فيه ولا يكفي ضبط عشوا، لقصور بالامد لا نفي والاحق ان يكون الاصل قوله
ضرورة ان الواقع والاعتماد حالي ص لان مطابق الخبر الواقع ح الحاصل في الصدق والعلم مطابقه في الكذب والحاصل انه ح على لزوم مطابقه الخبر
للاعتماد في الاول والزوم عدم مطابقته في الثاني يضرون حوامي الواقع والاعتماد وقد نوع ده الاولى التنبيه بانه لما كان صدق الخبر عند
الحافظ مطابقه الخبر للواقع والاعتماد معا وكذبه عدم مطابقته لشئ منهما ناسب بالضرورة حوامي الواقع والاعتماد في الصدق والكذب فاد اطابق الخبر الواقع
فلا ان مطابق الخبر للاعتماد ايضا في الصدق واذا لم يطابق الواقع فلا ان لا مطابق الخبر للاعتماد انتفى الكذب عنده ولزم منه ان مطابق الخبر المطابق
للواقع اعتماد ومطابقه له في الاول وان لا مطابق الخبر الغير المطابق للواقع للاعتماد ما لا يستقيم التعليل ولا المدح في ولكن لزوم مطابقه
الخبر للاعتماد عند عدم مطابقه للواقع وبهذا التقرير يرتفع ما قال لا نسلم تعليل اللزوم بالتوهم لانه عائد عدم توهمها تسلم انتفاء اعتماد المطابقه
مطابقه للاعتماد والاعتماد وعدمها عدم مطابقه له فان قولكم انما عند اعتماد كذب مطابقه للواقع مطابق للاعتماد كذب وهو كذب العيان، قولنا عند اعتماد كذب
عدم مطابقه له غير مطابق للاعتماد كذب مع كان الواقع والاعتماد مع ان لزوم التوهم به الصدق والكذب غير مفيد وقائلكم اذا اعتقد رجل موزون ان عمرو
وخلد ساكت جلا يكون هذا الخبر مطابقا للواقع والاعتماد مع كاذبها وانه اخلف في هذا الصورة راست بكذا الا مطابق الواقع والاعتماد مع كاذبها ويكذب قولنا
عدم كاذبا دوهم آخر انها مابق التوهم في الاول مابق الواقع والمعتقد رؤيه رجل ورد الثاني مانها عدم رؤيه بكر منذا وما المحضر غير قوله ولزم في
الاول مطابقه الخبر للاعتماد الخ الى قوله نعم على ان اعتماد المطابقه يستلزم مطابقه الاعتماد اي مطابقه الخبر للاعتماد وضرورة حوامي الواقع والاعتماد مع وللبين
ان الحافظ لعشرين الصدق مطابقه الواقع والاعتماد جميعا في الكذب عدم مطابقه شئ من الواقع والاعتماد نعم على ان اعتماد مطابقه الخبر الذي طابق
الواقع قد يستلزم مطابقه الاعتماد، ضرورة انه واقع الواقع والاعتماد فتوافقا بالضرورة وما قيل ان اعتماد المطابقه يستلزم مطابقه للاعتماد
حين مطابقه للواقع واعتماد اللامطابقه يستلزم للمطابقه له حين عدم مطابقه له ضرورة حوامي الواقع والاعتماد وحين المطابقه واللامطابقه لم يوجد
العدول اليه على سبب لزوم مطابقه الخبر للاعتماد في كاذبا وعدم مطابقته له في الثاني ولصعوبه مزلة الاسكوب وقع لبعض الفضلا المتصدين لبحث المختصر ضطرم
حتى قال ان المستلزم هو مطابقة الواقع للواقع للاعتماد لا اعتماد المطابقه والواقع انما تطابق ملاحظة استلزام اعتماد المطابقه لمطابقه كاعتماد ونعكس مثلا
وبهذا يندفع ما يقال ليس هذا كلام لا يحمله للعام قوله ولسنا ذكرنا ما يتبع الحفظ انما الحافظ في العام ضمنا وهو ليس في الخراج في هو رؤس الحافظ ان الخبر طابق
الواقع واعتقد مطابقته له للصدق وان لم يطابقه ولعتقد عدم مطابقته فكذب والى ان قاله لم اعتقد عدم مطابقه او لم يطابقه واعتقد مطابقه فلا صدق
ولا كذب حصر كما مهنى من ان تمام الواسطة وسما المطابقه المالغ عن الاعتماد واللامطابقه المالغ عن الاعتماد وطاهر عبارة الكاشي وسي وغيرها
اي الصدق والكذب ضربان مطابقة مع عدم اعتماد وهو اللامطابقة مع عدم اعتماد وعدم ترك تسمين وسما المطابقه مع اعتماد واللامطابقة وعدها

اعتماد المطابقه وكلام مصنى واما اللطف فتوهم وجوب المطابقه مضاوقع للخلاف من ان موجب المطابقه يحمل الواسطه وعدمها ولا دلالة على
عدم كما قال ويدل على ان الخراج للمسكوك عن كثير من اهل العراق لزوم الواسطه على موضوعه كونه ضرا على ما قرر الشارح ح واما الخط الذي
نقض به العجي للشارح العلامة رحمه الله فقال الشارح ح انه توهم قول الخطاطبان الحكم كما موجب الجهور اسنان الى موالكم للمعنى
الذي مو للطابق للواقع فحمله على موجب الحافظ وموان تعتبر القيود كلها اعتماد وجعل ضمير لا طبابه للحكم الغير الطابق للواقع
ح انه عائد الى الكم للذكور الذي فسر بالمطابقه فصار عبارة الكشف موالا مطابقه للواقع ولا اعتماد وهو بعيد كالاتسام لا ربعه واسطه ولا نظر الى قولهم
كان وهكذا اعتماد وظنا، لوضوحها ولان قوله ٧ وانه يستدعان المتاخرين لكاد يكون لبس بطابق حلا ما لذلك للوهم حتى يحتاج الى التاويل بل
هو مخالف لصحيح مؤسس فانه مطابق الواقع وحده كذا اعتماد وكذا واما الكشف موالا مطابق الواقع ولا اعتماد وخبر الما معنى بهذا المعنى واسطه لا عدم
ولا كونهما لصرع مؤسسا كفر وبين الواسطه ودفع انه للشهور رفع انه لا ذكر لهذا كلام الغزم وسوان الخراج ان مطابق الواقع ولا اعتماد وعدها صدق ولا اكذب
ثم قال ومنها ما قيل بعد تسليم غاية الصحة وسوان الخراج مطابق لا اعتماد وصدق ولا اكذب واطلاق الحكم وساوق كلامه ولان على انه ذو مضا للوهم
اي كما صار حال الخبر اي الحضر والنشر كما ح من حل ارباله لما يصح الى بعض لا وهام ان الثاني موقوله ثم يرد عنه وينسبه على ان تورا سد لال الحافظ
على سد الوجه اول حتى تورا للصنف في لانصاح بقوله فانهم حصروا دعوى النبي الرسالة في لانفراد الى اخر وان ما قرر الشارح العلامة الثبتي ح بشرح
المختصر بقوله وجه التمسك انهم حصروا دعوى الشق بان بين صدقه ان الكفار ارواح من كاذبه ضرالمعجزة بدليل عدم ح بالسباق حكاية صدق
كل على رجل شبكم لقد اصبت كلامه والساق بل الدين لا يوخون بالآخر كلام فلا يستقيم بوتين فتح ح الى دفع ما حكما واحد عند مولا، الكفار
فسيقيم بوتين فتح الى دفع ما حكما واحد عند مولا، الكفار في قيم الخ اضرحال الحافظ بشوظ ما من حافظ مع ان الكذب ام اضر حال الحافظ بشوظ ما من حافظ
ام مطلقا وبه يندفع ما توهم ان ام مستقيم على موضع الرجع لا اخر بما ذكر الى الاعلى تعذان شرط لانصال وسوان ملها لصدر المسوق وكلا و
الخ لانها مستوفان من كلا وقد الشارح رحمه الله للمنع الكذب ام اضر وبوس ما ذكر الصحيح حضر الملح والدين رحمه الله مشرح محتصر الاصول الغزي لعلم
مشر وكون محمولا واتصالا دلالة على كون ام مستقيم لقد امكن الجلبان مشتركين في الصدر الاول بل احتمل لانصال ولا انقطاع ولو سلم فالاستدلال
ظاهر انصالا لان مآله على ان لفظ حال للخبر غرالا فراد مهملا لا خراغنى الاجابة رنة بذلك لمالم ورد بانه يحتمل ان يكون الشارح رحمه الله ساكتا على المنع
حملا ولو قال لانهم لعتقد واعدم لكان اظهر ولكن لان في استلزام عدم اعتماد الصدق عدم ارادتهم الصدق نوع خفا، نظير عدم الدليل
ان لا اعتماد اصل يستلزم لدانة كاراده، وعدم عدمها لوضوحه للعام خلاف اعتماد عدم، وما نقل بوجه ان عدم اعتماد الصدق لا يصلح
دليلا على عدم الصدق ولا عدم ارادته الا كاول فظ ولما الثاني فلانهم لو ارادوا دوا الصدق لبادروا منه خوفهم بالصدق بل التردد بلا شان في عدم
اعتماد الصدق ارادته ضعفت الما ولا بلان عدم صلاحيه عدم اعتماد لكونه دليلا على عدم الصدق لا مدخل له في الوضوح سو وضوح كونه
دليلا على عدم كاول سوان اعتماد عدم انما لا يصلح دليلا على عدم ارادته واما ما خاطه على تقدير ان لا يصلح دليلا على عدم ارادته لا وهم لقوله
لكان لطاهر فعلم ان الاعتراض الى قوله لس شئ لدعا الطاهر في حد بال لا لام من عدم اعتماد الصدق ولا من اعتماد عدم الصدق
بجواز ان ينتفي الصدق مع عدم اعتماد، او اعتماد وعدم ولو الزوم ظاهر ولكن لان عدم اعتماد الصدق وستلزم عدم ارادته بيان
تام كالكار والكذب والاستلزام عدم الصدق وسوظ قوله ولو سلم ان كافرا يعتقد الكذب اي مطابقا عمدا او غير عمد بحصول الحوالة القصد
مستلزم مفهوم كافرا، كما سو للسئول من اراه اللغة والاستعمال الوجب يكون اخفى من الكذب مطلقا ولكون مناحر الخبر الكاذب بانه عمد الكذب على ما
للعين حمد ملا يكون واسطه ولو سلم ان القصد لس بمعتبر فيه بل مو الكذب مطلقا تاريد منها بقصد كافرا، تاما على ان الافعال لا اضاره الاختيار لا
مشعوبة يكون اعتماد الخبر الكاذب بوجه وفي المختصر مو معنى الحوالة التي كانت اعتماد التدين المعتبر في مفهوم كافرا، قوله فان قلت كافرا، سو الكذب مطلقا الخ

على الشيء او كلا سقا ، ما يلزم من ذلك الا ان يحصل العقل عنا مطلقا وان الحكم بانه اذا مسف ولا يلزم منه ان يكون في الواقع كذلك الا بعض لا يمكن وقوع
الشك فيه ويلزم صدق جميع كلا اخبار ويحقق الساهي من قوله ان الخبر بعد العلم بالشيء بعينه انه نوع من اللفظ لا استلزام الثبوت مستقط مع ما ذكره كلا واحب قال
ويحقق الشاهي وبهذا اسقط ما قيل الوجه ان يقول للزوم امتناع التنقيض قول واما الكذب فليس يحول قوله قيل حاصله ان قولنا زيد قائم مثلا يدل على ثبوت القيام
لزيد في نفس الامر واذا امكن زيد قائم وكان قائما وانما يحقق مع مدلوله والاحتمال نشأ من المدلول وذلك لان دلالة لا تفارق معانيها وضعه و
ولا يطلع عقله بمعنى استلزام الدليل للمدلول استدلالا عقليا بحسب العقل عنه كما هو حكم اللازم المجهول المساواة لصلف في تفسير اللازم المجهول
المساواة فقال المراد به اللازم كلا والية ذهب افضل المحققين وهو هنا والشارح وقال المراد به مفهوم الظاهر المساوي واللازم لان المراد بقوله عين ولا ينفك
ان العقل يحكم بامتناع ملزومه بدونه ولا يحكم بامتناعه بدون ملزومه مساويا كان في الواقع او اعم لان حكم العقل بامتناع الثاني موقوف على العلم
بالمساواة فاذا جهلت لم يمكن للعقل ان يحكم به اي بالامتناع الثاني لكن جعله كناية عن اللازم كلا هو المناسب للمقام كما صرح به السيد المحقق الجرجاني
لان المراد هنا اللازم مما هو اللازم بحسب الواقع وعدم امتناعه بدون ملزوم على تقدير كونه اعم ولقائل ان يقول مساواته للملزوم لما يثبت عند العقل وهو اللازم
بدون الملزوم لكن لم يمكن للعقل ان يحكم به وبامتناعه جزما لان جمع كلا امتناع على ثبوت للمساواة عنده وكون اللازم مما لم يجز ايس ولان اللازم كلا
اكثر من اللازم المساوي يحمل عليه لفظ المساواة لما كان اللازم فالاعم كالاغلب ولذلك قال الشارح في شرح المفتاح وما ذكر حكم اللازم كلا قال
الملزوم منه بدونه يحيى المعنى اللزوم واللازم لا يمتنع يحسبها لمعنى العموم وعبر عنه باللازم المجهول المساواة والمساوي كلا بحسب الواقع ويحسب كلا اعتقاد وذكر
لان اللازم كلا عند الاطلاق يتبادر منه اللازم كلا بحسب الواقع دون الاعتقاد وبما ذكرنا يظهر ضعف ما قيل ان حكم اللازم المجهول المساواة هو ان العلم
بالملزوم يستلزم العلم باللازم من غير عكس للجهل بالمساواة فاذا جهلت لم يلزم من العلم بوجود اللازم العلم بوجود الملزوم فيكون قوله المجهول المساواة والمجرى
على حقيقته من غير ان يجعل كناية من كلام فيكون في اثبات حمله على كلا فان حمله وكلا اقتصار على كلا بحسب الواقع او على كلا بحسب كلا اعتقاد ويوهم ان المساواة
او كلا اعتقاد دخل له في كونه اعم طرد اعم اللازم كلا وكذا ما قيل كلا يصح انه تشبيه اللازم كلا باللازم المجهول المساواة اما لا اشكال في الحكم وانما فدانه يجوز
ان يريد بعدم امتناع الثاني بدون كلا اول عدم امتناعه بدونه من حيث انه لازم فيستقيم ادعاء المجهول المساواة وادعاء ظاهر لان عدم امتناعه بدون
ملزومه من حيث انه لازم بانه … ولكن كلا امتناع امتناعه بدونه ان كان مساويا له في نفس كلا امر لان ولكن كلا امتناع من حيث انه ملزوم لا من حيث انه لازم فلما ظهر
فانه مطارح كلا انظار ومسارح كلا افكار قوله ونزع العلماء لهذا المقام مستند على بسط من الكلام فلا علينا ان نبسط بتحقيق الحق لولي كلا افهام وانا انه لا بعد ع
الطلبة من الخواص والعوام ونحقق الكلام بعون الملك العلام فنقول وبالله التوفيق لا يذهب عليك ان الشارح مبنية اقوال حال رجع الى نفس الخبر وقال ان الخبر للتصديق
للاعلام وقال الى المخاطب اما الى نفس الخبر والحاصل لان فائدة اللفظ انما يطلق على ما يستفاد منه لا على ما يقبل … كما صرح به في شرح
المفتاح وهي اما الحكم بعينه ويسمى النسبة او لازمه او كونه لا وقوعها وكون المخبر عالما بالحكم واما الى المخبر فالافادة كما اشار اليه المصنف بقوله افادة المخاطب واما الى المخاطب
فالعلم والاستفادة على ما اشار اليه السكاكي في قوله ويرجع كون الخبر مفيدا الى استفادة المخاطب ومعلوم بالوجدان ان المخاطب اذا سمع مثلا قولنا زيد قائم
حصل له العلم بمضمون هذا الخبر اولا وهو تعقل الحكم بثبوت القيام لزيد وهذا التعقل لا يعقل انه تصور لا تصديق حصل له كلا ادعان والقبول بما ما اذا
كان ظاهر حال المتكلم عنده الصدق وانه مصدق بالخبر اعلاه فمن بعلى ما ورد الشارح في شرح المفتاح نظرا الى ان الحاصل من الخبر من حيث هو هو خبر
هو العلم كلا اول جعل العلم الحاصل للمخاطب بعين الحكم لا التصديق كما ذهب اليه الترمذي ومن تبعه من شراح المفتاح لان التصديق وكلا ادعان
الحاصل من الخبر … كما عرفت ومن نظر الى ان غرض المتكلم من الخبر حصول كلا ادعان والقبول بمضمون الخبر للمخاطب جعله تصديقا وهو اختيار جماعة
الذين ذهبوا في شرح كلا يضاح وهو كلام ارسله العوام ومع كلام المصنف والعلامة محمد واتضح ان كلا استفادة نفس العلم كما اشار اليه الشارح بقوله بما او
ما اورده المحقق لانه قد عرفت مما ذكرنا ان فائدة الحاصل من الخبر للمخاطب اما ان العلم والعلوم فائدة الخبر ولازمها انما ان يكون علمين او معلومين مراد

المساواة

كدام

من و

٤٢

او مجملين في كلا اقسام اربعة ثلاثة منها صحيح هنا علمان ومعلومان وكون المخبر عالما ولازم ما معلوما وواضح منها غير صحيح لان تحقق الحكم في نفسه كلا علم
الخبر مفيدا استلزام علم المخاطب من الخبر نفسه كون المتكلم عالما بالحكم واعتبار اللزوم على تقدير كونهما معلومين لاخر غير مشكلة وهو ان قال وذكر اللزوم باعتبار
علم المخاطب بهما من الخبر نفسه لا باعتبار ذكر حقيقتهما في انفسهما كما هو السابق الى الفهم والآتي على تقدير كونهما علمين فلا ملعلم كان وذكر باعتبار على تفسيرهما بالعلمين
وانما قيل ان ههنا معلومين وعلمين وافادتين واستفادتين فالملازم والملزوم اما مستفادان او مجملان تعدد كلا اقسام ستة عشر حاصلة من ضرب كلا اربعة
في كلا اربعة الى آخر ما ذكره فلا طائل تحته سوى تكثير كلا اقسام هكذا اشتق ان تتم هذا المقام قول وقال فيما صرح به صاحب المفتاح اي في قوله واما الحالة التي تقتضي
نفي له الكلام للمقصود من الكلام افادة السامع فائدة معنى علما والسنة وهي مساواة فائدة الخبر لما كانت في الحكم او لازمه كما عرفت اول قانون الخبر ولازم
الحكم وهو الكرمة على الحكم المسكوت قال في توجيه كلامه فائدة الخبر ولازمها استفادة الحكم واستفادة كون المتكلم عالما به فقد فسر كلامه بالا تفصيل قال وذكر بناء على انهما
هما الوضعين كلام للمتكلم والمقصود كلا وضع وتفسير بما بالاستفادتين هو كاولى لم يسعد قول لكنه لوافق ما اوله اللهم فلذلك اي الاخذ كان يكون مراد الحكم
من كلا اول والثانية نفس الحكم وكون الخبر عالما به وانا ذكر العلمين بناء على ان اللزوم باعتبار بينهما وهو نصح بيان اللزوم وذلك بان امتناع الشيء امتناع
وجوبه والظاهر انه حمل امتناع كلا اول والثانية على امتناع وجودهما ويلزم منه حمل كلا داء والثانية على العلم قول وكلا اول بالحكم قد يشكل بانه اذا اخبر
حصل في الذهن حكم عند سماعه لان علمنا بكونه عالما بالحكم كان حاصلا قبل ذلك لعلمنا بانه لكل شيء يحيط علما وهذا الحكم مندرج فيه قطعا وكذا الحال اذا
كان مكررا رأيا بان زيدا خادم بان عمرا في الدار لكن تكرار الحصول لزوم بان عمرا في الدار ولم يستفد من زيد محاويل الحال اذ عمرا في الدار وحصل له
وجوم ايضا وما له اما الحال لكن قرأه انا ما اعا عند عمرو ولم انك سالت عراعي ولكن الحكم فاذا ذكر جميع الامر من خارج العمو وحصل بالاخر وهو العلم بمفهوم الخبر عند
سماعه في وقت كلا زما لحصوله فهاهنا ان العلم الثاني وهو العلم بكون المخبر عالما بالحكم لم يحصل عند حصول العلم كلا اول واجيب عن كلا اول بانا لا نسلم ان
علمنا بانه عالم بهذا الحكم بخصوصه وعن الثاني بان اللازم عدم حصول العلم كلا اول عند حصول العلم الثاني لان العلم يكون مضمون الحكم حاصلا في ذهن المخبر
يستلزم حصول مضمون الحكم في ذهن السامع على ما صرح الشارح بقوله لا يدفعه لا غاية انه لم يحصل اللازم بعد وعن الثالث بان الحاصل لنس الحصول العلم
بعلمه وذكرنا والمقام العلم علم عمرو ويخرج عني ان المتكلم نطق به ولم يحصل هذا العلم قبل سماع الخبر من عمرو قول فان قيل كثيرا ما يسمع لها محصولا انما
تنفي احمال بان يقال بان ما ذكر من الدليل لا يتم بمقدمه والا لما تخلف الحكم في الصور المذكورة ينتكون منشأ السؤال ما ذكر من الدليل
واما منعه بان يقال ان السؤال كلا اول لم لا يجوز ان سماع الخبر من الخبر كاف اذ ذكر انما يسمع خبرا ولا يحصل ما لنا ان حصول هذا الحكم حاصلا في ذهن المخبر
لم لا يجوز ان الثاني لان عدم امكان حصوله لامتناع حصول الحاصل بالنسبة اليه اعتباطا او حصل لنا منه العلم بكون المخبر عالما به يحصل في ذهننا صورة منها
لكن الى آخر ما ذكر ويكون منشأ كلا اول المنع والثاني للمنع في السؤال وكذا منشأ الثاني وبهذا ظهر ضعف ما قيل يحتمل ان يكون كلا اول على قوله وعن ان لا يحصل
العلم الثاني عند حصول العلم كلا اول كما ان قوله وانتفاء من حيث على قوله ولا يمتنع ان لا يحصل العلم كلا اول عند حصول العلم الثاني اي او تأمل كذا
ولما كان السابق متعين هذا على بطلان الدليل الدليل ذلك المطلوب المنع والتقرير غير بيانهما هو وطلبه السائل فلذا اشار في الجواب عن السؤال الى المنع اما
في الاول عن كلا اول فان يقال لا نم ان العلم الثاني وهو العلم بكون مضمون الحكم حاصلا في ذهن المخبر يحصل عند حصول العلم كلا اول بل حصول كلا جزء
لو حصل علمه وهو سماع الخبر وما ذكر من عدم خطور هذا العلم بالبال وليس من لوازم فائدة الخبر شيء واما هو العلم بالعلم الثاني الذي هو لازم
فائدة الخبر والثاني لما حصل في البال فان يقال لانم حصول العلم كلا اول اذ لا عبارة من العلم الذي هو ان الامر كذا من غير انه علم ولو سلم فانما
اذا كان الذي يستحضر الخبر مشاهدا انما لم يحصل العلم كلا اول عند حصول العلم الثاني فيتخلف الحكم بما ذكر ما هو مقصودنا قول فمنظور فيه هو العار
لان ان هذا العلم مردود واما يكون كذلك ان لو كان السماع علة تامة وليس كذلك بل لابد معه من التفات الذهن وتوجه العقل لا مثال الخبر فانه
الى الخبر قول ويمكن ان يقال في الجواب انه يكون لازم الفائدة العلم الثاني لكن لا يكون نفيا في دفع السؤال المذكور الاستلزام وهو ان يقال لانم

لوم

زيد لرد و

جمل علما به لخصوصه

ى

عند حصول العلم الثاني و

ولم يد

ان ما ذكرت من خطور حصول مضمون الحكم بذهن المخبر بالبال لازم فائدة الخبر الذي عينه ان لا يحصل عند حصول الحكم لا اول بل لازم فائدة الخبر منشاه
كون المخبر عالما بالحكم وهو متحقق بالضرورة سواء علم السامع او لا ثم انه جعل اللازم عبارة عن المعلوم ولو جعل الفائدة ايضا عبارة عن المعلوم
لا عن مدلول الحكم لتناسبا ويكون اللزوم ما ذكر اولا من قوله كلما افاد الحكم افاد انه عالم به لم يستقم لانه يلزم منهما [illegible] او لم يعلم انه لا لزوم بينهما لكن
للعلم لانه اذا لم يعلم المخاطب من الخبر ان المخبر عالم بالحكم لم يتحقق اللزوم بالمعنى المذكور فتعين انه جعلها عبارة عن العلم على ما يقتضيه سوق
كلامه ويكون معنى اللزوم انه كلما تحقق علم المخاطب بالحكم من الخبر تحقق كون المخبر عالما به ظاهرا على ما هو السابق الى الفهم لكن هو بعيد من جهة
فوات المناسبة بين الفائدة ولازمها وكونه منافيا لتفسير المصنف اللازم وتفسير السكاكي في الفائدة وكانه اراد لفظ لا امكان لهذا او لهذا
ظاهر ضعف ما قيل ان مراده ان لازم الفائدة هو المعلوم واما الفائدة فيحتمل كونه معلوما وكونه علما ولكل وجه قوله مستحضر الخبر اي عالما بمضمونه وهو
الحكم يعني وقوع النسبة او لا وقوعها فلا يتجه تاملا الوجه ان يقال مستحضر الحكم لان مقصوده كون المخاطب مستحضر الحكم ومشاهدا اياه عند وروده
الخبر من لا يحصل له علم بالحكم من الخبر قوله بل حصول صورة هذا الحكم في ذهنه الظاهر انه اراد به حصوله مطلقا سواء كان معتقدا له جازما او غير او لم
يكن معتقدا له اصلا ليتناول جميع ما ذكر من احوال المتكلم واعترض عليه بان حصول الحكم على هذا الوجه لا يعد به عرفا ولا يسمى علما ولا يقال انه
انما [illegible] المخاطب قطعا بل الحق ان المراد بالعلم هنا الاعتقاد مطلقا وتسميته علما فيه تعسف لا حصول الصورة مطلقا فاذا علمنا [illegible] المتكلم الحكم [illegible]
حصول صورة الحكم في ذهن المخاطب بل اعتقاده بالحكم وظاهر انه ذكر لا يحصل له من الخبر الا اذا اعتقد ان المتكلم معتقد للحكم ومصدق به وذكر
مع كونه عالما [illegible] الحواشي [illegible] ان يقال ليس المراد بالعلم حصول صورة الحكم في ذهنه مطلقا بل الحصول عن الاعتقاد مطلقا على معنى ان المخاطب يعتقد
ان المتكلم معتقد للحكم بناء على ان ظاهر حال المتكلم عدم الصدق ولا ينافي ذلك ان يكون المتكلم في نفس الامر معتقدا له جازما او غير جازم شاكا او واهما
او كاذبا ليتناول جميع ما ذكر من احوال المتكلم يدل عليه قوله في كل عاقل يتصدى للاخبار وتوهم انه ينافي ما ذكر في شرح المفتاح من قوله ولا [illegible]
في انه اي كون الخبر مفيدا انما يكون لو كان ظاهر حال المتكلم عدم الصدق [illegible] قوله يتصدى للاخبار اراد له ما يصدر من المتكلم [illegible] على علم
من غير قصد الى معناه وشعور به فلا يفيد حصول الحكم في ذهنه فلا يشكل في دعوى اللزوم اي لزوم حصول العلم الثاني لحصول العلم الاول
قوله كان عالما بالعلم اقتصر على ذكر الفائدة بناء على ان لازم الفائدة ايضا فائدة على ما سلف ذكره في الحواشي ان المراد بالفائدة
ما يعم لازم فائدة الخبر لانها فائدة ايضا ولا يتوجه ما ذكرنا [illegible] عند الاطلاق الى فائدة الخبر دون لازمه لان الاقتصار على الفائدة بعد
ذكرهما قرينة تدل على المراد وما قيل انه كان [illegible] الفائدة لكونها العمدة الكبرى والاصل [illegible] الى العالم بلازمها [illegible] على [illegible] اذا
ظهر منه تخاييل [illegible] الحكم في الخبر فان [illegible] منه ما لا يخفى على المنصف وكذا ما قيل [illegible] ان يكون الفائدة محمولة على المعنى اللغوي اي ما يكون
مقصودا من الخبر مطلقا قوله للسائل العارف [illegible] ولا [illegible] ليس بصدد الاخبار ولا الاعلام للسائل بل بصدد الجواب عن سؤاله [illegible]
[illegible] بصدد الاعلام [illegible] سبحانه [illegible] امر لا يليق [illegible] فضلاء [illegible] الكلم بل انه ما سال [illegible] الجواب
[illegible] ليس من باب تنزيل العالم منزلة الجاهل بل من باب سوق المعلوم مساق غيره [illegible] لاسلوب حيث
قال [illegible] ذكر [illegible] ليس بصدد الاخبار ولا الاعلام قوله قال صاحب المفتاح وان شئت [illegible] لا تعلمنا ان بسط
كلام المفتاح [illegible] البسط [illegible] ان شئت [illegible] منزلة الجاهل واخبار الشارح
[illegible] ان يعرف [illegible]
[illegible] الكلام [illegible]
والبسط للابتداء [illegible] والاول [illegible]
[illegible] يكون [illegible] وما عطف عليها [illegible] و

والضمير في اشتروا لكتاب السحر والشعوذة ومفعول يعلمون محذوف اي يعلمون سوء حال من اشتراه او حرمانه من الخلاق وكذا جواب لو
اي لا امتنعوا ولما اشتروه او لعلموا [illegible] وحذف لانه [illegible] لعلمهم [illegible] اي اشتروا كتاب السحر والشعوذة اي استبدلوا [illegible] حال
على الكتاب [illegible] ما له في الاخرة من خلاق اي ليس [illegible] العظيم بسبب [illegible] لا شراء اصلا [illegible] اشتروا الذي هو كتاب السحر
والشعوذة الذي باعوا به انفسهم بان جعلوها [illegible] لانفسهم لو كانوا يعلمون اي لو كان لهم علم [illegible] للمشتري [illegible] سوء حال
القول اي [illegible] على [illegible] قوله اي ان [illegible]
لاحقا ان تنزيل العالم بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل بهما [illegible] لا باعتبار خصوصية المعلوم وهو فائدة الخبر ولازمها [illegible] الا باعتبار
والا [illegible] تنزيل العالم [illegible] مستبعد [illegible] تنزيل العالم بالشيء مطلقا منزلة الجاهل به فاستشهد بالاية الكريمة [illegible]
معنونا [illegible] الوجه [illegible] بالشيء على سبيل التوكيد [illegible] نفي العلم عنهم [illegible] انهم لا يعلمون [illegible] الاية الكريمة
في عبارة المفتاح مثالا لتنزيل العالم بالشيء منزلة الجاهل [illegible] لتنزيل العالم بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل بهما لا انها مثال له والدليل وليس [illegible] عندهم
عليه اولا ان ليس الخطاب لاهل الكتاب بل الغرض [illegible] منزلة الجاهل [illegible] مع كونه [illegible] كان الخبر الملقى اليهم هو علموا [illegible] او قوله
لو كانوا يعلمون وثانيا ان قوله [illegible] لا صريح في ان المقصود اثبات العلم لاهل الكتاب بقوله علموا ونفي العلم عنهم بقوله لو كانوا يعلمون
وثالثا ان قوله [illegible] السكاكي [illegible]
ان [illegible] تنزيل العالم بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل بهما [illegible] الاول [illegible] العلم بالحكم المذكور
وهو ان من اشتراه ما له في الاخرة من خلاق [illegible] فائدة الخبر [illegible] الحواشي [illegible] صاحب [illegible] يجوز
ان يكون متعلق العلم المثبت هو مضمون ان من اشتراه ما له في الاخرة من خلاق ومتعلق العلم المنفي هو مضمون قوله ولبئس ما شروا به انفسهم فلا
[illegible] النفي والاثبات على [illegible] بعدم [illegible] اصلا [illegible] شروا به انفسهم
[illegible] الكلام [illegible] يدل عليه [illegible] ان عدم تعلق [illegible]
[illegible] بئس [illegible] انفسهم [illegible] ان يكون [illegible]
راجعا الى ما تعلق به علموا [illegible] قوله لا ان [illegible] تنزيل العالم [illegible] على [illegible]
[illegible] لو جعل تنزيل العالم بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل [illegible] قوله لو كانوا يعلمون [illegible] لو كان لهم علم [illegible] للمشتري [illegible]
اي ليس لهم علم [illegible] وهذا هو الخبر الملقى اليهم [illegible] هذا الكلام [illegible] مضمون قوله لو كانوا
يعلمون [illegible] علمهم [illegible] تنزيل علمهم منزلة الجهل [illegible]
[illegible] لهذا التنزيل اصلا [illegible] منزلة الجهل [illegible]
[illegible] هذا التنزيل [illegible] قوله على ان [illegible] الوجه [illegible]
[illegible] المفتاح [illegible] العلم المنزل منزلة الجهل [illegible]
كما عرفت صريح في ان العلم المنزل هو العلم [illegible] قوله لو كانوا يعلمون [illegible] الوجه الثاني [illegible] العلم المنزل هو العلم [illegible] قوله [illegible]
علموا وهو مخالف لشارح المفتاح قوله [illegible] اشار الى [illegible] السامع [illegible] ولا [illegible] واحد [illegible] ان اراد [illegible]
للاستبعاد [illegible] تنزيل العالم منزلة الجاهل [illegible] واحد [illegible] الخطاب [illegible] غيره [illegible] اذ ليس
[illegible] طريق [illegible] الى هذا المعنى [illegible] قال [illegible]

وكذا من قال معناه ما ذكر سلمنا ان له ذلك لكن لا نسلم انه اذا رجع طول السطر فلا يجب ما قيل لانه لا مرجح لتوالي النفي والاثبات على شيء واحد
يحتاج الى الدليل وعلى كل من التقديرين لم يتوارد واحد منهما على شيء واحد وكذا ما قيل ان التقدير الثاني ليس بشيء جيد بل هو في غاية الجودة كما لا يخفى عند العاقل
بالكسر وعدم صحته عند من سلك قوله ولو كان قصد الخ ما ذكر يشير الى ما يرد على قوله ويتوجه ان مبنى المعلوم والجواب ان المتكلم
اذا كان بصدد كتمان شيء عن المخاطب فانه حينئذ يكون كلامه موغى فان كان كلامه موغى فان كان كلامه موغى فان كان كلامه موغى
كونه بصدد كتمان شيء والعلام ينفي ان يتصور ما ذكر على تقدير الجاهل لا ان يتصور ما ذكر على تقدير الجاهل والعالم جميعا
قوله شارح المفتاح في توجيه كلام المفتاح قد ظهر مما ذكرنا من حيث لا يخفى ان مالك كلامه موغى فان مالك كلامه موغى فان مالك كلامه موغى
كلامه موغى فان مالك كلامه موغى فاذا شرع المتكلم في الكلام وعلم السامع
المحسن شارح الفوائد الغياثية وعرفت ان مراد المحسن لا سيما وانه قد صرح المخاطب ما علم بوقوع النسبة وعلم بعدم سبقه بالوقوع فمن كلامه فعلا
ان يكون معذورا لتقدير الجاهل وكذا مذهب ما علم ان وجه النوع غير ظاهر لان ما ذكره انما يتصور على تقدير لا صحاح حيث لا يتصور الا نوع من الجهل مستقل
تام بحيث المذكور غير مشروع على السامع وما ذكره توجيه انه لا يصدق قوله سبق ان يتصور من التركيب على تقدير الجاهل واسطة في وقوع ما يضيفه قوله
فان كان للمخاطب وعي الفرع الواسطة اولا وفرع عليها مثل الحكم ونزيل الواسطة وان لم يكن ظاهر الوجه بل قد يقال ما ذكر من ان الحكم عليها لكن يظهر
وجهه بعد حين اقول لا يكون عالما بوقوع النسبة اذا تحمل ان يراد بالحكم المقصد بوقوع النسبة اولا وفرعها اي ادراك انها واقعة او غير
واقعة وان يراد بوقوع النسبة اولا وفرعها وسيجيء خلو الاول عن خفاء لكن عدم الصحة بالمقصد بوقوع وعدم تمامه وفي الثاني عدم ادراكه وقوعها
اولا وفرعها فان كان المراد لا خلو الدرس عنه لاستلام للوقوع اليه قوله الا انه لا يدرج من المصر انا لا نسلم ان يراد بقصر نفيه الحكم بوقوع
النسبة او لا بوقوع للردد في المقصد وان كان الثاني ظاهرا في الاستحقام لكن خلو الدرس عن وقوعها يستلزم خلو عن الردد فيه ان الخلو عن
شيء اول بعدم المقصد بوقوع وعدم تصور انما يكون عند التردد مستندا كما والشارح لم يحمل الحكم على المقصد وانما يحمله بقوله اي لا يكون عالما
بوقوع النسبة اولا وفرعا ان لا يكون مدركا ان النسبة واقعة او ليست بواقعة بدليل قوله بل الحكم الذهني والتردد مسافان لا يحتمان فسقط
ما سبق الى بعض الافهام ولا يخفى ما في الترتيب للجاهل بعنوانه من ان المراد بالحالي من يخلو ذهنه عن التصديق بالنسبة الحكمية فيشمل طرفي
للجاهل الخالي وعن تصور كل النسبة والمتردد في تصور النسبة الحكمية وام تصديق شيء ما بوقوعها او لا وقوعها وبالمنكر من صدق بانتفاء مضمون الجملة
الملقاة اليه والمناسب عندنا ان المراد بالحالي من خلو ذهنه عن التصديق بالنسبة من ان يكون متصورا بها وبالمنكر من حكم بانتفاء مضمون الجملة
بناء على ان الجهل لا يستلزم ادراك عدم الوجود وكون المرة دفعة مع كونه فيها لم انه لا دليل على ذلك وان كان مترددا فيه طالبا له
من الجهل عالما لاستلزام انتفاء الكل عكس اللسان عمل الغير اولا وفرع النسبة اولا وفرعها والثاني عن التصديق بوقوع واسمه الجملة قبل
العمل صحيح لا سلام ص لكن لا سلام عند جعل كفر المنكر بناء على انه مكابر لكن لا يخفى على ما ذكر ان الكلام على ما هو به بدل على انا لسنا من الوكداد والا فلا وجه
عاب بان نفي التصاري اعتبارا فادتها اصل الحكم الدوامي النوعي واعتبار تاكيدها الحكم بواسطة تلك الافادة والعاد نا الى قال الاسم
اما سوا لا عتبار كذا ول مع قطع النظر عن الشارع ويدل قال الظاهر ان كونها موكدة متناء على افادتها الدوام والنوع محقق تاكيد بامتنام
العدول عن التعليل لانها انما تدل عليه منا للعام اللهم الا ان سند تاكيدها الى محرد عدم دلالتها على الخلو منه او كلام لا يخفى وقوله
لنكم بعد دكم لستم اي كوم العيسويين اكد ان الميت تاكيدين واكد انات العنف تاكيدا ولعدا يدل على انهم كمل اسمه للجملة
من التاكيد قوله على لفظ المبني للمفعول نقل عنه في الحواشي انه سهو الرواة وسهو نوح لنزد حسن بعوته ووجه بوكيد حسن لا يوجب نفي الكمال

المتكلم او المخاطب بخلاف المبني للفاعل فانه يحتمل ان يعود الضمير فيه الى المتكلم او المخاطب والسامع وهو مع كونه سهوا للمفعول ناشئا على الرواية
صحيحا بكونه مبنيا للفاعل نظرا الى صحة المبني للمجهول فلا يخفى ان قال الوجه ان يحمل المعلوم على المجهول في الجواز لكن شرط اعرض عليه ولا ما يهم
صرحوا بان كيت وذيت واخواتها انما من لطلب التصور فقط والتاكيد بان لا يتصور الا بالقصد بعيد وكلام الشيخ يدل على جواز ان يكون
زيد جوابا لمن كيت زيدا قام وهو جواب لمن زيدا قام كما ان الجواب بكل من التاكيد اسمي والا لم يستقم ان قال في
الجواب صالح او في الدار فحمل محرد الجواب اصلا في التاكيد بان يؤدي الى انتفاء منع كما يستفاد هو ان شرط ان الجواب المؤكد
ان يكون للسائل طن على خلافه وبانتفاء ان لم يكن للسائل طن على خلافه كان حكم المجيب الى حكم المتكلم الخالي ما وان كان ضعيفا
لان المنكر للحكم خلاف حكم المتكلم فلا يكون حاريا بل ظاهرا وبالجملة مبنى المنقول صحيح صدا وذلك لا يهم اطلاع احس التاكيد والجملة الى
للمرة السائل لجواز ان يرد وتسليم الحكم وهو وهذا الجواب كاف في اسقاط التاكيد واجيب عن الاول بان المقصد يكون زيد
عاجلا ما واتفاقا بعضها ما ويكون في مكان نفار الصديق بكونه على حاله وهو محذوف ويكون في الدار واتفاقا هو لكن زيد واي هو مقصور
بالاول طالب للتاخير فحاد التاكيد بان الا انه لما كان كما صل سوا المصدق كاول يوم يتم التاخير عنه الا هو حرص بعض قوله الاولى هو الضمير بسا وجوا
قالوا بان المطلوب صنا سوا الصور دون المصدق وعن الثاني بان المراد بالطن هو الميل الى الجانب المخالف من غير ان يصل
الى حد الحكم والاولى بانه لا يبعد ان يكون هذا اي اشتراط ان يكون السائل طن على خلافه بخصوصها بان يكون بناء على التاكيد ومعنى انه قد لا
ان يكون حسن لا بان يكون موقوفا عليه وكذا الشرط خلاف سار التوكيد فانه ليس بشرط لكن فاوى مخالفة للعوم بانتفاء اطلاقهم حسن
التاكيد في صور الخبر وعن هذا الشرط ونحن نقول بل باعتبار انهم لم يروا بين التاكيد بان وبغيرها فرقا وظاهر ان الشيخ اخذ ما ذكر من
كاستوا، حيث قال اكثر ما تراهم ان يحكم كاستوا، فجعل كاستوا، دليلا عليه لانه جعل طلان جعل محرد الجواب اصلا دليلا على كاشتراط طلانه
ان قال لانهم من بطلان الجعل المذكور اشتراط الطن بخلافه اقول موكدا بالعين اي حاريا ما وكن في الكشاف من ان قوله ربنا علم بحرف التقسم
في التوكيد كتحديد له وعلمه انه لم يوجد في له الشاكي والمخبر بان زيدا التاكيد بحسب ذلك لا لانها هلا، من الجواب التاكيد على ما وهم بل
لان يكون المقصود بدونه فانه يحصل بحرف اللام والمد الذي عوضها الموجد لبيان ما هو في نفس الجاهل المتلقاء من التاكيد و
وتحقيقه بصورتها والمعنى، وكونه فيها وما ذكر توجيه ان التاكيد بنفي ان يتصور النسبة الى المخاطب بان يوجد في ذهنه بدونه ووجه
قوله رتبا يعلم لا يفيد التاكيد على رغم الكفا والفرق المتصدق لرد النص بجهالة يلتبس بيع قوله وكان الرسل وعوهم الى الاسلام الجاحدين بعد الايمان
اما ارسلوا الى اصحاب القرية ليدعوهم الى يعيش عم والمصدقين بنبوته وكانوا قد ولوه فانهم انما ما انهم اصحاب وحي وانهم رسل من الله كما وا
مستقيدا جدا والظاهر ان مبنى قوله اما الكم مرسلون مرسلون من رسول الله ما مراده وبكذبهم للرسل انا سوف نكون مرسلين رسولا من
الله لانا كونهم مرسلين من وكل المرسل والخطاب ان اهم متناول المرسل والمرسل عليهم طرين يعلب المخاطبين على العاس وهما انهم
يعلب العاس على المخاطبين عكس كل اول هذا ولقائل ان يقول ارسال يعيش عم للرسل اما هو بامر الله ولان منه فان كان مطابق الواقع
الظاهر وهو الظاهر يدل قوله ما ارسلنا الا وحيا، القصة عاما وح اما الغير قال، الكشاف هال شمول من ارسلنا
نا لا الله الذي على كل شيء وكيل لشريك سوا، اله وكذلك النسر والنعلب وغيرهما وقال لا ما هم في نسر الكبران ارسل كانوا مسوين
من جهة عيسى ارسلهم الى انطاكية هال قوله سوا ارسالنا ورسول رسول الله ما دون الله رسول الله وذكر في نسر النعلب وانما اضاف الوحي
الله بدلان عيسى عم انما بعثهم بامر جبرئيل وكانوا مي جملة الرسل هالوا فعنا لا سلم انطاكية انما الكم مرسلون ظاهره اصلا وان كان مطابق الواقع
الباطل وسوا لا صحاب والطاعن لم الفائدة بدليل قوله ما ارسلنا مكذبين كما ذكر انفا قول والا اي وان لم يكن دعوتهم الى الاسلام على الوجه الذي يعلم بالنسبة

واما العدد فلان الاسم بالنظر الى دكا، بنفسه وطاهرتها تشاور الى انكار الحكم او التردد فيه عرفي العرف عاما كان، فقد علم من عرف
رمي عاما لحكم اى سدد به عليه او هي حوله عرصت الشد على السهو انسان الدور ح كما يدل عليه قوله بعد، مثل لصدر الامر بنا نكله،
ام مثل رفع لم يشق بالسلاح، اى سلاحا بحذف المضاف اقامة للمشروف بالحاف من الرمية او الرمي ما وكرة بمعنى شرح المفتاح
اى بوعي رجم على الكاوح اى المشام للحام كانه تعاجر بوجه وحوله فهو لا انكار ان ع غير رماها الكي بحثه واصحا الرجع عاما الوعي من غير الغاب وبين
اى عدلا واعا، شجاعة لما عاد بقدر الشيخ عبد العاهر والسكاكي ومضى اما عاما عاد تر لا مام المرزوقي بحماسة الحماسة فان في الب بحكما واستهزاء
كانه رمه بالضعف والجبن بحث لم يعلم ان فهم رماها الا الشب لعب الكاوح اى جانب الحارب ولم يعد عاما حمل الرماح عاما طريقة قول ابي تمام
معلم لحم زما النبيا، تنكب لا تنظر كل الزحام، اللفت الجانب والكاوح الكسر للجارحة مواجهة كالاساس كاوح لا قاء مواجهة عن عنا جاء، والتعنيف
كفاحا وكافحهم الراب ضاربوهم لقاء الوجه تنكب تنح وازح لا تنظر كل لا تلتفت كاذ قام عاطف من عطف الفاء على احد الشطرين عن
بانه لم ساعر الشد اذ ولم يدفع في مضاعين للحام كانه نحاف عليه ان يدوس بالقوائم كما حاف عما القبيان والنساء لعلم عباده وصعفه ما قوله
وخط طلب العفاف ما ح كالتفات صناعا عاد تر الشيخ عبد العاهر ان الشاعر جعل الاخر عن مي تعنيف عار عما رحمه مدلا استحاشه من غير هو والعفاف
ظرف لحله حال للجارحة والمعاملة مع بني عنه وجال في صدر محسن على البيت المذكور وكان يقول ان لا تقلبن عمه عاسن السنبل عاظلا لا ما ان
تنها، لملكا وحتهم كل الهيئة ووحد من نفسه محرجا الى كاتال عليه بحث يستحضر بلكه الحاله وساعدها وعان بحثه عما البيت المذكور عنه كانه عاسن عمارة
ستعاعليها وراما في وطه الضاع والعلاك وسوغائل عنها واردوجه وحله صوف من الرمح وفنون من الشعر بحيث لا يحتمل لا اصطبار فاطمه
طلب النفاث اظهار الكمال الشعر والتفاطات نفسه الغلم قول ان يكون معلوما او محسوسا عند ارله بان الشيء الكاوح مع المنكر اعن
ان يكون دليلا ملزوما من العلم به العلم بالمدلول اوغير من الشواهد بصحة ولذا عطف فيما مر قوله ومن الشواهد عما الدليل ومتى الشواهد
ز للبيع لما عليه مصطلح لا صول من الدليل المعرف بما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه الى العلم بطلوب خبري علما ح ما قال من ان الدليل ما يلزم من العلم
العلم بالمدلول وسوعان عن المجموع المصدق للوصل الى المدلول ومن ان يكون محسوسا وكذا الجواب عن بان المراد بالدليل ما سو معطلا لا صول
ويجوز ان يكون محسوسا وسعدان تقال المراد بالعلم ما لا يحتاج لا ستحضار وح لا يلزم معلوميته لا بداع ويجوز حمل الدليل عما المبيع لا ول وهو
ما يلزم من العلم به العلم بالمدلول لكن لا شكال المحسوسية ما في عاماله وان تقال ما ذكر في اشكال المحسوسية عاصدا العدد بانه يكفي تاكونه محسوسا محسوسا
لا كثر والكل ظهر بادني النظر مندا ودعدل ح محض دوح شرح المفتاح الى قوله معلوما له مشاصل عن دوما للاعتضاد ح العلم المطلوبة بان
كل للشاصل عما للون لا عم المساول للشاصل العقلية والحسية وربما يحتمل ان يكون المراد بالشاصل هي الشاصل العقلية بقرينة جعله عضد
للعلوم او الحسية ويكون للراد بالمعلومية هي المعلومية لحاصلة من الدليل العقلي او هي طرق الحواس بان يكون الشاصل صنفا كما سبق له قوله
وجه متعصبة منا ان ما عبان عن العقل ومن تامله تامل ح ووجه التعسف عدم ساعد العناد عليه وهي ان حق كونه فعله موجودا
في نفس الامر وهي لم تعتسف بان يحكم بوجود لا يكون بما كار تداع بالم يكن حاصلا عند من ان يحكم بوجود لا يكون بما كار تداع عاما تدر العامل لان
العامل انما يفيد لها كان الدليل معلوما للعامل وح يكون بالعلم بوجوده الى كار تداع صلا لغا شاصدر سكر كا سلام محرج من الجواب الحاصل الوالد
عاهنته ولم يتمرعن هي الصحة فذ وصدق نفس كامري الشواصد ما ان بالعلم المكرار تدع عن انكار عاهنة والعامل ولذا سند فيما
قبل ان المراد اذا كان مساكا في نفس كامري الشواصد ما ان بالعلم المكرار تدع عا كار تداع لازم للعامل فيما معه لا لكونه موجودا في نفس الامر
وفيها ان التعريف معه للحكم عليه وفيها ان ما عبان عن العقل والمستوفي بالعلم عاما له والعاز زال الحز المنكر ولا خفي وجه التعسف بعد بين
الوجهين والوجهان كما ولان اوردهما في محض وكلام للعلم محاصل اخرى سنتعه ما نظهر ما دني التناء عرضا عنا نحاه التطويل

اما ما في الرسالة من انه لا من رسوله الله قال بل ما في الرسالة من رسول الله افضا لان ما ما البشرية للرسالة من انه ح بنا
على ان الرسول لا بد وان يكون من جنس المرسل بنفي ان يكون رسولا الرسول من جنس المرسل افضا كا رسول لان محاسن المحاسن
محاسن والاخص على العامل ما فيه قول من على ان تكذب لا شيء منهم بكذب للاخر فعلى هذا عا تقدير ان يعلق قوله في المرة الاول والثانية بقوله
كذبوا كما يبعد بقوله والا ما كذبت في المرة الاول ما انبان اما عا تقدير ان يعلق بقال انه وهو المراد عند المصنف عا ما صرح به في الايضاح
من قوله حيث قال في الحج الاول اما الكم رسلون الي بلا حاجة الى هذا التقدير وكذا لك اجعل معلقا بحكايته والى الحواشي عن السادس فيه
بان المحكي عنه في المرة الاول ليس رسالة عيسى عم بل رسولان له محتاج الى التقدير بقوله عن رسل عيسى عم بان يقال انهم اخبروا
حكاية عن الرسل الى المرسل اليهم انا اليكم مرسلون فلا حاجة الى التقدير والمرسل به اللفظ من المرسل لا ما في ادلة هذا
المفتي لا يقال احاد المرسل والمرسل به لا يستقيم ان يكون تكذبت لا شيء منهم بكذبنا للاخر فان رواية الظهر اد المتعاصد التواتر لا يجوز تكذبهم
وفيل اللوح الى حد التواتر يجوز تكذبهم مع احاد المرسل والمرسل به لانا نقول المعتبر بالاحاد ومعنانا، على اعتقاد هم الفاسد وزعمهم
الحاسد ان البشرية تنافي الرسالة والاحاد يجوز عندهم من قبل المرسل وكيرتهم كلذات حال رواية الظهر فانا لسنا كذلك فلا يرد علينا بما
قول ومن يونس الصواب ما قال ح شرح المفتاح ولا ما ان يونس بفتح الياء الموحدة والنون وبعد الواو سين مهملة ابن حبيب الضبي
سهد كلام للجمهور وكذا ما نقل الخواشي انه قال منكرا وحدث اسم لا اسي والبالغ ح نعني كنت الغير فكسته وفي كذلك الكتاب
ولا وتون لي علم بل لا ظهر عن ح قول والسعوه عوكذا استحسانا منه على ان مرجع الظلت اصفا، الموكد دون مرجعه لا كار لان المالغة صفة
جدا وناكفي ح وفيه واسعاني لا استناد محرج الحكم ان الشارح بناء شرح المفتاح ح على قول كم اسعد وكم اكرم السعد وقد قال لو ترك ح لكان
عن الباعث لغة الظاهر ان الطالب بمعنى المطلوب ومكنة ح ومنه والمراد بالاستحسان الحسن الزائد على اصل الباعث والا يكون واجبا فان
من الصناعة كما ح المنكر فلا يراد بالواجب فيما الا ما لا يحصل البلاغة بدونه وما در الكاشي ان المراد بالاستحسان والوجوب واحد
وتغيير العبارة للتفنن ح وضع العطف وتصور الذوق لكن ما في شرح المفتاح ح عما تقدير يكون المراد بعدم الاستحسان صو الوجوب لا ما يتبادر كذا
كما لكار الفضيف في وكم يسامح نقاد الوجوب ربما تولد كلام الكاشي ولا وقت ان قال المراد بالاستحسان الحسن البالغ في درجة البلاغة الى حد
يوجب من الوجوب كالبسملة للوكيل في حق الواجب بحث لم نترك لزما بالم يعلم عما تركه في بان البلاغة بدل عليه قوله لم سعد ولكن العدو وكذا قول الفاضل
الكاوح فرما كي قول اي الخزاعي، ان استشرف سعد سنفع كاوح الشارح وعن نقاء عن الحي مري ولا ح بجعل اللام في قوله لتقوية العامل وانما
سي ح المعمول المتقدم عما العمل العامل اوح المتاخر المعمول للصفا العاملة كفار لنذا والعمل للصفة لضعفها لا اجاز مندا ومبتدا بالمرفوع فكون لما
زائدة او تعليلا للمالغة اي استشرف الخير لاجل الخير كان للرسيس للوح عليه عاملة على استشرف عن السابق اياما، ولو جعل الضمير راجعا الى ما
لوح ومفعول استشرف محذوفا لا صح الى الحذف وان الحي الى تكلف لدلالة والتعليل ح وقوله بعد العام عام ان يرجع الخاطب او قوله
حتى ان السفل والنوم للتشارع كاد يرجع فيه على ان لبس للمرفوع تاسيس اذ المرفوع ان للخاطب بواسطة للوح صار مرجعا بالعمل والا
كان التاكيد من فصل متقي الخط بل للمرفوع من شانه بسبب للمنع ح ان تصير مرجعا اطالبا وهو اصل صار وانحكوما لي انا سو بالنظر الى خصوص
للادة وكون للوح للخصوص تاسيس من قوله واضح الملك ياستنبي خصوصية الخزانة والا فاظاهر قبل للخصوص ما ذكر العام كما صرح به قوله
سترا شارح ما الحسن الخزانة ولا وسوله لا انه يشترا الى خصوصية ما نا قول وسله اما قال وسله لان للوح ح كلام المنكر الى
ون لا صلة للاكون حذر اوامر قبل لم اكرما كدن وكان نكسته لعدما ولعب بان لعدم تقدم للوح ولا ح تكون من الخزانة نفسها لا صلة الوسم
بل مرجعا فيه او سكر راجع من ان تحمل السفي على العموم او عم العهد اما العموم كالاستغاد الوسم وكم الحكم الكلي بحث للاجماع عنه واحد من السوس

ما يحوط
مع جوابه

ان يدل المقام المحض منزله المقام المقدر كتدل الاشكار منزله خلو الدرس عن مقصود ونهيه للمخاطب ولم يدل ان الكلام على وجه مخصوص
سوى حين الاكد وقد دل بالكلام الدال على ما يطابقه ظاهر المقام على ما هو مراد الذى هو المدلول المذكور بعونه كما ترا وفى مقام لا اما
واعترض عليه بان الكناية من معارف البيان من ان ذكر اللفظ الدال على اللازم ويراد به الملزوم ولا شك ان المدلول والاشارة المذكورين
فعلان من افعال المتكلم ولا دليل منهما ملزوم للمقام قطعا، واللازم واضح فمنع لزوم الدرس منافاة الملزوم ولا شك ان المدلول والاشارة لا ينافيان
فعلا من افعال المتكلم ولا دليل منهما ملزوم للمقام قطعا، واللازم واضح فمنع لزوم الدرس منافاة الملزوم ولا شك ان المدلول والاشارة لا ينافيان
من نفس اللازم الى ملزومه وادعى عدم ان الكناية يطلق ويراد بها اللفظ وادعى عدم ان استعماله دال الثانى نظر السكاكى فهو ما ذكره
الملزوم ويريد اللازم والبعض نظر الى الاول فوفها باللفظ المخصوص والشارح رده بشرح قول السكاكى على وفق مرامه فقال اراد الكلام كناية
اى ذكر هذا الكلام كناية بالمعنى الذى ذكر السكاكى وعلى اى من جعل الكناية لفظا يكون نفس الكلام المذكور كناية وتوضيح ان الكلام
المجرد عن التاكيد للزوم مقام انكار المخاطب استعمل فيما استلزم معناه، فان معناه مما عرف اللغة، خلو ذهن المخاطب عن استعلام مقام
كما كان لم تقصده هنا اللغة بل ما استلزم وسوق له كان حينئذ خلو الدرس عن استعلام اما واضح من استلزام علم المخاطب للخلو وكذا الكلام المؤكد للوارد
فى مقام خلو ذهن المخاطب فان معناه فى عرف انكار المخاطب او تردده، ولم تقصده هنا المعنى بل هنا مقام بل استلزامه وسوق له الحالى منزله المنكر
او المتردد والا ان هذا المعنى استلزام انكار او تردده استلزاما واضح من استلزام طابعة المخاطب لانكاره او تردده والمدلول للانكار او التردد
واذا كان الكلام المذكور كناية على هذا فكر تكونا وذكر اللفظ هذا صحيح ما ذكر ح ان كلا من غير اشتباه، وللناقش فى العنوان بعد وضوح المقصود
ليس من دأب المحصلين تحميل كلامه ما لا يلزم مع الكلام المؤدى وقوله لان سوق الكلام على المنكر على منع لان معنى الكلام
للموصوف مع المنكر هذا وتحصيل التوجيه ان ايراد الكلام وسوقه وكذا ذكر الكلام الدال على منع لانما يظهر للمقام كناية عن المنع للمناسبة
لهذا فاذا اورد الكلام للخلو والدال عليه خلو ذهن المخاطب بحسب العرف فى مقام العلم او لانكار او التردد وعلما او اريد ما استلزم خلو ذهن عن سوقه لهذا الحالى
الدرس ما استعمل المعنى عما يناسب العلم او الانكار او التردد وهكون كناية ذكر اللفظ الدال على اللازم وهو خلو الذهن لمستعمل اما هو الذى سوق الكلام للمؤكد
وفى على وكذا سائر كنايات هذا الاان يحرر السابق رده للكناية من نوع عوض يحتاج الى مزيد تامل وعنايته صفا بعضهم الى ما ريله بالاخرى ولذا قال المحشى
الشريف الجرجانى بعد ايراد هذا الوجه ان قال الشارح المحقق عن المؤكد مثلا دل على خلو ذهن المخاطب وعدم انكاره او تردده وفى عرف البلغاء دلالته واضحة
لاصفا، فيها وكذلك المؤكد تاكيدا لمفاد دل بحسب العرف على انكار ذلك فاذا الذى اورده الشارح المحقق فى قصد به ما اتضح دلالته على كون ذهن
المتكلم فى الخلو بمنزلة الخالى الذهن فصل
التفريع ما ورد الى آخره الحرى الى العالم سلام يقصده الدلالة على خلو ذهنه بل على ان مقتضى حاله ان يستلزم خلو ذهنه وعدم علمه لما عداه، هذه ذكر ما يدل على اللازم
اعنى الخلو لينتقل منه الى ملزومه كما دعاى الى آخره ذكر ان المعانى ان قصد ما لا يناط سواء كانت مما يتضح دلالتها عليها وهى الخلو او التردد او
انكار او لم يكن بوجه من الوجوه يستلزم الخلو وغرضه ان لكل من هذه اصلة بحسب اللغة لكنا اصلة بحسب عرف البلغاء، فكون استعمال اللفظ فيها خصوصا ومجازا
او كناية بهذا الاعتبار قوله لا للمدلول على الخلو الجهل بالحكم والتجاهل انكره رجل يحيى بن كريم بن الخازن ساطع البرهان من اعاظم الصفالى
اولى ان يريد ما هو الموصوف اى البرهان الواضح القول فصل قيل ان البلال اذا ارادت نفخ اعانت يديها على اللعان المسرت الصحاح السرت الخ
الشرشا ما عند لسطر من الحرير عند كراث الحكم تنزل على الدرس ما ينزل عليها للطالب ما زيد قائم وللمكذب ما زيد بقائم سواء كان الفرع
عاصفا للقائم وقد يطرح على خلافه فقائم كل من القائم والحالى والسائل عن قيام زيد الخالية عما سوى ذلك
عن التاكيد اى كانه لا يطلب المؤكد كيف العرض له لانكار يحق او مذكر لذلك لا يجب المجرد كونه خلو ذهن المخاطب عنها او مذكرا له فقد يكون
كل من ذكر لوجه من آخر مناسب المقام قوله كان من المتكلم بحمل ان يكون ما نقله اسما الضمير العائد الى الظن وضمر انه لا يكون والظن يعنى

ظاهره العمل اى ظاهر هذا الكلام يعنى ان قوله لا ارى فى محل نصب مفعول ما سوف نصف من جعل المنكر كمنزلة العالم ما زيد قائما ويحتمل ان يكون بيانا له
منزلا وجوه الرد كعدمه لاستعمال المقام على ما يوافق ما هو ظاهر المقام على ما هو مراد المتكلم وهذا اعتبار ان النفى
يوجد هذا لاحتمال لاستعمال ما لا عدم اعتبارات كائنات ولو كان قوله لا ارى فى منالا لكان كاشفا عما مضى من قوله وهكذا
اعتبار النفى لكونه منها والراجح فى محض نصب حيث قال ولا حسن ان يقال انه بيان لمنزل وجوه الرد منزل عدمه بناء على وجوه ما نزيله
للاانه تسامح فى العبارة او ذكر المنزل المثال لان قوله لا ارى فى منال فرق من عبارات سيبويه وجوه الرد منزل لعدمه قوله
مما لا يصح ان يحكم به لكن المراد ما من اراد ما ارى فى مضى السكوت وجوه كانت بستام وجوه قطعا فى لا يصح الحكم بما سيقام عنه لكن المراد ما من لما
علم تقدير كون الرد مصدرا اى رايه فارى فى قصة السكوت فالمراد من لكن ان كانت بمعنى مطاوع للرد فوجوه كانت بدل بعض وجوه
بل كانت بمعنى اتهم انما سيقام عنه اى الوان امام ملابسة الحكم بما سيقام فصلا عن التاكيد قوله وهو لا يكون منالا لما مضى منه قيل لك ان اجعل
وجوه الرد منزل لعدمه بناء على ما قيل قوله وقيل لا ارى فى وجود الحكم كما سكن المراد ون وجوه المدلول ونزل انكارهم منزلة
عدمه لوجوه المدلول يكون مثالا لما هو مثال انتهاء وليل انتهاء للمخاطب مما سوالح غرم واصحابه رضى الله عنهم ومع لا سكون وجوه
للدليل فلا تصور انكار هذا الحكم منهم اذ لا يكون منزلا لما هو انكار وجوه المدلول بانتفاء دليل وجود الرد من
للمراد من منزلة العدم صار الرد صفرا ما لكلمة هذا اعتبار فلا يعتبر على وجوه الرد من لانكار وعلا تقدير كما فى من لا يكون
انتفاء منالا بحيث اعتبار جعل الرد كالعدم بلا اعتبار امر اخر فجعل لانكار المذكور كالعدم قوله وانما نهنا ما ذكر صاحب الكشاف بعنوان الكشاف
مكذا ما فى ان احد لا ارى فى ولا مر عنوان قوله ان احد لا ارى فى فاعل فى فكون المنع واردا على عدم كارى والمعترض وجود
على وجود ومحصل الاراس وجوه مانعة من السوال والجواب وقيل المنع ممنوع لانا نمنع ما ذكر فصفا كانه قال ما الى هذا الخبر مسلما ان
ليس الغرض للدرس ما سنه ى صح والاصح نعمه وقيل الوجه ان يقال ان ما من صنع العموم الى الرد لا ما من لان احد لا ارى فى واليه اشار
بقوله ح على ركبه ما من الرد عن ان احد لا ارى فى وقوله بل يمنع انه ليس محللا الى توجيه قوله وانما للمنع كونه معللا للرد وغطه له لو فاصح
لزوم عود السوال مانعة ويحتج فى الرد فكيف يقال انه ليس مظنة للرد بعد قوله بل يمنع انه ليس محللا لوقوع كارى فى بعض انه عند الناظر
والحق الصحيح ليس مانعة ومانعة خلو كما يقال اما ان يكون هذا الخبر لا يستحق ان ينكر او ليس كذلك لا يستحق ان ينكر لا ثانى ح قال
لكن قوله وانما المنع كونه معللا للرد بعض من اسناد الى جزء الرد قوله وقد توهم السهو او التوبة انما قال كذلك انتهاء الكشاف
ح الفصل والوصل يحتمل كون جملة لا ارى صفة لمنزلة الماكد للعنوى وهو قوله فانه لا يولع وصف الكناية بالدرجة العضوى
من الكمال بجعل المسند، وتكلم وجوه الخبر باللام كان عند السامع قبل ان تامل مظنة انه جارى به واما من غير تحسين فانه لا ارى فى منالا لكن اصاع
للمنة نفسه اما له لا عبء يتوهم السامع انكى عوكلها، ح للمنة مجوز رسانا، وتبين ما علم ح شرح اللباب ان الشيوخ عند العام وصاحب الكشاف وكى
شبهها ملون ما الماكد للعنوى ندوهم نوم والسهو والنسيان الا ان المحار عند علما مور اى جمهور المحققين انه لا ندوهم يوم
السهو ح وتكلم على ما الماكد للسند الى صحت قال والا ندوهم هذا التوهم ما الماكد للعنوى وسنرا وسيجئ تمام البحث مستوفى ان شاء الله تعالى
وهذا اسقط ما قيل ان فى نسيان الماكد للعنوى لا ندوهم السهو كما صرح به بعد وكذا ما قال ان ما ذكر سابقا من وجوه السهو سواء كان
لا رد فى نفسه جميعا كما هو الظاهر او الى نسبه اوالى لا رد فى سامعى لكن واما قيل ما الصدارة عنه ان المانع من وقوع الماكد للعنوى
للسهو انما هو الضمير لانه يعود الى السامع ان سهوا فسهو والا فلا فيه ح قيل لو فرض نفسه ح جاز ان زيد نفسه ليس بزيد كان واقعا لتوهم
السهو انتهى وهذا اللائق بمسلك ح لا ارى فى فان الضمير فى لا رى حال المؤكد فيه ما لا يخفى قوله لعل وجهه ان المحصول عما يقتضيه ظاهر كلامه

للظن ومعنى هو اسما وضع لمعنى وان يكون زائدا ممكن قوله انه لا يكون خبرا ويوهم قول الشارح وهو مع شرح المفتاح او كسبق الظن بالحكم الذى وقع انه لا يتم ومن المتكلم على الاول حال من الضمير فى كان وهو الذى كان ظرف لغو لكان ومعنى الثانى صلة للظن وهو الذى كان ظرفا له ويجوز ان يكون الظن بمعنى المصدر فلا حاجة الى التقدير والمعنى الظن كان من المتكلم اذا لا يكون او ملتبسا بانه لا يكون ولكان الثانى ولا يكون كلتيهما ما تان كما اشار اليه الشارح وهو قوله الحكم الذى وقع انه لا يتم قوله ومن خصائصها ان لضمير الشان لزوما فاستثنا، له لانه لا يعرف حذف حسن ضمير الشان ولا عدم صحة ورودها وهو معول عليه لانه ان اراد انه لا حسن ولا صحة لورودها اصلا مرجوعا كان او منصوبا مذكورا او مضمرا وهو قائم كسبق وهو فى النثر كقوله لا يهمنى سواه لعدو ان اراد انه لا حسن ولا صحة لورودها فى صناعة اللاعبة كقولك لسيد المذكور رواه ان اراد انه لا حسن ولا صحة تعال كونه منصوبا مذكورا او محذوفا فاذكر ولا تذكر كذلك ان اراد انه لا حسن ولا صحة لورودها فى ليت لعل وما علمت غير وكبر وكذا ان اراد به اذا كان منصوبا متصلا ما رزاكبت وهو قوله باب علمته الخير ملاحق على احد مكن تحامل ما شئت من ظرف وكذا ان اراد به اذا كان منصوبا متصلا ما رزا لزيد ونائبا عن احوالها من ليت لعل وغيرهما المشبهة بالافعال فخارج عن عن صناعة النحاة اما تم لغة اصناعة النحو والحطوه وان اراد به اذا كان محذوفا منصوبا او عن حذف كذلك فيصح كبت وددت ان للحنفى كقوله لا يهم الا سيكون حكم مرضى كما به وان اراد به اذا كان منصوبا متصلا ما رزا لزيد ونائبا عما عدا الفا او ما معنى احوالها خارجا ان كان كلا للشرح مرتبطة مصدوق بما يعنى من الشرط ما مثل قوله لا ان من بين وبصير وحدا استثنا كقوله لا آنه لا يعلم الكاذبون هذا ان استقم لغة ما عدا النقل وما يليه للاعرى الكلام عن الاستثنا، وغاية ما يمكن ان يقال اراد به ان لضمير الشان هو ان لغة ان كان منصوبا محسنا كما ملاح مرتبة الملاغة لا يوجد ذلك الحسن بدونها بل لا يصح عند العقد اليها واما ان لضمير هو ان المنوه او المكسور لغة ان كان محذوفا فاشا ما حسنا لا يوجد بدونها طاحت لغة ولا صحة بدونها ناسدا والكلام بعد محل تامل قوله كقوله ان قول سالم من ريبة وجران قوله بعد اربعة امثال من الحسن والعيب للامر والامر دون والنوا، اسم من سوءت الحال سا والسنى بمعنى النوال السكيت الصحاح رجل نسوان اى سكران بين السنى والجنب ضد من كما ذا والنازل من نزل البعير ينزل اسنى بابه وكرا كان اوانح وذكر فى السنة الباسعة او رمانزل فى السنة الرابعة والجمع بزل بزل وبوازل والكهون الناقة للوقت للحال لست الكهون صيغة وقوله ان سواء السنوح مصراع وقوله وجب النازل كالهون مصراع اخر قوله كقوله ان وهو الذى سمحا الى يحو ما شئت من امر ونهى امر ضمير هما قوله ومنها حذف الخبر وجوبا مالا واه ولولا الخ قد وضح سيبويه لهذا بابا وترجم عليه باب ان مالا وان ولذا واكذوبا شرطوا انكرة كما يجب لكن جاءا كذكر والنواء نكرة ان واصلنواء فرءا المحذوف قال ابن يعيش اجاءت خبر المحذوف الا وفا واوجارا وجرورا وقال العاصلة الرضى رواه لا حسن الى كون جميع ما اجاء الخبر المحذوف فاورد ما يدل على ان قول الشيخ لم يحسن الحذف اذا لم يجز عموما سيفى فيه نا مل وكانه نه سئوله لم يحسن الحذف على انه وان جاز حذف الخبر لكنه ما صون سكرة لا يسئ لعدم صلاحية لكونه مبتدا، الا سكلت التخصص لا عن وقد نا، عن القرنة الظاهرة حل بالفهم ملابس عن الحذف وسئوله اذا لم يخل انه عنا استا، سئى ان لا يجوز فى باب السلام فصلا عن ان يحسن قوله وقد يترك تاكيد الحكم اياما ال ان الخبر موكدا مال وقد يجوز الوجى باعتبار حال المتكلم كما ذكره وبحو باعتبار حال المخاطب كما مر فى شرح الكشاف له ترك التاكيد كما يكون لعدم الانكار قد يكون لعدم الاعتد والحكم من لهم المتكلم ولعدم الرواج والقبول فى حد السامع وكذلك التاكيد كما يكون لازالة الشك فى الانكار قد يكون لتعدد الاعتد ووجود السناط من المتكلم وسل الرواج والقبول فى السامع والتحسن ان تاكيد الخبر وكه قد يكون باعتبار حال المخاطب وهو ما ذكره فى شرح الفوائد الغائبة وقد يكون باعتبار حال المتكلم وقد يكون باعتبار حال غيرهما وقد يكون باعتبار حال الكلام فالمجموع ثمانية فالتاكيد لله لا وجه ان يكون فيه خلاف فى الوانى والصدق الرغبة ووجود السناط ولا اظهار كما ان غاية كقوله ولقد علموا لمن اشتراه ما له اوكما لا تفرج والتهال

كقوله ومنها انا العنا كاده وتركه لعدم الشك والانكار وعدم الباعث والمحرك وغرضه كذا ما سوما عنا وحال المتكلم والتاكيد لنفى الشك والانكار والعقول والسنة على ان فاعل هذا القول كاذب فى ادعائه، وتركه لعدم الرواج والقبول وغرضه كذا ما سوما عنا وحال للمخاطب والتاكيد للتوبيخ بما لا يليق وكونه منكرا انا ما سوما عنا وغرضها والتاكيد لحسن ضمير الشان وبهته الشرح لان يصلح مبتدا، وخبرا لكن الكلام مما يجب ان يمانع فى فهمه وتركه لخلاف وذكر انا ما سوما عنا وحال الكلام مما انه لا يخفى ان بعض ما ذكر من التاكيد يكفى ان يتعدد من انواعه الكلام لا على منفى الا قوله مطلقه للتحقق اى موضعه وحالته الذى يطلق عليه فانه للتوكيد اى موضعه الذى يحقق فيه فنعلمى من ان التاكيد قال ابو زيد وانه ملتبس من ذكر اى تخلله وكل شئ ذكر على شئ فهو منه له وهو كالاساس وفلان منه للخير ومعناه انه موضع ان قال فانه ظهر وعسى ان نفعل خبرا قوله واستبح من امثال منا ما ناسب المقام منها التاكيد وتعامى اول لا حاجة لاصلاح الشكر او لانكار الحكم ما دى الراى ومنها التاكيد اذا له لاعتقاد المخاطب ان المتكلم شاك فى الحكم او منكر كقوله لا آنكر لرسول الله ومنها التاكيد منها على ان الحكم المذكور مما يقع شاك وكى لا يضاف ولا يتعلق عنه وغرضه كذا ما ناسب المقام قوله للملابسة الى لا استناد الخبرى لانه قال فى العروة اذا اعتد موقوف يكون عن ما قبل هو ظهور ان اللام للعهد فالمناسب حالة شارح لا يضاح لا بعد لا استناد الخبرى هو ان وضع الباب له ليسئل لا استنا فى بعضا لا ما يقول كون المعرفة المعاد وجوده عين كما قبل ليس على اطلاقه كما صرح به الشارح وحى فى الباب وللاحق ان ركن الاسناد على قدر كون اللام للعهد للاخبرى فعا فاذكر قوله لم يقل انا ضمنا وانا مجاز وكذلك لان السامع الى الغنم من امثال صح العباب وحى فى قاسم لا انا، هو لا يضال انا هو من للجمع او بدونه او بضبط لا قسام خلاف لانا هو من للجمع فقط قال كذلك لسنا وحى فى لا تحضار ما ذكر التقسيمى وورد الواحظه عند للعلم فعدل عنا الى منه ومنه لنفى بعدم لا تحضار بنا، على ان لا بد للعدول عما يسوغ الا تحضار الى خلافه من نكته ولا تيان انا لا يسوغ به نفى بعدم لا تحضار بعوم المقام فصلح نكتة له قوله كما جعل عبد الله الخ جعل اخرج الحكم المعادبا عن موضوعه فى العقل لغرض من الماول وقال السكاكى على راى لا صباح ما خرج بعرف الحشة العقلية سى الكلام المعادبا عند المتكلم من الحكم وما خرج بعرف الحى ما سوى الكلام المعادبا خلاف ما عند المتكلم سى الحكم فيه لغرض من الماول افاده والخلاف لا يوساط وضع والمكان مع اسناد الفعل الى الشئ موقتا به اشوه لحث يتصف به وما يصح هذا فما اسند الى غير ما هو له من المصدر والزمان والمكان وغيرها صح الى حرفه عن ظاهر ما هو له وآصلت فى تاويله فرجب جعله الى الباء وبحسب اللغة وسوان لا حاجة بحسب الوضع بل بحسب العقل حتى اسند الفعل الى غير ما يقتضى العقل اسناده، وسواء كان للمفعول او الى الباء وبحسب اللفظ اما الى المسند او المسند اليه او الينه التركيبة قوله صح الشيخ عبد القاهر بان الينه التركيبة الدالة بالوضع الثانى على التعلق بين جزءى التركيب مجاز لغوى والصحيح ان الحاجب لما ان للمسند مجاز لغوى والسكاكى راى ان المسند اليه مجاز فضا رفضا رفيه مناسب مذهبا ما ترى الغافى بعضد الله والذى رواه فى الفوائد الغائبة وقد الشارح رواه ما حوا بنى شرح المحصة لان الحاجب حيث قال لا اول لا حاجة فى بحسب العقل حتى اسند الفعل الى غير ما يقتضى العقل اسناده، وصوب الشيخ عبد القاهر والامام الرازى وجمع علماء البيان ثم قال وحى نقل الشيخ عبد القاهر والامام الرازى عن علمائنا ما حالت الشيخ وجاز وجمع اسنح كلامه وانها اشاعا ان ليس مبنا جاز وحى اصلا لا مانع للغوى ولا مانع المركب بل عقلى مان اسند الفعل الى غير ما يقتضى العقل اسناده، اليه بشبهة له قوله وقد تلتى لدرج الماحصة قال فى لا يضاح اما امور الكلام فى الحشة والمجاز العقلى فى علم البيان كما حله السكاكى وحى منه له قوله موضوع علم المعانى وهو موضوع علم البيان سهو لتوقف الجواب الا ذكر احوال الاسناد الخبرى الذى هو سى مسائل علم المعانى او من بحث الحشة والمجاز العقلى الذى هو احوال سى احوال الاسناد وهو ان نعلم لان تكون من مسئفات لا احوال للاسناد الى جار اراد، فى علم الكاما سبة اخرى كما حله السكاكى لا نهم لا شكال والعلم للفظ

عما حفظ

ع علم المعانى نظرا الى الاحوال المذكورة قوله وظاهر ان البحث فى الحسنة والمجاز المستفاد ان البحث فيهما وان كان مما يعرض الحال وبطلق الكلام عليها
بطلق عليها ما يعرض الحال لكن محرد ذكر لا يكفى فى الدخول فى علم المعانى والا فالحسنة والمجاز اللغويان انما هما مما يعرض الحال فهما داخلان فى علم البيان
بل لا بد ان يكون من حيثية البطش والبحث العقليين ليس من حيث الحسنة لو كان البحث فيهما من حيث الحسنة داخلان فى علم المعانى فلم يكن البحث
فى اللغويين انما هو من حيث الحسنة فلا وجه لتخصيص العقليين والتعريف فى انما هو الحسنة وحدها والنكرة تحمل على الاول واطلاق المعانى والبيان
فى البيان كلام والذى قال بعضهم كالفاضل اللبيب انهما واطلقا فيهما ما عنا والبطش والتأثير اذا تراكبت محلية كما اشار اليه الشارح رحمه الله
فما بين سورة لان كون اللفظ حسنة او مجازا او كناية مثلا وان كان امرا للفظ وبعرضها الحال لكن البحث عنها فى علم البيان
من حيث انها تطابق بها اللفظ بعرض الحال وبنا سبقه ما مر فى شرح الشارح ان البحث فيهما عن كما حوال التى بعرض الحال لان
بعض المعانيات بعرض للكلام والى ما سوله وبعضها الى ما سوله وليس من كما حوال والمذكور لانه لا بحث ورين فيها عن افادة معنى الكلام غيره
الى اما وده من فحواها صريح بصور وضوح الدلالة وضمنا وكما يدخل فى ما طابق لا عتبار دون الواقع لكن من خارجا فيها فعل المسند قوله
من قوله ما سوله ما سوله بحسب الواقع اعم من ان يكون هو لا عتبار او بدونه وبقوله عنا للكلام خرج ما طابق الواقع فقط ومن المطابق لما به الحد
داخلا وخرج ما طابق لا عتبار فقط ومن غير المطابق لشئ منهما خارجا عن الظاهر وخرج عالم يطابق لا عتبار فقط وما
لم يطابق شيئا منهما فظهر ان قوله لكن من خارجا عنه ما لا يطابق لا عتبار سواء طابق الواقع ام لا فيه بعلت لان ما لا يطابق شيئا منهما كان
خارجا عن الحد سوله ما سوله وانما خرج بهذا القول عند المصنف لكان ما قاعلى وجه كلاى ما لا يطابق لا عتبار فقط فانه كان داخلا
فيه وخرج عنه بهذا القيد الخروج الى ما لا يطابق الواقع لا لا عتبار وانت تعلم ان ليس شئ من قوله عند المتكلم والظاهر مقيدا
فى الحقيقة بل نفس للعان عما شاء ومن آل اوزاع لانه كان للمتأخرين من قوله كما عرفت ما سوله بحسب الواقع مطلقا وسوله عند المتكلم شاذ
فى الجمع عن ما سوله بحسب لا عتبار مطلقا فدخل فيه بعض ما سوه خارج وسوء المطابق للا عتبار فقط وخرج بعض الواقع فقط
فظهر بين المعنيين عموم من وجه وسوله والظاهر منا ومن مخرج المجموع من ثالث متناول جميع الاقسام كما ربيع والقول بكون الصوت مختصا
لانات ما يعبر اذا كان العدا صلى فيه كما سوالط وانما ذا كان اعم او مساويا كان المعنى مساويا والمطابق فى الصوت قطعا نظم التخصيص
حسب المفهوم لانم للتقييد مطلقا قوله وسوا يضا مستقل بالظرف المذكور بعده اى يكون معتدا سوله عند المتكلم والحاصل ان الصوت الذى
سو مستقل الظرف اعنى ذا كان محتملا لان يكون عند المتكلم وان لا يكون عند حد قيديه والصوت عند المتكلم محتملا لكونه فى الظاهر ولعدم قيده قوله
وهو المقال عند مذكور فى المتن لكنه مذكور فى لا فتاح حيث قال والثانى ما يطابق الواقع دون لا عتبار وكقول المعرى على لا عرف حاله وسو
بحسب انه خالق لا فعال كلها اصل ذكر العدس لدفع عدم عرفان للحال ولا عتبار على سبيل للفاء والا فنفع انما يكون كلام صنعة اذا
بان المخاطب اذا كان جاهلا بحال العامل لا سيما كونه صنعة بحيث ان العامل علم المخاطب بانه عالم انه لم يرض ظاهر ولا سعد ان يقال
لكن ذكر العدس لانه لم يعرف حاله او عرفا لكن بغتها كون الكلام صنعة لانه لا يحسب فى على عدم ارتضاء الظاهر ولا مر سهل قوله كما
صرح به فى المفتاح فى قوله وهى حق هذا المجاز الحكمى ان يكون فى المسند اليه المذكور نوع تعلق وشبه بالمسند اليه المتروك فانه لا يمكن الا
لذلك ثم قال وان لم يكن سنا السبب بين المذكور والمتروك كما لو قلت اسبا رضع النقل وستى الدوا، للمريض حسنت الى ما لكن اى من
الحماقة والجنون بنا على ظهور انه لغو محض لا وجه لصحة حسنة ولا مجازا قوله بخلاف الثانى فان المخاطب عالم بان المسند اليه لم يرض
من ظاهر اذا سناد الى ما سوله عند وذلك لانه يخرج ان المتكلم كان عالما بعدم صحته لكنه سهى او نسى او لم يكن عالما اصلا فاسند الحكم اليه

وكان الشارح رحمه انما دعى للبناء على السهو والنسيان ارادة لما عسى يتوهم عدم كون الاسناد حسنة والا فالاولى ان يقال بعض
لعدم علم بحيثية اصلا وما قيل من ان السهو والنسيان فى المشهور لا يتصوران الا بعد العلم ما فاذا قوم المخاطب ان المتكلم سهى او نسى فهو علم
ان المتكلم عالم بعدم مجيئه وهو العلم لا اول والكلام فى العلم الثانى فليس بشئ لان المعتبر علم المخاطب ان المتكلم عالم حال تكلمه بعدم مجيئه قوله اعتمادا على
انه مفهم مما ذكر فى تعريف المجاز وانما حسن تفهم من ذكر ضده الاول فانه لا ما ول فى حيثية لغتها ولان الممكن تأويله وبعيد وجه
على ان للدليل خلاف ظاهر تفهم منه انه على ما سوله عند وعلى وفق اعتقاده قوله بل حالة على الثانى اظهر لعدم الاطلاع على السرائر
قبل للسناد دراى الفهم عند لا تضاف من قولنا الحكم عند المتكلم كما انه كذلك حسب اعتقاده الاترى ان قولنا الحكم عند الشارح رحمه كذا
تفهم منه انه كذلك اعتقاده وعدم الاطلاع على السرائر لا يدرج فى سناد للمتبع المذكور والاطلاع لا لفاظ الحدود على خلاف المتبادر
مقصد كلام اعرض عند العالم على نفسه بان ما عند المتكلم اعم مما غرض من الحقيقة وفى الظاهر تكلف بتبادر منه لم وايضا لا دلالة للعام على
خصوص بعض افراده واجاب اولا بمنع عدم تبادر ومستندا بان الوضوح للفهم الى الخارج والذهن تبادر الخارج عند لا اطلاق
وكذا الوضوح للفهم الما مونا ودلالة وما توهم من تبادر ما سوه بحسب عند لا اطلاق وبانا بان الظاهر ان اللفظ حقيقة فيما تبادر منه مجازا فى لا
وصحة النفى باعتبار الاطلاق على من تالت بنا ولها هى باعتبار عدم المجاز وعلى تقدير كونه حقيقة فى القدر المشترك بين تبادر الخارج والذهن
القدر فيه كان للمتبع للحقيقى ان يحمل الجواز بمعنى ان المتكلم كذا انه كذلك حسب اعتقاده والتبادر وصول الغير اباجا، التعويذ
من معوذة القرينة وهى كون ارجح صاحب حد مذهب ولو اقل للمفهوم من قوله الكلام للفائدة عند المتكلم ما عرض فى الظاهر لان كلام المتكلم انما
يفيد الحكم الذى عرض فى الظاهر لا تفس لا مر لعدم الاطلاع عليه فاذا م يطلع عين لا مر على الظاهر قوله اما لا ول فلصدقها على ما لا ول اى قول
الحسنا، صدر البيت نزع ما رعت حمى لذ اذ كرت، نصف بيت فقدت ولدها فلما غفلت عنى رعت واذا تذكرته اعملت واورث
فى طلبه سهما فصار اهما فصادها، صدق التوصيف عليه مى مهما قيال ولا بار فعلان للمبالغة عنها ان سناد الها فصدق عليه اسناد ما يتعلق
الفعل الما هو له فاندرج فى تعريف الحسنة مع كونه مجازا لكن يرد عليه ان الاولى ان يمثل على اسناد
الى غير ما هو له اسنادا وضعا، اسناد ما هو له لكنت يصح حمل الحمار العقل واجيب عنه بان لا قال وان كان صفة لها فانه بها لكنها غير محمولة
عليها مواطاة، بل الحمل مواطاة، انما سولا ذا، فاذا صل ما جعلت الباء كان لا سناد حسنة فاذا فلمى اقال بصير محمولا لا شاعرا ما سوه محمول عليه
حسنة فيكون مجازا قوله وانما المجازى ان جعلتها اى جعلت الحسنا، لكن الباء كانها بحسب مفعول بان جعلت حسنت اى اخذت حسنا من قال
والا دبار لكن اقالها واد بارها عنادكا ردولدها افسونا السحر اى صيرتا، ناسدا لكن لا تخ حال كونه عالما بانه ناقص كامر وحذف انه بل ان قال
كونه عائدا على انفسنا بين صيرتا، ناسدا لتوجهنا بهذا التوجه الحمل المنفصل وسو المبالغة وجها وذكر المعنى بالجعل على ما مر شبهه بالمعقول
بالمحسوس والوجه والتصنع الى كلام منسوب الى العوام العامر من عن رتبة البلاغة بل لا سئلة الا اوناء ممن لسن لهم ادنى تميز مروى من
رذله نوم مرذول ورذال الكل شئ رديه كذا فى الصحاح وشناءة حضر بعد خراى غاية فى بوجه المعانى فى الصحاح رجل شناء اى عالم الا لسان
والبلاغة فى المدح كانهم يريدون به دامة اوغاء اوناء قوله عما عن عن المقابس الما يدل عليه قوله فما حى يعين ولم يلابسا شيئا
كما قال الشارح رحمه انه اشار الى تفسير البوسعى والقول بانه نهم من تعريف المجاز وسم لما بينهما من التناسب فاخذ قيد واحد منهما لا يدل
على اخذ قيد آخر فى تعريف كما حرفل ويدل على اعتبار عدم كما سبق فى لا عتداد ارغ تعريف قيل فيه بحث اى وهى ان ارجح الظاهر ان للقابس
سو الفاعل والمفعول للحسنان لانهم قالوا فى تعريف الحسنة ان يسند الى الملابس الذى سو المفعول والعقل يمنع لا ان
مرضيه وكذا ما فى لا مثلة فالاسناد فى قولنا ما مى اقال واد بارها اسناد الى الفاعل الحقيقى فيشكل التعريف به فالاولى ان يقال

ما ذكر المحشي الشريف الوجاري نفع الله بعلومه ان معنى تعريف الجزء اسناد الفعل او معناه الى شئ مونا بث لجعل احد هما مسندا اليه والاسناد في المثال
المذكور ليس كذلك وانتهاء انه اما ان يكون قول الشيخ حمل على المعهود او لا على الاول الاشكال بمخالفة الشيخ لاندفع بهذا التوجيه وعلى الثاني يجب
قوله تعريف المعهود عكس طرفيه عنه وكذا الكلام في قوله بالمثال المذكور لان مجاريه على راي الشيخ لا اشارة في ما ذكر المحشي الى الجواب عن الاول
بان المراد بالفاعل الذي اسند اليه الفعل او شبهه عما قام به وهو الفاعل المعنوي كما صطلاحي الا لفظي الذي تقدم الاصطلاح
وبالمفعول ما وقع عليه فعل الفاعل وكذا الكلام في البواقي بدليل قوله ولما سبات بني ملابس الفاعل الخ ولا اسناد الى المسند اليس من
هذا القبيل فلا اشكال التعريف واجيب عن الثاني باسناد السبق الثاني بان المعهود من حمل السكاكي بان تعريفه يعني كون الاسناد
جعله الله او اسم مشتق او جامد لانه قال والفعل ملابسات بني ملابس الفاعل والمفعول به الخ وقال في الايضاح وداعي السكاكي وجه نظر
ان يدل مطلقا عليه الكلام بصريحه او بتضمنه كما سيشير اليه او لكون لا سبق واشرف بتسمية الشئ باسم اشرف اجزاءه او لكونه لمعنى النسبة مطلقا شاملا
للجميع فورد اي عن الملابس فصل يفيد ما سوله ما للملابس ما لاحاجة اليه لانه يكفي في تعريف المجاز اسناد الفعل الى ما ملابس لما سوله بل يزيد على
كون القيد مخلا بانه ان ما سوله اعم من الملابس الذي سوله لانه للزوم الملابس الذي سوله اما سوا الفاعل او المفعول كما صرح به وسواء تضمن
ما سوله لصدقه على المسند، بخلاف الملابس فانه الملابس غير ما سوله اخص من الملابس الغير الملابس الذي سوله لصدق الثاني بما لا اسناد والى
المسند، اذ لا اسناد اليه اسناد الى الغير الملابس الذي سوله اعني الفاعل او المفعول به واجيب بان المسند بان للواقع انه المذكور هنا
ملابس غير ما سوله وسواء ما سوله والملابس غير ملابس سوله وانما يكون اعم لو لم يعتبر غير ملابس سوله لها للملابس والمسند، ليس من الملابس بمعنى عارض الشئ
ورد في الحمشية نقل عن الحواشي ان من في من الحمشية بيانية وفي من العقل المسند، اشارة والمعنى على الاول انكر بطلب ما يؤل اليه الخ وهو الحمشية اي بطلب الحمشية لكونها
الذي يؤل اليها نوع طلابسة وتكلف طلبها وعلى الثاني انكر بطلب من العقل ان يكون مسندا، طلبكم من الموضع الذي يؤل اليه الذي هو موضع
الذي يرجع اليه الذي اي موضع موضوع من المواضع الذي يصح الصرف اليه وهو حمشية الذي يكون بمعنى الخ وذكر الشئ حتى نظر لكل المناسب شئ ويبك الحمشية من
اي جهة هو ويجوز ان يكون الموضع الذي يوصف حمشية صلة عقل قوله من العقل متعلقا بمحذوف حالا عن الموضع وهو الاولى ويحتمل ان يكون
من الموضعين متعلقا بسؤل ويكون للطلب كالذي الذي يرجع الى الحمشية او الموضع الذي يؤل من العقل اليه وهو المعنى الحواشي او الحمشية وعلى ما
ذكر الشارح نفس الحمشية او موضعها وقيل انها وكر قوله او الموضع اما، الى ان المجاز العقلي الحكمي لا يكون له حمشية عند الشيخ فلا يطلبها اولا اولا يطلب
ما رجع من الحمشية اليه لاسنادها وردان الظاهر ان الموضع الذي يؤل اليه من العقل انما هو الحمشية واسنادها، للحمشية لا يدفع طلبها وصلاحية اسنادها
الى ان الاول طلب المجاز عن المرجع وانه يحتمل ان يكون مصدرا عن المفعول الى الموضوع عنه المرجوع اليه عن الحذف والانصال وان يكون اسم مكان
وقوله وحاصله ان مصدوقه قول انه تخالف من عند الشيخ الخ الاول ان حاصله ما لا يطابسه الاسناد اليه لما سوله ومناسبته اياه، فانكر ان الملك يرجع
النهر ولا يطلب انكر انما اسند للجبان الذي لا، الى النهر لانه مكانه فقد طلب الحمشية ولا يطلب طابسة المكان لما ومأذكر يرجع الى بعض الوجه فيصح علا
لانكر لان حاصله سرور بانصبح عند ذكر جواب عما يخيل من قول المعترض خلق الله الاجسام كلها واضل الكافر ما لها وبل والقصد انه اسناد الى السبب
فان الكاف قوله والقصد بيان لمعنى الباء وبل وبابوس وصح الاول ان للجار الفعل سقدى موضعه الحقيقي الذي يصف الفعل الاعم كما للموضع
سقدى موضعا الذي يتصف الوضع الى عن ذكما لو حظ في الملابسة بينهما لو حظ في العقل وكما ان ذكر سرور ط بالوجه طلب ذكر الجبان والباء اسناد الفعل

من المجاز العقلي ما سوى مع من كو ما صام يومي وما نام ليلي فان المراد اسناد عدم الصوم وعدم النوم الى اليوم والليل مع ان الافطار
والسهر وسوليس بشئ للزام حمشية فكون مجازا وانما يكون حمشية لو اريد نفي الصوم والنوم عنها بعد الاسناد اليها كما مر من الاصل السابق
المعاوده فكلام الخراب ويدل عليا نقاوله في شرح المفتاح والحاصل انه اما يكون مجازا ان اقتصد اسناد الفعل الا معنى الاسناد واما في صورة لا يكون
مثل انا رأى صايم وليت نهاري صايم وما السبب ولكن فان اريد به الاستفهام عن ثبوت الصوم للمخاطب النهار وعدم الصوم له فهو مجاز وان اريد
به الاستفهام عن ثبوته للنهار نفسه ومعنى ثبوته له محمشة وعاصنا العقاس وكون اسناد الصوم الى النهار صورة للحمشة والمجازيون ولعله
غير قادح في للمقصود فورد ويسمى مجازا حكميا اما تسميته مجازا حكميا فلعلاقة الحكم ولا اسناد انا ظاهرا او معقدا وذكر لان للتجاوز عن مكانه
لا صلاح ابن الربيع العقل سوا اسنادا ولا شئ من ذلك الكلام وقيل التسمية بالنظر الى كونه اشرف انواعا سناد ان المجاز وان كان في الاصل
والاقاع لكن الحكم اشرف منها فاعتبر الاشرف منها وجه التسمية او ما عتبار انها اعم كاحمشة وقد الاقاع منسوبان الى الحكم لا سنادها اياه، و
تسميته مجازا عقليا لانا سناد ملابسة ما نات الفعل وليس في ايمانا النظر الى كلام لا علاقة بنا على ان النوع لا ما ت الى ان للحمشة في المجاز العقلي
انات لا اسناد وفي طرفي الحكم مطلقا سوا كان انات اسنادا او اسناد دينا وامانسبة اسناد اجازيا فلكون المجاز في لا اسناد مطلقا اعم من
ان يدل مطلقا عليه الكلام بصريحه او بتضمنه كما سيشير اليه او لكون لا سبق واشرف بتسمية الشئ باسم اشرف انواعه او لكونه لمعنى النسبة مطلقا شاملا
للجميع فورد اي عن الملابس فصل يفيد ما سوله ما للملابس ما لاحاجة اليه لانه يكفي في تعريف المجاز اسناد الفعل الما ملابس لما سوله بل يزيد على
كون القيد مخلا بانه ان ما سوله اعم من الملابس الذي سوله لانه للزوم الملابس الذي سوله اما سوا الفاعل او المفعول كما صرح به وسواء تضمن
ما سوله لصدقه على المسند، بخلاف الملابس فانه الملابس غير ما سوله اخص من الملابس الغير الملابس الذي سوله لصدق الثاني بما لا اسناد والى
المسند، اذ لا اسناد اليه اسناد الى الغير الملابس الذي سوله اعني الفاعل او المفعول به واجيب بان المسند بان للواقع انه المذكور هنا
ملابس غير ما سوله وسواء ما سوله والملابس غير ملابس سوله وانما يكون اعم لو لم يعتبر غير ملابس سوله لها للملابس والمسند، ليس من الملابس بمعنى عارض الشئ
ورد في الحمشية نقل عن الحواشي ان من في من الحمشية بيانية وفي من العقل المسند، اشارة والمعنى على الاول انكر بطلب ما يؤل اليه الخ وهو الحمشية اي بطلب الحمشية لكونها
الذي يؤل اليها نوع طلابسة وتكلف طلبها وعلى الثاني انكر بطلب من العقل ان يكون مسندا، طلبكم من الموضع الذي يؤل اليه الذي هو موضع
الذي يرجع اليه الذي اي موضع موضوع من المواضع الذي يصح الصرف اليه وهو حمشية الذي يكون بمعنى الخ وذكر الشئ حتى نظر لكل المناسب شئ ويبك الحمشية من
اي جهة هو ويجوز ان يكون الموضع الذي يوصف حمشية صلة عقل قوله من العقل متعلقا بمحذوف حالا عن الموضع وهو الاولى ويحتمل ان يكون
من الموضعين متعلقا بسؤل ويكون للطلب كالذي الذي يرجع الى الحمشية او الموضع الذي يؤل من العقل اليه وهو المعنى الحواشي او الحمشية وعلى ما
ذكر الشارح نفس الحمشية او موضعها وقيل انها وكر قوله او الموضع اما، الى ان المجاز العقلي الحكمي لا يكون له حمشية عند الشيخ فلا يطلبها اولا اولا يطلب
ما رجع من الحمشية اليه لاسنادها ورد بان الظاهر ان الموضع الذي يؤل اليه من العقل انما هو الحمشية واسنادها، للحمشية لا يدفع طلبها وصلاحية اسنادها
الى ان الاول طلب المجاز عن المرجع وانه يحتمل ان يكون مصدرا عن المفعول الى الموضوع عنه المرجوع اليه عن الحذف والانصال وان يكون اسم مكان
وقوله وحاصله ان مصدوقه قول انه تخالف من عند الشيخ الخ الاول ان حاصله ما لا يطابسه الاسناد اليه لما سوله ومناسبته اياه، فانكر ان الملك يرجع
النهر ولا يطلب انكر انما اسند للجبان الذي لا، الى النهر لانه مكانه فقد طلب الحمشية ولا يطلب طابسة المكان لما ومأذكر يرجع الى بعض الوجه فيصح علا
لانكر لان حاصله سرور بانصبح عند ذكر جواب عما يخيل من قول المعترض خلق الله الاجسام كلها واضل الكافر ما لها وبل والقصد انه اسناد الى السبب
فان الكاف قوله والقصد بيان لمعنى الباء وبل وبابوس وصح الاول ان للجار الفعل سقدى موضعه الحقيقي الذي يصف الفعل الاعم كما للموضع
سقدى موضعا الذي يتصف الوضع الى عن ذكما لو حظ في الملابسة بينهما لو حظ في العقل وكما ان ذكر سرور ط بالوجه طلب ذكر الجبان والباء اسناد الفعل

اسناد التقي مجاز لا تقي الاسناد

بقوله واسناده الى غيرما للابسه والثاني قول المصنف فما يجيء والاول للمجاز من قوله ولو كان العامل لزيد فاضرب
بل الحق انه بيان شرط المجاز بعد ذكر ماهيته كما ذكر نا المجاز اللغوي بعد بيانه وذكر العلاقة بعده وقوله من قوله بيانا لاشتراط قيام القرينة
للافادة في الجملة والثاني انه لو اقتصر على النهر وقصد اثبات الجري صح له فلا يكون اسنادا الى ملابس غير ما هو له مع قيام قرينة هي
استحالة قيام الجريان بالنهر عقلا مع انه ليس بمجاز بل صحته والكلام كاذب وغاية ما يمكن ان يقال مع هذا ان حاصل العامل ما لفظ الى ما
قصد للتكلم اذا قوبل بالمخاطب والعلامة ما حكم ان صحب قرينة صارفة للاسناد عن ان يكون الى ما هو له فهذا لا يكون مجازا فلا يخلو
عن تعسف لكن قوله ما حاصل والا فالتعسف يخفى المتون ولذا فسر بعض الشارحين كما يضاف اي كنى مفرده من بعد
كامر سنادا وسنادا تابعون كذا في الصحاح قوله استوفى للمفعول معه والحال ونحوهما لان الفعل لا سند اليها قيل ان اريد بانه لا سند
الى المفعول معه بانها عاجاله فكذا المفعول به وان اريد انه لا سند اليه اصلا بالجواز رفع الخشية استوى الماء والخشبة ماسنادا والفعل
واصبح عند ما نقد في صح ان يكون بعد الواو ومع هو او ان يقصد لمصاحبة معمول فعل وعند كاسنادا اليه لا سند ذكر قطعا اما الاول
فظاهر واما الثاني فلان مصاحبة معمول الفعل انما تستفاد من الواو ومع موضوعة والباء والكلام في المفعول به فانه ليس الا ما وقع عليه فعل
العامل وما لا سنادا اليه لا سفر ذكر وكونه منصوبا لم يوخذ فيه وان اخذ في مفهومه كالمفعول معه فعند كاسنادا لا سفر الا بصيغة بخلاف المفعول معه
فانه سفر مع نصبه كون ما بعد الواو ومع مع اي غير الفاعل والمنع للفاعل الى وقع في بعض النسخ الى غير الفاعل او للمفعول به بمعنى غير
الفاعل والمنع للفاعل وغير للمفعول به في المنع للمفعول كما في المختصر فصل او الاولى رجوع الضمير للفاعل والمفعول مطلقا بمعنى ان المراد بما
للعقد وذكر لان الضمير انما يرجع الى المذكور سابقا وهو المطلق فجعله المرجع اولا مع ما فيه واولى بان الفعل المنع للمفعول يسند الى الجار
والمجرور حقيقة كاسند اليه مجازا فان جعل مفعولا بسبب ان يكون كاسنادا اليه حقيقة واما كونه اسنادا والمنع للمفعول الى المفعول واما
جعل فاعلا بسبب ان يكون مجازا واما كونه اسنادا والمنع للمفعول الى المفعول واما جعل فاعلا بسبب ان يكون مجازا واما كونه اسنادا
المنع للمفعول الى المفتوح ولكن الواو عناه للراد بالمنع للمفعول به سوا الفعل الذي بني لما لم يسم فاعله ونوعه عليه فاذا اسند الفعل المنع الى المفتوح
يكون مجازا سواء كان ذكر الغير فاعلا او مصدرا او ظرفا او ما اشبهه كالجار والمجرور يكون كاسناده فيه الى غير ما هو له وكاسناده الى الجار
والمجرور اما يكون حقيقة اذا اخرج مجرى للمفعول به اتساعا ويكون الجار والمجرور سوا المسند اليه اما اذا لم يخرج مجرى فلا يبقى يكون مجازا وهذا
ظهر ان لا حاجة الى ما عند اربان قوله واسناده الى الفاعل لا يحمل على الفعل شاع على الظاهر كما غلب وقوله يعني لاجل ان ذكر الغير شابه
فسر الملابسة به على ما ذا الكلام للصنع كما تقدم حيث قال واسناده الى غير ما هو له لملابسة الفعل بجار والا فمن ملابس
اسند اليه الفعل الذي هو له للعقد صحيح للاسناد وكان يكون كاسناد مجازا من غير اعتبار مشابهة لما هو له لملابسة الفعل واما حمل المصنف
على اعتبار ما قول صاحب الكشاف وقد سند الى ضمن كاسنادا على طريق المجاز للسببي استغناء وذكر لما فيها الفاعل لملابسة الفعل كما يقضي
الرجل للسد حوائه وقد يقال بوجه كلامه كانه اراد ان مجرد الملابسة وان كمن في ذكر لكن ملاحظة مشابهة ما هو له دخل وانما لتوجيه بان
كاسناد انا موضوع ما هو له فحاصل ان يكون حرف الى غرض لمناسبة ومشابهة بينها وسمي لهذا تعريفا عن وقت ان شاء الله تعالى قوله ليس مع السببية الذي بعد
كان والكاف يحتمل ان يكون الوصف المذكور كاشتاء مخ السنة وصغير الكون وصفا لازما لكل شبيه سوا كان منفعة او لا على
تقدير ان يكون ادوات السببية كان والكاف وكم مما هو موضوعة لافادة السببية مطلقا ويحتمل ان يكون مخصصا وهذا للسببية على تقدير
ان يكون موضوعا بعد افادته فعلا كالاول ليس ما مخفف من بينها مثل ما شاء كما في بعض الوجوه فان قول العامل اسال الريح العقار سجوزا
لم تقصد بسببية الريح بالعقار بل قصد اثبات الاول لازم من لوازم العقار للريح وكاشاء من تقصد السببية فلذكر اطلق لفظ الشبه وعلى الثاني

يكون تشبيها لكن ليس الاتي قصدا ما دونه لكان والكاف لكن لا احتمال الثاني سوا للابس من اللباس او من اللباء لان ما لا يكون متعودا
لا يعبا به من ماب اللباء ولدا وهم الفاضل الشريف المحاذي بالاحتمال الثاني وعلل بهذا لنسبة العاد لكان وكي من ماب السبب العاد
بكان وكي مخصوص من الكلام والشيء كواسب الريح الفعل صحيح لا سند المفعول منه وليس قوله وهو ما من شان الريح ان يفعلها
كاشفاق كاحد ومنه استعمال الوصف منه ومن لفظ الشيء معاني به وما شعر به وقوع اكثر النسخ هكذا من ابعد
الشيء يشيء والباء زائدة حصلته تاما لمفعول ان يشيء والغير للمنصوب عائد الى ما والجار والمجرور الا الشيء ويحتمل ان يكون من ناقع
فلان غلان اصل له علة وفرع يعود المنصوب الى الشيء والجار والمجرور الى ما عكس ما تقدم وما كد المفعول له علة للاشتقاق والمنع من
عاده العرب ان ياخذوا من لفظ الشيء الذي يريدون المبالغة في وصفه صفة يحكونها وصفا له لتاكيد معناه والشيء على ما سمعه
قال في الكشاف طلل صفة مشتقة من لفظ الطلل لتاكيد معناه كما قال ليل الليل ويوم ايوم وما اشبهه وذكر في بعض النسخ ما شعر
به من كاشفا يعني الطلل وحينئذ يكون تاكيد امفعولا للاشفا، والهامة كالرمة العظم وذو الهامة ما نصب كالبيان من عظم رؤسه
قال ابن السكيت دهته داهية دهيا، وموسوا، وصوبوا كذا في الصحاح قوله ويكفي الجواب عن قول ما نقل عن المحاذ
كانه ليس بحيث لانه شرط في المحاذ عند ان يسند الفعل او معناه الى غير الفاعل وغير المفعول به فما نحن فيه المقدرة الزمان والمكان
والسبب والمبتدا، والاولى بجر اجرى المنسوب الى المتقدم ما ملابسة الفعل عند فلا نحو ان قال ان الملابس هو الفاعل الحسن فالناقة
ملابس للانتقال والرحل للعدل قوله ويكون ملابسا للفاعل واسندا الى المفعول كانه زيد بالمفعول واسطة بواسطة
للوقوف على قول من يجعل كل ما صح فيه الجار مفعولا به اصطلاحا والاسلوب والكتاب والفعال والعدا ليس ما كورا لتشابه بواسطة
للوقوف عند ارباب ما صح فيه الجار على تقدير كونه مفعولا لاختلاف الزمان والمكان والسبب والا فلو جعل للمفعول بحيث اشمل كل مفعول
بواسطة او لا بواسطة لاندرج فيه الزمان والمكان والسبب لانها كلها مفعول بواسطة وملابسا الفعل مع انه مخالف لقول
المص او للمفعول به وقد يقال لا اول ان يجعل ويكون من قبل المكان شاع على اخذ لازم من الشيء بخرج قوله والمعتبر عند صاحب الكشاف
ملابس ما اسند اليه الفعل شاعه الحسن حيث قال للجار والفعل ان سند الفعل الى شيء ملابس بالذي سوق الكلام له بعد قوله وقد سند الى
الى ضمن كاشاء على طريق المجاز للسببي استغناء وذكر لما فيها الفاعل لملابسة الفعل وقد يصرح بان المعتبر فيها انها الفاعل
لملابسة الفعل يحتمل انه اطلق الملابس بالفاعل بالتوسع اعتمادا على قوله السابق كما اشار اليه بقوله بشرح المفتاح والمراد
بملابسه بيرح كونها من ملابسات الفعل ويكون ملابسة الفعل عند ارباب من ان يكون بواسطة حرف اولا فاكرار وهذا الكلام
حينئذ يكون لبيان الجواب عن الثاني ويحتمل انه اطلق التوسع بناء على ان المعتبر عند الملابس بالفاعل الحسن مطلقا سواء كان
لملابسة الفعل اولا وسواء اطلق الحاجة الى مؤنة بعم الملابسة ملكوت المصنوع كما اراد ان السوال المذكور لا يرد عليه وانت خبير
بان احتمال الاول من بكلف لا عما والمستند جدا وتعسف التفهم وما قال ان ما لا يعلق به الفعل الا بواسطة حرف سند
اسناد اليه بجر دا الملابس عما علقه مدفوع بما في الحاشي لا شاع والقول بانه تقدير بكم وجها اخر في الجواب عن الثاني وسوان
للعتبر الملابس عما علقه الحسن لا الملابس بالفعل وكاسلوب ملابس بالحاكم لكونه صاحبه والفعال بالفعال السعد والفعال بالمعد المعلم
بان عين توجيه كلام المص لان المعتبر عند الملابس بالفعل فلا ان يكون المسند اليه للحاذي مما لا سند ذكر الفعل ولا يكفي بجر د الملابس
بما عما للحسن قوله وكان يجعل اشارة الظاهر انه اشار الى قوله بما ذكرت بحاذيتهم اذ الثاني سند للريح ويحتمل ان يكون
اشارة الى ما ذكره السوال من الكتاب الحكم والاسلوب الحكيم والفعال لا يليم والسبب ظاهر وقد الفعال والفعال اذ الفعال سبب السبب

والاداب للاسم وع الكتاب والاسلوب جميعا لا من المكلف بان الكتاب سبب للحكم وكذا الاسلوب قول من السبب كما هو فاعتبار ما ذكر
للنسب الى صفة مثل نهر جار ونهر جار يلزم من ان المنسوب اليه متقدم ليس مما للاسناد الفعل او معناه عند والنسب الوصفية الى اعم
نسبة الصفة الى الموصوف من هذا القبيل وان اعتبرت نسبتها الى ضمير المنسوب فهي واقعة في الاسناد والموقوف بالتوقف المذكور قول
تا المذكور في الكتاب يغني به على كون المجاز العقلي اعم من المجاز في الاسناد وهو اشارة الى امكان جعله مساويا له لانه لو سلم ان المجاز
العقلي اعم من ان يكون في النسبة الاسنادية او غيرها فالتوقف للمجاز العقلي في الاسناد خاصة فظاهر ولا سكال ما المجاز العقلي
ناشئ من الاعتماد عليه والاضافة على انه يجوز ان يكون التوقف لمطلق المجاز العقلي باعتبار يعم الاسناد في التوقف بحيث يساوي
الاسناد المدلول عليه بصريح الكلام او المستلزم له ويكون ما الى منع اطلاق المجاز العقلي على ما لا يسلم صدق التوقف وهذا انضم
ما قيل ان جعل التوقف للمطلق شائعا يعم الاسناد للصريح واللازم شائع في ذكر لا يقتضي عدم كونه للمجاز في الاضافة ولا شائع ادى للمجاز
في صورتها انا سوق الحقيقة في الاسناد واللازم لما لا نهما واضافة مرادة ما لمطلق العامل للمجاز العقلي فهو المجاز الشامل للاسناد
والاضافة ولا شائع محل التوقف للمطلق شائعا على جعل الاسناد بحيث يشمل الاسناد واللازم في الاضافة ولا شائع شائع في ذكر لا يمنع
كون التوقف للمجاز العقلي في الاسناد خاصة فالاولى ان يقال اما ان يكون بعض الاضافة ولا شائع مجازا عقليا كما هو الظاهر
او لا وعلى الاول بعض كون التوقف للاسناد للمجازي خاصة لا للمطلق وعلى الثاني لا يكون المجاز الا في الاسناد ولا يتحقق حينئذ المجاز
المطلق الشامل للاسناد وغيره وانت خبير بانه بعد ما ذكر الشارح في دفع ايراد
وكذا اندفع ما قيل ان للمذكور في الكتاب أنا هو الاسناد للمجازي حيث قال وفي الاسناد كفاية مجاز عقلي محل الاسناد وفيه على النسخة بعد
البعد وكذا جعل القسم اعم من المقسم من وجه اللهم الا ان يجعل مرجع الضمير في قوله وهو اسناد الى مطلق المجاز العقلي المذكور في
ضمن المجاز العقلي الاسنادي لكن يرد هذا على ما ذكرنا المختصر من الوجه البعيد وهو جعل الاسناد بمعنى مطلق النسبة كما اشار اليه بقوله
اللهم وجه ان المتبادر من اطلاق الاسناد للمطلق معناه الاصطلاحي وقيل ان تعميم التوقف بحمل الاسناد على مطلق النسبة اولى
من جعل الاسناد اعم من الصريح واللازم لان المعرف مع سوء المعهد اخفى والاخفى ما قيم قوله ويكون كما به قيل المجاز في صريح العقل
لان التسلية او تعدت في على الهدوم صريحا وسوغ مجازا عقليا واحسن ما لبس الكلام في هذا المجاز نزل في المجاز المكنى عنه بهذا المجاز وهو اسناد
الحزن الى الهدوم فان التسلية انما توقع على ما اضيف للحزن من التركيب مجازا ان الفاعل وحكمه اسنادي وما به رما يدعى ان فيه مجازا
واحدا لا غير وهو المكنى كما سيأتي لان اقناع التسلية على الهدوم انما يكون مجازا لتضمنه كونا مخصوصا قوله على ما فهم من ذا كلام السكاكي
والمعنى وذلك لانه فهم من ذا كلام المعنى اختصاصه بالاسناد المفهوم من صريح الكلام لا الصيغ المستلزم له كان لا اقناع ولا اضافة وغيرهما
ولا مطلق النسبة الشامل للاسناد وغيره وكذا صرح بحمل كلام السكاكي والشيخ عبد القاهر حيث فسر المجاز العقلي بالكلام والجملة والاحمل الكلام
والجملة على الصريح دون اللغوي قول كما توهم من المتاخ ان من قوله وانا ملت خلاف ما عند المتكلم من لكل فيه دون ان اقول خلاف ما
عند العقل لما تقدم في قوله ما ذا قال الدهري عن اعتقاد جهل او جاهل عن انت الربيع العقل وانا اثبات العقل من الربيع ملزوما كان
الباطل بجهالة لم يستقم القول بامتناع الارادة على تقدير النسبة بقوله خلاف ما عند العقل لان منع امتناعه على وجه في اليوم
وزما يستلزم من يخفى الجواب للمذكور وان كان عدم القول بالشيء ليس قولا بعدمه قول والعامل الاصل ان مفهوم قولنا ما عند العقل
ما حصل عند وثبت وهذا اعم مما نفس كلام لا محالة ادراك الكواذب بكثرة الكاذب فاصلا ثانيا عند العقل فما عند العقل شامل

ما نفس كلام وهو خلاف المراد بقرينة المعنى لما مر وهو ما ادعاه الدفاع الاعراض الاول بقوله وح يندفع الاعراض الاول
انما لكن يحتاج حاصل ان خلاف الكلام السكاكي قطعا لان ما عند العقل يشمل الامور الكاذبة كما صرح به المحشي محمول الدوسي
انت الربيع العقل سدح فما عند العقل لحصوله عند وثبوته وان كان كاذبا صحيح عند قيد خلاف ما عند العقل فلا اطلاق ولا
كان ذهب وكلي العامة ان وجه ان محصول كلام السكاكي كما صرح الشارح في شرح المفتاح ان قوله خلاف ما عند المتكلم محمول على فاسد
صرح قول الحاصل انت الربيع العقل والمراد انما بقوله لما يطلق الخ ووجه قول العامل كما للمطول الكعبة والمراد انما بقوله وعلى
خلاف قوله خلاف ما عند العقل اذ ليس نفي لما ان العاند تان ولا يصح ح وكيف حصول اعم بما صرح قول الحاصل العند المذكور وهو خلاف ما عند العقل
لاشتراك كلام السكاكي لم ان قوله والعامل الخ انما ابوجه الكلام على وجه لا يرد عليه الاعتراض المذكور وقوله اذ لا اسناع الخ علة لانتفاء الاعتراض
الاول بالتوجيه المذكور وقد تعالى انه لم يرد بقوله ما حصل عند وثبت ما يعم الاسناد وغيره المستحيل ارادته بالنظر الصحيح لشيء ما عند
بل صنعا وربا بوبين قوله في شرح المفتاح الخ بعد قوله ان المفهوم الاخص قولنا ما عند العقل ما حصل عند والاصح ان حصل عند العقل ان
للعلم نفسه كما الكعبة والاخفى ما قد من شائبة التكلف والاكاقرب الشريف الجرجاني في ان المراد بما عند العقل الا يعم عند وخلاف ما عنه عند
يدل قوله اذ ليس في العقل اسناع ان يكون للعلم نفسه الكعبة وعدم اسناع ان يزعم كما مر وصح الحد وبهذا سقط ما قيل بطلان العكس
واستقام العدول عن قولنا خلاف ما عند العقل او موسى ما قول الدوسي انت الربيع العقل لان اسناد الربيع العقل عنه عند العقل قول لو
اسنع لما العقل الدوسي العاقل واحسب بان ما عنه عند حقا ان ما عنه عند بداهة لا تصور من عاقل ان يعتقد ثبوته والثاني عند بالنظر
بالنظر الصحيح بحيث يجوز ان غلط فيه اسناد الربيع الى هذا العقل وكان السكاكي اشار الى هذا العقل بقوله فانه لا يسمى كلامه وكان مجازا
وان كان خلاف العقل ما نفس كلام مر وقوله في نفس كلام مر وقوله في نفس كلام مر فراجع للمخالفة اي وان كان مخالفا نفس كلام مر العقل بعضا عند ولم يدرك سدا لهم العقل
مخالفته اياه، وكان للعلم يوم انه نفسه للعقل بعضا، على ان قوله خلاف العقل بعضا، خلاف ما في نفس كلام مر واعترض عليها بطلان العكس ما ذكر
من تقرير كلام المعلم مسوما ان مراده ان قوله عند ما صوله المذكور في قوته للمجاز زوج لا شعارا نه صرح بان ما عند العقل ما سنده وبعضه وبعض
بعضه ومعنى ما في نفس كلام مر والمراد خلاف ما عند العقل خلاف ما في نفس كلام مر وفيهم منه انه يجوز قوله السكاكي للمجاز بالكلام المفاد خلاف ما في
نفس كلام مر لقرب من الاول بصحة قوله انصافا سناد والعقل او معناه الى غير ما صوله في نفس كلام مر تاول وح يجوز ان يكون مرادهم بعضه
العقل وفي نفس كلام مر وانا ملنا بالجواز وبقرينة الرد المذكور عند ظاهر ما قيل انه غاية ما سلم اللزوم لا الملزوم ان مراده ما قوته غير ما صوله في نفس كلام مر
وعند اللعلم انصافا وان كان اظهر ان كلام عار عن الاشعار وبوجه لا شعار بانه فهم من كلام ان من مثل كسا للعلم الكعبة يكون المسند اليه خلاف ما صوله
في نفس كلام بعيد جدا لان مثله يحمل ان يكون خلاف ما صوله في نفس كلام مر وان يكون كذلك عند المتكلم على انه لا يلزم من كون كلام سنادي في بعض
امثلة المجاز خلاف ما في نفس كلام مر كون كلما كذلك وما قيل ان وجه الاشعار ان المتبادر الى الفهم من لطلان ما صوله في نفس كلام مر بطلان ما صوله في نفس كلام مر
التوزيل بوجه المحذور اراده به قول وما لها ان اراد الم تتوقف ما صوله عند المتكلم على الحسنة مع شمول صوله اياه انصافا لان ما صوله اذا اطلق
شاد به ما صوله في نفس كلام مر واذا نظر الى توقف لمجاز مذكور على قاله توقف الحسنة ما سنادي اراد ما صوله عند المتكلم في الظاهر وكون
قوله عند المتكلم متعلقا بالقيد الذي صوله كما في توقف الحسنة فلزم ان يقدر قوله تاول ضاحكا له في الواقع على علم على الغرة قال الى غير ما صوله
وجه اعتبار قوله في الواقع او عند المتكلم في الحسنة او في الظاهر وح يندفع اشكال كون التاول ضاحكا والكفى ما سبق من التعليقات
من الزوم قاله على كلا قول سند سوء العقل لما صوله بكونه عند المتكلم والاسند معنى الغرة غير ما صوله بل معنى مطلقا سناد وانا لا نكون مغايرا له
الواقع او عند المتكلم في الحسنة او في الظاهر وعلى الثاني بالعكس قول اراد بالاسنادي غير ما صوله بمفهوم الظاهر لا عم قول ان قولنا ما صوله اذا

وفصل قوله لئلا يرد الهزار لانعدام كلام والمعنى لاصلا قول اى بالمسند اليه المذكور فقد بالمذكور لان قيام المسند بالمسند اليه ليس بمستحيل اصلا ولم يعتد به لوجاز وجب العدم الى استحالة مطلقا قول وقيام المسند بالمسند اليه اعم مما بينه على ان ما ذكرنه لا يفتاح من ان جعل جهة صدور حدثه قصدها للمتكلم به حيث قال كاستحالة صدور المسند الياء وقيامه بها لا الاخرى فانه حدث بها قول اى من جهة العقل قبل نواشعار بان اسنادها عقلا وعادة على التمييز وليس مبنيا كمن مر وعنهما فان انعدام لا يستحيل الى العقل والعادة بوجب ابهاما في معناها لا في ذاتها ولا نسبته يحتاج اليه لئلا يستحيل لازمه وللمستحيل سوى العدم لا العقل فان حصلت صعوبة بمنع الحكم باستحالة الشيء وعدمه محالا كما في قوله ما يستحيله العقل كان مصدرا مضافا الى مفعوله اذ لا يصح جعل فاعلا غير الملك نفسه كما فانه فان التمييز عن النسبة الى المفعول مفعول والى الفاعل فاعل وكيف ما كان فالملك نفسه في الجملة انما يمنع الى التمييز وانما عدل عنه قصدا الى طريقة الكمال والتفصيل الصحيح ان اسنادها على المصدرية اى استحالة عقلية وعادية اوعلى الظرفية اى العقل او العادة وان نفس ابهامها ان لم يحصل للمنع لا يوجد للغرض فلا وجه للغرض واجب عنه بان التمييز ليس انما موقع نفسه لاستحالة الى فاعلية او هو القائم ولا استحالة لازمه للمستحيلة وللام ان يكون التمييز فاعلا لفعل المذكور لانه كما يكون فاعلا لنفسه نحو طاب زيد نفسا يكون فاعلا لمستحيلة نحو اسلاما، الا بانا، ما، فان الما، فاعل للملا، لا للاسلاما، او لازمه نحو فجرنا الارض عيونا فان العيون فاعل للتفجير وهنا لا يلزم كون العقل فاعلا للاستحالة لازمه بل يكفي صحة كونه فاعلا لمستحيلة وانت خبير بان العيون فاعل للتفجير لا للتمييز وهنا لا يلزم كون العقل فاعلا للاستحالة لازمه بل يكفي للمذكور انا وتعسيرا لكونه فاعلا للتمييز بل لكونه مفعولا للتمييز وانما كون الما، فاعلا للملا، لا للاسلاما، ثم اذ صح ان يقال اسلما، الما، في كانا، قول عطف على استحالة اى لما عين سوى ما دل الراى عطفه على قيام للمسند فساده، ظاهر اذ نصب المفعول كما سنحاله صدور حدث للجهد وليس هذا مما يستحيله العقل والا لما ذهب الى كثير من العقلا، الى اقوال من هذا اذا فسر باستحالة بالمنع السابق من كونه بحسب الادعى لاحد من المحققين والمطلعين انه خرج قائم به اما اذا فسرت بان يكون بحسب حكم العقل بالنظر الصحيح عن قائم به فيجوز عطفه على قيام ربما تدل عليه في الحواشي ان كاستحالة عقلا بهذا المعنى لا يشمل مثل انبات العشب فيصح عطفه عليها وجعله نفسها لغرض وانما ذهب بعضهم الى ان هذا المثال مما علم استحالة صدور للمسند من المسند اليه المذكور عقلا قول لمعرفة فاعلية او مفعوليته الى اخر اشعار بان المراد بمعرفة كونه حدثه كاسنادا ومعرفة انه حدث يكون حدثه وعلى اى حال يكون بحسب مطلق جعليته حدثه لا ما عسى ان سوهم ان المراد بمعرفة نفس حدثه كاسنادا وقال لم يعن ظاهرا على ما هو نسبة المسند الى المسند اليه حدثه فلا يشمل موضوعه الى الظهور والمنع، وانما يجرمان فما طنا والوجه بانه لا يلزم ان يكون له فاعل او مفعول عقلي لبس بوجه اذ الكلام في للعرفة لان الوجود وموهوبة الشيء لا يتوقف على وجوه قول اى قول ابن للعدل ع بعض النسخ بضم اللام وفتح العين والدال للجهد المشدد وفي بعضها بالياء وسكون العين وكسر الدال وفي لا يصاح انه لا يواس وقيل انه كشد لا ان المعدل فلا تخالفه وقيل انه اشتاق الى ان ياء لا يصاح لبس على ما سبق وارده لعام بحسنه للحال والضمير المستتر في ترنا الى الحسنة وصحابها بجزاء والسنا بالقصر الضوء والشعاع منه الشاعر للحسنى لا سنا ان ما لون الراس ثم ظهر له بعد اعمال النظر ان نسبتها به وفي علطا اعرض عنه وقال نوفي سنا ما البيرا وله ربرك من الزناد، للمنعدد بالى المفعولين لجيء كاف للخطاب للموجه الى غير معين للمخاطبة فانها حسنا ان لكون سنا ما وفي سنا البيرا وله لما اودع حيث قال للحسن والجمال وفي ملاعب تنزا اى من للمخاطبة من ماى الست اسنى استهزى للمثل وسركراسه للعاد والطباع مجبولة على عادات للعادات ولكن للشاعر من مثل للحرمة في العادات ووجهه انه يكفل فارسا حسنا لغرض عارض سحاله دونه لغوى من دنا لون كحاله فلا مكرار قول اى احدمتي نفس جعل النفس فاعل لا ادام اما،

الى ان الفعل للمعدى اذا كان لاحصار العدد فيه مدخل فكاسنا وال العدد يكون حدثه وان كان على اسناد ثم كضرب زيد واحد عمرو وبلد كذا ولد لم يكن كذلك لكون لاسنادا اليه بعضهم كسرني وزيدك وربما يحتمل ان يكون جعليا فاعلا سابقا لما فسح السكاكي في المفتاح بناء على مذهبه ان العدد خالق لافعاله لا فاضاريه وبوبه ملك في ايضاح شرح للمفتاح وقوله احدمتي نفس اضرار اغ جعل افعال العباد كلي اسنا وقول الشاعر وصرف سواك السمن هل اساث من لعدا ضنيء شوقا والا بعض الاجل فحسك عما انك حكما فاضاف الحمل وصرف سواك وبالحق بصرف المثل فان سلمت لكم نفسي بما لا فيه خلل وان حمل الهوى رجلا فاني ذكر الرجل اى صرف الله سبب سواك بهذا الى السبب وان قوله وبالحق بصرف المثل مفعول فان نصب كما صرح به العلامة البرزاي شرح للمفتاح حيث قال نصرف المثل هو للمفعول الثاني لصرف بعد نزعه وصرف سواك مفعوله الاول وسوق للغ ضرب لها رعلى انه على الشريف لواحاني ذهب والوا وفي بين حرف وسطه بين للمفعول الثاني اللذين صاغ للغ اسم موضع للكلام وضرب للمثل بالحق زيد حدثه فانه مفعول صرف بسببها له بالحال لانه الذا والحال والحال قائم مقام للمفعول قال عليه كرا، شرح للمفتاح وقيل بدت لتاكد للصوق فيها كالواو المتوسط بين الموصوف والصفة لذلك على ما ذهب اليه الزمخشري ونظر في قول الشاعر ملكت وما تنهنه الوعيد لها حامل كان على الناقص وكميل ان يكون حدثه قوله صرف له بسبب سواك بهذا الى له صرف الله بسببك لكما فكون بعضه بعض ما قبل الواو والحال والمحذوف اى صرف كائنا او مستقرا بين الناس بالحق والاول والحال انه نصرف للمثل لفظا كي فكون لما عاجز الواو ع للمضارع للمستقبل او عما عند للمستقبل، اى والما نصرف على الواو وبعطف لعدد الرابع على ما كما في صرف سواك نصرف للمثل لحق وفي الالفة قوم للعطوف كما في علك وفي ابراهيم السلام والخارج ان، والام متعلقان بصرف وفي الواد ايذان بان للغرض نصرف بالاساء للمثل لحق ونصرف للمثل للاساء اى صرف عجيبا وقيل يجوز ان يعطف على صرف والعدول ع للعطوف الى للمضارع لقصد لاستحضار وكاستمرار وروى بحبك بالما، ايضا فيكون ع بدلا من ما فالاعتبار لدى ان يكون للغ الذي يرجع اليه الفعل موجود اء الكلام عما صفته لاندعيا من نوع بسط لتحسن الكلام فلا علينا ان لا يتحقق ظهر ما قول وباسه العصبة والوصي بحرر محل النزاع ان للمجاز ع الكلام الذي يكون للفعل للمسند فيه لا زم يكون هو للمقصود كما صلى منه مثل سقط في كحفرة يحسن فاعل حصني لذلك الفعل للمسند بحيث اذا السند اليه يكون كاسنادا اليه حدثه ام لا ذهب الشيخ عبد القاهر ره الى انه لا شرط بل يكفي في كحفرة وجود معنى ذلك الفعل للمسند حدثه كانه علم بمنزله فلا علينا ان لا يكون للغ الذي يرجع اليه الفعل موجود اء الكلام عما حدثه فان الدوم موجود حدثه وكذا الصيرورة والزادة واليه اشار السكاكي ره في شرح للمفتاح حيث لبس للعقد مبنيا على ادام والنصير بل الى الدوم وصيرورة وزعم كامام الرازي والسكاكي ره انه شرط وتبعهما للمدقق ره واختار الشارح وفي تعقيق مرتب للصحيح وره مارع كاما وغيرهما مرتبة للمحقق وطنه ان سنا لمعت والمعنى حاكي للشيخ وما شرح للفتاح واما طق كلام الشيخ اولى الصواب بالنظر الى مقصود الكلام كما لا يخفى، ان المراد بالفعل قوله يرجع اليه الفعل العقل للمسند في الكلام كالادام وبالمغ لازم الذي يرجع اليه وذكر الفعل للمسند بالنظر الى المقصود وبهذا التقرير لا يتجه ما قال ان اراد بهذا المغ ما وضع له لفظ كالادام فاذكر ان وجوه ستلزم ان لا يجاز في اللفظ ثم يكون وجوه ممنوع وكاسنادا لدال عليه يرجوه لازمه حدثه غير مستقيم وان اراد به ما هو للمقصود من الكلام وهو للمغ الذي يرجع اليه الفعل توجوه مسلم لكن لا يستلزم عدم للمجاز في اللفظ ثم كيف وللمغ للحسني للفظ سوما وضع له لفظ كالادام وهو غير صحيح وتظهر لصحة ان ما قال في جوابه ان حاصل معنى كالادام ومحصل سوداء الدوم لاجل للحق ما للدوم معنا مغ حسني للاقدام للمسند الى الحق مجاز او وضع معنى كالادام الى الدوم ملاحظة للمجاز ع كاسنادا وبعد كما سند فوع ما قيل عن الشارح ع الحواشي انه لما ثبت ان ادام ما لدوم كان سنا كما مجاز لغوي في المسند ع كاسنادا وذلك لانا لا نلزم من اسنا، الادام عدم استعمال اللفظ فيما وضع للمجاز ع اللفظ بل انا نستعمل ع الادام موضوع كما اشار اليه الشارح بقوله

وفي آخرى الاستعارة التبعية ولو انهم جعلوا قسم الاستعارة التبعية من قسم الاستعارة بالكناية بان قالوا فجعلوا في قوله نطقت الحال بكذا
للحال الى ذكرها عندهم وهو الاستعارة بالتصريح استعارة بالكناية عن المتكلم بوساطة المبالغة في التشبيه على معنى المقام وجعلوا اسبه
النطق اليه رمزا الاستعارة كما يراه في قوله واذا المنية انشبت اظفارها ألفيت كل تميمة لا تنفع لكانت اقرب الى الصواب
العقل والا فالذي عندي هو ما مر من ان الرمز في مثله استعارة بالكناية عن العاقل للجميع بوساطة المبالغة
في التشبيه على علة منع الاستعارة كما عرفت وجعل بسط الاسات الرمز والاستعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بوساطة المبالغة
لفظ للمنية والرمز دعاية بالكناية في التوضيح هي كلامه ما قرره الشارح في فهم المعنى من هذا الكلام ان الحق ان الاستعارة بالكناية هو اللفظ
المشبه به المذكور عند ذكر رديفه الواقع موقعه لفظ المنية المحذوفة له ادعاء والمشبه استعارة له والمراد بالمعنى المعروف من استعارة وصف الاستعارة
بالكناية بذكر المشبه وارادة المشبه به اراد بها اللفظ المصدري وصف بها من اقسام المجاز اللغوي اراد بها اللفظ المستعار وما ذكره في
بحر الاستعارة التبعية واما فصل المجاز العقلي فمحمول على حذف المضاف اي ذكر لفظ استعارة بالكناية حال كونها عبارة عن السبع ادعاء
وذكر الرمز استعارة بالكناية عن العاقل حال كونه عبارة عنه ادعاء على ان المراد بالاستعارة معناها المصدري حذف المضاف
كما في هو الصاحب اي صاحب فعل المجاز العقلي والاستعارة التبعية من قبيل الاستعارة بالكناية اراد بالاستعارة معناها المصدري اعني ذكر المشبه
واراد بالمشبه به معنى استعارة المشبه في المشبه به ادعاء، لا عقلة فكون الاستعارة في انشبت الرمز التي صنعة لما مر من ان لا ادعاء
للذكور ولا يرجح اللفظ عما وضع له وصف بصفة لا تكون لكنه مجاز راجح ان المشبه هو الحال الذي استعمل في الموت ادعاء، السبعية فيكون
مستعملا فيما وضعت له بالتحقيق وذو غرما وضعت له بالمجاز عند حال استعماله في غيرما وضع له بالتحقيق وتظهر صعفة ما قدمه في دفع
ان لفظ المنية بعد ما جعل مرادفا للسبع باستعماله في الموت استعمال فيما وضع له ادعاء، لا حقيقة وكذا ما قدمه ان قد الحشة مراد فاستعارة للموت
ان كان ناعيا رانه موضوع له حقيقة وناعيا رانه موضوع للسبع مرادف للموت ومن انزال السبع غير متعارف مجاز واستعارة لانه هنا
ليس من حيث انه موضوع له بل من حيث انه مرادف من افراده، وكذا ما قيل ان ما لبس مخالفا عن معنى الموضوع له لذا اعتبر معه امر خارج
صار فاعاقه دون العكس وانا اطسنا الكلام اسنادا لذوي المرام وتسديد الخاطر اولى الانام وله على ان المنية بمعنى الموت ادعاء
بالاطلاق بحصوله اما لانه ان الظرفين مذكور منها كنى بالمنية بشخص عام مطلقا وهو ليس بمذكور والمذكور بالضمير طلان نفسه صاما كان
اوضح وله ومنهم من اشتاق اراد به الحلمي اصحاب قال في الجواب على كلا والمراد بالضمير راضيه موصاحب عيشة فيكون
اصل معنى منهم في عيشة مثل عيشة راضي صاحبها وعن الثاني وهو ما مر به لا فائدة في ثان حاصل يكون المراد من الثاني ليس
للذكور الذي موظان حتى تكون اضافة من اضافة الشيء الى نفسه ولو سلم ان المراد بالثاني هو ظان للذكور لا يلزم من اضافة الشيء
الى نفسه كون المراد بالثاني مسمى ذلك الشخص والضمير الثاني يرجع الى اللفظ فيكون تقدير مسما، صاحب وعن الثالث ان اراد به
ان يستلزم ان لا يكون له كلام مرتبا فهو ممنوع لجواز ان يكون كلامه مجازا وفرح حسنة وان اراد انه حسنة لم يكن ما ذكرت انه يستلزم اولا
يلزم من اسناد الفرح حسنة اسنادا فيه خطأ لانه لا يلزم من اسناد الخاص اسناد العام وتوجيه العرف بدل على ان كلامه مجازا وعن الرابع
لا نسلم ان معنى الناس محذوف الطلاق كلامه على انه يمكن غير موجبة وصاحب المفتاح قد صرح بجواز تقدير له كحمل الرمز استعارة بالكناية
عن العاقل الحقيقي وله على ما مر من حاشية الحلبي بانه لم يرد له كلامه لا طلاق بلا موصحيح منه اطلاق الرمز وبحمله تمثيلا
لا يجوز وذكر فانا لله واعتذر ان الله اعتذر من اصل كلامه والجاعلة على التحرير فحكم على ايكيهم بعبارات على حسب اعتقاده فلا يصح الزامه

الضعف على السمع نحو استماع الحديث العمل ويدفع ايراده السابع عليه بوجوب توجيه مثل هذا التركيب على السمع عند العالمين بالتوقيف
على تقدير صحة ما ذكره اذ له ان يمنع لزوم توقيف من نقول بالتوقيف على السمع ونقول ان السكاكي استند في اربابه العلامة من
ترتيب على التوقيف فلا الزام الا بان سند بطلان دعواه وذلك فان قيل من سند اليه والمامن نقول من غير اللغة فلا الزام عند
واذا ضح ما ذكرنا فلم على هذا التوجيه توقيف حمل هذا التركيب على السمع لوسلنا ان في اللغة السلسبيل نقول التوقيف وليس كذلك
غدح لانه شايع ذايع في كلامهم بلا توقيف بدلالة سوق كلامه وسوق حاصل مدارنا في كشف المراد منه على المعنى المعاني والبيان علم
سرح الفصل والكمال وفي الصحاح المحل كالحال والمحل للكرم والكبد والماحلة المكاس والمكاسة وكاشتشاع على شنعا والشنع
كره القبح ناصد للملابس الشناعة بمعنى شاع وذاع يعني اشتهر وشاع قول اعني كلامه والعارضة ليس صفة اليه فيه او لا يدخل
للمنية اراد به لا عين يوم ملاما مل ان المراد بها ما عرض لها لذاته لا بحسب وصفه ون اخر وصفه ون اخرى او ما عرض له مطلقا اعم من
ان يكون عروضها لذاته او بحسب اي وصف كان وما في صفة وعنا ناصفة يكون رجوع كاعتبار ذات اليه لذاته اراد به لا يسوغ الا يوم
من التعقد ما لا ول ان المراد بما عرض له من حيث انه مسند اليه سواء كان عروضها بالصفة المذكورة بواسطة الاسناد الى الحكم او المسند
او لا بواسطتها ولهذا فصح قوله لا بواسطة الحكم او المسند شايعا ان المراد به ذلك اعني لا بواسطتها ولا يترتب عليه ان ليس للمرزوقي
بعد التعقد بالصفة الا ول ما عرض له لذاته لا بحسب وصفه وهذا مدفوع ما قال ان كاعتبار الراجع الى المسند اليه لذاته غير راجع اليه
من حيث المسند اليه لانه راجع اليه من حيث الوصف فان كامور العارضة له من حيث انه مسند اليه بالاعتبار ذات راجع المسند اليه
محل تامل وتظهر انضما ان ما قال في توجيه ان مراده بعد لذاته ما سوى لا بواسطة الحكم لا يخفى ما فيه وله على سار كاحوال الخ وكرها
في شرحه للمفتاح لتعدده وجها لعرف كون الحذف اغرب التغيرات والحالات مل غايتها حمت الاسن بالكلمة يكون اولى بالبيان وهذا الوجه
اولى بعموم افضا، التقديم على سار كاحوال بخلاف الوجه المذكور سنا وكلا فما قيل الاسب بهذا المقام ان يقال الذكر لكونه اصلا لا
وجوب يكنه زايد على اصالته والحذف بخالفته كاصل يوجب يكنه ناعنه على معتدا بها فالحذف اعرف واولى في افضا، المعاني الزايد
على اصل المراد وكلا فما قيل قدمه لانه لا مرية على من عرفات كاحوال عما يوثر على الذكر من يكر وبرونه وتقديمه وتاخير
يكان اولى بمراعاة المقام وكلا فما حاصل ان باب الحذف له وسلكا والطف ما خذا الاولى انكر ترى الركن المهم من الاركان يحذف
الطلاق اذا قام بطوق وكلا فما قيل ان ترك الركن اقل يكون اسهل ودفعه لان كلام الوجه للقدمة لعدته سوى كاضرا ما بعض
عدته على الذكر فقط دون سار كاحوال وانضما يجيء الوجه لاول للذكور سنا انه كما ان للحذف على ما ساعدته عدم لاحق فلم يصير
اللاحق رجح ان الحذف عدم لاحق لانه اسقاط وتحاج في دفعه الى ان قال العدم السابق سوكا صلا والواقع سنا هو العدم السابق
لان المحذوف في الكلام لم يكن موجودا فيه اولا بل لم يوت به كاصل بما عنان الاولى وعلى الثاني ان نفس كاصالة بكنه ناعنه على
الوكر كسار الكنت الناعنه على الحذف بعدم استدعا، الوكر بكنه زايد عما اصالة لوجوب كونه لا نزع استدعا، الكنه من الحذف وبما
حاجة وقفه الى ان يقال لا اصالة وان كانت بكنه لكنها هي مستدعاة بطلاق بكنه الحذف وعما الثالث انه لا دلالة فيه على تقدير وعما تقدير
دلالة انا نمنع عما تقدير عما ما هذا الذكر وعما الخامس انا لا نسلم ان ترك الركن اقل لعدم الدلالة فيه على اكثر كاعتبار سنا فما ذكر
والحذف صنعة ادبي الظاهر ان قائله المقام وسوء مان السامع بالمحذوف لوجوه الوان للاستدعا عما به بعض المحذوف فتح الواو بل
للاذن وفيه دلالة على المحذوف اجمالا ان ما وتفصيلا اخرى وبهذا اسقطا لوم انه اراد اما سوى حذف الفاعل عارفا للبيع للمفعول للاسند
انه لا حاجة الى التزامه بل الى الوجه الذي صفا وتظهر انضما عدم ما قال انه لا نهم حذف الفاعل من اطلاق الحذف لانه انما يطلق حيث لا يتعلق

كذا نقله ابو عبيد عن ابن الكلبي والوجه ليس رجل ومثل هو حاتم الطائي الشيخ الموصوف بالسخاء والجود
بجود وسخاء بالسنام يقال ابو الهيثم يجود بجود فلان اي سمن ويقولون للشحم الدم
سنشنه اعرابي من لوم ٭ رملوي دمٌ ورمي من نزل منشاره مدرّ اساود مع الاسد كاخيل واقبال يكلح وجهي الكلم بغير الجراح والسنشنة الغارة
والملاحم والطعنة كذا في مستعمل اللسان كلح الرجل اذا عبس وقد اكثر شعراء المدح ابو علي في ادب الكاتب من وصف المدوح والدم وهو لون
معروف للاعراب وتحولت للافعال وبيّن بكر وكلم وطعنا وللسنشنة على سبيل مثلا لا يحصل للمرئيين حرف العطف او المستدرك النصب او
الرفع على المدح لتكون في صور جمع على معلقات نافلة ووجه دالة مثل هذا النصب والرفع على ما تقدم من المدح او الدم
او الرحم فاوكل رحمه في شرح الكشاف ان في كلام العرب بحالة كثيرة وبعضها بالوقف زيادة وانعاها للسماع
وذلك سماع الرام يحيى حذف الفعل او المبتدأ الاول والدليل على الاستتمام الكلام بالمذكور وذلك يكون بمدح او ذم او نحو ذلك مما يعلمه المعلم
وقال ابن مالك انه التزم حذف الفعل اضطرارا بانه لا سبيل الى المدح كما مضى والرحمة حذف المبتدأ كجواب الوجهان على كل
واحد ٭ وقد يكون حذف الشيء لغرض لا غراض منها المحذوف لغرض كالاغراض المسندة اليه وعرّ قال صاحب الكشاف في نصر مبتدأ
كانه واما قدرت المرجع لا مناسب وفي الضاعة الذي يخرج مع الحذف الى ابهام الموصوف بحذفه من مجامع بعده مع انضاده وتفخيم
ما في ابهام الموصوف بحذفه من ضاعة ساءه بحسب ما يناسب المقام ٭ من الضاعة اي الضياع السديد المانع عن الحذف من قطع الرجل
بالضم قطاعة ٭ وقطع اي شديد سنح عاور والمذاري يرجع اي لا تصرف لتمنع نسق الصبر والكاس كالاضاع في الوصف وهي الملوح والدم
٭ والمنسق للعدول عنه يتبين من مرجح الحذف اذ موجب اذ لو لا ذلك يكون ذكر المسند اليه محافظ على ما هو الاصل وهو كما مر اذا كان
الكلام سوا، وقد يسمى محوج الحذف اذا بعده وعند قيام القرينة المحوجة له الى الحذف من العهد الفعل الى ما تقتضيه بسرعة حاجة
على الذكر والا لكفى بمجرد صحة العقد اليه والا لكون كل من كلا خرا من العب وتحمل العدول وغيرذلك من مقتضيات العدول كلام
المفتاح ٭ ومنها اي من دواعي ذكر المسند اليه اولئك هم المفلحون تكرارا لم كان وقد اما، الى ان المراد بالذكر عدم حذفه مطلقا سواء كان
المسند عند هذه مسند اليه آخرا اولا وبهذا لا يتم ما قبل الكلام في الذكر المعاقب للحذف فانه اذا لم يذكر يكون محذوفا والا لست كذلك
لانه لو لم يذكر لم كان الخاسرون آخرا للاول فكون المسند اليه عند عدم ذكره الثاني محذوفا انصافا ٭ كما سبق
لم كان مالك بن الحارث نحو انت الذي والثاني السقم ولا استبداله اسم من اسنا ربما الشيء استبدله والمعاني لا صل الموضوع الذي
صار اليه اي وضع من بعد ان تعدى وقال للتنزيل شانه لا له اصله يصيرون صنفين امرهم ثم ينزلون اليه ووضع على حالا على انزاله منها
واستقلالا واصله حوال مع حول الشيء ومنه كعب بن عاصم انا مستقلبه وذلك مع ما حولا ما خرا ما لا صباح الى قارح
وكاستك عن وضع المصدر لقوله ماسه والقارح مضى قبل زايد كما ذكر الشارح في شرح المفتاح ٭ ومثل للدلالة على ان كان ما للذي
سبب للاتي كما في مثل الاول لا ينفع الحال ما بعد ما فات وعلى الثاني اضيع فانه الى ما ترى ما لله، على ان كان ما للذي
بالعلاج ماسه لم كاستك لم كان ما للذي وهاتان محصولة ان مكررا ولكن اتى بالموصول اقتضاء صم بكل واحد منهما على حدة لكون
كل منهما مسندا الى عدد اهم على حدة اي كانا مستقلتين التعبير ولو لم يكرر لربما فهم اقتضاء صم بالمجموع فيكون صوما لمجموع لا كل واحد ٭ والمعنى ان
النزع قال جلة قاصان اي افرعه فزع والتسجيل التشديد السجل والسوء العسر والمراد لا احكام والا عان بحسب الاحوال للاكثار ٭ وان
يكون الحرعام الشمول المراد بعموم المسند الى كل مسند اليه عمومها للمتعدد في هذا المقام بدليل قوله في شرح المفتاح والمراد بعدم الميل الى
كل مسند اليه ان يصح ان يكون الجملة اسنادية الى كل واحد منها على انفراده لا الى كل شيء جامع ان يكون مسندا اليه لشيء ما والجملة
وليس المراد بعموم نسبته الخبر نسبته

والاصل في المنع للمفعول واعلم ان قرينة الحذف قد تكون لفظية وهو الاكثر وقد تكون معنوية كما في قولك لمن قال من ضربت
اصلا كنت ولم يصرح الشارح بها بعد بانه لا يستوفى الا بقرينة الدالة على نفس المحذوف ٭ وهل قالها ماهر الذي الزمرين وهو اي
اراد به انه عبس نظر الى ظاهر وجوه القرينة المعنوية عند ذكر لدلالتها عليه لكن لا يخفى ان ذكر عما قالوا يستلزم على عما قالوا
الشارح ولا يستلزم وعزما والدال لفظ الظاهر وبهذا التقرير يظهر ان ما قيل انما ان يريد ان القرينة المعنوية ظاهرة وما طها وكونه عما انما هو
بالنظر الى ظاهر وليس في محصل وانما ان يريد كونه عما بالنظر الى الذات الذي هو القرينة الى آخره فسيأتيه بكلمات الوزن بنسبة وليست
الوجه لا ول انه في لا ول لا عبرة بالنظر الى انه ركن من اركان الكلام سواء استعمل عما قالوا في زائد او لا وفي الثاني عما لم يستعمل
عليها والعبرة في اللغة وعما قالوا عبرت عليه قالوا وعبرت عما لا عهد به نظرا الى الفعل المستعمل على بنية ٭ واما قال بعض الناس فيه اشعار بوجه
من اللطافة وهو ان للفعل عند الذكر والحذف من خلاء ودلالة اللفظ لكن الدال في الذكر اللفظ مع الفعل في الحذف الفعل مع اللفظ ولا شك
ان ما ذهب اليه فلا عند الذكر يكون لاعتماد بالكلمة على اللفظ ولا عند الحذف على الفعل حيث اثر في الذكر اللفظ وفي الحذف الفعل وهو
الذي ليست الرجاء في بل الشاهد في الحذف الفعل مع اللفظ المقدر وفي اللفظ مع الفعل وهنا ان الدال ظاهرا في الصورتين هو اللفظ
المذكور او المدلول عليه بالزوائد لكن لاعتماد في دلالته بالاخرى على الفعل يوهم قوله في شرح المفتاح في الفعول بحسب الحسية يكون عند
الذكر اشعارا، الفعل في لا الفاظ لست الامارات بصيرا الواضح كلمات بخلاف لا وضاع لا شارة، الى في الفعل
ولا دلالة بحسب ذاتها بخلاف الفعل وهنا ان العدول في الحذف لم يحسب الحسية بل بحسب التحمل لان محسوس العدول انما تصور في اذا كان
الدال عند الذكر هو اللفظ فقط وعند الحذف هو الفعل فقط وليس كذلك بل لكل منهما حذف فرع الدلالة كما وصح الدلالة في اللفظ باعتبار
ان الكلام في الدلالة اللفظية الوضعية كما سنوه فوصف على اللفظ فالموصوف بالسماع اللفظ لا الفعل فتأمل وكان للفعل حذف فرع الدلالة
الى اللفظ في قوله وعند الحذف على دلالة الفعل نظرا الى ان له حذفا فيها لا تكون الدلالة للفظه ولا انصاف اللفظ وصح
بالدلالة اللفظية ٭ وما ينبه بالزوائد الحسية او لا حكى عن بعض حلفا، انفرادا ان ركن السنسنة ولعدس قد جاء معينا كذلك سال وذلك الواحد
من ذئابا اي طعام اشهى صدرك والذئاب وقال محي السنة المسلوق بعراصه اسق عبدا سمانك الغائط حال مع انس ما حاب الدبع
ان اللاح صحب استعفاف وكمال بنبه وسطه ٭ بعظامه والحاما كقول الشاعر ٭ والمال واسم العامرية اي اغار علمه من مع
المكارم منه السب بالفارسية ٭ مزاربار بشم ومن مشك وكلاب ٭ سود نام تورد ون مراغي شاند ٭ بختاله واسانه كقول الشاعر
واداد وكم غسلتني ٭ ولعد على ما نحس ٭ سبح ضحيح الصحيح الفلق من البم وعد صحيح فعد ضحيح ورجل ضحور واضح، طال فهو ضحيح
والساسة اللالئ سمت الشيء اسامه سوما وسياما والة اصلته كذا في الصحاح ٭ وكما ساع لاستعمال وروده لا
عارتكه قاسي وغيرها من حملا لما سمعت من الوجوب كلاما محذوف المسند اليه من غير قياس وسلمت ٭ وانكر على منه قد اسمعت
كاستعمال الوارد عارتكه مثل رمى من غير رام واذا سمعت منهم حاذفون في المسند اليه قياسا وكلمت بعضهم في غرض من الاغراض
قد اسمعت لاستعمال الوارد عارتكه انفا واما وان لاستعمال عارتك بطائر معتقل القياس ولا يصور حمل كلام منكر الكلام
او لا خلاف ورود لاستعمال على تركه فانه خاص تصور حمل كلام او لا لو ٭ مثل رمى من غير رام شيء مسمى لاستمال فجاء له اولى من قال
لكم من يعوث فكان من اذى الناس وكان ينوء لبدن حملا على النفس اسم جبل قرام صوتا اما، فلم يمكنه وكان يرى مختبلا بلا صدد وكان يعمل
نفسه حملا لما سمعه انه عظيم وجبال للصدور من لكم فاتني فاعطاه ما اعطاه صت العالمة رماما عظم فاصابا بعد ما قال لكم ولكن صار مثلا لمن
لصدور الفعل من غير بلغة وسنشنة اعرابية اي سنة ٭ رملوي فالدم وعند السؤال لزم الظما وجد حام او موجد جبل كذا

بارادته مشارا به الى ما هو خارج مشخص والا لصح ج و وج لا علام الخنسة والموقات تلام الجنس كال العلمية والتنوين فيها العلمية وفى اللغ
كالكل كافئ وكمل ان يراد بالذات وات كما سم وسوا الواضح الكلام كما مام الرضى ثم لفظ منه حيث ان فى ذات المعرفة والنكرة
والاصح فى رسم المعرفة ان تقال لما اشير به الى خارج مخص بما اشارة الى وضعه وقوله بما لا شتراكه يشترك فيه جميع المعارف لا سيما على اشتراك
وتخصيص اسما، كالاشارة لكون كل اشارة مخصة بل قيل فيه جميع كما سعارفها وذكرا بها وقوله الى خارج اخراج النكرة المخصة
وفيه اضعاف بان كل اسم موضوع للدلالة على كاسلس جميع المخاطب تكون كذلك كما سم والاعلمه وعن هذا لا يحسن ان يخاطب بالاسم الاسن موجود
لذكر الاسان وقوله مخص اخراج النكرات الى ما لم مخص بشئ مثل كرجل فانه يتم ابوح والطبع كان اكمل ام حمادوكم ربه رطلا وما لها
قصه ورب رجل وقصه وقوله اسان وضعه لاخراج المكرات التى قصد بها مخاطب كما فى جاءنى رجل عرفه او بجعل موكول لان
رجلا لم يوضع للاشارة الى مخص وكذا المكرات للقصد عند المتكلم كما مر ليست رجلا لفظ اعلمه المتكلم بقصه ان ليس بمشار لا وضعا ولا
استعمالا ودخل فى الاعلام حال اشتراكها مخص وعلى ان يشار لكل واحد منها الى مخصوص بحسب الوضع وكذا المعارف العامة الى المكرات
مخصوصه لانها تصير معرفة موضوعا الى كل مخص بعضه واعلم ان منع العطاء لمعنى قوله وصفه التوصيف انما هو موجود فى بعض النسخ وفى بعضها لم
حفظ عليها قوله وذلك لان الغرض الحكم هذا العام سندا فى مريد الاتهام بشان العطاء وبوجه الكلام على وجه يوجب الطاعة والاتمام
وترجح ان يراد المسند اليه عند المخاطب انه فاعل وذلك لان المقصود من الاخبار فى افاده الحكم والازم الذى سوم كم افضا وكافاده
شاوت فى وضعفا فالمقصود من الاخبار شاوت فى وضعفا اما العرفى فظاهر واما الكبرى فلان افاده شاوت يحتاج شاوت فى
الحكم فرضا وبعدا وكلما شاوت بحسبه شاوت فى وضعفا فالافاده شاوت فى وضعفا اما العرفى فلان الافاده شاوت تخصصا
ولا تخصصا لكن للعاقل والعروض وطبعا وكلما شاوت تخصصا شاوت فرضا وبعدا فالافاده شاوت فرضا وبعدا واما الكبرى فظاهر
مافيه بعد فيه عرابه وبعض وكلما فيه عرابه وبعض فيه وما يرد للنفس وما سواعرف واعجم اعرف لان ما مائز فى النفس لسند وحصول العلم والكمال
وزوال الجهل والاستفاح اكثر فافاده اعرف فافاده تاما سواعرف اضعف لعكس فاعلم ان ما فيه نوع بعد فكون فيه نوع بعد وما سواه بعد
يكون افاده اقوى ثم انه لا فرق ان اريد ما يخصص الحكم انما سوبازد ماك يخصص طرفه المسند والمسند اليه وكال التخصص لا يوجد الا ما التوصف
مقول كلما ازداد وطرفا مخصصا ازداد تخصصا وكلما ازداد تخصصا ازداد تكثه بعدا وكلما ازداد تكثه بعدا كان افاده اعرف
والاعلام بها فيه من كثرة الفوائد التى تترتب على التسند اشتراكا كلما ازداد وطرفا مخصصا كان افاده اقوى والاعلام بها فيه وكلما
كان افاده اقوى بطريق افاده اتم كلما ازداد وطرفا مخصصا كان وطريق افاده اتم وسوا التوصيف ام لا فسوال التوصيف ام تخصص
وكلما سوا مخصص كان افاده اتم فاقد التوصيف افاده اتم فاقد ان افاده اتم فاقد ان موصوف على ام تخصص وسوا
التوصيف وكلما موصوف على ام تخصص بعض ام تخصص وام منه ان افاده اتم فاقد ان تقتضى ام تخصيص وسوا التوصيف فاعلم هذه سوله
ولا سكما فيما ان مراد كون العالم فى الاعلام بها اقوى وام كون احمال تحقق الحكم اعد وسوله وكلما ازداد ام فيما ان مراد بقوله تحقق
الحكم سوازدياد تخصص المتوجه عليها ازدياد تخصص طرفه وقد تقال الدليل الذكور انما يوجب كون سوء المسند اليه لافاده المخاطب ام
فاقد سى فاقد المفقود لان فاقد لان المسند اليه المذكور فى الكلام لسن طرفا للازم العالم صح يوصف تخصصه بناء على ان تخصص
طرف الحكم يوجب تخصص طرف المسند اليه اللازم للحكم سوا لحكم ولا سصور تخصص متوجه ولا تتوقف المسند اليه المذكور فى الكلام بناء الكلام على كون
اللازم حكما لسن كما سنفى ولا توقف ان تقال توقف المسند اليه كما يوجب تخصص الحكم يوجب تخصص لازمه فيوجب كون افاده اتم فان لازم
الحكم فى قولنا زيد قائم التوصيف تخصص ملك الى اللازم فى قولنا سى ما موجود وات جيز ان سودل ما ذكى تعمه سودل كلام الشارح سيده
الفاضل

وكلما ازداد طرفاه تخصصا ازداد تكثه بعدا و

الاول السليم

لمقصد له العموم لمقصود ج وارادة التخصص عمر لا يشان حج وان الحذف لانها وشان مخصوصان فاشعارها لا يوجب
اشعار القرنة مطلقا ولا عموما فى نسبه للمسند اليه المقصود وغرج سعى من العلة ولا عمومها للمقصود وغرج عن هذا المقام لان ذلك
خرج من هذا العاسس لس عام النسبه بهذا اللغ لاختصاصه بالمقصود وبكل لقد ولان العموم وبيغ فرج وان الحذف كما لا يوجب
شئ مما لدل على خصوص المحذوف للمقصود فلم يكن الخرعام النسبه للمقصود وغرج ووجه صحة ما ملساس ان المراد بعموم النسبه عمومها
للمقصد فى هذا المقام ان العموم بالمعنى المذكور وارادة التخصص بعض يشان فرج وان الحذف لان العموم ج يغ الوان الدالة
على خصوصه المحذوف نحو قالوا لا شئا او على انه واحد من المتعدد نحو مطلوح ولم سح من القرنة سوى ما دل على ان المحذوف فرج من
المتعدد واراد التخصيص بعض يغ من القرنة انها وهذا النتر لا يتم ما قيل انه ج لم ير بعد عموم النسبه عن نحو قالوا كل شئ والواقع فى
خصوص الخرج نسبه فالمناسب ان يترك بالعموم فى نسبه لان هذا المقام لان هذا المثال وان كان خصوص الخرفة فى نسبه لكنه
خاص انقاض هذا العام فاخرج عن علاقة خصوصه فى هذا العام وكذا ما قيل ان نحو خرف هذا العاسس عموم ما عشان فى نسبه لان
هذا المقام لان القرنة تدل على انتقاض نسبته بالمقصود لان عموم النسبه فما ملنا لا يغ عمومها للمقصود وغرج حل يغ عمومها للمقصد
فى هذا العام كما عرفت والتنزل بانه على تقدير ان يكون المراد بعمومها للمقصد فى هذا المقام لا وجه لقوله عام النسبه الى كل مسند اليه
لان عموم النسبه لبعض ما يصلح له ان يكون مسندا اليه لا كل الخر كما قيل ذكر يغ فان المراد بعمومها كل مسند اليه اعم من ان يكون الخرفرا
كل مسند اليه معا او على سبيل البدل والعقد كما خرو عموم النسبه كل مسند اليه شامل لمجموع ما يصلح له ولبعضه والاتم ج ذكر ان
يكون العموم لبعض ما يصلح له فى الجملة وانتقاضها للمقصد اعم من ان يكون لجمع المتعدد معا او على سبيل البدل وبعض المحشين فى هذا
المقام كلام لا يرى عن التحيل والمراد بالتخصيص هنا التخصيص الذكرى لا الخبرى كما ذكى الشارح ج يغ شرح المفتاح قوله ولانم الملازمة بين
وجوب الذكر الخ قيل منع هذا الاول عدم التعين معتبر الحال على اصطلاح هذا العين وسنه على اصطلاح فن اخر من علم النحو
انكى ذهنه اضطلاح فالاعتبار فى فاك وجوب الذكر عما هذا الاصطلاح ما عشار ان هذا العام بسبب استغنا، ذهنه للحذف لا يصلح الا للذكر
وعلى اصطلاح الخوانصا رانه لا يجوز الحذف فالقرنة ولا عشار دلالة على ذلك الثانى كما لا يخفى عياذى فهم سلم قوله وهو ما وضع ليستعمل
فى شئ نفسه لا ضافة ان اللام فى ليستعمل ليست صلة للوضع بل للغرض والمعنى الموجة ما وضع فهم المفهوم
كل اوجز فى معنى والغرض من وضعه له استعمالا فيه فقد يكون لافادته لكان العلم وقد يكون لافادته لدليل
لفظا كالكل الحاصل فى ضمن كل فانه خرج بدل عليه قوله فيما بعد يحسن معنى العلم كان سار المعارف فانا لا سند اول زمان ذكرا الا
مفهوما بالكلية وعلم من هذا ان المعتبر فى العرفة هو العين عند الاستعمال سوا العين عند الوضع كالعلم او لا كسار المعارف عند وضع فيه
كالاعلام الشخصة وغيرها من للضمرات والمبهمات وسار المعارف اليه وبعد جاءنى العقلا وتما ذكرنا ندفع ما ورد على الشريف المحقق
من انه لم لا يجوز على هذا التقدير ان يكون اياما وات وهذا محالات لا فاضح لها لانه لم يستعمل فيما وضعت له من للفهومات الكلية بل لا يصح
استعمالا فيها اصلا وكيف لا وكما ثبت ذلك فى اصلت له اللغة عدم استلزام المجاز للحقيقة وقد اصطح الى شئ كالاسلام الى ان
تمسك فى ذلك بامثلة نادرة والحق ما افاده بعض العقلا من انا موضوعة لكل من تما وضعا واعدا عاما فلا يلزم كونها مجازا فى شئ تما
وللاشراك وبعد الاوضاع وتقدير ان اطلاقها على الفرد المعين من الاوازل الخارجة ليس بالوضع بل بعلاقة الموضوع له اياما وعدم اطلاقها
عليه لم يكن الا عشار الكلى لكن لزم من اطلاقها عشار الوجوه التقدير الى بحث الفرد المعتبر قوله وصفه التوصيف جعل الذات شعارا
به لها اراد ما لذات الشئ المستقل بالمفهوم وما لمعاج ما تقابل الاسم اى للوجود الخارج للتحقق فى اى جعل اللفظ الذى وضع للمعارف

وهذا استبعاد جيد

فاعرفه

هو النكرة وان امكن ان حوادث فعل معذر وسوا كان لا ثم ان طرح افاده ام فاسح اما هو التوصيف الاحوزان يكون يكن محقق بالوصف
بحسب الاشارة كبعض منه ام فاس كالتوصيف كل المثال للمذكور فما باس ان النكرة وان تخصصت بحسب نطق المشارك لكنها لا تكون
في مخصص للوقت فلا انعدام فاس حوما قيل بان الفرق بين المخصص بحسب الوضع وعدم اما نحن لو شاد وما في مرتبه المعنى
وليس كونكره المعرفه اشاره الى المعنى عند المخاطب من حيث انه معين بخلاف النكره لانه لا الشارح فيها الى المعنى عن حيث
المذكور نفسه فالا يخفى على المتامل ان كلام الشارح مبني على الوضع والسعد بروان المه التخصيص في المعرفه مستفاد من نفسها بحسب الوضع
بخلاف النكرة فان لا بد له لا يستفاد من نفسها بل بحسب العارض وهو الوصف قوله اي الخطاب مع معين اذ كلم مع اثنا عشر السكاكي
في قوله وصح للخطاب ان يكون مع مخاطب معين وكان صح العدل على ما وقع في شرح المفتاح ان يقول اي الخطاب بالمعنى اذ كما
خاطبه وهذا الخطاب له فاطعه والخطاب معه ولان هو يحصل الخطاب له اسنده في المعنى فهو يحصل الخطاب معه وقوله الى غير معين
اما بيان ان متعلق الجار محذوف اي فيترك الخطاب بالمعنى مثلا ودكما با اوحالا او موجها الى غير معين فلا يتجه ما يقال لا انفس متنا ان
يترجم في غير الى فاعل يترك بحسنا للمقابله بين المتروك والاتي به فيقال بترك الخطاب مع معين الى غير هذا الخطاب اي بترك المعين في الخطاب
الى غير المعين ذكانه اراد ان يحافظ على عبارة الايضاح ويدير كل الى غير معين لكن كان تلك المحافظة مع رعاية معنى المقابله قوله على سبيل
البدل قيل هذا اذا كان حضر المخاطب مفردا او مثنى اما اذا كان جمعا فالظاهر انه لقصد غير المعين ثم جميع المخاطبين على سبيل الشمول
وقد انه انما يتم ذلك اذا اشار الى انه عند القصد الى غير المعين الى جميع المخاطبين وقد جوز القيا في المطعم الشنيع الشريف من قطع الامر
بالغيم فظاعه بمعنى اي شديدة شنيع جاوز المقدار ولا يبعد توجيه كلام المحشي من اعتبار القصد للامر من صوب المضاف والحسنه الى اساس
فظاعة حال المعظم او حال المعظم من حيث فظاعتها ولعله قصد بالوصف بالحسنه والا يمكن للمناسبه بان صدق الشرطيه لا يتوقف على وقوع
المقدم فصدق قوله ولا ترى لا تتوجه الى المحذوف وكذا انما اطبقنا لا يتوقف على وقوع مقدمها وسورة بكل اخذ لدل على تناسي ظهور حال
بل الشرطيه لمكان القصد بالخطاب للعموم انما يدل على كمال ظهور وشياع حال فانه شايع لانها من الدلالة على ان فظاعه حالهم لا يختص
بروية راء دون راء او التوجيه بان رايه حالهم فظاعه امرهم بابانه وصفها بالعظمة قوله بل تقديره ان اكرم اليه او احسن الى قيل بسبب الطاهر في
صورة الخطاب المبالغه فيما هو المقصود كانك لحضرت كل واحد من بعله ان تخاطبه وخاطبه بذلك تشهيرا للوم وتنويها بسوء معاملته وفي
جعله غير الحمله التي اسند الفعل فيها الى المفعول وترك فاعلها بما اي ان ليس المقصود بالخطاب المعين بل كل من سار منه الاكرام فحكمه كذلك
كانه قال ان اكرم اليه لا يرد مكرما دون مكرم بل تريدان اكرم مكرم ما كما بين كان وقوله او احسن كان الواو اما الى ان
كل واحد منها مرتبطة حواعها قوله يشهد بذلك لفظ المفتاح حيث قال فلا ترى ما طلعنا كانك قلت ان اكرم او احسن اليه قصدا الى
ان سوء معامله لا يختص واحدا دون واحد فان قوله قصدا الى استلزام عموم كل مخاطب يتعلق بقوله فلا تريد قوله وهو ما وضع لشيء
مع تشخصاته وهذا اول من ان يقال ما وضع لشيء بعينه ولم يتناول الشبه بوضع واحد وكذا ما يقال لشيء بعينه غير متناول ما
اشبهه لما قوله لاعلام الخفيه التي لا يمكن احضار المسند اليه بعينه ابتداء بامر يختص به باعتبار هذا التوصيف اذ لم يخرج منه لعلم
مع تشخصاته ولا حاجه الى ان يقال انه موضوع لما هيه مع التشخصات الذهنيه لا ذكرنا من عدم تمكن لاحضار بالمعنى المذكور والتزام
امتناع الطلاق بالحالة الخارجيه بل التحقيق ان علمنا بعد تريه ضرورة لوا احكام المعارف من وقوعه مبتدا وذا حال ودصفا
للمعرفه وموصوفا بها وكذو ذلك ومنع الاحكام اشطروا الى ان حكموا بانها اعلام مع اشياء التي لاحقه غير تعينها وعدم الاعلام عن الاحتراز
لا يكفيها بالحسن حيث كلفوا ما كلفوا ولذا قال انها اعلام ضروريه ونظرا الى معناها حكموا بانه قد علا الفرد يخرج في العرف بالقيد العام

اي غير ضمير الشان والقصه بل المراد الضمير العايد الى العلم كما صرح في شرح المفتاح وقيل لا ولى ان يكون بعد القيد لا احضار بالموصوف
بالعهد الخارجي ايضا لانه اشترك معه في الضمير الغائب لا احضار بها بالوصف كل منهما على سبق الذكر حقيقة او تقديرا واعتذر بانه كانه نظر
الى انه لا يلزم في العهد تقدم الذكر ويكفي العلم بالمعهود بخلاف الضمير الغائب لانه لا بد فيه من سبق الذكر بوجه ما وقد يقال ان لا احضار
بها يمكنه بعد المعارف غير حاجة الى سبق الذكر اللهم الا ان يقال لا احضار بها انما يتم ويحسن اذا كان بعد لا احضار والا يكفي
كونه بعد الحضور والعسوف في الجواب انه يقال ان قوله ابتداء قيد للاحضار المقيد بعد بعضه والمراد بالاحضار ابتداء لا احضار بعينه اول
مرة بشرك الى ذلك وعدله في شرح المفتاح ان قوله ابتداء احضار اول مرة احترازا عن الضمير العائد الى العلم مثل ها في زيد فهو راكب
وليس في المعرف بلام العهد الخارجي بعد سبق الذكر الا ان لا احضار بعينه اول مرة بعد التقرير الا اذا احضر اولا بالمعرف وثانيا بلام
العهد الخارجي وهو جواب اخر ملك في عنوان الاستقبال وايضا المقصود بالاحضار اولا وثانيا احضار بالمتكلم ومجرد تقدم
العلم لا يكفي والا يشكل بالاعلام اذ لا بد فيها من تقدم العلم وعلى تقدير ان ابتداء لهزا عن مرجع العلم المشترك فانه لا يصح لاحضار
للمذكور بعد الاشتراك لكنه بعضه ابتداء بحسب وضع فانه بحسب كل واحد وضع بعضه لا يحسبها معا فلو يعتبر تعين الابتداء لخرج عنه وقد يقال
لاحضار للمذكور لا يعرف كونه مقرونه اولا والعلم المشترك بعضه يقرنه بعينه ابتداء ومان لاحضار يفعل المتكلم وغايته ارادة المسند اليه علما
وعلى هذا الرعم يكون صفه للعلم اي لاحضار العلم المسند اليه في ذهن السامع ابتداء او توصيفه قوله بالاسم المختص قوله بحيث لا يطلق على غيره اي بحسب
وضع ولهذا خرج لاعلام المشتركه اذ لا يطلق على غير بحسب كل الوضع قوله بعد التسليم اشار الى الجواب المنع بان الاسم الاحضار
بالاسم المختص في العلم يحصل لاعتنا عن لا ولي بهذا القيد فان دخل المختص بنوع وليس على الاول صفة ومما قيل ان هذا المنع انما يحول او ادعي
باحد القيدين لا اولي انه لم يحقق بكرهن وليس كذلك بل الخارج بالاول النكرة وبالثاني الضمير الغائب وليس شيء منها محقق حج
بالقيد لا خير صح مافرح بالقيدين لا ولي يكون مستغنى عنها في حق كونه كما اعلم السند موقوع بان الاكاه ان المراد بالاسم المختص المختص
بحسب الوضع ولا الاسم المختص عن العلم كالرحمن مثلا بل يختص صفة صه بحسب الوضع بل احتصاصه انما هو باعتبار العلم والاستعمال ولاسم
ان المراد لا احضار في الجمله او بحسب الاستعمال فلا يصح خروج هذا الاسم باحد القيدين السابقين بناء على ان مفهوم كل منهما لاحضار بعينه
فخرج بالقيد الاول لا غير بعينه والوسم لاحضار نظرا الى الخصوص بالعارض بحسب الاستعمال فليس لاحضار ابتداء فخرج بالقيد الثاني
فلا يكون القيد لا خير مستغنى عنها قوله لا يقال لست هذا موصوف اشعار بعدم حسن هذا التفسير لانه لا يدرس اعتبار معنى لا وله في معنى لا ابتداء
كانه في ايضا ح سابقا وسنذكر البعض وما فهم انه كثيرا ما يطلق لا ابتداء على ما يعتبر فيه معنى لا وليه مثل الموجود ات مستند الى
اما ابتداء او بواسطة والمراد بما لا يكون بواسطة ولا يخفى ضعف له عرفه لا وله الغال ان معنى لا استناد ابتداء ان يسند اليه لولا
واعتبار معنى لا استناد بالواسطة مستفاد بالاول لا ابتداء لا يستقيم لفظا ان يعتبر الاستناد الى شيء لو اولا اليه بوسط وليس معنى
لا احضار بواسطة فانكن بعد ده ان لا احضار اولا انسب لقوم ووجه على السماحه لا يحل بالمقصود والنكته في تفسير ابتداء بقوله بعينه
ثم تفسير بعينه بلفظ دون غيره من اول لا امر بتنبيه لفظ من توجيه الكلام اولا اما الكل على وجه مصنوع عن شرب لكاف تقدير
لاحضار بعد بان سم مختص به بعد تعلقه بابتداء التنبيه على ان لاحضار في المسند اليه لا يكون الا بنفس لفظ لانه لا بد للاحضار في ذهن
السامع من سماع لفظ وما قيل ان الاظهر ان حال لاحضار بواسطة انما هو لاحضار بنفس الانفس لفظ لانه في الحقيقه احضار بالواسطه
فلا يخفى على المتامل في قوله ان كلا من المسند اليه والمسند يكون من صفات المعاني بابه واخرى من صفات الالفاظ ولا اعتبار
الراجع اليه بعضها ظاهر للرابات في الالفاظ وبعضها في المعاني كما نبه عليه الشريف الجرجاني في شرح المفتاح والمراد مثلا دل بقرينه

قوله واما مرتفع فلا يصح ما قبل ان المسند اليه انما هو اللفظ المعنى كما تقدم في صدر احوال الاسناد الخبري فلا معنى لقوله ليس لفظ
ولا حاجة الى ان يقال المسند اليه وان كان هو اللفظ لكن المحكوم عليه المعنى فانا والى ارتكاب حذف المضاف اليه ولا يتحقق
الارتباط بكل من هذا التوروس بين الشارح بعد التغيير المذكور وجه لاول عدم الملاءمة والثاني بقسميه ليس لفظ والثالث
ان للمعدوم الامر كما حققنا ليس لفظ عدم بوقعه على شئ كذلك بوقع على العلم بالوضع والرابع سؤر كما ان العدم ما يتحقق
وللامس ما اشار اليه بقوله ولو اريد ذلك الخ ولو سلم لزوم الملازمة بين المعنى المسند اما ان لا تحقق مثل العنصر المتكلم احضار
بنفس لفظ وليس ايضا محققا به واحضار مثل الرجل احضار بالاسم المحقق به وليس بنفس لفظ لوضوح لا احضار على اعتبار
العلم وخصوص لاستحالة صدق لاول ما اشار اليه الشارح ان لا احضار عمل العنصر المتكلم ليس بنفس لفظ لا فادته اولا المعدوم الكلي
بل موسط لاستحالة في الاول وانتفاء ثانيا فان المراد لا احضار بحسب الوضع ومثل الرجل غير محقق بحسبه لما قيل ان المراد بالاسم المحقق
المحقق بين صنفا لاسم فيكون وزانه وزان اللازم من لا احضار بنفس لفظ احضر فان بالاسم المحقق فالاعم لاستحالة ان تحقق على
نفسه لان صوت الانسان لا يعدم اصلا صحيح وصوت اللغة انما تم لو كان لاعم ذاتا وانا لا نذكر لاعم كون المحقق الماسة وتوجيه كلام
الفاضل ما نوا من ما ذكر انه اجرى ما لا بد اعتبر الضمير الغائب والمعرف بلام العهد الحادي لكون لا احضار فيها ما ذكر وسط بعدم
الاكروع الموصول متوسط العلم بالصلة لا تصنوع شروب تكلف لا يخفى عدم لان اللفظ الموضوع لمعين انما هو العلم بل بعد التسليم لاسم
ما ذكر لان لاسم المحقق للامام ان يكون لفظا موضوعا لمعنى ولا دليل على كونه علما واجب بان المراد به لا الاختصاص كما
سبق ما ذكر انه لو سلم ان يكون لفظا موضوعا لمعنى يدل عليه وانتفاء ما لا سوغ لا احضار نفسه عاني عند العلم بالوضع لا يكون
الا موضوعا لمعنى لان الموضوع لمفهوم كلي لذا استعمال والمعنى لا يكون لا احضار نفسه بنفس لفظ والمانع المذكور واعرض
بان منع ما ذكر ما هو المشهور ان المعارف غير العلم لم يوضع لمعنى بل للاستعمال فذكر ما هو باطل الشيخ الرضي لقوله لم المعرفة ما
وضع لشئ بعينه وضابطه دخول عن الوضع العام مع خصوص الموضوع له على ما حققه بعض المحققين قال لفظ هذا مثلا وضع
لكل ضمار المتكلم وانا لكل متكلم وضعا واحدا كما لوحظ في وضع اللفظ الاعم لوحظت الخصوصات والزاكان الموضوع له خاصا
والوضع عاما فالاشتراك لعدم تعدد الوضع والا يجوز في الاستعمال في الزائد على معنى الموضوع له فيكون قولهم المعرفة ما وضع
لشئ بعينه جاريا على ما مر وبمكن الجواب عنه بان المعتبر في المعرفة عندهم هو المعنى عند الاستعمال اعم من ان يعتبر عند الوضع اولا
والمفهوم من المعارف عند الاطلاق الاستغراق الكلي لكن لزم من اطلاقها باعتبار الوجود التقديري الزوائد للمعنى
فلا يلزم المجاز ورد بمنع كون مجازا اذا اطلقت (اريد بها) الفرد المعين بقرينة كما في قوله تعالى فعصى فرعون الرسول واتت ضرورة ان قوله
الوضع العام سبق ان راد لهم لشئ بعينه ما هو خلاف ظاهر وسوغ انه اعم من ان يكون واقعا او سيقع او لا يقع من ان يكون
بعينه الى حد الشخص او لا آلة بعيد احضار الها بان الحاصل للمتوغ عاد هذا النفير وبعد الكساء وآلة اللسان ما لنوع والتشديد
تصغير ان حذف العلة اتيا ما لمصدر العاني عن الحاط به من الامر الذي كما في بها عنه تعالى جاء بعد اللتيا والتي بكسر بها للتنبيه
لكن اللسان ملغة الشدة بلغ الخ ولذا قيل للساكنة عند الدامة الصفة والغين الكسر والشارح كمل ان نشرها
كما هو الاكمن كلامه الى بعد نشر اذا ما ذكر هذا الفاضل وهي ان المتبادر من لفظ لا احضار علم الغير وما نشها
لزوم اتحاد مرجع الضمير الاولى وهي جواز ان يكون البعد الصغرى عدم ملاءمة النشر والكبرى لجاد الاولى وما يحمل العكس
وبحمل ان نشر بها الى بعد مطلقا اي بعد الحاوز عن الحط الصغرى والكبرى التي بعد العاني حتى لا حاط بها علم بعد لفوذ وهو ان

لا يكون للتخصيص وهو لتحقق لا مزاحمة عند ان بقال الى ما ذكر المعارف عند ان بقال الى ما ذكر المعرف من ان معناه اول زمان ذكر
بعد رفع البعد كما رضي البعد السامعي وسوا لا آلوه لبعد ما لكل الفرق بينه وبين ما لضمان السابق من الشاهد للشاهد
سوا لمخاطب دون وبعد ما بطل ضعف بخصوص لا ارتفاع ما بعد البعد فلا يكون على المختار الوضع ما ذكر ما اولا وبكل لانه ح
يكون قيدا لا تداء محرجا لبعد المعارف ولا تكون لبعد اسم محقق بنفسه فان سوى بحسب المعنى بكلام ما ذكر لان لاسم المحقق
وان كان مخرجا ما سوى العلم لكن يكون لبعد اتداء فان اخراج للمضمر الغائب وبقوله بعينه فان اخراج اسم الجنس وبقوله باسم محقق به
فان اخراج ما سواهما والتوجيه بان لا احضار اول زمان الذكر على تقدير اخراجه عن الطلاقه كما سوا لطبع وصوت العلم لكون لا احضار
فيه بسبب فاستعدام العلم بالوضع وعلى تقدير لا عاني عنه عنه عدم هذا لا احضار فما وضع لمفهوم كلي لستعمل في جزئياته بسبب بانه
لا يلزم من عنصر المتكلم والمخاطب اول زمان الذكر والمانا ملائما بما عاد سبب الشارح من ان ما سوى العلم لا بعد اول زمان ذكر
الا مفهوم الكلي والفاد بالمعاني المراد ذا الكلام اما على توسط وبنه بعينه ولعاد ان متوسل للمراد ما اول زمان الذكر عدم كونه مسبوقا بحضور
سابق بعد العلم بالوضع فيكون احضارا عاد ضمير الغائب والمعرف بلام العهد والموصول والاضافة للعهد لكون كل منها موضوعا بين
ويكون هذا ما يحقق بمعنى احضارا عاد ذلك من ضمير المتكلم والمخاطب واسم الاشارة وبحو ذلك فيكون ما ذكر العالم مع ما قيد حذف تعريف
الخ ان كان الحذف بنقل حركتها الى ما قبلها وسوقا من بحسب الجمع عما ما سوا حتار ان العنا، فالتزام لا دغام فيه بكون على خلاف
القياس من ان لا دغام فما بحرك المثلان من الكلمة واجب وان كان حذف وكها فالحذف بكون على خلاف القياس وقول
الامام لا دغام وكانه بحرك العقول في ابدا، ذلك وما قيل انه لا صحيحا ما نوا للعطوف في اسما الحروف بحسب لفظ الها كانه العكس الله
من سما، لشعة من سمك كالوا رصرت صار للمصغرين عند لهذا كره من اصلوا نه اصلا فاكتفا في الجزء او سيا بالاسم او صوت
وبم استعانه وما اصله او غرضوع علم لوضع قول بجعل علم الخ استعدا بان لفظ اسم بعد حذف الجزء صار علما للذات الواجب
الوجود كما صرح به شرح الكشاف واستدل عليه بقوله للمعبود بالحق والمعبود بحق سوت الحق وسكن بخلاف الاله فانه وان
كان من الاسما، القائلة لكنه علمة لا الى حد العلم وبه بان كلام سكذا موقوفا بالام علمة على المعبود بالحق اي على الذات المخصوص
نفسا رعلا له بالقلبة بصرف الله عند لا طلاق كسائر الاعلام الغالبة بم اريد تاكيد لا حتقاص بالتعريف حذف الجزء وصار الله
حذف الفي محققا بالمعبود بالحق قالا له قبل صرف الجزء وبعض علم لكل الذات المعنية الا انه قبل الحذف اطلق على الخاص اطلا
الجزء على غير الزما وبعد ما اطلق على الخاص اصلا والعقول بان المراد بعلمة على المعبود بحق انه علب على هذا المفهوم الكلي الذي
سوا خص من حيث هو هو ما لا صلي وانه بحتص بذاته بما علا له زيغ وكا ستهنا ولذلك بكسر حوه لا اول وبوسه في الثاني ليس بشئ لان
المعلق بعنه ضلت المعبود صوبوسه والامر خل لتوسيف الحق وسكن في ذلك وان التبادر من الاله انما عند اطلاقه سوا لفرد
المعين تبادرا لزما من الجزء فيحصل لهم علما دون لا فرق بحكم لا ختلاف انه بحذف الجزء صار علما بالغلبة وانه لم يطلق
على غير ذي تم او من لا علام الغالبة عليه بتوريه ما على مستقى العقاس وسوانه في لا صل سولا له بحتقق الناس الى بعض
اطلاقه على المعبود صالحق مطلقا وان لم يرد به لا استعمال وقال الشارح بشرح الكشاف فنوس لا علام الخاصة
بالنظر الى لا استعمال ومن لا علام الغالبة بالنظر الى لا استدلال ثم لختلف في انه من لا سما، الغالبة لا بتخاص او بغلبة لا ضاس
والحق لا ول وقول ومن زعم انه لم الخ رد على اللحاني حيث قال وقد جعله علما نظر لان ما وضع له سوا لمستحق للعبودية او الواجب
لذاته وكل واحد منهما كلي وان اخبر في الخارج بمتحقق والعلم لا بد ان بدل عليه وكل لا بعض كلمة ومفهوم العلم جزئي حقيقي ذهنا افاد

التوحيد لا يعلم الا بتوارد امور متعددة من المفهوم الكلي الامتياز الواحد فانه اذا حكم بالوجود بمعنى انه كان الواحد دون الاثنين او نحو ذلك كان من الكلام
اذ معناه لا الاله موجود الا الله لانه لم يدل اللفظ على وجود المفهوم الكلي ويحتمل عقلا ان يكون ثمة فرد موصوف بالواحد
او غير ذلك ان يكون ثمة فردان او اكثر فلا معنى هذا الفرد بحسب دلالة اللفظ طابق التوحيد بمعنى كونه علما لهذا الفرد وهو
مذهب الخليل وسيبويه والجمهور من الاصوليين والنحاة. قوله بحيث لا يكون المعنى للمعبود بحق مثل مخالف صارح في الكشاف
بان لفظ الاله بالتنكير يعني المعبود مطلقا بحق او باطل والتوحيد بمعنى المعبود بحق واحد بان المنكر مبنيا محمول على المعبود بحق يعني
ان المراد بالجواب انا مؤول المعبود بحق وهو المقصود باثبات الوجود وحصر بحكاية ثم بانه بعد ذلك بحسب الوضع
هذا انتهى، وفيه بحث للمعبود مطلقا فالتوحيد بمعنى للمعبود بحق باطلة وقوله والحق لا يسمى للمعبود به الا بتسامح الى
ان كون الاله بمعنى المعبود بالحق والى كون له علما للفرد المخصوص وانما قال الا الفرد الذي هو خالق العالم ولم يقل الا الفرد
الموجود منذ الازل الواجب الوجود وانما، الى ان الفرد الموصوف بالخالق هو خالق العالم ومنشأ عامة سبب استحقاقه للمعبودية
وقولنا بالفرد تفسير للمعبود بالحق قوله وكان لا لعالم العالم لمدح او ذم وذلك لانه انما يعتبر مع شرف وكمال كنبي ونبوة وصدور
كالفاضل وفي كالسلام وفي للعالمين او ذم ونعمان ككلب وفعفع وبطة وكرز قوله الا ان هذا الاسم انما هو بحسب الوضع
لا دليل يعني انهم لما اعتبروا في الكنية المعاني لا صلة عند استعمالها في المعاني دل هذا لاعتبار عند اطلاقها ان لقب على الشخص
المسمى به علما كونه ملابسا للقب علما به متوسط دلالة على كونه جهتيا لانه استعمل الموضوع له بالوضع الاول لان قوله فانه يجب ان
يعلم ان اما لقب انما استعمل في الشخص المسمى به بصريحها، قوله ومما يدل على ان الكنية انما سمي بها لاعتبار انها بمعنى ذو
في الكنية الكناية لا صلة عند اطلاق الكنية على الاعلام لا يصح ولا يطرد والتحقيق ان يقال ان الكنية لاعتبار انها بمعنى ذو
الثاني باعتبار انها دالة بكونه جهتيا في ضمن ما اشتهر بها لان الشهرة دلت الشخص بهذه الصفة في ضمن هذا الاسم
بحيث يكون علما وما يكونه جهتيا صار كونه جهتيا ما هو في ضمن هذا الاسم مجازا ان يكون كناية عنه خلاف قولك هذا الرجل
فانه لا يفهم منه ذلك الا ان اريد به ذلك الشخص بعينه ولا يبعد في ذلك كلام فهم منه كونه جوادا باعتبار اطلاقه على اسمه وهم
عند العبر عنه بهذا الرجل وبانه ان المسمى بان لقب او علم عالم لا لوحظ انها صار بوصف كونه جوادا او كونه جهتيا في ضمن ما
اشتهر به من اطلاق اسم ان لقب او علم عليه فنوسي حسب الذهول عن كل معلوم كالاستلزام لان لكل الوصفين
مجازا ان يكون ذلك عنها ولو نذر انسان ان يولد له مثلها في كذا شهرا جاز الكناية بها عنها سيولد لكن لفظا
قوله وبحسب ان علم الخ وما قبله انه لا يرد الكناية من حيث اصلها ومعنى كناية يستقل به الفهم وليس منها الا الشخص المسمى
بان لقب وكونه جهتيا فاعتبارا كذا سقال عن الشخص اليه باعتبار انه لازم له لكن يوجب ان يكون كل لفظ تطلق
على كاف كناية وسوط الضارب وكاتبه، ما تمام الوصف من كلام للاشتهار وجعله كناية مشكل لان وضع بانه يجوز ان يعبر
كما سيقال عن الشخص اليه بواسطة اشتهاره بالوصف فلا يلزم كون كل لفظ عند اطلاقه على كافر كناية وقد يقال انهم
شرطوا في الكناية ان يكون المقصود من المعنى الكناية وسوء مساط البيع ولا يبالون والمعنى لا يصح وسيلة اليه والتزام كون
الشخص بها وسيلة ووصف كونه جهتيا بعد المقصود لا يصح ومناط ذلك البيع عند هذا ولا اقل من هذا احتمال صحيح
فلا يرد آخر الكناية لواعتبروا مثله في كلامهم والظاهر انه احتمال عقلي لم يعتبر عندهم ولا بعد ان يقال فهم الوصف عند اطلاقه
على الشخص من قبيل فهم مستفاد من التركيب اطلاق الكناية عليه ومن قبيل التشبيه والاستعمال الكناية في محمود ومعنى الحمد،

والتحقيق انه باعتبار الوضع اشتهر العلمي من غير ملاحظة الاول لا ضافي لم يتعد منه الا الشخص المسمى به وان اشتهر وصيرورة كونه
جهتيا في ضمن وصفه ولم يكن الغرض من الطلاقه الا سماع منه الى وكل الوصف كلا ما خام فان الواضح بالوضع الثاني العلمي لم يتعد حال وصفه
الكاشف عنه بل باعتبار اشتهار الوصف المذكور في ضمن ذكر اسم ان يستعمل المستعمل في الشخص المسمى به وسيلة الى الوصف في الوصف
سواء لم يصل وضعا ولا الحكم والبناء اشارة له سيقوله وجب ان يعلم ان انما لقب انما استعمل منشأ التشخص المسمى لكن يستعمل
منه الى حيثي يدل قوله به بيت بدا راكب قوله ولو ملت راسك اليوم انما لقب الخ ان اردت تعريفك براسك اليوم بانما لقب
كافيا فيها سبه وجعلت للمشابهة علاقة كان استعارة وان اردت به مفهوم المعنى اللازم باعتبار كذا استعارة وجعلت اللزوم
علاقة فان وجدت قرينة صارفة عن اراده الموضوع له صار مجازا مرسلا والا كناية وان اردت به جهتيا مخصوصا وجعلت
مخصوصه مع القرينة الصارفة صار مجازا مفردا عن مجاز او الا كان مجازا مركبا واضحا، ان قصد مفهوم المعنى انتسب
في مثل زيد ابو لهب كلاف مثل راسك انما لهب قوله وكان لا نسب ان عدم علمه وكراسم كاسماك لكونه اعرف منه فتقديمه على اسم
كاسماك ان التعريف للوصولية لا سماك لجعل مزيدا عن راسك فقط وكان عند صب انتقل باعتبار لطف كذا، الى وجه
شاء الخ بعض اراد ما موصولا الى اعتبار اعرف اللطف وله في كالنسبة والعظم وغرضك وجعل الاعتبار الاول ورده الى الثاني
اعني كل الاعتبار شاء ومزيدا عن اصنام به ولما قدمه وان كان اسم كاسماك لغرك منه قوله لان الملاطف يعرف مدلوله لانه استعار
بان التوبيخ اما موجب معرفة الملاطف وعليه دليل اللفظ وحضور في الذهن وكذا في قوله على ما سيعتذ ان الملاطف يعرف
ولذا قال لا ادعا، للوجه ما عرفني ملاطفك وسيجئ لهذا من مزيد توضيح في موضعه ان شاء الله قوله في للوصول وذو اللام سواء في الرتبة خلافا لابن كيسان وابن السراج فعند هما واللام اعرف من الموصول والكوفيون عكسهم للموصول اعرف من ذي اللام ولهذا الى ان الرتبة صحيح جعل الذي توسوس صفة للخناس وذلك لان الموصوف لا بد وان يكون اعرف او مساويا وعلى تقدير التنازل، اعرفية
ذي اللام كما هو رأي الجمهور لا دعى السابق قوله وفيما ذهب اليه اقول منهم ابو حيان مذهب الجمهور بيانه مذهب الكوفيين قالوا
لا عرف العلم ثم المضمر ثم ذو اللام ثم مذهب ابن كيسان قال الاول للمضمر ثم العلم ثم اسم لا شارة ثم ذو اللام ثم للوصول
محمد مذهب ابن السراج قال لا عرف اسم لا شارة ثم للمضمر ثم العلم ثم ذو اللام ثم مذهب ابن مالك قال لا عرف ضمير المتكلم
ثم العلم ثم الاشارة ثم الذي ثم ذو ثم ضمير المخاطب ثم ضمير الغائب السالم من ابهام المشاركة به والمبادرة الى الموصول وذو وكذا ذا
قوله يعرفك ليست من ضرورة لا شارة بل كاف وتا من الموصول والموصوفة للمختصة بواحد بان الموصولة فما اشار الى ما يعرفه الملاطف وسيعرف
عند ذكر الوضع يكون محكوما عليه بحكم خلاف الموصوفة فان فما اشار الى ما يعرفه ولا سيعرف عند ذكر الوضع يرد الى
هذا قوله في شرح الفتاح ان الصلة كان تكون معلومة في نفسها وان علم انتسابها الى سيعرف عينا او عقلا والصفة وان لزم كونها
معلومة لكن لا يلزم ان تكون معلومة لا انتساب للمسمى بل الاتي بها والمجيء من الموصولة اشار الى علم الملاطف بعين من حيث هو معروف
عند خلاف الموصوفة فان وضع على ما نسبه الوصفية لا بعض نعت الموصوف عند وعرف اكثرهم ان الموصولة مستقلة في
المعنى الحرفي والموصوفة في مفهوم كلي وان الحصر في سيعرفني بعد ومعروف الملاطف كالقصد عند استعمال الموصولة الى
فلا يرد منع للمقصود وان اصاح الملاطف لا كاسفسا راجحا، التزمه بكون اسفسا راجع المعنى للمقصود فكان القصد
عند استعمال الموصولة الى مفهوم كلي ما دون الاصاح الى ورده بان اسفسا راجع لكن مستقلا بالمقصود لوضوحه بل زاد دلالة
للمقصود له لا وحدها راجحا الا بعض من نهاوة الاسان لا يخفى فيه اي باستقراء اعمال هذه التخصص لكن يجوز بخصوصه بحسب العادة

ان اسم الجنس لما لا يخلو عليك الفرق بين اسم الجنس وبين ما اورد من النظيرين ودلالة المعرف باللام على نفس الاسم بالام او
معهوده الرسمه ودلالة النظائر كوصر اللفظ ومنذ اسوء احامل الكلام المعهود لا يصح فرق مكذا اتباعا الكلام ولا فالاول ان يرد على
ما ورد الجنس من الاسماء يكون العهد الذهني ولا استغراق مع دروج الجمعه كما مر وما، انما ورد وكلام الكشاف والمفتاح يصح عدد لك
ة غير موضوع من الكشاف قوله، مثل السفاح والكافرين والمعاصي والصالحات واللام الجنسي في المفتاح قوله، مثل الرجل عز كريم والكافر
ص لم يحمل المعرف باللام على لا استغراق ان عنده لك ورد لانه للمعهود عما لا صاحة الذهنية ودكم لان ة الروح لا يحمل الجمعه على الجمعه
المطلقة بل على الجمعه المقيد بقيد بعضه الفرد الذي لا له يكون الحكم فيه عاما كل فرد وفي ازاد الجمعه المقيد بل الجمعه المطلقة
كما ذ للمثال المذكور وقولنا الصاحة بحسب صيغتها سالمة جميع صاغة الدنيا لكن الواقع خصوصا صاغة بلدة لا امر اوصاغة اطراف مملكة اد يعلم
عقلا ان كامر لا يقدر على جمع صاغة الدنيا فعلم ان المراد بها الصاغة الموجودة في مملكة او في بلدته فحمل جمع كامر صاغة بلدته او اطراف مملكته
او ظنت جمع كامر الصاغة يكون لا استغراق بحسب جمع الصاغة الخصوصة لا الصاغة المطلقة وما اورده الشارح بقوله الى لئن الجنس لا يدل
ة لا استغراق بعد ذلك اجماع دروج الواحد ولا اسناد فيما موضوع له لا استغراق نحو لا رجال في ضرب من الجموع اذا لم يجز ولا يدخل بعضوصه
مثل لا رجال لا استغراق ودروج ما ذكر من الواحد ولا اسناد لان بعضوصه الجمع ما استغراق افراد مدلوله بحسب لا يخرج عنه شئ من الجماعات
وليس الواحد ولا اسناد من افراد مدلوله بخلاف المفرد مثل لا رجل فان بعضوصه في استغراق افراد مدلوله من الجماعات فلا يخرج عنه شئ من الجماعات
الا بقاء لا استثناء لا يتدخل في النصوصة طريانه في اسما، العدد مع بعضوصيتها دلالتها على عدد معين موضوعة واما مد لا يكون نافيا لنفي الجنس اصرار
عن لا المشبهة بليس عاملة عمل ليس نفي دلالتها لا استغراق بطريق الظاهر دون النصوصة فاذا قلنا لا رجل في الدار بل رجلان لا يرفع بحوز كاضراب
كلا بل بلى تقال لا رجل في الدار بل رجلان او رجال كما تقال لا رجال فيها بل رجل او رجلان مثل ليس رجل وما رجل وليس رجال
وما رجال ولا فرق بين المفرد والجمع حروج بعض لا عاد عن كل منها بل الفرق ان النفي المفرد في اصل وضع الكلمات يستغرق
لجنس لجمع ان مراد به نفي واحد لا بعينه فيتناول كل واحد من لا عاد سواء كان الواحد بعض العدد او لا ما ولا ظاهر لا نصا والجمع
ان مراد به نفي الواحد من حيث هو والعدد بحسب سومه النفي الى احد الوصف وليس متناولا للعموم في نفي فاذا اوجه منفي على المفي كان
بالامر بحكم يكون بحسبها لما موعام ظاهرا وفي الجمع انما يستعمل لجنس لجمع ان اريد به نفي جماعة لا بعينها فيتناول كل جماعة من الجماعات
ساوى ولا ظاهرا لا نصا وان اريد به نفي جماعة واحد من حيث هي واحد بحسب سومه النفي الى احد الوصف وليس في العموم ما ذا اريد
اوجه منفي عما المفي كان يكون بحسبها لما موعام فيتناول الواحد والاسناد ظاهرا ولا نصا لان الاسناد بحسب لا نصوصه ولا نقل مورخ وهما عنه بالكف
من الجنس في شئ وريا اصلا والفي وصحيح نزاول ان ريد السروجي مطلق كلام له تامه ولا يقيم ما يقتضي فرارا وبعد فوقع اللبل الذي
الكثرة الى ذراكم شتا عفوا لو للفي المنزل من غني بالمكان اقام والاكثير ارا لصوسه والمغني بالمنزل اصل ذا اقام فيه وصم نزارا اي
عظيم وجيوشا اي عظيم اله مر كل شر ولا تقسم فرارا اي سوانا وسوء حال من عاكم ورد ولنا مثل ان تقول الا عور الكلام في هذا المقام
ان المورد الحلي بلام الجنس لما احمل عموم المقام على لا استغراق ساوى كل واحد من افراد مدلوله ومن لا عاد وما واسناد الحكم كان
منسحبا الى كل واحد منها ظاهرا والجمع الحلي باللام اذا قصد به لا استغراق تناول سبت ولا لعد على الجنس مع الجمعه على قياس حال المفرد وكل جماعة
جماعة لا كل واحد واحد وما واسناد الحكم كان منسحبا الى كل جماعة ظاهرا عند السكاكي ومن تبعه الا اذا كان الحكم ما يكون سومه للجماعة مستلزما لسوء
لكل واحد منها كالحكي بملا ستهم سومه لكل واحد وشرطه استغراق الجمع على ما قال لا استغراق افراد الجماعات واحدا بعد واحد احترازا عن التكرار وذلك
لان الملء ملاحاة فضدرج فيه سقيه وطي من كاره والجمعه وما فوقها فصدق اتفاقا بل الكل من حيث سومه كل جماعة فيكون معنى الجمع للسوء

وما عدا بعض الجماعات متدرج فيه فلو اعتبر كل واحد منها كان تكرارا صحفا واذا كان معنى كل جماعة مرجوعا عنه الواحد والاسناد فيكون
استغراق المفرد اشمل لكن جمهور ارباب التفسير والاصول واللغة على ان الجمع الحلي والمضافات تساوي كل واحد كالمفرد ولذلك حكموا باطلاق
ة الجمعه وكونه للخصائص كما في الاصل للوردي وبعضهم جمعه استثنى الواحد والاسناد منه كجماعة الرجال الا زيدا وعمرا لان الجمع الكل المجموعي كقولك
للرجال عشرة دراهم والاول اكثر والمتبادر على الاول من المفرد والجمع في جانب العلم كما في سومر كلام الشارح بعد مرارا وقوله لو سلم انما
الى عدم الفرق سندا في صوص الجمع انها وتحاه ان دخلا في دليل على الجنس والوصف المطلقة بعضوصه سنه من الجنس يكون عاما
نضاء استغراقه وردخلا في قولك لا رجال دليل على الجنس والجمعه فاذا قصد سنه من الجنس مطلقا سواء كان الجنس بعض واحد او اكثر
او جماعة يكون عاما نضاء ان استغراق مدلوله ظاهرا في استغراق واحد واسناد ومع مثل ليس رجل ولا رجال بالرفع قد بعضوصه من الجنس فيكون
عاما ظاهرا في استغراقه وقد بعضوصه من الوصف المطلقة بعضوصه من العدم في شئ وما مثل ليس رجال ولا رجال بالرفع قد لا لة على
الجنس والجمعه والوصف العارضة للجماعة قد بعضوصه سنه من الجنس فيدخل الجمعه على قياس لا رجال فيكون عاما واذا لا عاما استغراق لا عاما ظاهرا
وقد بعضوصه من العدد وصوص الجمعه فيكون الجنس ساموصوفا بالوصف ولا تنسه فلا تكون ضد العدد في شئ وقد بعضوصه من الوصف العارضة
للجماعة اي ليس فيها جماعة بل جماعات وحاصل الفرق ان قولك ليس في الدار رجل يحمل بعضوص مثل لا رجال فيها وليس فيها رجال يحمل بلا يتعان
ولا رجل بعض في استغراقه لا يحمل عند ورد بلما لو سلم بعد لا نسلم ان معنى قولنا في الرجال، في كل جمع من جموع الرجال بلها، في كل فرد
من افراد الرجال ساء فرد الواحد ولا اسناد ولو سلم ان معنا، ما، في كل جمع وسلم الحكم عما كل فرد افراد كل واحد او
اسناد ومن ضرورة اسناد واحد افراد جمع من الجموع له لا نعني الا افراد واثبات بعض الجمع على سبيل الاستغراق اسناد الحكم
شوه الجمع ما عتبار الجمعه فيتعلق الحكم بكل جماعة جماعة دون كل فرد فرد وان اسلم الحكم على كل فرد فرد واتحاها على تقدير ان يكون المراد هذا
يلزم تكرار الواحد في بعض افراده بطلان والعدد وسو معلوم البطلان عند اصل اللسان ولذا التجا، آخر كامر لما المنع بقوله
فان زعموا ان كل جمع دخل عليه الحكم باعتبار نعوت الحكم للجموع نعوم ورد بظهراي بما قررنا ان الجمع الكل بلام لا استغراق شمل لا فراد
كلها مثل المفرد على ما ذكر انه بالاصول والعشر والجمع دل عليه كما سلموا بطلان ما ذكر صاحب المفتاح وبعضوصت انها ان الحكم
لما الجمع المحلى باللام قد بعضوصه استثنائه الى كل فرد كما جا، في الرجال وقد بعضوصه استثنائه الى الجموع من حيث هو كما نقلت الرجال للجمع
من
محل ان يكون ومنت العظام من الجسل الجبان فلا ينهم منه شمول الوصف العظام فرادا كلاف ومن العلم فانه يدل على شمول الجمع
لكل فرد وانضاف الجمع للسوء شمل كل جماعة جماعة لانا اذا قلنا لجمع كال المفرد للسوء تناول كل واحد واحد لانا اذا قلنا مدلوله
طلاما ولجمع للسوء صحوح الواحد ولا اسناد وهذا الكلام صحيح لا مدفع لنا قدر القول بعدم بطلان الجمعه واما على تقدير القول
بطلانها فلا قرن بين المفرد والجمع الا ان السكاكي ذهب الى ان لا فرق بينهما لانه لا فرق بين سلطان الجمعه ودليل بوجه فلا يعتبر الدليلا
دليل ومبنى الا ولى بصر فيما مع ان ارادة العظم دون الجمع بالاعتبار الذي ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى والطف
وسو لا يصفى بطلان قول السكاكي وقد يمكن ان يعارض بما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى ان هذا
الى ان بعض عظام عالم بعضه الوصف والكل الوصف انما كان الكل من حيث هو والبعض من حيث فرادها كالواحد ولا اسناد بل باعتبار
ان ما صب اليه صاحب الكشاف على القول بطلان الجمعه وما وصل اليه السكاكي على القول بعدمه وسو لا يوصف بطلان ولا صحة لانا نعلم
من العرض بما سلفا وانا نظهر ان قول الشارح بعد ما سلم بطلان ما ذكر هو قوله نا مرجح المفتاح وفعل صحيح وصوص الجموع
نوس البعض سوء لا فرق له الاولى عن ومن ربما نحو ازد لهم الى قوله وخلا لما اولا بطلان المقام بعض بلا عطه شمول لعادة لا شتا،

الجملة كلها دليل قوله فما بعد ومن لا وصاف التي اخرجت على اسبحانه من كونه ربانا لكل العالمين لا يخرج منهم شئ من ملكوته وطبقه
شئ من ربانيته يريد طبقا للعالمين بكر طبقا وجميع العالمين عاصين ما يريد سائر العلم لا احدى طبقه والمانا فلان المتأمل للعالم للشاهد
هو العالم العاقب فاذا كان كذا فرادى هو ان المقصود هو كل اول فقط ما سبق لي شئ لنسا ولهما معا فان الكل مندرج فيه فظهر والتوفيق
بحمد الله ان لا فراد واذا كان احدا واحدا فالاثنية لا يتأتى ان يقصد الى جنس واحد واذا للجمعية اي العدد المشترك بين ثلاثة
كاحاس فلا جميع واشتراكه بقيده لاحاس واستزاد افرادها بالتوبيت زال التوهم بلا شك وفهم المقصود بلا مرية ويمكن نوع كل
مان ما ذكر حلا ثالثة اضافة للعالم طابطة شمول احاد كل شئ المخلوقة كما كيف والعالم مطلق على المحسن ناسي ومنزل منزلة الجمع واذا قيل
موجع لا واحد لي لفظ فكما ان الجمع للوقف يسترف لعاد مفرده وان لم يكن حادما عليها كذلك العالم للوقف يشمل افراد الجنس المسمى
وان لم يكن حادما عليها فالعالمون شامل كل واحد من احاد كاحاس كما لا احاد وبل سامل كل واحد من احاد كما احاد وبل ووضع الفاظ
وان ناسب الى شئ العالم لكن ليس فيه اشعار بان ما قابل العالم الشاهد عدا ما سقط عملية كاحاس نور ودبكر لانه مان وجه فساد
ما قيل لكن لقائل ان يقول لما كان الجنس منزلا منزلة الجمع كان كل جنس من احاد كما احاس عاد ما ان لجمع الجمع بالام لغوا تقصد كاسترا ان
سامل كل واحد من احاد الجموع بلذلك سامل كل واحد من احاد للجموع بلذلك سامل كل جنس من احاد كما احاس غاده ما في الباب
ان لا عرض لاحاد مفرده وهو الجنس عما تقرر عدم بطلان الجمعة وصاحب الكشاف فاعل سطلانا نسامل احاد مفرده احدا وقوله ان
مراده ان المفرد وان كان اشمل لما بطن النزل وسوقه فلا يناسبه العجاج الهاء السامط طلبه وبهاء العراس ء الدار ان سامط
نور واحدا لا دلالة لقوله ليشمل كل جنس عاصي به عاصي اللغو وذلك لان المسيح ما العالم احاس عملية ملازم لكن لا دلالة للجمعة على كونه
احاسا محلية بل دلالة على شمول سامع مفرده سواء كان احاسا اولا وقد يقال ان قوله ليشمل كل جنس عاصي به يدل بمركبه على ان
المنوع على الجمعة شمول كل واحد عاصي بالعالم ولو اراد ما ذكر سند العامل العالم لدل على ان ما سبح به احاس عملية وليس كذلك
سلمان قوله كل جنس يدل عاعموم ما وضع عليه لفظ كل وبعد صح ومعلوم الحنس كموصي لاصلاف عمل الجنس فح يكون فيه دلالة على ما قال
سند العامل وبما لا بعد ان يقال لو سلم ان لا دلالة للجمعة على وبذلك لكن لم لا يجوز ان يدل عليه بعونه المقام بعد ثبوت اصلاف
احاس العالم الا ان سند التردد لا يورد ما عمل لان الجمع كما مور يشمل كل افراد المشتركة ناموضوع مفرده ولا دلالة له على كون ذلك كل افراد ما سبق
عملية او متقنة سمعوله بلا نزاله المتقنة او للحملة على السوية كما لمفرد نور ويمكن حاصله ان تخصيص المفرد بالواحد جائز بخلاف تخصيص
الجمع الا ول اسي على المحتار وكانه غير جائز لعدم تناوله بالكلية نور لان الوقف الدال عاكما سوا ان الجمع لا لاحاد
ان يخرج عن الدلالة عاما مع الوضع انما يكون متقنا عاما القول بان اسم الجنس موضوع للماسمى وضع له نصرا واطلاقه على الماسمى
حسنى يكون مجازا لاستعمال اللفظ ء فرما وضع له الا ان يدعى ما صيرورته متقنة عرفية واما عاقول بانه موضوع للماسمى لفظا فيخرج
عن حيز الوضع فيكون مجازا واطلاق اسم الجنس عاالماسمى حسنى يكون متقنا لاستعمال لفظا وضع له وبان منع التي يدل على هذا القول
ان اكثر استعمال اسما، كاحاس ء المركب لسان النسب وكاحكام والكثر كاحكام المستعملة ء الوقف واللفظ جار عاعلى الماسمى لا
حسنى بل حسنى مختبراء جنس مورد نما فتهم بقرينة بكر كاحكام مع لسما، كاحاس ء المركب عن الوضع وصار اسم الجنس بحسب اداء
الطابع وصار سادسة النزول الادنى الى الف النفس عالما صطلاح وبذلك لا يسم كان دال عاما منع الوضع بعد حصول وقف كاسوا ان عليه
عود عن هذا العارض الذي سومنا كاغراض كما قبل نور اي المفرد الدال على وقف بعض كل فرد لا مجرع كافراد ويجوز انا نا
مانا نا من كاسترا ان عن شمول كل فرد وافراد كما لم لان افراد كاسم شتى اعتبار المفرد مع الجنس فاذا لم يكن ء ما سبق اعتبار المفرد زائد

زائد دل على ما سوا دل الدلالات وهو المفرد الواحد وان وجد ما سبق كان دال كاسترا ان لم يقتصر عليها سوا دل الدلالات بل عمل
بمقتضاه ولم يكن منافيا لمقتضى كاخر لان مقتضاه اعتبار المفرد وهو لا يمنع اعتبار نوع ء هو لكن وانا للمانا مسمى وبين
كاسترا ان الذي يمنع شمول الجموع مع جنس موجود عن اصلا واطلاقا بل الاول مناسب لبحث الدلالة وجلاء الدواعي
لكن ليس فيما نور عند الظهور ودبكر لانه لا يرد المفرد المعلى بلام كاسترا ان كالرجل مما كل فرد فرد ووصف بالجمع كالطوال مثلا وقيل جاءني
الرجل الطوال مكون للغة فان كل فرد من افراد الرجال الموصوف بالطوال ملام ان مكون كل فرد منه طوالا وهو ممنوع فما قيل
لا محصل من كون الاسناد الصفة لم يرد به كل فرد لكون المانع من الوصف معنويا مثل ارتكاب الحس ووجود لا يم عن الدلالة على معنى الوصف
فكون المانع منه لفظيا وهو الجمع فظه على السنا كلا ولا يخفى ان نوكر مثال نور اي لكون اي الذي معلوم به وهو ان يجيء فرع
مبهما وفرع شرح المفتاح ما ليا يرد وقيل الصواب بدون ثلاث الات وبعد محت لمسمى اي ما خلصت الى وبا الجيم فرد من معلوم
انشا فحيث لم تكن فرد ما فلا يتحقق بعدكم لئن ولا ان يخشع بعدكم لئن ولا ان من الموت الخوف فالله
من لوح من الجي الجعل ومقصوده لا احتاج عن حسن حيث عما اللما وفي فرد من اللوت والعصا وانه ما سي عهود كاحاسيس الجيم
وطول العهد وانه عما للجمع العدم اذ لا نه لا طريق الى احصاء سوى كاحاد فاعد من علمه الشهادة كاحاد فيمكن ان مكون معلوم للجمع
احصاء وفيها اشارة الى نسخة ضرب نصبه ان نوع صلة ما ذ نصرف فقال الذي معه علام كونه ولعل للمصراع الملعب خلا سما الدجى في كل مصلح
احصاء لكن مع انه مذكور في المفتاح ويمكن ان تقال ذ وقعه المراد انه لا طريق كطريق سائر الكلم من حذف العصر الا احصاء سوى كاحاد فانه لا انه لا طريق
غير ودبكر لان معلوم كاحاد فانه معارض لمعلوم الموصول واللازم الذي سبحث عن عصر احد مما عصر كاخر فسقط عانه انه لو سلم عصر كاخر
وعدم الاتي ء عدم حضور ذهن سوا نا وقت او كوم ما كتفاء حاصل او معاده نحو صدبعكم ما كان كما صه او ودبكم اعت عطسه وكما ما طالما لسا صت
واستفد للماسح من راده نحو لدبكم وانف فكالمحرض عما كاما نحو معصوبكم لدبعوه اوغيره كذا ما سا المعام وقوله ومنه قوله عمالي
لنجيبنا ولذا عبر كاسلوب نور كوكب الرجاء ي قوله اذا كوكب الرجاء في قوله اذا كوكب الرجاء سهل لفاعبر غير الماني القول بالفاء ما سبق
ومن المراء الني ء عظما موجع وهلما ته والسجح بالضم السجي والسهل كوكب من النواس من العذر كما اول سوت العطف المحسوس بظهر
ء لولف عند اسداء البيت اداعبر وب والقول للقول وهو العطف مصدر بمعنى اسم مفعول والمراد سمع وهو ومن الني تكون ومنه من
المراء اما مكونا مراء ما او مكونا من جبرانها ومن السماء الماح كوكب مضاف الى المراء ما الذي عظما سوجع وكاسبصع وقيل طول الصنف
ويبر سهل وقف السجي وظهر لئ الدي ء المراء ودبر وبدون نصر السنا نيتهت واشغلت بتهيا اللباس سريعه وقرف العطف الذي يصير
عرلا ء الراس لعما وتلا سبتفاها وكلصها ما عراها وعدات العروه ولم يحدها الا الغصه مالك الشارح ح ء شرح المفتاح ء بيان لا عتبار
اللطف للجاري ان صفته كاحاسه الاسه كما صفاحس الكامل الذي يصح سه كاحاد ريان للمضاف للصفاف اليه ما لا احاد ء ما ذ الملا
مكون مجازا مكما شيرا لحل لذلك للملابسة بمنزلة الملابسة الكاملة كاحاد وارد عليه ما لا لام ان المجاز صلة الحكم اما مكون تصرف النسبوعن
عن محلها كاصل الى محل اخر ملابسة بين المحلين وان آ انهم بصدد صرف نسبة الكوكب عن شئ الى المحاء بواسطة ملابسة بينهما بل سبة الكوكب
الماء لطهور جدها ء بهته مكاس الشاسع بين مظنا ء والماء ء ريان طلوعه الذي سوا مذا البر ول المجاز لغوي لا حكمي ودبكر لان
البينة المركبة ء لاضافة اللامية موضوعة للاختصاص الكامل للصحيح لان مخرج المضاف مانه للمضاف اليه ما ذا استعمل ء ذ ما لا
كاستجاز انفرما والعجب مانه بعد صرف نسبة الكوكب لان لا اصل الاضافة الكوكب لما وقت منها او الى السما، كعزوم سما فصدرية عن ودبكر واضافه

بان جعل ذكر اللابسة الكاملة قطعا وصل الاعتذار اللطيف فانه لا يشار اليها عند طلوع الكوكب فاحفظها وبورك
بالهدى وبذرع حاطبا واستغفارا بالسدر اساب الغزل والسبح واللباس كما فسر بالعواد وجوم الرد حالا اما الا كالات واعما
كالدواج واب ضرائه فمن بعد اللطف عن كما فسره للحارية بدلك مر وعلى الطرين بدله ولاله ودلالة ودلوله والفتح
اعلى كراهة العجاج والراي حرى الرو وموسد اسفى بضرب الى الحمر حوله راي طيبه بها للحروف لمحافظة الحج الساعي كما ان سرج
السفط والسبح الركب وسعيل الطيبة فالتعظم لهل علة ولد ها ماده اشعار بعجان قول السكاكي على عامل الرمخشري وهو شرح
المفتاح انما اما، الى دلك حال وكم بمن قولك على انصاد مع نوع عن لا عطه وعطا، عظم وهو مرجع العامل الشريف للحال
حال والتعظم اهي لحو اللاعه ودلك لان للعصوص بان بعدها لم عن لا دراك بالتعظم له ل علة ولان التعظم بستلزم
بوعم ما انصا فتحيم العادة بان والمعنى عساى عظيم لا يوصف ولا تعنى لعظيم شانها فهو مع لا انصار وقيل قول الرمخشري
اجود لانه من كلام بان اولئك الكفار يجحدون باثبات له الطامس الى براثن كل بصيرة واو انكار المحسوس وقع
انضا اما، الى الجمع بالانصار بالكلية للكل النوعية بدل عامل رتهم والمعارف تمام ان سكر كل ظاهر يكتسب لا منوى لا ادراك
عاصهم سعادا ما واب ضرائه ورجح الفاضل الحاجي في شرح الكشاف قوله بان النوعية يسبب بقوله عذاب لان محل سكر على
السوع الجهد لا سعاده التعظم مرجح وصفة الدالة على بحرمة ووصفوع سكر انصاده وشرح الفوائد العضائية اما، الى وجهاء
انضا والمنصف ان نزول التعظم انسب بخروج قوله عذاب عظيم عامل وكي الكلام التفصيل قوله اوحا ملا الى كسب عامل وري
انه لا يوصف الا بجنسه وله ذكر عاما قال السكاكي كما له اسمعت منا فع اعتمادك بالسداع فسر عندك معتبر كدار واردت ان تظهر
لاصحابك بفؤاعتمادك به فلت صل لكم به جيولن لنسان بنزول كدكت معادا ما ان نزول به فلان فسمعكما بك
لسعرفه ولا اصحابك الا بكل الصوح ولعلك عندهم اشهر في الشمس وعليه قوله به وجاء عن الكفار بما وجع الذي صلى صل بزكم
عاد رجل لانه كان لم يكونوا بهم بون منه الا انه رجل وبان الحاصل للاسم الطلاعه قوله او لانه بمنع من الوقوف مانع وهو كفر كاد راده كالاتهام
عا السامع وتارع كالكفار لدى الحاضر والحرى التقرب اسما وعن نقل فيه او ينقض بعضه الى شهادة العقل او غيرذلك قوله الى
قول ارى العلامة اول تعصيل من السفط اذا سمعت من سائر في الشي اسام سامًا وسأمه له اطلته ومهذب بعضه بنزع الحاصل اي
من مهذب والمهذب السفط للسوس الحاصد وبعد اداد المرسعات قضيا، عزم بعضا على جوا مرما مقتالا او للاستفتاح جمع مرسه وهو السيف
الرقيق السريع وجوهر السفط درج والصفائر بزنة الحاكم شي الفصل بقول ان للدوح لا سكك عامل سعة مخصص على عامله الطول
حله واد املت علة الى شمالا وبارتاذ العزم وماضي الهم وانه لا يحارب ان صح عزمه او درت السوف مضاءً وانفاذ انصار وبد
السفط دلل صحة جوهرها وبرقها دليل ما نزكاه قوله وهو له انه بان السكر ليس على بابه للتحضر والا لم يكن جامعا التعظم بموضوع عامل شرط
افاده للتحضر انضا، للعام له واداة وع المعاجمة سبب الكلية او الصفة او بسببها ما يع الشرط سبع للشروط وبه ظهر ان ولاله
الكلية والصفة بكل اجتماع كل جمع لا خرى ولا بكل باجتماعها ولا لا جتماع احد سماع ولاله السكر للت انضا المعام شرطان ولاله
السكر لاتع ولاله السكر والصفة وانت جبر بما فيه من الوهاء لان التحضر حاصل الى بادة وباجتماع الدوال بفهم ان التحضر ع العامه
وبعد بحس المعام بعونه الدراس لان لا يكون للتحضر لا مانع من اجتماع احد بهما او كليهما مع السكر قوله ولا دلالة للفظ السكر انضا على
العذاب لما الرجحن على وجه الثاني اي باصفة كاء وقوع هذا المعام كما وكي بعضهم والله مال الرمخشري وسفه المصنف لان انضاع وللوقوع
نافرج المفتاح وقد الشارح دبه انضا عالسكاكي قال واما قوله اخاف ان يسكر عذابك من الاحق مالسكر دون لا انضاد فانما

فانما للهدى والمخالفة وسواء انضا راسيح للحق عصى الله والدين بعد ما به بعد زلة ع الفوائد العضائية قال وعليها اي يحتمل ان يكون لمعاده
صت لمحل اراهيم هذا الكلام من خصص لا وسع ابه صت لم يصرح فيه ان العذاب للاحق ه وذكر الحوت والمس وبكر العذاب وعاطفه
لفظ كالكتاب ويحتمل ان يكون لعلمه لان ما اركبت ابن من الشرك بعضه دكي وبعضه دكر الاحق لان المنصف على انما بصف بعضه
اذا كان البعض فيه غاية الحق لعلمه المطلق وبوصفه راسيه والباء شارة الشارح بقوله ولان العقوبة الخ اي كل رد من قوله
الذوات اسوص للقول بان كل نوع الذوات يحلوه من بوع من البطة بحيص بوكل الزوج لكونه خلاف الواقع واستغفارا وعدا
ولا للقول بان كل نوع من الذوات يحلوه من بعض من الما، لاستغراقية موم بعضه كما نه اراده بعض شراح المفتاح وقوله او بعضهم
انه مستند الى قول اراد به العلامة الشيرازي حيث قال تقدير كلامه فعلما ذكر من ما، اي نوع من الما، اوما، مخصوص على سبيل
كل جاء مني فاكرمه بل بعضهم صاحب المفتاح الى انه مثال لكون للعام للاثر اد مخصصا او نوعا مخصوصا وهو بعيد عن السياق المرتكز
بوجه كلامه ولا يخفى ان الحالة التي ينفي بكر المسند اليه بعض عن انضاد وداب السكاكي انه كثيرا ما يورد امثلته من عذا الباب للحوت عن
نشرا على مثل فكل وهو لا حاجة الى ما وكي بعض الجاهل انه يحمل على التدع والحاضر منهم ابو العباء، وابن بعيش قال ابو العباء،
ع السان ان لا بمعنى ما هذا له التقدير لكن الا بطن طبا ولا الى ما دكي بعضهم ريد به الشيخ الرضي كما سراه ما دكي به وحمله
ان قال انه يحتمل ان يصت انه يوم للخاطب له ربما نزل مرسه وقد يعلب عدم الضرب ما دكي مجرا كما لهند بدو والشروع عند ما الضرب
فلما كان قد تكن بعرب تحيلا للضرب على من صت الدم صار الحسن عاصر بت للاضر با كالمعدة الشامل للضرب وعن من صت الوصم
لكانك ملت ما فعلت شنا الا اضربا وصل بطن بعض بعضوان لا بعد الا اعتمادا عاجزم وسنذا لبعضا ما ويل وب بدل على السا و
وسوقوله وما كن بمستعتبين وسله قوله لسد وقيله بل اراكم اهلا لم ارضها تراكم بعالم سالفة الذكر اي انا نراكم لبعكف كنتم
والكبكبة اوالم ارضها اي لم ارض عنا لعدم ملاءمتها طبع اولم ارض عن اهلها واوعى الا اوالى اي الا ان اوالى ان ربط
بعض السوس حاما مكسر الحا، وسوالموت وسكون القاف للضرون وع السد السان عن الحاكم به الى العيبة وكثرات عشاد ات
الوالع وس كونه للمدح او الذم او الترحم وما سا كل ذكر وصل نظرا الى ان للموت بسوء نيا انفاقا وعاديه غالبا فان للسند اليه المذكر لا يوكر
بكل واجع الاعند الكوفيين شرط ان يكون محصورا واما الوصف الى ذكر السعت للسند اليه اطلاق السعت على التابع للمخصوص بصفة
عرفية اصطلاحية بحسب الاستادر فيه عند الطلاعه الا التابع المخصوص وان كان بحسب اللغة بمعنى للمصدر بكلاف الوصف والمراد
بالوصف الذي فسر العميم به التابع المخصوص لانه للبس الكاسة اولا والذات والمصدرين اما سعت بهما اما وبالوصف للموال
مكانه اي السعت لكان اولى بعضهم اشار الى ان الضمير في لكونه راجع الى مدلول قوله واما وصفه لا الله بنفسه ولا للزم في كون المراد
بالضمير بعض التابع للمخصوص ان يكون كل من الطول والطوس والعين مساكا سكا فعلما تمام الكشف والبيان لان
الوصف في كما صار مصدر فجار الطلاق على المتعدد نظرا الى اصله والا ان الوصف لكاشف عن المجموع ويصدق على انه وصف بكل ان
قال انه صفة ولعل بحسب للجنة وان كان سعدوا حسب اللحظ والاعراب كما ان طلوعا مصدر واحد ع للجنة بعد مزدوج كما سا بل المجموع الجا ع
الثلث وقيل الكاشف عن الطويل للمعدد بعضهم اع العريض والعين فان الوصف صفة بخصص للطويل وكرا العين صفة مخصصة له او الوصف
وقيل الكاشف عن العين وصف لا ستلزامه الطويل والوصف بالعكس واما ذكر الوصفان لا دلالان بعلم ان المراد من العين الجارحة
دون ما العين غير الجحن فان ذكرهما قرنهم الجمع بين النفس والكشف كما ان ما قبل الغاية الى نفسه والى الشاع الى الساع للا لالة على ان
الوصف بلغ ع التارض صار هو المقصود كما ان الثاني للذكور عارا ان المعزة والحكمة فان الوصف قد الجسم على بدا هم قوة وكذلك ان الحط لا اصح والى ولغ

ى قوله

سكره

قوله

سعله

لان للعدد والجات الكلية لا تصور الا عاما وقد اشتهر انها ما الحرسو الواقع المحض او الموهوم لا البسيط الباطل من الحاوى قال
في شرح المفتاح والدليل ما لطول اردد كاسادس او كاسد لد المفروض انتصها او للمفروض ما انتصها وما لعين ما عاطها وورد على التعريف
كاول للطول والعرض ما يلزم ان لا يكون للجسم الذى استدل انه اثنان مساويه جسما قول اوس بن حجر وقل هول سرسن اى
الحارث وحرمل بوزن لجا للبهلة والحم وصحيح بعض النسخ بضم الحا، وسكون الجيم وضم الواو بعدها ياء ثم الحاء المهملة وزن جوبن وهو وصفان له على بعض العا،
وفتح الصاد والجيم وصحيح جاهم كاصول وصفان له بن عسد بفتح السين وكلمن قتل بكسر الكاف وسكون اللام وصحيح الجامع كلس ابو الحارث
بفتح الكاف وفتح اللام والدال المهملة ، وحكى عن ابى على الفاضل الكاشى رح وكذا ابن الحاجب ما يرد بالسند الى كوز عند
اساده ما اراده به الشاعر لانه اراد ان يكون قوله الذى نطق بكل الطير اخ صفة لقوله الاملح والاصل اراد ان يكون
ضرا لوصف محكم عما الاملح بانه صوالذى نطق الطير المذكور وذلك حاصل له لان قراءة السند عما كان عليه كما فى النسخ انه فعل معدولا
الطير بحذف وكان اى نطق موصوفا بصفة وقد لا يحسن انه من قبيل سرير المعدى منزله اللازم وحوله وقوله بكل لسان موضع الطير
وكان بدل ان اى وقد سمعا كان عن فاعل نطق ان نطق صاحبها الراى والسامع وقد تقدم ان الطير يسمى ما بالمرئى والمسموع
والاصوب موكاول اذ المال انما يكون عالمات المعدول به والصفات والعطايا تكثر فكلاف كما فصل وكان كخف
كاذان اودن سكك وكاساعد للذرع والسدع العراب وصحرتا كاسود وجوبدعه والمعنى ان المذرع سكك طاسوع كاصارع عنه اذا كان
لاجل نقد نطلب كاسود والغرسه كذوام وصوصحن اوعن من كاسود العجيب لكسعل عن العمل ، قال البلوسرعه للذرع عند اصحابه
المكوك وسرعه المذع عند اصحابه بالمد كذا قاله المحترى وحكى عن احمد بن يحيى وموتعلب النحوى امام كوفة، الكوده قال ابو محمد بن عبد الله
بن طاهر والبلوطلب بدفتح راسه ٢ وقع النسخة الكسر سعاى سلع الرجل بسلع سلعا وسلاعا وسلوعا وسلع وسلع للواحد والجمع وبلا الصبى بعال
جاع فهو وقال الفراء البلوح الصبور وقال ابن السيد البلع الخرع بعال سعوفه نابه من البلع عند صاحبه كالوان ٢ وعند النحاة مالتخصيص عبان
عن جليل كاشراك الحاصل عن النكرات قال الفاضل الرضى معنى التخصيص اصطلاحهم تقليل كاشراك الحاصل عن النكرات ومعنى التوضيح
عندهم رفع كاشراك الحاصل عن المعارف لجعله ما كانت ولا كوزيد القائم الرجل العاقل كجعل الظاهر ابهم اراد وا بالاشراك عن النكرات كاشراك
للعنوى لان التعليل انما يصور فيما يكون محلا كما يطلق على محل جاريه نعى جاريه صفة مخصصه وقد يستعمل عكس كاشراك عما هو
اعم من العنوى والفعل فيكون جاريه صفة مخصصه لانها قلت كاشراك عن موضع ينفى كاشراك للفعل وصفة مخصصه واحد افعل سوى ما عدا
جاريه الاكاشراك للعنوى بمعنى ان ازاله بك للعموم ان للرجل ما يقال لكل فرد من افراد الرجال بحسب الوضع انما صوح البكر انه بحسب وضعه
صالح ان يطلق على كل سواء امسه مرجحت بى لو الزيد المنشر على اصطلاف الراس وهو بكر للخف كجعل ان يحمل ح بمعنى مخصوصه هذا
الزيد وح بمعنى مخصوصه وهو لفظ لانه يحسن بهذا ان يطلق على مخصوصه اى وهو كان معنى كاقال وهو للخف سوى ما وضع
للشرك اللفظى والمعانى الى معانه بحسب او ضاع متعدده قال قال قال ما بمعنى ما الموصولة والمعنى ان الذى سمعته من الصوت هو الذى
المنع وهو صول للعوده ان كانت مشرة كما يظهر فالمعانى الى معانه بحسب او ضاع متعدده تكون كاقال ما بمعنى ما الموصولة اوعن من قال
زيد الذى ان مشرة كان اشخاص كان مختلفة الان يطلق على مخصوصه كل واحد منهم بكل كاشخاص لكونه موضوعا بازاء مخصوصه كل
منها وليس بينها معنى كلى يحتمل ان يحمل ح بمعنى انه مخصوصه منها الا ان يقول زيد مسمى بزيد فيكون ح بحكم النكرات وكذا اسماء
سار المعارف من اسما الاشارة والموصولات وغيرها مما يدل على الخصوص بالوضع فان اللام فى الرجل للعهد الذهنى كاسامة وكذا اسم لا شا
والموصول سواء ان يطلق على مخصوصه كل فرد من المعهود بالذهنة المشار اليها وما حكم عليها بالعلم اما لانه موضوع بازاء ملك للخصوصات

وضعا عاما وقالا لانه موضوع لمعنى كلى يستعمل فى مصاديقه لانه واياها كان قالا تمام ما يمكن من اللفظ وان لم يمكن ما وضع بعقده
وقس عليه سار المعارف ومعنى كون الوضع عاما والموضوع له خاصا ان الواضع تصور امورا محصوره معينة وشخصها بما يمتاز به كل منها عن
غيره من اللفظ الخصوصى وقد لحق كعين لفظ انا ومنذا مثلا لكل متكلم واحد وكل منا اليوم ومنذ كر الى غير ذلك بالتصور الوضع مفهوم
عام والموضوع لخصوصياته افراده وذلك المفهوم العام هو الذى اطلق اللفظ كما مطلقا على تلك الخصوصيات بطريق الحقيقة والاكور الطلق
على تلك المفهوم الكلى نظائر كما مر وله بحكم ما ويهذا الكمن بعد بلفظ واحد مطلقا اشتراكا وبعد اوضاع وان تصور الواضع
كلما وعلى اللفظ ما اراده يكون كل من الوضع والموضوع له عاما وله تصور معنى ما وعلى اللفظ ما انه يكون كل منهما خاصا
والما كون الوضع خاصا والموضوع له عاما فهو معقول مثل ما قالوه كلام للمحسن الشريف كما هو المعروف له بغرائه ، ومنه قوله ٢ وما وحى ما ارض
كارض ولا طاير يطير كما هو اصلف عبان الكشاف والصحاح ٢ مرير كاه الكبه وبكان معنى زياده ، قوله نع كارض ويطير كما هو قال
نع الكشاف فى جواب السوال ما بعلا قبل وما من داره طا طاير الا امم امثالكم وما بمعنى زيادك قوله فى كارض ويطير كما هو بلث بعض
دبك زياده ، التعيم والاحاطه كما نه قبل وما من داره وطا نع هو كارض السبع وما مر طاير قط نع جواب السوال ما بمعنى ما يطير كما هو الا امم امثا
محفوظ اعمالها عامر مهمل امر طاوسان وبك ان الكل حاسبان الخ فقد العموم عما تقرر لكن يجوز ان يراد به سبعا وان ارض والصحيح
وطير وجود ولعد فكون اسم اما عن سبعا وامر سكانه فى ما سوللتعارف ومعناهم العرف قد كر وصف صنوف بسبب الصحيح وان ارض
اى ارض كانت وطير ولى جوكان فكون كاسنوان صنفا سنا وان كل له من دوات كارض وكل طاير من طير وهو كاما
قاده وكر سمازياده ، التعيم والاحاطه سبعين كون كاسنوان صنفا وقال نع الصحاح وكر كارض مع ذا به ويطير كما هو قال ابن
النقد من لفظ داره ولفظ طاير انا سوالى للحسان وبرير سما وتوهمه وبك ان اسم المزد كما سلف مع برير السابع حامل ابن الحسنة والنوذ
فاذا اضفت اليه ما سوى من خواص الحس على ان العقد بالى الحسى كالوصف كما فى المذكور فانه لما اضفت الى ما سوى من خواص الحس ان
العقد ما سوالى الحسى وبرير ان الاتى ٢ اداه ، زياده التعيم والاحاطه واحد فكل اسم جعل عاما بان الحسى وبرير فكون كاسنوان صنفا
نع سبان النوع وانما دخل من كاسنوان صنفا على ان كلا منها محملف لان صاف الكشاف جعل الوصف من اول كاسم والسبع والسكاكى جعله
لسان الحس وبرير ان الاتى ٢ اداه ، زياده التعيم والاحاطه واحد فكل اسم جعل عاما بان الحسى وبرير فكون كاسنوان صنفا نع سبان النوع وانما دخل من كاسنوان صنفا على ان كلا منها محملف لان صاف الكشاف جعل الوصف من اول كاسم والسبع والسكاكى جعله
انما كم لكن يجوز ان يراد بما سوللتعاهم ٢ العرف من دوابه وسود وات العواتى تاريخ ومن طاير وسوالطور الى بسعرا الناس وبعد ف
بها ولفظ مرا صغراته وان دلت على استغراق الحسان لكن لا يفيد الوسم بالكله فذكر ٢ كارض ويطير كما هو وان كان ان لسان ان العقد
انما سوالى سان الحسان وبرير ما كنه لان ٢ اداه ٢ التعيم والاحاطه ولذا اشار اليه الشارح بقوله وبهذا وبقوله زياده ومنه الوصف
زياده ، التعيم والاحاطه وليس مراد سبان ان كلا منها سبعه مدا ورد عا بور الكشاف فان الكل المفرد ٢ سبان النوع بوا عا كل فرد
فرد طاير كما اضاف هذا قوله ام امثالكم لان كل فرد لا يكون لها وكذا ان اريد بالكل نوع نوع لان كل نوع له واحد لا ام كما جاب عنه
بقوله لما كان قوله وما من داره ولا طاير الا عام سبعا وبعضيا عن اسقال وما من دوات كارض وكل طاير من طير وهو كما
للفرد من سبان النوع بحمله بطريق للجاز عما المجموع من حيث هو وعوان كان خلاف الظاهر الحرى حمل استغال للدوم ٢ اللازم وكما
نبه السكاكى عما هنا هذا المقام وكن الحاكم العصماء توهمه الكلام ، وشرطه ذكر الموصوف لان الحال ٢ اسدل على اسراط
ذكر الموصوف عند كون الوصف جملة الدلالة المشتملة عما لا قصة الموصول السابع المطول بعض عقدها وتوهمه انه شرط ٢ الوصف الذى
يكون جملة ذكر الموصوف لان لجملة الواقعة صفة تكون ٢ الجمل مرا لاعراب وكل جملة لها محل من الاعراب كصحيحة ووقوع المزد موقعها فضح للجملة الواقعة

صنه كما صح وقوع المفرد موقعها اما العكس فلا صح واما الكبرى فلان المفرد عرض ولا اعراب فيكسب الجملة لعراته فلا يصح وقوع
المفرد موقعها فيكسب ما يجعل السنبي صفرى لقياس اخر شكل الجملة الواقعة صنه كما صح وقوع المفرد موقعها وكل ما كما صح وقوع المفرد موقعها
ما سه السكر فكون المفرد المسبوك منها كما صح وقوع الجملة الواقعة صنه ما سبها السكر فكون المفرد المسبوك منها كما صح ان يحمل السبي صفرى لقياس
مالك سكر الجملة الواقعة صنه كما سبها السكر وكل ما ما سه السكر من الجملة الواقعة صنه شرط سكر موصوفه لوجوب المطابقة بينها فيصح الجملة
الواقعة صنه شرطا فيها سكر للموصوف والتالي رجع الى قياس ثالث بقوله لان الجملة الخ فيها يحمل من كما عراب كما صح وقوع
المفرد موقعها والى الثاني بقوله والمفرد الذي سبك من الجملة كذا وقوله الى الثالث بالجموع واما مال كما صح وقوع المفرد موقعها
كما اشار الفاضل الرضي رد القول بسؤال ان كما صل ما صنه للواضع هو المفرد وان الجملة انما تكون محلا من كما عراب كما تكونا
فما زعم المفرد لان كما صح وقوعه على كل ما يكون محلا دلت محل من كما عراب وقد عاموقعها صح وقوع المفرد صنه كذلك كما ان المؤاضع
للكون خبرا للنحو والمعنى من قول الجملة بكل لان ما حكم والكلام بكرات قد اشار الى ان لكم شيء عاني بحال ان يكون محمولا صنه المخاطب
اذا كان صلوما لكان لغوا وليس بشيء لان صحة السكر ليس كون الشيء مجهولا ولو سلم فالمجهول المنكر ليس بنفس الخبر والصفة حتى يكونها
منكرين بل انتساب ضمنها الى المحكوم علية فان المجهول زيد العالم وزيد سوا العالم انتساب العلم الى زيد ولو وجب سكر ما
لكم حاء زيد العالم وانا زيد واللازم باطل وقوله لانا نكون ما عتبار لكم الذي ما سبة السكر حاء انك اذا قلت صلانا العقلاء مررت
برجل قام ابوه وما سمعت مررت برجل قام ابوه كما سمه مررت برجل ابن قام بعدن قام ابوه فسكن كما سم للحكم وسو المحكوم به والملا
لكم علية متعارف عند النحاة لان المحكوم علية منذ اذا كان لكم بكم وانما اذا كان لكم معرفة كقولك زيدا لعالم عالم فالمراد بالحكم سو لكم بان
منذ الذات سي لك الذات لصفة ذات زيدي ذات العالم كذا قول ان الحاصل سرح لا صفاح وانما ان ما سبة لانه قد يجيء معرفة
كما في زيد العالم وأول الشيخ ان الحاصل سرح لا صفاح بان شيء زيد محكوم علية بالقيام فعال الحكم بكم. وكيف يمكن الجملة ان تكون خبرا كما لصفة لان
الصفة كما ان تعتد المتكلم ان المخاطب عالم بالمتصف للموصوف عصر بها فتذكر لا جل ذكر لا لمعنى لعتقاد لكلام النحو الرضي قال وانما وجب
في الجملة التي صفة او صلة كونها خبرية لانك انما تجيء بالصفة والصلة لتوصيف المخاطب للموصوف والموصول للمعهن ما كان للمخاطب به وصل
ذكر لك الموصوف والموصول من اتصافهما بمضمون الصفة والصلة فلا كون زيد الا ان يكون الصفة والصلة حلت منضمتين للحكم
للعلوم للمخاطب حصوله مثل ذكر بمك الجملة وسمع من الجملة الخبرية لان صر الخبرية انما اشا سبحوبعت وطلب واسعر وكونها او طلبية كالامر
والنهي والاستفهام والعرض والتحضيض ولا يعرف المخاطب حصول مضمونها الا بعد ذكرها وسماعه فلطلب كما ول من المطالب الثلاثة
التي ذكرها السكاكي لا ما سبة وجوب كون الجملة الواقعة صفة او خبرا لها خبرية حصل طلب العلم بالوصف وسماع ان عبر
شيء ثانيا لا يعرفه له يمكن الا يوصله الى ان حق الوصف كونه عند السامع معلوم الثبوت للموصوف. ثم قال واما جاءت الجملة
صفة معرفة وخبرا في سوق التخريم يكن لان كلامنا في سوق التخريم بانها صفة نكرة وقد حكم
منه انها ان للقصد ربما ايها الناس يحكم وما ايها الذين امنوا مدنية وجوابه اولا بان سوق التخريم مدنية لا ما نع كون كلامنا نازلا بمكة
غاية ان حكم ما مدنية شائع العلمية وثانيا ان ما سبق منه ان المقصد ربما ايها الناس يحكم وما ايها الذين امنوا مدني وسماع عن ابن عباس
عن علي لا ينحصان ولو سلم فمنا ان كل حكم وخطاب لناس فيه ما ايها الناس يعم كل ما سبق لشركي مكة وكل حكم وخطاب لهم فيه
يا ايها الذين امنوا يعم ما في سبق بالموضع الخاص بالمدنيين سواء نزلت بمكة او بالمدينة. فلما يمكن ان يقال قبل ان العلماء
يعصون لسان وجه سكر الجملة واصل الكلام وسر نحاة لم كاحل علية قوله وانما جاءت الجملة رسما معرفة وهو سوق التخريم يكن وهي نكرة ان

ان لا يعم في سوق التخريم بل ولا يمكن معرفتها ما را موصوفة بهذه الصفة جاء سوق التعريف مشارا بها الى ما عرفوه اولا والمشار
بهذه العبارة ان الجملة الموصوفة اما بل ست في سوق الحكم بكم لا نفهم موقوفا منها السكر وبل ست في سوق التعريف موقوفا لانهم عرفوها من منشا
فحوى التعريف فان حمل الكلام على بكم يستدعي لسانه ولزم ان لا يجب عند كون الصفة معلوم الثبوت عند المخاطب لعلة لا شرط العلم بانتفاء
النكرات حتى يلزم كونها معهودة بل يشكر كما اذا قلت جاءني رجل عالم فعندك انت اولا معهود الرجل بهذا الوصف العالم وقصدت
بانما بهذا القيد الى فرد لا يعتبر كافرادا لخ يقصد سوعلها واذا قلت جاءني الرجل العالم فعاردت بهذا الرجل الذي
لمعتبار ما من افراده واوردت العالم لمجرد الاشارة الى معنى آخر وصفا مغايرا لما قبل من ان الوصف في النكرة للتخصيص وفي المعرفة للتعميد وليس المنكر
للموصوف معهودا لمعتبار انتساب صفة له بخلاف المعرف للموصوف وان اول ما ذكره الشارح فاسد عوضه لان المخاطب سوق التخريم
لما كان عالما بالمعاد للموصوفة سماع من النبي عم كما ان في سوق النبي عالم يسمع لا نه لم يكن شيء لا ولى وعدت في الثانية فان
وجه بعضد الهيولى السكر وقصد الشدة في التعريف وكل منها ما سبة ما فاسد لان نوعا آخر لا ما ما للكلام الكنايات ووعدا لا نوع صلة من
اقتضاء حي الصلة بوصول المعرفة والاول وما طابق التوضيح عاد ما يكن ان يقال في دفعه كون الصفة معلوم الثبوت عند المخاطب لا يستلزم البعد عن
طريق المعرفة كما صرح بهذا فان سكر للشدة عند بوركلام السكاكي ع دفع بمنع الكبرى على ما سبق كون للشدة انكر والخبر معرفة مع بوله انما لا وكر
فلان وجوب كونه معلوما لا يستلزم كونه ما سبا معرفا لان النكر للمخصصة معلوم وجم والضابطة انه انما يلزم لا ما سبان يطابق للمعرفة اذا كان
الصفة معلوم الثبوت عند المخاطب اولا يلزم اشار الى ما عرفه اولا عا ما سوطابق التعريف اذ سواشار الى ما سوحاصل عن سعان وانما لم اذا كان
معلوم الثبوت عند ولم يشر الها من صفة انما معلوم الثبوت عند سعان بحسب يصلح للبعد عنه طابق التعريف فلا يدل على وكل قول
صاحب الكشاف لكن كلام علي سرلت لكم معرفة انما ما را موصوفة بهذه الصفة يم لحق عند ما لمدينة حشارا بها الى ما عرفوه اولا فاعلم ان الفاضل
وجه د الشارح العلامة بعد له بقوله انما دون طلح وما امن اعتبار اقاطن المكم المراد ما الظن ما شمل النوم وغيره لانا نعتبار
الراجح او يكتفي للتوكيد للتقرير مجرد وهم ان من زيد قولك جاءني زيد لم يقرر ذهن السامع وقوله لكن يرد من العصد لمجرد التقرير الخ
اشار بان وقوع النوم مسلم على التقرير انما الا انه قصد شيء لغرض وقوع النوم او عدم وقوعه ولكن لان سكر اللفظ معنى وكثيرا ما يقصد من السا
قطعا وكذا التاكيد للعقول كلفظ نفسه وعينه وغيرهما فوضح النكر بر تلاشي عن التقرير وبانكان العصد الى مجرد التقرير وبانكان وسلم الى
دفع التوهم. ولو سلم ان ارادة ذلك وقوع بعض شيء للطول سكنا ولو سلم انه اراد ذلك فلكن قوله كما طلعك لسان ما ما دل على
لا لكذب لسلم ان مجرد تقرير المحكوم علية وهو الحكم كما هل قوله كما سكان لسان حلما ذا ولو سلم فكان سنق الخ وع اكثر النسخ القصر
عا قوله ولو سلم فكان سنق بعد قوله بل ما ذكر ناظر المسند وتقرير الكلام على ما ذكره الشيخ كما ول ان وجه كلام العلامة ما ذكر من ان السكاكي
لم يرد التاكيد القصاعي بل مجرد النكر بر كما انا عرفت فانه عند تقرير الحكم وتقويته صعن الحكم بان للجواب الخ ما كلام يبعد عن الخاطر وان لا طلاع
للذكور وغيرها فصل لمعتبار العدم والناظر بل نوع كل العصل كما اشار اليه بقوله على ان السكاكي لم يرد بالتاكيد القصاعي
منه صرحا او لا بقوله لانم ان المقصد لسكر لحكم سو النكر بر بل العدم وانما ما بقوله ولو سلم ان لانم ان ارادة بقوله كما طلعك على ما يعبر
خلاف ظاهر بل سو مجرى على هيئته سطل التوهم المذكور ثم يرد عنه ما لتسليم ولا ان لو سلم ان ارادة خلاف ظاهر فلكن قوله
كما طلعك لسان الخ ما ذكر مجرد لكذب ان مجرد تقرير المحكوم علية لا يلزم منه حمل التاكيد على غير المصطلح ولا يرد علية ان التقرير
مستفاد من العدم ولا ان النوع للخصص لان ما ليس بمعين الا محالة ظاهر الجواب بمنع عنه ما لتسليم ما سا ان لو سلم انه اراد به خلاف
ظاهر وارادة ما التاكيد مجرد النكر بر وان المقصد لتقرير الحكم سو النكر بر وكان سنق ان يعرض للخصص بل ما ول بالعرض. والله تعالى اعلم

ما لون يوهم سو بها يعصد وبو هم
با سه ربعت مدكر اسمي شيء منه

انا نوكيد

لعله سو بر م

واس عب و

اظهر لان الواو العاطفة لا تفصل صريحة ينبغي ان يراعى وهذا اولى هذا الذي يناسب التأكيد للضمائر ذوكد الفصل والالزام
على هذا التوجيه الا ان السكاكي اشار عارة الى التأكيد الضمائر اعلا الى ما لبس بتأكيد كما سيوافيك كثيرا لا اوان شاء الله اعلم
ما لبس شيئا بحيث المناسبة وقول ان قوله كما يطلق ليس معللا بقوله وربما كان العصد بحيث التقرير كما يومي اليه العطف والله ولي التوفيق
نصح واصطلاح ان المراد بالمسند اليه او بمرجع الضمير الذي هو التأكيد الضمائر او ما يوافقه منه وان هذا لا يطلق ذوكد الفصل
او يوجد على صورة يطلق عليه وسواء كان الشارح والعامل التوجيه الحواشي ذكر شرح المفتاح وقوله وربما كان العصد لما اعرض
منها كانه قيل اراد ما دفع توهم الحصر او السهو او النسيان بعض تأكيد للمسند اليه كما يطلق عليه وكل الفصل فانه ذكر مناسك ان يوكد
اما سمعت ما جئني وان يوكد بعد ما جئني بقصده دفع احتمال الحصر او السهو او النسيان ﴿ ولا يدفع هذا الوهم بالتأكيد للعموم
ومن ظاهر فانك لا ترى زيدا اصلا اذا اردت ان تقول ما رأى عمرو نفسه بسهوت ويلغط به مكان عمرو وقد عرفت
ان فيه خلافا قد مت بعضهم وهم العموم الى انه يدفع هذا الوهم بالتأكيد المعنوي كما اشار اليه الشارح فناسبوا والمحتمون الى انه لا يدفع
﴿ لكنا نلزم ان بعضهم لم يحتج الا انك لم تعد بهم بعد سوء زمانك ان الوهم بنا على عدم قاعدة وبهم انكر اطلاقت التوهم واردت به عرفا
وذكر البعض كانهم عمم العموم فوجب بالتأكيد بوهم عدم الشمول ولغط التوهم وقع بالتأكيد بوهم عدم الشمول الخ وقوله او انك جعلت العصر
الواقع من البعض كالواقع من الكل مثلا انهم في حكم شخص واحد وذكر لتعاضدهم وراسهم عن مدرس واحد وتشابك مصالحهم
وتشارك مفاسدهم ورضى كلهم بفعل بعضهم واعلم ان ليس بوهم عدم الشمول في العموم عامدا الوجه لما علم انه اريد به الكل لكن بوهم
ان الفعل المنسوب الى الكل لم يصدر عنهم بل عن بعضهم وانما نسب الى الكل لوقوعه في حكم شخص واحد في الكلام ع اما اسناد مجازي وزعم
انك اذا قلت جاء القوم كلهم فهم منه تأكيد وشمول لا عقد اسناد العموم قطعا والا لزم ت وذكر تأكيد الشمول لا عقد
الاول ان يوكد كل القوم فعلوا كذا عند شمول كذا جاء وجوه وذكر تحمل عدم شمول النسبة طبعا وجواز ان يكون الفعل المنسوب
الى جميع كذا وصادر عن بعضهم او مجاز لغوي بان نسب الفعل الواقع من البعض لما الكل وراد وقوعه فانهم وهذا الحق زاما في الهيئة
المركبة واما في لفظ الفعل والتأكيد بكل لا يدفع هذا التجوز انتهى وكذا بوهم السهو ﴿ ولا دلالة له فعرف على كون محدوهم في زمان
واحد على ما يوهم قال بعض ائمة الحنفية اصول اللغة ان قابل الجمع في كلام الدلالة على انهم عن اوهم اجتمعوا في زمان واحد على
السجود كما في فعل سجد والكل سجدوا ومن كلام الكشاف في قوله من كل الاحاطة واجمعون للاحاطة والشمول اما ما اذا اسند الى جمع واحد
اوهم ما بقي منهم ملك الاسجد والهم سجدوا اجمعون في وقت واحد عن سرعة في الجهات وقول الزجاج في قوله فسجد الملائكة
كلهم اجمعون ان كلهم دال على الاحاطة واجمعون على ان السجود منهم لا محالة واصل وقع وكل زمان وقوعه وعصر لا يلبس لان الحكم
العصر اذا اضيفوا الى اسماء الماضوية في زمان واحد بحسب اختلاف واحد منهم عن ذلك الزمان كان مخالفة الحكم عن الجميع والوقوع
في الزمان واعترض على بعض الحنفية اولا بانه يعني وقوع اجمعون على الاحاطة كونه مرفوعا ومعرفة وبانا نجد اجمعون كما اشار اليه الشارح
في التأكيد عين كل ولو كرر كل لم يسد اجمعون مسده وايضا سوغناه واجمعت العرب اولا في قوله كانه جمل بحد والكلام
محتمل بان الحاصل للمفرد لا يوجد للاعراب وعن الثاني وان كان بعض كل الا ان اصل كما سنا وبدل على الاصناع عطف
بعد ان للاحاطة وكل للاحاطة الكلية لا صلة في الكل كما مر ﴿ وبهذا يحل ما ذكر عدم الشمول انما يوجد والا فنوهم فعل
دفع توهم التجوز فقل هذا انما يصح اذا اريد بالتجوز ما يعم العقلي والمفوض والا فنوهم فعل
بعض تأكيد فلا يصح اذ الكلام المراد ان لا يظن بك السامع ان حكمك فلك عمرا او سعدا او نسبا ما فلا يدفع التعرض لعدم الشمول بانه

فانه يجوز لغوي لم يندفع به التجوز المذكور على هذا التقدير ﴿ بل الاولى انه لدفع توهم ان يكون الحاكم واحدا منها ولا اسناد اليها
اما وقع سهوا وكذا شرح المفتاح الحق ان هذا التأكيد لمجرد تقرير الشمول ونفي توهم لا لدفع ظن خلاف المعقول اللهم الا ان يقال ان الفعل
الصادر عن الجماعة قد يتخيل انه صادر عن كل واحد منهم كما في قوله يخرج منها اللؤلؤ والمرجان والباخرج منهما الا الحاكم دون العدد الذي فوق الواحد
لتأكيد بكلا ما يدفع توهم مثل هذا وان كان عائدا الى دفع توهم التجوز ونفي هذا التوهم ان التأكيد بكلا ما كان ان يكون لدفع توهم عدم الشمول
في الكلام الراجع الى دفع توهم التجوز العقلي دون اللغوي وفي سد هذا الطريق نظر لان قوله ما يعم العقلي واللغوي وذلك يجامع عدم
دفع عدم الشمول وان لا يطلق المنع على الواحد مجازا كما في قول الشاعر ﴿ فجعلت منه دفاعا على اما ما ﴿ وجعلني اعز واعتى سعالا
صيغ الجمع على واسند الى ضمير عاقل وراعيت وجعل الواو، قوله ﴿ ولئن خاف مقام زيد اتمثل بان هذا الفعل وقوعه ان حل يوم
كون الحال واحدا وقوع لا اسناد اليها سهوا لان دفع التأكيد للمعنوي للضمائر الحاكم وهل يعتاد هذا المعنى بكل كلوا زان كقوله
﴿ كل يوم ان لقيني كان حسن للعفو لا اسناد الى الكل انما وقع سهوا ﴿ لا يلزم كون الناسخ لوجوب جواز ان يحصل لا لصالح اجتماعها وذلك
نحو قوله ان افرض ان كذا رجل كان بعض عشرة بعض واسم كم مثلا بين عشرين مفاوز لا ولكن العشرة فاوا لبعض اسم كذا عطف بيان
لها وهل جاز ابو بعض عمرا واوا بعضا عند الاجتماع وان كانت الكنية اوضح منه ﴿ سم حال كما نزل ولكذا لا يلزم كون الناسخ اشهر
كالول فانه لغة الشهر بكنيته اكثر واستعمالا باسمه العلم وكون الكنية مشركة بين كثيرين سم فاذا جعل لا اسم عطف بيان لا بعض لا لصالح وان
كان المسموع اشهر لكن السكاكي رجح وكره علم النحو ان عطف البيان يكون اعرف منه ﴿ وان كان البيان بعضا كذا دونه بعض الباقي
دونه انما يكون لغة الكل عاد اسم علم لم يحضرهما بهم وانما اذا كان عاد عادين لا ولى العقد الى سم قوم سوء بعض العصر للوسم
بهذا الوجه ولا وجه لم ما لا يحسن دفع توهم ان يراد الباقي دونه وانما يكون عطف البيان للايضاح كما اشار اليه صاحب الكشاف بقوله ولان عادا عادان لا ولى العقد به ولا خرى ارم وقوله ان يوصوا بهذا الوجه ان عطف البيان
انما جعل من الوجوه دون الوجه لما ان يراد بالملك به لانه لم يحسن الا سوء حكم غرضه هو غرضهم حتى لو قدر السكاكي انما اشار اليه كما سم
وبين غرضهم اوفى جواز الطلاق اسهم على غرضهم لشاركهم انما سم فانهم فهمت العموم والعقل وكذلك قبل عاد لا اول لا اندفع وذلك لا ينافي
عطف البيان سنا لدفع لا بام العقل ان اعتبر المنقوص ودعاه عن سوء فهم عن هذا اضافت الدعوى فهم اجراء التحقيق لا سم
نه يوجد من الوجوه ﴿ لا يلزم السنا ان يكون لا سما تحقيق سوء اراد بالاضافة في المتن لوجه لا اضافة خاص على الاطلاق والا ملا يجز الاضافة غير
نه للملة واجاب بالمناقشة الى بعض ما يطلق عليه لفظ المشروع اما كما ان مصدر عطف البيان اما له اما بحسن او مقدر اي مصدره دفع الوهم
مقدر لكن له اصدره للدفع بحث لا اضافة في اضافة الا للاطلاق والاني وجه ﴿ وما ذكر وان قول الشاعر وسوالنافة الدهماء
وهام للصراع كالول سيما والمصراع كالوزن كما بين العلل والسند وهو ضعفان وفي الصحاح عن ابن عبيد العقل
بالكسر كالوجع وموضع كالاصبع للعقل الذي بحري على وجه لا دفع وهو من الحديث ما سمع العلل بعد العصر
والعقل انفا الساعد الرمان للعلل ﴿ فالاحسن ان الموصوف بعطف بيان ما فيه من اضافة الصفة وفيه اشعار بكونه علما في حس
الصفة على كونه اعرف بوهم ان اضافة الصفة المبهمة والناسخ ان فيه اشعارا بكونه علما فاذا ذكرت الصفة وظهر ان لا اشعار
انما سقوط عن العصر والناصح فكان صاحب الكشاف يقول اذا وقعت علما ما ما حل اذكى على اكرم الناس وافضلهم ظل اشعر
واصحا للاكرم الافضل لحمله على علم الكرم والفضل والاشك ان الناصح للسوء وبنفي فاذن عطف البيان دون البدل او قوله
فالاحسن الى اشار الى ان جعل عطف بيان على صحابه لا اولى لان الاصل في الاسناد كالاول بالنسبة الى العامل والدال والناسخ

احد الصاحبين قد يسب الدنيا
وهو يا معشر الجن والانس
الم يأتكم رسل من كم وكانت
الرسل من الانس دون الجن
ومنه فسيا قد تهنا وانا الساعي
فتاه دون موسى ٢

الاسباب

والتفسير وكلاهما ويكونه علما اى مسمى معنى فى بعض الصفة فانى البدل من يتذر العامل الموذن بانتفاء العقد فيشمل ان يكون
علما نحو بحث لاكون عن مدافع ولاستادرع ليكون اوفى بمقصود المصنف اعنى كونه اكرم وافضل العمال المذكور
يسحى ان يسانف العقد الله والعامل كالاول مختصه بالبدل ينبغى ان يحذا البدل ويرتدك الى وكن قول الفاضل الرضى
واعلم انه ان صلح البعض لمباشرة العامل اياه فان يعدى واداة المبعوث عنه تحذفت نحو انت رجل فال واللوف العامل اذا
الظرف الست ويكن الجواب عنه بان عطف البيان نص فى الايضاح والتفسير دون البدل وكاشعارا يكونه علما ظاهرا بنى لا يبن
فيه بخلاف البدل وكاشعارا يكونه وفاسح التاكيد حاصل فيه ايضا فلا تترز من ان ذكر الشئ مرتين ونفس بعيد بدون وتوكيد عامة
ان توكيد النسبة ثابت فيه دون البدل ولا صرف فيه • والغرض المعنوى لهذا الكلام فى كلا الثانى عن احاد كلا اسى مرتالا يعنى ان
مصب النفى ولا صلح كلا اول سوا العدد كانه قيل لا تحذوا اسى يعنى المتعدد من حس تالا له والحس قيد للعدى عنه مهما اما ولس المعنى
لا تحذوا واحس تالا معدا ما لا تثبيته ليكون مصب النفى الحس والعدد قيدا له بل كالامر بالعكس ومصب كالاثبات فى الثانى اثبات الوصف
نه كالوسه لا اثبات كالوسه فانها مسلمان كانه قيل سوا واحد من الوسه وليس المعنى انه بعضه الوحد انها لتكون مصب كالاثبات
للحس والوحد انه قيد له بل كالامر بالعكس فاذكر فى شرح المفتاح دفع العلامة الشيرازى حيث قال فى شرح المفتاح اعلم ان الوصف صالح
الكشاف ان اسى وواحد تاكيد لاثنين واله كوا حد صرح فى نحو واحد عند انصاعلا الكلا على ظاهر ووجه يكون كالفاصل
من شراح المفتاح حان التاكيد اللفظى يكرر لفظ المتبوع ومعنا اسى مثلا تاكيد للعدد الحاصل فى اسى وهو كالاسان لكنه معتبر
فى اسى مادة لافى اسى فاسى يكرر للاسى فى اسى يحدين عن المادة فالمكى ان يجعل هذا كاعتراض من التاكيد للصدف
موضعه على وهو ما يح ذكر لسترار من للسوع فى النسبة او السمول حيث تزر نسبة الى عن كالاحاد الى كالاثنى للاوم ان للعضوص
كالاصل بالنسبة عن التقوى وقول على ما يوهمه العدم ومنع العلامة وفى نفيه من شراح المفتاح وغيرهم • واقول ان اريد انه لم يذكر
الا الدال على معنى فى متبوعه لم يعامل ان متزاعا عما نقل عن ابن الحاجب من ان الحدوه النحوية قد حذف عنها من اللفظ
ومن ها ذكر لدل ان المعتبر فى الوصف من الدلالة على معنى فى صوبه لا يعم كالاهم وشانه ونفى بخلاف عطف البيان فان المعتبر
فيه هى البيان والنفسر والايضاح المتبوع وانما يح ولهذا فى كاذه الكريم لم يذكر الا الدلالة على معنى فى متبوعه وهى كاثنتين والوصف
بل لسان كما توجه الدقة فى ذلك وكلاثنات موضع الوصف لاعن فما كاعن وهو للخمسة فكون عطف بيان لاصفة ولا كمن ان
هذا كاعتبار سان كل من شق البرود وتوبيخ ما ذكر حقى كاما فاصل من شراح المفتاح من ان اسى عطف بيان للعدد المفهوم
من صيغة اسى كالحقته وهو ايهم يحقق هذا العدد فى صبوح نطق التكلم اعرابا ما ده وهو اوضح انها فى الدلالة
على هذا العدد من صيغة اسى لتخرج عن اللغة وادراد اسى ما وول احد عطف بيان للواحد المفهوم من لفظ اله الحقوه واسم
يحقق واوضح منه لمثل ما تقدم وان كان فاذ عطفى بيان لا اسى واله فانما صلا ان اسى واله ذكر التفسير المقصد كاصلى
من اسى واله وشانه فكون عطف بيان ما اصطلاح هذا الكلام فلست ما كانه وضوح • بل لا سعد لن يقال كالاول انه بدل
الظاهر انه بدل البعض من الكل والصحيح انه بدل الكل من الكل ما صدق على اسى ولا بعد للفهوم فى باب البدل بل
صدق موعله والا لم يكن لقولك ه ما نى زيد لقولك بدل الكل وبدل عليه قول هو الذى يكون فى انه عين ذات المبدل
منه وان كان منهوما متغايرين • وفى لفظ المفتاح اما اى دكما ان المبدل منه مسند اليه بحسب اللفظ والبدل مسند اليه بحسب
الحقيقة حيث قال واما الحالة التى ينتفى البدل عنها فهى ان لا يكون المراد منه نفس الحكم وذكر المسند اليه دون توطئة وكن وظاهر

وظاهر ان الضمير فى عنه راجع الى المسند اليه فدل على ان البدل منه مسند اليه وقوله وذكر المسند اليه دون توطئة وكن يدل على ان البدل
مسند اليه والمبدل منه توطئة فيكون المبدل منه مسندا اليه بحسب اللفظ والبدل مسندا اليه بحسب الحقيقة فنا على ان البدل هو المقصود بالنسبة وان
المبدل منه توطئة له وهو الذى يكون واسطة بعضا من ذات المبدل منه قيل ومنها فهم كاس اسمها النحويون وسمى بدل الكل من البعض كقوله
نضرب اساعطا وشقا سحسنان على الظلمات وقوله نظرت الى الغر ملكه لاذا جعل الغر مرادا من الملك وانت هبرناه واخذ
تحت بدل الاشتمال او دخل الغلط وصرح كلام المفتاح باطلاق بدل الاشتمال حيث قال بعد قوله فى وجه الحصر البدل
اما ان يكون على المبدل منه اولا يكون فان كان فهو بدل الكل من الكل وان لم يكن فاما ان يكون لاضرب عنه اولا يكون فان كان
فهو بدل الغلط وان لم يكن فاما ان يكون بعضه فهو بدل البعض من الكل او غير بعضه فهو بدل الاشتمال وقد سقط بهذا ما وقع من زعم
ان مهما قسما كما سمى اهل النحو ويدل الكل من البعض مخروط الى الغر فانكر واصبت بانهم انما جعلوا قسما على حدة لما عدوا من
نسبة المبدل الى المبدل منه اما ان يكون نفسه او واسطة اوما وراء ذلك لا ان يكون متعلقا به اولا يكون فالكل لما كان عبارة
عن البعض الكائن مستقلا عادكر وفعل بدل الاشتمال وصدر بمادكر السكاكى • بل حيث كونه الاعلما حالا الى كذا قاله ابن عصفور
وهو قاعل على البدل انه اذا تابع بدل اشتمال لان الفعل المسند الى المبدل منه مسند الى البدل ليس و بعد فاذا عاد الى المبدل
لا كمنه من جهة المعنى فانه لا يحسن ان يقال ضرب زيد ثانى اسلت زيد فانه لم يسلت زيد انما ضرب زيد وكذا السوال عن سبب ضرب زيد
فانه اكمه لا بعد الا ان يكون عن حكم من احكام كلاف ضربت زيدا جبن فانه بدل على ان ضرب زيد سبب لاى شئ وكذا
بدل كل من كل سماه وبدى الوزير والكلاوى لان شرط بدل الاشتمال ان لا يستغنى وهو المبدل منه معنا بدل بعض البعض عنه وكن صنوفه على السمال
للاحمال الذى فيه ولا احمال فى كل للذكور حتى نهم عن ان العالم سماه والنار وكلاهما وقال ابن الحاجب فى الكافية و افضل
فى نسبه بدل كل اشتمال فعل لان الاول مستغن عن الثانى وقيل لان الثانى مستمل على الاول وليس بمستقيم وقيل لاشتمال المعنى عليه فانكر لانا
تلسا عجبنى زيد حسنه بعض الكلام مستمل عادسبته لا عجاب الى الحسن فالحسن مشتمل عليه المعنى هو البدل وبذكر كبير بدل اشتمال وهذا هو الصحيح
ويرد عليه ان كاد ان كلها كذلك فانا قلت اعجبنى زيد راسه فانا عجاب بالنسبة الى الراس صادق النسبة الى الحسن بالاشتمال المعنى
واجاب عنه بان صدر وكن لا بضرر فى كاصطلاح فى سمه فكم من صحيح سمى بما هم جعل علما علمه لمعنى وموعز محض بذكر كاهم واما للذ سمان كاول
للاستغمال لانه لو كان للاشتمال كاول على الثانى لاشعر بعجبنى زيد سلطانه ولو كان الثانى مشتملا على كاول لاشعر ضرب زيد غلامه فان
العالم لا يشتمل عادة زيد هذا الكلام ومعلوم ان المختار فى سمه بدل كاشتمال اشتمال المعنى عليه ومتاغرا وسب الى الوضوح والشرح والبيان
جعل غلامه فى ضرب زيد غلامه بدل اشتمال وصحح فى كلام الشارح وسكت عن بدل الغلط اى بدل الغلط ومعنى بدل الغلط البدل الذى
يكون سبب كاتيان به الغلط وكر للبدل منه لان يكون البدل سوا الغلط على طريق كاصلاح الثانى وقصد الماضى الرضى بذكر هذا البدل
حيث قال وهذا الذى سمى بدل الغلط عالمة اقسام اما بدا وسوان ذكر البدل منه عن قصد وبعد يوهم انك غالط فكون الثانى اصلح
وذلك يستحق للشعر لاكثير المعانى فى الصحيح وشرط ان يريد بالاول كاعلى كونك سلح بدر شمس كالك واى ثبت
معتد الذكر الخ فغلط سكر وقول لك لا يعتد الا شبهها وكذلك موك بدر شمس اما غلط صرح بكسح كما اذا اردت قبلا ان تقول جاءنى
حمار مسكك ليس لك بل اجمل ثم ادراكت الغلط فقلت جاءنى حمار واما غلط نسيان وهو ان يعدو كر ما سوغلط ولا يسكت نسيانك لما ذكر لكن يسبح
للقصد ثم بعد ذلك يدار كه ذكر للقصود والاخير الغلط الصرف والادر النسيان فى كلام المعنى، وما يعد ذكر زوره وعطاء بلا تكون
فى شرا صلا والذى وقع فى كلام فحصه كاضراب عن الاول للغلوط فيه ما هذا الكلام معناه لان كاسب الى ذكر لبدا ما لا ما وقع فى كلام هم

اى بإراد لفظ الرياح واضافته الى النشر اعم من ان يكون من اضافة المصدر الى المفعول او اضافة السبب وترجح على ما قيل انه
على تقدير كون المكنة فى ادراك لفظ الرياح دون سببى ان يكون المكنة فى قول السكاكى واما الحالة التى بعضى شأنه ونفسى فى اذا
اذا كان للرياح زيادة اختصاص بالحصر كما هو معلوم بالاستقراء الى ان يكون لاقتضاء عطف البيان معنوية اما بالنسبة وحدها او
بان السكاكى قدم ذكر التوابع على ذكر المسند اليه فصار كلام مسوقا لبيان توابع المعارف فالاقتضاء لا يخرج عن اقتضاء ما قصد بها فكون
للعطف بيان رياحى لاقتضاء ذكر الرياح اولا اعمل الرياح فى عطف البيان بحمولة على المراد وضراعته والمم ما قدم من ان ذكر السكاكى
على التوابع يدل على اقتصر على ذكر لاقتضاء فاندفع البدل التوكيد لما فيه من التشتت اى تشتت ذكر المنسوب اليه بذكر حكما او لا وتفصيلا
ثانيا والتكرير عطف على التشتت اى تكرير المسند بتكرير العامل حكما يدل لا قوله ثانيا وسوق حكم تكرير العامل كانه قال اصون الصراط المستقيم
اصون صراط الذى انعم عليهم وقوله لا ضمانا لانك بتشتت كل حكما اولا ومفصلا ثانيا وتكاسلا يرفع عطف على التوكيد اى فاندفع
التوكيد وهو ان الجر وهو للعفو عن خط الزمخشرى عطف على التشتت والتكرير اى فاندفعت التوكيد وجوه بلطف
فلان للشروع فيه بحسب بطلوب ويرد به الشارح بخواجه حسين زيدا واحدا عليك على ارادة ان الفعل بدل الاشتمال ونسبت الى للشروع فى الط
كزيد فى المثال المذكور مثلا وتفهم منه ان يراد بسببه الى بعض صفاته لان ذاته غير معجب بعضهم منه اجمالا الى اعجابى حسن زيد بنسبت الاجمال
اليه ويارادة المدلول على مثالا سبق ان المنصوص نسبة الى الشارح وسوغ عليها التنزيل بسبب الذكر بما لا يرد به ان للشروع
اطلق على الشارح مجازا لكونه ظاهر العباد على ارادة ان الحاصر وصرفه وقول الفاضل الرضى
ان كقولنا زيد غلام او حمار ولست زيدا فى، لا يمكن كونه من بدل الغلط بدون كلام الشارح ره ثم بدل البعض والاشتمال
لا يخرج عن ان يكون التتمة لما فيه التفصيل بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام اراد بالتفصيل والتفسير والاجمال والابهام معنى
واحدا فصد تكرير ما توهم من الشارح وتحمل ان يسار بالتفصيل بعد الاجمال الى البعض فان الكل جملة كالاجزاء والتفصيل
شاملها والتفسير بعد الابهام الى بدل الاشتمال لان الاول فيهم يحتاج الى تفسير كما مر بخلاف الثانى فانه يحتمل ان يكون التفصيل بعد الاجمال
ناظرا الى للتفصيل بانسبة فانه كان كلام تفصيل والتفسير بعد الابهام ناظرا الى المخاطب فانه ابهم عليه المقصود اولا ثم اراد ابهام وتحمل ان
يكون الاول ناظرا الى المتكلم والثانى ناظرا الى المخاطب وعلى هذا لفف ومانون عليك مرتبطان ره فان لا فصل ان يقال لزيادة
التنزيل والاشتمال كما وقع فى المفتاح وكذا ان لا يشتمل فصل القول بالاحسن ولفصل فان الشارح ره لكل ما شرع على اصلاح
الفتاح فقال ان السكاكى لما جوز فى التنزيل والاشتمال بدل الاشتمال وعمه بدل البعض ثم بدل الكل شرع لاصل
ان الاشتمال بدل الكل فانه ذهب الى ان الكلام فى بدل الكل كانه فى بدل البعض اظهر من ذلك لان الكلام فى مخصصات المسند اليه و
التخصيص فى الاول اظهر والعلم بالاعتبار على التنزيل اشتمال بدل الكل لظهور انه وعمه بدل البعض لانه اوجب الى ذكر
من بدل الاشتمال ولا يخفى على ذى مسكة ان هذا التنزيع انما يتم على تقدير اتفاق السكاكى على ان كلا من الاشتمال والتنزيل
والمراد بالمجموع فى الاشتمال والتنزيل بعد شائع بحكم به اعتبار الاشتمال دون التنزيل ولا يحسن ان يقال لما جوز السكاكى سنهما و
كان امر التنزيل هينا فى التفاوت الظهور بالاتوابع الثلثة حيث لم يتوقف امر الاشتمال بعض لما صوغ على اقوى وانما يتمشى
على الوجه المذكور الى ما سواه ظهر فى الاشتمال واولا وعمه بما ورد فانا ره فان لا يكون مسندا الى ما سيجىء فى المسند
بانه المحكوم به او المحكوم عليه بواسطة فى الثبوت او النفى فاندفع ما اورد من ان معنى الى حد
التخصيص او الاستناد الى مخاطبا، زيد وعمر ووجها، زيد وعمر ووجها، زيد وجل اخوها، زيد وجل وامرأة، ومن عندنا، زيد وجل اخوها فانه ليس من كلام العقلاء،

وعلى تقدير كونه مفعولا به لم يذكر مفعولا لاجله عن بعض العباد والذكر وهو للرد به بالمسند وتعالى لا حاجة الى ذكر وهو ان يذكر ما عسى
ان يشامل كقولك ما جاءنى رجلان او رجال وقولك ما عندى عشرون او اكثر او معهم ان النفى يتسلط على المسند وحده على اعتبار بعض عن بعض
وعلى اعتبار بالمجموع ما لا يتوهم ما لا يتوهم ما لا يقبل لان سور العطف فى مثل ما جاءنى زيد وعمر ونسب مطلق المجئ
اليهما او الواو يدل على مشاركتهما مطلق المجئ والعقل يشهد بان ذلك المطلق حيث لا حد هما ضمن فرد او اكثر لا محالة
تمام الغرض البو احد بحالين ره بل هو عطف للجمل انما بعرض عن عطف المفرد فى مثل ما جاءنى زيد وجاءنى عمر والمسند بالمسند بالمسند بالمسند بالمسند
ولا له الترتيب على بعضهم لان لفظا جاءنى للعلماء يدل على مطلق المجئ واما استفادة بعض هم شهادة العقل ره انه قد يعصل مسند احد للدور
اولا وعن ثانى بعد حرفا كان او غيره يجامع اشتمال الى ان يعصل المسند بعضا بعد بعض واعتبار بعضهم عن بعض بحسب الاسم نوعا
سفاحا او مزاجا وهو للعتبر به ان العطف لا الاشتراك بحسب العود والقصد او المحل والمتعلق وصدر التعصيل بالمعنى المذكور هو الاختصار لما
يستفاد من الفاء وهو وصف دون الواو فان قولك مررت بزيد وعمر مثلا يدل على المرور العام بالمكلم وبعد عن مرورا واحدا وقولك مررت
بزيد فعمرا او هو عمرا دون الواو والفاء يدل على المرور والركوب لكن بعد عن مرورين وكونا متقاربين لما مثل ما سبق فى مررت بزيد
ثم عمرا فى المرور مرورين ره واصرر عن نحو جاءنى زيد وعمر وبعد سوم او صوما الله وكل من جاءنى زيد وعمرو وهلم او عنه سوم او صاع
وغيره ذكر وانما اضرر عن ذلك لان واو كان للجمع المطلق او العطف بعضهم للمسند اليه مع اضافة لحذف العامل الذى
قام العطف مقامه لكن بعضهم للمسند وبعده بحسب الوقوع ره لا وجه انما استعمل المقدر بالطرف لان العطف بدون اضمار
وجه مثل ثم اى فى كونه تاليا مهملا لان للمهملة فى جئ اقل منا فى ثم قال المجوز والمهملة فى جئ اقل منا فى ثم وسط بين الفاء الى للمهملة فيما
وبين ثم للعصل للمهملة وقال الفاضل الرضى ره والذى ادرى ان جئ لا مهملة فيما قال بل هو العاطفة بعد ان للعطوف عليه والا فيما اذا قرا اسعى شأنى فسأنى سلم ما
بعد ما فى الحال لان ضمير الاعل كان فى قول علقمة الآن فيه دلالة على ان ما قبلها الخ ره فى نحو جاءنى زيد فعمرو يكون العرض اما بمجئ عمرو
بعد مجئ زيد طاهرا له اى بحسب الوضع والكثرة فى هذا مذهب الواو والنوع فى شرح المفتاح ما لا لام ان منع الحروف مما يعصل
للمسند وضعا مثل الواو اذا دخلت عليها الا ترى ان الفاء يدل على ثبوت للمسند للمعطوف بعد المعطوف عليه وهم على وجه التراخى فى غير
معرض الحال للمسند والا استبعد العدول للمسند اليه عقلا كما ان التقدم والتعصيل المسند يستفاد مع الواو عقلا ره والمذكور فى كلام
الفاضل الخ قال الفاضل رحمه الله ان المخاطب لا يعرف ان زيدا جاءنى كزيد وهذا انى للذكور فى كلام النحاة مرجع نصر لا جاز ان
يرد الى اعتبار اشتراك زيد وعمرو فى اسناد المجئ عنهما لكن هذا لا عتبار انما يصدر به للتكلم المجئ عن زيد لا محالة لان توهم عدم مجئ عمر وانما
يستفاد من نفى المجئ عن زيد للابسه بنهما ملا بعد ان يقال لكن بينهما لفرط اتفاق وقوع الشركة لكن لما كان للتكلم ان يقصد هذا القصر بعد
يوهم للخاطب استراكهما فى اسناد المجئ عنهما لا فى صدر كلام ره واما انه يقال لمن اعتقد انهما شاركا على سبيل ان يكون مجموعهما واحدا مثلا به لقصر وبعد
فى وجهه لانه تمام ح ان لا يكون لاثبات الذى بعد لكن فائدة ان يكون مجموعا للمخاطب لا اعلمه فى كلام فالذى كان مستعملا فى
قصر العلك اذ لكل من لاثبات والنفى سنهما فائدة ما ومعنى معصوم لاثبات فى العطف بالنحو جاءنى زيد لا عمرو فان المخاطب يعلم
كاثبات وبر سلا فائدة فى وضعه فانه وضع لقصد سبهما الشبه على حال المخاطب فى تروعه ودون عطاء لاحدى سنفا لانه يمكن ان يعصد بها اللبس
فلكن ايضا ره وفى كلام بعض الفاضل ره انه يستفى عدم المجئ تفصيلا على ليس بمكنة المشهور ما يدل على ذكر والما يوهم ضرورى ان كل ما يكون
نفى نحو جاءنى زيد لا عمرو وما كان اضاف عن مجئ زيد وقع غلطا وسهوا ان لمخاطب زيد وقع عن غلط وسهو حسبان وما لكن ان يصدر ولا اضاف

عنه ثم ادراكه نعم لك بل عمرو وانت الخ لو وصلت زيدا في حكم المسكوت عنه مصرحا عنه حكما الى تابعه ويدرج هذا المعنى سار هو الكلا
قال الفاضل الرضي فان جاء بعد الكل او امر كقولهم زيد بل عمرو فهي تجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه منسوبا حكما الى التابع فيكون كاخبار
عن قيام زيد علطا بجوز ان يكون قد قام وانما ام ادرب بل ان تعطف بالاسم المعطوف عليه كان علطا عن عمد او شبهه لسان وتعل صاحب
للمفتاح الكوصي انهم لا يجوزون العطف بل بعد الكاب والآ آنه ومن الناس من قاس عطف المفرد بلكن بعد المرجب علا على
بل كما تقل عنهم ابن الكاشاذي وكاذ لسي يكتب عنهم وهذا وكما ان تقال لعل الشاذلي روح الطلع على السكاف ابن الحاجب
عنه كلاه يعلمه وتوضح ما تقل الفاضل عادي مسعود السمرقندي مع سراج الكشاح صاحب قال انه عند عدم مجيء زيد قطعا بولم واما
اذا انتفى الاول لا بل عمرو صحيح بعد وعلى العقول عدم مجيء زيد قطعا بوين ما مال الفاضل الرضي واذا انتفى الاول لا بل بعد كاجاء
او لا امر كقولهم قام زيد لا بل عمرو لفتح لا بوجوه الى دلك لا كاب وكلا مر المتقدم لا ما بعد بل من قولك لا بل عمرو مست للاعلام عن زيد والتسم
بل لعمرو والوما جي ملا كان قيام زيد كاذبا وما في حكم المسكوت عنه تحمل ان يكون الا مسند وان لا مسند وكذا ذا ضرب زيدا لا عمرا الى لا تضرب زيدا
بل اضرب عمرا ولو لا المذكور لاحتمل ان يكون امرا بضرب زيد وان لا يكون وكلا مر بضرب عمرو وكذا لا الداخلة على بل بعد
النفي والنهي راجع الى معنى دلك الاثبات او النفي موكد لها وما بعد لا بل لا فاق على الخلاف المذكور بين البصريين والجمهور وفيه تامل
او ربما يحتمل ان يكون لا راجعا الى صدور الكاب او الامر او النفي المتقدم عن قصدا لي لنفس عدم صدور ما هو المقصد بل ووقع علطا عن عمد
او شبهه لسان لكن السامع الى الفهم ما فوق الشارح ويعلم بعد اسقاط الكلم عن المتبوع قطعا والبه ذهب ابن مالك مالم يعد النفي والنهي
كلكن بعدهما ونهم من هذا الاطلاق ما في عدم مجيء زيد بل صوت النهيق كاذبا جاءني زيد لكن عمرو بالاحاق والبه مال ابن الكاصح في شرح
كافيته قال اذا جاءني زيد بل عمرو وكمل الثبات الحكم ووقع بعض من زيد وكمل نفي الحكم عن عمرو على قياس لا ثبات وكذا في الصلاح
للفصل اولكم صحح النوث له الى قوله اوهذه صحيح فيما سنح على ما يوهمه كلام ابن الحاجب في الاثبات حيث قال
صرف الثبات للحكم عن المتبوع الى التابع بعض عدم محته قطعا كوكل صرف نفيه الى تابعه بعض محته قطعا وعن المرجح ان العلط في الاثبات
للعطوف عليه بعض النفي مسندا الى المعطوف للنفي مثل ما ما، جاءني زيد بل عمرو كاذبا في الاثبات فكاذبا وعند في النفي يكون للمتبوع عند
للسكوت فقط المذاهب الاول ان كان في الاثبات فحكم المتبوع انه كالمسكوت عنه كما هو عند الجمهور كما علم التابع عنه وحكم التابع الحكم
بالنوث له عند الكل وان كان في النفي فحكم المتبوع حكم الاثبات انه كالمسكوت عنه عند الجمهور والحرم ما لا نشا، على ما هو راي ابن مالك وما
الاثبات على ما يوهمه الصالح فحكم التابع الحكم بالنوث له كالاثبات على راي الجمهور والحرم ما لا نشا، على راي المرجح والبه ذهب على
راي السكاكي وبعض الملا والدين مرجح السكاكي بعض النحو وبعض الملا والدين بالفوائد الغياثية واما عامة متاخري المتاخرين وبعض السكاكي
وذلك لان الحكم المذكور في الكلام سواء في وكم يعرف الى التابع بل حكمه لا بالاحاق على راي هو واعتمد عليه ان المراد بالحكم مطلق الحكم من حيث
سوق عنه نظر الى مقصود المتبوع وكلا ثبات من المال المذكور يرجع الحكم الاول بقياس عرف الى التابع انشا ما وبعد الاول في حكم المسكوت
عنه ثم على هذا من قال ان الحكم متبوع كانت للتابع لا وصول للعرف اصلا قال الفاضل الرضي في الحاشية الكافية في
انتفاء المعمل والمانع فلا فرق مطلقا سواء كان او مستقا فاذا قلت جاءني زيد بل عمرو فما امرت عن نفسك الحكم الى زيد وانت بعد وبعد
لانه من باب العلط فلا يتبع مثله في النزال والاعلام صحيح رجعت عدم وقوعه على كونه من باب العلط فان كانت مطلقا وفي
النفي على ما هو مذهب الجمهور كما مر في ه وبعد ايراد السوال على النفس المذكور وذكر ما يعارض ما ذكر بعض المحققين من الثاني، وتوضيح
ما ذكره الفاضل الرضي في قوله والحق ان الغلط العرف والبعد النسيان في كلام الفصحاء بما يصدر عن ذوي وهاء فلا يكون ما شرا اصلا وان

وان وقع في كلام محققة الاخراب عن كلا ول المعلوط فيه بعيد وبهذا استقط اعتراض ما ذكر الفاضل اللوه حي في قوله كان الوجه ان لا يعرض
لهذا العطف لانه عند بعد العلط ، بقي ان يقال العلط ايضا ان لا صل نفار للعطوف والمعطوف عليه لعلة العطف على
سبيل التفسير ويمكن ان تقال النفار انما يعتبر فيما سوى اي المفسح العاطفة ، على ان الصحيح ان فائدة توضيح البيان على الاصل
الكاشف صاحب قال ان معنى الحكم بالحقيقة ان المسند اليه من حيث المسند الاان المسند من حيث المسند اليه والا لصار المسند مسندا
اليه هذا توضيح ما مع تخصيص المسند بالمسند اليه سوا لكم بان للمسند اليه شي يكون للمسند خواصه الحي يعلبه تكون احوال المسند اليه
، تلت نعم ولكن غالب استعمال في الاصطلاح على ان تكون للقصور وهو المذكور بعد الباء، اشعارا بان الخصص هو بحيث منوطه الاصل
ووضع اللغوي ان يدخل الباء على المقصور عليه تقال اخصص الوصف بزيد اي صار مقصورا على زيد لا عداوه الى المخصوص ثم علت في
لا اصطلاح استعمال الباء دخال الباء على المقصور فيه تنبيها على ان القصور راسخ صار كانه صفة له واما تخصيصا سبا وفي المخ
فلا فرق في المعنى بين كون الخصص هو المتكلم او غيره والحق على كلا ول في قوله واما الفصل بتخصيصه بالمسند اليه في واقراره بين بين كما سبا
العلم لان يكون مسندا اليها ما ثبات المسند له ونفيا عنه ومع قصر المسند على المسند اليه ومع تحققهما معا وهو مركب وتوكل بين المقصود
بالعاده فيكون العاده مقصورا عليه ، ومع قوله اخص بوامر المذوب عن الباء ول بوا لكون واخصوص على المذوب
وعلى الثاني بلتبيح واوراد ما ثبات للمسند لتخصيصا للمسند اليه ومع تحققهما معا بحسب ما تخصيصا اما ثابتا والبا، المذكور
صلة للمخصص ومصدر للمخصص فيه الباء كافرين وقس عليه نظائر ، وفي الناس من زعم ان العصر الخ ربما يمكن نا، الرجوع على كلام الزمخشري
في الكشاف والقائل اما كونه لقصر المسند على المسند اليه من قوله في الكشاف وفائدته اجمالا ان قائل المسند اليه دون غيره
واما كونه لقصر المسند اليه على المسند من قوله جوابه القائل ، وتوضيحه من قوله قال ان الدهر سواء ان حالب الحوادث سواء لا غير وقوله قال ان امير
الدهر اراه سواء الحالب الحوادث لا غير الحالب قال قوله ، الكاسب يشعر بان سل سواء الركب بعد قصر المسند اليه على المسند الا ان كلام القائل
يحتمل ان يكون القصر مستفادا من اللام دون الغير والغير للتاكيد على ان ما ذكي السكاكي من ان المطلق زيد وزيد للمطلق كلاهما يفيد قصر
كا طلاق على زيد كالف كلام القائل ، وتضوا ما سم فيه بالنبا للمجهول وكذا تصوروا وما سم مفعول بان يحتموا وعلة لا يتعلقا كوضوح
لوضوح العمل ، والمفعول كا ول وبعد تصور وا تصور بهم للحقيقة للاشاح الى تصور حقيقة للحكمي من الصور الى معنا ان يكون عليما
لا يزداد الظل للجهود ولا قصر حصل للظل عليها لقصر للحس صالحة واوعا، يكون اما باعتبار ان ما عدا المقصور عليه مصور بحكم والحكم للحس بلوغ من
النقصان صلعا الخط مع عين مرتبة وكل للحس ما سحقا فان يبقى شيء نما عدا ما تعلق بالعدم والمعتبر ان المقصور عليه ربما في الكمال اي حد
صار مع كان للحس كله والمعتبر ان ومذاهب قول من قال اللعط عند كا طلاق ينصرف الى الكامل ، وكود كل سوان يحصل
بالذي للعرف الى اوصاف للحكوم عليه بنظام مسلم معروف كقولك وما الذي الحاصل اعتقاده بالعود ، ومنه الكشف القناع عن وجه الصبح
للحق كما ، عدا جعل خبرا عرف باللام اشاح الى حصول للحس ، قال بعض اصحاب للحمز عن نفيا ربوته بهذا للعتبار لا حسب منه سوا لكا
اي تحصل كلاه وسوض والاكلاه عنه ما ظهر من شرح الكشاف اعلم ان للحمز المعرف باللام مع اخوه وسما تكون المامل عنه كما تقال
عرف تعلم وود لك قولك سوا للطل للحامي لا شبه لما مع علم ان كان كان زيد للمطلق ولا يراد ان ينصرف عليه على ايم
لغير حمل الكمال كان زيد سوا الشجاع ولا ان قول انها مراة من الصفة كان زيد توكل وما لك العدو الكبير زيد ان قول لصاحك سل سمعت ان الطل
للحامي وصل حصلت بعد منح العنه وكنت سئل ان تكون الجار صحي ان تقال ان ذلك وعد فان كنت عليه علما وتصوريه ص بصور
فعلك بصاحبك واحد وبدلك فوضا لك بشيء وطاعة فوك سل سمعت الاسد ما صلوف ناسوفان كنت عرفه وزيد سوا بعينه وفي كلامه

استفهام

لكن عدم الناس زيدا، لا انسان بعد الموت صار موجودا ومكون امر لا يتم بنى انه متذور و ملكون لان كلمة الفعل بنى ان
نقول ان الانسان مع مجامعته حكم اسمه ليس بمستمر في الدنيا الا اما ملابسا وعلم ان ملتبس العامة بمعنى صورة كاتبه وقوله اسمعلى الصفة
والاحسان الى سلمى فاعل الشارح شرح المفتاح وانا كان ان يترجم الى غرضه المفتي من الكلام وعلمه قوله
واجاب عنه قائلا الكشاف ان المفتي واجاب عنه بقطها لسان الساعة فلاحوى ان هذا المفتي وصف المتكلم وظاهر عبارته كما قاله
الشارح ان هذا المتكلم مستفاد من كلام المصنف من مثل هذا المتكلم كانه لقرائنه وعلم بقيته ما سال وسئلهم عن حاله ولا استفهام
بعض صور الكلام والوجه في اداء المتكلم ان المتكلم انما يستدعه كاستفهام يوجه ما سئلة التعظيم بعونة المقام وسياق الكلام بما
المتكلم وهذا الدلالة على ان اللفظ انما موضعان للسند اليه والمسند على الاستمرار اي انه كذا في كتب اهل المعاني ه الموصوف على سبيل الاستمرار
كما قولك الرامي مصيب فلان معناه ان مصيب صفة ثابتة له مستمرة عليه بحيث يعلم منه وذلك على استمرار ه نعم لو دل على المفتاح بما
اصبح على ان مراد السكاكي ان موضوعة المسند اليه مضمون الخبر مع الملكة ه ون وصفه الجزء وما وان كانا ملابسا الا انه قد يقصد
كاول كما اذا كان الكلام في الرامي وانه مثل مصيب فالمعنى الرامي مستمر على الاصابة وقد يقصد الثاني كما اذا كان في الشرب وانه مثل مرتفع
وصفا للرامي فقال شرب الرامي وقد يحكم بان السؤال لما كان عن فعال الرامي وانه على اي شان ووضع ما سئل عنه
المسند اليه في الجواب وهو الفعل لا يصح ان يكون الخبر فعلا مضارعا دالا على الاستمرار التجددي وقوله بل تارة يدل عليه الفعل المضارع
لا صحة ان قد يقصد بالمضارع الانقطاع انه قد يقصد بالمضارع الاستمرار على سبيل التجدد البعض بحسب المقامات ووجه المناسبة على ما قاله
الشارح ان المستقبل مستمر تجددي شانه ان يراد به ما ينفصل استمراره على تجدد ودلالة الماضي على الانقطاع والحال لسرعة زواله
على التجدد والدليل على ان المضارع اذا وقع صفة لمبتدا لا استمرار ان السوال كيف عالما انا نكون عن الحال للمتكلم فاذا قلت زيد
يجاب بمثل صحيح او سقيم لان قام او قاعد لا لفة الكلام لا حدهما نوع استمرار ه من غير تجدد مستمر بحيث الشيء فراجعه مع سعة على
امر من حرب او غيرها لطلب المعاونة والمساعدة من فعل صلة تجدد مستمرا ه المضاء والمعاداة عوانهم جمع عان وهو المنكب مسوف
بالمعنى المشهور وصف للحالة مستمرا وفي اشارة الى ما هو المختار عند بعضهم فان تجرد اسم المعنى لا تشبه بحرف كاداة له لا يوجد لفوقه
تجدد مستمر عوانهم مسوف وكذلك عوانها جلوس جمع جالس ردان فيه ردين جمع ذو الرداء وهي الوفارة والساعدان المتداول
بحذوف وصف بالفعل فعل بنشر الميم بمعنى ردا وتجدد جمع حافف بمعنى محيط بوالي جلوسا ه جالس الحكم على سبيل التجدد والاستمرار
وزرافا جمع زرفة كما مر والمراد على السكينة والوقار كما مر وقوله اذا سالت الحاكم والساعي جمع الساعي بمعنى الساعد
ووصل سماعتهم صفون لحوشية ورسل سماعا و اطاروا كراه فهم صفون في كل موضع وهكذا ما يلبس بهما من الصفات المتجانسة كالطوال
اصرار المرء النفسية والكمال اي محل كان استشهاد هم صفون بتقدم المسند اليه يقول المصنف هذا تفسير للشيء بما عادة لفظ نفس شيء
اصب بان عادة السكاكي انه ما من موضع لا استشهاد في كتابه شاهدا ولا حاجة له به هذا الموضع لانه ليس مما السبب موضع خلاف
مظنوه الا قوله هم صفون وصرنا مدعلى كون غرض بعضهم مراد الشاعر واعلم ان تقدم مسوغا بعدا للمسند اليه حسنا وفي جلوس
مذرا وفي وصف الم تصف ظاهرا كاستمرار المراد ملذا بنى ما اراد ه واصف بنو هذا الشاعر اطاعات العاصل الكائن صفتا قال
ان حكم كاسما المشتقة من كافعال كاسم الفاعل واسم المفعول وغيرها حكم كافعال اوقرب ثم قال قد عرفت من كلامنا ان حكم اسم
الفاعل حكم الفعل بما افاده الفرق هو ان صفون افاده التخصيص ايضا كذلك لكن لكون قولهم صفون بحكم مم يكون بما افاده
التخصيص ه ونحن الى قوله غرضا سب للتمام ووجه لان الظاهر انه لم يقصد انهم صفون لا عريم وانما لبس الحصر فيما حاكى قوله

جلوس ردان نفا واصفنى بان محل التخصيص ما سماعا العصر مع عدم الظهور في المثال الاول بكلتا محلها اولى وبه يحصل كاعتذار عما قيل انه كيف ابتدر
في معضلات التقسيم التخصيص الحصر الذي هو اشهر ما مثل بانه شعر عاصي ه واعجب اضافة بانه لا يريد بالتخصيص هنا الحصر المحث عنه العالم على
المفتاح وليس التخصيص من الحصر لان ما مثل ليس من الحصر في شيء من التخصيص بالذكر اي المراد بخصيص كما نبات كالتخصيص بالثبوت ه لكن ع بان
كون التقديم مفيدا لزوال التخصيص نوع خصوص وذلك لان التخصيص بالذكر حاصل للاثبات والتقديم للمسند اليه اولا فلا يكون تقديم مفيدا
لزوال هذا التخصيص سواء جعلت اضافة الزوال حاصلة اولا وقيل بان غاية ما يكلف به وجه ان الضمير لو كان موخرا لاحتمل ضمورا ان
يكون المسند الى ضمير هم فاذا ذكر الضمير خصص كما نبات بهم بعد الثبوم وما قدم الضمير خصص كما نبات بهم بحرجه اعني فكان حال كان خصص
كما نبات قد سوى التقديم وازداد به ه وصاحب المفتاح مائل الى الحصر فاذا كان الحرف المستفاد من المراد والحصر الفعلي ان يكون
الخبر جملة فعلية او ان يدخل ما نوب كالا عن الفعل مثل النفي في قوله وما انت علينا بمنزر واستدل عليه بان السكاكي لم يمثل
زيد مطلق والما عارف بانه بعد التعريف نكر من شيع كلامه واست ضربانه وان كان صحيحا من التقاريرين كلا من الشيخ والسكاكي
لكن لا يخدش بما قلناه صريح كلامه بان الصفة المشبهة كما في قوله تعالى وما انت علينا بمنزر ليست ضربا فعليا وقيل في توجيه اقول ه التقديم
الحصر فيما اذا كان الخبر في المستفاد بان التقديم انما يفيد الحصر بناء على ما ذكروا ان التقديم يدل على ان المخاطب وما اعطاه
في نفسه من قصور فعلي وذلك العدم لم عند المتكلم فقدم في الذكر ما حصل بوجود صوابه وذو هطاه وهذا السبب مشترك بين الفعل وما
يستحق جهته بل والجوامد ايضا الا انه لما كان للحصر عند السكاكي في افاده التخصيص كون المقدم موخرا الموتهم انبات وذكر الجوامد بل في
المستفاد بان مقدرين فوكد صوبه قائلا ان الضمير المذكور كان موخرا على انه تاكيد لم يقدم وجعل مسندا اليه ه فالتقديم عند بنى الفعل عن
المذكور وشوه لفرجه الى هل التقديم في هذا المثال لما افاد بنى الفعل عن المسند اليه المذكور وشوه لفرجه لم يكن عند التخصيص بالخبر الفعلي
بل التخصيص غرضهم والتخصيص ان النزاع اذا وقع في فعل واريد تخصيصه فذلك التخصيص يحصل على اربعة وبنى عند صرح ما لانبات وصح
وبنت السين صفاخوا بالمنع في صاحبك وعند عكس كما لمثال المذكور وعند صرح بهما معا بنات على اختلاف المعاملات وعلى كل تقدير يكون تخصيص
الفعل بما اثبت له لا ما نفى عنه والمصنف خصص هنا الى ما نفى عنه وما وجه ان الفعل مخصوص بالمسند اليه فكانه ابرز من ما ما مثل
هذا وفيه نظر لانا لا نم انه من كيف وعند صرح به كما صاحب لا يقول ولكن الا اني ثبت اني معتزل واب ورد بهم كونك بالمال وكلا هما صرح
بان المخاطب اعتقد ثبوت اصل الفعل واصاب لكنه اخطا في ان فاعلها نت او شاركه الغير كلاهما ما مثل هذا فان المخاطب
منكر اصل عدم ثبوت فعل واصاب لكنه اخطا في ان فاعله انه عمر او اب شاركه الغير هو يشير الى الكلام فان اعني ما انا مثل هذا وانا مثل
هذا اخاه بخصيص بنى الفعل بالمسند اليه المذكور على سبيل المصرم والاضبر ه وقد يملى ان زجاج عن بان مراد المصنف بنى ما انا فعله
الشارح ه لان المراد بقوله لان المنفي في كلامه اي المتكلم ان يكون فاعلا وهو المراد بالمضارع في قاعلها وهي الرواية الواقعة على
كل واحد من الناس اعتد المخاطب شركا المتكلم بكونه فاعلا الا والمتكلم ما عاند بنفسه بدليل ما حكم من قوله الا اني ثبت انه مقول واب رد
بنى كونك مالا له وما على صريحه وقد سبق ان ما هذا التقدم بقوله لغير المذكور وهو ما يعم المذكور وهو لكن يكون كلا ول مستفادا لان انسانا
غير المتكلم قد ران كلا انسان وكلامنا في ان يكون مراده ما قلناه والصحيح في الشارح المحقق وضح من سبق كلامه كيف وصل عن مثل هذا
الوجه ه اخ انه متى على ما ذكر اداة الاثبات على والمرء وغيرها فانهم قالوا ان حداله الاسم بعده اصله بان يكون محكوما العا،
لا مستعملا في الكلام كما في الاخ كلا بطا او شذوذا كما مر دون كلا ما يستعمل في النفي العموم بعد نفي فيكون كل مخالفا
لما مر من حد كما في الواو وما يستعمل في ما نبات لا وما كتوكيل مولاه احد اصله وحد بعد نفي فكون اخ مثل العاء وقد تقال

ما ضربه اصله لاستعماله كالاسد لما كلفظ اريم وارم بمعنا مثل المستعمل فيه ما ضربه متقلم ٥ وهذا موضع على ان لهذا الم
ذا معنى الواحد مثل الفرق بينه وبين كلام الصحاح بان لهذا وصف على هذا القول اسم على قول الصحاح وبا صطلاح القوم الشر
الذى وضع اللفظ بازائه فيها فانه معنى الواحد على هذا القول ومن يصلح ان يخاطب على قول الصحاح وان هذا عام لا شتراك اللفظ
فالفرق واضح ٥ فالحاصل ان حاصل كلام الوارد على التوجيه الملفوظ به اما على الوجه الاول فلان قولنا ما
اما رايت احدا او ابدا او كوح لا فيدان بعد عموم المنفى ونفيه لخصائص النفى العام المذكور لكن تخصيصه بالمتكلم لا سيما سوى
ان لا يصدق على الصبر انه لم ير احدا ولا اسيما لانه وعدم صدقه عليه لا ينفى ان يسئل رؤيه كل احد بل يمكنه ان يكون راى احدا
فانا نعلم السلب الكلى بستلزم السلب الجزئى وهكذا لانه لو كان السلب الكلى صادقا كان السلب الجزئى صادقا والصادق لا يخالف
الكلى نعم ان الرؤيه الواقعه على كل احد مستلزمه لان من ضرب زيدا يستلزم من الضرب الواقع على كل احد وهكذا لان الضرب الواقع على
كل احد اخص كلى نسبته فى نوع السلب الجزئى كما ان ضرب زيدا الضرب الواقع على زيد مستلزم عن نفسك الضرب
الواقع على كل احد واما تخصيص النفى بنفسك لان يكون انسانا غيرك او ضرب كل احد من الناس وسوا حا على دوام الخ للمذكور
٥ وكلمة نقل عن الشارح فى تخصيص الحوالشى وهى ان تخصيص المذكور بالنفى اى نفس عليه لاستلزام تخصيص اللازم جواز ان يكون
اللازم اعم ومنها للمقصور على المتكلم سوا السلب الكلى المذكور رصريحا وللام فصر السلب الجزئى اللازم دوام نفرت تا احاد الكلى لنفى
قوله وقال الفاضل العلامه يوصه لعدم صحة الكلام على وجه صحيح كما سيجئ وسيوضح على ما قرن به شارح المفتاح بما لا مزيد عليه ان
المذكور لا كان لرد خطا السامع فى الحاصل مع اعتباره فى الفعل كان الفعل منبئا للغير على الوجه الذى يعرف المذكور من العموم والخصوص
وسائر القيود سوى العامل بالنفى عن المذكور على وجه العموم فى المفعول كان ثابتا لغير كذلك ومعتقد السامع بنوعه اكذلك بدليل ان
يكون للمخاطب اعتقاد ان انسانا ما قد راى كل احد واصاب وان وكذا كان انسانا ت واخطا وانه ينبغى ان يكون اسم ذلك كان انسانا
وقرت الرؤيه على وجه العموم فى المفعول لغير كقوله واما عرض عليه بعض المحققين من قبل بريده العامل المخصوص صدر الشريعه بعين ما يعزانه
٥ ولا يخفى ان نفرت الفعل قطعا على الوجه الذى ذكر فى النفى ان عاما فعام وان خاصا فخاص فمل التفصيل مهما ان قال ان
كان النزاع فى رؤيه واقعه على شخص معين كزيد مثلا فنقول ما اما رايت زيدا وليكون سنا كرى راى زيدا وهو ظاهر ولا شخاص للتفصيل
كما لا يخفى على من له ادنى تامل وان كان فى رؤيه واقعه على واحد لا بعينه كما فى قولك ما اما رايت
احدا من الناس وارادت ان سنفا عنه ونفيها لغير كقولك ما اما رايت كاحد من الناس او وكما حاد فانه وان كان غير معين لكنه موجود
من حيث تعلق الرؤيه به فحينئذ ان يشارالله بذلك كما سنا روله يصح ان يقال مهما ما اما رايت احدا الا زيدا فى قوة قولك ما اما رايت زيدا ولا اعرا
ولا اكبر الى غير ذلك واما دة فى الرؤيه بالنسبة الى كل واحد من الفاعل وآل اصطلاح الظهور والتصوصه منفى عموم من الرؤيه بكل
واحد منها خاصا فالاصل ان النفى للشئ اعم والمخاطب منسوب الى ولهذا يحكم بارده فظاهره فى الفاعل الى نفى عن كل واحد واحد وان
كان النزاع فى رؤيه واقعه على كل واحد منكرا عاما ان قال ما اما رايت كل احد والثانيه ان قال ما اما رايت احدا وصح
اقتضى كما اول وفى اثانى ما لفظ المذكور بوجه صحيح، وقد ولهذا اصلت فيها وتوجيهها ما ذكرناه، ونفس عليه نقائح وردود وكما ما ظهر
فى الجواب عن ما اشار الشارح بحث لا يخفى على الناظر المتامل ٥ حيث علم ما اذا ضربت الا زيدا ما نفى النفى بالا لا مثل ما ذكر
الذى الرؤيه الشيخ عبد القاهر والسكاكى انها تنفى صول واصل سى ان يكون سنا كرضرب واحد مسلط معمول لواحد ورد قول النزاع
فى عامل وكل الضرب فاذا قلت ما اما ضربت احدا الا زيدا فمعناه نفى ان يكون سنا كرضرب احد على الوجه المذكور والباقى اشار

اشار الشارح بقوله فاذا كان النزاع فى هذا القدر المعنى وبقوله المستفاد من الامور من القدر الذى وقع المخاطب فى فاعله ولا يرد
عليك انه على تقدير ان يجعل لا استثنا، راجعا الى النفى فاذا قلت ما اما ضربت الا زيدا فقد سلب كل ما اما ضربت القدر المعنى الذى وقع
المخاطب فى فاعله فنفسك والله لغير كوالله لكن زيد ضربه ما كل هذا القدر المعنى وبقولك الا زيدا استثنى منه زيدا وما كل فاعلك هذا القدر ست
زيدا فى الا غير ى وما اما مرت سوى زيد اى ضربه غيرى كوهذا ندفع ما عارض صاحب المفتاح والدوانى ٥ وعندى ان قوله ان نفى
النفى ما لا ينفى ان تكون حدرت زيدا لقدر ان نعرض عليه نفى ما تقرر عند الشيخ عبد القاهر والسكاكى من ان المخاطب ما اعتقد
واقع على من عدا زيدا والنفى اما يوجه الى كونه فاعلا فعلى هذا التقدير يكون لا استثنا من لا ئبات ولا يكون من بعض النفى بالا فى شئ وانت
خبير بما استقر فيما سلم وشارح مع غير تكبير ان ليس للمانع موجب ولا ان منع مستند الى ما لبس عنع وبه يحصل الاعتذار عما قيل انه قد سلم هذا الكلام
التوجيه الذى تصلب انما وراد فى كتب تلك العارون حتى قال ع لانا ان نفى الرؤيه فى قولك ما اما رايت احدا عام لكل احد لان
النفى متوجه الى العامل وكونه فاعلا ولا تعلق له بالمفعول فيكون الكلام والا على ان المتكلم ليس فاعلا للرؤيه المتعلقة باحد فيعلم
ان يكون انسانا قد راى احدا فانه قد ليس الناس والاخذ وردعلى ان للشارح ان يشار الى هذا ان قوله انفكاك
شارح المفتاح صحيح عال وعلك بالعامل والدليل عجب ما اما رايت احدا ولا اما مرت الا زيدا وامر بالعامل والصفة وقع لا سكال فلا تزد
بانكار تلك العارون بل الورد زاده الطنبور نغمة فى غراوا الكبر ٥ مثل الا زيدا ولا عمرو ولا من سوا ى فانه انسان الى ان الماكد
قد يكون متصلا نحو لا زيد ولا عمرو وقد يكون اعما لا نحو لا من سوا ى وجوز ان يكون لا زيد ولا عمرو مثلا كما اذا ادعى المخاطب ان زيدا
وعمرا انزوا ما لس فى حاجة اوكما ما شاركس لكن فى وان يكون سالس كما اذا ادعى ان زيدا وعمرا ابوه ما لس اوانت شاركتهما فى وقوله اوما
الله ذلك مثل ولا من عدا ى ولا من حلا ى ٥ على معنى ان المحكوم عليه بنى الكذب مع القصر لا عنح لما كان ظاهر كلامه موهما ان ماكيد للمحكوم عليه
عند حصر نى الكذب المحكوم عليه بدلالة توسط الظرفين ومع القصر لا عنح اشار الى دفعه بقوله لا عنى ان اسنا دهى الكذب
ما ذكر ال المذكور ال الضمير على سبيل التجوز او للسهو والنسيان وهذا التفسير يدفع توهم قصر التخصيص بكلام لا عنى عباس
المفتاح حيث قال فان اثبت منا كرلما كد المحكوم عليه بنى الكذب عنه نحو لا عنى ما اكد الحكم قدير وما قيل فى توجيه ان لا عنى معلوم بالحكم
بعدم الكذب ان اسنا دهى الى الضمر وقصد الاسهو امحى لا اسناد على النسيان حقه لا ما ولا وسنا دمع دفع التجوز والسهو النسيان
ما لا اكد ولس منا كرحصر اصلا نعم ان جعل معلوما عدم الكذب اما دحصل كنه بهذا اللفظ لا يصح دفوقوعه فى نفسه لان نفى نوع عموم
لا يعرف المراد منه الا بالعامل الصادق وعند لا ثبات وقصد التوسع ولا وان لا سند للحصر كلاف النافى والى كما ول اشير بجعل معلوما بالحكم
بعدم الكذب الى النافى بجعل معلوما عدم الكذب ٥ وهذا الذى حصل صاحب المفتاح حيث قال ولس اذا علمت ان الاصل فى الكلام
مراده للمتامل ادام الله تعالى للخلص عنقول اسم لس ضمير الشان وضمن الجملة الشرطية او قوله اذا ظرف لغو معلق لس وان يكون ناعلى تخلص
ماه فاعلا ان يجعل اسم لس ضمير الشان وضمن معنى السابق وضمن ما عليه لس بمعنى قصد بالنصب على ان يكون وصمر اذا
مله للمتامل ان يجعل سعت اما حاصلك لانه الذى عاده وجوع السنى غير شاسه يجوز ان يكون لا سنا دالى المتكلم او سهو او نسيان على ما سهو
تاسح الماكد كلاف سعت حاصلك فانه لا دلالة له على عدم التجوز والسهو والنسيان لعدم الماكد وحصل هذا ما لشان يكون نعما كالساس بلا
واسدا نصب على المصدر اى قولا اسدادا على الظرف اى اولس صوابا من غير سس بعلم السامع بوجوه السنى وهذا حال من فاعل طلبوا غير
سنوب حال من السنى وصح جوا ز اداته والماسح الوجوب بقوله ولس بحسن اشار الى وجوب ان يكون عند السامع وجوه سنى بها حاصلة
وقد وقع فيما سيأتى قريبا مما كانا ما سنى حاصلك ٥ والشارح العلامه رجح هذا ولى ما سنا العام على سبيل التجوز او السهو او النسيان

وذكر انه عاما يعني توجيه ان قصدنا او ورد مسكلاما معنا للشاد رضه كان سهوا ان لم يوقف نسبة وسهوا ان عرف ان قصد
بيان اخر لانا لذلك لغة كان جوزا وقيل ان الشارح العلامة جعل الضمير في قوله بل لما قبله اسدادا راجعا الى المثالين حيث قال
في تفسير الضمير اي كلا من المثالين وجعل قوله فمنسوب بحور اوسهوا ونسيان مستفادا من قوله صح ولذا قال في تعديل صح من غير ارتكاب
احد من الامور الثلثة والعلة في عرف الضمير وهو للمثال الثاني حيث الخ او هو في منع الورود وقد يوجد لسان حال انا
سمعت عاصما يكلمك كاسدا ولا اراني كاسدا، وسكت عن سان حال سمعتك عاصما او سمعت انا عاصما يكلمك في كاسدا، كانه يدعي انه يعلم ما في
الحال انا سمعت كاسدا، الا ان لزوم ذلك للمثال الثاني ظاهر وهو السبب في عدم ظاهر وهكذا ينظر انا اولا فلانا الثالث
ان مثلا، الوجه في منع الورود هو العلة في عرف الضمير فقط بل هو لو ليس بحسب عادة لبعض يصح ويقبل ويحمل ان يقال ما وقع علت
ان استقبال كلا والى الثالث يحتمل ان يكون صحيحا مجورا بعضا ان يكون اي استقبالها يكون حسن علم ويكون حكمها حكم الثاني
في الوجه الرابع كون السبب فيها منسوبا بحور او سهوا ونسيانا واما انا فلانا الثالث ان لم يعرض لبيان حال سمعتك عاصما وسمعت انا ني
عاصمك بل هو عرض له انتهى بقوله وبك ان تعلم انا واعلم ان وقوع مثل هذا من مثله مما يعني منه النحو واعجب من انه لم يتنبه احد من فضلا
زمانه والناظرين في كلامه ثم بنى على كلامه ما بنى والنجم بن عن النبي حيث قال بعد توجيه كلام السكاكي على الوجه المذكور وهذا
في قوله واما الثاني فلانك لو قلت انا سمعت عاصمك كاسدا لم يكن الا موهما له المعنى الاول في قوله انا سمعت كاسدا، لانه
يقال لمن سمعت عاصمك وسمعت انا عاصمك وهو انا سمعت عاصمك يوهم ان كاسدا لم يكن مجوزا وكما اسدادا، دون الثالث
وبانها ان السبب في كاسدا غير منسوب بحور او سهوا ونسيان في الواقع لانه لم يصدر السبب اصلا فكيف يتصور نسبته صدورا منه
في وكم بخلاف الثالث فان السبب فيه منسوب في الواقع اما صدورا وكما واما وكرا الثالث في كاسدا، لافاده وجوه السبب وان استلزم كون
السبب منسوبا كما هذا العلة لكن السوق بالنسبة الى المتكلم لا بالنسبة الى السامع لسامع كاسدا ولي ثم بنى عليه بعض مانبي قوله واصل الكلام
ان يكون لو اصل الخ لا يرد عليه ان الحصص في صوح المتكلم يكفي ان يجعل علة لعدم العلم والعين دون كاذا واعلم ان قوله لا يستقيم كلام الشيخ
والمقصود منه ان كلام الشيخ يدل عليه بتقرير الشارح دع ودرما يمكن ان يتكلف بان يعلل بحور اعتبار وصف كاذا واعرف ان قوله اما كم من موضع حبس
الرجل واعياب لكنه اعطاء ان كاسان اما موهما كم رجلين في آب سرد بروصوله وارادة فعلم علت ما في دعاء اي لا اعلا ص
قوله وظاهر كلام صاحب الكشاف انه موافق لعبد العاصر لانه قائل بالحصر كما يشعر به قوله الرزق حيث قال في قوله تعالى ورزقناهم ومما
اي لا دون ذلك الدراهم الصناعات الا الله عز وجل ولا يرزقكم اقفا انا الا الله انا، الا موضع قوله لا يستغني بهم وقد ازال الله عز وجل
سوال الذي يستغني بهم كما يستغني بالله الذي ليس كمثله شيء، وسلم بالنسبة اليه ما يستغني، وقد ان ايه سوال الذي يسئل كما يستغني ايهم اسما كما للموصوف
والحق الموصوف ما ان عارضوم ما يستغني مثله مالي الشارح دع في شرح الكشاف والحصر مستفاد من ما، الفعل على المبتدا، على ما صرح به المصنف
في مواضع منه الكلام من غير بروز سبق كونه مسكرا او موهما مظهرا او مضمرا وهو غير شرط اذ ان يكون في كاسلا موضوعا على انه فاعل مبتدا
للفظ على ما في المفتاح وفي قوله لا يوما ات علمنا نورد ودل انما، فحص حرف النفي حيث اذ ان الكلام واقع على الفعل
كانه قيل وما ات علمنا سوريل رصلكم كما عرف علمنا فان كان مظهرا فلا كون التخصيص الحاصل كما ذكرنا موافقا من كل وجه قال في
موضع واما كون زيد عرف وزيد عرف فلسان مقال لسوال عرف اصال كاعتبار ين على السوال حق للموقف حمله على وجه تقوي الحكم
وضع المكرر حمله على وجه التخصيص دع لكن فلا كون لقولك زيد عرف غرض اصال كاذا، اللهم الا ان يدرك الوهم المعتد فلا يمكن غير للموقف
كونه على شرط المبتدا وهو مالك وتظهر قولنا اما عرف لقصد اعتبار كلا عتبار بسبل التقوي لكن زيد عرف اذ عرف قوله من اراد الوصول كلام

علم السامع كاسوال السائل
بل جاز لكونه في صورته و

وكلام الشيخ مقتضى على الحالي حيث قال بعد نقله كلام لا يصح وسو قوله وسو مخالف لما وكن الشيخ عبد العاصر لان ظاهر كلام
الشيخ نما يلته حرف النفي القطع بانه عند التخصيص مصرح لكان او مظهرا موفا كان او منكرا من غير شرط لكنه لم يذكر الا المضمر وكلام السكاكي صريح
بانه لا عند الا اذا كان مضمرا او منكرا شرط عند الشارح لا صل وجوبا زيد قام عند التخصيص على الطلان قول الشيخ والا عند حتما قول السكاكي
وكرما الا عند حمل على قول الشيخ مطلقا وعلى قول السكاكي بشرط وظاهر كلام الشيخ ان المعرف اذا لم يقع بعد النفي وقصد تخصيص وعند السكاكي
كذلك عند الا المضمر وكلام السكاكي صريح بانه لا عند الا المضمر فخرج زيد قام عند لا قصد تخصيص على الطلان قول الشيخ ولا عند عند السكاكي
كذا واضح لا مخالفة فيما وفي حرف النفي سنه اي السكاكي وبان الشيخ عبد العاصر فني تخصيص يعلم كرا عتبارين عملهما في قام اهل حرف
النفي لعموم ان يكون مضمرا او مظهرا موفا وكن لكن اصال كاعتبارين في المضمر على السوا كما عرفت من قوله وذكر عند عدم العرفة الحال
على ما يجاء في المظهر الموفا اصال بقوله الحكم راجح عندك والمظهر المعرفة الذي لم يذكر اهل حرف النفي وعند التخصيص الا انه موجود عندك والحكم
الراجح اهل حرف النفي فعند بعده الحكم كذلك مرجوح عندك وبيكم عندك من قوله بل هو المعرف حمله على وجه يقوي الحكم وضع المكرر حمله على وجه
التخصيص لان الحق كثيرا ما يحمل على الوجه الراجح كما تقول وضع المسئلة ان تعدم على الحمر وضعة الرفع وقال صاحب المفتاح وعلم الكلام ما لا يتم
الا به وسوان تقدير الناصر عند التخصيص وكم اعلم الرجحان والتقدير من كلام الشيخ عبد العاصر الذي علم للمؤلف ثم قال وعلم منه ان ما علم للمؤلف
عن صاحب المفتاح من انه قال اولم يجز زيد قام ليس كذلك لانه قال به السعود ان لا تقدير في التخصيص بعد واو سو كلامه في موضع ما عدم
جواز التقدير قوله ولا مدفع لذا الا ما قال ان صحة وقوع الكن حسدا لا سوف على اعتبار التخصيص بعد التقدير لكن على اعتبار التخصيص ما لمنع
لانه مع تم للدفع ان تقال انه لم يشترط اعتبار التقدم والتاخر مثل منع الكن وكن لانه لم يوجد في كلامه ولا كلام غيره الا ما اعتبار
التخصيص على التقدير على ان الشارح قد صرح بخلاف ذلك حيث قال وتقدم العامل
المعنوي ليس ما عتبار كونه عاملا بل ما عتبار كونه مفيدا لمعنى الفعل ما دكن قوله لا يعاني الخ قد عا للحالي حيث قال وتقدم العامل
مثل وكن كنت ما كلام الوب مثل اصباح عدم الماء اولى وكن لان اصباح عدم من جهتين كما ان اصباح عدم من جهة واحدة اصباح
عدم على ما عتبار تقدم مشروع عليه وسو العدم كلاف عدم العامل فان اصباح عدم من جهة واحدة وسو اصباح عدم العامل ما دام ما عاملا على الفعل
قوله وسو جازا في عند الكوفة حيث جوزوا لفاء الصفة الى موصوفا كما في وجه قطيفة واحلاف نباب وبالعكس كما في سجد الجامع وبعلم الجعفي
ما لوا ان كما في مما الحسن المفتاح بحذف النون كما في وجه قطيفة او بحذف اللام كما سجد الجامع او اصلا قطيفة وجه بالنون والمسجد
الجامع باللام فلا ما للبصريين حيث تاؤا لواحد مثل وجه قطيفة بان كما صل قطيفة وجه بحذف الموصوف ما عمل كما سبا ره وعلم وجه البصريين بطول
العهد في انه يحتمل ان يكون من العطف او غيرها فانت بالخيار في هذه في مثل مسجد الجامع وبان الجامع صفة لموصوف محذوف وسو
الوصف للاسجد على ما تقرر عند المحقق قوله ان قوله ان قول الفاضل قبل اول الفصل عجز نسبي ان يكون منه وقد الحق الخال واحد
وبيب العلم نروح الى العطار بين سبا ها وصل يصلح العطار ما فسد الدهر وبالغرب لا صفات بكما وكل بعضا وانوا ها الصغر سنا
الست الصحاح حتى فلان على اصله اي ربا والعامة سوت ما صله وسو خطا وكان صلة ان الداخل ما صلا كان يصرب علما به لله وصوله
بما صل لكل واحد ما صله بان والحاق من السنة فلان من لغز والمراد الليل المظلم اي كان الشهر كله يسوم صحنها ي ما طلاما على
ء قوله عليك وعليه السلام صدره الا ما كلام من واعرف كان الشارح من سئل منوه على بلك العلة الى وضع عند ما الحالات العجيب الشار
والامور التي يستدعي رجوعها الى وكن الحال ان الذي كان سبا له المحلة سبا كوا وكن حيث ما يعبر العامل من عمر وطلبت كا ما ان منه الخطاب منوعا بما كلم
وذكر بحرف السند على ان ما بعد ما متبع ومخلف السكاكي الصاحة وعدم المسند وسو علبك على ان الحاظ ما شئت ان ملبغ الله السلام والرجم بخصصه

موضع الجار وفي الصحاح موضع المالك وهو اي على ان يكون وجه اه معطوفا على السلام لانه يحمل ان يكون وجه
اه جملة مرضعة على حذف الخبر اي عليك وجه اه عليك السلام وان يكون عطفا على الضمير المستتر بعليك وعلى هذا وجه اه بارك
ايها العجلة او اسلمها العجلة وجه اه يريد اي اسلم عليك واسلم مستعينا بسلامي اذ السلام وجه اه وجه اه بارك بك سواء عوتك
منزوعا بالك او مع ادخ او اوت وجه اه حامدا ربي عاصيا لربك السلام عليك وسبك الحامد اول القصيد قوله كان حوض مارا ح الخ
الا ماذن مارا ح كانه حوض مرادي ماهو ربه الزمان ماسي بعض البلد ولو كان سكن الدب مارا سم اه وكان ه
صوبه تنوين يحسب للحوض علة فما بعده فما لا صيته ليست عربكه واسمع ح وحوض ابن جبا ما، ح حوض لبسقه الملبنة فما بك
راجع واسبح دوبه معا سلها نفسه اي لو كان هذا الحوض حوض لبن فارا ما حرب على نهر سانه ولا على امتداد ثنية
بل كسته وبه واستدرك بعنه لكنه منها على سنن حامدا على نعت عرف اي لكن حوض دهلون الدمرين وبني عم كان بعده
وبوجه الظلم عنه ناسي لا ناصر له ولا وابع دوبه كبعض البلد واحلف في بعض البلد فعل بعض الانعام لانا نبغي سعاة موضع نفصل
عنا نضيع وربما بدت وتحسن بعض غرنا على طن انا سقا فصرف المنايه وقاسي الكماه العفا نستشن عنا كل ارض وبني العنوع قطانا
الا ساء صرسها المنايه الاول ومعنى البيت على ما شرح الجاسم لو حوت الغاوه سكنت كاهنا، السكون الى الاصوات كما
ما سوه بني الجزع نهم ومن البواسل نفقدهم وبعدهم ثم كان بنبغ وكل وبنم اضغا، وحوت اما على عادتها ساه اق وكاما ضه
ح السكون اله لا رضا نه وادا ل سكون بعال سكوه فاسكان اي ارال سكان والكبد بم وحوض لا سطاع اضغا، ومال الاوبدان
سوم من العلس الجزن والسحار والقيد موضعان ح وبعد ثبوت كون البيت عاستشهد به النحاة الى للبني ما ان البيت ليس
ما يستشهد به لان قول النحاة وسوس عن ستشهد بشيء ح نعم قد ذكر الفاضل الرضي وكون زيد مع للمعطوف بالواو
والفاء وثم واو الحاء فزوج السفر عيا المعطوف عليه نحو قمت وعمرا او بعمرا او ثم عمرا او لا عمرا ويد اشرط ان لا يسد مع المعطوف عيا
العامل فلا يجوز ومرورا مع عمرو وزيد مررت بعمرو وفي ذلك لان العامل بعمل المعطوف بواسطة العاطف فهو كالعامل ومرتبته
كالبعد للمستقل لا ولا ستناع كون التابع مقدما على متبوعه وعلى مستوجب متبوعه اي العامل المتبوع وشرط ايضا عدم نزول
ان لا يكون المعطوف عليه مجرورا بالا ومنفيا فلا يقول ما جاءني زيد الا عمرو وانما، ح وزيد لا عمرو ولكن يقول الا في مرعى صرعى ما ملا
لجاز نفيا واثباتا كما مر في باب العامل فالعامل قبل المعطوف الذي سوى صرعا بعده وما ح لا سال السكر انا بدل اياما قبل هذا كلام
سترى ما فيه يوهم ان الخصص ح قول للصم لانه انما الخصص عن للصم وليس كذلك بل اريد به ما يصح وقوع الكلام عنده اذ
فالاولى ان كان هكذا لانا نقول لما حصل النوعية بالنهر بدلا وغض فقد حصل بخصص للنكرة وصح وقوعها عنده اذ بدون بدر التقدم
وهو الظاهر ولو فرض ان المراد للخصص بها ما صار موجبا ونحو كاون ترسد كر الى وكم يوم لا نصاح ح لانه انما الخصص عن صون النكرة
لو لا تقدر انها كان لا صار موجبا اهدم ح اولا دليل عليه لا عقلا ولا نقلا اما عقلا فلانه لا قول الشيخ عبد القاهر على جواز
وانما عقلا فلعدم الجدوى عائدة اسكته على اصل شر امر فاب بتاء ورنه كونه نزانا الناس اله فلو قيل لا حرينا ورنه انها كوحرا
بالناس اله ولا نها، انه لا يكون مهرا لان المهر صون الكلب عند نا وهو بيع حمار وهو باطل والصحاح موجوده وان حاصل قلة
صبر عيا الدين طلا سكر نبه عامل معاملة غير ح نعم سنعه وهو بيع الخمر وهو الفيء نا منكاه، وعن الكاهنة ح نزانا وحرا
نه الجلبة كاز وكل لا صلة نهكت لا نها نه وهو نان كلام الشيخ اولى ولا كما ذكره كلام صاحب الصحاح مع ان في الكشف المصنح
مثل الاساس مهر البغي بصوت طلقا وام الحرب الزانية وهو مما يفترض لا لاحد يحامل الشروا ما راه والبغي

والمهر بصوت مخصوص للكلب يصوت عند وقوع السترة كذا السوال وكذا قول الكاشي ان دليل كاصاح موهوف الوراء كون المهر شرا لا صرا
مسلم عندهم ح وقد يصحف قوله ونهره لا على الزوزني هست قال والطن ان الوا وهو نهره صح مع وا ما احمست البعض اي هو شبه ما ح من
ردنا م المالي عنه ح لعدم المعارضة في المعنى كما طهر ان قال اي سوت السقوي كما سوم اي والمستعمل والمستعمل عليه لان المقادير
كالوزن لا سنهال على لا مرين ولا يخفى ما في من التعسف فيه التعسف انما على تقدير كونه مفعولا مه لا ولا لا في كلامه على ان نصبه للمفعول عليه كما وا
وسبه بالمالي على النا نحو از ان يكون كلا مما معاملة للامرين وقد ارتكبوا بوجه كلام العامل اما التعسف لما سالخ فلا يخفى ان
بعض للضمير وصل لا بصرعه للمرسم للموصول اي سنا للغ لكنه ناهيا ك التعسف على ان بعض الضمير سوكا صل في العلة وسبه بالمالي تنبه له
كما ان سوت السقوي سوكا صل في العلول وعدم كما لا ينبغي فاسند كا فعل الى كا صلو والفرع الى الفرع واستعبد بانه لا للام ما ذكر ح
السكاكي في قوله وبوت مرفعل اما عوضا عما نعرف ومعوضا عما نا ملت عوض ون ان اوليس لا نه
لا م سفاوت في الظاهر والخطاب والعيبة ان اما عارف وانت عارف ومعارف نبه الخالي عن الضمير ولدا ما لك الشاهد في الحواشي لا كلام
في انه يكن بصحيح ولكن ما ل بجعل الواو ومعنى فنصب ما بعدها على انه مفعول به لو عطفا على الضمير او عطفا على بعضه الا لانه لا يطابق كلام للصباح
على ما طهر ما لعامل ولا يحسن النقل ح واما النانية فان اجعل عليها ولا عوملها ما لك المجموع السريف الجاني في شرح المفتاح والذي يدل
على ان عارفا ح ضمير لبس صفيا انا نعلم ان الخبر فصل زيد عارف سوعارف مع ضمير كما ان الخبر زيد عرف سوعرف مع ضمير ومعلوم ان الضمير
ان كا عارف الحادي على عارف سوالذي لا يحق للجمع بسبب كنه مراكبي ما اصنع اعراق على الجواب النا نح كجري على كا واو لا شكران ما اجري
عليه اعراء الذي سلخه لا يكون سنا ولبس لعارف وصل سلخها في كا عراب الذي لجري عليه ح قال لا لام مع اعراب الحرف كا واو
ان يكون للجمع مرتبا كما في نصرت في زيد بصرت فان للصارع له اعراب نفسه وكذا لفاعل وقع صفة فغير اعراء الجاحي حسب اعراء للموصوف وان
اعراء كا واو واما عارف فانه يتغير اعراء الجاري عليه بحسب وقوعه فاعلا او مفعولا او غيرهما فاعراب الذي لجري عليه ح قال لا لام مع اعراب الحرف كا واو
او ضمه وقال للهم معنا ما ابو عارف عرف لا احتاج ما لك للهم فهم منه لزوم كلام السكاكي وسوان عارفا ما زيد عارف ابو ان
عرف في اواد وسوا كان الظاهر مزدا ومنه لا مجموعا كما قال زيد عرف ابو زيد عرف ابواه زيد عرف اما وما فرا وعرف كذلك قال
زيد عارف ابو زيد عارف ابواه زيد عارف اما وما للضمير البارز انتهى لعرف لانه مذكور ما صدر الكلام وسوله وسوه صل اما ب
واستعرف وسوعرف فا لاصل ان نعارف شهيدين بهما على الضمير هنه وعلق عنه هكا فلا مدى الشهيد ما لك المجموع عن الضمير وهم
بجعل هذا والشبهة لا فرق للحرف واقرانه لفظ في لا لات للك وسدا منه صوح وحمل الكلام على السهو من غير نصوص عنا لبس ح
دات للحصاص وات ضربان للحصاص ههنا جعل عارف مع ما للضمير حيث لم حكم انه محله ولا عوملها في الشا، فالناس ان يجعل عار ف
ح ما علة للظهر ما نعارف كا ذكر وجعله تا نعارف في كا قول المحاسبي للنسبة والجمع كما سو القاموس كلام يا ما، الدوالسلم وسوتح
ما نقل عنه في الحواشي من قوله لانه لا سند الى الظاهر بلا وجه لبسبة وجهه كالفعل بلا فاجر الى جعل لا فزانه حكم النسبة وانتهى كلا م وراد ههنا
نه نقال لا لجاء كا ذكر نما نعارف لا نه نعا بالنسبة والجمع فلا عا السهو اولى من حمله على ما ما، الدوق والتدليل عا كونه نهو ان للوضع
نه بعض صحيح لا نصاح معنا، ابو عارف عارفا اي ابو عارف للمسند الى للضمر كما وكي الشارح ح وما ري نقدم كا للام
لفظ مثل وعزا الى اخفش دل ان لفظ مسك يطلق ما ل على معنى استهر عا له للحاظ معنا ل مسك لا يحل او لا يحل مسك عينه بلا ان لا يحل
فلا كان في الحكم نه مصرح به بل في المحكوم عليه ولا نعرض لان الكلام موضح حا لا مستعاره لا ما لا ما له الى عرض وحانب يحل له فل
بعد وصف الخاطب بالنجار لكون موضعا مضنة اليه مثل لا ما اردته واخوى على عامل مطلقا وح اما ان يجعل سبه للحكم اليه كما ع سبته الى

اي الجملة الا لى عدد السوى المساوي
منفوع تام منه عني عنه

لضف اليه

صوت

غرضها التخصيص وتقدير ان الفعل المذكور بعد حاصل للغير لا لما اضيف اليه كان لا اعتقاد وقول ضارب فمك وليت بريدان يضربه
نعوته ذلك القول وسنعيك ويقول غيري مالك وكيت اي لا اراك مستعينا بالتخصيص لانه من باب يقول بها، وجه لا يكتب بعد به لا، لواو قيل مالك
غيري كذا وكيت لاجاد انتفاء التخصيص لان الغرض نفي المغايرة وبنا، الحكم على الوصف بعد التخصيص قوله المسند اليه المسور بفعل القصر
للسترة عدم راجعا الى المسند اليه للعدم عهد سبق الكلام وكلمة قد للتحقيق وان كان الظاهر رجوعه الى المسند اليه مطلقا وح يكون
كلمة قد للتقليل قوله ملتاع اي كونه اكثر هم وسعد للزوم استعماله كثيرا سدا، او نا علا ولما كان استعماله في التاكيد اعلا كما صرح به وتقل
انفكاكه عن لس الحاجب فلما صح ان تقاس ان يستعمل تاكيدا لما قدمها لما استعملت على فتح لان معناها افاده الشمول ولا عاطفا، اجزاما صيغت
اليه ولما اضيف الى اللفظ كان الحكم معتدا وكرنا او في حكم للعدم الا انهم استعملوا مسندا لان العامل معنوي بمنزلة السلم واجاب بعدم للعار
فاذكرنا كونه افعل قوله والافرق بينها عند وجود الموضوع بل مذا اذا لم يقع الوجود ومحمولا لما لم اذا وقع محمولا فالفرق بينها ما بيت ملوكيت
ان للعدم والنفي وجوه للوضوع في الدرس حال انتفاء ما للانبوت دون السالبة ودون ما ان الشيخ اعتبر للعدم بينهما واحدا استعملا على
الجمع وسواء حضر كل ج بكل احد في الدرس او ما الخارج تحققا او مقدرا او وضع العقل ح ما للعقل بهذا وجه وعلم ان وجوه الموضوع في الدرس
شرط عدمها ح جميع العقل ما دمت اوغيرها بالعقل ما ان للعدم وليعني وجوه للوضوع ح الدرس دون السالبة قول للما ولذا لا عملا و لا عملا
واستحضر بعد الناظر العقاد ون ان اعتبار الشيخ صل شائي ما سوا للشهور ام لا او المراد بعدم الون عدم في الصدق لا طلقا و الا ما لفرق
سنها على ما سترى فان التخصيص كان للنفي المعدولة ان تعتبر الرابطة معدمة على عرف السلب فكيف سوجه لان منا كر ربطا السلب او شان
الرابطة ربطا معدوما لا يجابا و ح المحصلة ان تعتبر ما فرع عرف السلب فكيف سالة لان منا كر سلب الربطا فما من شان عرف السلب ان يسلب
الربطا الذي بعد واذا كان شانه ظاهرا فارق سنها الا النفي ولا اصطلاح على تخصيص بعض الفاظ ما لاجاب وبعضها تا لسلب كتخصيص لفظ غير بالعدول
وليس السلب بعض انها مشتركا زمان في الصدق قيل سذا انما يستقيم ان لو جعل موضوع للمهملة ما صدق على الجزئيات تا ما ح وق الجزئية
والمشتركا زما شان اما لو جعل موضوعا لاعم ان يكون طبيعة وما صدق عليه من الجزئيات تلا يجوز ان يكون ذا المهملة على الطبيعة من حيث
هي بلا عدول للحكم الى جزئيا تا فانه يصدق المهملة دون الجزئية فم ان اريد بالجزئية ما حكم فيها على بعض ما صدق عليه اعم ان يكون طبيعة او ما
شاء للمشتركا زما الا انه خلاف لا اصطلاح قوله واما ما قال ح الاول المستلزم ومهيا المعضلة لان السالبة الجزئية تحمل من الحكم على العدم والواجب ان
قال لان مفهوم السالبة الجزئية صريحا من الحكم عن بعض الافراد وفكر فيما ريتن الحكم عن جملة الافراد وفكر ستلزمه لانه تحمل الباء ودكر لان السالبة
الجزئية بحسب للفهوم لا تحمل سانها مل بحسب التحقق عسى انها تحمل ان يحقق ما ضمن السلب الكلي وفي ضمن سنه عن بعض وسنه لبعض الا ان السالبة
من كا مر على كا شهار قوله من الجواب لا يحصوله بعد عدم استراط اي د الدلالس حتى لزوم صحة السالبة على الاساس الاعدمها على العدم كالاول
فان بعض ما لم يستلزم ان من الحكم عن الجزئية ما لم يكون مستفادا من كل فرد ملوضوع الكبرى في سان الشي لان الحكم ما لم يكون مستفادا عن بعض لا فرد ح
شوبه للبعض كما فرد لا ما لم يكون محملا للمسمى فا لحاجة علة يكون ما سسا لكن على اليوم للمهملة طلقا وعلى اليوم المعين مع الحفا، عند لعبار
كا مثال قوله واما انه لا سور فنا فهم آبي قوله نص عليه في كا شارا صحت قال سنا كر ما لم يكن ادخال لا لت واللام نوعين سعيا وتركه
وادخال السور نوعا يخصصا فلا مهمل في لغة العرب سذا الا انه قال والذي قال ان لا لت واللام في للهملات تدل على الجنس
فاذا لا مهمل الا وسو كلي بقد غلط منه وحس آبي انه ليس الكلام بحسب لغة ودون لغة نفسه ان لا يكون في لغة العرب مهمل الله والنا
ان لا لت واللام في لغة العرب ليضا لا نوع حصر الجنس فانك تقول ان كا شا نوع ولا تقول الله كل ولا عرف الناس نوع وسواء ان
الصحاح محمول على زيد ولا تقول كل ضحاك محمول على زيد فلسفي طلبه سذا للعذر لتصحيح قوله فان لا وف ان يجعل عطفا على اوت وقد سار انا كان

اولا معلى لا ول وسعد الشارح يكون مستعملا على سبل الكنا به في الحكم ويكون تقديم كا للازم وقد كشفنا عن السر غطاؤ وح لا تعرض
اصلا لما لحاجب ولا بعض وعلى الثاني اي على تقدير ان يراد به الما بالمطلق ما سي عنه كن في الشرح بقوله لا تعرض لا لما لحاجب ولا بعض الا كل
فاس ما ذكرنا في للعين وقد عدوفس على ما ذكرنا من الوجوه الثلثة لفظ غير وادا حجوه سذا طهر لك ان اذا اريد بلفظ مسلك او معبر ا لسا ر
غير للحاجب ما يل او معا ر لم يكن به تعرض مصطلح بغير للحاجب سعا كان معنا او مطلقا ثم لو حمل التعرض على غير المطلق وسواء يكون
في الكلام نوع خفا، لكان موجود ان صوص التعين كما نبه عن سيان كلام لا يصح لا ح الا طلاق كما يدل عليه قوله كما ح ولما مسلك
لا يوجد او نا در ح بعين وطفا والما قوله غيري ح يحتمل التعين كما لا يخفى وظهر ايضا ان قوله بغير اراد به ما تعرض بغير للحاجب موكد
للاستعمال على سبل الكنا به لا مدريان كما فهم بعضهم ودع انه لا مدرف امرين الا استعمال بطريق الكنا به وح ان لا يكون به اراد ما التعرض
ملوكا ما سعملين بطريق لا تصاح او الكنا به وقصدها التعرض على معنى ثم لم يكن عنهما كا للازم كما اذا كان منا كر من يدعي انه
حامل للحاجب مع كونه محللا مسلك لا يحل وعرض كا نه ليس له وقد نبه لان الظاهر عند قصد وكر المعنى ان لا يكون كا استعمال
بطريق الكنا به لان كون للحاجب غير محل لا مدخل له في تم المالة بل يكون ح وكر بين الحل عن يكون حاملا له وعلى اخص او خص كا به
قيل فلا يحل ومسلك لا يحل فليس بمسلك الله الا ان يقصد للعنيان معا بين الخل عن الحاجب بطريق الكنا به وبين للمالة بطريق التعرض
وانما لا من للتعرض بغير العربه ولا اما ها كلاف للسلة وانول ح فسط ما استعمل فه لفظ سل وغير لا ح سي ان اراد نقولنا
منكر بعض كعين او مطلق وعلى التقديرين اما ان استعملا على سبل الكنا به او التعرض او على سبل الكنا به والتعرض معا اولا
على سبل الكنا به ولا التعرض فا لحاصل ما سي آن راد به معين لم يتعلق به حكم الحاجب او معاير به وام يقصد به الكنا به ولا التعرض ح
لا كنا به ولا بعض معين كذلك لكن جعل نسبة الحكم اليه كن عن نسبته الى للحاجب فيكون كنا به بعونه الوسه سم ان اراد به
معين له عي انحا نا لذا او مغاير وقصد التعرض بانه غير مامل او غير معاير فيكون تعرض سم ان اراد به معين كذلك وقصد التعرض
ويجعل نسبة الحكم الى للمامل او للمعاير كن عن نسبته الى للحاجب فيكون كنا به وبعضا ح ان اراد به مطلق وام يقصد نسبة الحكم اليه كنا به ولا
يتعرض عرفا ودون لا كنا به ولا بعض لكن فيه بعد ح ان اراد به مطلق وقصد نسبة الحكم اليه الكنا به عن نسبته الى للحاجب دون التعرض
ح ان اراد به مطلق له عي كما سامي كان انه مامل له او مغاير وقصد التعرض بانه غير مامل او غير مغاير ح ان اراد به مطلق كذلك وقصد
التعرض ويجعل نسبة الحكم الى للمامل او للمعاير كن عن نسبته الى للحاجب فيكون كنا به وبعضا من صوص الكنا به يرى بعده كا للازم
خلاف سار الصور قدر بما سذا للمام تنظر ما سو الحق من الكلام وكل الحاكم العصمة من بين للعلام قوله وعبري باكر سذا الناس نفوذ ح
سذا المصرح لان الطلب للشيء مطلق تفصل حامدح سنة الى وله وبهام ما ان ما لوا الصواب ان حدثوا لجهوا، وما من كا ن دون محل
التعين موضع بلس بر نعرض ولا بعض وقوله ري بعده كا للازم لح ذكر نا شرح الغوا لعلة انه ادرك لفظ مثل التخصيص وقصد
ان الفعل للبين حاصل له لا ما سواه ما اضيت اليه المثل كا او وفل الوا واحد ما ملك ما اخص كا وصاف او مال قولا او الحاجب اعتقد
ان وكل الدلالة او العامل استعمل بحاله وحل الوا روضا قال سذا القول اي لا انا ولا شخص آخر غير للصاف اليه كا افاما لعد
قولا او صنع صفا كمثل طبخة زيد وآعتد للحاجب ان وكل العامل او الصانع به من حيث هو مرتبة زيد من العلما، او الصناع صنوا
مثل زيد لا تنول ولا يصنع كذا بريدان العامل والصانع به مرتبة لزيد لا ح لا يكون عدم المالة لا زما لانه بعد التخصيص
سواء عدم وحاصل مسلك فعل كذا او لا تفعل لانه من ثاب بعبارة عرف وضا التخصيص بالحل او عدم وحل لا تفعل مسلك كذا لان للمراد
اسم عين للمامل ورتب الحكم على الوصف يدل على نفي الحكم عما سواه كما ما ضرب اكرم زيدا فانه يدل عما انك ضرب اضرب عمرا وعدم ان لفظ

محض في الناس جميعا الا ترى انك اذا قلت لم يأتني الرجل لم يرد جميع الرجال منذا مطبوع ، في نصد المتكلم ولذلك وجب ان يكون المنفي مطلقا ووصف اذا قصد الشمول ان ينفي ولو كان على وجه الوجوب له نقائض فجميع الجنس وان لا ينفي ولا يجمع لان اسم كل اسم لا ينفي ولا يجمع اذا قصد بها الجنس فان زعموا ان المخصوص بالمدح مرفوع على لا منذا ، ان لا صل وهم الرجل صحيح والحياء اذا وقعت ضرا بلا مدح ضمير يعود عليه اذا ستقام مقامه ومهما تذكر منذا العامل اسم جنس لم يصح لعدم الضمير وما تقوم مقامه بالجواز اذ منع الشبيه للعارض كالامور العظيمة وما ذكرنا ، مقطوع به واما ما ذكرته اما سوء قصد كما حاليا في ذا كما ترى ما على تعدد لقصد معنى كما فرقوا ما ذكرنا ما متغيب واما ما ذكرنا ما مستغنى عنه على صحة نعم رجلا زيد وزيد كتمل ان تكون منذا كما زعم وضعف نعم ولا يصح ان تقال الضمير عائد على زيد لانه يحتمل ان لا يكون عائدا على متقدم والا ورد نعم رجلا من الرجال الرجل وان قصد فانه كان يصح ان لا يهام الذي مر مخصص صح عرض الناس ما ذكرنا على ان الاصل كان كذلك فلما عدل الى ما ترى لا نسا ، جعل الضمير مبهما تفسيره فلما تعدد ان يكون فيما من ذلك ما لا ينكر ان يكون الاصل كذلك غير انا ما الكلام ، تعدد لوجه ، حال استقراله للانسان ، والتحقيق هو ان سبيلهم ان ترى ان الاصل ان تكون الرجل كزيد المذكور ومضمرا عائدا عليه فاستقبل ان حضرا وبان مظهرا وحصل كما يأتي ما ظاهر للمخبر عنه وكما هو انهم لما قصدوا الى مخصوص معهود في الذهن كان كاسم الجنس كرجل ، للنفي فكما يصح ان تقوم اسم الجنس مقام الضمير صح ان تعلم كاسم ما باعتبار المعقول في الذهن معلم الضمير لانه متذرج تحته ما تعدد عن العامل في النفي فان تصدوا تعلم اسم جنس منذا النفي فهو مسلم وان تصدوا بالجنس وصفه للجملة على التفصيل فمردود كما تقدم سوا الكلام ، ولصحت بان المراد به شمول الجنس جميعه بل له عا ، فان يأتي موصوفا كما ، للنهي هو صحيح بتسبح مخصوص انفا والمراد بالنساء والجمع نحو نعم الرجال صل النساء وصل الجمع فلا تعدد ولانه شيء اولا اوجع ثم عرف بالكلام للنفي ، في الجمل على الجنس زيادة مبالغة تناسب المقام وعلى هذا فالضمير رجلا عائد الى الجنس الذي انتفى ثم اعلم ان الضمير ما سيجيء وفي رتبة رجلا وضمير الشان والقصة عوزا لما مر في الدرس عن بعضهم وهو للجمل عند الشارح المحقق عند جار الله وصاحب المفتاح ليس لما مر في موضع من مبهم يرجى تأتي غير قصد الى معتبر لانه تفسير ما بعده كما سيفسر العدد المبهم واليه ذهب العلامة في الدرس ، الفوائد العامة

قوله وانما يجوز ان تكون التميز للتأكيد مثلا نعم الرجل رجلا منذا عند المرجوا ، على ما في الفاضل الرضي وورد عند المرجوا ، على بعد الطاهر غير للتأكيد كما مال توزوه مثل زاد ابكيه ضبا نعم الزاد زادا وابك به ضبا ، وقال بوجوب كون التمييز مفعولا ما وقال حالا للتأكيد ومع سببويه دفعا لان وضع التمييز رفع كما تم وما قال السيد وهو مثل زاد ابكيه على ان مثل حق مفعول نزوده وسوزادا وقوله به وضعا اي مذروعا اي طولا مصدر بمعنى المفعول قوله سمكي للسموع به منه فصل بمعنى مثل المكيل الذي يحصل من ضمير الشان والقصة يحصل لم يتضايق لو صل الشان زيد عالم لان الساع لا يفهم من الشان شانا هنا كما لا يفهم من الضمير في مبتدأ سطر القصة الكلام فاد اسمع ما بعده يحصل المكيل الذي يحصل من القصة فلم يحصل فائدة سنوه في وضع المضمر موضع المظهر واصبت بان للضمير ابهم من المظهر لان الساع يفهم من الشان شانا ، الذي وضع لهذا المعنى بخلاف الضمير العائد فانه لا يفهم منه الا ان لم يرجع ذهن السكلم والمخاطب سوا الشان وذكر للرجع سوا الشان اوغيرها فلا يفهم من بعض هذا الضمير فكون اعرفنا ، ولان الشان تكون ابهم فادا كان بهم منه يمكن لا يحصل من الشان كذا ما مر في شرح الشارح وتوضيح قول الشارح الكافي فان الساع يفهم من المظهر ان الشان مفهوم المظان وسوا انه فكم وفي للضمير لا يفهم وكم لا يفيد ولا نعلم انه فكم او متى لو فكون السنوي والطلب للضمير استدبهما المظهر او كما كان الا يام اردكان الطلب اشد قوله ولا يخفى ان ما ذكر من ان الساع اذا لم يفهم منه سطر الشان ما يسمع في ضمير الشان دون الضمير ما يسمع اذا الساع ما سمع الضمير بعلم ان ذا ضمير اسعلم وضع المضمر بدون ما يسمع ما ذكر في سبب دعا صبت بما لا يلزم وكم طوار ان يعلم تونه اولى والتعريف

اقرب لانه على تقدير جعله عطفا على راجلا ان اخذ الوصول مطلقا لزم جعل الخاص قسما للعام وهو مستهجن وكذا ان فسر الوصول بالماضي لفظا او تقديرا وان فسر بالماضي لفظا فقط لزم ما مر عن ظاهر جعل كاصحى حروف قسما لفعاله وفيه بعد انها ، والا لكان اي مال بسبب الوصول بالماضي لفظا وكصلي للمعدوم بالمعدوم فلا محذور لكنه يلزم ح بسبب ان على خلاف الواقع اذ اصله المعمول لا ساعلى وقوله المراد بالوصول الماضي عن اداة الشي الى آخره مدخل على الفعل العامل وكله كل والمعمول ما على اطلاقه سنا ، كما سيأتي المذكور فيما سيأتي عطف معمول على واقعه ولم يحتج الى تقدير فعل وكان اقرب من حذف اللفظ مع انه لا اسلاك في اللغو وكان الشارح ح اراد ان يطبق كلام العلم على كلام الشيخ وانما ، الوصول بالماضي عن اداة الشي على اطلاقه فاحتيج الى العطف على اقرب مذكور الى الموصول وهي بتقدير مجموع المعطوف على بتقدير الفعل للوصول بالماضي عن اداة الشي واقول يمكن ايضا توجيه اقرب موافق لكلام الشيخ وكلام العلم بالشيخ ان يجعل عطفا على اقرب تقدير العامل ويكون المراد بقوله اقرب من اداة الشي ما يكون معمولا للشي او الفعل المشي مع اعم العطف وبقوله او معموله ما لفظا قدم على اداة الشي الواقع على العامل فيها والتقدير او قدمت معمولة للفعل المشي والذكر على كون المراد بالماضي ما ذكر لعطفا ان المسافر الى النهم عند كما طلاق وعلى كون المراد بقوله او معموله فعلم ايضا لو المضي ان اخرت عن اداة الشي لفظا سوا كانت اقرب الى الفعل العامل اولا او تقديرا بان قدمت على اداة الشي الداخل على الفعل العامل فيها لانه فاعل ح كما تقدم بان الشيخ كلم كلا بما الشي ان لا ملت ما ح بان ندم عليها لفظا كقول ابي الطيب كفى بجسمي نحولا انني رجل لولا مخاطبتي اياك لم ترني وقول كما كما كل راي الغيب كوعوا الى رشد وقولنا ما ما ، العدم كلم وما ما ، كل العدوم ولم اجد الورام او تقديرا بان قدمت على الفعل الشي واعلم انا لان العامل دليله العدم على المعمول الا انه لا ساعلى كما فصله ولوا تم عمل الشارح ح والمحشي كلام المتمم عليه قوله وانه مذهب عند ما ، وله الشيخ فما يبيح نه للغو واما الضرورة ما حسنا ما ، فقواعد الشرع وبان دلالة المفهوم انما تقول عليها عند عدم المعارض وهو منتفي هنا وهو اقول الدليل عام يحرم كما حال مطلقا والنهي مطلقا والنار ما دوى انها قال ابو سريحة رضي الله عنه لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوة العصر فما ، ركعتين فقام ذو الدين فقال يا رسول الله اقصرت الصلوة يا رسول الله ام نسيت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن فقال له بعض وكان يا رسول الله قد صليت رسول الله صلى الله عليه وسلم على الثاني فقال اصدق ذو الدين فقالوا نعم يا رسول الله فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بقي من الصلوة ثم سجد سجدتين وهو جالس بعد التسليم قوله فلو كان النصب عند الاكثر العموم والرفع غير عند عمان كما تقدم فكان ينبغي ان يقول وكذا فلو كان النصب ايضا عند الاكثر العموم والرفع غير عند عمان كما تقدم فكان ينبغي ان يقول وكذا فلو كان النصب على تقدير اداة ايا ما فصيح شائع دون الرفع ونظر ان نظر اداة ايا ما فصيح شائع دون الرفع ولا اعراض عليه اصلا ح بسنوه واعلم ان الاعراض عليه ملتبس على عدا من اذا كان سنوه ما مضى اسوا يقوم تقوم قوله ولا يقال كما اذا كان سنوه كذلك فانه من اداة ما عن صوت الاكثر اداة ما في العامل اللغو عليه قوله ومنذا العمر عائدا الى متعلق معهود لها انا ر لما سبب يحمل اللام في الرجل للعهد الذهني كاللام في اسامة الرجل السوق حسنا لا عهد سكن وهي محاطبكم وسنعود الكون اللحن لا مر ربما فوات الابهام المقصود في الكلام فما حوا ترى زيدا شكا ومنا جواز مشيه وجهه وسوا المحتاج عند ان الحاجة المفصل ووجه قال ، انفصاح المفصل ووجه لا ابهام فانه لا لبس والابهام ان قصد الى مبهم في الذهن غير معين في الوجود كقولك لاحد اخذ السوق وان امكن سكن وهي محاطبكم سوق معهود في الوجود ومنا السوق باللام نحو السوق الذي ذكرنا ما ، ما ان اسامة وان اجملت صفات السوق واذا كان كذلك نسبته ابهام باعتبار الوجود والوجود الذهني نسبته غير الوجود الذي حكم بابهامه ووزانه في الابهام والسوق هو كل مثلا اسامة فان اسامة سنا وان كانت معرفة باعتبار الذهن الا انها باعتبار الوجود وليذا اللفظ بعض النحويين لنسبته موضوع للمحشي كلا يبعد للوقوف بالابهام كما ظن بعضهم ان اسامة موضوع للمحشي كلا ليسوا

مباحث الالتفات

الضمير يحتمل عدة

لا يوصف كما سو للشهور وقيل لا يعد على قوله ان يرد ضمير التكلم في الحوار يضمر للخاطب وان اخذ فيه نظاهر كما كان ما في الضمير
المستتر للموصوف وايه الضمير المستتر فيه العائد الى الموصوف وضمن من كان وهو موصوف بكان الناء للابهام مع اي تخصص مصدر وصدر من الكلام
من تحري للسل في العموم من لا خر لفظ كانا عن لا فزال نظرا الى الخبر وان كان مرجع الضمير هما خبرا العلما الحاسبي كان قائلا وهذا عالم فقد
معنى الشرط اي ان كان هذا وان كان واكرواما وغيرى بدل من هو كان وهو مبتدا وخبره مبتدا محذوف اي سواما او غيرى واطارا وبعدا
مفعول له للمصدر قوله من العالم لو نسخ صحيح وهم النسخ انه لصنع للمطوف عليه وهو للمبتدا اليه ان يكون الضمير المستتر في محص مذكور العائد الى
الى للمبتدا، وهو مذا انتقالا معتدا وهو بعيد لان الكلام مع الكاتب الى العدو والمطوف ان كون نقل الكلام مطلقا ولا كان لصنعا ريما فيه هذا للذكور
ولا فيه غير محص للذكور بل الامر بقرير غير مختص بالمطوف وقول الشارح اي النقل يحمل الوجهين ولو لا لصنعا والشارح لما صح عطفه على المسند اليه
ولا نلزم وجوه نقل الكلام عن الكاتب الى العدو عند عدم لانه لفا لم يحص بهذا العذر يكون فيه غير نفسه وفي غير نفسه عدم فيكون موجودا
صح لا يكون موجودا وصحيح ويحمل ان يكون للصنع الى قول السكاكي هذا النوع اشار الى نوع الضمير المدلول الذي هو نقل الكلام
من الكاتب الى الغيب اي النوع الاول لعد افتقاره نقل الكلام من الكاتب الى الغيبة لانهم لفا قالوا نوع الهند نريد به النوع الذي احد افتقاره
الهند اي نوع كانسان الشامل للروم والهند وغيرهما من اصناف الانسان وقوله الصنع نقل الكلام صحرف بعدي اي نوع نقل الكلام وانما
صرفه لصنعا واعلى فهم الشارح وعلى هذا لا لصنع الى النسخ وان ما ذا لعد لفه للذوق النفسه ما لا يلتفت اليه وظنا صحيح صحيح لانه لم يكن في
قوله مع ان كثيرا ما يطلق الناس على العلوم النقلية نقل لا لغات من صنع اشتمل على كلمتي ما هذه التركيب مع علم المعاني من صنع انه
اراد للصنع الواحد ح ظن يحمله ع الوضوح مع علم البيان ومن صنع انه بحبس الكلام وبريه مع علم البديع والسكاكي او من صنع المعاني والبديع
قال العاضل لا يجدي في شرح النوادر للعائمة واعلم ان لا لتفات من صنع انه مجاز لاستعمال ضمير لخ ضمير او نظر فيه علم البيان ومع جعله
من باب لوا لخ الكلام لا عا معنى الظاهر ولا يكون الا لكه بعد اسطر فيه علم المعاني وبدا و ص بعض العلما، في علم البديع لكونه من المحسنات
المعنوية وقوله مبني على انه لخ ره عليه وكذا قوله في شرح المفتاح وكونه من انواعه خلاف مقتضى الظاهر الذي هو من افراد الكناية للصوت
غاية امر البيان لا يقتضي ان يكون لصاحب البيان نظر فيه وكيف وعلى تسمية كسا مر مجا لفات تقتضي الظاهر ضدا ولا فقا، في ان اشتراك العلوم
في المسائل مع لصلات الحسنة جائز بل واقع ولا استحالة في انه اذا وجد مالا لفات تقتضي علاقة عامة معنى علاقات الكلام عن موضعها للكلام صحيحا
ولسا مكون صح علم للعاني واذا وجد به ارادة المعنى الواحد ح بل في محله بعد عامة المطابقة كان لصقا موجبا لحسن الزاي تكون من علم البيان
وادا ارد في مقام لا يقتضيه ولا يدفعه الا انه كان موجبا لحسنا ما رضا عن للاغة تكون من علم البديع وللام مستبعد الشارح في شرح المفتاح
وفي البديع اشار الى العلوم في شان لا لفات حيث قال فلا بعد ان تكون الشيء واحدا لاغة السكاكي من جهة ما لمطابقة فارضا عن جهة
ما لحسن ان ارادها مثلا لا لفات من حيث مطابقة لمعنى الحال عد الاعم من علم المعاني وهم حيث لا جاز لا عا مقتضى الظاهر كناية من علم
البيان ومن حيث انه حسنا زاد اعلى حصول البلاغة من علم البديع فاعلم ما قلنا مفصلا نفع الجزع وفع الليم اسم موضع روا، ابن كاعراء وعلى اكثر
النسخ وروى بكسرها وفي شرح الكشاف نفع الجزع وفع الليم اسم موضع وانما كانه ذكر بهما لجزع بكسر ح قوله لصنعا مفعول هذا للسكاكي
لما فيه من الدلال الخ قل سح الدلالة موجود، ثم غرض هذا للسكاكي انما هو كما يدل ملاءة لسان طوت ما فيه كما ان فيه لسانا ولسن وكذا لا يدل
معنى الظاهر ان نقال طوى بعد ارغنه وكذا لو ذكر والذكري يحرك ريحانا فانه ارشد العاقل ما ح ان الرواية بنا، الخطاب للمفرد وكذا يعلم من ذلك
ان كالتفات عن لمس شيء وطوان يكون مسوقا ما لقصد بطريق أولى الا ان الصحيح ما في قوله لذكر السامع الدال عا هذا المعنى فالوجه ان يقال
عاد ضمير خصيصة بالذكر خصصه بالذكر بنا، على اشتراط الشاعر علو الدرجة في اللاغة واشتراكا لما هذا للسكاكي صدرها، ما لا لتفات حيث عدل عا ما كان لصقا

ضعف

ضميره

ماله

قوله

ما اذا علم ان فيه ضمرا ولم يعلم انه لا خ شيء كقوله اي اي العلا للعرى تما وس الجوم للاند وطاق روان الست ما يداه والدلالة
في الست ما سمر الظلام والنطاق ما شد على الوسط والمعي زارت الحسنة شرع بظلام الليل كان سد الظلام روان عمدوه علما وطاقا
الدال على وسط الحلي بالجواهر علما قلادة منظومة سمي الجواهر بحسب جعلها راس في الظلام وكان علما قلادة وطاقا في محلها، سمي علما بالجوم كان
قلادة وطاقا من الجوم وسعد والطوق ليس الجام عندهم وظبا، وخرج ما لها الطواف ومن العجب اراه حليك متقل وعلك من
سرق الدر لنان وسوجبا لك بالغلا، تاما اوما رة وعليها الاروان الشرف شمس للزر والنفاق بوبالغوص بوس وكاروان
جوروون ومن الغرض قوله اي حول اني الراوندي رده عليه قوله ومن قال كم من لا يفهم قوله مستحكم العقل متقل عديم وكم جهول مكنة
ماله وكل تقدير العزيز العليم ومن قال كيد الاسد وطبت عيش الحاسد قد ارسد اكر الحكيم كامل ونطق حول قول سقراط ين عينه
فما روى عن اي عمر وقال كنا عند سقراط فذكروا الافضل من الرسع ودكاء ما شا، سقراط كم من ذوي قوى في فعله عدد الراي عن الور ز
ضعيف وكم ضعيف العقل مخلط كانين حليج البحر عرف هذا دليل عا ان قاله ع الجاني مرجع ليس بكشف قوله ولا لكن ما في النفس دولكر
لا ان اصفا حي الني ما لني سمعي فغارته اما، وكون معناه انه عبارة عن لا صفا حي تكون للحال عا هذا اللغي نفسها ظاهرا
والنفا نفسه الحكم البديع ما وكر الغائر علاف المشاور قوله قول اس صنعه بضم الدال للهملة دسنة بصنعه وقيل قع قيل وشكر الين بالنبة الكلب
ملا حرمت فطر جاكل الا الملهكة للسنعه لا زاله وما نذر الا الملهكة فسر ع المرضعي الحي ما الحكيم اساعا لصاحب الكشاف صنعه صنعا ع الحاذق
وشرح ما نا انعا ما الساعي ما ازلنا مع السماء الا الحي محفوظا ما الرصد من الملائكة وما نزل عا الرسول الا محفوظا هم من خليط الشاطين
مثل ما نتم لا سنشاوا ذا كان الحال عفي واحد والحق انه لا لصاح الى هذا لا شراط لا نه لذا لعلت معنا ما كان القاس
لا ما ان الضمير انما لكون مما لا سخدام كما في قوله اذا نزل السماء بارض قوم رعيناه وان كانوا غضا ما كذا نقل من نسخة الشارح هذا الكر
قوله في شرح المفتاح ولذا فسر الحق ما لامر والنواهي ظاهر كون مما حكن فيه نا ما، واد عا الروح مع التوبة اي بكلمة ح ما ذكره لما ه واز
كان كل من لعمال الروح وترسه الهما ه ما لاستقلال بعلي عرضا لوضع المظهر موضع المضمر اما، الى ان الحكم لما لوا ومن ترسه الهواجس وما و
في متونه الواجس لان لعمال الروح وترسه الهما ه معا رنا ن واما محلها ن ما لا د عا كون اندا، وترسه الهما ه بعد حصول الخوف ولا كون سلبا د ه
لا انها عرضي والعدد ليس الا وجه اصل اما العاصي اسكر على ان كون العاصي بدلا منه اعلى راي اعضى حيث جور كون المظهر بدلا من
ضمير المكلم والمخاطب بدل الكل الكل بجوز للسكاكي مرر ت والعلك الكرم المعول صحيحا بقوله ح يحمنكم ان يوم القيم لا ارت في الدين
صبروا النهم والتانيون بقولهم موقطوع عن موصوفه للدم اما مرفوع المحل او منصوبه والاتم ان كون كل بعد مقطوع بصح اسا عه بعضا ما قطع
عنه مل يكن في بعض الاوصف الاري الى قوله ح ول لكل من نح الذي جمع ما لا ولعجوا عا اصناع كالاد الرما ن الدر سنعان سند ما لم
نفع المدارسة وس ثم اخر زيد بعلم واما ده بدل البعض وكا شتمال والغلط دلك فاس والما بدل الكل فدلوله مدلول كا ول فلا اوان
للظاهر من احد ي المكلم والمخاطب وعا لعرف المعارف كلها ن البدل ع التوبت البعض مر المدارسة يكون البعض ن كا فا ده منه له لكر لو
واحد ن كا ول زا د ه توبت ولعان كا فضل عر وكر بضع اي ا د للذكور لي ع بدل الكل له لو اعد الكان اللاني ما كد الاند لا واحاد
الدار لا يكون الدار عند اما من زا دن كا ع المباني ما ن الما نع منها عند زا د ه من صنعه للسكه والكرم دون كا ول ولا فضح
بعضا ن الما نع في التوبت مر كا ول الاري الى حوا زمررت زيد بعلم عا مل ورب كلمة ما لا شتراط للمزة وان اصل للزوم
عا ما بن التوبت الي لست الكلم وقد لفضا سكي مر وصنعه ما لعامي للجهور عا ان الضمير لا يوصف ولا يوصف واجاز الكسائي
وصف ضمير الغائب كقوله ح لا اله الا هو الحي القيوم وقوله مررت به المسكين وعلى الجهور ما عا الدار وصوره الكشاف وعند صحيح للخاطب وقوله بعضهم ما ن الضمير

الشارح مسنا ما صاب عنى شرح للمتاح بالاشارة اليه صاحب ان كاستنام ما بفعل اولى وان كان كحمل بان يكون طع مسندا مختصا
بالاستنام والحامل بعن حضر واسم كان ضمير الشأن اليه وموصوفه وان كان عائدا الى الكرح لكنه مذهب كاصل وبرك للاول بلفاظ وون
وضا ان الضمير العائد الى الكرح اولى ضمانا لابهام لانه كناية عنها بحب ان يكون بكرح ومرجع كاستنهاد ما شارة الى هواية بقوله
والضمير موصوفه وهو بكر للاه فرض النفس وكاشان الى المرجوع بالسرع للظاهر المنكر ولاضافة للتشريف سوى النفس وكاشان
ولوالى بعم الاولى الكلام اضمرت الضمير العائد الى شئ ماقلت وكل الشئ لا شئ ولنشارى علمه احكام المعارف بلاحلاف
وانما الكلام فى ضربه وضع ربطا وضا ان شرط ام للمتصل ان تلها احد للمستوين وكاخر الحن ما وهذا انما يصح اذا كان طع مسندا
اوقلنا وصل اسم كان المحذوف كان ماملى الصح الفعل وماملى ام كاسم صوت المعاده له فاشارة الى جوابه بقوله يحصل المعاده له بالمرام صرف
الفعل وما غرمقصود وضا ان امكن لا كان هو للمسند اليه فى اصل كاستعمال كان الواجب ما بعد الفعل لاسناده الى المتروك المسمى
من خبر فضل وجوابه ان الفعل فى الاصل مسند الى ظن وهو مذكور وعى بذكرى قوله وما فى المجاورات وقع كاشعار فى الصريح ويسلك
فى ازالة استبعاد وجه استكان حسبل الوصف حيث ان بصيغة المفاعيل ولالة على التجدد وكاستمرار على مرالدهور وكاعصار و
بعال اولاء المجاورات فى كلام الناس فى محاورا بهم بنداء ولو بغتا سنهم وثانيا فى كاشعار اى فى اشعار النعمى، وما لمال
التنزيل اى فى كلام رب الثانين على كل كلام وللاشعار بعقد الدرع اعا والعطف قوله وبعامل ان يقول الجاصب بان لسع الشبث بعسار
للطف وللحمل على المالم يحصل كاصل فرعا مستبعد جدا لاخفى برود، مدح المبالغة كقوله اى حول القطاع بفتح العاف وفى الغاء بضم
الغاء وللدالمار فى وصله لاركبن احد الى كاجام يوم الوغى محوطا كاجام للدرارى فى للماح وربه حن عنين مرخ وامامى
حى حضنت عاحذورى وحى اكناف سرحن اوعنان لجامى ثم اصرف السبعول لاعلن احد الى بحر كاقدام والسكون الى كاجام
والى بتخشعا من للوث وكاجام كاسباع من كاقدام والمنفوض للحث على ترك الفكرة العواقب وحض الجن خوفا من للعاطفة
والتنبيه على ان الحذر لا ينجى من القدر وكان كاجل اذا جاء، لم يغن معه وض كامل والبيت الثانى مع مابعد تعليل للنهى عن الميل الى بحر كاجام
بقول ولبعضهم حال فلقدرات بعنى فى غروب وحامل كاى للرماح بمنزلة الدرية اى الواء التى تحمل بها الصعد لمكى فرض حبث
بجعل سهى للصائد اوللحلة التى تشعل عليها الطعن بعنى صرت سهى لغرض من الطعن والطعن بنا ولى قال من عن بعنى وقال من
امامى بعنى صرت غاسال من دمى اماعنان لجامى واما جواب سرعى على حبث ما اسق من الطعن قوله وسواء ضرع البصل حال من
الضمير فى الصرفت بعد اعلى تقدير ان يكون وقد اصبت ولم اصبت حالا انفا ويكون ضرع البصل حالا مرادفة ظاهرا ما على تقدير ان
يكون عطفا على الصرف ويكون حالا ويكون ضرع البصل حالا مقدرة فلا ويتركها مام للمرور ة ظاهر بنا وكح الشارح وقد
يحتمل ان يكون من كاحوال المقدرة فلم واما ما كان ملاصقا على سوح وكلى بطل البيت فلكبر فى كونه حالا مقدرة قوله دعاء للمقدمة وضع
فى بعض النسخ بدله مكفا اشار الى ان المسند اليه هو العهد العظم والركن الاعظم ومسلس الحاجالية اشد واتم ضعفا نه لغا ام توضيح
فى الكلام فكانه ذكر ثم حذف فصاحوج المقام روى عن علماء الادب السراى كذا نقل عن خط المم وعمل بما شان النسخة الى
فى الشرح ان نسخ كاسط التلاميذ من قوله دعاء الى قوله لغرض مضروب بخط المم اى حاشى بن الحارث الجرجى فى الصحاح
صباب كارض ضبابا وصبوا اذا اصابت فيها والارض مضبابة وماك كاصبع ضبا لصق بالارض ومنه سمى الرجل ضباكا والراح مع
البحر ما لصق وسى فى كاصل حاصل كاصابع بنى كاشابع والرولعت وسى رؤس السلاسات من ظهر الكف اذا تصل العاصل
كتفسار والاسفت والراح قدم من بيم والنسة البيم بضم قال ابو عمر وحفظ ابن ماكس عن عمرو بن بيم قال ابم

الباب الثالث
احوال المسند

لم البراجم وفى المثل ان السفى واحد البراجم وذلك ان عمرو بن مندا لحرق سمه وسبعين رجلا من بنى دارم وكان وعلف لحق وفى ناضم
اسعد للمذكر رجل من البراجم فاشتم رائحة السفواء من لحوم الناس فظن ان الملك احد طعاما فعدا الى البراجم فاستعمل ابم بعمل ابم ابت قال
من البراجم فانفا، فى فى النار فسمى البرجمى عمرو بن مندح قال الملك وفارابم فرسه وفعل ابم جله وفعل ابم علا قوله كانعوا ليست بدالة قائم
وغرومطلق لو قال ان ذا قائم لكان بمنزلة ان فعطف الجملة على كانشائية فلا محل لها من كاعراب واما حيا فيصح الى
لكنه كلا جعلها من عطف العصا وجعل المعطوف مودعة عند القول بالمحل من كاعراب او القول بان للمعطوف بيان ان لا شريك العامل
من غير ان يلاحظ صحة العطف وهو ان لم يخرمنه كاف التعريض وابرال السال على سبل الوضع مشحون فى كلام لا وما، قوله ومعنا كاحاث
لاكيها للعام نهاشان مارجح الوجه كاول على الثانى لما فى الثانى لزوم العطف قبل تمام للمعطوف عليه كاشار اليه بقوله والالزم العطف
قبل تمام للمعطوف عليه ومنا شان ان قوله لئوست صل يجوز ان يكون مرالتعارة وضرا يجوز وما ومرصر حوا بامتناع دخول اللام على خبر
المبتدا، ومنا شان انه على تقدير جعل لئوست ضرالا، وضرفا يجوز وما لو جعل مرمات عطف للمجرد على المجرد لحل لكان تقدير المجرد
موجودا حدوا من لزوم معدوم للمعطوف المقدر على المعطوف عليه المذكور ولو جعل مرمات عطف الجملة على الجملة كان دور الحرمقدما لزوم عدم المعطوف
تمامه على بعض اول المعطوف عليه وفد لزوم العطف قبل تمام للمعطوف عليها مروان تقدير موجودا لزوم عدم بعض على بعض للمعطوف عليه
والمجور مع الصور به الحاضر كاشاره اليه بقوله لان هذا للمبتدا، فى نه الحاضر ومنا شان ان قوله لئوست صل يجوز ان يكون مرا غيرها للاضاع
الى تقدير ضرفا رتبا، على ان تعلل صل بالمعدد وكاقيل ومنع بانا لا نم صلوه له لانه لا يعلل بعلل صبور وضبر ولوسلم فى الجمع دون المنسد ومنا
بيان ان صاحب الكشاف طاف اطوفى كلامه بالوجه الثانى وان الواو والعاشر كمل ان يكون اعتراضه لاحاظة الى غرذلك بالنظر
بالنظر الصاحب كلامه الكريم قوله وكذا قوله اى قول ازرق من جلة البيت الاول وهذا البيت من قصيدة اشتا مطلعها ما فى نازع سوء بعل ومشرفى
العشرى سولف من لفظ لتعرى علمه للحاكم وفادعا لعاس لنصوص وما دعا بها والذى فنا من بعلان وروى ومن قول الطوى
رباء رباء شيخ والطوى بضم الجيم جدار البئر والطوى البئر المطوية وجوزان يراد به ما طوى به العلت واضمر الحمد والحمد قال المرزوقى
فى قوله اى قول الحسن من قطر اول التقصيد لانا على معنى وقول الفرزدق سنك الغواد ول موعانا موبعا فانه من اسال اول جعت
من كارض عطف للسماء مضبجا وبعد بل مدوسف الحى وهو الهصيت ولو كان حيا صفت من تصدعا فنى بيت ما موقوف بعد موته
كاكان بعد السيل بحرا مهرتعا وما مضى معن مضى للجود وما تقفى فانه صفة عرب الكارم احدعا معن هوابن زائدة بن عبدالله الشيبانى وكنيته
ابو الوليد وكان قوله الوت وطبا وسخاعا وحكى للحطيئة عن ابى عبيدة قال وصف شاعر ما معن سنة لاتصل الله وكان معن سنة دبلة الحال وكبت الله
اذا كان للجود لحجاب فاصل الجود عا البخل وبه رواه لئه كان الكرم لحجاب فاضل الكرم على اللئيم فكيف بالكريم على مثله قال وام تقدر بعلل بالحجاب وقال الشاعر انه أنسى من موقوم اى رجل نصرها وا وجعن نا صراه فاسرسل اليه بعشرة الاف درهم
والعوا ول جمع العاد وهو طرف للسع وكدا مربعا بعنى الربع او منعول له ان كان بعنى المطر قال الخليل كدى الوسمى اى للمطر كاول ربعا
او مصدر من قولهم ربعت كارض اذا اصابها الربيع والتصدع السوط والتشقق من الصدع بمعنى الشق الفلق والمترع للملوء مرانزعه علماء والمترع
للوض من ربعت كاساسه بربع ربوعا الكلمة شان والوسى ما ارتفع كالبعث والارض وصدع كالبعث صل بضم للذاء وكدا صل كاول فالشاعر
عاطف صاحبى اسالها زمان فترعن والاعاله مالسع والمتع دامنا لسطان لك والطراق اخذ بادى القرانك اول وصف احسن
لوارل ذا السماء والمروى مصر مضجعا ثم كرر النداء ودعا وكثر ابم اخذ بادى القرانك اول وصف احسن من قول الشاعر
البرد البحر عا وما مال وكل منهى بخاطة الغرو مكرا وصار كان الغرقال له الم اوان ولم اسمه اجابت على وقد وسعت الجود واسمك علما

وسوست ولو كان حيا لصنعت منى سنطوه وسنتى ثم اشار الى وصف الممدوح بانه علم الناس للجود والتكرم فاقتدوا به وتعلموا منه وصار
فعل كل من سلك سلكه كانه تعلم وسمى ما على له وكانه سئل الغنى عن نزوله فى كل ارض وارضاها بانواع الثناء بحسب تعنت الناس فى انا
عدا اقطاعه اياه حاى معنى لسبيلا او انعطف صوبه انعطف الجود والسماح والكرم والمحامد اثارها واصحت المكارم دلبا ستسقى بين سربها
وهيمها حذف للامر الذى العت ضمير مع قصد الاقتصار والدونه على ما ستذيره من خوف اللغام واستعلم انه لا الكاف جعل من عطف
الجمل على الجمل كان من تمام حذف المسند ولا اجعل من عطف المفرد على المفرد وان قصد عطف عمرو على زيد وعطف مطلق المحذوف على المذكور
كما هو الفاضل ان زيدا مطلوح وعمرا اذ حذف المعطوف على المسند اليه كما هو المتعذر بين كون المسند محذوفا ولا مانع له ويكون المحذوف
معطوفا على مسند آخر محذوف والتقدير اذا عرف الزمان اجرا ليس بمنزلة ما عند ركانه اراد انها للبيت عن المادة انا زاد بين وليس
بشئ اذ لا كون زيدا وعمرا مطلوحين على الكل انها العطف وقال ابن الحاجب فى اطرف مكان وسوا بها قد يستعمل السيراخ ومن ثم قال الرضا انها
اى اذا المفاجاة، ظرف زمان فيما سيذا ولا يجوز ان يكون اذ اخ قولهم فاذا السبع هزاعا ما سيذكر مضافا الى فاذا فصور السبع لان
ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثة ولا يجوز ان يكون الخبر محذوفا ولا فاطرف فلذلك الخبر غير ساد مسد الخبر وقال ابن يزيد انها حرف وقال ابن يزيد انها حرف فعل سواء
خبر للمبتدا، اخ تحقيقا فاذا السبع محذوف بالاتفاق وقوله لكنه لا دليل عليه كيف ان مع كونه ظرفا يمكن ان يكون بالبيت ساما بالمكان المبهم الدال على
ما ذا الوجد لا مبتدا واعترض صاحب التخمير على النحاة ان اراد حضرت فاذا السبع من قبيل ما حذف فيه الخبر وجوبا اذا دل دليل اما على المكان وهو معنى
قولهم الخبر فالخبر السبع فالسبع مبتدا، والخبر مقدم واجب بانهم انما قالوا ذلك فيما اذا سئل عن المبتدا بما يدل على المكان نحو اين زيد فيقال عندك
محذوف فالكاف اسم ضمير منصوب على اصله فيهما ان اذا اسما كما هو او زمانية او من جعلها مكانية جعلها ظرفا ومن جعلها زمانية جعلها مضافا والخبر
محذوف كما مر تحقيقه اذ مضوا بهلا لوول مثلا الى اعتسارا وروى ثم كما سيجيء ان اذا السفر ما مضوا بهلا ما مصدرية اى
مضيهم والمعنى بحمل ان يكون ما مع ظرف بعض الوقت فيدل من الشرط ج السفر زمان مضيهم وان يكون ظرفا فيدل من فى السفر والمعنى
واحد وبهلا بضم الباء اى بعدا وطولا وقيل للهلال الكثير ولا تاكيد اصلا على ان يكون المسند ليملكون اسم يملكون والمعنى ان
يكون يملكون الناس تاكيد الممكون الاول والمحذوف ويكون الاول على المحذوف موضع المحذوف كما اصال السكاكى فى قالوا
على الجمهور فانهم ذهبوا الى ان الثانى بنفسه الاول المحذوف لا بجزء منها فظ لا تاكيد بدل عليه بدل صاحب الكشاف لو صح ان يدخل على
كما قال دون كله سواء، ملا يدخل نحو ضربنى وضربت زيدا لو ايهم يملكون ويقوح لو يملكون ملكون فاخرين كما اصال ذا شرط السفر وابدل من الضمير
للفصل الذى هو الواو وضمير منفصل وهو انتم لشرط ما سيجيء من ان اللفظ ما يتم فاعل الفعل المضمر ويملكون بنصب نون دلالة على
كما اصال ضمير قبل ان يذكر صوح للمبتدا، والخبر لكنه انما يفيد كما اصال لو كان ما بعد المبتدا، والخبر وقد عرفت يتقدم وتاخر وليس
كذلك لان انتم فاعل فعل محذوف فليس بمبتدا، واجب ان اسم بعضه ضمير يملكون الناخ نحو ما يعلم فاعله يدوم عليه وعدم العامل
للعنوى عند كما اصال واعلم انه انما يحدل نصا على راى من اشترط فى التخصيص اعتبار العدم والناخر على انه فاعل مبتدا وانما
على راى من لا اشترط ذلك فالجواب منع اعتبار كونه مبتدا، والخبر لعتبار العدم والناخر فى انه فاعل مبتدا والتخصيص عند يدل
عليه ما قال فى جواب انه لما ترك الفعل كان ولى فاعله حكما ان كان يتم بذكر الفاعل اكرمنى وذكر الفعل فكان سادا مسد الفاعل
على الفعل حيث المعنى لان نظر اصحاب المعانى الى اللفظ فاذا وجد كما اصال حاصل الفاعل ترك ويوالى الناخر
ما يحقق نظرا الى لفظ هكذا سبيل النظر الى ضوح اسم يملكون لانه الى اصله صوبنا اسمه حاصل وجد اذا وجد كما اصال فالجواب ما
نسع للشيخ بانه اللائق والذى للواجب حيث قال ان مثل الباء عند قصد كما اصال حاصل فعله بكذا الواجب يملكون عند قصد كما اصال وقوله هذا الكلام الى كلام

اى كلام صاحب الكشاف صريح فيما قصته وان كان قوله كما سيجيء فاعل الفعل المضمر انما سيجيء فى هو وهل لو على كما اصال العطاء او يعود
والاخر وان فى مثل ما سمعت على ما عنك بالحاجة الى جعله جملة فعلية فكلام صحيح على انه وقال ابن قوله فانعت لما قوله فنعوج عليه لانه معروف على الخط
المتم والصبر الجميل هو الذى لا شكوى فيه الى الخلق حاى، فى الحديث المرفوع انه الذى لا شكوى فيه ووجه صاحب الكشاف بان
معناه الذى لا شكوى فيه الى الخلق وقال ابن قتيبة اصل الجزع قطع الشئ الرخو وقال النووى من العرب لا يكاد يصبر ولا يحبس ولا يمسك
نفسه ويجوز حذف المسند اليه المرفوع سواء الكلام المشار اليه بالوجه كما اصال او ان كما سيجيء فى نزع الخافض وقوله وهما على حذف المبتدا،
سواء له وذلك لان الصحيح ان يكون فعلا له وضعوا اليه كما فى ضربت ضربا اصلا وفى ضاف اذا الوجه انه اذا وهو الصحيح وهو ان كما اصال
قال لانه انه لا يجوز الحذف اصلا عند انتفاء قرينة معنوية او لفظية على المحذوف والا لكون كل كلام يريد متكلمه حذف شئ منه وليس كذلك بل اذا رأينا مناسبة المقام مقتضية حذف قرع وقوله وليس على خصوص حذف الخبر اعنى اجعل ليس كما اصال العلامة بل عبارته طلس ثم قوله لعطفه والاحالة
مدل على خصوص الخبر اعنى اجعل ليس كما اصال العلامة بل عبارته طلس ثم قوله لعطفه ولا احالة بل على خصوص الخبر المحذوف والتوقف
والصحيح اووا لا تقولوا له والسبع واله تملة بل التقدير لا تقولوا آله سالمة وان ما موصولة اسمية لان النفى انما تكون للجنس
للاستغراق المحذوف مع المستثنى كما تقول ليس احد انما تملة وانكر سيبويه ان تكون عن تمام، تملة دون ان تكون كم امرأة لكن
اسد اكل ج ان قوله ج بعد انما له آله واحد ما فيه كواخ لا صحاح وفيه انه ليس بموصولة لانه ج ان ما بعد اغنى
قوله ج انما اله آله واحد سنى ذلك فيحصل الذى عرفت اكل والوعد مع غرضا ما صل وبان لا اصل ج المستثنى التوجيه هذا الوهم عما
اوهم الفاضل عما وسى معصوم السيد قدس ج نزع الخافض فانك لو قلت ام عندك عمرو او ام عمرو عندك طرح ج ام عن لا يضال
الى كما تطلع انما ج المثال الاول فانه لا يتصال وقد يكون الجلباس الواتصال بدام والجرح اذا اصلحا ما ان يكون احدهما
اسمه والاخرى نعله نحو امام زيدام عمرو وما عدا وسقدم ضرا صل كما سمتان دون ضرا خرى سواء كما سيجيء كيف اضرب نحو ان زيدا عندك
ام عندك عمرو ام لا نحو امام زيدام عمرو وما عدا فانه لا يتصال والماصوله ج سوله عليهم اذ عرفت ام اسم صامتون فاذا اصلحا
للجلباس ج انما منفصلا للاساس ج كما اساس بالمنطقة لان السبع لا يمنع فانا للصنفة، والمانع المثال الثانى، فالاولى كونها منفطة، وذلك لان للجلباس
الواتصال بعد بهما فاذا كانا فعلين متساويين الظم مشتركين فى الفعل نحو امام زيدام عمرو او اسمتان كذلك لا يكون متاركا
اصلا فعدم المزيج احد بهما دون الاخرى مشتركين نحو انا مستغن الله نحو ان زيدا قائم ام عمرو او مستغن نحو ان زيدا عندك ام عمرو وعند
فالاولى ان ام من ضمن الصور التى يتعلقه لانكسب نادرا فانها على تاكيدا، فجزءنا لو صدت تاكيدا، والجزء دل على كونها
منفطة وعلى كون ما بعدها كلاما وما بعدها كلام واحد كما ورد الشارح سابقا اذ اشترك الجلباس فى احد الطرفين ما لم يكن الم يشترك فى شئ منهما
سواء كانا متساويين الظم نحو امام زيدام قاعد عمرو او اضرب زيدا عمرا ام ضلا فالاولى ان يقال ان زيدا قائم ام قاعد عمرو وما ناخر ون
على انها منفطة لا غرو صور الشيخ ابن الحاجب وكان ليس كما مر ان كان كانت منفطة بمعنى اى مذبذبين كما اصال فى قوله اسمع صوتا وردد
سالت اضرب زيدا عمرا ام خالدا ملا ان ضوء وقال الشيخ الرضى وجواب ليس ما دخلت عليه بعد وفى مثل ازيد عندك ام لا ما ليس بجيد
منفطة كان عند السامع ظن ان زيدا عندك فاستفهم عما دركه مثل الظن انه ليس عندك فحال ام لا وانما عدها منفطة لانه لو سكت
على قوله ازيد عندك يعلم المخاطب ان يزيدا هو عندك طلبا ان يكون عندك فحال ام لا فاذا ج سعيدا وسى بعد ذلك كون زيد عندك الى ظن ايس عندك
وعند اسمع كما تطلع وكاضرب ج اعلم ان المتصلة خواص منها تقدم الحق ظاهر اما الاستفهام نحو ازيد عندك ام عمرو او المنسوب نحو سواء عليهم

تقدير ام ليد عمرو واعلم زيدو

في نفسه من غير التفات الى غير اسناد المحكوم بالثبوت للمسند اليه او كالاسناد عنه بحسب ما يقتضيه المقام
ليشمل المسند المحتمل صورا بطلاق بل معمول المحلل وصورة زيد مطلق الآن بكاف قرن الشارح غاية ان وصف عنادي ومعمولا تقيد
في حمله على الاعتبارات بمكن جعلها اقيدا له لو كان المسند المحتمل فيما يكون للمسند عليه صورا بطلاق مثلا لكان تقييمها الخ الى
المفرد والجملة الا على سبيل التحقيق بل على سبيل التوسع وموظاف الآلة الاضافة اليه بلا دليل وانما الظاهر معه جعل الفعل مثالا للسبب
ان مراده بالمسند الفعلي مثلا ما يكون منه اسناد من غير اسناد الى شئ آخر محكوما به بالثبوت للمسند اليه او بالاسناد عنه وما لحقه
اشترط ان يكون المسند فعليا يكون الحكم بثبوته للمسند اليه او اسناده عنه غير مسبوق بالحكم بثبوته لآخر او اسناده عنه كما اشترط في كونه سببيا ان
يكون الحكم ايجابيا او سلبيا مسبوقا بحكم آخر فظاهر هذا التوهم ان للمسند الفعلي قسمان آحدهما ان لا يكون مسبوقا بالاسناد وكم زيد قام ان يكون
مسبوقا بالاسناد دلكن ما بالاسناد دالى ضمن كم زيد قام لم يقصد وكل منهما ان للمسند مفهوم محكوم بثبوته اسندا من غير سبق اسناد
الى شئ آخر فليتأمل بقي تحت التأمل قوله ثم استدل على ان المسند في زيد مطلق ابو هو مطلق الخ عبارة الفاضل العلامة في شرح
المفتاح بعد ما اورد امثلة للقطع من نحو ضرب زيد وزيد ضارب ابو ضرب لعمرو ضارب لعمرو صوصل زيد
اضرب ضارب على المسند فيها مفهوم ضارب مع الغرفة في الثاني دون الاول لان اسم الفاعل ليس فيه مع ما على مضمر الكان
او مظهرا ولان الم في الجملة كان للمحكوم به صورة ظهر ما على اولا وانتفى الفرق بين الصورتين فقوله فانه ان الخ كذلك لانا لا اول صريح في
ان المسند في الاول صورة ضارب وفي قوله والظاهر ان مراد السكاكي ان المسند في زيد مطلق ابو ليس بمفعول كما انه ليس بمسند ودلك
لعدم صدق تفسيري الفعل والسبب عليه على ما مر تدريجا وقوله وعلى هذا اي على ما هو المذكور في قسم النحو كان العباس ان يجعل نحو زيد
مطلق ابو مسندا سببيا لا فعليا وبين ما لوصف والمسند الا بالاسناد وعدم وجوب كما خلاف في كونه سببيا وعدمه وكان العباس
اضاف ان لا يجعل كون المسند سببيا مطلقا موجبا لكون في الكلام جملة بل يستتبع نحو زيد مطلق ابو قوله واعترض عليه المحشي بما حاصله
كلامه والانصاف ممكنا وان في الثاني بحسب وضع اللغة الظرف الواقع خبرا اذا كان مقدرا بجملة كما اعترف به كان فولنا الكرسي البر
حتى يتوقع الكرسي البر يستحق فيكون المسند جملة فحصل ينوى الحكم كما مر وكذا اذا كان في الدار خالد يتوقع استقرار الدار خالد
كان المسند جملة انضا فيكون استقر مسندا الى ضمير خالد العائد الى خالد على كما هو لعدم انضمام الطرف على شئ اخر سوى كلام والشارح رجح هذا
الى جواب المرضي بقوله ولم يقصد السكاكي الخ قوله واشار الفاضل في الشرح الى الجواب الخ اشار اليه في المقال كما ان فحوله اي حاصل شئ
لكون رجوع هذا الجواب للحاصل سئ والاسنوى الحكم ليس الكسب وضع عنه واما في المقال الثاني فحوله اي حاصل شئ فحوله اي تقول السكاكي عند
كان حاصل استقرار حاصل خالد الدار خالد لكون فاعلا ومن هذا الباب ثم ان سياق الكلام واراد بقوله الخ واما قيد التقوي استقرار لا لتوقف
استقرار حاصل خالد الدار خالد بحسب الوضع على كون خالد مبتدءا و الخبر الدار خالد لصحة التركيب لان لا يكون من هذا الباب بل صح على ما سيشير اليه سياق الكلام
اذ لو صح لكان منه لكون المسند مفردا وهو ظاهر ما اجاب الاطلاق سئ على ان كلامه لا فرق للمسند بين كونه مطلقا او مقيدا كما يرد على الشارح كذا
وضع من وضع موضع الفاعل به المزيد عليه للحذف لما تفصيله الاول ظاهر اراد المال على المؤنب الموضوع صحة ما لما نص عليه بانه اصل
وصيرورة الفعل كالمال الاول بعيد جدا واما ما لما قال اراد ما ذكرنا سواء كون الذات عنوان الفعل بشرط كما هو قوله وعلم السكاكي الاذكر اصله للمسند الفعلي لا عكس، ان
انضا واما ما لما قال انما يتم لو صح على ما شرط كما هو قوله وعلى هذا الخ كما مر ان يكون الفعل مسندا الى ضمير المتكلم او المخاطب
عائد الى ذات موصوفة على ما مر ان يكون المسند فعلا وعدم كون المقصور من نفس الكسب سببي الحكم بحسب او الحق كما مر ان عموم عائد الى
المسند وله الا ترى الخ او كلاهما يتم بمنع ذلك الضابط ويجوز كون المسند فعلا لا يستغني افراده لا يجوز كون المسند الفعل جملة ومفردا وكذا عدم

بحسب الكبرى اي يخرج من مساوي العدد الذي اضيف اليه العدم في قوله مع عدم افادة التقوي الحكم بل وقع ضابط الجملة فدخل فيه عدم
افادة التقوي بل وفي ملكن الضابط لا انه خرج عن ضابط كان فرادى المقصود ادخاله فما وكان كان نسبة الكلام ان تقول
بدله فدخل اي في عدم افادة التقوي الا انه اخرج من الخروج عن كان ما ذكرنا دفعا لما توهم من انه واسطة افادة التقوي الحكم بالكبرى يندرج
في افادة التقوي خروج عن عدمها بل وفي الضابط قوله واما ما يقال مع عدم قصد التقوي كما تشير لفظ المفتاح وتبعه كان فيه ما فيه وكم
المقصور من نفس التركيب يقوي الحكم ليشمل اي ليشمل عدم افادة التقوي في كان خروج عن ضابط كان فرادى وحصول التخصيص يشهد له
سوق الكلام وما نقل عن الحاشية في تفسير قوله اعم من قوله اي اشمل واكثر افرادا تعليل لقوله وانما يقال بدليل يرد عليه قوله وعدم
افادة التقوي اعم اي اعم من الاحوال المذكورة مع عدم قصد التقوي ورد بما قيل ان هذا ليشمل سيجئ عن قريب من طغيان العلم فان افادة
التقوي اعم من قصد التقوي لكون عدم افادة التقوي اخص من عدم قصد التقوي فخرج منه صورة التخصيص بقرائن تعاضد على
ما ذكر المحشي لخروج المسند كما مر على السكاكي ورد ان فاعل يشمل راجع الى عدم قصد التقوي اي لم يقل لكونه شاملا لما يرد
ما مر من الرد وان قوله ليشمل الخ عن هذا اللفظ عندهم لم يطلع عليه وقد يقال انه قد يقرأ في بعض النسخ لفظ اعم ناقص عكس توضيحه
عدم افادة التقوي اشترط في خروج التخصيص عن خلاف عدم قصد التقوي مع خروج التخصيص عن ضابط كان فرادى ولا
حاجة الى سد ليشمل بقولنا نحو ما من مثال المرد به التمثيل الخ لكنه خلاف كما تشير اليه قول صاحب المفتاح بعد الكلام بالاعتبار
كاول وسوان يحمل على ظاهره بان يجعل اما سدا وعدت صح لا سند الاعتبار لحكم وما لا اعتبار له الخ وسوان يقدر اما موجزا بعد
التخصيص وان قوله بعد دون اداة الحصر يشير الى انه ما لا اعتبار له الخ بعد التقوي انضا وعدت ناقض اي من الغشاوة في نور
قوله قل كواحد يكون مراده من رجحان ولعل هذا الاولى للمستدل بالكلام خاصة كشاف مناكل والحواشي ما مر من المحقق الرضي الحكم
ان الفضلة مطلقا مناول العمر بالذات والعمر بالسبب وهو خروج التخصيص عن قولهم كما في المقصور من نفس التركيب يقوي الحكم لان
التقوي فما تضمن سعالا تقال ربما يقصد فيها التقوي اصلا لا قصدا ولا سعالا فتخ لا يعد ما التقوي قطعا ولا توصف التركيب انضا
بكونه مقيدا له لان المراد بالافادة من الكلام ما هو كالافادة المعتد بها المعتبر عادة ولذلك لا يشون لتركيب غير الملفا، خواص قوله
يكون مفهوما مكلوما بالثبوت بدل اشتمال بتكرير العامل اي محكوما بثبوته فرغ المحشي قال فيه فحصت قال فيه لا يتضح وفيه نظر وسوان ما ذكر
فسره للمسند الفعلي لكي يكون نفس المسند مطلقا والحال انه انما قصد به كما ضرار عن المسند السببي اذ صدر المسند السببي بعد صدر ما ما لا يغير
المسند الفعلي محوا لكن سد اغير سند لان الجملة الواقعة صدر سندا، فذا اسندت اليه ضرورة قصد وقوع الفعل عليه فلا يكون ما نافيا مع فوقه
بحسب ضابطه كان فرادى واحصر عن وكذلك ما لا اسناد دالجملة من حيث هي الى زيد بل كما مطلقا وفي نفسه مسندا الى ما بعده وسوالا ذهم
متنع به مسند الى ما قبله وسوزيد والمجموع المركب من كما مطلقا والنفسه منهما مسندا اليه بدليل انهم ما ولون زيدا مطلق ابو
بانه مطلق كاب وبدليل الحس بل ما شاعات الى لا التباس لمعانيها فما لمراد بالثبوت في قوله ما يكون مفهوما محكوما به بالثبوت
الثبوت الحقيقي وسوتقييده بالمسند اليه وكونه حالة له وما لا اسناد، ما هما به وسورفع الثبوت الحقيقي بذلك على ذلك انه جعل المسند الفعلي عاما
للمسند السببي وفسر بما يكون مفهوما مع الحكم عليه شئ مطلوب التعليق بغرض فلا يرد للمسند السببي ستر الشارح على نفسه العقلي والمجموع
الجملة لان المفهوم السببي مسند يكون كذا والمجموع ليس مسندا اصلا بل المسند الحقيقي منهما كما لا مطلقا وما نفسه نظر الى كاب وضع يتضح به نظرا
الى زيد لكن يرد على السكاكي على حدا انه يلزم ان يكون مطلق ابو مطلقا وما نفسه نظر الى كاب وضع يتضح به نظرا الى زيد لكن يرد على السكاكي على حدا انه يلزم ان يكون مطلق ابو مطلقا وما نفسه نظر الى كاب وضع يتضح به نظرا
السببي بل ضابطه افراد المسند مع كونه مفردا ليكون واسطة بينهما ولكلف بعضهم لا دليل في العبارة على ان المراد بالمسند الفعلي ما يكون مفهوما

ابن لان المسند منها لس فعلا ولم يكن المقصود من نقل التركيب بقوى الحكم فلا دفى ضابطة اوان المسند من عقد ثالث الكلام اما ان الكلام قوا
او يكون عطفا على يكون بالنصب ليكون قسما من المسند السببى والمسند الفعلا نما هو حرج بعد الفعل كل من فعلى السبب فلا حاجة الى عد ثالث
ويمكن ان يقال ان فى قوله سوان يكون معطوفا مأخوذ وما سوالزمان قبل هذا ابوجه بعد لا نقله طبع سليم على ان للغير الشارح بغير ركيك لا بعد لن
بعد اشال ويمكن ان يقال ان ملاك التخريج للفصيح للكلام الذى قبل من قوله بغير الكشف الكبير الطعام ولست بخبير بان الشارح انما عرف بعمل
وكانه لشارحا بلفظ يكن البه بعد فقد لم الظ لكنه لما قصد التوضيح من تفسير السكاكى وجه كلامه بهذا التوجيه وحرج ان يكون المسند السبى وذكر
لان الشارح ذكر الفهم من العبارة بما ذكر انها وبان المسند السببى مغاير للمسند الذى مفهوم كزا وما ذكر الا لجل ما من صحة ما
الذى قبل زمانك قد تعرض بان كلا يحمل خلاف زمان حرام ان يكون الشئ ظرفا لنفسه اوان يكون الزمان زمان لغير موظرف له وكذا يرد
والحل على زمان مستقبل حرام ان صرف وجوب المستقبل وحرام بعد المحظورين وان جعل مرتبة بغير الحال كان كلا من الحال والمستقبل ما
ماضى ان عرف تاخر وعكذا ادعى فى امثال قولهم تقدم الزمان للماضى وسبق الزمان للمستقبل والحق انها عامة لان من الفقهاء
تتبعات فهم اصل اللغة منها ومن تلك العبارات تعاهو للمقصود بها والاحط بالهم على ما ذكر وحل هذا الدفع مستفاد من علوم لغير بلاغة
فما جاءت اللغة قال الشارح ان هذا دفع فاسد لا نظر اليه الوقوف واللغة على انه يجوز ان يكون منع الظرفية بطريق اشمال الكل على الجزء
يعنى ان كل زمان موجزاء الزمان الذى قبل زمانك ماض على ان المغايرة تاعتبارين يصح الظرفية وصول بعضهم اواخر الماضى و
اوايل المستقبل على ما شرح المفتاح للشارح هو الظاهر الذى لا يخفى على ما لا على ما مر له المشكوك من ركيك الزمان مع ما لا يخفى
من الجواهر الفرد وبلا وجود للزمان عند المتكلمين واما سوالزمان موهوم تا بعضال غرقا زالت تعين كسب الفرض لا الى نهاية وكان المسلم بالحال
نهاية للماضى وبداية للمستقبل ليس فيما على حد عنزلة النقطة حتى اعتبارهم الحط وعند العلامة الزمان موجود منفصل لا يجوز اجتماع
اجزائه فالان عندهم عرض موجود مال فى الزمان لا جواهره والحال كسب الوقوف اللغة تركيب بحلاف الحال المحلف فيما ويعين عنه اجزاء الحال
منقض الى العرف بحسب الافعال فلا سعى له عند ارتحصوص كما فى قتال بالكل ومشى وجح وكنت الزوان وبجامد الكتابة وعند كلوذكر عالم ولا
شك ان خلاف فى تقدير زمنها وبجرد الحرا وصدوره سعى بحد الكل وصدوره قبل هذا انما يدل على ان مجموع مفهوم الفعل المركب من الزمان
وغير مخذوه حادث بحدوث جزء الذى هو الزمان وليس بمحقوق وانما المقصود بجزء للمسند الاول هو الحدث وما ذكر لا يدل عليه فان يجدد
الزمان لا يستلزم بجزء ما فاده بل للعارف للزمان للماضى سلما جاز ان يكون متجددا حادثا فكضرب زيد سلما وان يكون مستمرا كعلم
لله والصواب ان يقال ان هو قول الزمان الذى مر شاء الغفرة مفهوم الفعل بوقوف ما عتبار التجدد فى الحدث وفلك لان المناسبة
بينهما اكثر واعتبار كلا مران على هذا الوجه اولى وانسب الاول عتبار الحدوث فى المعانى الخ بدل كالفعل على ما قرانا ما فاده
مخصوصه ان اصل اللغة بقضون ما ذكر من كلا مذان بيان ما سمه واما ما عت لا دلالة مستفل على المطلوب وهذا
قال السكاكى الفعل موضوع لافاده التجدد وهو قبول الزمان ما مفهومه موقوف عليه كما واذا استعملت كما فقال ما كلا مر للمتكلم ليتوكد
عليه وعلم اله كلمات تجارات من بعض للتنبيه هذا اذا اريد بالتجدد الحدوث كما انا اليه واما اذا اريد به التجدد والبعض شاشا فانا
انه ليس واخلاق مفهوم الفعل وضعا بل مفهوم خصوصه الحدث او اسقا بالمقام وقد تقدم الدفع الدوام التجددى هذا الكلام
ويمكن ان يقال ان اريد بقول مع اقاده التجدد وحدة وقام مدلول للمسند وسوالا ويتمهد به قول الفاضل كالبركى نشرح الفوائد
الغائبة ودكى يكون الزمان بحد اخلاق مفهومه وسوا مغاير كالات من شاء الغفرة والتجدد فتتحد بحدد وجوده ما ذكر من مدلول
للمقصود طلا شكاكى واذا اريد به بجزء الحدث الذى هو جزء مدلول للفعل علم ان ما ذكر لا يدل على المقصود كيف وام يعتد بقول الزمان

كون المقصود من نفس التركيب بقوى الحكم لا يقتضيه او يجوز كونه سببا ولم يقصد انفيا بقوله او تقدير باسم
الفاعل لم يكن مسندا فعليا مل قصد انه لما كان للمسند الفعل المحكوم بثبوت مفهوم حصانى مثل ضرب الدار خالد من ما مر المختار
عند حرج ويمكن ان يقرر بانه جعل الى اخر قول هذا المفسر لا طائل تحته لانهم جعلوا كون للمسند سببا احد حاصل معروف كون المسند
ة الكلام جعلوا صحت قالوا واما كونه جعلا فللمعنوى لو لكونه سببا طابدان يوقف اولا كونه سببا حتى يتوصل به الى معرفة كون المسند
ة الكلام جعلا وما ذكر فى تفسير حتى ان يوقف اولا كونه جعلا حتى يوقف كونه سببا لقول وبانه العصير انا لام انهم جعلوا كون
المسند سببا احد حتما بطل كون للمسند جعلا مالخ الذى ذكر بل يعنى انهم جعلوا كون للمسند سببا احد حاصل كون المقام حاليا لا ارا و
المسند جعلا بدليل قولهم والمقام الصالح للكذا وكذا فتوقف معرفة صلاحه المقام لا ارادة جعلا على كونه سببا فلابد ان يوقف اولا كونه
سببا حتى يتوصل به الى معرفة كون للمقام حاليا لا ارادة المسند جعلا ولا حاجة بل ذكر قد للجاز نفسير ان يوقف اولا كونه
جعلا كونا ما خوذ وما فى نفسير حتى يوقف كونه سببا انا يوقف على معرفة نفس الحال وما يتوقف على معرفة كونه سببا معرفة صلاحيه المقام لا ارا و
جعلا والموقوف عنه للموقوف عليه فلا اشكال نعم قوله واما كونه جعلا للمعنوى فيه نظر التسامح مالا يخفى والتسامح فى مقام لا يستبعد عن غوز
فى كلامهم وقال صاحب للمفتاح سوان يكون مفهوم للمسند لا مرمنتا من حل التركيب فيقول ضمير سوالى كون المسند سببا توتة ان
يكون اوالى للمسند فلا يرد عدم تعارضا وسوه واى وسوان يكون وكذا ما تقدر رجوعه الى قوله اذا كان للمسند سببا وسوالزمان
اى وقت كونه سببا وقت كونه كذا وسيجى الكلام عليه وقوله مع الحكم علمه كانتا مع الحكم اى حال من مفهوم المسند جعلا وكل المفهوم مالسوت
للشئ الذى من وكل للمسند اى مفهوم على وكل الشئ اى جعل حراغنه اوما لا نتاء غنه والمراد بالمنع علم سوالمسند اذ لا نه لا سائل بى علم
للخبر وليس للوقوف على ان وكل المفهوم محكوم علمه غ وكل الكلام قد يكون محكوم به بل على ان كل جزء من الكلام قد وقع حكما علمه ما ما سالمسند اليه
وغا المفعول بانه وقع علمه الفعل الى غر وكل وقوله مطلوب التعلق بالنصب جزان يكون ومتعلق اسمات بالنصب مصدر التعلق وضمير
علمه وعنه لغرما مر وكذا ضمير له ولو ذكر وضع المظهر اغنه لذكر الغرموضع المضمر وقوله سوع ما اى جزء التعلق متعلق مانا اوبنى وحل صلة
اسئلة لان للجزء ملك لجملة لا سيما بحذ ان يكون فعلا او صفة او ظرفا وقوله او يكون معطوف بعطوف على يكون فان ان يكون وكذا متعلق
كاوقع وصف الفعل باستناده الى ما بعد حتى ان كل فعل كذلك لدخل عليه قوله فتطلب فقوله سوع اثبات او بنى متعلق سوع اثبات او بنى متعلق سوع اثبات
قال سوع اثبات او بنى لانك لا تسلم وقوع عمر وضرب اخوه الضرب على جعفر بل ضرب اخذ لتخفى وسوليس تا بتالم يوما حصانا بل هو
منتف السوع ثبوت وقوله سبب جاعلا اى ملتسا متعلق جاعلا اى متعلقا به كمتعلق ضرب عمرو وقوله لا ناسا عطف على فعلا فانه يوكد
لكونه فعلا قرر ولا كخى انه سهو والانكان للمناسب ان قال اولا ذا كان للمسند فعلا قال نشرح المفتاح ومن خلاف الرواية والدرا
جعل او يكون مرفوعا معطوفا على كان فاذا كان المسند سببا ذا با الى ان هذا سبب لغرظاهر للمسند مغاير لكونه سببا انا خلافا لمن قال واو
فظوا انا خلافا للدرا نة فلا ذهن العدول عن الماضى الشايع لاستعمال بعدا واو الى المضارع العلمرج كالناس ومن جعل للمسند
ة زيد ابوح انطلق سببا كلاف زيد انطلق اوح ضرب الكرار للمحض ان اريد بقوله وضع علمه لم من ان يكون وكل كلام مسندا لذكر للمفهوم لو
تاعلا لم يتساول التشبيح هذا وقد قال الشريف للرجاني نشرح له بعنزانه واقفا لا صحة فى ضابطة افراد للمسند الى قد ما ثلث
خرج بخو انطلق ابوح ة زيد انطلق اوح لان للمسند هنا ليس فعلا كما عنه وليس للمقصود من بنى التركيب تعلق لحكم فلا بد من وجه اخراج
عند ثالث وتوجيه انه قد وجد انزاد للمسند انصوح لم يوجد فيما كان ما وجد فيما كونه فعلا وانكى للمقصود من بنى التركيب تعلق لحكم
ووكل فيما لا لم يكن المسند فعلا وليس للمقصود من بنى التركيب تعلق لحكم خو زيد منطلق ابوح وجد انفيا من الصور كونه جعلا خو زيد انطلق

على صفة غير مصدر وذلك الفعل الذي هو مفهوم الخبر يعتبر الصفة تكونا غير مصدر وذلك الفعل سلمه الشيخ الرضي احترازا عن كان التام
تاما وضعف لتقرر الفاعل على صفة هي مصدر ذلك كالقيام وقوله على انها تحاكي من صفة اي كانه ذلك الصفة على انها متصفة بمعناه ذلك كالقيام لما
حصول كلام الشيخ الرضي قال فهي لتقرر تاما على صفة هي متصفة بمعناه وان قصد فيه كان زيد قائما ان زيدا متصف بصفة القيام للمتصف
بصفة الكون اي الحصول والوجود ومعنى صار زيد غنيا ان زيدا متصف بصفة الغنى للمتصف بصفة الصيرورة اي الحصول بعد ان لم يكن
وقوله ومنه اخذ قولهم انها لا عطا، الخبر حكم معناه اعطاء ربما جاء مما لا اداة مرور وكسى لمعنى التوسيع فكل منها اي من التمر ولا عطاء، دل على انه متصف
بذلك كالقيام الى الزيدي الذي وصفه او كاسم والجبر ذكروا ان المسند هنه من الجبر باب كان ومن كالقيام اخذ كان والخواء عنه لفظ وقع
وقت قصد الذكر الخبر، فانما ان الخبر، ذو ذلك الباب متصف بمعناه ذلك كالقيام ولا شبهه ان الصفة بمعنى حاصل موصوفها ومختصه لها فيكون ذلك كالقيام
ولا شبهه ان الصفة بمعنى حاصل موصوفها ومختصه لها يكون ذلك كالقيام بمعنى الاقتيام كما في الوجه الثاني فانه اذا قيل للطلوب وجه غنا، فانه ازال الشبهه
عن وجه الكلام وتبين معناه وابين بقوله ومنه اخذ قولهم انها لا عطا، الخبر حكم معناه وزيادة قوله غير مصدر وذلك الفعل اردا به لا شبهه على ان كان
للمحاسن قال العامل الاصوب ان يحصل لا عتبار عامل لان الحاجة الى مدح الزمان، لان المشاهد من هو ذلك هذا اللفظ ووضع لذلك المعنى ان وذلك المعنى
موضوع له لا انه جزء وكالقيام التام موضوع لمعنى وتقرر الفاعل عليها معا وكالقيام الناقصة موضوعه لتقرر الفاعل على صفة فيكون الصفة خارجة
عن مدلوله الا ما لتوقف مفطوع عليها دون التام على ان الظاهر ان التام لتقرر ليست هذه للوضع والمفهوم من تقرر خلاف ما هو الظاهر والمتبادر
ان المراد حكم معناها اي الذات وهو حصول المبدء متصفا بمعناه كما قرن الامام الهندي قال الحكم من قوله حكم معنا، اي فان اصبح مثلا معناه اتصف
بمعنى هذا الوقت حاصل الهندي او كلامها فانه وقت الصبح لكن فحص اريعنا، وسوجدنا، وقت الصبح ويصح بالخبر الذي هو موضع العامل فيكون
نسبته الى من سوله في هذا الوقت كحصول الصبح فوقت اصبح زيد عالما مثل كاصبح صح فصار المعنى انه منسوب الى زيد في هذا الوقت وهو ثابت
من كاوقات وارد معانيها الخبر طهون فيه وهاهنا بالمحتمة وهوس قول ابن الحاجب الصحيح المفصل ثم كلما مشيرة الى انها ليست الخبر حكم معناه والا كان
صفة صار كالقيام وجب ان يكون وكل الحكم بانها سالخبر فاذا قلت صار زيد عالما فمن عالم حكم كالقيام لانه الحال الذي استقل البطل وقوله ايضا
واذا كانت ناقصة وجب ان يعطى الخبر حكم معناها ومعناها الدلالة على الدخول في من كاوقات وجب ان يكون الخبر ذا قلة في من كاوقات
في حال تستقل من سوله فاذا قلت اصبح زيد عالما فقد اعطت اصبح لعالما حكم كاصبح صح صار الخبر انه منسوب الحاجة في وقت كاصبح وهو وجه
وكذا قوله فيكون المعنى ان ثبوت من كان بحسب معناها حاصل لفاعلها ومعناها ثبوت اخبارها على الصفة المرادة بها وصوغ كاستمرار والملازمة
لشبه الخبر بحسب معناها صفة مركوزة مستقلا اليه ومستمرا على وجه واخذا في الوقت المخصوص وهو المراد بحكم معناها، وهذا محصول قولهم ان كان
وقوله اعني ذلك الصفة بمعناه ذلك كالقيام رجع قوله ومنه اخذ قولهم انها لا عطا، الخبر حكم معناها بمعنى ان يكون لفظ حكم مستدركا وهو
بمعنى كالماضل نارجع كلمات الكاشفة الى ان اضافة الحكم الى المعنى مسرا ضافة العام الى الخاص كاضافة حكم الشام اي الحكم الذي هو الشام فيكون
الحكم عين المعنى المذكور وان غايرا بالعموم والخصوص وقوله لا عطا، الخبر فعل يجوز ان يكون مضارعا فذف المصدر الى المفعول كانشوء عبان كاصباح
ويجوز ان يكون ضارعا فذف للمصدر الى الفاعل عامعنى لسند الخبر حكم معناها بعينه وقوله وهذا نوع تكرير اشارة الى قوله ولهذا وضع الباب الخ قوله
والتحقيق ان هذا المقام ان مفهوم الشرطية عند العلامة عبر عنها بلو عند اهل الوسوس قوله في شرح المفتاح وما ذكر مطابقا على اختلاف
كلام النوعين ان كلما عند المطعين على الشرطية صرح ان قولنا كلما طلعت الشمس فالنار موجود معناه كلما احد طرفيها طلعت الشمس وكلما
النار موجود وان ولعد امن الطرفين لا يحتمل الصدق والكذب وانما يحتملها الحكم بينهما بلزوم الثاني للاول ولا شبهه ان الحكم بهذا المعنى
اصل الوسوسة قولنا النار موجود وكلما منقول عنه عبر عنه بوم الجمعة لانه كلما اضيف الى ما المصدرية مع الفعل تقرر الزمان اي في كل وقت طلوع الشمس

في مفهوم الفعل مجرد اقتران الفعل بالزمان بل حدوثه فيه وحدوث الزمان يستلزم حدوث ما وقع فيه وليس المراد بالكل المجموع
بل كل فرد من افراده وبعض التجدد للحصول بعد ان لم يكن كما صرح به في مثل علم الله وسمع الله بعد الجهل وباعتبار حدوث التعلق وحال
عدمه ولا يلزم من التغيرة العلم القديم وبعض اقادته التجدد اقادته بحسب خاصية التركيب واصل وضعه لا يدل الا على الفعل ومعونة المقام
كما في مثل زيد كان وعالم وكل وع الحضر وبالقرائن كما في مثل كان الله غفورا رحيما وكان التجدد لا ان الزمان لكونه كما غير قار الذات ان لا يجمع اجزاؤه والزمان جزء من
مفهوم الفعل كان الفعل مع اقادته التقيد بالزمان مسببا للتجدد ومنتسوق للترجمة الصحاح عكاظ اسم سوق العرب
بناحية مكة كانوا يجتمعون بها كل سنة فيتفاخرون بشعرهم ويساومون شيوا وسافرون فلاجا، الاسلام هدم ذلك
عربت القوم سوقهم بالضم اذا مضى الذي يتجر بذلك في الصحاح الزيت العصير وهو الزيتون مؤنث والدوام قد يؤنث
ان الاسم كما تم مثلا دل على الثبوت بمعنى حصول مفهوم من حكم به عليه من غير دلالة على دوام او تجدد في زمان او استمرار الوجود
على تجدد كذا مثلا ولا دلالة لقولنا زيد قائم على ازيد من حصول القيام له وقد يدل بمعونة القرائن من العقل او خصوص المسند او
مقام المدح والمبالغة على دوام او تجدد مثل زيد طويل او قصير وعمرو الكل او شارب قيل قد ذكر الشيخ ابن الحاجب ان اسم الفاعل دال
على الحدوث دون الصفة المشبهة حيث قال في الصحاح المفضل فان قصد الحدوث قيل حاسن الان او غدا بعض انك اذا قلت مررت
برجل حسن فمعناه انه اتصف بالحسن فيما مضى من غير تعرض للدلالة على حدوثه بخلاف قولك حاسن الان او غدا فانه قولك كما يدل الحسن
ويصرف على ذلك ومثاله على ما ذكره الشيخ عبد القاهر واصبهانه قد صرح في المفتاح بان نحو زيد عالم يستفاد منه الثبوت دون
التجدد على ان اصل كلام صنفه لو غرضه الدلالة على الثبوت وقال الشيخ عبد القاهر لا عرض في زيد منطلق لا كزمن اثبات الانطلاق
فعلا لكانه زيد طويل وعمرو وقصير وجعل المداول على الصفة المشبهة مندرجا في اسم الفاعل وان كان اسم الفاعل جاريا على الفعل في اللفظ
جاز ان تقصد به الحدوث بمعونة القرائن كما في ضارب ومقصده الدوام فيما في مقام المدح والمبالغة وكذا حكم اسم المفعول واما
الصفة المشبهة فلا تقصد بها الا التجدد والثبوت وضعا والدوام معه ما يعطي المقام وللهذا لا تسمه اذا كان جزءا اسما فقد تقصد بها الدوام
والاستمرار الثبوت بمعونة القرائن واذا كان جزءا مضارعا فقد استمرار احدوثا ومنه ايوجه قولهم في ما حسن وضاح
وضيح وقد سلك التوفيق من الكلام ما بان من قال يدل على الحدوث اراد حدوث مطلقة ومن قال يدل على الثبوت اراد ما بين
التجدد والنفي مؤتى اراد ما قالا ومن لم يفض منه ومن كلا فيض لا تفاق في ثبوت كاسم والا ان المراد بالتجدد ومعناه مطلق الحدوث فان
الفعل لم يعتبر مفهوم وضعا التجدد والنفي بما فسا وقول الشيخ ومن زيد منطلق لان لا انطلاق يحصل منه جزءا اخبر اوسوزا وله ورجيه
بنبغي ان يحمل على ان المضارع قد تقصد به هذا اللغة لان اعتاد هذا اللغة مفهوم كاقعال وضعا فظ الى الماضي والى ما يقع اما وستمرا نا
مستبعد الا ان يدعى ان استعمال صيغة الفعل في ذلك كاقعال مجاز كما في عز الحاوة وسوزا وله اي معالجي وحالطه من للراوله ومن الحاوله
والمعالجة وراوله اعالجه او نجيه من رجب الشيء رجبه اذا وقعه يرجح من قال كيف ترى الامام اي كيف تراه فيما وغيره وذلك كالصفة المشبهة والفعل
السفيل قوله اشار الى انه مستفاد من هذا الكلام على معنى ان كل ما وقع هذا للفعل وهو لفرته الفاعل سول ضربا كان ما فيه ليس لفرتها لان
كان مثلا وان وقع مسندا صوح نظرا الى انه مسند الى المرفوع الاسوى فاعل بحسب النحويين ثم لا تعدد في المفتاح بان نحو زيد عالم يستفاد منه الثبوت دون
في المفتاح والمفعول لكن المسند صفة سوى الخبر للمصدر لمسند الى المرفوع وهم لكم بها ولا تم كان مع الفاعل كلها مسندا فيه تكون الخبر قد
فيه لزمه التناقض حل التقدير كان قوله واضع الباب لتقرر الفاعل على صفة اشارة الى قوله كاقعال انا قصدت كشف لعما تها
على ما عنى الشيخ لي الحاجب ثم قال عند التوضيح يدل على الجملة لا سمه لا عطا، الخبر حكم معناها وفسر الشارح وهو ايضا بتقرر الفاعل عامعنى فجعله نسبته

بط وما ذكر من المثال انه حاد وان لم يوجد بين مزج المحي والكرام قدم صدقة على مذهب اصل العروس لانه لا مدخل من التنبيه للامور يعرف بها هو
للوح منها ان الشرط عنده انما هو اللفظ الذي علق عليه حرف الشرط او ما في معناه سواء تقدم على الجزاء او تأخر عنه، فقولنا ان الجزاء معلق
بسبأتي للحال ام لا، قال قائل ما الاعتماد فيما ذهبوا اليه من قبول سهو الحكم بين الجزاء والجزاء، ومن لا طلاق هذا الشرط مع تعليق وصوح الشيء او عدمه
او بالعكس ومنها ان الشرط في اصطلاح من صطلاح ما سوف على الشيء لغيره فاتى لا في ذاته وعند اهل الحاجب يستلزم منه معنى امر ما اي الوجود من
اضافة اشيء، للشروط وأضاف اصل الجزاء لكونه مناسبا لما سوى للمعصوص عنه منهما مقام لا ستدلال وثبت هذا لا ستعمال انما عند اهل اللغة
وكذا لا ستعمال الشارع يدل عليه بسمتهم كلام المجاز اه، وبي ما يدخل على سنن ليجعل كاول سببا والشارع مسببا اي وضعت ليدل على كاول سبب للشارع
وبسع كاول شرطا والشارع جزاء عندهم وأيضا قد لم ان من يربطها الشرط والشروط في كاستقبال ولو ربطان بالماضي على سبيل التقدير الا
ان الشارع نظر سهم ما سوى بين كاول وسواه دخل عليه حرف الشرط ولذا جعل السكاكي الشرط قد للمسند ونسبه الشارح الى اصل العروس والتفتا، بعد
ما الزوا ما سوى بعض التعليق لصلفوا ان انه مثل يكون ما فيا لا تعقا والسبب في ما فيا لسوء الحكم بعد انعقاد والسبب ويجوز ان يكون سنا للشارع سوما لاعتبار
اصل الميزان بل سواولى بالاعتبار لا طلاقهم الشرط على المضمنه كما نقله لكما غير مضرح وبهذا التقرير سحل كاسكال وظهر حله للحال فتامل
ي كما ضلال فاضل نظر بحصه المقال قول قلت لان الغرض سان وجه كاحراق والجواب بان عدم التعرض له سنا بنا، على جواز استعمال ان
ة للحال فلم يشترط فيها عدم الجزم بالاوقوع وقوله بان انما ان الخاء علة لنا للخاء للمسكوك بدل على ان كاصل فيها ان لا يجزم شيء من جزاء
الشرط وعدته السكاكي وهو بعد لو صح لا يعلم السائل ايكرهه ام لا وعلى تقدير استعمال ان ة للحال يكون خارجا عن اصلها قوله كان النادر موقعا
لان النادر غير مقطوع به في الغالب على انه يحث وسواء لم يزل بالوهم والقطع منافيا لتحقق بل هما جميعا كاعتقاد والراجح العدم حاكم الجزم للجاور
ولو كان مظنون الوقوع موقعا لاذا لكفى فيها وجوده عدم الجزم والجزاء بانها جانب الوقوع وذو مر بطلانه او محال ارتد الثاني وراجع الى كونه موقعا لان
هذا الى كونه موقعا لاذا ولكن ان يجاب عنه بان الذي لا ستلزام الجزم باللاوقوع ولا يجاز به بل يجوز في النادر تساوي الطرفين ولو الجزم باللاوقوع
كما تقرر قوله في الغالب وباللاوقوع الا ان الظاهر الغالب نظرا الى نذوره وامكانه ان يظن جانب اللاوقوع ولا يجزم جواز ان تشكك فيكون من الحاق
الشيء بالاكثر فيكون موقعا لان هذا لا عتبار قول ما الزمن من نحو اذا جاء بهم الحسنة وكو ان يصبهم حسنة غرور فيه وكذلك انه اذا حمل على مطلق الوقوع
او مطلق الزوم كما تقرر به ظاهر السكاكي كان القطع بحصول الحسن موجبا للقطع بحصول نوع ما اوقوع ما ضرور ان الجنس لا يحصل الا في ضمن نوع
ما او فرد ما وكذا ان حسن الحسنة في قوله اذا جاء بهم الحسنة مطلوع به كاوجب للكزه والتساعه لجنسه فانا كل نوع من انواعها كذلك نوع من الحسنة مطلقا
اذا اريد بقوله نوع وان يصبهم حسنة وقوعه مطلوع به مطلقا طرح وجه لتخصيص احدى كاتين ما ذا ولا قرينة ان ظاهر وجه للتفرد بنفسها كما لا وجه
لما بين ان تقول ان علمت علما من العام الى نوع كان كذا وان تقول اذا علمت العلم الى جنسه اما اذا جعل عاما نوع مخصوص لا فرد مخصوص
ما ان محل السكر سلما عاما بعضه للعام من العظم والسكر وغيرهما كما مر والتي تعد مخصصا نوعه ما قالوا في القطع بحصول اللبس وعدم القطع بحصول
نوع مخصوص او فرد مخصوص واضح هذا والظ ان المراد بالحسنة في قوله وان يصبهم حسنة نوع مخصوص وهو المخصب والرخاء كما صرح
به شراح للفتاح لان كاية نزلت في اليهود حين قحطوا سنة فقالوا هذه فعل للاشأمة محمد ومن معه فقال تعالى وان تصبهم حسنة يقولوا هذه من عند الله
كل من عنده وكذا للراد بالفعل في قوله وان اصابكم فضل من ربه الا فضل مخصوص وهو الفتح والغنيمة لوقوعه في مقابلة ما ان اصابتهم
اي فعل ومن يدل على هذا ما ذكرنا الذين اتخذوا من دونه اولياء ما نعبدهم الا ليقربونا الى الله زلفى ان الله يحكم بينهم فيما هم فيه يختلفون
غرور اي نوع موقعه قوله وبهذا ظهر فساد ما قاله افضل الحق الشاعة كونه له ل عاما فضل له وعما سلح اي ما تقرر انه على تقدير ان يراد به العهد على ما سبق

قوله وكصوح هذا العام على هذا الوجه من تعاريف المناصفل بيح ما ذكروه اليصت سما محكما اولا وعن مزج العابس ثانيا ولا طالما كحة
اذا كشت عنه غطاؤه وذلك ان للجزاء اذا قد حكم بعدم زمان اوغير كان صدقه بحقه مع ذلك العدم وكذبه بعدمه سواء اذا لم تعد بصدقه
بحقه في الحال وكذبه بعدم اصلا من قولك لضرب زيدا اذا اردت كاستقبال ان يحصل ضربك اياه في وقت من اوقات كاستقبال كان صادقا
والا فكاذبا وقولك لضربه يوم الجمعة اوقاما او في زمان لا يكون ماضيا ولا حالا ولا مستقبلا لا يدري صدقه من بحقق ضربك اياه، وصوح ذلك
العدم معه فلو لم يضربه او ضربه ولم يصح ذلك العدم معه ممكنا وسو يوم الجمعة او حال القيام اوجمعا وسو زمان لا يكون من ذلك القبيل كان
كاذبا وانما الجملة اضافة، العدد سواء كان ممكنا او غير ممكن بحسب اضافة، للعدد نرصت موعد فكذب الخبر الذي يدل عليه وكيف لا وقولك لضربه يوم
الجمعة اوقاما مشتمل على وقوع الضرب منك عليه وعلى كون ذلك الضرب في القيام يوم الجمعة اوفي زمان حال القيام فلو وصف اضافة، العدد وسو يوم
الجمعة او القيام لم يكن الضرب الحادث لوجوده اصفي وجود دلول للخبر نكون كاذبا سواء وجد منك ضرب في حال عدم العدد اولم يوجد اذا
عرفت هذا منقول اذا ظهر ان ضربك زيدا يوم كان معنا، لضربه وقت ضربه اياي لم يكن صادقا الا عند وصوح الضرب مع ذلك العدد فاذا
وصف اضافة، العدد وسو وقت ضربه اياك لم يصح الضرب المعهود والتقا فكذب الخبر الدال على وقوعه سواء وجد الضرب منك اولم يوجد وسو بط
نظما لانه اولم تضربك ولم يضربه وكنت تحسب ان ضربك ضربه حد كلاهما كاذبا فاذا وقع فظهر ان الحكم كاخباري معلق بارتباط احد الطرفين
بالاخر لا بالنسبة بين الواقعين وهي كلام اصل العروس كنت دم بصدده بيان كاون الفعل بالمستقبل
في العلوم والعربية وصرح النحويون بان كلام المخاطب يدل على سبب كاول وسببية الثاني وفهم المثال الى ان للمعصوص تما سوى ارتباط ما بين الشرط
والجزاء، ثم كلام السكاكي سواء في ما نحن الشارح وبذكر اغير نسبه الى اصل العروس ما رسم لكنه كلام ظاهري دعاه ما دعاه من جعل الشرط
سببا والمسند ضبطا للكلام وتعليلا لا ستشارة المرام اورما اوهمه وكل صحيح ما ذهب اليه الا ان ذلك لا يصح الا مع عذره ولكل اكمل على ان نظر بحسب
الوقت محسك والذي عرف الحكم الخبري ناصد ركما نه ناقص بالجملة ودليله ان للمعصوص من سبر له سكك للشرط التنبيه على ان مجموع الشرط والجزاء
كلام واحد لوعلى ان الوضع كما صلح سوغ كون الجزاء معلما عليه وما توهم فاسد لان معنى التعليق والشرطية مراد من قولك عالما
نظر بحسك اوقت محسك والام لكن صحيحا ما قررنا ما ثم اذا وقع الجزاء، اثنا، مثل ان جاء زيد فاكرمه كون ما ولا يعني ان جاء كان ما ورما كرامه
اوهو سحق ان يؤمر باكرامه على تاسي ما وله فيما اذا وقع جزاء للمعتدا، نظاهر وكل كلا على ما مل او التعي السمع وسو تنبيه ولجيب بان ليس معنى كلام السكاكي
على الوهم وان كلامه ليس بظاهر بل نان يؤمر اصل العروس على وجه المحصول عليه وكما مال كما مام ابن ضع ان الكلام يحرج عن المام بان ما انتفا
كما اذا قلت زيد قائم هو ون كاعراب واداء الربط وبان ما لزنا وه لا مدخل وحرف الشرط مثل ان قام زيد صدقت عرفن للشرط وون الجزاء، وتدل
انتفا ما مال صاحب السنبح ان قوله ٢ ومن لم يستطع منكم طولا كاية يوجب عدم جواز الحج كاية عند طول الحج عندنا وعندما يجوز ومنه اللغا في على
ان الثاني وهو اعتبار للشروط بدون الشرط فانه يوجب الحكم عاما جميع النادر فانا تعليق مع ستقرر معاني ولعدم عاغرض مكون للتعليق اثر بعدم الحكم
وكن بعتبر للشروط وهو الشرط فان الشرط والجزاء الكلام ولعدا وجب الحكم عاما تقدر وهو ساكت عن غرض فالشروط بدون الشرط مثل انت طالق
اي للشروط وسوانت طالق بقولنا ليست طالق ان دخلت الدار اذا اخذ مجموعا عن الشرط فهو بمنزلة ليست انت طالق فانه ليس بكلام بل مجموع
الشرط والجزاء الكلام واحد فلا يكون موجبا للحكم عاجميع النادر بل يرتفع هذا لا صل للعلوق بالشرط فانه لو دخلت الدار وانت طالق اعتبر بساعة
كمن التعليق اوقع الحكم الى زمان وجود الشرط فلو مات الزوجة ان دخلت الدار وانت طالق كان حالفا بطلاقها فحنث لو مات قبل ودلك ان طلقت
بطلاقك فانت طالق ثنتين ذكر الفول طلقة واحدة ومنع على هذا لا صل سائل كثر فليطلب منه وهم فعم ان ما ذكر العلامة من هذا الكلام
ناش عن التعمق والسبر الكلام السلف فلا عن الوهم والعجب عن جهل الشافعة واصل العروس من لسر لي بصير وادعى لسنة التمرس ليس مرا لا وهم فاحد وكحل

وما ارى فكيف كم زلت اقدام كاقطار عما راءه وكم لعبت ايدى كاطارت عنها سهامه قوله بل انما الاول للفظ الما حصول به اما عدل عنه عامت الى
لفظ اذا والماضى لاستجماع اعنى بلفظة ما حدث من كذا او قول فيه انما كون الشرط فيه حكم للمطبوع به وهى العبرة عن الاصناف بلفظ المس
للتخيل الغلبة وسكر الصرالاول على تعليله فى للعام التنبيهى وجعل معمول المس الناس كاصنافا لان لكل منهم وكل صنف منهم كل ضرب لها وهم فيه عما نهم
وطغيانهم واستجماع امرين من تعاضد ان كاصنافا الناس وهى العبرة عنها بلفظ المس وجمع الضمير على ما عليه البلاغة الى الناس والمعرف للكبر
الغلبة فى الطغيان على الناس الذين كل ضرب وانشاء مثل هذا الناس على التشخيص ان يكون فيه حكم للمطبوع به ويكون الضمير راجعا الى مثل هذا
كانسان كان ما صاب مات من السكر وقوله بالسريرة الجنس وعمل كل سنفرق وبينا ظهر ما ذكر فى لزوم ما هنا وما مر ان قوله لبعض المس
المنع عن العلم ما ذكر منه فى قوله ان مسكه غداة من الرمض عنه ذم ان لا دلالة للفظ المس على التعليل بدليل قوله بل مسكم انما لعذاب عذاب
غداة عظيم فى دفعه محال ما يقال من ان دلالته فقط ممكنة لا يحال ان يكون التنكير للتعظيم فى كلامه الكريم بدليل قوله بل ان العقوبة من
الكريم للئيم اشد قوله كالسكت الصارخ هو كالسرخ والنعيف وكبه بالجملة وقيل هو الزام فى غاية النوع فقوله ولا الزام عطف تفسيرى قوله اى انهم لكم
تصرسا فعاريان الفاء للعطف والمعطوف عليه محذوف والفتح للالتقاء والصرف مجاز عن الصرف وصفا تميزا ومفعول له او حال والمراد بالذكر
القرآن والمعنى انهم لكم تصرفون القرآن عليكم ان كنتم نوعا مسرفين طاغين ولا تنهون وقال كانام ان كنتم مسرفين فلا تصرفون عنكم الذكر ولكن اوجدوف
قوله فمن قرا ان بالكسر وهم نافع وحمزة والباقون بالفتح على التعليل اى لان كنتم قوما مسرفين اى لاجل اسرافكم
فلا استبعاد فى حق قوله لا يقال ان الجار فى هذا المقام منزل منزلة الاطوع بعده وفى مثل هذا يطرد للحياء فلا طائل اذ لكن ان يقال انما استعمال ان
فى هذا الشرط المقطوع به الواقع بنبها على انه لا ينبغى ان يكون صدور الفعل منكم على انه مقطوع به بينكم لهم وللاجابة الى ما دعاهم الى ما دعاهم فجعل لكم
للحال منزلة الاطوع للاطوع وانما وقوعه واضعف ان فى طويل المسافة قائل عليه فى المسافة الايام والتوبيخ الى تسفيها المقام قوله وهم قوله بل ان كان
للوجود ولدا الخ اى ان صح وثبت يقينى وجه واضحه ان يكون له ولد قاما اول من عبد وكبر واستنكر الى طاعة ولا استكبار كما يظم الرجل ولده
للكبر يعظم له وهذا الكلام وارد على سبيل الفرض لوجود وهو المسالمة عن قوله الولد قوله ولا يقال للذكور ان صاحبه لم فجعل للجمع عشرة ان لا اسرار
لم كان الشرط مقطعى الاوقوع فلا يصح استعمال ان فيه كما اذا كان قطعى الوقوع ينبغى ان يستعمل فيه كلما لو قوله لا يقال الشرط انما هو وقوع لا ارتياب
فيه لا يقال فيه وقوع لا يقال للذكور ان عدم ارتياب الجزم على سبيل التفات مقطوع به فى الحال وليس مراد انا للمراد انه سكوك فيه لا يقال
وللنظر الى هذا استعمال لفظ ان فلا يقال وهذا الجواب هو الذى عامت ودون الى ان يكون التفات لغوا لان المنصف لا ارتياب
وعدم فى الحال يشارك كان فيه احتمال وجوده كالارتياب وعدم فى لا يستقبل على القول بعدم وجوب لا يستقبل والا فالحال فيه لا يستقبل كما هو عليه
فى الماضى والحال ولكن لفظ ان دلالته كان على المضى الى قوله فلا استقبل من الزمان الماضى فصل هذا التعليل لاذى فيه كان من الحال الناقص
كما رشلا لان كان الذى هو مدلوله لانهم مرضى حتى يحصل الدلالة على الزمان فهم لو اعتبر فى التعليل عاد كان من الاحداث المخصوص لزم
ان يشارك كان فى دخول تاء والدليل على ان من كان الحال لا استقبل منا الا الزمان الماضى قول عامة اللغات للفتاح وضرب انا سميت ناقصة لانها
سلبت الدلالة على الحدث وانما تدل على الزمان فقط واعترض عليه بان دلالته صار على حدوث لا استقبال دام ازال عنه لا استمرار وما دام على
الكون الدائم وليس على كما سبق وفيه وكذا دلالة كان على الحصول المطلق واجيب عنه بان مراده ان من كان الحال لا تدل على الحدث دلالة لا يحال
الماء عليه كان ضرب مثلا تدل على الضرب وهو مفهوم مستقل بحلاف صار وكان فانها لا تدلان على الصيرورة والكون الذين هما مفهوما
مستقلان بل على صيرورة حتى فى صار وكون حتى فى كان وهذا المفهوم من الرابطة ولذا قال اهل الميزان انها اداة ولست زمانية قال السيد عن العالم
اذا علمنا فى الفعل انه تدل على الزمان لم يكن للفعل انه تدل على الزمان فى نفسه ولكن يمانه تدل على كون الزمان الماضى زمانا للفعل الذى اضيفت عليه

للجمهور ان يكون العقد الى حضرته والمدرفا فه ظهر ما قيل وفيه رد على العلامة الرمدى حيث وجه كونه اقصى طرح البلاغة بهذا التعليل
قوله وان اراد العهد عاد مذهب الجمهور الخ فيه رد على الفاضل اللوذعى انصافا قال نزلت منزلة المعهود المشاهد بواسطة انها لا تعبر عن الاسن
ولا يزول عن المس لعدم انقطاع حرشات الحسنة المطلقة ولصحة عنانا ذا اراد سوء الحسن على مذهب الجمهور وسوء العهد على حد سبه فكانه
قال للراد للحسنة المطلقة اللام فيه اما التعريف الجنس بالمعنى الذى ذكرناه، ولما كان محتاجا راجعا الى العهد عبر عنه بوجه لا انتقال ويكون اقصى
طرح البلاغة لما قرر من نزله المعهود ودل على ذلك قوله لكون حصول الحسنة المطلقة متقطوعا به كنوع وقوع وانشاء ولو لكن عدت فيها ما الى كونها
معهودة او سوء حسن عند صرح بان للعرف صوالحسنة المطلقة وقد عدت فيها ما الى كونها معهودة وتحاضر حنا وانهم وما وكل الالتفات تاصتا لها
وكبره وما هما سهم وسوء الحسن على ما صاح او عبر عن حسن لا اعتبار كونها معهودة، وسوء الحسن على حد سبه غرض والحاجة عن الحسنة المطلقة
اما بجعلها معهودة او دون ذلك قوله وبذا ذى ما قرر بان المراد بالعهد ان الحسنة المطلقة نزلت منزلة المعهود الحاضر الذهن حقا ناصب لعدم لفظ
كاصناع الما وكنوع وروما فما سهم مطل ما ذكر الشارح العلامة دل عليه قوله واذا اصلت الحسنة بى الواقعة للوجود، لم يكن المراد مطلق الحسنة كما
مر للقدر وبهذا التوجه ظهر وهاء ما قيل اى ما ذكرنا من ان للقدر ان المراد بالحسنة الحسنة المطلقة المطلوع بها نوع معنى فما مر للخصب والرخا اوما ذكر من بطلان
ارادة العهد على مذهب الجمهور بطل قوله لا يتناء عليه ظاهرا ولا يكى حمله على عهد الحسنة المطلقة على طريقة الصاكى ولو امكن لبطل ايضا لانه يصير سوء الحرعل
مدسه فكيف يكون اقصى طرح البلاغة وعلى هذا التوجه يمكن ان يكون سند ما على القرد والتاء كما يشهد الرد والسلم قوله على انا نقول علاق على الشاهد
رد على الشارح العلامة والحاصل ان الشارح رد كلام العلامة اولا بقوله وبهذا سطل وانما بالعلاق وانما بقوله وانها وقوع حسن الحسنة وبانها
بقوله واذا اصلت الحسنة بى الواقعة للوجود قوله وقع اى حاصل اذ اصلت الحسنة بى الواقعة للوجود لم يكن المراد مطلق الحسنة بطريق ما قيل
رد على العلامة الثانى حيث علل هذا التعليل قوله ويكى الجواب الخ قوله ومع كونها مطلقة ان المراد بها مطلق الخصب والرخا من غير بعض قيل
ان الحسنة اذا اريد بها مطلق الخصب والرخا، لم يمكن ان يكون موضوعا هذا المعنى تعريف حسن ضرورة كونها من ازاء حسن الحسبة ووجوه السكاكى
ولا يكى حمل كلامه على وكى وانما المصنف ذكر حسن بعريف الحسن لكونه كلامه غير على مطلق الخصب والرخا على ما حمل بعض الشارح
غير كلامه نظاعة الكشاف كالخصب والرخا، سنى ان يحمل على الفضل بعض حرشات الحسنة المطلقة كانه قال كالخصب والرخا، وطائر مما لتوانى ما ذكر فى
المتن لا يقال ليس المراد بالحسن هو الحسن المطلق بل ما يسلم وبعض نوع يحوز ان يراد وبالحسنة المطلقة النوع المعين المطلوع وهو مطلق الخصب والرخا،
من غير بعض بعض فيستقيم على ما ذكر السكاكى وللمصنف لان قوله لانوع منها ما ما، بل قال فى الجواب بالحسنة المطلقة مطلق الخصب والرخا، لكن
بعنة بالجنس بى مرجعت الى جنس صحيح فى الجملة من ان يصح فى فرد من كان فرد ما ذا اى فرد كان ومرجعت ان يصح فى نوع معين وحصة
معينة اى نوع كان بحسب ما يوجد فى السعة والرخاء ولا محالة، ان كلمة ما الجنس الثانية لانها فى كونها معهودا او مطلقا وقع يكون المراد بحصة معينة
فى قوله وبعض كونها معهودا انما حال عن حصة معينة من الحسنة وهى الخصب والرخا، نوعا معينا اى نوع كان ومطلق الخصب والرخا، فى قوله ومع
كونها حلله ان المراد بها مطلق الخصب والرخا، من غير تعيين بعض مطلق السعة والرخاء اى نوع كان وفى ضمن اى حسنة تحصل من غير تعيين بعض
من كانواع بحسب الاعتبار كتقدم فى ضمن مفرح والدليل على ما قال فى شرح المفتاح من قول العلامة الرمكى فى توجيه كون العهد اقصى لطرح
البلاغة لانه اوضح بقوله منح لسان ال ما هما هم وما سبق لك ما فيه وذكر انهم كانوا كلما سلبوا حسنة اى نوع كان رجعوا الى موسى عم فاداعا دت
اليهم الحسنة من اى نوع كانت بدعائه قالوا لنا من اى ضن محصوصة بنا ولم يزل فى النعم والرخاء ضن معهود، مطلقة ملتزمة ولا
كذلك للسنة اخرى وان عادت بعد زوالها لا يكون مالوفة معهودة، ملتفتا اليها وبهذا التوجيه طف الحول متصل لاصابه ومحها والدفع لا يحال
حداد مح واضمحلاله الكلفة ودفع لسان المصنف عنا على السكاكى بانه اراد الحسن على مذهب الجمهور والعهد على مذهبه وسه دون ما ذكر

ومنه الافعال ايضا كذلك فاذا قلنا في كان زيد منطلقا مثلا انه عبارة عن الزمان فقط كان معناه انه يستفاد منه ان زمان وقوع الانطلاق
من زيد هو الزمان الماضي وبهذا تبين جلية الحال وحقيقة المقال وما في التفرقة بين كان واخواتها من الاضلال ولا يخفى عن هذا الاشكال
يريد ان الجواب المذكور سابقا وهو تنزيل المحال منزلة ما لا قطع بعدمه على سبيل المساهلة غير موجه لان اللازم من توجيه التغليب ما قرر كون
الشرط مقطوعا بعدمه فتعين ان يقرر التغليب على وجه يصير به الشرط مشكوكا كما قرر في مثال ان قمتم ويندفع الاشكال قوله منه تغليب الذكور التغليب
قيل ترجيح احد المعلومين على الاخر واطلاق لفظه عليهما وقيل ان يكون امران مختلفان في حكم ما فيجعل احد ذينك الامرين راجحا ويجري حكمه على
الاخر فيصير ان يتفقا في ذلك الحكم ويصير الاخر داخلا في الراجح وواحدا من جملته وهو اختيار الكاشي وقيل وضع ادنى الشيئين موضع اعلاهما
في الاسم او الصفة فالاسم كقمرين والصفة كقمرين باعتبار الذكورة والانوثة والاول وهو اختيار صاحب التبيان اولى من الثالث لورود مثل
الخافقين عليه لان الخفوق الغروب فغلب المغرب على المشرق مع ان المشرق اعلى منه وفي ذكر المعلومين تنبيه على اشتراط المعلومية والاستشهاد
في باب التغليب عدت الانثى من الذكور القانتين بحكم التغليب وذلك لتنويه شانها ورفعة محلها بحيث بلغت مبلغ الرجال الكاملين في افعالهم و
اقوالهم وخرجت من سلك النساء الناقصات العقول والاديان وفي ذلك من مزيد المبالغة في وصف مريم رضي الله عنها بالطاعة والانقياد
ما لا يخفى وفي قوله عدت الانثى من الذكور يجعل قوله من القانتين خبرا عنها رد على المؤذن حيث قال لا نم ان الانثى عدت من الذكور بل
التغليب في جمع المذكر حيث اريد بالقانتين من قنت من الذكور والاناث فمن حيث انه مشتمل على الاناث كان الوجه ان يقال من القانتات
ومن حيث انه مشتمل على الذكور كان الوجه ان يقال من القانتين فلما انطوى على الوجهين وقيل من القانتين كان التغليب في جمع المذكر لا في انه عد
المؤنث من الذكور فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة وذلك لكون الخطاب اشرف واعرف من الغيبة قوله قلت هو مختلف فيه اختلف في تثنية
الاسم المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفة فذهب الجزولي والاندلسي وابن مالك الى جواز مثله وجوزه ابن الحاجب على الشذوذ قال الاندلسي
يقال العينان في عين الشمس وعين الميزان والجمهور على خلافه وهذا مبني على ان المعتبر في جواز التثنية والجمع هو الاتفاق في اللفظ والمعنى معا
او الاتفاق في اللفظ دون المعنى وليس هذا من باب التغليب عند من لا يشترط الاتفاق في المعنى وكذا عند من يشترط اذ التغليب مجاز بخلاف مثل الابوين
والقمرين والحسنين فانه من باب التغليب اتفاقا لكنهم اختلفوا في ان مجرد احد الشيئين مسمى باسم الاخر هل يكفي في تثنيته مثل ذلك ام لا فالجمهور على انه لا يكفي
واليه ما قال في شرح المفتاح حيث قال بان يجعل مسمى باسمه حتى يكون معنى الابوين المسميين بالات وبعضهم على انه يكفي يرشدك الى ما قلنا قول الشيخ
الرضي بعد ما فرغ من تقرير تثنية الاسم المشترك وقد يسمى غير المتفقين في اللفظ بعد جعلهما متفقي اللفظ بالتغليب بشرط تصاحبهما وتشابههما حتى كانهما
شيء واحد كما مثل ابي بكر وعمر فقالوا العمران وكذا القمران والحسنان عد ابليس من الملائكة لكونه جنيا واحدا فيما بينهم اشعار بان كونه من باب
التغليب انما هو على تقدير كون ابليس جنيا كما نطق به الكتاب وعلى ان الاستثناء متصل وهو الاصل واما على تقدير كونه من الملائكة او كون الاستثناء
منقطعا فلا وتغليب الكثير على القليل او الجماعة على الواحد لكون الكثير اقوى من القليل والجماعة من الواحد سواء كان القليل والواحد من جنس الكثير
والجماعة كما في قوله تعالى واذ قلنا للملائكة الاية او لا كما في قوله لنخرجنك يا شعيب وهذا التغليب انما يصار اليه اذا لم يكن ثمة في جانب القليل والواحد ما هو اقوى
مما هو في جانب الكثير او الجماعة كالخطاب مثلا ادخل شعيب بحكم التغليب في العود الى ملتهم حيث اسند العود في ملة الكفرة الى شعيب وقومه مع ان
العود في الشيء يقتضي سابقة الكون فيه ولم يكن شعيب قط من الكفرة لان الانبياء معصومون من الكفر والكبائر ومن الصغيرة المنفرة كسرقة لقمة والتطفيف
بحبة لاخلالها بغرض البعثة بخلاف الصغائر الغير المنفرة وفيه تغليب اخر هو تغليب المخاطب وهو شعيب عم على من معه من المؤمنين في الخطاب عليهم ويمكن
اعتبار كونه من تغليب الخطاب على الغيبة وبه قال المؤذن رح وفي قول شعيب عم قد افترينا على الله كذبا ان عدنا في ملتكم ايضا تغليب حيث غلب شعيب عم
من امن معه على نفسه واجرى حكمهم عليها من صحة العود وقد يقال ان عاد بمعنى كان وصار بمعنى لتعودون لتكونن ولتصيرن وعدنا وكنا وصرنا وح لا تغليب في العود

تغليب

حكم

ورد بان قوله تعالى بعد اذ نجانا الله منها يأباه ومنه تغليب المخاطب على الغائب لكونه اعرف منه قيل ان قوله تعالى بل انتم قوم تجهلون من هذا
القبيل فلماذا افرد عنه واجيب بانه نوع اخر وذلك لان الغيبة والخطاب هناك قد اجتمعا في شيء واحد فان القوم لما حمل على اسم اجتمع فيه
جهتان جهة الغيبة من حيث لفظه ومفهومه وضعا وجهة الخطاب من حيث اتحاده بالمبتدأ ذاتا فغلبت جانب الذات والمعنى على جانب المفهوم واللفظ
فهناك تغليب الخطاب على الغيبة وههنا تغليب المخاطب على الغائب والفرق واضح والقول بانه اجتمع ههنا ايضا جهتان جهة الغيبة بالنظر الى زيد
وجهة الخطاب بالنظر الى انت تكلف فمن قرأ بتاء الخطاب اما فيمن قرأ تعملون بتاء الغيبة فلا تغليب لان الضمير ح لمن سواه من المكلفين
وغيرهم لا له ولهم ليكون المعنى انت وهم اذ لم يعهد تغليب الغائب على المخاطب في كلامهم وان كان له جهة باعتبار تغليب الاكثر لكن لا يبعد ان يعتبر على هذه
القراءة تغليب العقلاء على غيرهم بان يقال عبر عن العقلاء وغيرهم بالواو للحيض بالعقلاء تغليبا وقوله وجميع من سواك من المكلفين وغيرهم الظاهر ان لفظ
غيرهم يتناول غير العقلاء من الحيوانات العجم كما قررنا فيكون فيه على قراءة من قرأ بتاء الخطاب تغليبان تغليب العقلاء على غيرهم وتغليب المخاطب على الغائب
ويمكن ان يعتبر ما لطف عبارة بان يقال لتغليب المخاطب جيء بالتاء لا بالياء ولتغليب العقلاء جيء بالواو لا بالنون وهذا جار في كل مقام فيه تغليب
للمخاطب على ما لا صلاحية فيه اصلا لان يكون مخاطبا لاختصاص الخطاب بذوي العقول بان يجعل اولا على سبيل التغليب صالحا للخطاب باذخاله
في سلك العقلاء ثم يخاطب ثانيا ولا يجوز ان يعتبر خطاب من سواه جواب عما يقال لم لا يجوز ان يكون صدر الكلام خطابا للنبي عم واخره خطابا له ولغيره
من غير اعتبار التغليب وانما يلزم اعتباره لو جرى في اول الكلام ذكرهم بطريق الغيبة لامتناع ان يخاطب في كلام واحد اثنان او اكثر من غير عطف مثل
قولك انت يا زيد وانت يا عمرو رجلان فاضلان وقولك يا زيد وعمرو او تثنية او جمع مثل قولك يا زيدان ويا زيدون وقال الله تعالى فمن تبعك منهم
فان جهنم جزاؤكم فيه تغليب المخاطب على الغائب ولا يبعد ان يعتبر فيه تغليب المخاطب من جنس على الغائب من جنس اخر حيث غلب فرد من جنس الحق على الافراد
من جنس الانس لان لعلكم متعلق بقوله خلقكم لا بقوله اعبدوا اما لفظا فلانه لا وجه لتعلقه عن الاقرب بالابعد وتوسطه بين العصا ولحائها لان
قوله تعالى الذي جعل لكم الارض فراشا موصول بربكم صفة او مدحا منصوبا او مرفوعا فيكون المعنى اعبدوا ربكم الخالق راجين منه التقوى الجاعل لكم
الارض فراشا والسماء بناء الرازق بانزال الماء من السماء واما معنى فلان تقييد العبادة بترجي التقوى ليس له كثير معنى وانما المناسب تقييدها بالتقوى
او برجاء الثواب وفيه من البعد ما لا يخفى وعلى تقدير ان يكون متعلقا بخلقكم يكون لعل مستعارا للطلب فيكون حالا عن الفاعل او المفعول على معنى
خلقكم طالبا لتقويكم او مطلوبا منكم تقويكم وما قيل انما مستعار للارادة تشبيها لها بالترجي بمعنى الطمع اي ارتقاب المحبوب فكان لفظ لعل حقيقة في هذا
المعنى بخصوصه لغلبة استعمالها فيه دون الاشتقاق الذي هو ارتقاب المكروه او مستعملة فيها مجازا مرسلا لان المترجي بذلك المعنى يستلزم الارادة كانه
قيل خلقكم ومن قبلكم مريدا منكم ومنهم التقوى فليس بشيء على مذهب اهل السنة والجماعة لان الارادة انما تستلزم وقوع المراد بخلاف الطلب وبما ذكرنا يندفع
ما قيل ان لعل موضوع لتوقع محبوب وهو الترجي او مكروه وهو الاشفاق والتوقع قد يكون من المتكلم وقد يكون من المخاطب وقد يكون من غيرهما وقد
يجيء للاطماع اي الايقاع في الطمع وكل من هذه المعاني لا يستقيم على تقدير ان يكون متعلقة بخلقكم اما الاشفاق فظ واما الترجي من جهة المتكلم وهو
الباري عز اسمه فلاستحالته ومن جهة المخاطبين فلانهم حال الخلق غير عالمين بالتقوى حتى يرجوها واما الاطماع فلانه انما يكون فيما يتوقعه المخاطب ويرغب
فيه ولا يناله الا من جهة المتكلم والتقوى بالعكس يقال من جهة المخاطبين فيكون استعارة تمثيلية تبعية مبنية على ان الله سبحانه وتعالى لما خلق العباد و
واقدرهم على الخير والشر مع ارادته منهم ان يختاروا جانب التقوى والخير كان حالهم شبيهة بحال من يرجى منه التقوى في تردد امرهم بحسب الاختيار بين التقوى
وعدمها فاستعيرت لتلك الحالة التي حاصلها ارادة الخير والتقوى منهم مع تفويض الاختيار اليهم كلمة لعل الموضوعة لحقيقة الترجي وهذا الوجه مما اختاره
الزمخشري وهو اولى مما قيل شبه حال خالقهم بالقياس اليهم في ان خلقهم واقدرهم على التقوى ونصب لهم الدواعي اليها والزواجر عن تركها فصار بذلك
وجودها ارجح من عدمها بحال المرجي بالقياس الى المرجى منه القادر على المرجى وتركه مع رجحان وجوده منه لان هناك رعاية الادب حيث لم يكن ان لا يثبت المجاز

الى الماضى لهذا كما عتبار ولا للتوقف محتاج الى كما عتذار بما ذكر لان ما ذكر من الاعراض والمسفسطات ومان الاتيان بالملازم والتزام الماضى لعرض التوقف وما قيل انما نسبه الى السكاكى لانه مان قال ان كان السبب التوقف توقف التوقف على وضع موضوع للمضارع وليس كذلك لانه لو قيل ان سترك اداة التوقف انضافه ما لا يكفى ويسمى انضا كما سند راجع للفعل الى كاداة عان قال اسند راجع الى كراى اسند منه على التذريج صدريح وسولد ريج للاعب والسكر والدريج المرقاة، والصحيح الدريج وعلما البيان يقولون انه نحاد عات كما قوال العامة نقام نحاد عات كما قعال ومدار البلاغة عليه اذ لا اسناع ما راد كما لفاظ للمعنى الرائعة ولا للمعانى اللطيفة الشائعة دون ان يكون سحلة لغرض للمخاطب بها والكلام فى مئلة ينبغى ان يكون مقصرا فى خلاته لا مقصرا فى خطاته ولا سبيب للمسند ريح الا اصحاب الجدول فكما ان سقرف فى للمعالطات للعلامة نقد ذكر للمسند ريح سقرف فى للمعالطات للعلامة لسقر المعم وسليم للحق فحق ملت فه وحان جعل للمذكور فى الكشاف مقللا للمفاتيح ومعاسر اله سهتا للعلامة والرمدل ذ جعلها فى شرح المفاتيح واحداصت قال بعد نقرير كلام السكاكى ومذا حاصل ما قال فى الكشاف وانت سوف ان ظاهر الكلام ما يدل على نغايرهما ويمكن نوترهما على وجه يكون مودا مما واحدا مان للمراد بالمفتاح مزجة الرشة بان يكون لروم مودا يهم كثيرا للموضى لمعاد وفهما اما مع النسيان الى لزوم كما ولى بلغ حث لا سلقان مرسه ويكون قلبها وكذا يمكن نوترهما على وجه يكون ما سعارا مان يكون مودى ما فى الكشاف انهم ودوا قبل كل شى كفر المودى لانحطام مادة المحاصّة وللمناجح بالكلية حث لا يبقه ما سول من اظهار العداوة وسط كالادى وغيرها ستعارة تبعا فللنظر الى التوقف كما ول جعل مودا مما واحدا مناكر والى الثانى جعله منعا راحة اذا ملكت فاصبح سقدم اللهم على الماضى كما سجاح وسوحسن الصنع نقال ملكت فاصبح اى صار الفاظك وارفع فاذا كان ان كان من الضرب الثانى لكون مجموع الجمل الثلاث لازما واحدا لم يصح ما فى للمفاتيح قيل انه لا عترى الضرب الثانى بعدد الاوم حث بعدد ما وقع فى خبر لوا، فالمعطوف عليه لازم للمعطوف عليه سقدر نرطا وذكر جوابا لذلك للشرط على الكلام بن وهذا يرد قوله لو ارفع اساءته واذا اساءته رجحت ما فى كذا وان كان من الضرب الثانى فان شئت ان تشتركم كونوا كم اعداء، وان تكونوا كم اعداء يبسطوا اليكم ايديهم وان يبسطوا اليكم ايديهم ردوا ملا يكون مجموع الجمل الثلث لازما واحدا مل يكون كل واحد منها لازما لا حدما وقع على ما فى المفاتيح لان مجموع الجمل لازم واحد فليس مناكر لزوما ما سقض لكون بعضا اوضح واقل ذهنا لا للسئ من بعض بل برى على ان سقدم واداء الكفر حال عن العامل لانها حاصلة سعطوا اليهم ولم يبسطوا على قياس ما اذا قيل علمت ان ما اجعل ما فى كذا من الضربين نعم لو قيل اللازم فى كذا اما مجموع الجمل الثلث او كل واحد منها وعلى سقدير سبطل كلام للمفاتيح بما ندم عما ريضحيح ما فى الكشاف النعم كما ول ولا محذور فيه لان للمجموع المعلق بالشرط غرحاصل وان كان بعض اجزاء حاصلا فلا حاجة الى النا ويل بما طار الوداد، والعداوة ثم الظاهر انه كما يحسن للمتارف ان يجعل كل واحد من الجمل الثلث او الشرط المذكور وبركيك لكى النا ويل للصحيح كلا بهما وانت خبير بان منع ما فى المفاتيح على لزوم كل من الثلثة للمفاد ووقع على سقدير ان لا يكون ما فى كذا من الضرب الثانى لكون المجموع من الجمل الثلث الى وقع فيها ملازم ما يبدا ما لا فيلا لازما واحدا طالما يصح ان يجعل الودادة من اين اللوازم واحدا ما من احتمال الشبهة مندفع ما قيل قوله ووجه بعض من اطلع عليه مانه عاحذف مضاف وهو العاصل عاد الكلام ولا حاجة الى سودل بوجهه ووجه الشارح بوجه واحد لا دليل قوله لعدم سى لعلق سماع ما كاسماع العطى الا ان سنا الملفى انما يصح اذا اريد بالعلق الربط وما عامن اسنع لغوا، لاسماع الشرط قطعا كلاف ما اذا اريد بالعلق الشرط فانه لا يصح له اسودله ان اسنع الشرط لغوا، ملا يكون نه القطع بالاسماع ولا كمن ان محل العلق على الشرط سوا من للمفاهم ولما قال الشريف للجرجانى سعترضا عليه لانه انسب وان سعدوم لو سوا العطف بين علمك حث الصحن والوجوه زنما وسدرا وان هذا للمفهوم بلوه القطع باسماع لغوا، لاسماع الشرط مالا قول ان مقال ان نوجيه ارتاد السكاكى انما العلق لغوا، للمنع باسماع الشرط اى بالشرط للمنع من سماع الفعل او الغاء الشرط وانما فى

علمه كما حل لروح سوال واجيبها خرق العضاء انوفا مثل بابا رحدوث وبصال تلون نوراءة للحين مضرلا عليهن فه الغيرة جمال والسنور غير
سى نوللطاما نقصد واود عاء السوء وكل سعال ابن حل عود رادم ام رواية انهى عنه عن لبن دفار كان الناى والمثالث بالفتى
تجاوز عبد فمن طوال للساط مرض ووروع سدال اى عصن حمدلة وقيل لليد الريح والعصا هجر عطام لا سوك جمع عفاصه والرازم للعى والمثانى
وللمثان جمع المثنى وللمثلث بمن اوما رالعود كراما سوء السفط اى ان من قذ لعرفت كسفنا تلوب تجال بعض راكبها واذ خلت صدورها
عن الوجد الذى اجن وان سوتا واذ كان سند ا لمثبت علوب الرجال لكنها اعنى هم السنون اشد مرسوما ولو وروت مذ كامل وجلة
ووصفت رواحها نها شاريه ما، بالحمزه وسلت عن حلها، او طانا وا ياحت لا نها ذكرت ما، مراسعرا هذا للموضع المسمى بالمناط قد بدلت علته عصور
نجو كاهل وصدا بعضا الى مداعها فى سوك العقا وانا لعجها وون السوك ابو مها سئل اربحدوده وبصال وانها نوا صل للخين ولا يعرعه كانها
نه حنها نلوكرا ما انزل عليها وقد رخم الصرنه وكانها نردد ها للحى وقد اسدت نقصد هم سوء للطاما واود عت نلك العقصد كل مقال السوء
ومنح العقصد الذى ينسد نا بعدها اى مرخ مقاله عن اى مس عدم مى مرکز الرى والسرام سى انتئن عن نصيب لين مرتع او خال وكان
اصواتها اصوات علما كاوتار والعيد كاعنان وكحى نام العحتق بعد حدوا وران ان شا، الله المناخ اى للمطاى المعاوده واحد بعضها
بجو بعض قوله لا على ارادة غر للحاصل رد على الفاضل الزوزنى حيث جعله عطفا على وكذا جميع ما عطفت عليه ما و وقال نا محقق وهم زعم انها عطف
على ارادة غر للحاصل نعم ذهب سى سهو اسا صدا يصح مثالا للسماول واظهار الرغبة ان دون بصيغة للطاب بكون مثالا لها بلا
تفاوت وان دون بصيغة الحكاية بكونه مثالا لاظهار الرغبة اظهر من كونه للسماول وقد السماول سى السامح واظهار الرغبة منه المتكلم فعلى هذا
ان دون للطاب كان اظهر السماول من الحكاية على عكس اظهار الرغبة فسنبغى ان يقيد بها رعاية لتمثيل كل منها ما سواظهر منه وقد سى منها عموم سرو جلاء
قد يوجد اتح دون كاوقد يوجد ان معا وقيل الظاهر ان السماول اخفض منه مطلقا اقصد بوجه سذ كا بوجه ما فيض سرشروح سختصر ابى للحاجب محصول كاول سنح انضا، المعلق حعند انضا نه مسندا ما ان هذا الشرط سوا الشرط الغوى لا ما سو المصطلح وسوما
نئر من علته وجوه الشى والشرط الغوى سوا المذكور بعد ان ولغداته وسوغ الغالسط وم والجزاء، لازم ولا لام مزانضا، الملوم انضا، اللازم
ومحصول الثانى تسليم انه كذلك وسنوانضا، انضا نه، انضا، المشروط مطلقا بل انا سعضده اذ لم سلم للشرط ما ذكر للغوى والثانى نه كا يجوز ان
يكون من المسالك فى الاسان الواقع واليه اشار بقوله اولان كاداة نزلت للجزم ومحصول للمثال تسليم انضا، المشروط عند انضا الشرط مع
تسليم انه للمصطلح وبيان ان المشروط اما حكم كاكرا، او طلب الكف عن كاكرا، لا جواز كاكرا، وعند انضا، الشرط وسو عدم ارادة نئى الكف
سئل الحكم او طلب الكف ما انضا، كاكرا، ومحصول الرابع تسليم انضا، المشروط عند انضا، الشرط انضا نه تسليم كون المشروط جوازكاكرا،
ببيان انه انام سعتراد لم عارض العاطع ومهما عارضه وقوعه كاجاع هذا وقد اسهل الوجه كاول من وجوه الجواب سرجح للمفاتيح واول
بالمحقر الوجه الثانى والرابع قوله ولا يخ عليك ان لا منع للتوقف عن لم يصدر عنهم كاشراك وذكر له للمصنف من التوقف نزل المواجهة بالسعى
منه ما منزلة ما صدر عنهم تحقيقا حسان اليه ما من كاسباب المستعدة لكاداء للال والتحفة والتبرع عنه ربه للطاب بان منه وذكر الفعل
الذى نرتب عليه ما مرتب الان لم يصدر عنه اصلا فيس زيد هذا الفعل الغرالحاصل عوض الحاصل بدل التوقف عما زعمه سرجح التحقيق كما وقع
لا منع للتوقف عن لم يصدر عنهم وذكر الفعل وسو كاشراك مما وقوله وان ذكر للمفاتيح لا يفيد التوقف بل عما لل الحال حث قال الزما
لقوله فى السوال السابق لو ذكر ان شراكم اداة التوقف لان ما زائدة للتوقف بل سواجع بدليل ما قبله ولقد اوحى اليك والى
الذين من قبلك من الرسل فدخل فيه الماضى والمستقبل فكون التوقف مستفادا من الما، ولما كان نحو الكلام من للفاء، والضعف اما للفاء
فقط ولذا اضلت فى توجيه واما الضعف فلما فيه من المخالفة بان الشرط الواقع بعد اللام للوطئة للقسم يلزمه المضى كما سترى عام النحو فالعدول

الماضى ه

مساعده

ن

ولو للشرط

الاسهم ه

قوله ه

ان يضبط الزمام الصعب الذى اذا كانا وفاتح واستعصى على رائضه كانه يوهن عزمه ما دواعيهم اى قدمان وجب وعزم عزائمهم لم يملك
على ان يلزمن مادهم عليهم وعزل يلزمن امرهم بسياستهم فى التى امرهم بعد وبناحذ الروم ولا سنى مذا الهدد منهم واعادهم اما ما الروم
فانما ظلم مثل النساك وصل سوقنا السفن الرفاف مثل كابل السوام ملى على السبت الرعى وكاسبعال اى بساحل الروم السوف كما يا كل
السوام
السبت وصح السبت على الاولى سور السفط من كان ساعا ملعا للمدوح صخ طلة سلك رعيته بعيت وولته وعزله للمام عذر بنى، وولهم عصوح ولم رضوا
بكونهم رعيته ولو رضوا لما كان يكونوا رعيته للمدوح لما وجب ولتهم فالمشاعر جعل لو بساعا على ناعدح لعمل الروم اى للدلالة على ان علة
اسنا كونهم رعايا كغيرهم من الرواتع بى اسنا، ووام وولتهم من غير الغات الى ان علة العلم ما سنى، الحراء ماسى وكذا قول الحاسى
وسوقول اى رسمه السلبى من قصيد اولها وضل للاستدره بعانا بمجلخ جرى المذخر مجوم الحراء اذا عوقبت وان وزنت بوزن
بالحضر سبوح اذا اعترضت فى العنان مروح هلبة كالجر وعن على يم البراق من حيث قفى بوذو تم طوطار السوفع مالفا، ربعان كل
شئ اوله والكرما استعمل فى السباق والحمل والعناج الشديد الجاد وجرى مثل الحركى صفة من جمحرى اى بحرى فما دحرجى جريها عال بزعوم
اذا عاه ما وما مر بعابد لا يقطاع وصفه قد اجموم الحراء، لف اعوقبت ان جريها عذر ولا سقطع وان طلبت عقابها تعافه فكانه لا اخذ ذا
نورت مالكاف عولت والحضر العدو وكاعدام لزوم العقد فى الحضر وعن حال اعزم النرس على الولى اى موجاحا والليلم جمع الشئ
مثل اللم ونص صوارب المعذر والرال جمع مرة ارض واسعة حجاز سفى وسوص وعن السبت لوسبطران دين حاف وجعل فى قدرته الطرا
بالحبه لكان الطران اولى بمذا النرس لما فيها من الحماية والكرم ولكن الطران فضى به ذو الخناح قول والما ربات للمعقولة لا ام اده ان مذا
كاسبعال يحقق بهم بحث الاخفا ور الى اربات الخفيل اراد ان اربات المعقول لما كان للعصوص عندهم مساعال او دولت الشرط كاسند لال
وجعلوها او دولت اللازم لدل عالزوم الحراء، الشرط سبب بنا كاسبعال الهم وان كان اربات اللغة لا يستعملونها فى مقام كاسند لال
كان كابه الكريه ملا يتجا صل فتهم من ظاهر قوله والما ربات اللغة لا وقوله واذا اصفخالح ان المعنى الثانى انما موجب لا وضاع كاصطلاحيه لا بانها
للعقول وان كابه الكريه والحصل على سفنى اوضاعهم وفيه بعد جدا والحق جوازه لدفاع من المعانى للعصوص عندا هل اللغة الحاد من استعمالا لانهم
عزنا فانهم قد يصدقون للاسند لال فى كامور العرفية كما قال لكن سل زيدا فى البلد نقول لا لانه لو كان فى طهر مجلسنا فسند ل بعدم العلم
على عدم كونه فى البلد ويسمى علما البيان مثله بالطريقة البرهانية لكنه اقل استعمالا من اللغة لا ول كالمعنى الثالث الذى سند كر فى بحث العدد
صهب كوم لحف اسلم بعضه برشدك الى ما ملنا فيه قوله فى شرح المفتاح وانا غلطوا من جهة ان اصل للعقول جعلوا لوداء الدار
والاتصال واستعملوها فى القياسات كاكتساب العلوم والتصديقات لا لسان ان سبب الشئ لا لسانى، فى الخارج ما موقوله واذا اتضح
ومرنا استعمالها على قاعدة اللغة ان قاعدة اللغة للحاكمة لفاعل اربات للعقول ولا يلزم تخصيص الفاعل بما سو المناسب لاكتساب العلوم
ان لا يكون معتبرا عند اربات العربية ان الفاعل كالاولى عندهم اكثر من الفاعل وقد استعمال اربات اصل استعمال لوما علمت ايها العزيز
من كونها لا سنى الثانى لا سنى، كالاول واسنى عكسه وسواسنى كالاول لا سنى، الثانى كانه مام كاسند لال انا سو معوله بالمقام
وكذا استعمالا ان ان الحراء، لا زم الوجوه فى ما زنه فى هذا المكم وقد اشار الى هذا المكم بقوله للوضعاى بوجه ما وكى بعض الفضلاء من انهم كثيرا
ما يحذف الكلمات الملث لوصل واذا استعملوها لثبوت الحراء، على تقدير ثبوت الشرط من غير قصد الى معنى آخر حسن كالسنى، والثبوت والقضى
وكاستعمال واربات للخطوط اخذوا هذا اللغة المجازى واشهر هذا الاصطلاح مناسى الناس واللحظ مجاز لغوى وحقيقة اصطلاحيه لا بانها
ورد على القاعدة كالاولى فى قوله فى قولنا، لدراكم اجمعين وقوله لو لا زلنا هذا التوانى عاجل لرانه خاسا فقد عاكم فسيبه لا وسعى كالاولى
ان انسا، هذا لا لسبب انسا، المشهد لا بالعكس وفى الثانى ان انسا، ردوه الجبل خاسا فسبب انسا، ازال النزلت عليه لا لان سند لا بانسا، على

نا لزا، اعتمادا على ظهور اللغة وما يرى بان تعلق الحراء بالشرط انما موبحسب كاسباع كما طنه بل بحسب التحقيق وانما يرض لوصف كاسباع لدلالة
على ان التحقيق المعتبر فى التعليق تقدير الاتحقق كالاسباع فى نفس حمزة الوضع المذكور فى نفس شرح الاانه وكر كاسباع فيها بنيها على وكر
اللغة الازم فيكون التعليق فى عناية تجوزا على بنا، المشاهد ولو مفرض مفهوما التحقيق مع كاسباق الى ما ملنه هنا ولكن نا كان هذا التوجه واز
كان موافقا للغة للسنا ور عمل من مسالح عبارة السكاكى ام المنصف اليه الشارح وعدل عنه الشريف لرجاحة فى شرح المفتاح الى توجه العبارة
قول لان تعليق الحكم بالوصف يفيد عذر م المراد بالحكم هنا موالتعليق المذكور فى عبارة للمفتاح والوصف موالمبنى المدلول عليه بقوله ما اسنى
وعدل عنه للبهر موعبارة العلامة الرمخشرى وللموفق فى كلام الزمخشرى اعلم ان المعلق بالمبنى موكلا كرام لا الاسباع كما كرام فكان ينبغى ان يقول معلقا بما
اسنى من اكرامك بالاسنى من يحى بحاطبك وقوله كانت تعلق بها اسنى باسباع عن لا استقيم لنقضها على ظاهر لانه ينبغى ان يكون كاكرام للمبنى فى المثال
المذكور معلقا باسباع للمبنى وهذا ليس عرلة ولانه لو اجرى على ظاهر لم يكن موافيدا بما ذكر من تعريف للحكم الكلى بكلية موافيدا بما ذكر من تعريف
عن وبنى ما ذكرين للحكم فى المثال المذكور لان كاول ينبغى ان يكون كاكرام معلقا باسباع للمبنى والثانى ينبغى ان يكون كاكرام معلقا باسباع
للمبنى والثانى ينبغى ان يكون اسباع كاكرام معلقا بالمبنى للمبنى وبنى بعد ابعد ونون افحش اللحم الا ان يقال الما، فى قوله باسباع عن
ما، السببية لا للمصاحبة بالتعليق فانه حينئذ لا يلزم فساد اصلا موان لا يكون للتعليق مذكورا فى الكلام مع
ان سوق الكلام ينفى وكى قول واعترض عليه الشيخ ان الحاصل عبارة فى كلا صباح مكذا وظاهرة الدلالة على ان الثانى منتف فلم يفد اسنا،
كاول ضرورة ان اسنا، للسبب على اسنا، السبب وظاهر كلام المفتاح فى قوله حرف يدل على اسباع الشئ لاسباع عن وما دكرنا، اولى لان اسنا، السبب
للجواب لاسباع الشرط لانهم لا يكررون مع لو لا صفو لون لو لا حرف يدل على اسباع الشئ لاسباع عن وما دكرنا، اولى لان اسنا، السبب
لا اول على انتفاء للسبب لجواز ان يكون ثم اسباب آخر واسنا، للسبب يدل على اسنا، كل سبب بفتح ان يقال انما عبر فيما كاول لاسباع
الثانى لان الثانى موللسبب يدل انتفاء على اسنا، السبب الا ان الى قوله لو لا كان فيها آلهة الا الله لفسدتا فانما سبق للدلالة على اسنا،
العدد فى كلمة ماسباع الفساد وقول اسباع الفساد على اسباع كلمة لان اسباع كلمة موالمنصوص بالدلالة عليه ماسباع الفساد لان اسباع
الفساد ماسباع كلمة لا لزوم بين لجواز ان خلاف ما نهم من سباق امثال من الدلالة وكاخرانه لا لازم من اسنا، كلمة اسنا، الفساد لجواز وقوع وكك
وان لم تتحقق كلمة لان للمراد بالفساد هنا خروج هذا النظام للوجود فى العموات والارض عن حالة التى هو عليها فى العادة وهو كك حاصل
بنفاذ امره وان اسند تعدد كلمة ولقائل ان يمنع ان معنا فى الظاهر على ان الثانى سند لما معنا اسنا، كاول لا اسنا، اكتفا
هذا الكلام ولا وجه، او منع اعتراض على سبب كاول وسبب الثانى وقال بعض المحققين ردا به الشيخ الرضى حيث قال فى شرح الكافية فى بيان
بطلان دليل ونما قال نظر لان الشرط عندهم ملزوم للجزا، لازمه سواء كان الشرط سببا كما فى قولك لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجودا
او شرطا كما فى قولك لو كان زيد حيوانا لكان ناطقا ولا سببا كما فى قولك لو كان زيد انسانا لكان حيوانا ولو كان النهار موجودا لكان الشمس طالعة وفى بيان
هذه بحوث والصحيح ان قال كما قال للعصى موضوع لاسباع كاول لاسباع الثانى اى اسباع الثانى بدل على اسباع كاول لكن لا لعلاقة الى
ذكرنا بل لان لو موضوع لشكون جزاؤه متقدر الوجود فى الماضى والمقدر وجوده فى الماضى يكون منتفيا عند منع الشرط الذى سو ملزوم لاجل
اسباع لازمه اى الجزا، لان الملزوم ينتفى باسباع لازمه هذا ما ذكى جماعة من النحويين كالشيخ ابن الحاجب والشيخ الرضى كاسرا باذى وغيرهما
شرح الكافية قول ابى العلاء المعرى وقيع الدوابين بلود اسب الدولا سالها، والسنى فصل اولا لعدم ان منع الجمع لجام
وان مكل العصب الاتى رمام ايوعدنا بالروم باسى وانما بنو الشمس الرماح سوام للجمع الوسى الذى غلب فارسه على راسه والصعب من
كابل الذى لم يرض بالحمل والركوب بعقل لدرى وحان ان نصرف ضبط اللجام هذا الذى جمح راسه وجمح خلواء وبطحا الى العصعر اس وحان ان

فيجب ان تتمسك في النفي بما تقدم من القرينة وسببه ان دلالة الحال على اسقاطها ظهور وما ذكرنا من معونة المقام فلذلك
فرع بما عن ظاهرها مثل ما تقدم من كاشفة هذا الكلام وتوهم منه انه لم يحرم بالاستعانة في جانب الاثبات بل قال على سبيل التنزل و
التسليم يدل عليه قوله ان استعان الخ قوله واما قوله ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم فمراده بما ذكر كما سبق والجواب عنه ما اوردناه الفاضل بها، الملا والدرس
في دوابر وهذا الجواب ضعيف كما استدل العلامة المحقق في شرح الكشاف وتبعه الشارح قوله واما استعمال في العباس كاستثناء المستثنى منه
منفي الحال ويسمى قياس المخلف وصوابات للط ما بطال منفيه قال الفاضل عضد الملة والدين ثم ان اكثر استعمال كاول الا ما استثنى فيه
عن المتقدم ان ذكر الشرط فيه بلفظ ان فانها وضعت لتعليق الوجود بالوجود واكثر استعمال الثاني وسواء استثنى فيه منفي الحال ان
ذكر الشرط فيه بلفظ لو فانها وضعت لتعليق العدم بالعدم قوله وكيف يصح ان يعتقد ما لكلام المحكم ويعتقد ان قياس اعملت في الشرائط
قيل هذا استثناء خليع وتبع قبيح وترييف ضعيف اذ لا شبهة على ذي درية في دراية النحو والادب مسكة في صناعة العامل على الوجه الوجيه ان
المحب بان الشرطيتين المذكورتين لا يجامع ما توهمه وذلك العامل بانا على عدم حصول شرائط اتجاهها اياه، لا اسما، كلمة الشرطية التي جعلها وذلك العامل
كبرى او لا اسما، لزوم الشرطيتين لم يرد ان لفظة او مما قاسا لا صاح ذلك النحو لكنه ابطل شرائط كاصلح او لا القول بتميز فضلا عن تميز
بل اراد منع كونه قياسا مستثنى وجعل اسقاط شرائط كاصلح وعلاه لعدم اراده القياسية وبهذا القدر يندفع الشبهة ولا حاجة به الحمل الى
ذلك الوجه وما قوله وهذا غلط نحو اقصاص من وكز الخط اذ ليس في سليم الفاسية والكلام بعدم استعمال لفظة اسقاطا ما سواه المختار رعندنا في دفع السوال
بل صوابه ان في قوله ان يعتذر لا بعد نزل بحسب ما يمكن وما قال ان تغليط ان التزل كاضرب غير ممكن لا سيما على استعمال لو في فصيح الكلام من القياس كما مر اي
يندفع ما ذكر بمنع تلك الشبهة راسا وصواب الذين نزل وسمه ممكن مغلطة في الجملة بعضها المطلوب وسوء عارف القائل هذا وغاية ما
القاصر ان نقصد واما وجيها قوله واقول يجوز ان يكون الصول مستغنا بسبب كما لو قيل فلان لا يأتي الا ان يكون الصول مستغنا بسبب
استثنا، كاسماع يحصل على امر من ثم ان كاسماع سببا في الجملة والخاتم ان وكم المسبب سببا في الواقع لا استثنا، سببه فيه وكاسماع الخاتم وسواستثنا، الصول عدم
لا عدم قبل لان وهم ولا مناسبة ليقام المدة والصحيح خلاف دوام الصول ولزومه على تقدير كاسماع وعدم وكم ان كاسماع عن الكراهة بان المراد بالاباء على تقدير
لو وهم حصول الصول وكاعراض منهم على تقدير كاسماع على تقدير انهم في عنادهم في الغواية والضلالة بحيث لا تنفعهم اللطف باسماع الحق ايا ما وهذا
القدر كاف في جواز استعمال لو في معنا كما صرح غير المحاقق في الدم والتوضيح ما لكشف الجلي على اصل كاستعمال وهذا
لا منع للجواز ثم قيل لا يمكن الحمل على كاستمرار لانه اذا لم يوجد اسماع لم يتصور قبول واعراض وكيف يتصور كاستمرار على التقدير وانصاف بان
منع الجواز على ما ذكرنا الكشاف لو على انه في صوله، العلم الكبير صرح ان استثنا ما للطف لا يسمعهم للطف بهم حتى يسمعوا اسماع المصدقين ولو اسمعهم لتولوا
اي ولو لطف بهم ما نفع فيهم اللطف لذلك يسمعهم الطاعة وعلى هذا لتولوا عبارة عن عدم نفع اللطف فيهم وعدم استثنا عهم به وهذا استمر على تقدير
كاسماع اي اللطف وعدم ثم قيل قد فسر قوله ولو اسمعهم لتولوا بوجه آخر قال او لو لطف بهم بعد صدورهم الاولى بعد ذلك وكذا قوله ولو اسمعهم
فعلى هذا يحمل وانصاف بانه انما يحمل على كاستمرار ولا كذلك سبب عدم كاستماع في الدين والمعنى ان الكفر والكفوت لازم لهم
لاسبق عدم استثنا كما تقدم او سبق عدم استثنا لازوم ايا هم لو كان من اصل الصول ما يكون مع القول عليه تارة كما لو يكون المعنى ان
استثنا، الصول انما يكون خيرا لو كان من اصل الصول واصولوا كما ان عدم صل المسلمين في المثال المذكور انما يكون خيرا لو كان فلان من اصل
القتل قادرا عليه وانتفاء وبجوز ان يكون الضمير عائدا الى استثنا، الصول بمعنى ان استثنا، الصول انما يكون خيرا لو كان من اصل وكم كاستثنا، بان

استثنا كما قوله في نحو قوله عم قال الشيخ الرضي سوقول عمر رضي في الكشاف في تفسير قوله تولوا الدين يأجوا في اعينهم بعد ما فسروا
كاه قتل هم الدين كانوا يجيئون بعد مجيء رسول الله صلعم وكلما وجوا بيعوهم فردوهم منهم بلال وصهيب وخباب ونحوهم من ضعفاء المسلمين وعمار
وعن صهيب انه قال لهم انا رجل كبير ان كنت معكم لا نفعكم وافدي منهم بالم ويأجر فلا راء ابو بكر قال له يريح البيع ما صهيب وقال
له عمر نعم الرجل صهيب لو اخاف الله الا ان ما ذكر ابن الحاجب هو الذي ذكره الشارح ثم قوله وكم من عائب قولا صحيحا وعل
نحاه واقفين اليوم الستم وعلما بما لا اضر به الشارح من المصارع نحو ولو ان ما في الارض من شجر اقلام والبحر يمد من بعده
سبعة ابحر ما نفدت كلمات الله وذلك لان العصدقة والله اعلم الى ان كلمات الله تكونها صفة لله تعالى غير متناهية لا نفاد سواء
كان البحر مدادا لها او لم يكن كما ان كل صفة من صفات الله تعالى غير متناهية لانها لم تعد الكلمات لانه لم يمكن البحر مدادا لها لان ما سبب
للعام قبل لان ما ذكرت بعد عدم نفاد كلمات الله بل بعد نفاد ما لان قبل ظرف لنفاد البحر ومضاف الى نفاد الكلمات لان المعنى
ان الكلمات تنفد ونفاد البحر قبل نفاد ها كما اذا قلت جاء زيد قبل عمرو وكان المعنى ان كلها ما الكلي مجيء زيد قبل مجيء عمرو ونفاد ها ممنوع
في المصير الى انها لا تنفد نفاد كلمات الله بعد نفاد البحر لانا، كون البحر مدادا لها لانه يستلزم المنع لان انفاد، نفاد الكلمات
بعد نفاد البحر دال على انها، نفاد ها لان الذي الداخل على الجمل دال على ان الغد صرحا لكنه يدل على ان المعتد كما به كما في الادلي الصفدية
نحو ان لا صحب والا الجاز ولعجيب بالكاسي باب التمثيل ونزل غير المتناهي منزلة المتناهي فرضا تقريبا لفهمهم وتوبيخا لهم بسوء حال كلمات
الله في فرط كثرتها بحيث لو فرض البحر وامثاله من كثرة السعة لو فرض البحر مدادا لها لنفد البحر قبل نفاد ها وهو خلف للشبهة في خلق
وتعريضه بجهالة للشبهة فلا يلزم ح نفاد كلمات الله قوله واستعمال هذا المنع لولا انها كلولا اكرامك ابا لاشتملك هذا انا نمنع
على مذهب الكسائي حيث زعم ان لا يعمد ناصبا فعل مقدر كما في قوله لو ولات سوار لطمتني قال الشيخ الرضي وسوء ترتيب مزوم لو لذلك
ان الظاهر انها لو الحينية عند اسقاط كاول لاسقاط ما دخلت على لا وكاسقاط لازمه للفعل لكونها وقف الشرط ما سبق بعده وقف لما على لا
على ذلك لا محالة، اي انتفاء الفعل وهنا ما مع لا الهما باق على ما كان كما بين مرارا وحروف النفي نفي لو لا على لعمرك عمر لو ما يوجد لعمرك عمر
مستغن كاول اي انتفاء، وجود على لا انتفاء، حلال عمر وجوده انتفاء، ثبوت قسم ما كان لو لا مغني ثبوت كاول وانتفاء، الباقي
كما مر لو بمعنى ذلك لو ما يمنع لتمسك بهذا الكلام على هذا لكون منع قولك لو لا اكرامك اي لا اشتملك لو لم يوجد اكرامك ابا لا اشتملك
منعهم من عدم لزوم كانتفاء، العدم كاكرام الذي يقتضيه وجود كاكرام لزوم للزوجه له استمرار على تقدير كاكرام وعدم واما على تقدير سبب
البصريين فلا يصح لانهم قائلون بان لو لا كلمة برأسها وليست لو الداخلة عليها لا لانه لو كانت كذلك لوجب كانتفاء عنصر عند حذف فعلها
وجوبا ولكان مكررة غالبا عند وقوعها على الماضي في غير الدعاء وجواب القسم ولا مكرر بعد لو لا وما المرفوع بعدها مبتدا، خبره موجودا
وحاصل ما لمتهوم للشارح من السوال المذكور على مذهبهم ان وجود كاكرام ما نوعين وجود كانتفاء، ثابت لا محالة وعدم
بخلاف لو ما فولك لو ما يكرمني لاشتملك يدل على ان وجود كانتفاء، لازم لعدم كاكرام فيكون لازما للاكرام انتفاء وستمر انتفاء الوجود
والعدم وهو سبب الجزاء، ان ما بعد ما مرفوع بها لا فتقاضيها ما لا انتفاء، كسائر العوامل قوله ورفع ان الخاصة عامل كما نقاح وهذا قال
ان كانتفاء، في الجمع عند وجود فولك لن اشتملك لما جاز كما يوهمه لا اشتملك ان انتفاء، للربط بين لجي نصف والثاني، الذي حصل
ليس سوى انتفاء، الربط بين الجي ولكن لما كانا جميعا انتفاء، توهم انه سبب عند بعض انتفاء، وهذا ان استقام فيما وقع الجواب فيه بلفظ كانتفاء
فانه يعتبر فيما وقع الجواب فيه بلفظ النفي وسيأتي ما لكن ان صاحبان ما يمكن ان تقدر بالنفي عند ما ان نفي فانما، نفي بين كلام ما يشمله
لعدم النفي فانه قد ريفي النفي لزوم كانتفاء نفي المعنى للمعنى الذي هو من التوابع وسوء النفي مطلقا والمعنى الذي فهم فانه فهم جواب لو

اسقا بالقول باصتاريم قوله واذا كان لو للشرط فاذ الماضي اي مع التوقع باسقا، الشرط مدلوم اي مع التوقع بالاسقا، عدم التوسكا اشار اليه بقوله اذ الثبوت تاتي التعليق والحصول الغرض وفيه بحث لان التوقع بالاسقا، لازم للحصول الغرض قوله ومدمس النزاء، وكذا في شرح الكافيه للنجم السعدي ونخ النزاء، انا ستعمل ان كاستعمال كان وليس وكلاهما صحيح وقال الفاضل الرضي واعلم ان لو تستعمل في الشرط للستقبل كان وكلمة اذا تستعمل في الماضي كقوله تعالى واذا رأوا تجارة او لهوا انفضوا اليها ولو كان لو ايضا للمضي لوقعت طلبكم بالمصدر وموضع بالخطاء نصف تاسف على معارضة نفسه وسوق كلامه الى ما، وجعل قتل كاما لم ينظر الى التحقيق وانما نظر الى ما يقتضيه المقام فان المكذوب فيه على صدره وقال سعد او كاس الطويل ومطلقا طرس لصوت الماء وروح المتعالي سعد له وسنا مالي وما لي يم قال عنت فوتها والهراء اقضا لما تراب لما من انوع حال وفوت بهر على ما علمت والهراء بهر سعد له وحمله اياها تيا فيا وليس الكلح ذاري والما رتاء اليه الامر صد لمال نهد مكرمن ما، الملح فطح نعت بها طان لس بسال ومعنى البيت ان الابل لو وصفت بما ذكر لسبب حدت الماء وسلت تماسك من الماء وحلت علوبا عن الحس وعلى هذا فالحاجة الى جعل كلمة لو للاستقبال واول وناس التوسي والعصم لم يرد الشارح العلامه في هذا الكلام ان الشاعر قال ما الشام بكل للتعصيب اظهار الناسه على معارضة نفسه وسوق كلامه الى ما، وجعل كاما في الحامل على ارادة ان الشاعر حاس قدم نفسه وشاهد ما فهامن اعتدال الهواء وارتياح النفس من نسيم الصبا وخرم الرياض الغضه الطريه للخوض بانواع الرياحين والازهار وانصاف الحوض والمراعي المسيوصوف الفضاء وفنون الطرائق ما كافظا روض الماء الصافيه العذبه سما ما وهو والفرات الذي سنف صفا الصم صار كحسه لاصاب الوطن وذكر مواصله كاصحاب وموانسه كاخوان والاصحاب ويريد الموالفه وفرط للعاشرة مع العشاء وكاقران والاراك مسقط الراس ومهبط كاعراس لان كلا منهما معطن كاقامه وموطن للغاء وكاهما لكل العاشق وبهجه ملك الماء كحسه صار مزوج بحلوه كاسه واحد حالها الا انها لما ابدكرت الهموم ما فيها وحسه كالف الملوف وارض عامران الماء وس والمنعوف وراد الحارس وسواسيها الذي سعد بون سعد له طرب الحارس الذي نشاء مخوا رطها بالشام وامساء سوقا الى اوطانها وصارا شتاقا الى كاوطان غالبا على سوقا الى ما، وجعله وما فع سعد له من انواع الهباب وكاره كسب اسوح فهمن ما، البصر والسكون وصف الطلوع الشاعر على احوال ركابه من نواع كاسماء حكى عن احوالها حال طرق لحفوز الحارس للمقاصي سعد له وسما بالذي وعالي سمي كحلو لكاصارح كانا نادبت سنا وهم صوالي اذا طال عنا سار لم لور وسها عد الله صدور عوالي نعت فوتها والهراء حالا سراك الماس اسوح وجال اوالح اناض سرت وجوهها كاعرم والطي سعالي وكم بعضوان بطريع الصبا الى الشام لولا حبسه بعقال ولولا غاطي طلت للمراء صاحبه سيفكر عبد لها ملست اباليا الذي لا ابتراوم ارسلا سفار لسل اوسنان آل ومن منتفات اواجي وادما توحسا نهن بون جبال عاصار سنا مس لحوال لكل ركاسه يجيء لوكر الشاعر لاصاحبه وكاوطان وحركه له الى كاركتحال الى صاكاوار وكاصحاب كاعسار وكالان وكاصحاب فقال اوضحا عراعن احواله لعد زارت طيف الخيال تاصح فعل زار مدلى كاملطيف حال لعل كراها قد ارادا ايجابا دواسطلح بالعقوق وحال وسروحها ظل احول كاتا اذا الحدثه دوات وحال حلفا ماسان الكمول ومنح سراوزاها طوم احال برى العقوق نا كاكاه فضل حاها الخلق عيال نصار سبا لحاره بعد له وارتحالا عنه فحمل بها سعف على بخاره ته ايا، وملس حسكر على ركاسه وكونا حسب الاسلمت الماكل الرياض والمراعي ولا نظر الى زلال وجله ومنه علما ما صحالها وزاجوا اما، بقوله فانك هذا اضعف الحال موحا وارزق فارت وارع ما مع مال سنتي حياها بالعلا، تيح كنسانها وروحا عني اتال وان وصلت عنا لعب صدورها قد الهبت وحاسوس رجال لم جعل بعض سوق لكل ركاسه الى ما، وجعله بقوله ولو وضعت، وجعله الام اشق من الوجع الا ان الحوض حوال العاشق لو وردت الركاسه وجعله ووصفت وسها فيا شاره ما الجديه وسلت عن سياه اوطانها وحلت قلوبها عن ذكرها الا انه غلب على

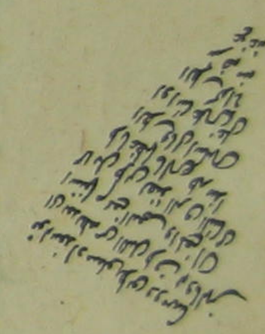

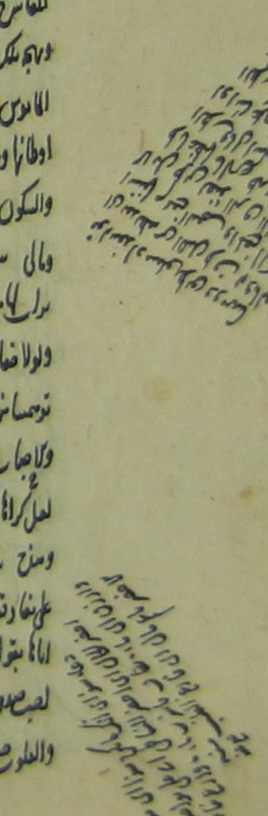

على شوقا دكن تذكر الالوفات والالوفات والله اعلم وقوله لتذكر مرا بالمناظر لعنا علمه من كاربط موضوع مسال واعتمار والعصاه انوا عمل اما رصدت وبعال ملون تزورا في الثاني مزلا علمين فيه الصبر عرفلا ان عمل عوض لازم ام رواه انتهى مزعم لس وفعال كان للثناء والمالك الفضي بحاوب عند رمض طوال الى آخر القصيد والشارح العلامه نفوه لسه نغزله ندا طلوع عا ما نصب الشاعر حتى كاطلاع وجعل اسرار اسالته كطلاعه ورمل عاض حتى قال ما قال فندوح مالا ح نظر وما امن حضر وما اصدح مقاله وانطق حاله واما سطنا الكلام لسلا يدسه كاوهام الى ما قلناه في هذا المقام سكذا صن المال وعرعنك ما ذكرنا وما قلنا والله اعلم كتبه المال ومسا بالقصد بن عنا والعوالي الرماح واما مض الرقي لما ها والبضو البصر الزال والعقال العدد والسفار جمع سفر بمعنى مرسله وعلل مولى المرود بين القوم للاصلاح وسفار وليل مزماسه العذر وكذا اسفار الى جمع سعد لي سفاريا الليل وسفاريا ال وكال السراء صعاسه ما طوال والطلح بحر عظام والعال بخر انفا والعصن موضع ودوك محال نساء بحساب سهيس وكاما ال جمع انفار وهو الصغير من كاسل والعوض للس نزاحا، للطف عند ان يرضع رب عمال عاصف العمار عن انال عن مخبون وروحه الوحش ومرسله الماظر وما بعدها مي كالعاظا قوله صت لم تقل استهزى بهم الخ وهو لم لان استهزى كونه فعلا عند النحاه والحروف وكونه مضارعا صالحا للحال بعد الحروف حالا والكونه مستقبلا لانه مقام لانا سه للتستد كاحروف حال عند النحاه والحروف وموضع لا استهزاء كذا نا مرضه للكشاف قوله وكاستهزاء موسى بهم وكاستحقار وسخرية، ازال الجواب ان معنى للعصوص معناه اصل ما قال نا شرح الكشاف سحار عا موعنه الغاء مكون مزما ساطلاق اسم الشئ على ما سرعاه او عنه له غادله او استعمال صت اطلق كاستهزاء على ما شه صوره صوص كاستهزاء اوسا كله وسمه طراء الشئ باسمه وسوكتره الكلام وكاما، عنونا نه من كتب العداوح حلت فيها وحرصت منه قول اي النحو مكي الروي وكرم كما قسما كا كذا نا في العصي قوله الظاهر موكاول انا لعقاط فط واما مض فلان عنهم ووقوعهم نا لمنة والملاك انا لم مزاستمرار حرم على اطاعتهم فما من لهم وستقولون بحيث تكون مستعقبا فما بعض وقد مزاضلال امر الدعوح الى ما ينجم من الملاك واهلاكس وبرما سعلق ما لارشا ووالدراه الى طريق الحق ما لاكس بخلاف موافقه امام ما بعض ما رويه فان فيها استجلاب قلوبهم وكاستمالتهم بلا مرح لان كاما ان المقارع للنفي استمرار النفوه لها الصرفه ان اعتبر وقوع الوعلى المقارع اولا لم اعتبر استمرار نا نما صار كاستمرار قد الفعل بعد نفي كاستمرار كما في صوت الحله كاسمه الدال على الحدوث فاطلق على الدوام حرف النفي حتى صت بعد ما ان الدوام والثبات لا لام من بعد ما عليه نا نما صار كاستمرار قد الفعل بعد نفي كاستمرار كما في صوت الحله كاسمه الدال على الحدوث فاطلق على الدوام والاخرى بعد النفي اولا لم يعتبر وقد الدوام والثبات نا نما بعد دوام النفي كما في قوله وما ام عوضت نا عنه سدوا في كل ما ناسب المقام ونص عليه ما ساطح والله اشار بقوله ولهذا نظائره في كلامهم قوله لان الحال اما من المستقبل الخ فيه بحث لان الحال المستقبل عنه لا يكون الحال المقارنة للتكلم بل الحال المقارنة للتكلم بالنسبة الى زمان الفعل الواقع فيه وهو الماضي فالحال في قولنا زيد يكتب غدا كتابته في الغد ماضيه بالنسبة الى الغد وهو ظاهر لا يخفى على احد قوله وان كان ما ضيا لانه بالنسبة الى الماضي اما المستقبل فلان وضعا لمستقبل نوع من حسن ولذا وجب ان يقع الكلي بعد ها دون المعرف بخصوص منع الخلق بها دون موسى فلو عرفت لوقع التوبيخ زيادة فايه ووجب ان يوصف الكلي الواقع بعد ها بالحصول كانا وه، بالنوع لان الصفه تخصص للوصوف المذكور اولا بعضها نوعا واما المضي فلان الفعل على المستقبل للحصول وهو لا يكون الا في الماضي وفاك لان الصوف كلي اذا قلت رب رجل لقيته كنت مخبرا بان الذي لقيته قليل واعلم ان الذي يستفاد من قليل واما تعلقه به بوجه قوله نشر على لف مرتب لان الذي يحصل منه القليل والكثير واما المستقبل فمن العسر وجود آي بوعلى غير كاشتاح قال الشيخ الرضي والمشهور جواز دخول ربما على المضارع مطلقا وعلى ما ذكر في الكشاف قوله من سرد المضارع مزاد الماضي غالبا قد قول السعدي واعلم ان ذكر بعض لعا اشرنا مم الزا، وضع الباء المشددة، والنانه منها وضع النانيه

والثالثة مفتوحة بالباء والرابعة مضمومة بالسين الباء، المخففة والثالثة مفتوحة بالتاء، الباء والسادسة مفتوحة بالكسر والسابعة والثامنة
مضمومة الراء، وفتح الباء مستدرك ومخففة بعدها، مفتوحة اصلها انا وف اواسم وهو البصرة الى انا وقت وقد الكوفة وقد حذف الى انا اسم
ثم اصلت بعد كونها اسما فان ان لا يحذف الا عراب لا هو لان انه مرفوع بالابتداء، ولا جزله ولصاح الشيخ الرضي وقبل وموجد مصب
ان عمرو انه لا محل لها من الاعراب لانه لا عامل لها لانها قارعت النون والنون لا يعمل فيه عامل — واما الكوفيون فعلى انه مبتدأ وكان وقال الرسي
اصلها كان بوه حذف كان وكسر همزة انه استغالا له بعد ربا وعلى بعض البصريين — واما جعل ما كي موصوفة بها هذا سو القول لان المصدر
صلة وصيوا الى ان ما في ربما المسكاة كما كانت في القول لا قول بل موكي حرفا مهيأ موصوفة بما بعدها وموليون ووجع النفسف الى المصدر
الى التقدير مع صحة المعنى بدونه خلاف الاصل على ان ما كي حرفا مهيأ ملبل عليها وهذا اقوى مما قبل بها توهمه ان لعلما يوجع لغة الكسر
غير مناسب وانه لا دليل على هذا التقدير — وجوز ان يكون مستعارا للكسرة ولذا قبل انها لغة لانه الكسرة وقد استعمل في الكسرة
حتى صارت عند كالحقيقة وفي التسهيل كالمجاز للجامع الى الورقة قال لانه ليس في شرح القانون الرومي وقد اوضحت عن موضعها ما استعملت
في الكسرة مجازا وكذا استعمالا انه حتى غلب على الفتحة الى ان صار كانه للفتحة — وقد كان الصاحب ابن عباد ذكره لانه فتح — وليست رتبة الموضع
وما اشبه حتى قوله بها وهو حرف ابدا لصحيح التسهيل ولكنا الصحيح الذي خاصة كانهم يعلوها من معنى التسهيل الى التصحيح كما تقدم اذا اوضحت
على الملفق وحتى معنى التسهيل الى التصحيح دونه كقولك ثم قد علم ما انتم عليه — واما من زعم الى الزام الشيخ الرضي قال انا قوله بوجود لو ايهما ما
دون ان لا حرف علة ان لو معنى ان المصدرية وليست شرطية لحتما بعد فعل وان على معنى التي تخص على الكسرة المخصوصة ولا انفكاك للمعاوضة اي
من تكون في الاداء ان تاء عن واو عان مطيع من السجاح في فتحة سدوكا بها نطع قطن صدوه ثم سمع بعضها الى بعض صعلها بين الطاء ضرورة كما مر اي
بعضها بعضا — ودخل في حكاية المكرر الحكاية نقل اللفظ من كلام الى كلام تخص على المستعمل صورة كاولى قبل ان قصد حكاية المكرر فعار
لتعدد عدم الحصر والعهد وان كان محالها وان كل واحد من العصدين مستقل بادعائها، الكسرة فعل ليه داخلة ان تاء لا تخرج عن
تعسف بالعهود ان يجعل كل منها منتفيا براسه كانه للشيخ حيث قال والما لا لانه للمنتفي لكونه منكرا بني لانه ان الخبر واردا على النكرة
كما اذا اجزعت رجلا من قولك عندي تمرة فتاكلها بعد ذكر رجل او كان للمسند اليه كما ثم قال او كان المسند اليه معرفة لكن المراد رجل من
بالمسند وهت غير مجهود واسنعم ان اراد عدم العهد شامل لما اراده حكاه المكرر لان اراد عدم العهد يكون على وجه محلة والحاء
ثم وذكر انما ما ان يكون مناكحا زاراد، العهد فانه ما ان عدم وكن تحتها او نقرا ولا تعصد الى العهد او لا يكون كذلك ولا اراد العهد
اصلا ولا فحا، ان حكاه المكرر يندرج في الاول والمعصود بوجه عدم عوض المصدر لذكر حكاه المكرر ما امكن ملاحظة ما قبل على ان جزء مندا،
محذوف اي موصول وانا قال كونكما انما، الى ان لا يحامل اخرى فرا انا ان تكون مصوبا على ان حال من الكاف في العامل فيه اشارة او من
ضمير المجرور فيه والعامل الظرف وهو لا يكون حالا من المضاف اليه الا في مواضع مخصوصة ليس هذا سواء، فلنا منع عملا او منع حمله اسيء وسواء جزء مقدم مندأة
فلنا منع عملا او لا منع تاويل المصدر والتقدير قولنا منع عملا او لا منع مسموع صح
للاضافة من ايم ان وضع الذي موليس في كلام العرب — وبصر حوا بان جميع ذكر ما ان اسم كما استقام مبتدا، وللعرفة بعد جزء مبتدا ليب
سيبويه ومن تبعه والية وحمله الرجحان حيث لم يجز عندهم على ما قال الشيخ الرضي عمرة عن بكر منعه استغنا ما اوكن من افعل التفضيل مقدم
على ضرب والاضافة لما قبلها نحو مررت برجل افضل منك بكر وجعلها الى ما بعدها مبتدا، وموجز لمقدم لمقتضى حال صدر الكلام والبيت
حال الشيخ الرضي حيث قال والحاكم مالك فاكا ول ان كم ذو جزء لا مبتدا، لكونه نكرة وما بعد معرفة كما مر في باب المبتدا، وبهذا التقرير ظهر ان
منع المسكاة وهي ان يكون اسم كما استقام مبتدا، والمعرفة بعد جزء ليست مما اسوء عليه النحاة كما هي توهم قوله لانهم يجوزون وقد

رفضوا الا انه لا يقدح فيما هو عرضة لعدم صحة الاطلاق على هذا التقرير فتامل وكن منصفا ولا تكن متعسفا قال ان العقول ان من منعا ولا يكن
لافهامنا من كما استقام وعدم التعسف ليس بشيء لان كما استقام الذي في حيز انا فما قبل لا استقام الذي قد لا يصح كونه نكرة الاولى ان يمنع قولك
اردا بوكر ام عمرو ام خالد مطرف كما استقام نائبة عن المسند اليه لا يوجب ان يكون كذلك هذا وجواب سيبويه لا يكون كونها
معرفة كما ان جعلها بما لا اسما، كونها اسما لا نافية وكذا هذا جواب ثان عن السؤال الذي صدرها اسما، كما استقام مثل عمرو ما وكم واهوانا وسيأتي
في كلام الشارح عن قريب ما يدل على استماع كون المسند اليه نكرة والمسند معرفة اذا قصد بالخبر وسيعرف ضعف ما قاله وما ان شاء الله تعالى — وقد
في غاية الفساد وقد يمكن العاصي في توجيه الوجه الثاني ان المراد بالاستماع والصحة المعلقة ان يكون بحسب المناسبات الادبية ولا عتبار اللفظية
كما صرح بعض الافاضل في شرح المفتاح والا فلا استماع ان حكم عليه بكونه نكرة بحسب ما وان لم يفد لعلوم منها بوجه من الوجوه او لكونها بكر
والمحاربحسب المناسبات ان يمنع او كاصل فيه للعلوم عليه وفيه الحكم المجهول وبان الطال الاصل الخاص لا يدفع ما هو المدعى وهو كون
كاصل في المسند النكرة وقد يكاسبان للمراد بالاستماع العقلي ما هو العرف او الذوق او العقل بما عانه البعد والمستدل بالوجه الثاني
سوء العلام بامر الذي الربيدي بشرح المفتاح واستدل اقعا بوجه آخر وهو ان التعبير عاكون كاصل فيه المعلوم كالمسند، اما لا يدل على المعلوم
وعاكون كاصل فيه المجهولة كالخبر فانما يدل على المعلوم بمعنى وما الوجه لا قول سو الفاصل عاد الذي الكاسي بع والمستدل اقعا بان اصل
المسند ان يكون معلوم لمكن كاصار عنه واصل الخبر ان تكون بكر لعند كاصار عنه فاذا كان للمسند، بكر والخبر معرفة خالف الكلام كاصل الكلام
امر غير جائز وقال عنه وضا اقاضي وريت الشارح وجوابه بشرح المفتاح الكل بقوله والقول بانه بمنع لكم بالمعاس على بالس يعس وبالمعلوم
على بالس يعلوم ليس بشيء لان المعبر عنه السي بالاداء عاية وعلومه لا يستلزم كونه غير معين وغير معلوم وكذا القول باستماع التعبير عاكون كاصل
فيه المعلوم كالمسند، بالدال على المعلوم وعاكون كاصل فيه المجهول كالخبر بالدال على المعلوم لانه لم وكذا القول باستماع كاصل بالكلية كيف
ما شاء المعرفة بكر وما شاء النكرة لانا نختار ان ثبوت المسند وهو كون للمبتدا، والخبر معلوما بالانه كون الكلام مفيدا للسامع فاما
بجهولة وسواء انتساب الخبال للمبتدا، او كون للسامع عالما به قوله وجعل معرفة المسند الى قوله مجرد اصطلاح وذكر بانه كما يصح بعض بعض
كالغاط بازا، بعض العاشرة الفاظ من غير عاده بناسب بعضها لا اصطلاحا بعضا الا ان الغالب فيما عاده المناسبات واعتبار المراد
ولذا قال سعد قوله بوجه الجعل بعضها مخصصا وبعضها مقداما بمعولات للمسند وبين اضافة ووصفه فرق معقول لان الفعل مسندا ولا يقع
مسندا بمعولا انما ولا اسم بقاف او بوصف اولا يسند انما فمناك مسند ومسندا اليه ومسندا اسنا ومعمد فاريد النسبة عا الوين سعد
كاسم والمخصص اصد كاسمي ناصد للمعنى فانا عنا ران الفعل بحسب اصله وضعه يدل على معنى مطلق والمقيد بزمان واما كاسم فقد يكون
قرينة دالة على العموم والشمول بحسب اصل الوضع والخصوص بحسب وسدا القرائن كاف في الحال واما المناسبات فهي انا عنا والعهد على
الفعل لانا انما نجعل كاستنا لما عا من الفعل ويوضح ما قال العاصي عاوي مسعود المرعشي في شرح المفتاح انه لفنا ران المقيد بزمان خاص الفعل
لان الفعل لا يوصف بالعموم كما وصف بالاطلاق وتقيد كاسم للفعل بحسب للمعولات ثم سمر الفعل لان كاصار العمل الفعل
واما بعمل الاسم مشابهته فلا يلزم ان يكون مقيد كاسم بعض للمعمول صحيح ما لكن بالاسم من حيث انه اسم كاصاف والوصف وهل لان
التخصيص الى العامل هو الفاصل بالدال الرسول وبكن ان قال عباد ناصنا ران الشيء كاول للزوم بالشيوع العموم والاعموم في
الفعل واضحا، الشيوع في الكل جنا كاكا بالا تقدح في اصنا والخصوص في خاصنا لا يوجد قوله عن بعض الشيوع او لا يكون
كلام العرب كون المبتدا، بكر وظهر معرفة في المجاز الخبر — قد لحلة بالخبر لما تشكل بالاستثناء كاسبق بما ذكر انوكم ودرسها مالك على
نوع من سيبويه لكن سنوضح مثل سرت برجل افضل منك ان على راي سيبويه اللهم الا ان يقال المراد بالجملة الخبرية المركب التام الخبري بخلاف الكلام الخبري

نحا الفوه

قوله ه

ت

قوله ه

مخصصا اي كخلهان والهوى مصدا سيد عليه

الى للعرفة الى مصور للضاف فى ضمنه معتقد بها ان فرد مخصوص اوافراد مخصوصه كقولك غلام زيد او علماء البلد الى واحد معين او
جماعة معينة فيكون للعهد الخارجى والاولى للجنس منه صدق موصوفا بالمذكور، اعنى من ما الورود فيكون للجنس ومن صدق موصوفا بمن افراده كقولك ضرب زيدا قائما وعندى اثواب فيكون للاستغراق ويعتبر كقولك غلام زيد اشتان الى واحد لا بعينه فيكون مبهما وسيأتى الكلام
كاريم من العهد الخارجى والذهنى وتعريف الجنس وكاسيأتى جارية فى للضاف الى للعرف وحاصلها: المعرف باللام تعلم ان التعريف ما الصاحه
تقتضيه كاشتان الى واحد لا بعينه واذا كان خلاف ما يصح كاضافة الاسم المذكور واحد لا بعينه فى ذهن السامع فلا يصح ان
يحكم بالمعين لان المحكوم عليه معين بعدم المعين والحكم بالمعين بكاذبه وهذا معنى قولهم لا يسوغ للحكم على من لا يعرفه للخاطب اصلا وهذا اولى مما قيل
ان كقولك غلام زيد تقتضيه للجنس فى فرد لا بعينه فيكون فى للعنى كالنكرة واذا كان معنى التعريف للجنس اى كاشتان الى حضور الجنس فى السامع
فاذا عمل حالة كانت للعرف باللام للجنس كانه قيل من فرد او افراد هذا الجنس وهو المعهود الذهنى فلا يكون للمسند فى نحو زيد اخوك معلوما للمخاطب
بطريق من طرق التعريف ومن ان لا يعرف ان له اخا اصلا كان المسند مفهوم لفظ اخوك فقط وهو معلوم له قبل عند اللفظ به واذا لم
يعرف ان صاحبك واما موصوفة به كانه قيل زيد موصف بهذا المفهوم المعلوم لك الحاضرة ذهنك كخلاف ما اذا عرف ان له اخا فان السامع
سوى تلك الذات للموصوفة بالاخوة والمخصوصة بالحاضرة عنده واما قولك اخوك زيد فلا يراد به الجنس فى ضمن فرد لا بعينه اذ لا عاصل للحكم
عليه بانه زيد وكان هذا هو المراد بقولهم لا يسوغ الحكم بالمعين على من لا يعرفه للخاطب اصلا فاعلم وكن الحاكم المتفصل يسعنى على ما
سواك فوائد ومما يصح فى قولنا رأيت اسودا عابا الرماح فوائد ان السامع يعرف ان لها عابا ولا يعرف ان لا رماحا تعلق
بقدوم السامع وهو الباعث على مالاجله وهو الرماح كخوص بحر ابتسامك ماء بحلة السامع بالبيع وهو بحر تفصل وزن ما تعرفه
على ان المهذب ولا احسن للواحد من وصح صريعة الغانى من اى الرز الاكاسى كان بيانا منهى قصد والمعنى كوصى
موسل الغانى وفى الحل للغنى بحرا بعيد مشغوله وهو الحرعا رد لك للبحر بدل عن الما، وعمل الوسيحرا والتوع غيرا ما الجوالب لها عن الما
الغانى بريدانه دخل الحرعلى من سماه بحرا بعيد مرسن وجولانه فى الحرب وقوله ان الصور ما نعة لا مانعة، انه بكى جملة على العلة والما
احال ما قبل فى وبهذا ظهر ان ما ذكره صاحب الكشاف الى قوله محل نظر توضيحه ان المناسب للسوال المذكور ان يقال فى جوابه الناس فى زيد
لا يكذبه فى انه ما ضرب الا زيدا بل يقتضى ان الناس مقرون بكون من ضرب زيدا هو زيد او عمرو او غيرهما لان المعلوم عندك
انحصاره بالناس والمجهول انحصاره بكونه مسمى بزيد وجيب بان من فى السوال ليست للاستغراق والضمير الراجع الى الناس فى قوله الناس فى زيد
وهو مرتب بسببه كما مر فيكون السوال عن حكم علم الناس كانه قيل ازيد الناس ضرب ام عمرو الى غير ذلك فيقتضى العدول فى الجواب فوضع كلمة من موضع
تلك للخصوصات التى طلب ان يحكم على احدها بعينها بالناس فيما سأل بل لكل السوال طلب حكما كون الناس فى حكم به والخصوصة كزيد مثلا محكوما
على ملا يطابقه الا ان يقال زيد الناس ضرب ان جعل الضمير مبتدا مقدم عليه ضرب وهو مرتب لتضمنه كاستفهام كما مر وسبب غرض كان للخلط بالسوال فى
حكما كون الناس فى حكم به والخصوصة حكما بها فلا طابقه الا ان يقال الناس زيد كما فى جواب السوال الاخير وارادة الجواب على ذلك
الوجه بعزل عن المعنى وسوا فى نظر لقوله واذا لكل منهم للطلوب فى عالة عدد المعهود فى وقع حكما به ثم قل واطرح ان هذا النظر
انما صدر عن صدر ملا ما مل ونظام اتسع خرق على الراقع لكل ان اشتبر نما بينهم وانتشر واعجب ان الشارح قد نبه على ما فصلنا، ثم بسبه قال
فتأمل فى الحواشى على الكشاف فان قيل فى الناس فى ان زيدا الناس ام عمرو ام غيرهما مسئول بان كاب زيدا الناس سقدم زيد لكون
على وفق السوال قلنا سقدم على تقدير جواب من قام وهم ورا الناس فى قام زيد سو المطابقة اللفظية صح كان السوال
جوابه والجواب فعله لا المطابقة المعنوية التى حكم عليها للطابق بوجوب دعا تها نحو زيدا اخوك وزيد الناس والناس زيد صح

اما ابو الهيم وسيرى سوى تمام بدورى ما احسن صدرى سام عيسى وعوادى سرى مع العمارت ما رضى مرى قول عن الشارح ان
اما غا اما ابو الهيم كلما شاع هجا النون لكون معرفا عاما احسن من كاحساس والعمارت مع عرفت وسو للحسن عن الحسن والمولد مما الحلا ان الحاسن
وقوله على ما يوهمه بعضهم رد على العلامة حيث قال وانا مستفهم فيه اى فيما اذا حذف المضاف والحاصل ان السامع قد يعلم اولا بالقرينة
ان قائل الكلام فلانا وانه معلوم له اى للمخاطب الذى يجوز كونه متعددا وبانه متحد لكن الوجوه الثلاثة الاولى ومنها ان يكون اذا كان
المخاطب يعرف مسمى زيد وضمنه اولا يعرف الا ذهنه وان لم يعرف الوجه يجوز ان يكون متعددا وان كان متحدا فاما ان يعرف انه اخ
ذات اصل قول اى وان ما لس للملة كنه الترديد ومع الست فان يكونوا الرا، من صناعة ان سب ان الحاجة
للكون المقصد رضهم قائم مواجدون بالكم لا بالكم ما حرون للخاطب اصناعة ومن نصر الحاجة المعهود المعروف بما مواجدا بالكلية واحد الحاجة والمراد
اشارة الى ان الناصر للحاجة والحاجة سان له ومعلوم ان الحاجة المحذوف واسم معاه ما موجبه مثل قوله ولا فان يكن موك معد كربت
رسل من تلك كلام وكجواز ان يكون للمخ وهو الحاصل عند الحاجة من ان كل جاز ما معاه ليس بحال وعاما مدا يكون اللام للجنس لا للعهد
كما سيجى فى كلام وبهذا اى بما مر للذكور فى بعض الكتب شرط لقضاء حيث قال فى قضاء بعد ما شرح اولا معلومه الطرفين
مطلقا اعم من ان يكون سوت للسند بالاضافة او غيرها سواء ما سوته فلانا وهذا السامع اما كلما عا امر معلوم ارطبوت من طرق التوقيت باخر
آخر معلوم له كذلك كالذى للسامع له يسمى زيدا وموصوفة بضمه واسم ولكنه لا يعرف ان اخوه واردت ان سوته انه اخوه فقول
فقول له زيد اخوك سواء عرف ان له اخا ولم يعرف ان له اخا اصلا واما عرف ان له اخا غير الحاجة و
واردت ان بعد عنه قلت اخوك زيد اما اذا لم يعرف ان له اخا اصلا فلا يقال ذلك لامتناع الحكم بالمعين على من لا يعرفه للخاطب"
اصلا مشروط بان لا تضاف به جانب المسند اليه للعلومه كخلاف الاضافة جانب المسند فقال وكذا اذا عرف السامع انسانا يسمى زيدا بعينه
واسمه وعرف انه كان من انسان الطلاق ولم يعرف انه كان خالدا او عمرو فاردت ان سوته انه زيدا صدوكل للطلق فقول زيد
المطلق واذا اردت ان سوته انه وكل للطلق سوته زيدا قلت المطلق زيد وكذا اذا عرف السامع انسانا يسمى زيدا بعينه واسمه وصوته
من حصل للطلق واردت ان سوته ان زيدا صفت فقول زيد المطلق واذا اردت ان يعمى عنه حصل للطلق قلت المطلق
زيد فشرط ما غرضه ما ذكر من للعرف باللام للعهد او الحس معلومه للطرفين واعترض عليه اولا بان حكمه بان المسند اذا كان موكلا الى
الحاجة كون معلوما للسامع ولا كذلك اى ان فى صدر الكلام وبانيا بان فرقه بين للضاف اذا وقع مسندا وبينه اذا وقع مسندا
اليه غير ولغو وحكمه بانه يمنع الحكم بالمعين على من لا يعرفه للخاطب اصلا لا يجدى نفعا لان للضاف اذا وقع مسندا اليه وما يرد به موجود فى ما
كنى ما لا يعرفه للخاطب اصلا بل ما يعرفه بوجه ما فلا يمنع الحكم عليه بالمعين واشار الشارح الى دفعه بقوله فلفظ الكتاب ساقط الى اصل الفاضل
وباء كاضافة الى هذا الاستقبال ومحصوله ان علام زيد بقصده بحسب اصل وضع كاضافة الى غلام معهود ما عند ربك السنة المخصوصة ص
لو كان له علمان فلا دان يشار به الى غلام لمزيد خصوصيته نحو ليكونه اعظم علماء او اشهرهم بكونه علامالة او لكونه معهودا بين المتكلم والمخاطب
وبالجملة يجب ان يكون بحسب وضع اطلاق اللفظ اليه دون غيره وقد يستعمل بلا اشارة الى معنى كاء للعرف باللام فانه يذكر لاصل وضعه
لواحد معين وقد يستعمل بلا اشارة الى معنى كاء ولفظ امر على اللهم سيجى وذلك على خلاف وضعه وبه يندفع الوجه الاول من
وجهى الاعتراض وبقوله لكن المعرف بالاضافة ان كان مسندا اليه فلا بد من ان يكون معلوما بالفعل اشارة الى الفرق بين للضاف اذا
وقع مسندا وبينه اذا وقع مسندا اليه لان المعلومية هناك السامع بنات المسند اليه كخلاف المسند وبه يندفع الوجه الثانى من وجهى وقد صرح
الشارح وجه خبر ما التعريف بالاضافة كالتعريف باللام فكما ان اللام شارة الى حضور ما عرف به ذهن السامع كذلك شارة بالاضافة

حيث قالوا انا نحكم على ما سمعوا ان المخاطب طالب للحكم عليه قال صاحب المفتاح بعد ما نقل هذا الكلام واذا ما ملت ما لوه اعرك عما هو فعل
الخويص لا كون تقدم الجزء على المسند اليه اذا كانا معرفتين مقابل اتيانه مؤخرا عنه والمسند، ولما المطابقة فظاهر واستحسانه على انا قد قدمنا
حصولها من كلام واحد صفة وان ما سبق من الكلام بسند من سطا من الكلام فلا علينا ان نزع سمك بعض الزمام فنقول وبالله
العصمة والتوفيق الفائدة المذكورة هي التي عليها الجمهور لا دافع صحيحة واستقامة واعراض من قال موضوعة فيه كما تزين فيه فاذا كان المخاطب يعرف
السامع اتصافه بالمعرفة دون المتكلم وكونه مسمى بزيد نحو قولك للطالب بالجهل بالمعرفة من الصفة وهو العالم سمي بزيدا وعالما عليه وبجهل ما لا يعرف من
من الصفة محكوما به فاذا استحرت في هذا المعنى وقيل لكن من سوى من المصنف بالموضع هنا اصح الفائدتان وهما فائدة ان يكون
للمتكلم احديهما ما يعرفه المخاطب والاخرى ما لا يعرفه وفائدة من موضع محترف قولك زيد سوام عمرو او غيرها فاذا فصل من
مسندا، ما فصل حتى يكون موجب كل منهما ما يقتضيه موجب الاخر بخلاف العكس وموجب مزحرا ما فصل فانه سواء من موجباته سبق ان يحمل
على الوجه الذي تاتي به التوسل فلا يدان يراد من موجبات علم ما جهله المخاطب من اتصاف العالم بكونه مسمى بزيد او عمرا وغيرها على التعيين
وبعضه اذ اذا عرفت المخاطب اتصاف شخص ما بصفة ما ان عرفه باسمه بعينه اولا فعلى الاول وهو ان عرفه باسمه اما ان يكون يزان يكون المشخص
العالم غير المتصف بكونه مسمى بزيد بعينه او لا فان لم يكن يزان يكون عالما بالصفة فلا فائدة في الخبر الحاصل لازم فائدة الخبر واما
جهل ما عرف اتصافه بكونه مسمى بزيد وعلم عرف اتصافه بكونه عالما وعلى الثاني وهو ان لا يعرفه فان عرفه واستحر عن سوء لا يدان
صاحب الكشاف وعلى الباقي وهو ان لا يعرفه وباسمه فاما ان يعرف ذلك المتصف بالوصف بشخصه او لا يعرفه فان عرفه واستحر عن سوء لا يدان
تقال العالم زيد سواء جهل زيدا وصفه او لم يجهل وان لم يعرف ذلك وهذا ندفع ما قاله الشارح العلامة ان
ما ذكر صاحب الكشاف محل نظر وتامل يرشدك الى ما قلنا قول الشيخ عبد القاهر انك قولك زيد مطلق وزيد المطلق ليس بفعل كما ان طلاق كما سبق
في كلا قول فعلا اما يجهل السامع اصله انه كان وفي الثاني فعلا مدعا السامع انه كان ولكن يا علم لزيد ما ذا بالمكان انه كان من زيد "
انطلاق مخصوص وجوبت ان يكون ولكن من زيد ثم قل لكن زيد المطلق اعلب ذلك الجواز وجوبا وزال الشك وحصل القطع بانه كان من زيد
ثم اذا قصد تاكيد هذا الوجوب قل زيد هو المنطلق فليذا جاز زيد منطلق وعمرو وان زيد المطلق وعمرو لان كان انطلاق المخصوص الذي
كان من زيد معتبرا ان سئت لعمرو ولئن كان ذلك منها جميعا كان سبق ان تقال زيد وعمرو سما المنطلقان ما ذا قبل المنطلق زيد فانا لمن على انك رايت
انسانا ينطلق بالعدلك فيما سبق ولم تعلم ازيد سوام عمرو فقال لك صاحبك المنطلق زيد اي هذا الشخص الذي رايته من بعد هو زيد هذا عام ما في
للعام لكن للخاص السفل العلام واما اللام للعرام نحو وفيه نظر وجه على ما نقل عنه في الحواشي ان القول بان المجعول مفهوم فرد من افراد كانسان
ما خالف قواعد المعقول ويمكن المنازع فيه ولقل وجهه اما اولا فلان المجعول في زيد انسان او قيام هو مفهوم كانسان ومفهوم العام على ما
هو المشهور وان كان اسم الجنس اسم الجنس موضوعا للماهية من حيث هي يكون دليل الحصة جاريا بعينه في الحكم المنكر منتقض به وان كان موضوعا
لما يعتد وصف مطلقا من مفهوم ومرة ما فلك ان تلزم ما ذكر لان هذا المفهوم اذا الحكم زيد واحضر فلزم ان لا يكون للانسان فرد آخر والا لصدق
على هذا المفهوم اي مفهوم فرد منه فلا يكون متحدا زيد وبحضرته وما قال ان لا يلزم من اتحاد فرد من افراد كانسان زيد اتحاد سائر افراده
فهو مغالطة من باب الاستثناء العارض اي مفهوم فرد من كانسان بالموضوع اي ما صدق موضوعه اذ المجعول في المكرمة كما قول وملاحظة
كما مر من الثاني لظهور بطلانه لانه لو كان عين زيد فلا محمل وان كان غير لم يبق كما بحث زيد انسان بحسب كلا مر
واما انا سلمنا ان صدق مفهوم كانسان على زيد في الخبر المنكر مستلزم صدق ماهية كانسان عليه ولكن نمنع انتفاء لازمها انا لنا سلمنا ذلك فانما هو على ما ذكر
من انتفاء الصدق والظهور لا يجاد ولا انتفاء يلزم الا صدق عام على خاص اصلا مطلق العموم مطلقا ومن وجه وصل الشبهة ان الا يجاد في

في الوجود الخارجي لا يستلزم ايجاد المفهوم في ضمنها ولا نسلم وبها مجازا ان سحر تهما بالا عزو سالت وراء ليكون مع كل واحد من الثلاثة
مصدقة فالجواب ان القياس الى انفاء عدم قتل كما ولى ان تقال اذا طلقنا زيدا مع تقدد الخبر قلنا على كما سبق ان فالحصر ظاهر
والا سنغني ان تحمل على انه عام ايجاد وعدم الجنس اذ لو اريد عدده على لضاع التوسيع ظاهر الحصول للمخصوص بالمكرر ايضا وهو
لا يوجب الجنس وقته ادعاء وهذا للغو مغاير لما حصل من الحمل على الا سبق ان وسبق ان لا سبق بصرا بل بعدمه الى صدوقد سبق لهذا
سهم فيما نقل عن الشيخ عبد القاهر ان التخصيص المعرف باللام من غير ما ذكر فقط وسيجئ الجواب عن الوجوه عن قريب ان شاء الله تعالى فتوضح
فالحاصل ان المعرف باللام الجنسي اذا جعل مبتدا او جزء سند فصد المبتدا، او الخبر فان كان المبتدا، ص
او الخبر غير معرف باللام سواء كان معربا او غير بالدليل المذكور وانا لله، فانه اذا ما معربا باللام الجنسي فالمفهوم من كلام الشارح
قصر المسند على الخبر وابن الحق الشريف الجاني رح قال هذا ظاهر لان العصر بين على قصر الاستغراق وشمول جميع الافراد وهو لكن المبتدا
انسب الى العقد فيه الى الذات وفي الخبر الى الصفة وقيل ان كان اي لام نحو المقصور ردهم او لغير كقولك الكرم التقوى والسخاء الكرم
اذ للعقل قصر الكرم على التقوى وان كان منها عموم من وجه محال الى وان لا حوال كقولك العلماء الناسون او زيد بعضهم فان قصر العلماء
وان عكسا وردا ولا يصور عموم في القصر بحسبها والصب انه يجوز ان يكون اي لام منهما وان بسا وبا صدقا وهو لون لا يحالف
لا يحالف فيما للمقصود سواء حكم بالمجاد المبتدا، بالخبر او بالعكس لكن كما ولى اظهر هذا وكلام صاحب الكشاف في الفائق حسبوا ان للعرف
باللام سواء جعل مبتدا او خبرا بعد قصر للمبتدا على الخبر حيث قال فان قولك اسد هو الحيوان المعنى انه الحائب لا غير الحائب
وقولك الحيوان هو الاسد معناه ان الحائب لا سوله غير لان الجنس صحيح ولقد ما صدق عليه الخبر هذا مسكت بادي الرأي فيه بالنظر اعلا لا
وقد يسبق فيما ذهب اليه بالوجه المذكور بالامر بدعليه ومن ثم قيل الصواب ان تقال لان للغير لان كل يوكل على انه وكل يعوض
الى امراته وكل كوم غ العرب علام ان يكون الكرم مقصورا على كما صاف بكونه في العرب لان كل فرد منه موصوف بكونه فيهم فلا يوجد
فرد منه في غيرهم ولا يلزم غ ذلك ان يكون كل ما سوى كما صاف في العرب موصوفا بكونه كذا لعلام قصر الخبر على المبتدا، ويمكن العلامة بان تقال قولنا
من كما فراد وهذا ان كان للعرف بالا يجاد كما حاد في الوجوه الجاري لان الاتحاد فرد ما من كما فراد لا استلزام ايجاد ومفهومها في ضمنها ولا استلزام
فجاز ان يتحد زيد بالا عزو سالت ولا يلزم فسق ان يراه بالاتحاد فرد ما يجب صدقه على كلا صاف الجنس للعرف فانه لا يراد وجود صدقه
عليه والا لصاع التوسيع كما للحصول للمقصود بالمكرر ايضا وح لا يوجد الجنس وجوده لا دعاء بحيث ان يراد بالاتحاد هو الجنس والمراد به
صنع وصنع غير ما ذكره وكان الشارح اشار الى هذا فيما نقل عنه في الحواشي بما قال لا يقوله ويمكن التزاع فيه وبه يندفع ما قيل ان الوجوه المذكورة
في توجيه النظر هنا ملتزمة فانه وضع وهذا ظاهر ان توسيع الجنس في المبتدا عند قصر المحمول على كما صاف بكونه له قيل هذا انما يظهر اذا
قصر المحمول كل جدعلى قياس ما قرر نا في كما ئلة السابقة واما اذا قصد به الجنس من حيث هو فانا ما يلزم لصاحبها ما ذكره بدلالة اللام على كما صاحبها
كما ذ قيل فضل المجتهد باسمه علام لصاحبها ص افراده فالحاصل ان قولك اسد هو الحيوان لا يلزم ان يكون كل فرد من افراد الحيوان اسدا
لا سعداء على المخصص بغير سبيل اريد انه مختص بهم لا سعدا هم الى غيرهم وهذا القصر للمقصود استفيد من خارج كما صاحبها من سبقا وهو الثاني
سنا كر ولما لك كما سلة فلا حاجة على قصد الجنس بما لزم منا صاحبها لا ان الحكم بان جنس الكرم هو صوف بكونه حاصلا في العرب
لا ستلزام ايجاد افراده بهم لجواز ان يكون لبعض افراده وجود في غيرهم بعض آخر وكن ما قرر نا لك في هذه القاعدة الجليلة التي سعوا في تحصيلها
كتب نسالك فيما كملا ركب الى ما ما الشارح عليه ما سواه وهي عن نعت المنكوت وقد يمكن ان عدوان الحواشي عما وجهنا به كلا يوجد
اعلم ان المعرف باللام للجنس عرفت الى كاسوا وعند العصر يم اما ذة عند قصد كاسوا في ظهر فلا ركن الى ما تمسكت به عام لا عالم

فرق بين اتحاد معنوم الجنس المعرف بالمبتدا
وبين اتحاد مفهوم ع

ص
... اعلم ان ما ذكره من ان الكرم مقصور على العرب الخ

كما لو تمسك في ورط الخبر واورده به العيان فكان انما ، ماور ، العامل بحكم منصوص كذلك الذي اسله الشارح العلامة مسدر منصوص
فلا يحدع بالقول المخصوص قوله سوقا ان كان عشي صوب الواسب للمانة المصطفا ، اما محاضا واما عشارا فانه كالصحاح المحاض للحوامل من النوق
لا واحد لها من لفظها وقال للولد حليبة والعشار بكسر العين جمع عشراء ، وهي الناقة التي استعلى من يوم ارسل فيها الفحل عشر اشهر و
نزول فيها ايام المحاض بصفت الممدوح لكمال الجود وتمامه الكرم فيه لانه سذل ما هو اعز كما حال واعشارها ادل على قوله المصطفا ،
وههنا نكتة ذكرها الشيخ فيه ولا بأس بالاشارة الى قليل الظ ان قولك ليث للحسب يقدر اسد للحسب لكنه انما يذكر ولكن المقدر اعتبارا داخل في ذهن العالم
فهو من قبيل نصر الحسن للمخصوص باعتبار يستدعي تطرف كما في قولك زيد للمطلق في جانبك فان نصر جميع محامده على نصر جميع محامه فهو من نصر ما هو من نوع النوع
ومندرج فيه وذكر سابقا الا ان المقدر من هنا مقدر ومن هذا المقدر لا يسبق جعله مكنة صنوف وكذا لا يسبقه كون الظرف مستقلا على امر يحتاج الى
ضمير للمتكلم لان المقدر بالظرف يوجد على حراسة تحملة ، افاده ، التخصيص وهي منها لا يسبق خروج المصدر عن كونه منسوبا محضوضا ومنزلا
النوع وذكر ان قال ليس الغرض من جعله مكنة صنوف انه تتم مغايرة ما ذكر سابقا على الوضع ان المثال المذكور انما احتمل كونه من نصر الضعيف
اي المحبوب عليه نصرا محضا او حاميا له وكون من ناصر عمرو الشجاع وكونه من نصر الضعيف اي الحي على فرد كامل وهو محمد المتكلم نصرا محضا او حاميا
الضعيف وكونه من نصر الضعيف اي الحي على المراد وهو الطالب لكن يعرف ذلك بالتامل الصادق
والذوق السليم كلا فان ما سبق جعله مكنة صنوف كما في قول الخنسا ، قتل اولاد الا ناصخر ان اكسب عن فقرا صحكيم نصرا طويلا لكسب في
كسا معسولات وكتا من اذل العولا دفعت بك الجليل واستحى عن فادفع للخطب الجليلا اذا يتج البسب قوله وهذا انما
ذكرنا ان الوضع انما تعلق الحس لحقيقة واحد جنس يدخل من العلم سقط ما قاله كالنام الرازي في شرحه كالكار وجه السقوط
انه بعد ما تعلق الوضع للحس على سبيل لا مبغ للقصد الى نصر الحس على ما ، للمدوح لكونه مستفادا مما سبق ولما قال في تحقيق ما يعرف
بحسب الذوق السليم والطبع المستقيم والتدرب بعرفة هذا كلام العرب ان ليس للبيع مجال على القصر وان امكن ذلك بحسب الظاهر و
التامل الخاطر وانما يحتاج حكم القصر بالثناء الى تعريف الحس لان القصر وعدم انما كون فيما تعلق به العموم والشمول اما قيل لان مرادهم
من عبارته ان القصر لا يتصور وجوبا فيه في المعرف بلام العهد وما في حكمه كاسم العلم والمضاف اليه لان عدم فيها حين تعلق نصر به على
غيره كان للعرف بلام الجنس وذلك غير صحيح لان المعهود بخبر زيد المطلق يمكن قصر على زيد نصر قلت هذا اعتقاد والمخاطب كونه غير زيد
او نصر يعتبر عند تردده فيها سئال زيد المنطلق لا عمرو وكذا المضاف مثل زيدا حوس وكذا الشارح مثل هذا عمر وولا يتصور في من كان
نصر كذلك اذ لا شائع اعتقاد كون عمرو مشركا في هذا وضع وكون كذلك والمنطلق المعهود من مشركين لم يتصور جوازان كان ذا زيد مثل قوله تعالى
واولئك المفلحون ولعله اراد ان التعريف العهدي باللام وما في حكمه لا عند القصر الا عند قرينة الالتفات كما عند التوسط الجنسي فلا يكون
توسط العهد طريقا من الطرق الدالة على القصر كذا افاده فتدبر فيه تامل ، ويدل على ان المثال المذكور انما احتمل كونه من نصر الضعيف
على الاستدراك كما مر فلا حاجة به الى طريق آخر مرشد كما ذكر قول للم والشارح للمحقق نقد رقوله وعدم المراد به عدم الملك
اي عدم القصر عامر شائه ذلك فلا يتقرر المعهود نصر ولا عدم عامر شائه ذلك وضوع التكلف ، يعني لا ، فائدة في الشان فتفطن
منه وتحمل انه اراد به ان القصر يجمع انواعه في صح للدول انما يكون فيما تعلق به العموم والخصوص يدل عليه تعليله بما تحمل الشركة والشيوع ومثل
هذا الاختصاص لا يقال ان القصر في المطلق وذلك لان اختصاص زيد بالمخاطب في مثل ان زيدا والعالم لكنه باب عن العام مكتسب بوسم
ان سبيي قصر في الاصطلاح قوله لان الحرج الجنس لا يكون محكوما به وذلك لان زيدا مثلا وان صح منها عان فلا يحل من حيث هو ولا
يحل من حيث هو على من يعتد به النظر السليم بسبب في سعاعدا صحيح الا انه ليس بحال صته وما وقع في بعض كتب المنطق من ان الحرج الجنس متعدد الواحد وكثير فظاهر كثير

كذا قال قوله فتوهم كثرة النحاة ان الحالة الواقعة خبر مبتدا لا يصح ان يكون انشائية قال لانها ، ان الدليل خاطئ من حيث اشعار لفظ الخبر
بمقابل الانشاء وهي خبر للمبتدا ، وفيه ما الدليل الخاص ان خبر المبتدا ، يجب ان يكون ما يحتمل المبتدا ، يعني ان نسبة الى يجب ان يكون موقعها
ان هذا الوجوب يتحقق بالكلام الخبري والعضو الموجب بل اردان نسبة الى المبتدا ، يجب ان يعتبر بالنسبة معرفة او موضوعة او مشكلا فيما قبل
فيه وكل الطرف فضل ازيد عندك او يقدر حاز ان يعتبر حاصل عندك واعتبار النسبة بالثبوت منها حالا سبق ان شارع فيه لان المبتدا ، انما
ذكر لينسب اليه حال من احواله وربط به حكم من احكامه بوجه من الوجوه من حيث زيدا وزيد ضربه ما ذكرنا في كلا ول فضل فيه
وفي الثاني مبتدا ، ومرفوع الفعل عليه فيها لانه ذكر نا كلا ول بيانا لما وقع عليه الفعل وهو الثاني لمسند اليه حال من احواله ولذا صرحوا بان معنى
زيد ابوه منطلق زيد منطلق كذلك وعلى هذا فقول لا شائبة طلبا او غير وان كان حاصلا لكنه قائم بالطالب والمنشئ فمن قبل زيدا ضربه طلبه
الضرب قائم بالمتكلم وليس حالا من احوال زيد الا بالعتبار ، يعلمه به او كونه سببا لذة عند وسخطا وان تحال فيه فلا يدخل من ملاحظة منع
للشبه عند وقوعه خبرا عنه وهاهنا قيل زيد مطلوب ضربه او معتدل في شائه وذكر للاحتمال على انه يستحق ان تحال فيه فيستفاد ومن لفظا
اضربه طلب ضربه ومن ربط المسند ، بمن ذكر غير مستفاد من اضربه واستناعه من احتمال الصدق والكذب ما يمنع اذا لما لها ما يمنع الثاني
فظهر بذلك ان معتبر القول فاوقع في المسند ، كما في المثال المذكور ليس بمستفاد على قاعدة العربية من مستفادا بوجه من لا سبيت لها ولا لاول
من اضرب زيدا وزيدا اضربه لمنع من مستفادا محضا وما قال بعض النحاة انا وجه في الجملة الواقعة صلة او صفة كونها خبرية لانك اذا جئت بها
لتعريف المخاطب للحصول والموصوف من انفانها محتملة لها وجب كونها جملة من الحكم المعلوم للمخاطب حصول المخاطب قبل ذكر ذلك
الجملة ومن هي الخبرية لا كما شائبة كبعت مثلا والطلبية لا مرو غرض للمخاطب حصول مضمونها الا بعد وكرسما والما لم يكن خبر المبتدا ،
مركبا ولا مخصصا جاز كونه جملة انشائية بل عليه ما قبل ورد انها ان استفاد ، مانع مخصوص فاخر المبتدا ، لا نسلم ان لا يكون مستفادا
مانع آخر على ان هذا العامل اوجب انها وصل فيما وقع لا شائبة صفة او حالا او معمول لا شائبة باب طبت عند فال وقد يمنع الجملة ،
الطلبية صفة لكونها محكية بقول محذوف هو الصفة المشتقة كما قاوا مررت برجل راكب اي بمقول فيه قول هذا القول كالذي
حالا كوكبت زيدا اضربه واقفا اي مقولا في صفة هذا القول ومعمولا لا شائبة ما ظننت كونه وعدت الناس اضربه كوكبت الخاص في
واحد العامل والمعمول المذكور دون الحركم هذا والعامل ان مقول اعطف انشا ، ما جوازه وقوع كالشائبة فيما تلا ما وصل وعدم
جواز تقديمه وقوع السكاكي وقف الى عدمه واخرون الى جوازه وقوع الشيخ الرضي وهو مختار الشارح في
شرح الكافية قال اي كالشائبة وبعض الكوفيين لا يصح ان يكون طلبية لان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب وسوء وانما اوا من قبل انهم
لفظ الخبر وليس المراد خبر المبتدا ، ما يحتمل الصدق والكذب كان العامل عندهم ليس من قبيل شائبة فيه بوكل ان زيدا عندك يحتمل الطرف
ضمائر انه لا يحتمل الصدق والكذب قبل الخبر عندهم ما كان للم وهو الجزء المسند الغائر والصفة المذكورة ويدل على جواز كونها طلبية قوله ، بل
اسم لامر حاضر كما ويدل استقراء على جواز الرفع نحو انا زيدا ضربه وقال ثعلب لا يجوز ان يكون نحو زيدا ضربه لا ضربته وكاول لا يجوز اراد لا يجوز
ونحو ما الاسم انا الغائب استقراء على الطلاق المبتدا ، على ما هو اعم من المحكوم عليه وبه ولذا جعلوا الصفة الواقعة بعد حرف لا استفهام
والنفي الرافعة للمبتدا ، وفعلا اسما ، كما قال على تقدير ان يكون لا محل لها من الاعراب مبتدا ، ولا قال للمبتدا ، اعم من كونه محكوما عليه بالمعنى
ان كحل الخبر اعم من ان يكون حالا من احوال المبتدا ، ولذا قال الشارح رح ونحو ما الخبر للمبتدا ، انما سوى للخبر والصفة وليس بمستقيم
على كالطلاق ما ليست للمبتدا ، بل بالمبتدا به ونحو ما زيد اخوه ما ، كاول طلبت لمانع الضرب عن زيد وقع الكلام اضاد
الجملة وظاهر المبتدا ، ومنه الاخوة كاف فيما عدا الاخير والصفة لا يصح في قلت ما قاوه في المثال الاخير قوله واما على ما ذكر الشيخ رح ولا لا يكون عاملا لا صفا ،

القدرس ره

ان ما ذكر الشيخ لا مدخل له في فائدة كون المسند جملة لانه مع كونه اسما كزيد هو او اداة المسند جملة كان او مفردا عند الموضح والمعول
عليه ما ذكره السكاكي باعتبار القيد وفي عبارة المفتاح اشعار بذلك صرح به صاحب الكشاف حيث قال في قوله تعالى نزل لصدق الجزء
في اصطلاح اسم لما يسند اليه ونزل عليه تأكيد الاسناد الحديث الى اسمه وانه من غير واسطة لا يكون الا عن تصور الاعند وهذا اي ما ذكرنا
ان التخصيص وان فرع التقوي مذكور كالاسناد فظاهر وما ذكره العلامة في شرح المفتاح حيث قال اما انه عند التخصيص فلانه لا يخفى عليك بعد الاطلاع
على ما سلف ان اما في عرف اما موكدة يعرف الى انها ما ليست بهوا ولا يجاز فاذا قدم اما والقصر لانه تأكيد الحكم على تأكيد تم
قال واما انه لا يعود الحكم فلان اما اذا عرفت على معنى القصر اما لم يكن بد من وقوع القوي لكنه تردد لو سئل كما عرفت وبعد تسليم القوي لا
نخرج الى تأكيد وبيان يطلب الحال من اداة شرط في باب القصر الى التخصيص انتهى وفيه نظر فانه صرح بتقدير فيكون باعتبار تكرير الاسناد كما في
ما يعود الحكم بل الاسناد له الوقوع المسلم وقوعه والا يقوى الحكم مع كثرة كون الحال منها ومعتمدا واحدا ويطرح آخر فلتنظر لكن الاخير قال اصل
ان اعتبار المسند عند القصر دون التقوي واعتبار ظاهر الكلام عند التقوي دون القصر ثم العجب الشائع في كلامه حيث عدل عن ركة
ان المسند لا يكون جملة الا لتقوي او لكونه سببيا على ان للمخصص يكون المسند جملة معتمدا على احد كالمرئ التقوي ولكونه سببا وتصرفه بان المسند
عند قصد التخصيص جملة على عدم القصر فلو لم يتدرج التخصيص في التقوي كما صرح به لزم الساهي قطعا اللهم الا ان يريد بقوله واما انه لا يعتد بتقوي
الحكم انه لا يعتد قصدا لا انه لا يعتد اصلا وقوله وجبان يقول اذ المتعذر فعل لا ان معنى قولهم الظرف يتعذر جعله اذ يجعل في العقد مرجعا لا يعود
شيء انه اذا كان المعنى ما ذكر كان ينبغي ان يقول مع بعض عبارتهم ما يدل على هذا المعنى ولا دلالة لقوله اذ هي متعذر تفعل على صحيح لا معنى لعمال
الفعل اصلا مع ان فيما ذكر كلاما آخر كما لا يخفى هذا والاولى ان يكون مراده ما ذكره صاحب الكشاف وهو ان يقال معنى قوله تعالى نزل
على البركان البراهين من الجبر الرد الكف والحسا رفع العسر وقوله كما العامل يريد ان المسند اليه بتخصيص يعدم الحكم عليه كما يخصص العامل
مسنده ولكن لانه اذا قيل قام يحتمل ان يكون كل من زيد العالم عالما واذا قيل رجل يخصص العامل بان رجلا وقع عليه
حال المسند اليه لكن كذا قيل وفيه بحث يعلم ان شاء الله تعالى قوله واورد على قوله الدار رجل صدقا كما راد ما اورده الشيخ
الرضي حيث اسه رد اعلى ابن الحاجب قوله ان العامل يخص بالحكم المقدم عليه حيث قال واما قول للمصنف ان العامل يخصص بالحكم
المقدم عليه فيه لانه اذا فصل يخصصه بالحكم فعالا كان غير الحكم غير مخصص لان الحكم يكون على الشيء قبل وجوده وقد قال ان الحكم على
الشيء لا يكون الا بعد وجوده وهذا الكلام مستدرك نوعا من البسط فلا علينا ان نبسط الكلام بقول وبالله العصمة والتوفيق وبه جمهور
الثناء الى ان كلا من المسند اليه والمسند قصد الى ان يكون للحكم به مقصورا بين التخصيص سواء كان اكثر القصور والحاجة اليه كما في قولك ما
انا فعلت هذا وبين ان يقال فوق بين قوله لا غير فاعل وقولنا ما انا فعلت فاعل المسند اليه وهو غير فاعل على تقدير كونه مسندا، ما
ما فرغ المسند جاز ان يجعل جزء منه نظرا الى مفهومه الوصفي وجزء المسند نظرا الى مفهومه الفعلي بخلاف ما انا فعلت فان المسند اليه يعدم
لفظه ورتبة فلا يمكن ان يجعل جزء من المسند مع ما فيه من تعلق الركن به على ما ذهب اليه السكاكي اعتبار تقدم المسند وتأخر الغير على ان ما
مع ذلك يمكن ان يكون المقدر ما فعلت لنا الا انا ما فعلت والحق ان الغرض ما ذكر من القصر والتخصيص بين المسند اليه و
المسند لا شيء وبين جزء المسند وهذا انما يحصل اذا قصد بدل على قوله فاعل المسند اليه مقصورا على المسند فقصر افراد حقيقي وعلى لا يضاف فيه تقدير
الجملة على ان يقصر الموصوف على الصفة وهذا المقدر ونحن، على ان المسند هو المعنى وصف للمسند اليه والاول المعنى عند التخصيص بالمتقدم الى
ما ذكرنا لا ان لا يضاف مقدرا الفرق بينه وبين الاول للحصول جزء الجملة على ان المقدر هو الفعل العام حتى انه لخصوص
قوله دون الكل كما يوهمه البعض على الفاضل اللوذعي صنعتا ان لا يضاف ان لا يضاف للمسند للمسند اليه بل كما يضاف للمسند اليه بالمسند ويتم

ولقائل ان يقول لا يضاف ان الوجه الرابع والى ما ذهب
على سيبويه ان الكلمة ما لمعنى لا فاعل
2 يلزم تركيب قيما التخصيص المسند بالمسند
اليه وقصره عليه

ولقائل ان لا يضاف ان انما سلم ان اللام المفيد للاختصاص على ان المخصص به انما هو المضاف اليه لا المسند والمسند اليه وهو
الشارح في شرح المفتاح بان كون اللام الجارة معنى للاختصاص يمنع للحصر كما في قولكم ولوسلم فلا نسلم في كون المسند اذ لا
اشتراع في اصطلاح مثل هذا منع لا سند. قوله وبهذا ظهر ما ذكره العلامة في شرح المفتاح عبارته هكذا ليس المعنى ان دينكم لا يتجاوز
عنكم الى غيركم ولا ان دين لا يتجاوز عن الى غيري فانه يفسد لوجوب التجاوز وقبل اختصاصه على معنى ان المخصص بكم دينكم لا دين والمخصص
بي دين لا دينكم كما في المثال كما مر في الايجاز في قول ان المخصص بزيد القيام دون القعود وفي الثاني ان المخصص بالمسند هو القيام دون المسند
الى غير زيد لا يكون قائما وغير لا يكون محتملا ما عرفه هكذا ما في الصحيح لا ما قيل اما الخطاء من وجوه الاول انه لا اختصاص بهذا الجنس على
ما قيل معنى ان دينكم لا يتجاوز الى غيركم وسوء بقائكم وان دين لا يتجاوز الى غيري وسوء بقائي بل على ان القصر غير حقيقي والمراد
اشارة بقوله في شرح المفتاح دينكم مقصور على الاضافة عليكم لا يتجاوز الى الاضافة علي ودين مقصور على الاضافة علي لا يتجاوز
الى الاضافة عليكم ثم قال ومدار الوجه وضوح دلالة على ما قال ما مال وسياق وهو ان لا يصح ان دين لا يتجاوز راكم الى غيركم فلا يوجب
ان يقتضي دين لا يتجاوز راكم الى غيركم وهو ظاهر ان دينكم لا يتجاوز راكم الى غيركم ليس مختصا بكم ودين لا يتجاوز راكم الى غيركم
ليس مختصا وبهم منه الله اكبر ان دين لا يتجاوز راكم الى غيركم ليس مختصا بكم ودين لا يتجاوز راكم الى غيركم مختص بكم ودينكم
عكس ما ذكره فلا يصح التشبيه بقوله كما في المثال الحاضر بين ان اذا كان القيام مختصا به يلزم ان لا يكون غيره قائما
مع انه لا يلزم لان غير زيد لا يكون قائما مع اداة الكل لتخصيص القيام بزيد لا بمعنى لغوله معنى ما ان المخصص به القيام دون القعود
معنى اذ اللازم منه عدم حصول القيام لغير واما الخروج عن القانون فمن حيث ان عدم المسند على ما هو المقرر في القانون
عند قصر المسند اليه على المسند وقد فاته بعكسه وعدم القوي لجعل عدم الدهر وبعد وصل وفصله راجعه لوان مسارعوده
على البركان البراهين من الجبر الرد الكف والحسا رفع العسر قوله كما العامل يريد ان المسند، بتخصيص يعدم الحكم عليه كما يخصص العامل
مسنده ولكن لانه اذا قيل قام يحتمل ان يكون كل من زيد العالم عالما واذا قيل رجل يخصص العامل بان رجلا وقع عليه
حال المسند، الكن كذا قيل وفيه بحث يعلم ان شاء الله تعالى قوله واورد على قوله الدار رجل صدقا كما راد ما اورده الشيخ
الرضي حيث اسه رد اعلى ابن الحاجب قوله ان العامل يخص بالحكم المقدم عليه حيث قال واما قول المصنف ان العامل يخصص بالحكم
المقدم عليه فيه لانه اذا فصل يخصصه بالحكم فعالا كان غير الحكم غير مخصص لان الحكم يكون على الشيء قبل وجوده وقد قال ان الحكم على
الشيء لا يكون الا بعد وجوده وهذا الكلام مستدرك نوعا من البسط فلا علينا ان نبسط الكلام بقول وبالله العصمة والتوفيق وبه جمهور
الثناء الى ان كلا من المسند اليه والمسند قصد الى ان يكون للحكم به مقصورا بين التخصيص سواء كان اكثر القصور والحاجة اليه كما في قولك ما
انا فعلت هذا وبين ان يقال فوق بين قوله لا غير فاعل وقولنا ما انا فعلت فاعل المسند اليه وهو غير فاعل على تقدير كونه مسندا، ما
ما فرغ المسند جاز ان يجعل جزء منه نظرا الى مفهومه الوصفي وجزء المسند نظرا الى مفهومه الفعلي بخلاف ما انا فعلت فان المسند اليه يعدم
لفظه ورتبة فلا يمكن ان يجعل جزء من المسند مع ما فيه من تعلق الركن به على ما ذهب اليه السكاكي اعتبار تقدم المسند وتأخر الغير على ان ما
مع ذلك يمكن ان يكون المقدر ما فعلت لنا الا انا ما فعلت والحق ان الغرض ما ذكر من القصر والتخصيص بين المسند اليه و
المسند لا شيء وبين جزء المسند وهذا انما يحصل اذا قصد بدل على قوله فاعل المسند اليه مقصورا على المسند فقصر افراد حقيقي وعلى لا يضاف فيه تقدير
الجملة على ان يقصر الموصوف على الصفة وهذا المقدر ونحن، على ان المسند هو المعنى وصف للمسند اليه والاول المعنى عند التخصيص بالمتقدم الى
ما ذكرنا لا ان لا يضاف مقدرا الفرق بينه وبين الاول للحصول جزء الجملة على ان المقدر هو الفعل العام حتى انه لخصوص
قوله دون الكل كما يوهمه البعض على الفاضل اللوذعي صنعتا ان لا يضاف ان لا يضاف للمسند للمسند اليه بل كما يضاف للمسند اليه بالمسند ويتم

ان يقول قام زيد ويجوز ان يقدم عليه بقيام رجل في الدار ولصاحب الفتاح بان المراد بالحكم في قولهم لتخصيص بتقديم الحكم عليه المحكوم
نفيه التقدم دون ما يقع مزدوج بان الحكم بمعنى ما يقع عن الفاعل والمفعول ان للخاطب اوليس المحكوم به ارتسم في ذهنه
صورته قبل ذكر المحكوم عليه فلزم ان يكون هو الصفة اذ من شانها ان تتقرر في الذهن قبل ذكر الموصوف فالمحكوم عليه بعد ان يكون
لا لتخصيص الصفة بل اهتم عليه بالمحكوم به المتقدم فالحكم على تخصيص واولى بالتزوج للمبتدا والفاعل بانه انما كان لا مدخل في المسند
التزيت لانه في اول الكلام فان لم يكن معلوما للمخاطب لم يكن معرفة او قريبا منها فلا ينبغي تقديمها اذ لا فائدة في الحكم على شيء مجهول
بخلاف الفاعل فان الفعل متقدم عليه وهو مناط الفائدة في الفعلية فلم يبال بكون الفاعل نكرة على ان مناط الفائدة في الاسمية هو الخبر وفي
الفعلية هو الفعل فلزم ان يكن المبتدا معرفة او قريبا منها ليحصل للمخاطب بالحكم ان يذكر بعده ما هو مناط الفائدة بخلاف الفعلية فان الفعل
الذي هو مناط الفائدة فيها متقدم فكانه اذا انتسب اليه الفعل حصل له الفائدة مع كون فاعله نكرة وهذا معنى ما يقال ان معظم الوصف في باب
الفاعل هو الاسناد وان كان لا يخفى بعض احواله عن الاعتبار ومعظم الوصف في باب المبتدا هو الاعتبار وان كان لا يخفى عن
الاسناد ومن المعلوم ان الاعتبار لا يتحقق الا ان يكون المخبر عنه معرفة او قريبا منها والاسناد لا يقتضي ذلك الا ان يجيء فيما لا يمكن
فيه الاعتبار من الانشاءات هذا ويمكن ان يجاب عن الايراد المذكور بان التخصيص بسبب تقديم الحكم اي المحكوم عليه امر اعتباري
اعتبره المتكلم في ضمنه ما يقع على حكم وجعل تقديمه في الذكر عليه دليلا عليه بحيث يعرف السامع ان حكم بالخبر على مخصص وليس المراد به ان
المتكلم حكم اولا على غير مخصص ثم بتقديم الحكم عليه تخصيص المحكوم عليه وقد يتوهم بعضهم وعلى صاحب السور شارح المفتاح حيث قال في المشهور
ان الشرف لازم فهو انما اراد في الوصف مخالفة الاصل واما الفعل واما انه صحة هذه الفائدة في شرح للمفتاح وجعل شرف
مسندا الى ضمير له على ان الوصف مفعول فيه لغو من المعنى وعلى انه مفعول به على تضمين الكلام معنى الايلاج او كونه متعديا بنفسه على ما في
الكشاف عدول عن الكلام القوي الى الضعيف للجيء وقيل لا يصلح ان يجعل بك مسندا اليه محذوف اي لا مانع موصوفا بكذا انكره بعض
النحو وما عطف عليه بانها اوليا ولا يكون المسال خارجا عما نحن فيه وقيل المراد بالبعض شارح ابيات الايضاح ووجه كونه سهوا ان
المراد اللغو هو المبالغة في الايضاح او للمعنى على تقدير كون الوصف مفعولا فيه ان منح العلماء انفسها متمكن في الدنيا بحيث لا يتعدى الى
الى الوصف وعلى تقدير كونها مفعولا به ان منح العلماء بصيرتها ولا يتاتى ذلك وليس ما عنى بها بحيث يطلع على مكانة ودرجات الكمال لا يتاتى
الكشف شيئا على الوصف وصارت الامانة ومن انعكس بعينها سواء فهذا اثر اولا والتقدير السابق مع ان غرضنا اللفظ فهلا
عن التقدير لا اول لانه كلام معتبر اي يكشف عن صفة وقيل بطارد ونكشف وهو انما قالوا زيد لا يعلال والراء الثابت زايد
وهو ما خرجت القرح بمعنى كانكسار والضعف وكانه قال او ان يكون المراد من الجملة التي يكون المسند فيها مسندا في
الدرجة الاول افادة الحكم ان يحكم الحكم الذي فيه واختصاصه بالنحاس دون الثبوت مجعل المسند فعلا لانه هو الدال على التجدد
دون الاسم وتقدم ذلك المسند على الفعل المعلق على ما يسند هو اليه في الدرجة الاول لان المسند له الاولى يسند اليه الفعل ابتداء فكون
فاعلا وتقدم الفعل على الفاعل واجب ولا اشكال في هذا الاشكال جواب يقوله ويمكن ان يجاب عما اورده الفاضل بان الدليل
الدال على ان الشارح يرجع كونه مع اسناد الفعل الى المبتدا الاجوابيا عنه فان ان اسنا والفعل الى المبتدا بلا ربط
بالضمير العائد اليه ممنوع لا تصح ذاته الخبر الا ولا من عايد اذا كان مشتقا فانه ممنوع كيف وقد صرح السكاكي بان المبتدا يكون مسندا
يستدعي ان يستند اليه ثانيا بل ما يصح ان يستند الحرف في المبتدا الى نفسه مستقلا بها حكم سواه كما قال في غير المبتدا اذ
مستقلا وليس كذلك في كلام الشارح مكامن الاتفاق لا تاب للمحاجة والمراد لكن يشترط ان يكون مصروفا بالاضافة مثال الشيخ

كالوصف ويحتمل ما اختاره بعد الكشاف فيكون كالتاليه فعال اي شبه مضمون جملة بمضمون اخرى كالاستعمال الكلف فانها ان يكون
كالعمل لعمل حكي سيبويه عن العرب انتظرني كما انت اي لعلك انت وثانيها ان يكون بمعنى قران الفعلين في الوجود نحو ادخل كما يسلم
الامام وكما قام زيد قعد عمرو وعند الكوفيين بمعنى ثالث وسوان يكون بمعنى كما على ان يكون اصله كيما حذف الياء كيما ولو اجوز انتصب الفعل
بعد والتحرير سكوتا كونه بمعنى كيما فلا يحسن المرح القولي ولكن شروع في توجيه كلام السكاكي على وجه يدفع به الفاضل قوله وعلى الثاني
بانه لما كان اول لا اسناده قيل اذا كان الاسناد لا اول ثم صح لامثلة هو اسنادا والفعل الى المبتدا كان هذا الاسناد في الدرجة الاولى لكنه
تصور هو ومنع كونه مثله هذا العدل يجب ان يكون ذا افادة واذا فعفا على الحاصل ان الفعل متقدم على ما اسند اليه في الدرجة
الاول ويمكن دفعه بان المراد الاسناد له هو المسند اليه في الجملة التي وقعت مسندا وهو المبتدا فيدفع ما فعل قوله ثم انه يعتري لما ورد بعض الفضلاء اراد
به الفاضل حفيد الدين التفتازاني وامر ولا لطف فصال في الصحاح لطف الحال بحيث الحال اليوم الا ان القوم لطف الحال ارق من بانغ ذلك
ولا لا نقول مثلا لطف الحال بلطف لطفا فعطاما وتستعمل هذا في مقام المبالغة في الحق عن محض والعلاء التدارك من ملاحسه بدار
الاول بر ان لفظ المفتاح صريح في ان يكون المسند فعلا فعلية احتمالا واما الحالة المعينة تكون الجملة فعلية في اذا كان المراد التجدد كقولك
زيد ايطلع او يطلع فالفعل موضوع لافادة التجدد فالقول بان كونها اخبرت وزيد عرف بعد الثبوت دون التجدد فافهم والقول
بافادة التجدد والثبوت باعتبار الاسناد اي الاسناد عرف الى فاعله المستكن العائد الى المبتدا والاسناد عرف بواسطة الضمير الى المبتدا
وذلك لان عرف مع فاعله جملة فعلية مفيدة التجدد مع المبتدا اسمية مفيدة الثبوت كما توهم الفاضل المذكور من عبارة السكاكي وبطلانه
مما لا يخفى على من له ذوق سليم لا يستحق الكون مثل زيد عرف في حاله واحد مفيدا للثبوت والتجدد كيف والمعنيان متنافيان لان الجملة الاسمية
التي يكون الخبر فيها فعلا تدل على التجدد الثالث ان قول صاحب المفتاح وقوله في الدرجة الاولى الكلام ظاهر في ان المراد بالاول
في الدرجة الاول انما هو اسناد الفعل الى الضمير لا الى المبتدا كما زعم الفاضل المذكور حيث قال لما كان اول لا ما عدا من لا مثله
اسناد الفعل الى المبتدا بطريق التقدير والمسند اليه هذا الاسناد متقدم على الفعل كانت من لامثلة ويحتمل قوله في الدرجة الاول ونعم من
الكلام زعم ان المراد بالاسناد في الدرجة الاولى في الامثلة المذكورة اسناد الفعل الى المبتدا ولهذا الصريح قوله في الدرجة الاولى الثالث
ان حمل قوله على الشيوع من المبتدا الى نفسه على اسناد مجرد الفعل الى المبتدا يعطله ذكره من المفتاح ان اسناد مجرد الفعل الى المبتدا بما
لا يقول به النحاة ولا يطابق اصولهم واضافة استدعائه الى المبتدا من حيث كونه مبتدا لا يستقيم لانه لا يستدعي الاسناد الجزء وهو الجملة لا الفعل
ولعجب عنه ان المنتهي للاسناد والحاصل بالحرف هو المبتدا المتقدم مع مطابق صاحب ما يعد ولا يخفى مطابق منع الصلاحية يتوقف على الضمير الموجود
حيث لا ضمير كانه ذلك يرد علامتك الرابع انه اراد بالاسناد لا يمكن ان يقال مجرد اسناد او منشار للاسناد بالمعنى المذكور
بان اسناد الفعل الى الضمير الفاعل اصطلاحا كما يستدعي اسنادا الى ما يعود اليه من جهة المعنى كما يقول في مررت بزيد فقام ان القيام مسند الى
زيد وبه صرح في شرح المفتاح واشار اليه بقوله فلا بد من الاشارة الى اعتبار وافتتاح في توجيه كلام السكاكي من مادة من الاسناد اليه في
والاستفادة اما الاستبداع فانه لم يقل به لهذا من اهل العربية واما الاستبعاد فلا فمرادان اسناد مجرد الفعل الى المبتدا بحالف الاصول
ان لها ان المبتدا انما هو مع الجزء الاخير وكلام الشارح انما لا يخرج عن الاعراف ولكن حيث قال لانه انما يدل على اوله اسناد الفعل
الى الضمير وهو خلاف الظاهر واما الاولية اسناده الى المبتدا قوله والمتقدم عليه وعلى اسناده الجملة اليه لا عبارة ولا يشتمل دليل على
ان اسنادا والفعل الى الضمير متقدم على الاسناد الى المبتدا سواء كان الاسناد اليه باعتبار استدعاء ما يصح ان يكون خبر لعنة اوباعتبار
توسط الضمير اليه ووجه الفاضل الشريف الكلام بان خبر المبتدا اذا كان فعلا مسندا الى ضمير كالاسناد والفعل الى الضمير لا يتوقف للعقل عنها فاذا

الضمير اربط الفعل بتمام المجموع المرتبط لعدم حزنه بالافراد لصلاحيته كونه خبرا للمبتدا، ضربه المبتدا، الى نفسه ثم علامة ان الضمير عائد الى
المبتدا، وعبارة عنه يكون كالاسناد اليه لاسنادا الى المبتدا، صنعه وكعمل (اسناد آخر مغاير للاسناد الاول بالاعتبار وكالاسناد والاثبات
متاخر عن الاول لتوقفه على كل من الاسناد الذى هو الفعل والضمير ليحصل بمجموع صالح لكونه خبرا للمبتدا، على ان الصالح للخبرية منع
الصول حصوله الا بالفعل وحده والاعتبار الثالث متاخر عنهما لانه انما يوجد بعد تحقق الفعل والضمير المرتبط به فلا يوجد كالاسناد وكذلك توقف
على الثانى واما الثالث فتوقفه على كل من توقف على (اعتبار كون الضمير عائدا الى المبتدا، عبارة عنه مكون كالاسناد والاسناد الى
المبتدا، فى الحقيقة ولا شك ان مذا ضمة للضمير المرتبط بالفعل ومتاخر عنه ورتبة، مرتبة للصالح وما كالاسناد الى المبتدا، بصرفه ما بعد الى نفسه
متقدم على كالاسناد الذى هو اى كالاسناد الى الضمير وكالاسناد الى المبتدا، بوسط عود الضمير اليه لان المضمر لبعد كالاسناد وهو للمبتدا المتقدم مع مطلق
صلاحيته ما ذكر معرج وطلاحظة هذا المطلق متعذر على (اعتبار استناد له على الضمير وعوده الى المبتدا، وح يستلزم كلامه السابق ولا اضمر كالاسناد
الثلاثة وح يستلزم كلامه السابق ولا اضمر كالاسناد الثلاثة وكذا لم يحمل رفع السابق الى ما يحمله الفاضل المجوز ان يكون المجموع اى
من (استناد المبتدا، لكونه مبتدا، اى مسندا اليه بنائى على (اعتبار كالاسناد الصالح لان المقول ما كالاسناد مع مطلق
توجهه الى كالاسناد واما القول بانه مسندا اليه اسنادا بواسطة عود الضمير مسندا له ثانيا فانظر لما المعنى وكالاسناد لا الى كالاسناد وهو
واذا اضلعت الجملة اكثر من كلامين فصاعدا ومذاهب كالاسناد الى المبتدا، متوسط الضمير لاشتراطه لانا وه الثانى
تقدم الفعل على ما يسند اليه فى الدرجة الثانية موجب منا كالاعتبار الى (اعتبار كالاسناد ومتوسط الضمير يتولد فى الدرجة الاولى وبنا على ظهر ان ما
قاله الشيخ بهاء الدين الطواسى ان حاصل قوله وقولنا فى الدرجة الاولى اصرار الخ اذ لصرار عند حروجه لا عن وجوده ليس بعرض ولذا اكتفى
الشيخ حسن الكواز رض قوله واما قال كثيرا ما ذكر اى لم يقل جميع ما ذكر اذ ما ذكر على ان يكون ما عاما فيكون بعض جميع ما ذكر اذ لو قال كذلك لكان
صناعيا جميع ما ذكر فى الباب غير مختص بها بل يجرى فيه غير الباب اى فى ما يغاير مما نا للحلة ولو فى شئ ما يغاير مما ليس كذلك ولذا عدل
عن الى قوله كثيرا ما ذكر واما ما قال حيث انه اشار الى ما ذكره الفاضل الروزى ومحصول ما قاله ان قوله كثيرا اشار الى ان كثيرا ما ذكرنا
الباب غير مختص بها بل يجرى فى كل ما يغاير مما لكن قلما سنه تحقق بها كما لا يخفى على المتدرب فى الحال والتمرس والعدم لا يجرى
فى المضاف اليه ولو قال ما ذكر نظرا الى عموم ما او جميع ما ذكر لا ستلزم جريانه فى كل ما يغاير مما والازم بط فكذا الملزوم ومحصول ما ذكر
الشارح منع الملازمة اى لا نسلم انه لو قال جميع ما ذكرنا فى الباب غير مختص بها يلزم ما ذكر من الزوال لان لكل منا ما ذكرنا، كاختصاص نوع شئ
ما ذكره واحد ما يغاير مما قوله قد سمعت الخ اجاله يعنى فى السبعة قوله كثيرا ما ذكر غير مختص بها وكالاول اولى بوقوف ما العامل فى كل
لان الكلام فى احوال متعلقات الفعل من الذكر والحذف والتقدم دون احوال الفعل ولان كل واحد من الفاعل والمفعول قد
المفعول دون العكس وبتسليم ذلك قوله فما عدا ما ذكر المفعول به فى بعض النسخ ما ذكر قوله وكالاول اولى بوقوف ما العامل
اى ما ذكر ان ليس ما المفعول من جهة وقوعه عليه كلام حرى فى كلامه الخ حيث قال لعدم المناسبة من جهة وقوعه عليه بعم ان مراده ما المفعول من
المفعول به لان المفعول به على ما قاله الشيخ عبد القاهر اقوى المفاعيل والحاجة اليه اسبق وقبل اما فحص البحث بحذف المفعول لوجوه العامل
ناكوة من حصول الفعل وكثرة الحذف فيه تكثيرا لشاعا واحوال غرض من المفاعيل وصار للمتعلقات علم ما المعاينة قوله ولكون كلاما مع اسبق لاعطاء
غير الدابر الاحسن لان قال ولكون كلاما مع من لبسك لاعطاء، ولا يدرى ما معطا، ما ع قولهم ان امام المضرع عدم مساعلى الكلام
المؤس حركوم الغرغر الجوف وكذا العرير وفى مرح للمناح العرما الكسر الذى سوغ سهولة لعلما جاريه والجنب بفتح لما، وكسرا صوا الرجل الخداع
الجواز منزل من خبث ما على بعض ما لكن الرواية بالفتح للاشتباه بالمصدر الذى سوما الكسر لاغير بعلة امام اى اماعه فى دم السابع وامار بلغظ

لفظ ابهام لظهور ان المحل عما البعض لا سوء الى الرجوع منه له ربما يكون فى الواقع مرجحات لان غاية كالاسناد فى الكل يكون
المتنه فى دون صحة الحال عليه لانه فى جميع الحالات او لدفع ما عسى يتوهم ان الحال على كالاسناد الى ما، على ان القصد الى وجوده دون وجوه يكون
للمتنه فيما يرجع لا عد المتنا ومن على كالاسناد فى كون الفاعل مطابيا ويجب كونه اسنادا لا لما لا ما تقول الامر الماء ما الها قتل مذا
كالاعتبار وكذلك صدا اذا المعتبر عند اربا ب البلاغة كما مر سواء ما ع المتصوص للحكم وما لا يكون متصوصا له وان فهم من العقل لا
بعده ولا بعد مرفوعا من التركيب بدل عليه ما مالة السكاكى ع مثل الحامية مثل ما سوق الى الكعبة مرتكب ان زيدا مطلوح اذا اسمع العارف
بصناعة الكلام فى ان يكون متصوصا له من الشك او من كالاخبار وهو مرتكب زيد مطلوح من انه يلزم وجوه والقصد الى كالاخبار ومن كونه مطلوح
مدرك للمسند اليه من انه يلزم ان يكون الواجب كالاقتضاء وهو مرتكب فى متصوص المبنى قال الحكم او الكن ملتفت لما لا ينهم من كلامه لانه غير
متصوص له فاذا لم يكن التقييد فى ازاد الفعل معتبرا فى الغرض والمتصوص لم يكن ما بعده عندهم والاظهر بكالاعتبار ان قال ان القصد للعموم فى
ازاد الفعل هو الفعل معمولا للعام المطاع وقد لك لا ينافى كون الغرض فى بعض الفعل كما طلاق على المفعل المذكور غاية ما فى الباب ان لا يكون
العموم متصوصا اصلا فى الفعل بل يكون هو معموله العام ويمكن ازاله الوهم كما عن اعتبار الشارح بان الغرض كالاصل والمتصوص كالاول للحكم ثبوت الفعل
لما علمه او نفيه الا اذا اوجه كلام فى العام المقطاع على وجه يستوفى به قصد كلامه المتصوص فى ازاد الفعل بحيث يفهم السامع منه ان القصد الى
افاده المعنى فى متصوصا دون ثبوت الفعل لما علمه او نفيه عن معمولا العام وما لحمه متصودا فاده المتعلم اما موجبة فتصور نفس الفعل والنسبة
حمله عليه عند صدور ع العارف بصناعة الكلام ولا لام ان يكون المعتبر ع الكلام ما هو المتصوص كما صرح به مل المتصوص مطلعا على ذلك
انهم اعتبروا ما لكلام المفيد للكونه متصوصا لا صلا وبالذات مل الذات مل المفيد المتصوص بالكناية وكلام العامل فى الظاهر لذكر ع كما
ان مذكلاق لبس مذكورا فى كلام السكاكى صحة قال او العقد الاسنى الفعل متزيل للمبتدى منزلة اللازم وبذلك يدل على قطع النظر
عن المفعول والاول على قطع النظر اعتبر عموم ازاد الفعل او متصوصا فلا لكلام فى كلامه والمعنى ذكر مذكالاق وتصريحا
مثله الشارح وجعل كلام السكاكى على ذلك قاصا على السوال المذكور قوله ثم للمذكور فى شرح المفتاح وكذلك الفاضل السزارى حيث قال فى تفسير كلام
السكاكى من قوله بالطريق المذكور فى اما وه اللام كاستزاح مكذا عا ما تقدم مذكورا عام الحيل وما بالجملة وتبريلا لما ع غرضا عام منزله العدم وتبريلا لما ع
الذى سوغ كالاعطا، منزله العدم بمعنى فلان يفعل على مذا سوء انه لا غرض موجود من الجنة لا غير نعم اذا عارض المعنى اما وانه لا يوجد كالاعطا،
فلام ان لا يكون غرض موجودا للاعطا، ح بمنزله صحة كالاعطا، عليه وكون من قصر الموصوف على الصفة وكذلك انه ما كان غير موجود لزوم ان ازاد
كالاعطا، ما يكون للموصوف موجودا لذلك الغرض فلا يكون موجودا لكل فرد من موظلاق المنذر مذا عا راى السكاكى واما عا راى الشيخ عبد القاهر
متقدم المسند اليه افاد قصر المسند وسوكالاعطا، عليه كما مران مذهب الشيخ انه ان وقع بعد النفى نحو للتخصيص فقط والاعم كون للتخصيص وقد
يكون للتنوى مصرا لكلام اسم او مظهرا سرا او مكرا شتبا كان الفعل او مشتبها وبه صرح ما مثل عن الشارح بهما حاشية لشرح كلام انه المرد وقع
عقلا وعلا، سواء تبع المصرس ما مثل فلان يعطى عا ما رع الشارح العلماء واما الحصر الاول بعد صفتناه عا وجه يصح مذهب المفتاح والى
الحصر الثانى فى ما، على التقدم فلا يسكن فرحا لكلام المفتاح عا ما عرف من مذهبه وما لى العاصل الهروى مكى ان يحمل الحصر من العام ومن الكلام
فى صول جول ذاى العام او الوقوع فى جواب السوال عليه فانه اذا اظهر فطاس معست ما سكى وقته وملك سوء يحمل بحول منهم انه لا يعطى غير الخوما له
دخل فى صحة الدفاع او سلامة ما ع كلام المفتاح وعا سمل ويجرح من ضاع لا فاد ان معلمت فلان يعطى او لكنه لا غير وذلك يهم منه المتصور على
اى ما ذكرت فى جواب وهو بان ذلك لا يصح مطلقا ولا ورد ما ع السند فلا يصح 06 هذا الكلام ما وقع لبعضهم خبط عظيم يريده
للكال حيث قال وما فهمه المولف من افاده العدم من قول صاحب المفتاح فى الحال للمضمر لتركب الفعل وسواه القصد الى نفس

الفعل منزلة المتعدي منزلة اللازم ذهابا نحو فلان يعطي اي يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة ايهاما لما لعنى بالطريق المذكور
في افادة اللام للاستغراق حاملا قوله بالطريق المذكور على قوله اذا كان المقام خطابيا وهو ما ذكره المولف مهنا من افادة
العموم في افراد الفعل معه ايهام ان القصد الى فرد دون اخر مع تحقق الحقيقة فيهما لحكم انما يكون كذلك لو حمل قوله بالطريق المذكور
على ما حمله المولف اما لو حمل على قوله في تحت افادة اللام الاستغراق من حمل المعرف باللام على كل افرادها وما لا هل مثل حام للحواد وحالد
الشارح حامله كلها وما لا هل مثل هو غيرها ثم وتحاكم عرضا لدمنزلة العموم فليس كانه ثم ادى كلاما طويلا لا طائل تحته فالحق
ماذكره الشارح ثم لما ان التعامل عن ذكره ولاعراض عنه من الافنان اذ لو قال ان زيدا يعطي ويمنع ويصل ويقطع لفات المعنى
المقصود وهو كمال لا يشتبه والحال لان ذكر المفعول قد يشعر بانه لو لم يذكر لكان يخفى على الراى والسامع لان ذكر الشيء يشعر بدل
على خفاه عنه غالبا بخلاف ما اذا حذف فان عدم ذكره يشعر بعدم ارادة ان يتوهم ذكر الشيء يشعر بعدم خفاه عنه واما مثلنا بل
فقد يعلم مفعول بدل عليه صريح كلام لا يصح الفرد الثاني ان يكون الغرض افادة تعلقه بمفعول ويشبه اخفا قوله وجب التقدير ان
نرى ملازمها اشعارا بعدم الملازم في الواقع لجواز ثبوت تعميم افراد الفعل بدون تعميم المفعول بان يفعل كل افراد الاعطاء مع
شخص معين فلا ملازم بين التعميمين اصلا لان الوجوه ولان لا اعتبار والقصد وهو علم ولكن لما هو الضر او سهو وبعض واعوده
دون الكل يعلم وتسنم الماء بالدهان معلوم اماء البحوار الصحاح القول الذي ادد كل شيء يعلو وكل شيء بالكسر اخفا كهولا والنبج
وتعال موت الماء حروان اصبح ضرعها الدر وادرت الماء اي دولتها والحول على معنى الماء الكبير اللبن عن الكسائي ويقال من النبج بدور
على التشبيه قال ابوزيد هو غزير محموز والحمو وانا في شرح لا يصح الموت معوي اي حلبها وبالعنة استخراج الدمع خاص من مولم مرضع
الشاة اي بالعبث حلبها واستخراج الدر منها **قوله** لا يعال يحتمل ان يكون دعه يصح اللحما احسنت قال وليعلم انه يتول الكلام السابق
وهو قوله لم يزح من الشوق الخ يكون يدل على ان المطلوب معنى بابكا الفكرى له الوصى انه لم يبق منه غير يمكن يكون من هذا القسم
تعال يكامل فلان على له لم تعدلي في العين يحامل عليه اي ما و يكاملت على نفسي اي يكلفت على مشقة واذا افصل عن كل الحرب الخ
كذا فسره الفاضل الزمي في شرح الكافية وصحح لمذاته في بابه ليشبه الشاه **قوله** ولم امدح لارضيه هديتي منا البيت لذي الرمة
من قصيدة في بلال ابن صح اي موسى لا شئ بعض ثمنه يعلو الهم وقد لرض والطمع في الناس وبعض ولكن الكرام لم تشا بي فلا
اجرى اذا ما قلت الابعي لم امدح لتما فانت ولكن بلها بته للمال وكونه عندنا طلبا لرفا، واما مدحي فناء للكرام في الناس ويحتمل
ان يكون ان اصابه ما لا ينبغي على الالات يحرك المشاق اي وقت اصابة المال **قوله** ولكن الكامل للدولي منه دانا العصره منها
للعام الا للمفعول اياه المال لا ول فلان العام عام للمبالغة في الدم بوصف الاكرام والما في المال الثاني فلاشتمال العام
على انه يوصف بكمال اللطف ونهاية الكرم بحيث لا يكنى دعوة بولد دون ولد فلو جعل في فعل ما نزل منزلة اللازم لربما
للعقول ولذا جعل صاحب المفتاح له وذلك لانه قال والما لا قال للقصد لترك مفعوله فهي القصد الى التعميم ولا متناع عن ان
نقص السامع عما ما ذكره دون غيره مع لا اختصار وانه لعدا نوع من البلاغة حيث يتوصل بتقليل اللفظ الى تكثير المعنى كقوله في
باب البلاغة فلان يعطي ويمنع ويصل ويقطع ويضر وينفع ويسر ويضر وقوله عز وجل والله يدعوا الى دار السلام او القصد الى نفس الفعل
بتنزيل المتعدي منزلة اللازم ذهابا نحو فلان يعطي الى معنى يفعل الاعطاء ويوجد منه حقيقة حيث يشير الى اعتبار ربيع فلان يفعل ابا
للالحاد والاعتبار في المثال المذكور بخلاف في كلامه الكريم فانه عز بيانه للاعتبار الثاني بخلاف الاعتبار الاول ومهما يحب له
يصيب بان افادة التعميم في المفعول مع حذفه مشروط في ان لا يكون ثمة قرينة دالة على تعيين مفعول لولم

عام كانه مثل قوله قد كان منك ما يولم عندك من فيه بان يتوهم علم ذكر كل لعدم كمال فيستفاد العموم من الحذف والاوجد الحروف بل هو
لمجرد الاختصار والثاني ان لا يكون هناك قرينة دالة على معنى بعينه عام لكن يتوصل بعدم ذكر المفعول في المقام الخطابي الى تعريف عام ما
علم ان يعدد خاص دون اخر مع لا قصد للتنبيه ومن على لا فرق يكون الحذف مرتب في تعديد عام علاقة الوجه لاول فلذلك حكموا
بان حذف المفعول قد يكون لمجرد الاختصار وقد يكون للتعميم مع الاختصار والشارح ثم نقل الجواب عن البحث بعينه شرح المفتاح محتار
واجيب بانه يجوز ان يدل القرينة على ان هناك محذوفا من غير دلالة على خصوص او عموم ويحال على العموم صوار الرجع بلا مرجح ميهم اسناد
اصفان الحذف الى قصد التعميم والاختصار **قوله** وهو ان كرما سبق معناه خلف التقدير حسب الزمان والمقام اليه تبكيت وسوال
فيقال ان للمعنى عند عام ويشبه دال على عموم المعنى وبحصل التعميم من عموم المقدر ويكون الحذف لمجرد الاختصار فقط ولا بد من ذكر ما يدفع
ماذكره الشارح بان كل عبث قوله واما للتعميم مع الاختصار **قوله** على ان الدعاء بمعنى التسمية الخ قال السخاوي في تفسير والذي
في لا بمعنى التسمية وهو يتعدى الى مفعولين حذف اولهما استغناء عنه او للتخيير ولذا قال صاحب الكشاف سموا بهذا الاسم او بهذا واذكروا
اما هذا واما هذا والتنوين في ايا عوض عن المضاف اليه وما صلة للابهام المؤكد لما اي اي هذين الاسمين سميتم وذكرتم والضمير في له ليس
راجع الى احد الاسمين المذكورين ولكن الى مسماهما وهو ذاته عز وجل لان التسمية للذات لا للاسم والمعنى ايا ما تدعوا فهو حسن فوضع
موضعه قوله فله الاسماء الحسنى لانه اذا حسنت اسماؤه كلها حسن هذان الاسمان لانهما منها الى هنا كلام الكشاف ونفهم منه انه لا يلزم
ان يكون الدعاء بمعنى التسمية بل يجوز ان يكون بمعنى التسمية تتعدى الى مفعولين وان يكون بمعنى الذكر فيتعدى الى مفعول واحد والجر
اما يتوهم التسمية بهذين الاسمين او الذكر بهما دون المسمى فالحكم الشرك ولا عطف الشيء على نفسه بل يلزم لهذا المحذور لو ادا
اتى الدعاء بمعنى العبادة ولذا قال الشارح ثم اذ لو كان الدعاء بمعنى النداء لكان **قوله** مثلنا المثل منه وموجه الخ مثل اما في كلام السيد فانهما
لا عن الذود والسقي من غير ملاحظة خصوص ما يتعلق به من العموم ولا بل اي سواء كان مذودهما وسقيهما غنما او ابلا او لوحظ المتعلق
بالمفعول مع ملاحظة خصوص ما يتعلق به لا ادى الى المعنى والمعنى والابهام ان الترحم عليهما ليس من حيث انهما على الذود والناس على السقي
بل من حيث ان مذودهما غنم ومسقيهم ابل بناء على ما يتوهم من ان الناس كانت انما يرجعان الى العدد دون اصل الحكم كانه قيل مالك
تمنعان بكرا واما في كلام السكاكي فانه لعبر الذود والسقي متعلقين بمفعول بخصوص ولا ما فيه ايضا على معنى ان الترحم في نفس الامر
انما هو من حيث ان مذودهما غنما للمضاف اليهما ويتوهم ابهام المختص به ومرجع الترحم هو العدد لا غير ولا شانه دون خصوص المفعول
المضاف اليهما المتعلق بالذود والسقي ان المتعلق النسبة لو كان مذودهما ابلا لما ويتوهم عامالهم لكن الترحم على حاله الا ان اعتبار خصوص
المفعول ولا يرد ما قاله الشيخان لكن يرد عليهما انه لو كانا يذودان غير غنمها بل هو اسهم وكانوا يسقون غير مواشيهم بل غنمها او يذودان
غنمها لكن يسقون ما عاودته لما كان الترحم باقيا على حاله لعدم وتغير الذود عنها والسقي عنهم ولا يخفى فساده فظهر ان في كلام السكاكي ورد
ولطفا وهذا محصول ما نقل عن بعض الحواشي ان وجه التامل انه لو عرف انهما كانتا تذودان غنم الغير او مواشي الغير ما غنمهما وعواشيهما لكن ذلك
محل الترحم بل للتعجب وكذا لو كان الناس يسقون غنمهما ما عادته لما لم يكونا في محل الترحم فالشيخان قد اعتبر التعبير بالمفعول اي بمفعول ما
اي مفعول كان غنما او ابلا وصاحب المفتاح العدد لا غير الا ان يقول لكاهنا فنعم لو اعتبر الشيخان الفعل باعتبار تعلقه بمفعول ما مضاف اليهما
والنهي لا ندفع له شكال واستقام المقال والله اعلم **قوله** لكان اي ما انكر اي ما العقلي بين ما قاله المشركون من ان محمدا يدعو وعند
ربه والاله ودكر من اعطي الوحي من ابن سئل عن اصحاب الكهف او الروح سا جوابكم غدا من غير ان يقول ان شاء الله او نحو ذلك
كونه ذكره ونظر اللسان عنه او عكسه او غير ذلك مما يناسب المقام **قوله** وكان علم الله ان يوحي بل ان لا يحسن ان يقول بدل عوله لو

الخطاب لا فائدة له فتقاضى اعتذاره بانه لم يذكره للخطاب لان كل ما يتعلق من التاكيد يوصف اعتناء باهل المقام يسوغ ولم
يجب مناقشة لان الشارح لم يعتذر عنه الشارح بترك اسباب التقديم نعم لقائل ان يقول اذا كانت الخطاب
للخاطب فما فائدة انك ضربت زيدا وظن انها قاصدا انك تعتقد ان مخاطبك يعتقد ان زيدا ضربت لا عن تعقل له
قصدا الى ان الفعل وهو الضرب بازيدا ضربت ولا عن تقدم المفعول ليكون على وفق كلامه لا لما قيل من موجبات
لزوم التوافق فتنبه ٢ واما ان يقال ان سبق الكلام لها وهلك لان تقدم المفعول انما يولد للخطاب ان المفعول وان لا يصدرا
لكن ان يذكر المفعول الذي وقع عليه الفعل اي وكنى عمرا وما تضرب بالفعل انما يجيء اذا وقع الخطاب ان الفعل فقط وقلت
ما ضربت زيدا وكنى اكرمته قوله ومعلوم ان لبس النفي والتخصيص الا تاكيدا على تاكيد تسوى ما زيد ما كرم الا تاكيد لا نفيا، ان لبس
كل تاكيد على تاكيد تخصيصا كما ان ترك ان زيدا قائم لفظ فانا تاكيد على تاكيد ترجح مخصوص وتسوى التخصيص ما زيد ما كرم الا تاكيد انما يصح
اذا كان لتاكيد التخصيص اما مجرد التاكيد فلا فمن مثل زيدا ضربته اذا قدر للمفسر موخرا ليصير الكلام هكذا زيدا ضربت ضربته فالمفسر
متعلق زيد يعلق اقتضاء كما اذا جعل المفسر المعلق يضمر ايضا متعلقا به يعلق المفسر تسوى لا اقتضاء ما زيد ما كرم الا تاكيد فيكون ٢ اما وقع
لا اقتضاء بل لاكد من اما ان نعيد اما له اما يجعل المفسر المعلق يضمر متعلقا به على وجه لا اقتضاء ٢ يكون مسكا تاكيدا على تاكيد لا ان
افادة لا اقتضاء بل ٢ يعلق الفعل ريد نعم لو قيل يمنع لا اقتضاء اثبات التعلق له ونفرع عنه ٢ وانا لا تاكيد على التاكيد تسوى لم يجز
لا ول وسوا اثبات التعلق له لان تسوى يمنع لا اقتضاء حاصلا في الجملة تسوى وجه لكنى لا يخفى ما فيه ولا اعتبار ٢ كلام الشارح ٢
وجوابه له عزضه حصول التسوى ٢ صون تاكيد على تاكيد الجملة وهذا القدر كاف فيما نحن فيه ولم يعتد بالتخصيص لان الوقوع
منحور ونسبة الفعل لا يبالى كنسبة ما المفعول ريد ان هنا ما ينفي هي العطف وهو التغاير وما تعقل منه النفسير وهو ان يحاد التوجه
فالنفسير بحسب الايجاد والنزع والعطف بحسب التغاير التخفي وقد تقال فاين عطف لهدى الرسيس على لا جزى بحرف التعقيب الكثير
واستقبا، اقراء الربيع كانه تترك علمك بالطاعات كما فضل فالا نفصل والمغ خصوص رسيبة وح فذ يلاحظ النزل ٢ اذا اوتارته كما
ان للثاني للذكور وقد يلاحظ النزع ترتبه والعاء للسباوت ما في المعطوفات ٢ المرتبة برلا وترتبا كما ذكي العلام ٢ وصول الصفات
ولا فما، ان للهلال ان على البرج انست معنا وان صلاحظ لا اقتضاء ٢ الثاني ٢ اول وكملن المعطوفان وح وضعفا فلا يلزمه ان لا يحاد وقتا
العامل صاحبة ٢ محذوف ٢ تقدير الكلام مهما يكن من شيء فاربيوا ٢ فحذوف ٢ اداة تضمنه الكلام وجوابه الفاء، عليه وتقدم المفعول عوضا عنه ٢
افاده التقدم امرين احدهما لا اقتضاء لصير ورد العامل متوسطا في الكلام على ما هو مقتضا فحسبا ركذا وا ـ يا في فاربيوا ثم كرر الفعل
تاكيدا وتفسيرا فحسبا ركذا وايا في فاربيوا اربيوا ٢ ثم حذف كلا ول وجوبا فقصدا الى جعل الثاني تفسيرا له واذ الفاء الى التفسير وا
تحذف لعدم الدلالة فيه على الفاء، مع كونها والعمل على الشرط المحذوف وقس على هذا وادخل الوجوب ما يجب ونظائرها يمكن العلم منها
اقل وبعضهم قالوا ان كلمة اما مستدرجة ٢ امثال هذا المقام قوله ٢ وجعله اي صاحب الكشاف الفاء، فاصدوق وله الشرط مشارح بدل
عليه انفاء، جعلا في فاما في فاربيوا اما ربيوا ٢ قوله كما ٢ المفتاح حيث صرح ٢ اول كتاب العصر والوصل
بان قوله عن سلطانه واما ان فاربيوا فاما ساغ لكون للعطوف عليه ٢ حكم للعطوف به لكونه مفسرا او مقدرا واما ان اربيوا فاربيوا ٢
وكتبه هذا اللهام وقد سبق ٢ صدر الكتاب ما يتاخ ٢ هذا البحث ونوجيه ما لكن قوله وللقائل ان مثل هذا التقدم ليس للتخصيص
اصرح من علمه بانه تفرع الكشاف آنفا ان عدم المفعول ربما يكون عوضا عن الشرط المحذوف ٢ اداة ٢ كما في فلا سعد ان يكون
التقدم مع كونه معتبرا ٢ افاده اللزوم المعنوي ٢ الكلام ومراعاة حق الفاء ٢ التوسط وشاهله لخبرا الدرهم ضربة بفتح معذا الاقتضاء

ولا يخصص اصلا لكن التقصر تاكيد على تاكيد ٥

فتنبه ٥

التزام

اذ لا استحالة ٢ اجتماع التعدد الكثرة في شيء واحد فلا تظهر مما ذكر ٢ الصحيح ان ليس التقدم هنا للتخصيص بل لظهور ذلك من
المقام ليسوغ عنه ولا اضطراب لعل مراده ان هذا الصحيح ظهوره للمتتبع فوائد غير التخصيص فاذا كان المقام مما يعلم منه ذلك فلا يلتفت
ذلك التخصيص مدخل ٢ عدم جعل التقدم للتخصيص ويدل عليه قوله لظهور صحة تعقل ولظهور رواية خبر ما فيه من التكلف بل
الجواب ان ٢ فهم من الصحيح المذكور ان كلها اما بعد ان يكون اصلها ما ذكر وعدل بها فقدما الى ما هو فاخر وكثير المقام ٢ تعلم اللفظ
استرمت ذلك الفوائد ما عدا التخصيص فلا سبيل ٢ موارد استعمالها واما التخصيص المستفاد من التقدم فلا استلزام لها فيها
بل سوما تقتضيه الى ما تقتضا، المقام بمعونة القرائن فيه الشارح رجح قوله وظهر لك بها على ان التخصيص ليس من مقتضا ٢ بحث لا
لك عن موارد استعمالها بل ٢ كلام المذكور ما منع التخصيص واما ذكره بالتعليل المذكور ويلتزم قوله اوما اشبه ذلك كالتعظم والمدح
او الذم او الكراهة وكونه بحسب الحسن وغير ذلك بما يناسب المقام الى غير ذلك من المواضع مما لا يخفى فيه اعتبار التخصيص لكن المقام يمنع
٢ بعض تلك الموارد المذكور من كلامه لا ول لكن لمطالع التخصيص لوضوحها، وما لفهم سامع طلبهم غريم بالنسبة الى طلبهم انفسهم منزلة العدم
وان كان الفائدة حمل صاحب الكشاف على التخصيص حيث قال ثم الجيم مفتوح ثم لا تصلوا الا بحيم ثم قال والطعن في عدم السلسلة على
السلك ضلال ٢ تقدم الجيم على النفساء اي لا سلك الا ٢ من السلسلة وكذا قوله ٢ الرابعة حيث قال الى ربها ناظرة بنظرة الى ربها خاصة
لا نظرة الى غيرها ٢ وهذا صح تقدم للمفعول هذا والمنصوص النسبة على جواز قصد التخصيص وان كان المنافية المقال ليست من
دلالة المحصلين ٢ بجوز ان يكون المراد من التقدم ٢ لا ما للمذكور دعاء الفاصلة ويجوز ان يكون ٢ قوله ٧ ولي يحرد كما سيتم
وبهذا اي ما قررنا من تصريح ايم التنبيه وتنبيهه الذوق سقط ما ذكر ان للحاب في شرح المفصل من ان اسم احمد على طريقة
اماك ان بعد بتا بالام وما قال ان الحصر لا دليل عليه والتمسك في مثل بل اسم فاعبد ضعيف لانه ديعا، ناعبدا سم واعبدوا
اسم ٢ وتنظر وجه القطع على ما قدرنا لا نم بعد ذلك بل موانع كما بين من ان التقدم يدل تارة على التخصيص واخرى لا يدل وكذا
٢ نظائر فاعبد في ولك قوله ٢ لا نم اي من كلامه ما صح اقتضاء الفراء اذ لا نسلم للمقام بعد ما تقدم من كون
غرض اسم منه ويمكن ان يلتزم كونه ايم من ايم لا بحسب العارض الفائت من المقام بحسب الاتم كونه ايم بدون التقدم بخلاف ايم
اسم عن سلطانه قوله ٢ وتنبيه على ان تعلق باسم ربك ما قبله تعلق ٢ لانها اول سور نزلت ٢ سور كاملة صح على ما صرح به ٢ شرح الكشاف وقيل
اول سورة نزلت من المدثر وقيل الفاتحة وقيل اقراء، قال الدمري اول ما نزل سورة اقراء، الى قوله ما لم يعلم عاما دلت عليه
كما حادث العجبي والخلاف انما هو ٢ تمام السورة قوله ٢ وتنبيه على ان تعلق باسم ربك ما قبله تعلق للمفعول له اما فعل عان للمفاع
حكما قالوه عندي ان كلمة اقراء على منع افعل اقراءه واوجده على نحو ما تقدم في قولهم فلان يعطي ويمنع ٢ احد الوجهين غير معدى الى
مفعوله واما ان يكون باسم ربك مفعول اقراء الذي بعد اقراء سلطانه ٢ تقدير ويعاضده انها عمرة ويعاضده وقف ابا، بامرستان او سكن حال
الفراء، وكما يمكن قطع النظر عن التعلق كما ول يمكن قطعه عن التعلق الثاني ٢ معنى كلام المفتاح ان اقراء كما ول مطلوقه النظر عن التعلق
الثاني وسوا علقة بالمزوه دون تعلقه بالمزوه لان قطع النظر عن المزوه لا اقتضاء لما ول كما ول ولا الثاني بل سوا فيها فاما مشوش
قوله افعل الفراء، واوجده اي مع قطع النظر عن التعلق بالمزوه بل عما ول وكذا قوله غير معدى الى مفعوله ٢ وقوله مفعول اقراء الذي
بعد منع على ان للمفعول يطلق على متعلقات ٢ وساطة لاو ف الجان وكذلك التقدير ٢ يطلق عما يعم اعتبار التعلق بغير المفعول
وقوله على ما تقدم ٢ قطع النظر عن التعلق بغير المفعول ٢ قطع النظر عن التعلق ٢ وهذا التقرير استقام الكلام واستبان المرام بلا حاجة
الى ما تشاغل ما تقدم من امر زاده وسوله قال الباء، ما ٢ مفعول ٢ غير واسطة والاوجه الكثير ٢ الاوام متعلقا بقولهم اعبد الطعام وما اعلم

العلم ٥

من احتمال بعد ولا بعد في هذا كون المحتمل على وجه بعيد وقد ذكر عند ارباب هذا الفن اعتبار امر اراده المتكلم على نحو في بادي الراي
واجيب ايضا بان التعليق المذكور انما يكون غير معقول المعنى لو كانت تلك الاشياء ولست كذلك بل صفة للجيوش والتعذر في الحسوم التي
وهي تكون التعليق معقول المعنى وبه بان هذا هو الوجه البعيد الذي ذكره الحفيد لان المعنى يكون في الجيوش التي وقع عدم نوع وهذا
يستدعي تاويلا بان المراد الحسوم التي فيه من جيوش قوم نوع اي الشبيه بها وهو تعسف ظ واعترض بعضهم بعدم العامل للود في قال قوله كما
تحرك بقول وجه الحسن اي يمثل بعض غير هذا الباب الذي هو فيه من تقديم البعض على البعض مما يتصل بالفعل لغرض التخصيص لا يوجد له نظائر
ويمكنه في نفس الشارح وقد يجاب بعد الجواب على تقدير تسليم ان يكون الكلام في تقديم بعض المعمولات على البعض فقط وليس كذلك بل للكل
انه عدم فضل ما يكون المقدم مجردا كالاهتمام بتقديم المبتدأ على الخبر وتقديم العامل سواء كان فعلا تاما او ناقصا او حرفا او اسما على معموله ومثل
ايضا قوله وجه الحسن وعلى تقدير تسليم ما ذكر يكون جوابا عن مثل قوله وجه الحسن بعد دون ما له ذكر كما مثله من تقديم المبتدأ على الخبر وذكر
الحال على الحال وغير ذلك ولذا اولى بكم فذا شان الى صفة قوله فقد رسى الليث اللغة للفتح وهو المطلوب في الجمع لنحو قال تحت الماء في
والنجما البحار له الى الا فما خلت وفي كل اصطلاح تخصيص على شيء بطريق مخصوص كحصر ان وبد بالطريق للمفهوم الطرق كل ربعه في
التي اوردها السكاكي والمعنى في كتبها وصرح الفاضل عضد الملة والدين بقوله بعض في الفوائد الغياثية بان طرق الحصر اربعة وربما
دل عليه قوله فيما بعد فانهم جعلوا الحصر بحسب الاصطلاح عبارة عن تخصيص يكون بطريق من هذه الطرق الاربعة وان لم يد به من الاربعة
مع ضمير الفصل ويوجب للمسند ويستشهد بهذا قوله فيما بعد ويمكن ان يجعل الفصل ويوجب للمسند اليها من طرق الحصر ومثل قولك احقر الغنام
لزيد وزيد مقصور على القيام ومخصوص به وما اشبه ذلك وان كان هذا الحصر لكن لا يسمى حصرا اصطلاحا وهذا التوزيع اولى ما اوله
في شرح المفتاح من قوله في الاصطلاح جعل بعض اجزاء الكلام مخصوصا بالبعض بحيث لا يتجاوز ولا يكون اسباب الا البيان ولم ما لا يكون
حصرا اصطلاحيا مثل لحصر فلان بكذا فهو غير حقيقي بل اضافي لا كان التخصيص مقولا بالاشتراك على ما قيل من الحقيقي كما يقال مثلا الصفة
اما حقيقة اي منه مسكه في الذات متقرر فيها واما اضافية اي غير متقررة فيها بل معنى متعلق بشيئين وعلى ما قال لا عتبار لكا يقال هذا
الشيء اما حقيقي اي لا يحوج في نفس الامر واما اعتباري اي لا يحوج له الا بحسب اعتبار العقل وكيف في البيان من كلام الشارح ما يدل على اطلاقه
بالمعنيين المذكورين وعلى ما قيل المجازي كما يقال مثلا الاسناد اما حقيقي او مجازي والمعنى كالاجزاء غير ملائم للمقام واما المعنى الثاني ففيه
واما الثالث فلعله العارف فيما بين ارباب هذا الفن حيث اشتهر فيما بينهم الحصر حقيقي ومجازي على خلاف المعنى له ولم عطف قوله اضافي
على هذا للمراد وارادة الاعمى لا يستقيم وبهذا يندفع ما قيل انه قد يطلق على ما يقابل المجازي والظاهر ان تخصيص الشيء بالشيء على معنى انه لا يتجاوز
الى الغير اصلا انما يسمى قصرا وتخصيصا لانه حقيقة التخصيص المنافي للاشتراك ولذلك يتبادر هذا المعنى عند اطلاق التخصيص وما في معناه والتخصيص
التي باعتبار على معنى انه لا يتجاوز الى بعض ما عداه هو معنى مجازي للتخصيص غير مناف للاشتراك والذكر يحتاج في فهمه لفظ التخصيص الى قرينة فسمي
تخصيصا غير حقيقي والشارح رح لفظ الحقيقي هنا بما لا اضافي ولذلك قال وهو غير حقيقي بل اضافي فورد عليه ان التخصيص مطلقا من قبيل الاضافات
فاحتاج الى تعسف وهو ان المراد بالاضافي ما يكون بالاضافة الى بعض ما عدا المقصور عليه وبالحقيقي ما يكون بالاضافة الى جميع ما عداه وكانه
انما سماه اضافيا نظرا الى ان المحتمل بالنسبة بالقياس الى بعض ما عداه فانه اضافي لا حقيقي جميع المعبر عنه بالخاص الى اعتبار دلالة فقط وفي النسبة
في العبارة يكون فرض حمله اضافيا الا ان كان في هذا اللفظ انما يقابله المطلق اي في العبارة لا الحقيقي واستعمل ان المفهوم من تخصيص الشيء
بالشيء دفع الاشتراك في الجملة اعم من ان يكون دفعه بالنسبة الى جميع ما عداه او بالنسبة الى ما يقابله غاية ما في كلا الاولى اقوى واتم دون الثاني كما في
التكلم ولا يخرج عاصدق حمله التخصيص من كونه حقيقيا فلا يكون مجازيا متمايزا ولا اضافي بهذا المعنى لا ينافي كون التخصيص مطلقا من قبيل الاضافات

جواب عن كل سؤال الذي اورده بعض شارحي هذا الكتاب بحيث قال ان التخصيص مطلقا من الامور الاضافية فيقسم الى الحقيقي والاضافي
تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره كما مر آنفا ولما صرح صاحب المفتاح بقسمه الى الحقيقي وغير الحقيقي لعله عدول نوهم المتكلم انه اهمل ذكر الحقيقي وليس
كذلك لحيث ان غير الحقيقي هو المتبادر الى الذهن من لفظ السكاكي واراد امثلة من غير الحقيقي وفيه نظر وهو انا لا نم ان المتبادر الى الوهم وانا
يكون كذلك لو لم يعرض الشيء اي امثلة الحقيقي ولو لم يكن في كلامه اشارة الى التقسيم والبيان كذلك بل يعرض له الحقائق لا مثله للوهم واشار الى التقسيم كما
نبه عليه الشارح قوله نوعان قصر الموصوف على الصفة لم قيل وجه كلامها رفعها ان القصر انما يتصور بين شيئين بينهما نسبة فاما ان يكون قصر المنسوب
اليه على المنسوب وهو المراد بقصر الموصوف على الصفة واما ان يكون قصر المنسوب على المنسوب اليه وهو المراد بقصر الصفة على الموصوف
والمراد الصفة المعنوية اي امثل الصفة بهذا اللفظ يستعملها المتكلمون في مقابلة الذات فيما يعني كالاعراض يستعملها النحويون فالنعت
باب التوابع ولا خفاء في الحق منع العرف هنا مثلا للاسم وقيل ايضا قوله تابع يدل على ذات احرز به عن مثل حسنه في قولك زيد حسنه فانه تابع يدل
على معنى في ذات وهو المشمول لعرض غير كلهم في قولك جاءني القوم كلهم لنفاذ فيها على العلم في قولنا اعجبني هذا العلم قبل النعت بالتفسير
المذكور بهما لا يصدق على العلم في اعجبني هذا العلم لانه لا يدل على ذات وهو معنى فيها بخلاف التفسير المشهور فانه يندرج فيه العلم ونظائره تأويل
معروف ويمكن ان كان غيره يمنع عدم صدق التفسير المذكور عليه مستندا بان العلم في المثال المذكور لم بات بعكس ما يدل على الذات وهو
كاشارح الا البيان ابهام يحل بالصفة التي يتميز بها الذات فهذا دل هنا على ذات هي الموصوف باعتبار معنى هو المقصود الذي يتميز
الذات الموصوفة به ويويد ما قاله الشيخ ابن الحاجب في انواع اسماء كلها اشارة للحاضر على كلا سما المبهم مثلها في هذا الرجل يوضح
ان الرجل في قولك جاءني هذا الرجل لم يخرج الا بعد تقدم لفظ يدل على الذات ثم يحتمل ابهام في الحقيقة التي يتميز بها الذات فلم يات حمل فيها
الا لبيان المعنى الذي يتميز به الذات فهو لفظ يدل على ذات في هذا الموضع باعتبار معنى هو المقصود ثم ان الشيخ ابن الحاجب قال في شرح المفصل
الصفة تطلق باعتبارين عام وخاص فالعام ما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود والخاص باعتبار التابع وهو ان يقال تابع يدل
على معنى في متبوعه من غير تقييد فاورد في تفسير العام لفظ الذات دون الخاص ووجه ايراده في تفسير العام انه لا يدق الصفة في الدلالة على الذات وان
كانت غير مقصودة بالذات في مقابل المقصود هو المعنى وذكر احماله في تفسير الخاص هو الدلالة على كونه غير مقصود مع كونه تابعا يدل لانه الصفة عليها في
كله والشارح رح اورده هنا في تفسير الخاص منبها على عدم الفرق بين العام والخاص الا باعتبار كونه تابعا وعدمه واهمله في المختصر لكن
ليس بعض من اشعار بان المقصود من الصفة هو المعنى ولا ينتقض بالحال الدال على ذات وعلى غير الشمول لخروجه بقيد التابع كذا رفعه في
وكذا بين النعت والصفة المعنوية التي يجري لما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود فعرفت ان الصفة المشروحة بالتفسير المذكور هو العام
الذي يقصح اي الحاجب ولما النسبة بين معنى المعنوية فالظاهر المباينة اوكل دل هو معنى كالاسم العام بالعرض كالعلم والثاني هو ذات شامل انسانية بالكل
كل مرادة كالعام هذا الا انه يمكن المناقشة في العكس بمنع عدم صدق الصفة المعنوية في قولنا جاءني هذا الرجل مستندا بما ذكره ابن الحاجب في توجيه الاندراج
وعلى هذا يكون بين النعت والصفة المعنوية المشروحة بما دل على ذات عموم مطلقا ولا اولى انسب ولذلك كما قيل لان اطلاق المعنوية عليها اكثر وابقا
لاحتياج هنا في شمول جميع كلمة التي هي مزيد لفظ علاقة المعنى الثاني ولا يخفى وكذا الجواب فقيل تقدير وهو ان يقال بما ذكرت من التقسيم غير حاصر
وانما ذكر فيما له الا ان احد الجزئين حسن المقصور والمقصور عليه معنا واما اذا كان كلاهما جامدا فهو خارج من القسمين كما في كالامثلة المذكورة فاجاب
عنه بانه داخل في قصر الموصوف على الصفة قوله وسواء كان ونحو ذلك بدا ان قصر الموصوف على الصفة لا بكا دون حد كما سبق به التعليل المذكور
بخلاف القصر الحقيقي لانه عام وبالغ فانه كثير جدا قوله اي بالنسبة في اصطلاح القصر المحور الى القسم الثاني في حسن الحقيقي لانه اقرب وانسب بحسب اللفظ
والسياق لكن رجوعه الى الحقيقي مطلقا ارجح واشمل نظرا الى المعنى والفارق بقوله تسمى الحقيقي معا والفرق بين القصر الغير الحقيقي والقصر الحقيقي

مبالغة وادعاء وقيل اما الفرق بين ان القصر الموصوف على الصفة الحقيقي كادعائك لاحد الانسان بعشرة منهوم سلب جميع الصفات عنه
ماعدا المقصور عليه وموصوفي عدم كل عشرة وبسار الصفات ولا شرط فيه اعتقاد المخاطب على احد الوجهين المعتبرين كما مر والعلب
والتعيين وفي غير الحقيقي معتبر فيه منهوم سلب بعض ماعدا ذلك الصفة عنه وليس فيه عدم كل عشرة وبسار الصفات وشرطه كما مر اعتقاد
الوجه المعتبر واما كونه ذهنيا فلكونها مشتركين في جواز اتصاف الموصوف بصفات سواه للصفة الخ قصر الموصوف عليها ولفظ او
للتنويع ظاهر في الغير جواب فضل وسوال كما اولكنك كيف تكون عشرة الغير قاجابة سائل للتنويع اي لتنويع المحذوف ظاهر في الغير واما تارة
اذا كان المقصر للحذف قال المخاطب اعتقد اشراكه صفتي اي بين صفتي ولو قيل اشراكه بين صفتي لكان اظهر وكما مر من
عدم خروجه عنه قاله اذ اعتقد المخاطب يحتمل ان يكون موصوفه اي خرج عنه القصر الحاصل له اذا اعتقد وان يكون موصوفه اي قصر حاصل له اذا
اعتقد قوله وهذا حاصل لانه الخ ومذا حاصل لان المخاطب العاقل لا يعتقد اتصاف امر بجميع الصفات لان بعض الصفات تناقض مثلا لا يمكن اجتماعها
فلا تصور تخصيص امر بصفة دون سائر الصفات وايضا لا يعتقد اشراكه صفة بين جميع كما مر لانه مما لا يقع في الصفات المعتبر عرفا
فلا تصور تخصيص صفة بامر دون سائر كما مر واذا لم يكن هذا التخصيص بالمعنيين واقعا لا يلزم صدق الحد على امر موجوده خارج عن
المحدود ونفس على دكن واعداء وهذا مع قوله اذ العاقل لا يعتقد الخ ومحصول القول بعد اختيار الشق الثاني وهو ان يراد بقوله
دون اخرى ودون اكثر تاما مواقع من الواحد والكاشي والمتبع انا لا نلتزم ان نقصر الحصر لان التخصيص بالمعنى المذكور عند
واقع لا بناء على ما لا يوجد اصلا في سوق الكلام بل الرجوع المذكور وهو ظاهر الشارح في شرح المفتاح بقوله فساوى القصر الحقيقي وان اتحد
في الوجه قصر موصوف على صفة دون جميع ما عداها على الاطلاق وهو انتفاء ان تخصيص امر بصفة دون سائر الصفات
معناه ان سلب الحكم عن الصفة المذكورة مرتبط وسائر ما ينافيه معناه ان سلب الحكم عن الصفة المذكورة ارتباط للقصر الحقيقي يكون
اذا كان صفتا له اعم وتخصيص صفة بامر دون سائر كما مر سنا ان سلب الحكم عن الصفة المذكورة ارتباط للقصر الحقيقي يكون
الصفة عنها وهذا اللغو انما موجود قطعا في قصر الصفة صفتا بحسب او اعم فانا ارتباط التخصيص بالحكم المذكور ارتباط للقصر الحقيقي يكون
باطلا قطعا وقيل كما قال ان يورد هذا السوال استدلال شبهة على القصر الحقيقي ثم يجاب عنها بما ذكر ويمكن ان يجاب عنه قيل انما
قال يمكن لانه خلاف الاذا المتبادر الى الفهم انه تعريف متفق عليه ولكن التتبع كما مر اللائق بنظائره منع المقدمات قوله والثاني تخصيص
امر بصفة دون اخرى لفظا دون ان يكون نصب على الظرف اي موصوفه واقع بحصول ما دون وصف اكثر واحدا واكثر الى ما لا يحصى كذا ذكر الشارح
قوله ولفظا لا يقتضي صريحا وذكر اي ما كونه ملفوظا على من يعتقد العكس حيث قال والمخاطب من ضمن كلامه اعني تخصيص امر بصفة دون اخرى
وتخصيص صفة بامر دون اخر اما من يعتقد العكس اي اتصاف وكل كامر بعكس الصفة عوضا عما في الاول واتصاف غيره وكل كامر بكل الصفة
عوضا عنه في الثاني وسواء سمع قصر قلب لعلمه بحكم السامع واما من يتساوى كلا الامرين عنده اي اتصاف وكل كامر بكل الصفة واتصافه بغيرها
في الاول واتصافه بها واتصاف غيره بها في الثاني وهذا سيجيء بعض تفصيل ولا شبهة ان قوله من يتساوى كلا الامرين عطف على قوله اما من
يعتقد العكس ولهذا اجعل صاحب المفتاح حيث قال وحاصل ما ذكر القرائن راجع الى تخصيص الموصوف عند السامع بوصف دون ثان
كقولك زيد شاعر لا يتجاوز من يعتقد شاعريته ويجاوزه قولك زيد قائم لا تاعد من يتوهم زيدا على احد الوصفين من غير ترجيح وبين هذا
قصر افراد وقولك لمن يعتقد زيدا على احد الوصفين حين يتردد اتيان الى القصر الذي سماه للعلم بحكم السامع وبين هذا
وبين اتيان الى القسم الاخر الذي سماه قصر قلب وما جعل السكاكي تخصيص امر بوصف دون آخر وتخصيص وصف بامر دون آخر كانا من
القسم الثاني قوله فان قلت مراده بالعلم العلم على وجه مذكور من غير النظر المذكور وكذا قوله فان قلت قوله لفظا دون الوجه الآخر والقرينة

من التوصيف ان نحو كان قول للهم ماقوم وافرين على احد الصفتين واحد كاترين لا على التعيين بحيث يحتمل ان يكون كل
واحد من الموصوفين مدلولا عن كان قوله قصر الموصوف وكل واحد من الصفتين مدلولا عن كان قوله قصر الصفة وبهذا الاعتبار لا يمكن ان يحمل على
معنى تخصيص شيء دون آخر لان دون انما يستعمل ان يكون لاحد المتخالفين والمخاطب على وجه يكون للعقد اما احد خلاف الثاني او ليس فيه ما ان
حمل على معنى دون آخر غاية انه يمكن حمله على معنى مكان آخر ومحصل قوله ملت ستعرف قوله مكان آخر في قوله وجه كان اول انه لا يعطي للتوجيه اصلا
ومحصل قوله ملت بتقدير ارتكاب مجاز ويكفي لا شكال كما لا يخفى انه لا يمنع قصد تخصيص شيء دون آخر وان امكن تخصيص شيء مكان آخر
قبل سمع الموصوف سمع ما قيل به ورد مسئول عن الشيخ بالاذن للطوارئ قوله وعاينا يمكن ان هذا المقام ان تقال الى تحصيل
كلام للمحل اصح قال ويمكن ان يحمل كلامه هذا على ان مقدر والمخاطب ما لا اول من حذر كل امام من يعتقد الشركة او من يساوي
كلا الامرين عنده والمخاطب ما الثاني من حذر كل امام من يعتقد العكس او من يتساوى كلا الامرين عنده قوله كذا في بعض النسخ الى قوله لكن اما
مسئول ما نصا عنه اي كذا وقع في بعض النسخ والمقصود من ايراد هذا بيان اشكاله وفي نظر الى ما يمكن ان يقال المراد ان يكون انما نائبا لا طريق القصر
اعم من ان يكون من المتكلم او المخاطب مسئولا بما عنه لكن نزول عنه اشكال الورود لا يدفع عنه ورود شيء قولنا ما زيد الا شاعر اتى انما
القصر واصبغ عنه ما ان اشرب الوصفين في نفي العلم اما سوا كان في علم المخاطب او لا على وفقه لكون انما بالاضافة الى ما يعتقده ان لا على وفقه لكن لا يخفى سواء الصحيح يشهد
بوقوعه في الوصفين المتنافيين كذا في الكشاف ارد بقوله ما سبق الى بعض الاوهام الخ بقوله عبارة ما سبق وجه صعف كلام المصنف
قوله طراز انما الخ الغرض انما بطريق من طرق القصر عدم اشتراط هذا الشرط صحة ما ذكره للمثال من الشعر والنحو
في قصر العلم على انه لا شرط في ثاني الوصفين كما ينبه ما ذكره للمثال في ان واو من القسم والقصد على انه لا شرط فيه عدم الثاني بين الوصفين
قال الشارح في شرح المفتاح وفي التمثيل بالشعر والنحو اشارة الى انه لا شرط في قصر العلم عدم الوصفين والاطرح مثل زيد شاعر لا مجد او
ما زيد بمنجز بل شاعر لمن اعتقد منجزا عن اقسام القصر كان التعارض قصر لا فراد ما لم اقسام والقصد اشارة الى انه لا شرط فيه عدم ثاني الوصفين
لان قصر القلب مدرج فيه فلو اشرط عدم الثاني لخرج مثل زيد قائم لا ما عمرو لمن يعتقد عن يعتقد اقسام قوله بل بانبا، لفظا لا يقتضي وهو قوله لتصور اعتقاد
المخاطب ايجابا وقوله لتكون انما سعرا بجانبا كما ذكر فيه على انه اذا خالف قصر القلب اذ لو لا، لا شرط فيه عدم ثاني الوصفين او جوبا
ليمكن اعتقاد المخاطب الشركة بين الثلاثين من غير عكس لجواز تخلف قصر العين في المثالين دون كما قوله لعدم امكان اعتقاد الشركة
وجوازه فيه غير المثالين دون العلة لاشرط الثاني فيه وبهذا يسقط ما قيل اذا كانت العلة مانعة لم تكن قصر لا فراد وقصر العلة قصر العين
ولهذا نهم جعلوا اللام انما قال لانهم لم يعدوا مباحث العلل في الجامع على ان عدم المانع لا يقتضي القصر والحق ورود السند للمسند اليه شامل للحصر اي للقصر
طرق مخصوص على بحث لانحاد ثمانيا بانها ثمان لا ما وده القصر واقرى لعدها ثمانية ومبنى اصل البحث
الى انحصار الطرق في كذا يرد قال الكاشي في شرح الفوائد الغائية المراد انحصار الطرق التي لا تحملت ولا تاتي ولا يرد الى ذكرنا كذلك لان
العطف دال ابدا على القصر المسند والاستثناء على القصر فيما بعد اداته لا استثناء، واما على القصر فيما قبله لا استثناء، واما على القصر المؤخر والتقديم
على القصر المقدم ولما كان جريان بعض طرق القصر دون بعض لخصوص المقام اشار الى ذلك بقوله فساوى القصر الحقيقي وقد تعذر قصر المبتدأ على الخبر
قوله واما كان طرق العطف للقصر سولا ويرد به ان طرق العطف الساوي في افادة القصر ما كان الواو لكن كلامه اما عند القصر
عند الس وبعد لا مناسب لان تصور ذلك القصر كالا يخفى والحق القول بانا وان القصر بالعطف انما يكون بالواو والفاء وثم والتعميم
والمجهور على انها تدل على ترتب الحكم المتاخر وكون المتبوع في حكم المذكور عند المتبوع واما الكلي فلي واو كانت تصريح لقصر القلب على ما ذكر المصنف
والمصنف لا يزاد على ما هو المفهوم من كلام النحاة الا انها ساوى في افادة اقسام القصر والمراد بما ذكر ما يسلك لافادة اقسام القصر والذي ذكر اهنا وارد عند قوله وانما
الى وهكذا

في بحث العطف ما صرحنا كان من قوله وسيجيء تحقيقه في بحث القصر نحو جاءني زيد لا عمرو لمن اعتقد ان عمرا جاءك دون زيد او انهما جاءاك وما جاءني
زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو وذكر في شرح المفتاح اي العلامة الشيرازي ثم قال في مثال ما عمرو شاعر بل زيد
انما قال ما عمرو شاعر ولم يقل ما شاعر عمرو بل زيد لان ما لغة لا يستقيم تقديم خبرها على اسمها تحكما لغة الا ان اصله العمل واما النواقض
اللغة العامة لانهم يجرون النزع على الاهمال وان لم يلزم منه محذور الا انهم لم يجروا ان يكون ما لكن مع قوله ان ح لكن كل من
نحن وسهل حيان لما لا يستقيم ضمنه على اسمه وان لم يكن له عمل بل قدروا ضمير الشان ليها وقوله وهو غلط فاحش لا يعرف له
وجه صحيح قال في شرحه المفتاح توجيها للكلام في الحلة بعد قوله ومن الغريب ما ذكر الشارح العلامة ان التقدير ما احد شاعرا الا زيد
لا ما شاعر احد الا زيد لان ضميرها لا يستقيم على اسمه وان لم يعمل اما لان اصله العمل واما لتقي اوجه اللغة العامة وهم يجرون النزع على الاهمال
مراده انه لا مساوغ في اللغة العامة لتقديم الخبر مع ما العمل والاهمال على انه بتقديم الخبر يبطل العمل لضعفها في باب العمل وكانه
جعل مذهب اللغة الغير العامة ليكون على وفق ما زيد صحيح مرفوع لا سيما ثم قال ومع هذا كله فلا الحكم معقول لهم واحد من النحويين ولا
لاستدلال معقول من القياس لظهوره قياس مع النظر باشياء فالخارج في النزع ثم قال واعرب هذا سوى ما هم قدروا في قوله
ان ما لكن كل من نحن وسهل ضمير الشان لئلا يلزم بتقديم الخبر على الاسم في باب ان وان كان العمل باطلا بالتصريح ولم يعرف انهم انما قدروا
ضمير الشان في ان للتحقيق للنصوص ليس عاملة لانهم وجدوا المكسورة مع انها في شبهها بالفعل عاملة قوله الا ترى انه ليس معنى جاءني زيد لا عمرو
انه لم يكن من عمرو مجيء مثل ما كان من زيد قال الشيخ عبد القاهر اعلم ان قولنا في لا العاطفة نحو جاءني زيد لا عمرو انها تنفي عن الثاني
ما وجب للاول ليس المراد به انها تنفي عن الثاني ان يكون قد شارك الاول في الفعل بل انها تنفي ان يكون الفعل الذي قلت انه كان من الاول
قد كان من الثاني دون الاول الا ترى انه ليس المعنى في قولك جاءني زيد لا عمرو انه لم يكن من عمرو مجيء الى كما كان من زيد بل المعنى ان الجائي
زيد لا عمرو فهو كلام معقول يعرض من يغلط في الفعل قد كان من هذا فتتوهم انه كان من ذاك والنكتة انه لا شبهة في ان ليس هنا جائيان واليس
الا جاء واحد وانما الشبهة في ان ذلك الجائي زيد ام عمرو فانت تحقق على المخاطب بقولك جاءني زيد لا عمرو انه زيد وليس هو عمرو واستدل على ان
لا يكون معناه ما ذكر بانه لو اقصد هذا المعنى لكان لا ينبغي ان يوجد في الكلام ما يكون ظاهرا في العقد الى قطع الشركة كالتشديد ونحو وما
يؤدي معناه وليس قولك جاءني زيد لا عمرو وظاهرا في هذا المعنى بل في نفي ما تقابله صريحا وهو عكسه من اثبات المجيء لعمرو ونفيه عنه بدلا
انتهى كلامه الى المجيء على ما يشهد به الذوق السليم واصبح عا حامله الشيوخ في لا هنا ان طريق النفي ولا هنا كما في قصر لا فرد له
لا يمكن له الا انه ما جاءني الا زيد فالمعنى ما جاءني احد الا زيد فان احدا عام في العموم فالقصر حقيقي لا تعدد فيه لا فراد والعلة والنفي والا
تخصيص ما وقع فيه النزاع فالمعنى ما جاءني احد من المتنازع فيه الا زيد وبناء ردنه الى الفهم انه زاد زيد من بين ما اهل يقول هذا الحكم وهو المجيء
وهذا المعنى تام بعينه في انما نحو قولك انما جاءني زيد بعد اعتقاد المجيء في زيد فقط لكان معنى ان الجائي زيد لا عمرو بعد رجوع الى معنى طريق
العطف بلا ولهذا كان ظاهره قصر العلة لا بحقيقه وان كان معنى ما جاءني الا زيد بالاول طغيون في قصره فاد عى الدليل المذكور في
طريق النفي والاستثناء وكلام الشيخ على الاول وكلام السكاكي والمصنف ظاهر في الثاني قوله على ما يتوهمه بعض الاصوليين اراد به الامام
الرازي وصاحب المنهاج ومن تبعهما قال الامام في المحصول وجه افادة انما الحصر ان كلمة ان للاثبات وكلمة ما للنفي ولا يمكن توجههما الى حكم
واحد للزوم التناقض فتعين توجه احدهما الى الحكم المذكور والاخرى الى ما سواه ويتعين كلمة ان للتوجه الى المذكور لكونها اسبق بالمحافظة
عليها اوضح لكون الاثبات اشرف وفي المنهاج ان كلمة ان للاثبات وكلمة ما للنفي فيجب الجمع بينهما على ما امكن فاما الحمل على اثبات المذكور ونفي
ما عداه او على عكسه والثاني باطل بالاجماع فتعين الاول ويمكن ان ان لا يقال للنفي المذكور لان كلمة التي ويدل عليه ايضا انه يلزم على ما ذكر اجتماع حرفين

للاثبات والنفي معا واجتماع ما له صدر الكلام وما ينبغي تقديمه ان على ما هو اسبق انهما في اصلها الصدر من شانه الحكم وكونها حالا ان الفا الكف
عن العمل وبطلان الكل معلوم مع قول احد النفي وتوضيح ما ذكر في شرح المفتاح ان لكل من ان وما صدر الكلام وانما لا يدخل حرف النفي وان ما متضح
كافة لا نافية وانه لا معنى لتوكيد حرف الاثبات والنفي ثم بعضهم عما هو المثبت بلفظ استدلال العالمين الى عدم الاطلاع على علم النحو ولو دفع كونها
اعمالا بان الفصل في غيرها الحال لم يكن دفع لجهالة بالاستعمال اللازم بعد منع ان يجوز اعمالها على لغة بني تميم ويقال انما زيد قائما انهم الا ان يقال لما
كان ان في انما بمعنى ما والا استعمل النفي بالا مطلقا عملها وقد كاسبا بان ما ذكر لا يقولون بان ما سبب ليعض انما معنى النفي والا ثبات بان المزدوج
لما كان لم يكن لا يمنزله معنى الاثبات ولا في معنى النفي ما سبب الى انظم المركب منهما معنى الاثبات والنفي معا لانه اراد وانهما كل واحد من الحرفين باق على
حاله المركب على معناه لا يصلح لنفي عليهم ما ذكروا والى الجواب اشار في شرح المفتاح بقوله ان مراد ان كلمة ان وما في هذا على كونها ناسبا ان يقيد بها هذا
المعنى وفي شرح الفوائد الغيائية للفاضل الابهري وقال بعض النحويين ركبت ان المؤكدة مع ما النافية وقصد بها ضرب واحد للقصر لان كلا منهما ان
يلحظ في المركب معنى مفرد ولا اثبات في النفي لا يمكن بل مطلقا في على واحد فناسب ان يكون للاثبات للمذكور والنفي لغير المذكور وهو معنى القصر وهذا كالتركيب
الكاف وحرف ان وهي وضعت لتحقيق التشبيه وللتأكيد ... قرار لحروف التشبيه وقسمها لان ولا يرد على هذا ما شنع الرضي به لانهم لا يقولون
ان ما باقية على معناها الافرادي وركبت مما يكسبها معنى بل يقولون انهما وضعا وضعا واحدا المعنى الافرادي وشنع المناسبة على ما هو القول
ما نقلت عن علي بن عيسى الربعي قوله واشار بلفظ التضمن الى انه ليس بمعنى ما والا حتى كانهما لفظان مترادفان قال الشيخ عبد القاهر انهم وان
قالوا ان ما واحد ام يعنوا به ان المعنى في هذا هو المعنى في ذلك بعينه وان سبيلهما سبيل اللفظين يوضعان لمعنى واحد وفرق بين ان يكون في الشيء معنى
الشيء وبين ان يكون الشيء الشيء على الاطلاق فليس يكون انهما لا يكونان سواء وانه ليس كل كلام يصلح فيه ما والا يصلح فيه انما الا ترى انها لا يصلح في مثل
قوله تعالى وما من اله الا الله ولا في نحو قولنا ما احد الا وهو يقول ذلك اذ لو قلت انما من اله الا الله وانما احد الا وهو يقول ذلك قلت ما لا يكون
له معنى فان قلت ان السبب في ان لم يكن ان تدخل الا في النفي وما يجري مجرى النفي من النهي والاستفهام وان من المزيدة في وما من اله الا الله كذلك لا يكون الا في
النفي قيل ... هذا الكفاية بانه لعرف بان ليسا سواء لانهما لو كانا سواء لكان ينبغي ان يكون في انما من النفي مثل ما يكون في ما والا وكما وجدت انما لا يصلح
فيما ذكرنا تجدهما والا لا يصلح في ضرب من الكلام قد صلح فيه انما وذلك في نحو قولك انما هو درهم لا دينار ولو قلت ما هو الا درهم لا دينار لم يكن شيئا واذ
قد بان بهذه الجملة انهم حين جعلوا انما في معنى ما والا لم يعنوا ان المعنى فيهما واحد على الاطلاق وان يسقطوا الفرق انتهى كلامه وتبين
كلامه عدم الترادف وعدم التساوي في موارد الاستعمال وعدم استلزام كون الشيء في معنى الشيء ان يكون حكم الاول بعينه حكم الثاني من جهة
اللفظ والمعنى قوله اي رفع المستمع بما جرى على لفظ المتنازع للفاعل ويستحق ان يكون موصولة على مذهب الزجاج وهي قراءة ابي جعفر العطاردي
عليه قوله فما بعد بقوله ان الذي حرم الميتة وكذا قوله انما قرا ابو جعفر بما الفاعل وهو المذكور في المفتاح والمصنوع هنا لا على لفظ
النفي للمعنى لكن زعم الشارح العلامة حيث قال ان لفظ ما يكون في قراءة الرفع موصولا كافة ويكون جملة حرم عليكم خبرا للفعل المجهول او لو كان
المراد ذلك لم يوجد لبيانه ولما يعين كونها موصولة بل احتمل كونها موصولة كما هنا اختيار ابي علي وكافة كما هو اختيار الزجاج له لو كان موصولة
لنبين ان الا عائد يلزم خروج الكلام معنى لا يقال يجوز ان يكون العائد محذوفا وكذا الخبر والتقدير حسب ما ثبت المقام دفعت المستعمل على الدليل
في اسم ان والتقدير ان الذي حرمه الميتة ثابت جهته في الشرع لانا نقول هذا تكلف مستبعد جدا لا يصار اليه عند تمكن الوجه الصحيح السالم عنه
وهو ظاهر ولكن لان الضمير في ما ذكر عائد هنا ولعموم ما ذكر بعد تخصيصه الحكم بالحصر لا مرتب قوله وهو ونحو كذا وهو للحرف وكون العامل مستوفيا او
حرفا والضمير مرفوع وكونه مسندا اليه محذوف على ما عرفت من ان الفعل الموصل يكون في مواضع منها ان يكون تابعا ولما تأكيدا او بدلا او عطف بيان
ومنها ان يقع بعد الا ومنها ان يلي اما ومنها ان يكون مالي مفعول علمت واخواتها مذكورة في شرح الكافية للفاضل الاستراباذي قوله وهو العهد تجلى الزمار

اعتقد والا فهو رسول لان كساء الرسل انه يحلوا كما فعلوا وقد اتى التمسك بدينه كما وصف منهم ومن زعم انه يلزم من حمله على عصر العلمان يكون المخاطبون
مكرمين للرسالة فقد اخطأ خطأ فاحشا، سادوا وعلى عن الوصف وقد نزلت اشمال المسلمين يوم احد لما وقع الارجاف بقتل النبي عليه السلام ولى
المسلمون ومربوا وكفوا على اعقابهم فما فواضا شديدا واستغطى اسلافكم وقال حاكيا عنهم عبد الله بن ابي بن خلف لنا اما من ذاء
سفيان وقال ما بين حرف المنافقين لو كان نبيا لما قتل ارجعوا الى اخوانكم والى دينكم قوله فترتب الكفر ونسبه المكذبين الوصف كذا قوله المنشأ
ة تنزيل المخاطب منزلة المنكر بناء على ان سوء حال المخاطب في المثال السابق حال المخاطب بفتح الطاء وادعاء سبق الثانية على ادعاء
السابقة بين الوصفين وسبق الاول على سابقه منزلة منزلة ما، والجمع بين الوصفين هو الرسالة والترتب المذكور لا يخفى ان المثال بين مرباد الاوجه
لا على منطوق الظاهر قوله وارخاء العنان مواراسال عنان الفرس ليجري كما شاء، والمراد به هنا عدم مضايقة للجم، الكلام بسلم كيف
كيف شاء، من العثار وهو الزلة والعثر بفتحتين وقوله لانه الخ العثور وهو اطلاع فجاة على العاصي الذي صح قال والعذر هو
السقوط والزلة بمحاذاة المضم بتسليم بعض معنى ما يصح وله تبكيته عنا والطف فتامل ارباب الحاشية على قوله على وجه الخ
ايضا ولكن لا من مزعاة ومنزعاة دعي عليه خصمه الخلاف في امر سوء لمخالفته ان بعد كلامه كما في اقال لكن من نباط كرات من شاء لكن وليست
ولكن لا بد من مزيد لكن ما طننا انه يلزم قوله ويمكن بقدر السوال يوم او سكنا قدر العاصي الذي صح قال ان الرسل استغلوا
طوى السن وان كانت في مخاطبة الكفار بمعنى انهم كانوا سكرين لكون الرسل سببا او امر صدر منهم شيء دل على هذا لا يكاد يقال وكذا لو صح
قيل انه وجه كونه اوضح انه على تقدير السوال على الوجه المذكور يكون قوله لانه تسليم انشاء، الرسالة وادائهم الحواب بدونه كلاما قاصرا
نظره ولكن المامل الصحيح لكن جعل صاحب المفتاح على انه قصر افراد وسمع الذي سماه، المتكلم قصر عينه لما قوله كما سوء ظاهر حال المدعي عند السامع
قد يقال لا يخفى ان قطع الرسل بصدقهم بعض انهم قاطعون بصدقهم في نفس الامر لا بصدقهم عند الكفار فحسب ذلك النفس على ان قطعهم بصدقهم حال
منبئ وعامة امرهم التردد بين الصدق والكذب يكون منبئ الكلام لا ينبئ بكم وقطعكم بصدقهم في نفس الامر بل عامة ما ينبئ كم في شانهم التردد
بين كونهم صادقين في نفس الامر او كاذبين فيه وحينئذ يصح تشبيه حالهم لظاهر حال المدعي لا لنفس ظاهر حاله التردد في صدقه وكذبه بحسب نفس الامر كما
وان اريد ظاهر حاله بحسب ما في صدقه او كذبه عند السامع فغير المفيد ركيكا وبطل الكلام منبئ كم ان الرسل ينبئ كم ان بعثوا وانا عدو كم وكذلك
بحسب نفس الامر كما يدل للمدعي في صدقه وكذبه عند السامع فغير المفيد ركيكا وبطل الكلام سمعا والمنصوص انكم مدعون ينبئ ان تقصروا
على ما هو ظاهر حال المدعي وعباد الله السلام كي مكذبا اطلاقه لستم في دعوكم الرسالة عندنا بين الصدق والكذب كما يكون ظاهر حال المدعي اذا
اريد بل اسم عندنا منصورون على الكذب لا يجاوزونه الى ضد كما يدعونه فتدبر عندنا ليس طرفا للدعوى اولا ظاهر فيه واذا اهمل عد ذلك
المخبر كان الرد منسوبا الى المسلم الى ليست كاسي عندنا بين الصدق والكذب والمفيد لستم ظاهر حالكم بين كونكم صادقين وكاذبين بل نحن جازمون
بانكم كاذبون وجه التشبيه ظاهر حال المدعي لان ظاهر حاله ان يرد السامع في صدقه وكذبه وسطون على هذا تعاند لا يطاق واما قوله
بل اسم عندنا مقصورون على الكذب فالظاهر من عبارة المفتاح ما ذكر بجميع حزانه انما جعله قصر افراد وسنا، على ان المسلم اذا اعتقد ان
المخاطب اعتقد بزعمه ان لا يسلك معه طريق القصر بالكلية راعوا فوا كونهم داوين بين الصدق والكذب عند السامع مقصورهم على الكذب
عامة فتسلم داوين عندنا بين الصدق والكذب في لسامر دوين في ملك وكل ان يقول انا جعله قصر افراد وسنا، على ان الرسل يردون
بانهم صادقون عند الكفار اوكاذبون عندهم كما سوء ظاهر حال المدعي من كونه متهما بين كونه صادقا اوكاذبا عند السامعين وعلى هذا
يكون قد لبس عندنا معمولا بحسب المفتاح للصدق والكذب ويكون النسبة ظاهرا وكذلك يكون عندنا في قوله بل اسم عندنا مقصورون على الكذب معمولا
للكذب بحسب المفتاح كانهم قالوا الرسل لا يردون وانما يكونهم صادقين وكاذبين عندنا بل انتم عندنا مقصورون على الكذب وهذا الوجه مع كونه مخالفا لظاهر عبارة

لا يخفى ان هذا احسن ووجه لانه يحتمل ان يكون العدم في المثال المذكور للتعدي لا للتخصيص الا ان هذا الاحتمال مرجوح لان قوله
لا عمرو يدل على كون القيام مقام تخصيص وكان العدم هنا الا ان العمل بالبين في احتمال احسن كذا قيل وفي شرحه للمفتاح نظار
قال ان عمل باموضاع في نحو ما قام زيد الا عمرو لا يخالف التخصيص والقصر على السواء قوله ثم ظاهر كلامهم
سقط جوار قولنا اي زيد لا القيام لان القصر اذا قال ظاهر كلامهم لانه يجوز ان يكون المراد بالنفي الكلي كتمتا او ما وبلا ولو قيل المراد بالنفي
طوى لا سيما كما مر في الفاضل لا يرى في شرح القواعد الغائية حيث قال الطوى النار وهو لا سيما، ثم ان لا سيما حال ان المثابر
ان يمنع كون لا عاطفة لجواز ان يكون معنى عروج ثم انكى بالحق بصدق قوله ثم قال السكاكي شرطا جامعة الخ قال السكاكي في قوله وكما ترى
ما عرض لها اذا جاءت لا العاطفة اما جامعتا شرط وسوان لا يكون الوصف بدا في نفسه اختصاص بالموصوف المذكور كقولك ما ادري
اما سيبويه يقول فان كل عاقل يعلم انه لا يكون استفهام الا من سميع وعقل وقوله اما خارج محترفا فلا يكون على احد من ثلاثة ان لا انذار
اما يكون انذارا ولكون له مانعا او الكلام مع من هو من ناس والبعث والقيامة واموالها وكتب عملها وقولهم انما يعلم من يحسن الغوص في كوز
في العقول ان من لم يحسن الغوص لم يعلم واذا كان له اختصاص ما يصح فيه استعمال لا العاطفة فقوله لم يصح دليل على انه شرط الجواز لا شرط
الحسن وظاهر كلامهم يشعر بان الشرط المذكور انما يوجد في قصر الصفة على الموصوف ويمكن ان يقال من علة قصر الموصوف على الصفة فقال شرط
جامعة للمثالين ان لا يكون للموصوف بنفسه مختصا بتلك الصفة فلا يحسن ان يقال انما الحسن سكسك صالح الرشاد لانه ليس من الغباء و قوله
اذ لا دليل على لا سماع عند قصد زيادة التصحيح والتاكيد فيه لا على الفاضل المرزوق حيث قال في المرجع في كلام الفتاح فان سنجاحضا في صوت
لا اختصاص بالقول بقول الشيخ ولا قائل بقول قول المصنف السكاكي على ان الظاهر وسنا التعليل للاقرب اولى ما ذكر المحشي رحمه
قال ولعل كونه اقرب سوان الوصف المذكور بعدها الذي لا اختصاص بالموصوف المذكور لا يخفى من ان يحمل حصوله لغير المذكور بالنسبة الى
السامع فلا يلزم ان يكون للمخاطب علم انما كما حكما سنوا بعدوا فقط في القصر الغير الحقيقي لعدم احتمال حصول الوصف لغير الموصوف عند
وقد قالوا انه يلزم ووجه لزومه على المامل وفي تامل ولم يذكروا هذا القرائن في القصر الحقيقي لوجوبها كما سوراي السكاكي ولا استحسانا كما
سوراي الشيخ فكان دلالة على القصر اضعف من انها ووجه لا ضعف ان دلالة التقدم على ان صفة ما ليست للوضع وحكم العقل بالنفي عن
بخلاف انما من كلام الخ تحملها المخاطب وكما قوله تعالى قوا انفسكم في قصر القلب وقوله قوا انفسكم يكون لجاهل وقوله وكما في كل واحد من النفي
والاثبات في قصر كما ترا وكذلك في معاني النفي فقط بخلاف قصر العين فانه للجاهل في الاثبات والنفي معا وقوله الا ان ترفعها اعلاه كذا في نسخ
صحيحة قال والرابع ان اصل النفي ان يكون انما استعمال ما جعله المخاطب وكما قال واصل الاثبات ان يكون ما استعمال ما جعله المخاطب ولا
يشكل عليها حكى النفي قوله نحو قوله وما محمد الا رسول قد خلت الخ تمسكوا به على ان قصر الافراد لا يصح لان الرسل قبل محمد صلى الله عليه وسلم
كانوا ولكانهم منزلين منزلة من ينكر عليهم تعليمكم ان تمسكوا به على ان قصر القلب لا يصح لان الرسل سلفوا الرسالة والزام الحجة
وجوبهم بين الطهر قوله شرطان معتمد القصر سوا الوصف الخ قد علمت وانهم لم يجعلوا محمدا صلى الله عليه وسلم من قبل الرسل في نفي، ومنه ووجب التمسك
بعد خلو قد قصر قلب وقد ظرف زمان كما مر يشكل عليه قوله الا ان مات او قتل لان تقليبهم على اعقابهم وقتل بل قوله
قد علمت من قبله الرسل يدل على ان قصر افراد لا المنفي ايستخلوا كما علمت الرسل من قبل وانما ثبت تلك الطائفة بعد نفي الرسالة صدا قوى من
يصح قصر قلب وانت تعلم ان الصفة كالخبر الخ انما المخاطبون من عدم خلوه للنزل بسبب استغطاهم على اعقابهم منزلة عدم خلوه وقد مر كلام
ما قاله الشارح في شرح الكشاف في رد السكاكي وقد تقدم وجه عدم اعتبار الوصف الخ قد علمت من قبله الرسل خبر فاعلم وصفا بل
انذار الكلام بيان انه ليس مترتبا من المثال كسا الرسل او على اعتبار الوصف لا يكون القصر الا صفة لانهم لما انقلبوا على اعقابهم فانهم

اقرب اليها ما ذكر الشارح واقول وبالله العصمة والتوفيق غاية ما يمكن ان يقال في تقرير ما يحتمل المقام ان قطع الرسل يكونهم صادقين
عن انهم صادقون بحسب بعض كلامهم وعقائدهم لكن يحتمل ان يكونوا صادقين عند السامعين وهم الكفار ايضا وعرفا وقد
سمي الصدق اما موهما مطلقا بحسب الاحوال للصدق نوعه من الوضوح لا فيهم عندهم فقط ولا عند المخاطبين فقط ولا عند الكل ما عدا نفس المتكلم
اما سر بلهم منزلة من يعتقد ان الكفار مردودون في شأن الرسل بين الصدق والكذب لكون المعجز عندنا دليل الصدق وعند الكفار
سوظاهر حال المدعي مركونه دليل الصدق فهم مترددون في كونه صادقا او كاذبا واما سر بلهم منزلة المترددين عن انهم مترددون
فيها عند الكفار كما سوظاهر حال المدعي مركونه مترددا عند السامعين واما سر بلهم منزلة المردودين عند الكفار وعند انفسهم عن انهم مردودون
عند الكل كما سوظاهر حال المدعي مركونه دليل الصدق فيها من انه يتوهم ان كونه صادقا او كاذبا عند السامعين وعند انفسهم ان السامعين مترددون
في شأنه واما سر بلهم منزلة المترددين في نفس الامر عن ان يلاحظ سر بلهم عند الكفار او عزيم عن انهم مترددون في نفس الامر كما سوظاهر حال
المدعي مركونه مترددا في نفس الامر واما سر بلهم منزلة المترددين في نفس الامر عند الكفار وعزيم عن انهم مترددون بالنسبة الى الكل كما سوظاهر
حال المدعي ومن حصول الاتحاد اما صورة فظاهر لكنك خبير بان الكلام ركيك جدا لاضافة المصدر اليها والفعل الاول مخصوص بالاتحاد وما ذهب اليه البعض وقبل
كلام السكاكي عليه وان قال الشريف الجرجاني والفهم الباهر منا ايضا صحيح وباغ كلا فهام فيه من البعد ما لا يخفى ولكن ان يكون مراد الشارح من كلامه
ان قطع الرسل بكونهم صادقين عن انهم قاطعون بصدقهم في نفس الامر وعند الكل بالنسبة الى الابابر الطامح والمجرات الباسر والكفار
وهم وشدهم على ان قطعهم بهذا الوجه حال ينبغي ان تصدر عن العاقل النبيل بغاية اومم وحتى يمكنهم عندنا ان يكونوا مترددين بين الصدق والكذب
كما سوظاهر حال المدعي عند السامعين ودل عليه صريح عبارات المفتاح ولفظه عند ما ذكر قوله وليتم دعوتكم للرسالة عند ما تعلق بلسنتهم وللوحي بسم عندنا
نادعوكم للرسالة واريتمونا بين الصدق والكذب مردودين بينهما بل انتم عندنا مقصورون على الكذب لاتيانكم وزوره الى حد كما تدعونه وهذا التوهم
مندفع لاستحالة وتظهران ما توهم من الركاكة انما هو من حمل كلامه على خلاف مراده وارشدك الى ما ذكرنا قوله في شرح المفتاح ان ما ابهم عليه
من الزام بالصدق حالا ينبغي ان يكون بحال العاقل النبيل غاية امركم الى الصدق والكذب وادعاء الكل على احد الوصفين كما سوظاهر حال
المدعي عند الدعوى لكنكم لستم كذلك بل انتم مقصورون على الكذب لتجاوزه الى الصدق وليس في قدر وكن للحاكم الفصيل وانما اطنبنا الكلام
في هذا المقام لما رأينا من مزالق كثير من اقدام ومضايق كثير من افهام والله الموفق للصواب والكلام على الكلام تام وكلا اولى شاعا ما وزنا انما قال هكذا لان غرض المتكلم
من ايراد الشأن المذكور بيان ان كلمة انما تستعمل فيما لا يمكن للمخاطب والمحصل من غير ملاحظة انه من اي قسم من اقسام الخبر عائد على متعلق الظاهر وعلى
خلافه ادعوا ان كونهم مصلحين امر ظاهر من شأنه ان لا يخفى على المخاطب ولا يمكن ما بالغ الكفار في انكاره ادعائهم وانبات الصلاح
لهم بحيث لا يحكم عقولهم بشأنهم ومن كونهم محلا للشك والتردد بحسب ذلك غاية التأكيد ردا عليهم وعناده لا ترى فيهم ان التأكيد انما يورد
بحسب كما يطلب رشدا وضعفا وجعل الكمي معاد الرجع الى اخر سند الدليل بعيد والى عامة النفي وكما سيتبين ما في العطف ومرتبة على انها ظاهر يرشد
الى ذلك ما ذكره شارح المفتاح ان ما والا اصلة بان القصر لكون موضوعه ما لا اصالة من غير اعتبار بعض نفي واثبات عام ما من غير
اختلاف واختلاف وانما لا نزاع عليه لكون القصر فيه بعض ما والا وعدوه لقاعدة الدليل ومرسه النوع بنفي ان يخدع عنه لا اصل ولا ان متقدم للقصر
عليه ما والا غير لبيس لان ما بعد الاستثناء يكون المقصور عليه كما سيأتي وهو اما نفس لا نزاد لالة انه عام عن المقصور عليه سوى كونه طرفا لا ضير
وسيأتي للعطف مزيد على التقدم ما عتبار وقد يقال ان مزيد انما عام النفي ولا سيما ما عتبار انه لا يعقل الكلام معه فهو للمواضع مثل ما زيد
الا قائم وسيأتي للمتكلم ايضا سر الزيادة ما عتبار معقل الكلمين اعلم انك اذا استقرأت ابحاث الشيخ وجدتها على حالا لا فانها من نوع اعلان
نقول استقرأت الى استقرأت مواقعها وتتبعت موارد استعمالها والضمير وحدانا ما وسوغ اول لوحدت ضمير الثاني يجوز ان يكون

مضمون جملة مركبة من مبتدأ هو اقوى ما يكون وخبره وما ذا ما يكون وما ذا ما يكون وما ذا مصدرية ويكون بمعنى اي اقوى اكوانها واعلق روحها اي اشد
روحا تعلقا بالمعلق حاصل اوامر به بالكلام بعد ما نفس عنا ما مل اريد به التوبيخ ويجوز ان يكون اقوى يكون واعلق يأتي بالعلم بمعنى الضمير
ومنصوبا على الظرف اي في اذ الكان وللفظ فاعل وصرف انما منصوبا ما اقوى اكوانها حاصلا اوامر به بالكلام بعد ما التوبيخ وعلى الثاني
اذا استقرأت صرف اقوى اكوانها حاصلا اذا اريد به التوبيخ كما قام الا زيدا الخ وصرف بمعنى الغير تبعا لمن غير المسند اليه والخبر اصله بطريق النفي
ولا سيما، وسيجيء اصله وصرف الغير بطريق اما ولا يترتب عليه ما سيأتي في طرف الغير مستقلا فيما سيأتي عن المسند اليه، او الخبر بل وصرف ظاهر مكشوف
وانما عرض بطريق النفي ولا سيما، وانما لا نشأ لها على اعتبار ان غير طاس محاسن بحيث لا توصف عليها قال السكاكي واذ قد ذكرنا القصر فيما يرجع الى المسند
والمسند اليه بالطرف الخ سمعت بعد حال ان يكن حاصلا بين غير طرفا لفاعل والمفعول والمفعول وكون الحال والمال وكن نوكن في نفي بطريق النفي و
لا سيما، وطريق انما وقوف ما سواها نها سنا كر لاعتبارات راعى فلا مر مرتبة وانا ومعنى قصر الفاعل على المفعول مثلا قصر الفعل الى الفاعل
على المفعول لا بمعنى اعتبار تعلق الفعل بالمفعول الفاعل بحيث يصح جعله مرجع قصر الصفة على الموصوف لكن لا بلا وما حصوصية للمفعول ليصح قصر عليه
فتى نوكنا ضرب عمرو الا زيدا ان اجعل مرجع قصر الصفة على الموصوف فقال ان الصفة وهو قرب عمرو ومعنى الكون مضروبا لعمرو وقصرت على الموصوف وهو
زيد صفتا كان او غير صفة واذا جعل مرجع قصر الموصوف على الصفة فقال ان عمرا الموصوف متصور على الصفة وهو كونه ضاربا لزيد بعد ما اوضح
كان فقال ما عمرو الا ضرب زيدا وكذا عتبار الثاني وان كان صحيحا لكنه لا يلائم قوله الفعل من الصفة المقصور عليها وهي بعدها وكون المقصور عليه بعد ما على كلا الا
وان كان قد صار معلوما عنا ولذا احتيج الى شرح المفتاح على ان عتبار الاول صرف للفعل من حيث يعلقه بالفاعل على المفعول
ومن حيث يعلقه بالمفعول على الفاعل نحو ما ضرب الا عمرا زيدا الا قصر الفعل على الموصوف وعلى هذا قياس البواقي ان اذا صح بعد القصر الى اي وجه كان
القصر من فصل موكل ما يأتي، نحو زيد الا كاتب قصر الموصوف على الصفة او المعنى المتبادر منه ان زمانا يتحقق فيه الكتابة لم يكن الا لعمرو في ما مضى
ما كما الا الآن وقد قصر الصفة على الموصوف او معناه ان صفة المشي عاسة الركوب لم تثبت الا لزيد مدة ويمكن ان يراد عدم حصوله على كمال وامد عدم القصر
ما عتبار الثاني وعلى كما سوق نحو قصر الفاعل على المفعول وفي نحو ما اعطيت زيدا الا درهما او ما اعطيت درهما الا زيدا الظاهر انه من قصر الموصوف على
الصفة وعكسه الشيخ عبد القاهر وسكت البواقي ومنه قول الشاعر وما قتلوه كما سوى ظبي كاعب ومعقلة قرت بعيد شباب عيطاء كحلاء العوسجة
منهم ليبيث ما ترى ايهم قتلت وهم جهل الخاطب بصفة هذا الكلام من قبله الى الدور وتفصيله رجال البدو على رجال الحضر وعقول الاطفال على عقول الرجال
وعدم الجاب ولا اعلى شموخ بها الاعاكس وعن واعيه عارض او كثير العصا عادي والبراري وعاصب ما لا ملكين عنه هشة ولا تصدع
وفيه غير مقبول وهم الرجال بعكس الاسنة الطوال حصون من الامور ومنقذون فما مالك الا سنة وهم رجال مرندون مقللون مثلون بهم في العلم
الاعداء عندهم ولا دفاع بهم فحصورهم كفيهم على ما قيل الرند ضرب من العلم لم سلح منه وقيل سوى من بهم رجال كما سوى عن حوائجه لا بالمال
انضاريهم واستقصاء منهم ومنهم سقاربون كما لنا سن واللتيا سنة جعلا على ما اسوى من شيء الى شيء كما نهم لم يقتلون وبيان النقوض منوعة ان الشاعر
قصر نفسه في زمان مستمر بما كابر على صفة الكراهة ممكون حزنا بعد الموصوف على الصفة وتم انه قصر نفسها بما كابر على بعضه موصوفا بالكراهة له
لا معداه اليه موصوفا بضده كما لا رادة له ممكون من قصر الصفة على الموصوف وتم انه قصر نفسها بما كابر على الناس على ان يخدع مع كراهته له وون اراده
اياما ممكون من قصر الموصوف على الصفة انتهى، الحق ان استلزام كما راد، يخدع مع الكراهة يجوز ان يكون الشيء مشتهى مكروها كما للذات
للحمه عند المغتبي بعيبا، الزهد كما يجوز ان يكون الشرح او اسنوا عنه كثرت كما وده الى عند المتقصر بعيب الموصوف وان استلزاما طاردي
للحم سنه وهي الكراهة مزيد اعتبار اختلاف فيه بان تقابل بين الاقول على كما لا فهو من التوجيه اليه وبكره لا فهو من المذلة وهو فاع للطمع
كذا قيل وقوله اي قول كما لا يصح للسلم اول العصيل معنى ان سعيد صرعى بين مزن والاصوف كما لا فهو ما ما وباك اذ رأى ما فوا ضل فيه

للعمر الى التقديم وهي مثل اما زيدا فضربته تتمة

طريق القصر او اكثر الى انها مستعملة الى الاخص او الاقوى من مثل انا جاء في زيد لا عمرو الى انا وفي مثل زيدا ضربت واما قيس انا الى التقديم حتى يكون للمقصور عليه زيدا وعمرا والدليل عليه قوله اساسا ما ثم وذو معرفة واما الى ذكرنا لان التقديم اقوى واورد عليه ما ذكره من المثالين اي اما زيدا فضربت واما عمرا وزعم ان التقديم اقوى ثم صرح بعيد بان ولا التقديم اضعف والصواب ان يقال عند انقطاع التقديم حرف اما مفصل وسواء ان امكن تقدير الكلام بها والامن غير تقدير لاجزاء غير وضعها واما كونك اما عمرا اما اسند التصر الى اما وجعل التقديم مهملا لا لتقديم في ما والا وان لم يكن اسند التصر الى التقديم ولان اما موكدا له قوله واراد بها معانيها المصدرية لا الكلام المشتمل عليها بقرينة قوله واللفظ الموضوع له لا افعالا ان المقصود في جعل قوله واللفظ الموضوع له كرا وكرا قرينة على ان المراد ما لاقسام الانشاء معانيها المصدرية انه لما كان المراد باقسام لا انشاء من التمني والاستفهام وغيرهما معانيها المصدرية كذلك ينبغي ان يراد بالمقسم وهو الانشاء معناه المصدري والتحقيق ان اقسام الانشاء المذكورة هنا على تقدير ان يراد بها معانيها المصدرية لا الكلام ان يراد بها معنى الغاء الكلام الطلبي او نفس الطلب المخصوص وسواء المصدر فان اريد بها الاول لم يلائم قوله واللفظ الموضوع له لان الى ان يجعل اللام في له للتعليل كما في قوله لظهوره لسمي موضوعا لا اداة معنى التمني وهو فلا فائدة وان اريد بها الثاني لم يناسب قوله والتلاذ منها مما هو الثاني في معنى الغاء الكلام الانشائي فينبغي ان يحمل الانشاء على معنى يناسب معاني انواع التقسيم الا وان بسط له الحال فاستمع لما يقال مفصولا اذا لوحظ النسبة التامة بين الشيئين وتعلق بها نوع من انواع الطلب عرض لها حالة مخصوصة تخرج بها تلك النسبة عن صلاحية كل احتمالها للصدق والكذب مثلا اذا قلت ليت زيدا قائم فهناك لاثنان دالتان دالة على نسبة القيام الى زيد في النفس ودالة على حالة نفسانية متعلقة بتلك النسبة على وجه تخرجها عن احتمال الصدق والكذب ودالة خارجية الزائدة على الغاء المتكلم ذلك الكلام والمجموع المركب من تلك الغاء كلام لفظ انشائي والمجموع المركب من معانيها مدلول الكلام اللفظي لا انشائي وزيد قائم وصل كلام لفظي دال على نسبة القيام الى زيد وكلمة ليت موضوعة لتلك الحالة النفسانية المخرجة عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب الكلام اللفظي ولا مدلوله ولا لالغائه لهم ولا لا احداث تلك الحالة وكذا اذا قلت ازيد قائم يكون لهم دلالتان داخلتان ودلالة خارجة وقس البواقي عليه فاذا حمل الفاظ الطلب على معانيها التي هي الحالات المخصوصة العارضة للنسبة يكون المناسب حمل لا انشاء على معنى هو قدر مشترك بين تلك المعاني المخصوصة ثم هذا هو غرض الشارح رحمه الله من حمل لا انشاء على فعل المتكلم يكون المراد من انواع لا انشاء معانيها المصدرية لكن يفوت المناسبة بالنظر الى المفتاح ان كلمة ليت موضوعة لا لاستقلال في معنى لا انشاء وعند قصدها كما لا في لفظ البيع فانه موضوع لمفهومه المصدري وكذلك في مثل بعتك واعتق فانه للاخبار بذلك وتمني فانه للامر بطلب من بها التمني وكيف تصور ذلك وهي اسماء او افعال ولست حروف قوله ولا تتوهم لا دفع لما عسى يتوهم انه على تقدير ان يراد بها معانيها المصدرية يكون البحث عن غير احوال اللفظ فيخرج عما هو بصدده فان المقصود بالنظر الى الاحوال عرفت لانه اذا كان العام مقام التمني ادعى بعض ان يراد لفظا بعدها ما يناسب العام فيخرج المقصود الى اعتبار احوال اللفظ قوله ورب وكم الخبرية وذلك لان رب للتقليل لا انشاء التقليل وكم الخبرية لا انشاء التكثير وقد يتعلق صريح لا انشاء بمضمون جملة محتملة للصدق والكذب فاذا قلت رب رجل لقيته وكم رجل عندي فهو مشتمل على نسبتي احداهما خبرية وهي نسبة في الى رجل ونسبة اللقي وتحتملها لها ولا خبري نسبة انشائية عارضة للنسبة الاولى وهي نسبة لا استقلال او لا استكثار وهي غير محتملة لها فالمجموع انشاء لكن من الكلام في ان النسبة العارضة مثل ما خرجت النسبة الخبرية عن الخبرية واحتمالها للصدق والكذب سالم لجمهور النحاة على انها اخبار وكلام الشيخ الرضي ومن تبعه يدل على انها لم تخرجا عما كانتا عليه والدليل عليه مذهب الجمهور ان لكل من كلامي رب وكم خبرية او استفهامية صدر الكلام وعلى انتفاء ما صدر بانه بغير لفظ الكلام وكل مغير لصدر الكلام هو ان للعموم لا انشاء ان هو فعل المتكلم من الطلب بغرض فلا بد احتمال الصدق والكذب الذي يتعلق بفضل المتكلم ليس بمعصوم وقليلا ما يلاحظ وقال الشيخ الرضي ان معنى لا انشاء في كلام لا مستنكر رد ان رب للاستقلال

ولا يقصد المتكلم ان للمعنى في الخارج مطابقة هو الموجب لكلام وتبعه المحشي الشريف لكنها في هذا الكلام ولا نشأ في ذلك كون ما ذكر دالا عليه كلاما محتملا للصدق والكذب بحسب عرفية الصدق والكذب الا ان في القول بان مثل ليت لا يزيد دخوله على الكلام لا مجال ليس بخرجه عما هو عليه من احتمال الصدق والكذب ومثل رب وكم لا تخرجه عنه لا تحكم بالتحكم مع اشتراك كل من تلك الكلمات في الانشاء والصدارة والتغيير قوله وهي على ما ذكره خمسة اما ما ذكرته لا انه قيل ان التمني ليس طلبا ولا يستلزمه فان العاقل لا يطلب ما يعلم استحالته وقيل في النداء ان طلب الاقبال خارج عن النداء الذي هو صوت يهتف الرجل لكن يلزمه قال الفاضل لا ابهري في شرح الفوائد الغائية والجمهور لم يعدوا التمني والنداء من اقسام الطلب وجعلوا اقسام الطلب ثلاثة الامر والنهي والاستفهام وجعلوا التمني والنداء من اقسام الخبر الذي عرض له امر يخرجه عن احتمال الصدق والكذب فصار انشاء وجعل السكاكي التمني والنداء من اقسام الطلب وكانه ذهب الى جعل التمني من اقسام الطلب لما قاله المعتزلة من ان كل ارادة ميل للنفس نحو اعتبار التمني او ميل الفرد نحو قول بين الميل والطلب وفي جعله النداء من اقسام الطلب الى انه لطلب الاقبال والحق ما ذهب اليه الجمهور اما في التمني فلان الميل المذكور مجهول في الكل مع انه ليس طلبا بالاتفاق وكذا التمني واما في النداء فلانه دال على طلب الاقبال بالمادة لان يا زيد ادعو زيدا ما الصوت يهتف به الرجل لمن يناديه لينتبه المخاطب ولا معونة شيء من الكلام الذي هو عليه وادعوا دال على الطلب بالمادة ولو اعتبر الدلالة بالمادة لم ينحصر اقسام الطلب ولا اول وان لم يكن للطلب حصول امره في الطالب اوهن عليه بانه يصدق مثل علمني وفهمني ومثل علم وافهم وكذا مثل لا علم والعلم فان الطلب حصول امر في الذهن وليست باستفهام فالاولى ان يقال ولا اول ان لم يكن للطلب مطلوب من حيث حصوله في ذهن الطالب بل الاستفهام والفرق بين واضح عن مثل علمني ونحو فان المطلوب بها التعليم والتفهيم ودونها ايراد خارجا عن الذهن وان كانا مما يتوسل به الى المطلوب الذهني وهو حصول العلم في الذهن فالمطلوب الحقيقي بها التعليم والتفهيم وحصول العلم تابع مترتب عليه وعن مثل اعلم وافهم بان المطلوب بهما حصول العلم في خارج ذهن الطالب وهو ذهن المخاطب وعن مثل لا علم والعلم بانه لا طلب فيها حقيقة بل صورة الطلب اعتبارا بتشاكل المطلوب ودلالة على ان العلم ما يحصل وانه ينبغي ان يجد بتحصيله كأنه امر به وطلب منه فان كان ذلك كالامر انشاء فعل فهو النهي فيل يستعمل بقولنا اترك الزنا والجواب ان المراد انشاء الفعل من حيث انه انشاء لا من حيث انه مفهوم براسه ملحوظ في نفسه وتحقيق ذلك في بحث اللزوم والامكان وغيرهما فاذا قيل لا تزن تعد لوحظ ترك الزنا من حيث انه حال من احواله وجعل الة لملاحظته لا ملحوظا في نفسه بخلاف قوله اترك الزنا فان الترك هنا صار ملحوظا ومقصودا منه ما يقال لا انشاء في النهي يعد للفعل في قوله اترك الزنا فان الترك هنا فعل لا فقد للفعل قوله وهو طلب حصول شيء على سبيل المحبة امر ازاء لا امر والنهي والنداء الخالية عن المحبة وقدر له فقد لقد تعد المحبة وهو مقيد المحبة يكون مجاز اي خاليا عن الطاعة او ازاء لا مور المذكورة التي وجد المحبة فيها لانا وان وجد فيها المحبة لكن تلك المحبة ليست بشرط لانا نجزم طلب الفعل من الامور وطلب الترك من النهي وطلب لا اقبال من المنادى قوله والنكتة في التمني بهل والعدول عن ليت هو ابراز للتمني لكمال العناية في صورة الممكن الذي لا جزم بانتفائه كذا في المفتاح ونقل النكتة هو لا شعار بان التمني الذي عوتب عليه ليس ما يوجب العقاب بل ينبغي ان لا يعاقب عليه وان يشفع كل احد فيه والظاهر ما ذكر للشيخ وكانه ينصرف الواقع وانما هو للحاجة منها قال الفاضل العلامة في شرح الشافي انما يصح لو بعد التمني لان كلما لو لا متناع الشيء لا متناع غيره ودهو بطلبه لوعن الواقع وانما لا يطلب بطلبه لو ما لا يمكن حصوله او يمكن حصوله لكن ليس للطالب به ولا طمع في حصوله وحيث شارك بين التمني في هذا المعنى ناسب الا يستعمل في التمني وهي ودوف مصدرية اي ودوا او لو تكذا في الكشاف ونقل لو نده من حكاية التمني المستفاد من ودوا وعلم منه الفعول فتوسعوا في اطلاق المفعول عليه وطرح ذلك كون كلمة لو مصدرية قوله لكنه حاصل معناه لانه قال اي معه قوله ولان للحروف للهاء بحروف التمني والتحضيض وهي هلا والا ولولا ولوما ماخوذه منها سكذا مركبة مع لا وما المزيدتين الى الى انه مفرد مركب ولم نقل مركبتين كما قال المص ويجوز ان يكون مرفوعا على

انه جزء ان لكان لكن يكون ذ العيان له ذ نصاح لان لكلام لطوف ليست مركبة مح له ومابل افرادا كاول مركبة مح له وما واو ان يكون منصوبا على انه
حال من الضمير المجرور فيها وح لا يحذف الواو بل ينبغي ملاحظة كلام واضح اومنزله حاصلة الكلام فلذا قال للعلم مركبة على صيغة النسب كاستقام
اللفظ واللفظ لا يحمل ومطلوبا حال من المستكن في تركبه جار على غير من هي له ومالزام التركيب صلي بمطلوبا والعامل محذوف اي بالزام التركيب فيها والنسبة
بالرفع فاعل مطلوبا بخلاف المرفوع فانه ارتعاب حتى لا وثوق حاله كما ارتعاب نشا ول للجوب والمكروه كما وان وارتفاع المكروه ليس بمطلوب ولذا اكثر الرجل
ضرب عمرا عن الطلب والبه اشار بقوله وبهذا الى ما ظننا ان المرفوع ارتعاب حتى لا وثوق بحصوله ظهر ان المرفوع ليس بمطلوب وقد يقال قول للعلم بعد المرفوع
عن الحصول دل على ان لعل ههنا مستعملة في معنى الترجي لكن للرجو قد تساهم التي تصاريفه بحيث يولد منه معنى التي فاعمل حكمه في نصب الجواب
وعلى هذا فقد الزوم بين صل ولو ولعل في افاده معنى التمني قوله اي ادراك غير النسبة قد يقال العقول ان النهي في مثل قولكم اوسن في كلا
ام عمل لطلب تصور المسند اليه او المسند او مزيدا منهما على الظاهر توسعا والتحقيق انما الطلب التصديق وما ذكر تصور الدرس
والعمل بوجه وبعد الجواب لم ترد في تصور شيء اصلا بل شيء تصور ما يحاكان واو ان ما ان التصديق حاصل له حاول السوال فكيف يطلب
واجيب بان الحاصل هو التصديق الاجمالي وان آي في قولنا، واللط بالسوال هو التصديق التفصيلي وان اجمعنا في قولنا، وبذا ان التصديق
محتملان الا ان الاكان له فخلاف ههنا باعتبار بعض المسند اليه في آية وعدم بعضه في قوله اصل التصديق حاصلا بوجه اما محكوما ان
التصديق حاصل وان المطلوب تصور المسند اليه او المسند او مزيدا منهما قوله وبهذا ان ما قررنا من ان يكون النهي في قوله للدكون قابلا
لطلب التصور واجرى لطلب التصديق نظر ان كلام المصنف يعني ان المسؤول عنه بالنهي قد يسعى ان يكون سوما يليها كما في صل اضربت زيدا
واوعت من الكتاب الذي كتبت تكتب حيث تقصد بها طلب التصديق والفاعل في اانت ضربت زيدا ان الكان السكت العاقل مدخل
اطلاق السكت مهما دخل على له لفظ متعلق بمعنى العامل او المفعول لان شكت في التصورات وانت تعلم ان الشك انما يتعلق بنسبة بين حكم
كلم فما شي اوانتفاء ومن النسب من مثل التصورات وكانه اراد ما التصورات عند بكن النسبة قال الشيخ في دلايل لان جاز وما يوجد ان
كون المسؤول بها سوما يليها النهي في السوال عن الفاعل او المفعول دون الفعل فانه متوقف الى القرائن كما مر ولو لان السؤال عنه سوما
يليها لما كان الزوم بين قولنا اقلت سوا قط آراس اليوم انسانا دولنا الا ان طلت سوا قط الا رأيت انسانا يا لقيت وعدما طلب التصور
للحاصل هو العلم بنسبة القائم الى احد المذكورين واللط تصور آخر على التعيين وسوى التصور السابق على التصديق لانه التصور يوم ما قبل ما ذكر في
كلام ظاهري انها كان تصور آخر على التعيين ان علم نسبة القائم الكائن بعينه ان علم بنسبة الى احد مطلقا فالحصل ما قررنا، انما وسوان
المطلوب هو التصديق في الجملة واما تصور زيد وعمرو وخصوصها فهو حاصل للسائل حال السوال واما المجهول المطلوب عند نسبة القائم
الى خصوص آي وهذا ما لا يحتمل عاقل مسكه وقيل لم يمنع لاحتمال ان يكون المتقدم ايا العامل هو الشارح الفاضل الكاشي رح
وظاهر عبارة الشارح رح في شرح المفتاح وهو محتمل ان يكون منصوبا لمحذوف متقدم وان لم يكن الفعل بعد مشغولا عنه او يكون منصوبا
المذكور متقدما لكن لا للتخصيص بالوقوع في آي لكن ذكر قبل بعد تسليم ان هذا يوجب التعليل بالوجه الثاني انها وكانه نه مناكر على ان النظر المذكور
لا تحقيق وعلى فرض ان جهة السبق هي كونها صفة في الغالب ولا يلزم ان هذا يوجب ما ذكر مثل وجه للمستدل على بعد آي تمام لان السبق
حاصل في وقوع صلة في المثال المذكور وليس كلما صل في مثل وجه للمستدل حتى يلزم النقض ايا صل بعد ما ضربت زيدا اي بالنظر الى
الاداة المذكورة واما بالنظر الى ما ذكر حتى يرد ان صل عند بعد يلزم ان يقع صدر كلام كما في وذكر بعض المحققين رح النهي، انما يوجد
الفعل اي قال الشيخ الرضي في رد على لا سم الذي ليس بمشتق فما فعله واما ان سمه الذي وانا ان فعله فلا يدخل عليها
اللاحق فلو سل زيد ضرب لانا اذا اخذ فعلا سلت عنه فان كان احد طرفي الجملة الذي يدخل عليها مذكرت الصحة الفعلية فلا يرضى الا بما يطابقه

نحو ان يوليه اياها وكذا صح وضوحا على فعله مع الفصل بينها وبين الفعل باسم نحو سل زيدا ضربت وعلى فعله مقدرا نصبا مفسر الفعل ظاهر نحو
سل زيدا ضربته قوله وما وكن صاحب المفصل من ان نحو سل زيدا قرع على مقدر الفعل فصحيح للوجه القبح المعدد لانه شايع حسن قال ابن
الحاجب في شرح له نصاح قوله في فصل مقدم والمرفوع بما قولهم سل زيدا قرع فاعل فعل مضمر يفسره الظاهر لم يعتد به الا توجيه الوجه الضعيف
لانه على ان ذلك سايغ في السعة وهذا لما هو مذهب قول سيبويه من ان اصلها ان يكون بعد قد ما نصبت وقوع الفعل فكما لا يقال قد زيدا
ضربت لا يقال سل زيدا ضرب كقوله اي قول الراجز اصل عوذ بالله ارايا لوبر وبعد وما لات كما يوضح في الصحاح الفرق ان
ما التي للجزم بما طولت بلا يقال ما قمت لما يكن وعتل بدليل جده لم يرش وسمعا عربي لان النهال من المذر كان يوما ان يلصقها بدم
من بعثه اذا فرغ في يوم بوسه وقيل كان ماوه رطلان مر العوت كالدين للمقل وعمرو مسعود كاسد بان ضربه الله فرجعا، الكلام
نقصد واجرى بجعلها بلوبر وبين فاظهر الكوفة فلما صح سال عنها فاخبر بصفته فندم وركب في وقف عليها وامر بنا الغربي وعمل النفقة في
كل سنة يوم بم ويوم بوسن وكان يضع سرجه ما فاذا كان يوم نعم ما وال من يطلع عليه يعطه ما يمر كان بل واذا كان يوم بوسه ما وال من يطلع
عليه يعطه راسه فرنان وسي دوسه منقذ الروح وامره متصل وسوى بوه الغربان قوله وه لكن لان صل يخصص للمضارع ما لا استقبال ليس للحول
بالتخصيص بالاستقبال تخصيصا وولا لتا عليه انها وقع لان صل بعد صل ضربت زيدا استقام عن وقوع ضربه في الزمان الماضي وصل زيد عندك
استقام عن حصول زيد عندك في الحال بل معنا، انما لا دخلت على المضارع لتخلصه للحال وكما استقبال خصصها بالاستقبال وعلى هذا قولهم يخصص
المضارع ما لا استقبال نعم ان التعدد بقوله وسوا فوك ليكون قرينة على ان المراد الظرف للواقع في الحال لا استقام عن وقوع
الضرب في المستقبل ما كونه دينه للانكار فظ ما قيل انه لا معنى للانكار عن الضرب المقارن لكونه في الحال ولما كونه قرينة لوقوع الضرب الحال طلا يخفى
للجاهل وسوت لا ضوع واقع في الحال ولا ضا، لا مفعولا مثاني لمفعول العامل وسو الضرب بينهم نسوت الضرب زيدا في الحال والمقام اقتضاء
قرينة على وقوع الضرب في الحال والمقام اقتضاء كما صرح في شرح المفتاح واعلم انه لا مذهب صل للانكار في عدم الصحيح بل لكونها
تخصيص المضارع بالاستقبال مدخل سوا، استقبلت به صفته لا استقام اولا صرح به ملك الشريف الجاني في شرح المفتاح قال لا يصح ان
يراد بالمضارع الداخل عليه صل معنى الحال سوا، قصد بالاستقبال صفته كقولك هل يضرب زيدا اي الآن او قصد به انكار كان المعنى
للذكور وعلم ان صدر الاستفاع اي استفاع وصل صل لانكار اثبات الفعل الواقع في الحال حاصل في كل موضع وقت القرينة على ان المراد انكار العلم
الواقع في الحال فلا يصح صل يضرب زيدا الآن وصل يضرب اباك وصل يسلم السلطان وهذا اي ما قررنا ان استفاع دخول صل
لانكار الفعل الواقع في الحال لكونها لتخصيص المضارع بالاستقبال للستلزم للمنافاة بين الفعل الواقع في الحال توجه بمعنى الحال الثابت في الحال
وهي ما تضمنه كلام صل من التخصيص بالاستقبال لانعدام المعارضة ظهر فساد ما قيل قال الجامي وسوقول سعد بن مازن سعد بن مازن سعد وبن عم
نطلع الحصن قال الامام المرزوقي في شرح الحماسة الفتا، اصله الفتم الكاب بم مستعمل في الكمال الصبح والواقع في الشرع وهما، يروى بالرفع
والنصب فاذا رفعه يكون فاعلا لما بعده وصفوله ما كان حالا وبكون القضاء بمعنى الحكم والتقدير والمعنى ساعمل الغارة في نصف ساعة من الآن
في الحال وهذا يحال حلت حكم له على الشيء الذي كله ولا نصف يكون مفعولا لما بعده وما كان حالا وبكون القضاء المحتوم والقدر
للقدور والمعنى حالا للوت على حاله وقيل كان في ما كان بمعنى ما زوبعد ولا صل عن واري واجعل بعدها لموصي قيل للذي جاجيا
وصفرا عينه تلا دي لغة الاشتف عين نادر الذي كنت طالبا ردا ادرك الذي كنت طالبا وصل ادرك واري وصل اعلم واجعل بعدها دعاء لغرض وكف على ملبه
ركبا فوق من الرام العار وصل في عينه اعلم تلا دي الى عالم العدم عند انقراف عين عالم المطلوب قوله واما القضاء، لا دل
اعني اختصاصها بالتصديق لذكر فلان التصديق هو الحكم بالثبوت او لا سنا، والنفي ولا سنا، انما يتجان الى الصفات التي

مدلولات كما قال من حيث هي لا الى الذوات التي هي مدلولات كما سماه من حيث هي لان الذوات ذوات فما مضى وفي الحال
وما سيقبل هذا للعام لكونه مرتزالي كما قدام مستدعي بسطا من الكلام فلا علينا ان نبسط بعض البسط نقول وبالله العصم والتوفيق
قال السكاكي في باب القصر وبحسن وجه القصر في الاول صواب كيف لا وان نفس الذوات ليس شيئا وانما شيء منها وبحسن وذلك بطلب من علوم
أقوى ثبت ما يزيد وجه الشيء الى الوصف وهي لا نزاع في طوله ولا قصر ولا سواد، ولا حامض وانما كل ذلك وانما النزاع في كونه
حامضا وحلوا وانما الشيء فاذا قلت الارنبة اذا والقصر قال في صاحب سل وكون سل بطلب الحكم بالثبوت او لا شيء، وقد بينت فيما قبل هذا
ان الكائنات والشيء لا توجهان الى الذوات وانما يوجهان الى الصفات ولا سيما عادة التخصيص بالاستقبال لما كمل وذكر وانه يعلم ان
احتمال الاستقبال انما يكون لصفات الذوات لا الذوات من حيث هي ذوات فما مضى وفي الحال ولا استقبال
استلزم وذلك مزيد احتفاظ على لعل وعوض كونه زمانا انما الحكم كما قال ابن الحاجب ثم اختلف نحاة هذا في ان المراد
بالذوات ما هي فذهب الفاضل العلامة الى ان المراد بالاجسام ونقل عن الملخص انه قال الاجسام لا تسمى ذوات انما تسمى ذوات
في غير الكون والفساد وصورها النوعية نفسها والذي انه سمى صحيح البيض مع انه يستدعي مطلقا مع وانما يصح صحيحا أقوى مسلك عوارضه او صورة
النوعية وحمل الصفات على الصفات الممكنة لا سيما، حيث قال اي الممكنة لا سيما، من الصفات الباقية المحسوسة كما
الطول والقصر والسواد والبياض فان حكمها حكم الذوات في اصناع نفسها وحمل قوله من علوم أقوى على الطبيعيات حيث سمى فيما ان اجسام
العالم لا تكمل الزمان ولا لزم بداهة فلا اجسام ولا التعقل والالزم الخلاء والملاء الى الساري وجه سؤله منقل عن الملخص ان الحوادث
كالاجسام وقد ذكرة العلوم الحكمية وبعض كتب الكلام ان لجسم شيء فان من في بعضها ان الضرورة قاضية بها، كالاجسام وانما يوصف لها
الحدوث وهو ليس بالحدادم ورتبه الشارح الكاشي فان الصون النوعية عن العالم بما يحوم بها لا جسام فاذا دارات هي اشغال بلكل
وجه وجه الشيء الهالة لا شرط في انشاء، الكل اشياء، كل واحد من زواياه وان للطا اقاد، العقم فالطريق المذكور في جميع الصور
وعشر الذوات بالا جسام بجعله اقفى ساولا وانما انه سعول عن اللام في صحيحة بحث ورتبه العاضل عاد الكاشي انها فان دليله في تحقق العقم
ليس عاما وان الحكم بان الصفات المحسوسة كالطول والقصر وانما لها بحيث الشيء ليس بصحيح اذ التقدير بطول ولا سوء وبعبارة بعض وبالعكس وانما
وقع النزاع في صنع الصفات كما قال ما زنا لا قصر حسا عند المحاطب طويل وبان الحوالة الى الطبيعيات غير صحيح لانه لم يذكر في الطبيعيات وكم
وان ذكر لم ان في الكف المدلول عليه بهذا الدليل عاد تقويته ليس بصحيح اذ لا يسلم ان الاجسام الداخلة ولا من تعقل الجسم الخلاء، وسبب الشارح
حسام الذي الخاء الى ان المراد بالذوات صفائح كما سنا في متون في انشرا ليست محصورة بجعل ما جعل عند المعتزلة ومنهم الملخص بلا يمكن بوجه الشيء
الها انا الشيء غنيا والشيء لها الوجود وما يتبعه من الصفات يحتمل ذلك موكول الى علم الكلام وسبب الفاضل عاد الكاشي الى انه يمكن ان يجعل عاما سبب
للسلم اي على مذهب المعتزلة من انهم يقولون ان الشيء هو الممتنع وذوات الممكنات نافية حال الوجود والعدم ولا يمكن الحكم عنها ويمكن ان يجعل عاما
بقوله للحكم ان الماهيات غير مجعولة ولا يمكن من الماهيات من حيث هي فلا حال الا سلبية ما سيدل انها يمكن ان سلب الوجود والمراد بالعلوم هنا
علم الكلام والطبيعي والالهي وهو بان ما هيو الي من تزوجوا ت لا شيء، وهنا نقاء انشيء من غيرة ان سقلوح بما جعل عاما يسع استحالة بوجه الشيء ولا
ايضا عن جعلا مسنفي الواقع فانوجه بالذوات وجعلا نافية الواقع فانه لا يستحق لحصول الحاصل والثبات الثابت لا عن الحكم
بثبوتها او انها بان لا يكن لا سكن في امكانه وصدوره ولا الثاني فيكون كاذبا لكنه يمكن والالام يستقيم الحاكم بعدم والكلام مهنا في المعنى الثاني

دون الاول وقيل المراد بالذوات الواجب والجواهر فالعلم والنفس والعقول والجسم والجسمانيات ما تقوم بنفسه دون
موضوع يقومه وتدبر في العلوم انها منوعها وما وان ما شاء من العلاقات والغيرات في عالم الكون والفساد وانما سبب الزوال و
الحدوث للصور النوعية والاعراض وان ما نوع كونه منتفيا على ناقد لا تكون بنفسها لان ما يدخل النفي ويعتمد نفي قد يكون عرضا كقولنا ان
صاحبها الاعلى ر وقولك ما السواد الا قابض البصر خارج عنه فلا سم الدليل والعقل بان كل عرض يناسب على كل جسم حال بلتقت البالغين
لان علة الحكم ليست بمشتركة وهي الشارح وح الى ان المراد بالذوات حدلولات كما سماها، وبالصفات مدلولات كما قال وقال في شرح
للفتاح والصفات هي التي تتحقق والغير والثبوت في زمان دون زمان ولا يمكن ان يوصف بالفعل التي وسوها الصفة لكونه موضوعا
للحدث الذي سوالصفة والزمان الذي ساه الغير والتجدد المناسب للثبوت ولا سيما، والعوض للنفي والحالة ولا استقبال والعلوم لا غرض
ما ليس من جنس العربية سائر العلوم النقلية مثل من العلوم العقلية كالكلام ولا سيما الحكمة الالهية والطبيعية والهيئة وسبب المنفي الشريف الجرجاني حيث
قال والصواب ان يقال المراد بالذوات ما يستقل بها المفهوم اي المفهوم الملحوظ بالذات ومراده الذي مر ان يعلم ويعبر عنه اما لصفة كالاستقلال
ان ما يكون الكلام فقط مفهوم آخر وما العلوم الخ فما سوا ان السلب الكلي لا يمكن ان الشيء والثبات لها شيء ما ان السلب الكلي الخ لا
يستقل بالمفهومية فانك اذا تصورت معنى زيد او انسان او السواد مثلا وام تتصور معه نسبة شيء من الوجود او عنه والاستة الى شيء
لم يمكن نفي ولا اثبات وان تصورت معه مفهوم الوجود او العدم بالفرد ولم يلاحظ بينها نسبة فلا امكان لنفي ولا اثبات وان
لاحظها فاما ان يجعل الملحوظ بالذات من حيث انها نسبة الوجود او العدم الى ليلى فلا يمكن ايضا اثباتها او نفيها لما مر ويمكن ان يجعلا محكوما عليها
او بها فتقول نسبة الوجود الى زيد ولما ان يجعلا الملاحظ الطرفين وبلا فقط من حيث انها حالة بينهما لا يمكن نفيها واثباتها فظهر ان الحكم بالنفي
والثبات بمنع ورود على ما ذكر الذوات بل لا تتوارد ان لا على الصفات التي هي السلب الكلي من حيث انها ملحوظ بها والا يعرف
احوالا وقوله وحين لا نزاع في طوله ولا قصر ولا سواد، ولا حامض اريد ان السؤال طلبا من حيث موضوعه لها كما مال من ذاهب
بل اراد ان السواد ما عتبار ركونه لها والتباسه اليه لا ركونه في نفسه فان من قبل الذوات ثم قال وانت تعلم انك
في قوله على الوصف للسلم شيء الوصف ما عتبار قيامه بالغير واستنابه اليه لا مفهومه في نفسه فانه من قبل الذوات ثم قال وانت تعلم انك
اذا اعتبرت مفهوما غير النسب لم يكن في نفسه احتمال اختصاص بزمان مخصوص واذا اعتبرت معه نسبة الوجود او عنه اليه فيحاظهر ذلك
كما ضال فالذوات ليس فيها احتمال اختصاص بالاستقبال انما ذكر في الصفات وحيث ما ذكر في سل انما قال لان الاستقبال سبب
حكمه يصح ان يتوارد على الشيء والثبات بكلا مرة وانما يتحقق احتمال اختصاص بعضها وضعا كحالة المستقبل فانها نسبة تقتضي
لا يصح لذلك والانسان الى لا مرة واحتمال اختصاص بعضها عارضا كان لا مكان مرجح صار ان يدخل عارضا كما تقال وكان لا مرة واختصاص
لا واستغنيا بان ملخص كلام الشارح المحقق لا كاف في توجيه الكلام من غير احتياج الى زيادة تحقيق وتفصيل لكن ما ذكر الشريف لو احتاج ما توضيح
المرام غاية ما يفتاح وبورك كمال التعيين ولا تفكيك هذا غاية ما وقوة في الدين من اقوال الشراح في توجيه كلام المفتاح وانا اسعد العمال
وان لم يوفق على حمله لكمال مستقلا للعلوم واستخلا ما لمزيد لا نشراح ويرجع انه يوكد ما ذكره براحها بما عرض لكونه موكدا سعوى الحكم من غير ذكر سند كما
لان كونه محل فعله كما ذكر في شرح المفتاح سو للمختار وعلة التعويل وانما فصل ام شاكرون اول على طلب الذكر من امام شاكرون ودلك
لانسان مل لا شد اختصاصا وارتباطا بالفعل من الترك فيكون ترك الفعل معه اول على كمال العناية بشوت ذلك الفعل حيث ترك معه
الفعل الذي سو شيء زواله فيكون دالا على كون العالم مستدعيا لثبوت الحكم استدعاء الغاية حتى غلب على الظن فقط، الاداء لهذا
خلاف ترك الفعل مع الخ فانه لا دل على الثبوت الى ترك الغاية لان الثاني لا مستدعي التحقق لذاتها ملا يكون لها الا سمة ما فتفطنا

الذات فلا يحتاج الى قول شارح يطلب بها على ما عارضها طالبا ان يشرح هذا الكلام وهل مفهومه وانه لاى معنى وضع قول وقد يطلب
بالشارح هل كان انه لاى معنى وضع وما له الى المصدرين وجوابه بالمراد لفظ اشهر وهذا بالمباحث اللغوية انسب وقد يطلب بها
تفصيل ما دل كلام ما اجمالا وجوابه بالمطلوب هو التصور وهذا بالمباحث الحكمية انسب قال الشيخ ذكر اشارات
ان ما قد يطلب ذات الشئ وحقيقته ويسمى بحسب الحقيقة وقد يطلب شرح كلام ومفهومه ويسمى بحسب كلام قوله
الطبعى ان يطلب اولا شرح كلام الخ وقد قال لم اسمع لفظا لم يعرف له مفهوما استحال ان يكون عن خصوصه اجمالا او
تفصيلا واذا عرفت مفهومه ولم يعرف خصوصه ذلك المفهوم فذلك السؤال عن خصوصه اجمالا ما لاى معنى وضع وما له الى المصدرين
ويعرف خصوصه اجمالا امكن السؤال عن وجوده لكن لا نسلم طلب تفصيله اولا بل طلب وجوده ايضا وبعد التصديق بوجوده امكن طلب تصور
حقيقته اى ما صدق الموجود فى الاعيان وبعد تصوره امكن السؤال عن كماله واحواله الموجودة له وان امكن عدم هذا السؤال عن طلب الحقيقة
فلان ما الشارحة لمفهوم كلام اجمالا مقدم قطعا على سؤال البسيط الطالب لوجوده وما الشارحة لمفهوم تفصيلا مقدمة عليها ما لا ولوية وما الحقيقية
بحسب الحقيقة متاخرة عن سؤال البسيط قطعا ومقدمة على سؤال المركبة الطالبة لاحوال للمنزعة على الوجود ما لا ولوية رعاية لما سوانسب فالحاصل ان
ما الشارحة طالب اول مطلبى كما ان ما هو للمفهوم اجمالا مقدم طبعا على مطلع هل والثانى وهو المفهوم بتفصيل مقدم على مطلع هل بالاولوية
بالطبع والثالث وهو الحقيقة متاخر عن هل البسيط طبعا ومتقدم على المركبة بالاولوية والظاهر عند الشارح هو الترتيب الطبيعى بين المعانى
والمراد من المفهوم من اللفظ بالجملة ومن الماهية الخ هو ما يحصل بالتصفح عن قليل وكثير فان كل من طلب باسم ما فانه يعلم اجمالا ان المسمى
بذلك الاسم اذا كان عالما باللغة لا محالة ان الواضع اذا لاحظ ووضع اللفظ بازائه وعرف السامع وضعه بازائه حصل عند فهم ذلك
وضع بحيث لو اطلق اللفظ او متى اطلق فهم منه معناه فهما ووقف على مفهومه بالجملة سواء كان عالما بكنهه وبسائر ما للخارج او لا وبكذلك
فمجرد الوضع مخالف للحد بازاء لان من الواضع اذا لاحظ ووضع اللفظ بازائه وعرف السامع وضعه بازائه حصل عند فهم ذلك
على الاساسات واللوازم العامة والغريبة منها عرضا لا كنه غالبا الا الربانى بشاء الله تعالى فقوله ومن ثم لم يحد الخ يجوز ان يراد
معنا المشهور وان يراد به الوقوف للواضع اللازم ولا يرد عليك ان المراد بالمفهوم بالجملة ما سوى السؤال للحد بالتفصيل لعم من ان يكون
بديهيا اجمالا او مفصلا كما سبق فى قوله والوقوف الى قوله غير ملتفت اشارة الى الفرق بين المحدود والحد حقيقة كان او اسميا دفعا لما يتوهم من
عدم التناسب فى التحديد صار ملك الحدود بعينها صدور واجب الاداء والحقيقة وقال هذا اذا كان الواضع تصور حقيقة الشئ وعى الشئ
بالمائية واما اذا تصور بعض اعتباراتها ووضع كلاما بازائها كان الحد بحسب كلامه بعض ما بحسب الحقيقة وقد عرفت انه يجوز ان يراد بالموصول
مطلقا فلا حاجة الى هذا التعسف قوله وعن العارض للشخص لان العلم كيفما كان فى الدار فعلى السائل بهذا السؤال قد حصل له التصديق بان
اصل الدار وهذا التصديق غاير التصديق بان زيدا مثلا فى الدار فهو سؤال بطلب التصديق الثانى فطعا فيكون عن طلب التصديق دون
التصور على ما ذكر فى التنزيل وهو ايضا واجب بان الغرض منها بان السائل عن فى الدار لم يتصور خصوصه زيدا وعمرا ونحو هذا السؤال
فاجيب بزيد او عمرو او نحو ذلك لم يتصور المسند اليه بخصوصه وخلط بحكم التصديق انضاف كلاف فوكر اوس غ لانا، ام عسل لان له خلف
فى الجواب تصور بل مجرد التصديق فانه وقف على نظائر من خرکست واخواتها ومدفوعة السؤال عن الماسوى والحقيقة نحو يا الكلمة عبارة
السكاكى هكذا اما ما فللسؤال عن الحس نحو ما هذى اى اى لحاس كاشيا، عندك وجواب انسان اوفرس اوكتاب وطعام وكذلك
نحو ما الكلمة وما الكلام وما النحو وما التصريف وما الحرف، الكلام حصل قولا ما الكلمة الخ عاقلة نحو وكذلك يقول فلان الظاهر ان يقول يا الكلمة الخ
لكون ذكر كلامه على وجه واصل لوجه ما فصل لما ان هذا سؤال عن مفهوم اعتبارى اصطلاحى وما بعده سؤال عن موجود

قارئ والشارح ان هذا سؤال عما لفرع معين فى الجملة كما ان فعل مدلول من اللفظ اى حسن مخ اجاس المفهوم ما يب يهيجات ما يراد من سؤال
ذلك اللفظ ان وجد، الاعم مركب معين من مفهوما ولا يكون التفصيل للموجود الا وكل المركب مقصود اهل بعد مجموعه وتعيين خصوصه مفهوما وما قبله
عاسوى مفهوم مطلقا ومفاد من ما قبل ان ما عند كل سؤال عن جنس معين وبالجملة السؤال عن الجنس والمعلوم مطلقا مجهول من
ملاحظة خصوصيته خصوصيات كالماس والخاتم فى سؤال طالبا لخصوصيته اجمالا ما يدل على خصوصه حس اجمالا كما ان توكل ما عند
وقد تصور خصوصه اجمالا فى سؤال عن تفصيله فتحاسوه لكما ان توكل الكلم وكان قوله وبدفاف السؤال دون ان يتوكل ويتوكل بالكلم
عطفا على يتوكل اشارة الى وجه الفصل فتامل وفى الحديث سروا فان السير للمؤدوب ضبط القاضى بكسر الراء، وشدد وا وعن بعضهم
ومن كاوداد او البغوية جعل الشئ قولا او من للمردود منه الجاحظ لعلهم فردا فتامل ان عن اعتبارهم تذكره ولا استقال ما لها عات
والاعراض عن الماس وفى النهوض او الجاحظ لعلوه اسم فعل بمعنى الزم ومعنى كف الذكر ان لا تنسا على كل حال و
وقال بعض العقلاء هذا الجواب منهار لاسلوب الحكيم بعنى دعوا سؤالكم هذا لان معنى كلامه ان زاد ظاهر واسئلوا عن اوصاف المفردين السابقين
الى المراد اذ لا نم انه سؤال عن الجنس حتى اجيب عنه بان الكلام فى شان السؤال من اى اللغة فلا حال للمنع واما كونه سؤالا عن الشخص
فلا نمنع مزيد ومنع السؤال عن الجنس وبما يضحك ان يقال انا نعلم ان السؤال عن الجنس للسؤال عن الجنس واذا علم يكون سؤالا عن
العارض للشخص الآن للمشهور وسواء للسؤال عن العارض للشخص لذوى العلم بابا، ويدل على ما ذكرنا ان السؤال عن الجنس يتناول نحو
انتم حيث وقع الجواب بانا بشر مثلكم لما لم يكن سؤالا عن الجنس فعبارة ما طفة فانه سؤال عن الجنس والشارح بالمنع مستندا بظهور فساده من
جواب ويجاب ايضا بان الظاهر ان السائل عرف بعض اشخاص الجنس فسؤاله عن الجنس والماهية فانه معلوم مطلقا لان ذاته
لا يتطرق حتى لان الكوم حول سطوحات كبرى ظاهر العقل والفهم ولا يكفيه كنهها بل اللازم كفايته ان يطلب عن صفاته الكلية حتى وجه لا يلزم له
نحو على ان حال
ذاته على فساد ما ذكر ثم ان خلف فانه يكون الكرة يجوز ان يكون اول مفعول اعطى وكل شئ فانها قدم للعالم يكون مفعولا اى اعطى
كل نوع من كان نوع صورته وشكله الذى يطابق كماله الممكن ومنفعته المنوطة به كما اعطى العين الهيئة التى تطابق كمال البصر ولا دين الشكل الذى
يوافق كل مستقر ومكان الحال فى سائر كل عضو، والقوى ويجوز ان يكون كل شئ اول مفعول اعطى وخلقه فانها اى اعطى خلقه كل شئ
حتى جون اليه ورتقون به وقيل اعطى كل صورته طابق به الطابع والصون زجاجة ولا مر كلام للناس لا سئول ولا مر العام للشئ كما
الذى سنا ذكر فى قد كلام ان جنسا كان لنوعا او عرضا عاما فان قيل قد ذكر السكاكى فى جواب من صيغ قبل اسئوام ملكم ام جن وفى جواب ايكم
ما نيع الانس ام الجن ولا شبهة فى ان المسئول عنه فى ذلك ليس من الجنس فى شئ قلنا الفرق انها فى السؤال عن الجنس والمسئول عنه عين كالبشر والملك والجن
مثلا باعتبار انه جنس من ذوى العقول واما انكر وما يشاركان خصوصه جنس من ذوى العقول كالناس التى غير لعد المشاركين فى الخطاب والحضور
واما عرف بالجملة كاعتبار ريش بالمنهوبات وفى ان الذوات مطلقا عن معرفة الشئ كاسود وبابى تنس عن غنى وللعنسان مختلفان وان لزم
اى لان فى وذكر بعض المحشين عن الحلبى، اراد به الفاضل الرضى كاستاذ ابى حيث قال والما عمم كاستاذه لم اعثر عليه وقوله على ان حال
دل عليها من كسا الخ والاداوى ما صحنه وقوله سل بنى اسرائيل كم آتيناهم اضاس لطمت وشل طرفه اعلم على ان حال
ومن اى سئن اردتم بعدان يكون الاعم موضوعا للجواب وهو الفصل دون الذى وهو عما الموهوم كما توا رعون ان من خاصع امرانه من دون ما
تبلا كما والما وصول نظمه اتى دوت سهاعن معنى لاستنام واستعملت لجد وبعيم كما حوال كما عوت الخبز ام واستعملت لجد والتستر

دام اي ان زيد عيني كيف في شرح اللباب وقد ذكروا ان ام استفهاما وجاء عين كيت لكن يجب ان يكون بعد فعل لا تقول ام زيد عين
كيف زيد وقال الشيخ الرضي ولا يقال ام زيد عين اي ام زيد وفي بعض شروح الكافية وكذلك يقول ام زيد وام بكر لكن صرح بجوازه زيد
وكانه نوع من شعباح ابن الحاجب في شرح الكافية ومن ذكره في بعد قوله ام زيد وام بكر لكن ولما محل كونه اي ومثل ابن ام استفها ما وشرطا
وقول الشاعر ام كيف ينفع ما تعطي العلوق به رئمان انف اذا ما ضن باللبن العلوق هي الناقة التي تعطف على غير ولدها فلا ترامه بل تشمه
بانفها فتعطيه اللبن ورئمان مصدر رئمت الناقة ولدها رماها اي احبته وصف بالشيء بحل به ورئمان يروى بالرفع بدلا من ما يعطي وبالجر بدلا من الضمير المجرور
في به وبالنصب على انه مفعول يعطي وعلى هذا ولك ضمن يعطي معنى تعطيه وام ههنا بمعنى بل التي تكون للانتقال من كلام الى اخر قال الشيخ الرضي وجاء
في لكن بمعنى بل التي يدل على ان الاول وقع غلطا نحو قولهم انها لابل ام شاء او بمعنى بل التي تكون للانتقال من كلام الى اخر لا للتدارك الغلط
ثم قال وقد يجي بمعنى بل وهمزة كقوله تعالى اما ذا من هذا الذي هو مهين اذ لا معنى للاستفهام ههنا وكذا اذا جاءت بعدها اداة الاستفهام كقوله
تعالى ام هل يستوي الظلمات والنور وقوله تعالى امن هذا الذي هو جند لكم وقوله ام كيف ينفع البيت وبهذا يخلى اي ما ذكرنا ان ام ههنا
بمعنى بل التي للانتقال والقائل هو الفاضل ناصر الدين الترمذي شارح المفتاح ونقل عن الشارح رحمه انه كتب هذا الاشكال وجعله في سوق جواز
تطلب جوابه قوله ويحسن كتبه هذا المجاز وبيان انه من اي نوع من انواع مجاز لم يهتدوا اليه يريد بيان علاقته والمجازية وكتب المناسبة المجوز
له وقد بين المحقق العلامة الشريف الجرجاني بعض ما يحتاج اليه بقوله اما في الاستبطاء فان الاستفهام عن عدد دعائه اياه في قوله كم دعوتك يستلزم
الجهل به المستلزم لاستكثاره عادة او ادعاء والاستكثار يستلزم الاستبطاء عادة او ادعاء فالاستفهام عن عدد دعاء اياه يستلزم
الاستبطاء بهذه الوسائط فاستعمل لفظه في الاستبطاء وفي الاستفهام عن زمان النصر في قوله تعالى متى نصر الله يستلزم الجهل بزمانه والجهل به يستلزم استبعاده
عادة او ادعاء لان الشيء بالعرف كونه معلوما بنفسه او بامارته وبالبعد كونه مجهولا واستبعاده يستلزم استبطاءه وقس على ذلك
نظائره ولك ان تقول ان الام بحسب الوضع من غير ملاحظة الجهل يستلزم الاستكثار المستلزم للاستبطاء عادة او ادعاء واما في التعجب في نحو
ما لي لا ارى الهدهد فان الاستفهام عن سبب عدم رؤيته يستلزم الجهل به المناسب للتعجب من السبب وهو عدم الرؤية لان التعجب نفسا ما
لادراك الامور القليلة الوقوع الخفية الاسباب واما في التنبيه على الضلال في مثل فاين تذهبون فان الاستفهام عن الشيء يستلزم تنبيه المخاطب عليه وتوجيه ذهنه
اليه فاذا سلك طريقا واضح الضلالة زعما منه ان ذلك غلط منه من كل ليتأمل الى سلوك الطريق فاذا ثبت عليه وتوجه ذهنه اليه نبه لضلالته فالاستفهام عن ذلك
الطريق يستلزم توجيه ذهنه اليه المستلزم لتنبيهه على كونه ضلالا وهي في استعمال الاستفهام دون التصريح بكونه طريق ضلال مبالغة لم ان كونه
ضلالا امر واضح يكفي في العلم به مجرد الالتفات اليه وتانيهما ايهام ان المخاطب علم بذلك الطريق ثم المتكلم حيث يحتاج الى السؤال وذلك ان
تقول الاستفهام عن الشيء ان كان سؤال الشيء استكشافا عن حاله ثم انتقل منه الى ذكر الشيء بحرام نرصدي او ضلال والاستكشاف عن حال
سلوك المخاطب طريقا واضح الضلالة يستلزم غفلته عما يجب له المستلزم للتنبيه على ضلالته وكون بادئ الرأي ضلالا وانه يعلم ذلك دونه
الدون فان استلزام الاستفهام تنبيه المخاطب ثم العوض عنه لا يخفى واما في الوعيد في مثل الم نهلك الاولين وقال اوذن بان الاستفهام
يستلزم تنبيه المخاطب على جزاء اسائته الادب والعاقل عن غرضه والتنبيه يستلزم وعيده على اسائه الادب في العدول عن الاستفهام عن كلامنا
بان يقول الادب فلانا الا استفهام عن الشيء ايهام ان المخاطب اعتمد في الادب فلذلك اقدم على الاسائة وذلك من المبالغة ما
يخفى واما في التقرير فان الاستفهام عن امر معلوم يستلزم حمله على الاقرار بما هو معلوم منه واما في الانكار فان انكار الشيء بمعنى كراهته
والنهي عنه وقوعه وادعاء انه مما لا ينبغي ان يستلزم عدم توجه الذهن للسنين الجهالة المفضي الى الاستفهام او فان الاستفهام
عن الشيء يستلزم الجهالة المستلزمة لعدم توجه الذهن اليه المناسب لكراهته والنهي عنه وادعاء انه مما لا ينبغي ان يكون واما وقس

على ما

وقس على هذا حال الانكار بمعنى التكذيب ولك ان تقول الاستفهام عن الشيء يستلزم الجهالة والجهل به لان الكلام اشد في مقام اللبس فيه مع
من العادات المعروفة للاستلزام الانكار غالبا واما في التهكم في نحو اصلواتك تامرك فان الاستفهام عن كون صلواته امرت لذلك يناسب له عادة
ان المخاطب معتقد له وادعاء اعتقاده ما لا يناسب الاستهزاء والتهكم وبالجملة استعلام من الحال فيه يناسب التهكم ولك ان تقول ان الاستفهام
عن كون صلواته امرت ظهورا ما حاله بصورته الامر والطلب يستلزم التهكم بمعونة المقام واما في التحقير والتهويل والاستبعاد فمناسبته
منه للامور للاستفهام واضح لان الاستفهام عن الشيء المستلزم للجهالة به مناسب لحقارته من وجه لان الحقير لا يلتفت اليه فلا يعلم وللتهويل من وجه
اخر لان الامر الهائل لعظمه وفخامته يشار الى كما طابه عليها وللاستبعاد ووقوعه انه لان ما هو قريب الوقوع يكون معلوما اول ما هو والحسن
التامل وقس على ما ذكر نظائره وليست هذه فصح اولا معاني اخر من اخبار مع ان كيف التعاملات في البيان فعان مولاه
والمعاني الثاني المنزل الذي يقال لمعان هو منزل احسانه ليون به والمراد فضول يتصل ومان يتوجس ويسمى ويعرج بجزالة على الحسن
واصل لما طمنت ظلالك الحسان يقول ممن كنت استاذا لا تحت ذي ماذا اسر بنا من المطاي وبرهوان يكون لنا والحذر بها
على احسانها وهو صح الركاب يقلها راحلة ان يصل الكر بينها على احسانها ما يقلها الكر وظلالك صلته بحسن رحالها قوله والتعجب
نحو ما لي لا ارى الهدهد في المختصر انه كان لا يغيب عن سليمان الا باذنه فلما لم يبصره مكانه تعجب من حال نفسه في عدم ابصاره اياه ولا يخفى انه لا معنى
لاستفهام العاقل عن حال نفسه فيتعلق نقدر حمل الاستفهام على حقيقته ولا يخفى الجواب عن كونه مجازا عن التنبيه يقول لانه كان لا يغيب عن سليمان
بلا اذنه فاستفهام حينئذ اسباب القنيت عنه حصول عدم الماء المتعجب منها وقول صاحب الكشاف نظر سليمان الى مكان الهدهد فلم يبصره فقال
ما لي لا ارى على معنى انه لا يراه وهو حاضر لساتر ستره او غير ذلك ثم لاح له انه غائب فاضرب عن ذلك واخذ يقول اهو غائب كانه يسأل عن صحة ما
لاح له يدل على ان الاستفهام على حقيقته قوله ولعله اراد بقول ماقل لانه لم يجمع الفاضل الكاشي والخلخالي وغيرهما قال الكاشي ان جواب
ابراهيم وهو قوله بل فعله كبيرهم يدل على انهم قصدوا الكسر وان قصدا انه في البيان ما يدل على ذلك لكن الحكاية المشهورة تدل على انهم كانوا
عالمين به والحال لانه لا يشك ما جرى على عليهم قطعا ونقدا واجيب بان ليس المراد بالعلم ما هو بالمعنى الاخص من الحكم الجازم القطعي
بل بالمعنى الاعم المتناول للظن والاعتقاد والمشهور ايضا قوله ومن انى يدري ما الغوازي الزند مصراع ثان لا سوددي في البحديات مصراع
اول ونصبوا الى زند الجمع عراح ومثله خليل ان الحب ما هو كانه فلا يسكرا الحسن من الوجد احسن ولا انها بالغور حنه اوادكم
اوطانها عن بحذر كلما مائجا هو كائن موصوله اومنه ولا انها جمع منه وهو الهزول والغور موضع بالشام وفي الاصل المطمئن من الارض والنجد من الارض النجد
يكل ما ارتفع من تهامة الى ارض العراق وهو نجد بنصب على والزند بالرا للمهملة بحطب الرأي من بحر الناحية وندمي العوو وندا
وقال الخليل الزند كالمس والكرح الصعو والعوارها والرحو والموسطر الرحج عراح وقيل العراح والزند نوعان من انواع الشجر
قوله في قول امرئ القيس نمته وينوه زرق كانيات اغوال والمشرفي سيف منسوب الى مشارف وهي قرى من ارض العرب
ذات اشجار وزروع تدنو من الريف يقال مشرفي ولا يقال مشارفي لان الجمع لا ينسب اليه مضاعف مصاف وينوه اي فقاء
محدد النصال والغوال السعلاة قوله وجعل صاحب المفتاح قوله تعالى انا نسخر الناس انكحت قال نعم قول احله على الاستفهام
ما دام هو ما لا نكار وانظم في هذا السلك قوله تعالى انا انسخر الناس وقوله امانت تسمع الصم وقوله تعالى ام تشهدون
احمد ربك ومادون مجاز وقال صاحب الكشاف في لاية تمادل بمعنى انما تقدر على اكراههم واضطرارهم الى الايمان هو لا رب
والا ملا الاسم عرف الاستفهام للاعجال بان الاكراه يمكن مقدور عليه واما الشان في المكره هو وما هو الا هو وحده لا يشارك فيه
لانه هو القادر على ان يفعل في قلوبهم ما يضطرون عنده الى الايمان وذلك غير مستطاع للبشر في الثاني وقوله انا نسخر اي في الاست

ولا على انه لا يقدر على اسماعهم وصداتهم الا الله عز وجل بالقدرة والآلة، كما لا يقدر على ذلك الا قادر المسلوب العقل حديدي السمع والبصر راجي العقل الا وهو ح وذ الثالثة من الخمس للاذكار للمستقبل بالتحتية والنصب من اعتراضهم وحكمهم وان يكونوا اسم المدرس لامر السوء والتحتية الناس يعملها ويعلمها والمولى لقبيه رحمه الله الى لا تؤاخذ الا موتاهم بدوره وما لا فحكمه وانما يعرض للاسم ذلك ولبس بامان لاختلاف بين السكاكي والزمخشري وتوجيه كما يهما مع ان لا اختلاف بأت الثالثة اذا حال لاعتبار التخصيص فيما ظاهر مكشوف دون سقوطه حكما لا يكاد يخلاف لا ولبئ ولذا قال بنزعه للمفاح وانما ظاهرة اما بكسر الناس امانت بتشديد الصم او للفتح على انظار صدور الفعل عن الخاطب لاعمل انظار ان يكون سد الفاعل وانما لان الفعل متوتر وقاعله عرفه واما نائب اسم مفعول فالظاهر اعتبار التقدم وقصد التخصيص به الاعراضهم وحكمهم بقوله لو لا نزل صدا التوأن على جبل من التوشيح عظم وان يكونوا سم المدرس لامر السوء والمتولي لقبيه رحمه الله ولذا عنه بقوله لحن قسمنا بينهم بانفال والفتح ان اسنال صدا مندوب الى وزنه الحال واقتضا، القيام وهي تخلف باختلاف الطباع وكما قام من لاعي لعدو الطرفين بمقتضى وقوف وموصوف فيه نليس يحمي على من ادعى الطرف كما ذكرناه ولا منوع على ١٣ نظاريا بظهر حمه استماع مذاكر وهذا وهم ان مثل هذا التركيب يمكن حمله على التقدم الى قوله فاعلم بين هذا على هو مذهب المتوم اعتبار عنه لدعا يوم آتوه وسواء ادلة السنة على ان نائب ما لفرسوى ما ذكر وقد تقال نائب ظاهر ما يكون حملا على العدم وسواء قال نائب العين الثالثة نائب عدم للسند والماكوز زيد عرف فليس ما من تقل موعرف في اصل لا عتبار على السواء، بل هو للعرف حملا على وجه سوى لكم وهو الحكم حمله على وجه التخصيص قال قوله على السواء، اشار الى ان كوز زيد عرف يحتمل اعتبار التخصيص موجودا وكذا قوله بل هو للعرف اي لا لي ولا لسو بحالة يشعر بذلك كما يحال **قوله** قال التوضيح انكار التحرم عن اصله نائب الكشاف التحرم الاركين للانكار والمراد بالاركين الذكرين الفعال والمفعول للغرض والمانع كانا من الفعال ولا نتج من للغرض على طريق الجنس والمنع انكار ان يحرم ليس صنع العبد فيها ومعنى شاء من يجيء ذكورها وانثاها ولا ما يحال انها للحسنى وكذلك الذكرين من ضنى كالابل والبقر والانثيان منها وما يحمل انثاها ومذكرانهم كما ذوات صوف ذكور كالانعام تارة وانثاها تارة ولا يدخلت ما كانت ذكورا اوانثانا او مختلط تارة وكانوا استولوا فتوحها له تاكيد عليهم وقال الشارح نائب للكشاف بعض ان المنصوب انكار فعل التحرم لكنه اورد نائب صول انكار للفعول بطابق ما قالوا بدعوته من التفصيل بالمفعول والمردود فيكون كالما يطرق بوجه من جهة انه لابد للفعل من متعلق فاذا من جميع متعلقاته على التفصيل لزم منه وعلى الاول بمعنى التسبب مع كالما يعرض انه كان لا ينبغي ان يقع قوله اي قول اي العلماء للقرى وهو مطلع التفصيل مع تمامه ام للجوزاء لحديث وساده وهذا ضعف فحلت ان النجم دون وسمان التقع والجاد والطريق السابق فذا اولى ملت نصوص استعمالا فالاستفام فيه بمعنى التقرير اي ان تمام ملكا وهو ان تاديل وذائع موضوع صون الدرة وان للجوزاء وساد يحدث ان لكن عليها وفيه انكار ٥٥ مذكور لكن بنا، على ما مر ورفعه مرتبة واز محله ارتفع على الجوزاء والدرع سقول سعب عسورا من الردى وضعت دون عن كالابتذال نائب طلب الرمان فنسبت ان يحمى دون على النجم حبت نفس مصونة عن الابتذال ولم استف لذته كالطباع ومنع الفتاء ساد سديد له النفس لا سيما التقرير عليها فاذا التقع والجاد سمان، يكون كلها شديدا على النفس والطريق انتفاء، امام السابق عن نام انا نكر مع مثل امام السابق صون من الفتا، استعاده من للنفي ان طلب لعادة **وقول** الشاعر وسوا ابو العلا، للقرى ومطلع التفصيل بروك والجوزاء دون حرام عدو مثل الدر عندناه وصله كانكر في البحر اصبح طافيا على الما، ما عنام الورى من تقاه كانكر لكن السبب على عدد فصار الى زوال لا استقلال اقدت ضرار لما الى استنده وحكمت الدهر ملا اصطاده ولو مال دو الورى ما ملت ضرعة بني الدهر من جوز الفقار وساده يقول

بطلب العدو ما لفاده والعاداه، وانكر قد حرت الجوزاء، مرتبة طالت الكف الا بعد الوصول الى الجوزاء، وحاد ورتبة اما، وان الوصول له اليه تطاول عن وصوله الكف وهذا العدو مثله فهو اما كف مثل عبد العدو عند مام يول حكما لا عبث العدو عند مام يول فكذلك لا عبث كف تعال طاعا على الما، اي علا وفيه، وطاعة علا مام اصار والعوام فهو يوام وكل حكام الحكم والعدا والعدا للاسم عروف الاسم في المعدل **قوله** ولا يحصر المولدات تما وكل للقصر لها لا علمنا ان سط لسان عدم كل حما ربعض البسط مستول ومستولد من كل مستقام بحب ما بعضه للقام عند اساع اجراء على هيئة ما ناسبه كما ما ربعض الحاطب كتبته ٢ ما منكل الا نجيء اذا مريك والطا رنغم الشان كقوله ٢ ع سنا، لون على ما قال الزمخشري ومنع كل استقام بغم السان والطا رلوع ما سال عنه مبلغا، العظيم اوالشرف والكرام بحب السلفة قداه احد ولا وجه وكيف ناقد رحاله وسواعظم من خلك اصبلغا، اعطا ما مرتبة بحب الاد ضاري السان وذو سولد من كل مستقام صالح النجم كيفي ابو الحرون الناس سالم ونفسون انفسكم لا ٢ والسعي كقوله ٢ اعمل قراس بفسد قما وسنكل الرما، لا ٢ وذو سولد من كل مستقام ما ذي السعي كيفي كم لدعل مر عندك وله حال مجيب حرمت طالس اي رجل سعود ويزله ما مدة ما لعالة السعي من كل مستقام كم الوجد بد بحوهك ليس بسي كل ٢ وجراله كم احكام عامل ولا بعد على ما ذكرين لطالب كل مستقام والسحر حرمنا ما ناسب للقام **قوله** وعرفوه ما نه طلب فعل غير كف على جه كل مستعلا التوبيخ قال بعضا، والطلب ما ذي بحراما امر على راي من استكلما نفسا وسوا لرتفا، اي للخاطب وعن كفه غرطه لبحث كالصوم والمعلوم حالنفظ الدال عليه وبحث عن احواله العارضة له من العموم والخصوص الى غروض من كل حوال التي تومي للالفاظ وستنا ول على الحكم الشرعي ولذا عدل الشيخ الحق عضد الحلم والدين رحم الله عنه بقوله عند اما، الى ان مذا غرض نظر الى بحث كالصول ومن الكم كلها ما نسبتهم عرفوا ما راده الفعل وبعضهم بقول العامل لمن دونه افعل وبعضهم باستعمال الصيغ المخصوصة على سبيل كل ستعلا، الى غرض كما ول على الطالب وكل راو، وقد قال لعنه الشيخ ابن الخاجب عرفت ما، على انه لم يجعل عدم الفعل مقدورا فجعل المطا ق النهي كف النفس عن الفعل المنهي عنه فاتجه الى احواج النهي عن بعوث كل مرمذا العقد بدون عليه بطلان العكس بحوكف عن كذا فانا لصواب على مزعمه ان مترك مذا العقد وبعض الحشه قال الكف لا عنا وان آمن صنعواه وانه نعل في نفسه دبهذا لا عنا ربطلب بالا مرمثل كف عن الزنا ودم سن صنعا، نه كف عن فعل وقال من لم يحصل له الملكة مطهة وبهذا لا عنا ربطلب بالنهي مثل قوله لا تزن ما فاعل طلب فعل من صنعا، نعل وفعل نه كف عن الزنا وجوح عنه لا ون ورة على انها ان كل ستعلا، غير معترفة لنزله ٢ حملا ٢ عن عوض ما ذا مام وون او دلا سعود استعلا، مع دعوى كل لوجه كما رجح العامي ما شرح محذوف كل صول سنوله وان الحق ان كل ستعلا، وقال كل ٢ ري نا صواشه ومذاسو الحمار عند كل ساع واصل الوجه انقيال يعتبرون الطلوب كل ستعلا، نه يكون اللفظ الدال على طلب الفعل اعم من ان كلام المستعلي او كل مرتبة لغة الوجه عيان عن استعمالا ان استعمال مخوليس ذا نزل وما زال وجه على سبيل كل ستعلا، بد دل على اشتراطه وبه ندفع كل ورد المذكور **قوله** لم اصلت كل صوليون ان اصلوا عد كل مكان على ان صيغ افعل مجاز فيما عدا الوجوب والندب والجاد والندب عند الجامل الى جد ذكرنا كما جمهور من القتا، والشافعي نا احد قوله وجماعة من السلفيين كالعنبري والطباع على انه حقيقة في الوجوب فقط وكثير من السلفيين والمعتزلة وغريم وجماعة من الفقها والشافعي نا احد قوله على انه حقيقة في الندب فقط وطائفة على انه حقيقة في القدر المشترك بين الوجوب والندب وهل مشترك بالاشتراك اللفظي او بوضعه كالمعنوي والعام والموالي وغريم نا انه حقيقة فيهما بالاشتراك اللفظي او للعموم او للقدر المشترك بينهما بالاشتراك المعنوي والذي عليه المحققون من الاصوليين ان صيغ افعل حقيقة في القدر المشترك بين الوجوب والندب وهو طلب الفعل والدال على انه حقيقة في القدر المشترك بينهما ان استعمالها في كل واحد منهما على سبيل الحقيقة والاصل في الاستعمال الحقيقة والدال على ان استعمالها في كل واحد منهما على سبيل الحقيقة ان لو قيل لسيد لعبده اسقني ماء ولم يكن هناك قرينة تدل على ارادة احدهما لم يستحق العبد الذم عند العقلاء ولو كان مجازا في احدهما لاستحق الذم لان المجاز لا يصار اليه الا بقرينة

بواسطة الفعل معلولا للفاعل فيكون معلولا بجميع هذا الشيخ ابن الحاجب رد بقوله لان العلة العامة الخ على ان السرعة عدم العلة الحاجز
على معلول هو كونها علة لعلة العلة الفاعلة للسترة لتوقفها على الفعل الذي هو معلول للعلة الفاعلة والسرعة ما فرغ عنه معلولا للحاجز
عن العلة الفاعلة صوكونها معلولة لمعلول العلة الفاعلة ولعل الدعوة على كون وجوه السبب الحامل سببا عند وكل المطلب للحاجز
وان كان السبب بعلة ما وكب العامل فلا عبارة على عامل وكن الحاكم المفصل اعتصمن الرد بقوله لان العلة العامة الخ
الزمه كذا وان كان السبب عندهم من ذكر المطلب والحاجز وهو المتبادر فيكون هذا الجمع لغو المطلب والحاجز
للجزوم نزيه لحذف الشرط والسبب فيه قال ان المطلب دال على الثاني والثاني على الاول وفيه ان ذكر الشيخ الرضي له
حيث قال فان كان لان كل كلام لا بد من عامل للكلام عليه وعامله على الكلام المجزوم الخ اما وذكر المخاطب مفعوله بقول ضربت زيدا
اذا قصدت اتيانه المخاطب ضرب زيد او احد ضربه واما الكلام على الكلام الطلبي فيكون المطلوب متعلق التكلم الدلالة او لفظ واحد
ذكرت المطلب وتم ذكر بعض ما يصلح ان يوقع على المطلوب صور المخاطب كون المطلوب متعلق النفس والفرض وان ذكرت بعض وذكر على ظنه
كون المطلوب متعلق الذكر المذكور بعد فكون لان من شرط المطلوب ذكر وذكر الشيء ظاهرا واما الظرفية فاذا اذن على ان المخاطب على
انه اما تكلم النفس لا فادة المخاطب مضمونه لا على ان مضمونه متعلق النفس او لفظ له فحينئذ يرد ان وذكر الشيء غير متعلق للخبر فكيف يصح
زيد ضرب كرر سبك فضربه فوجب ان يقال بعد الجزاء ما يصلح ان يكون جوابا مضمونه ثم استدرك المخاطب بان انه جواب او يكون المطلب ايا كان
فيا ورد فيه ان الطلب اما الدلالة واما لفظ وضع وذكر الشق الاول ان يكون له ما يصلح ان يكون الطلب مع ذكر ما يصلح جوابا بعد من الشرط
فاذ زيد ان الحذف السبب وجوبه لما تقدم مال واذا عرفت ان الوجه مستقلا ان كلا منها مستقل عن الشيخ الرضي
لا جرم انا نجعل الرضي مع ذكر بطلان ما توهمه بعض كلامه فاضل من له الشيوع وذكر انا صح ان نشأ المطلب مضمونه من
الطلب والطلب لا يكون الا لغرض اذ لا يتعلق الا بما يتعلق به الغرض اما من السبب فلما مر في الشرط والجزاء ولان ذكر ان للطلب ان من
كلا وان كلا فما من ان نظر الى اللفظ المذكور وجد الخلاف في الخبر لان الزام ان يكون لغرض راجح خارج عنه خلاف الطلب بانه لا يكون
الا لغرض خارج عنه والا كان عبثا فان الشارح لم يتم مستدل كلامه الوجه الاول وجعل قوله خلافا لمن ذهب الخ اشارة الى الوجه
الثاني والحق ان المجموع كلام وجه واحد والمراد من الوجه الثاني لا الاول لنساده وارادة قوله والطلب لا يكون الا لغرض اي لا يكون
الا لغرض من الطالب لغرض المطلوب منه وارادة قوله والا كان عبثا ان يكون عبثا في الغالب لان اكثر الاشياء ما لا يطلب لاداء مضمون كلام لصدر
من الشاعر والطالب لا يحمل صحيح لعن عليه في كتب القوم والا فما حامل على اصلاح وله نظير ما قيل في قوله تعالى ما اغنى عنه ماله الخ
من ان المطلوب مع الطلاح وهو ورد الشارح رحمه في تبعه ما فان النظر وتصحيح حق التصور بذلك المقدر. او لفرض معتد به وذلك لغو على حصول
قيل كما ظهر ان قال نكون وذكر الغرض على عامة الخط وصبابة عنه في الحاجز كما ذكر في الوجه الاول قال هذا الشق على رسالة الزام على
الخطا ما ذكر من خروج التوقف على ان قال مع لكن لم يقل سكتنا اعتمادا على ظهور للدلالة وبعد ذكر الحامل للتكلم الباعث على المكالمة وبعد
الصباح تسمع على المصباح واما قوله قيل للذي استعد الصلاح فلان الشرط لا يلزم ان يكون علة تامة لحصول الجزاء
بل جواز دخل مقدر وسوان قال ان المذكور بعد كلا مرفي كلامه ما يصلح لان يكون جوابا مضمونه وبعد السبب بدليل ارجام
استعدا ما ان المقدر فما كان منشأ ان لا يحلف تاما الصلاح عند وجود امر الرسول ما مانعا وكلا مرا ما كيد اما يحلف عند وجود
امر بها فما استقر لان الشرط لا يلزم الخ وبعد وجوم السوال بان الشرط ملزوم للجزاء ووجود الملزوم مستلزم لوجود اللازم فمن
كلامه نسي كلا مركذلك لان النزول لا مستلزم اتمام الصلاح وبعد قال المذكور في الكشف المعتمد في كلا صول ان كلا ان غالبة في السببية فذلك على

ترك الثاني على الاول وانها استعمل في الشرط الذي هو جزء اخص من العلة التامة منعه للجزاء فظاهر ولا يخفى ان المتبادر من ضربته فبكى ان ضربته
ضربك له الضرب الذي يستتبع البكاء اول يحصل فزاعا حصوله لان يتوقف عليه وعدم ما نوادره بدون ان يعتبر حصوله بعد
حصوله كما هو مقتضى معنى الشرط اصطلاحا واما قوله بل قال الذي امروا بتعمد الصلاح فيه اشارة الى ان للوصفي سبق ان يتبادر والى
اشتمال قول الشيخ عموم معنى كان قوله اتعمد الصلاح سببا قائما بها لا يحلف فلا يحنث فانه ذكر القول وكذا اولا كان لا يوصف صحيح
صلوك يشعر بمبالغة في ما عبارا والوصفوا صحة الصلاح كانه للحصار وفي حصرها خلاف فوك الوصف شرط الصلاح كان المفهوم من محمد النوك
دون ما قال العاضل اللحنج عند الله والدين لا نه شرح مختصر كمال اصول ان اصل اللغة وضعوا هذا التركيب لبدل على ان ما بعد علة
ان سوالشرط وكل فوك للمعلق به سوالجزاء وان الشرط اللغوي صار استعمالية السببية غالبا بمثال ان وقطب الدار ما نت طالق والمراد
ان الدخول سبب للطلاق بستلزم وجوده وجوده لا يجوز كونه عدميا مستلزما للعدم من غير سببيه وانت خبير بان ما ذكر هذا العامل لا يدفع
ما ذكره الشارح لان مضمون ان يكون علة تامة وان محمد حصوله لاستلزام حصول الجزاء بجواز تخلفه مانع الا ان كا ذكر حصوله عند حصول
الشرط بدل لا اعتبار للسببية والمسببية منها ويوضح قوله في شرح المفتاح ان كلا مرلا يحب ان يكون مضمونه كيف يستقل بالسببية بل يكفي ان
يكون له دخل فيه وكل واحد منها والى ان الشرط ان يعلق ان يعلق ان يعلق ان اعتمدوا الصلاح واعتمدوا الصلاح ومتعمدا او
وبجرد كلا مرالنفس لا يستقل بسببية حصوله الا انه لما شرف العاد بالاضافة والوصف بالايمان راد وم شرعا بالاضافة وعنهم
فكون بحيث يكفيهم في كلا مسال بحرد كلا مر ولا صل المعنى عند هذا للمعنى اعتمدوا الجزم وما ما نع اللام للحال اي دخل لهم قول لكن اعتمدوا
بطلاق كلا مرالفاسد بعيان يطلق وهي ما مورة فالسكاكي ما ان اختار الخارج في كلا فعال نظرا اختار الخارج في كلا سماء وقد لطهر اعلى ان
اختار الخارج ضعيف وبعد استقاما وجب اليه الزراء ان يتعمدوا الجزم وعلام كلا مرالمحزوف والتدريل الذين امنوا ليتعمدوا الصلاح وانما ايكتب
وكيف لا يتعمدها وما ان يكون النزول سببا للاقامة وتدبجاب بانه لما كان حصول الناقيم للصلاح عند قوله صلوا جعل قوله عدم كالعلة
امامنها واجيب ايضا بانا نختره لكون نسبة الجواب كما قلنا في قوله يكن فيكون بالنصب والمراد بعدم السببية من المضارع على رفعه بمثل
وجه الضبط فانه ان للعقول ان كان كم فالرفع على الوصفية وان كان سوفه فيها لحاليه وقال السكاكي علما على كما ستناف دون
الوصف اولى لمثل قوله يهتف والناقة خلافا للكشاف فانه يكون معطوفا على الفوت قال الشيخ الرضي ولس ما ذهب اليه الكشاف
بعيد لوسا عد مثل وما لها ان نحوذ جعل الفي قرينة للاثبات كما في المثال الاول وعكس كما في المثال الثاني الا انه لا يخفى كما قيل ان
جعل الفي قرينة للاثبات أوت لاستعمال الفي على مفهوم كلا ثبات وكونه وارده اعلى كما في المثال الاول خلاف الظاهر كما لا يخفى
استعمال على مفهوم الفي ولدا كان من كون الفعل كالاول منه انهر حوله كقوله استعمال نعمان كاراك الست الفي حرف ندا، وسكان ما دلي يصاف
صوح سكان ونعمان ما النبح ولد في طريح الطائف كرخ الاعرات قال النهري يصوع سكطن نعمان ان مشت ذئبة نعمان كاراك مال طعما، والراعها على عين وعلى نعمان كاراك ولكاراك صوارا كه وعلى نخي سلطت الراي بحد ذاتها
السوالكر اصله كصيف الماوي سلطت اعمالها في ابتياع المتيقن واعلم ان المفاهيم كلا صل عدم علة للحكم كقوله يوسع بهم والصرم بعضه بهما الى
عن اصل معناها كلا صلي وهذا نا ادوا سنا ما ان افعل صعم للامر فان كلا صل عدم علة للحكم كقوله يوسع بهم والصرم بعضه بهما الى
امروا ما بعد الى النبي وكذلك قولهم ما افعل زيدا اصله اما فاضل ولما استنام على الحلاقة ثم نقل الى التعجب وكذلك قولهم اعتنام بعد
سوال عن بعيني مع التنزيه عن غير سوال كقولك سواء اقمت ام قعدت وكذلك قولهم ابا الوجل اصله كصيف الماوي سلطت افعالك على
عمل الى غير كالاضافي من عجز واعتنى طلب كالاعمال فانه كقولك ما اعمل كذا ابا الوجل وكل ما عمل من سبب كالباب فان اعراه يكون

على حسب ما كان عليه فلذلك يقول في اكرم بزيد اكرم فعل امر ويقول في ايها الرجل اي ههنا منادى مفرد والرجل صفة له كما يقول في
المنادى الحقيقي وفي شرح الرضي وما اصله النداء باب الاختصاص وذلك اي باب اي وتجريه مجراه في النداء من ضمه والمجيء بها النسبة مقام
المضاف اليه ووصف اي بذي اللام وذلك بعد ضمير المتكلم الخاص كانا واني والمشارك فيه نحن وانا الغرض بيان اختصاص مدلول ذلك الضمير
من بين امثاله بما نسب اليه واما نقل باب النداء الى باب الاختصاص لمشاركة معنوية بين البابين اذ المنادى ايضا مختص بالخطاب
من بين امثاله لكن مجموعه في محل النصب على الحال فيه رد على ابي سعيد حيث قال ايها الرجل هذا مبتدا والخبر محذوف اي الرجل المراد
او خبر والمبتدا محذوف اي المراد الرجل وقد تقدم مقام اي اسم منصوب في شرح المفتاح وما يجب التنبيه له ان هذا الباب قد جرى
فيه زيادة تعميم ولم يقتصر على ما نقل عن النداء وذلك انه قد تقدم مقام اي اسم منصوب معرف باللام نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف ولا يكون
منقولا من النداء لانه لا يكون ذا لام او بالاضافة نحو انا معشر الانبياء لا نورث فيحتمل ان يكون منصوبا بتقدير مثل ايها الرجل
قطعا وان يكون منصوبا بتقدير اعني او اخص مثل المعرف باللام قطعا وربما يكون علما مثل تنائمهما تكشف الضباب وقد يجري فيه زيادة
تعميم بان لا يكون بيانا لضمير سابق بل ربما يكون مع انتصابه في صورة العطف على مرفوع مثل الذين امنوا والذين هادوا والنصارى
والصابئين او مجرور كقوله وتاوي الى نسوة عطل وشعثا مراضع مثل السعالي اي واخص الصابئين واخص شعثا تنائمهما تكشف
الضباب اي اعني بهما ولا يجوز ان يكون بهما منادى لان المنادى اذا كان علما مفردا بني على الضم في الصحاح الضبابة السحابة تغشى
الارض كالدخان والجمع ضباب تقول اصبت بهما قال ابن الحاجب في الايضاح ثم لفظ الاختصاص قد يكون اللفظ المختص بالنداء فيكون
لفظ لفظ النداء كقولك اما انا فافعل كذا ايها الرجل ومنه ما ليس على لفظ النداء كقولك نحن العرب فهذا لا يكون اعرابه الا
ما يقتضيه في نفسه لانه لا يصح ان يكون منقولا عن النداء ومنه ما يحتمل الامرين كقولك انا معشر العرب فجائز في اعرابه الامران جميعا الا
ان الاولى ان يقال منصوب نصب العرب اذ النقل على خلاف القياس فجعله اصلا في نفسه مع صحة اولى من جعله منقولا وقال الفاضل
الرضي والاولى ان يقال الجمع منقول عن النداء وانتصابه انتصاب المنادى اجراء لباب الاختصاص مجرى واحدا قال المرزوقي
في قوله اي قول بشامة بن حزن النهشلي في قصيدة اولها انا محيوك يا سلمى فحيينا وان سقيت كرام الناس فاسقينا وان دعوت
الى جلى ومكرمة يوما سراة كرام الناس فادعينا انا بني نهشل لا ندعى لاب عنه ولا هو بالابناء يشرينا يقول انا مسلمون عليك
ايتها المراة فعاملينا بمثله وان حدثت الكرام وسقيتهم فاجرينا مجراهم فانا منهم وان اشتدت بذكر خيار الناس بحليلة بانت او مكرمة عرضت
وسحت فاشيدي بذكرنا وانا لا نرغب عن ابينا فننتسب الى غيره ولا هو يرغب عنا فيتبعنا غيرنا ويتبعنا به كذا قاله الامام المرزوقي في شرح
الحماسة جلى فعلى تانيث اجل كاكبر وكبرى وسراة كل شيء ظهره والجمع سروات وسراة الناس خيارهم يقال ادعى فلان في بني هاشم
اذا انتسب اليهم وادعى عنهم اذا عدل نسبه عنهم لاب اي من اجل اب وشرى الثوب بمعنى بعته قوله وقوله اي قول ابي العلاء المعري
مطلع القصيدة لا وضع للرجل الا بعد ايضاعي فكيف شاهدت احقابي وازماعي كتبها الى ابي حامد الاسفرايني عند كونه ببغداد
الايضاع السير السريع وازمع على الشيء عزم عليه والاحلاس جمع حلس وهو كساء يطرح على ظهر البعير والانساع جمع نسع وهو سير ينسج عريضا
للتصدير يقول لا يضع المسافر رجله عن ظهر البعير ولا يبلغ مقصده فينزل ويستريح الا بعد اسراع السير وحث الركاب ثم يخاطب ناقته يشكو
من فتورها ويقول كيف رايت اقصائي واستعمالي العزم في السير حيث لم اقصر فدا في امري مجدي وقد افنى ابطاؤك في السير صبري
وعمري فاني كم هذا الابطاء والاناة في السير فلم يبق لي صبر ولا عمر ولم يبق لي ايضا اداة في سفري عن الاحلاس والانساع قوله وكقوله
اي قول فاطمة بنت الاحمر الخزاعية في مطلع قصيدة وتمامه جودي باربعة على الخراج وبعد قد كنت جبلا الوذ بظله فتركتني اضحي باجرد ضاحي بكى يجوز

الباب السابع الفصل والوصل

يجوز ان يريد به الامر بكثرة البكاء او تكريره وقيده بوقت الصباح اما لانها تريد اجعلي مبدا نهارك لذلك او لانها كانت وقت بكائه بالاعداء
وشن الغارات على المعاندين وقولها جودي باربعة اي باربعة قبائل الراس وجوانبه والدمع يخرج من الشؤون اي جودي بدمعك
كله الاجرد الاملس والضاحي البارز ثم اقبلت تخاطب المرثي على عادتهم في الانتقال عن الاخبار الى الخطاب وعن الخطاب الى الاخبار
ويقول قد كنت لي عزا اوي اليك في الشدائد واعول على حسن رايك في النوائب واسكن بطلك واتحصن بتمنعك تعاودني بارزا للافات
وموضعا للحوادث والنكبات لا يعقل لي ما يدهم ولا ملاذ عندما يهجم قوله فالخبر في هذه الصور مجاز اي الصور الاربع ومجازيتها ظاهر اما
احتمال الكناية ففي الصورة الثالثة وهي ان حصول النظر اليه من المولى في الاستقبال في قول العبد للمولى ينظر المولى الى ساعة لازم لطلبه
النظر فعبر باللازم عن الملزوم كما هو طريق الكناية قوله لان الاعدام انما تعرف بملكاتها ولان الوصل لكونه امرا عارضيا يحتاج الى نكتة مرية ومزيد
دقة وتامل بخلاف الفصل فانه لاصالته يكفي فيه اعتبار الاصالة وعدم ما يقتضي العدول عنه قوله لكن الاصطلاح المشهور على ان الجملة
اعم قال الفاضل الرضي اي الفرق بين الجملة والكلام ان الجملة ما يتضمن الاسناد الاصلي سواء كانت مقصودة لذاته او لا كالجملة التي هي خبر المبتدا
وسائر ذلك من الجمل فيخرج المصدر واسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف وما اسند اليه والكلام ما يتضمن الاسناد الاصلي
وكان مقصودا لذاته وكل كلام جملة ولا ينعكس قوله فالمصدر والصفات المسندة الى فاعلها ليست كلاما ولا جملة ولا يشكل مثل اقائم
الزيدان لانه ماول بالفعل واسناده ايضا مقصود بالذات فيكون كلاما وجملة والصفة الواقعة صلة مع فاعلها جملة لكون اصلها
لتاويلها بالفعل لا كلام اذ ليس اسنادها مقصودا لذاته قوله او نحو ذلك مثل كونها مفعولا ثانيا من باب علمت او بالباء من
باب اعلمت او غير ذلك قوله الظاهر انه اراد به نحو الواو من حروف العطف اشار بالظاهر الى ان هنا احتمال ارادة معنى اخر
او يحتمل احتمالا بعيدا ان يقرا نحو بالنصب عطفا على مقتولا اي نحو مقتول وهو كونه قريبا من الطبع مستحسنا او كونه بليغا وابعد بان
يقرا بالجر عطفا على المجرور وهو كونه على راي من يجوز ذلك قوله اي نحو كون العطف مقتولا بالواو وهو كونه قريبا او بليغا او نحو عطف
الجملة الثانية على الاولى مقتولا وهو عطف المفرد والمعنى على التقدير الاخير ان شرط كون عطف الجملة الثانية على الاولى التي لها محل
من الاعراب مقتولا وشرط كون نحو هذا العطف وهو عطف المفرد على المفرد مقتولا ان يكون بين الجملتين والمفردين جهة جامعة ثم الشارح رحمه الله
لم يقل اراد به ترك الظاهر تاديا وتواضعا من نفسه لان هذا الحكم مختص بالواو واجيب بان رعاية المناسبة بين المعطوف والمعطوف عليه واجبة
في كل واحد من حروف العطف عند المصنف ومجرد تحقق معانيها لا يكفي في كون العطف مقتولا بل لا بد من مناسبة زائدة عليها وانت خبير بانه على تقدير
صحته يلزم ان لا يقبل العطف بما سوى الواو وعند تحقق معانيها فينبغي للمصنف ان يعرض لبيان ان العطف بما سواها في اي موضع يقبل وفي اي موضع
لا يقبل قوله هذا العطف غير مقبول اعتذر عن العين بان كرم ابي الحسين سبب لرفع مرارة النوى اي البعد والفراق عبر عن رفعها به
كانه قال والذي هو عالم بمرارة النوى ورافعها وبان كرم ابي الحسين حلو والنوى مرفيها تقابل ورد بانه تعسف واعتذر ايضا
شارح البيان بان وصف النوى بالصبر ملائم لحديث النوى واندراسه ثم البزي عنه بالقسم فيحسن ان يوصف البازي بالعلم به في
القسم واما وصفه بالعلم بان ابا الحسين كريم فعلى التخلص من التسبب الى المدح يعني كمالا وسيلة الحج من كرم الممدوح الى كذلك لا مصيبة
افجع من فراق المحبوب وحاصله انه جمع في معلوم الله بين الضدين مرارة فراق المحبوب وحلاوة نوال الممدوح ثم قال فعلى هذا بلغ
قول الطائي في الجزالة والغرابة الغاية القصوى لانه حوى فراقا وجهات من الحسن اي انه من المقابلة المعنوية حيث جعل نسبة كرمه الى
المقنع بمعنى الحلاوة وبه حسن التخلص من التسبب الى المدح وبه اثبات دعواه بالقسم بوصف الله وعم تخصيص الوصف بالعلم لانه يكفي
به عن اثبات المعلوم وبه كونه من الايمان الحسنة لانه اقسم بمرارة هجران المحبوب انه ما صدعنها ولا عفا سواها وقول الشارح في شرح المفتاح

وبيان للاجمال بان مراد من الحسنه ما وكرم اعلى من مدحا بما لا يليق به لا يصلح دفعا للاعتراض المذكور لانه سان لا ما هو فكيف يكون
واصح كلام الكشاف والمفتاح على انه توكيد او استيناف لكن ذهب الفاضل في حواشيه الى ان التاكيد من الكشاف فانه تاكيد لا قوله اما هو معنا فانه
على اليهوديه وقوله انا لكن مستهزئون لا الاسلام ودفع له بانه لا يلزم من الاستهزاء بالشيء الاستخفاف به منكرا ورد بانه لا يكون معتدا به ودفع
بمنع الشيء تاكيد انما هو وفي المفتاح لما كان المراد بانا هو معكم سوانا معكم ملونا وكان معنا اما ندوم اصحاب محمد ؟ بان وقع قوله انا نحن
مستهزئون مقررا فصل ولما لم يكن ظاهر كونهم مستهزئين مكررا ومقررا لما فهم الشياطين من انسانهم على اليهوديه اعاد ضمير الفصل
من قوله انا نحن مستهزئون لازمه والسياق من قوله انا معكم وجوز صاحب الكشاف كونه مبتدا خبره الجملة الاسمية واعاد اللام
ولكن تعاندت للمناسبة على الباطل والاستهزاء بالحق مع كون الثاني او ان مبادئه للمعصوم لما فيه من الاول من بعض التقصير صبه بوا فعول
للسامي ان بعض ؟ صدر قال الشارح في شرح الكشاف الظاهر انه بمنزله بدل الكل او ارباب اللسان لا يقولون بدلكرير الجملة الجح
لا يحل الامر ؟ عراب ولا يحسن ان جعله مما لا مس بواوفيه والجملة لا يصح عطف انه يستهزئ بهم علة لا شتراكهم ان لا يكون انه يستهزئ بهم مقولا
لهم وان يكون انفا تاكيدا او مبتدا او بيانا لمقالهم اما معكم وكذا لا يصح العطف عليه اذ اجعل استيناف لا شتراكهم ان لا يكون مقولا لهم وان يكون
انفا تم لهم الجواب عن السوال للعذر وموثوبا لكم ان صح انكم معانون اصل ؟ سلام مذا على مذ ران كعمل حال محاذرين ؟ عراب
وسوال يكون في حكاية حالهم هكذا سوال لا يحسن فيه واما على مذ ران كعمل حالا محل له من ؟ عراب وصوركلا منهم مع شياطينهم مقول بعضهم
انا نحن مستهزئون عاملة لكونه تاكيدا او بدلا او استيناف ولبس في كلامهم ما يدل على تصور فصله او وصله فلا يكون سوالا لا نحن
فيه بل حالا للتاكيد او البدل او لا استيناف فلا محل له من ؟ عراب ان صح والعاطف للاقتران في عطف الجملة اما كما لا فلان
وضعها كما سبق لان من شانها ان وجهته للمتبوع وموظاهرة للمزولات وما موضعه لتا كيدلك زيد قائم حاضر زيد ليس بغائم لا عمر وليس بقائم
ولا تصور في الحال التي لا محل لها من ؟ عراب ولا صحة لسوال زيد وجهه حسن لا تفاوت بين ؟ عتقد حسن وجهه وصح فعله حاسبا انه
بمنزله للمزدنا من زيد حسن الوجه لا تبع الفعل كلا بعدم وقوعها في عطف الجملة انما هو فيما لا محل له من ؟ عراب واول ما ذكر يعطف
مفاريع على مفاريع كخرا قوم لا اقعد واجيب عنه بمنع المثال المذكور مال وتنا ولم يعن انا اقوم لا اقعد وموضعه من عرعطف
بمنزله انا قائم غير قاعد وانا كلا صح فلا شراكهما في ان لا يكون ما بعدها خبرا مما قبلها اضعفنا واقوى ولا تخفى له في الجملة اصلا لكن ظاهر كلام
المفتاح مشعر بوقوعها بين الجملة حيث قال في بحث العطف والاولى في حق التدريج كما نبه عليه قوله وكسع السد وكي وقعه مان هي في البيت
استيناف فانا والعاطفة رمعان لي اصل واحد هي الحال ما عتبار التدريج في ازدهارها من عتبار ان في الاولى رمعانه الحال لا اصل
تقدر كالحال على انه يمكن ان يجعل حال مقدرة عرف للمصدرية والواو الدالة في عطف الجملة مثلا في عطف المفرد بدل بصريح على اشتراك ما بعد
كالواو في استوى الماء والخشبة كل منهما اي حالة عطف الجملة والمفردات لا اصحا، بعضنا انا لا احد لامرين رجع للصور لكن فوق شيئا اما بين او وام
بين وجه الجمع فلان وضع ام العلم بما حد كامرين واو ليست كذلك فاتت مرام عالم مان لم عند مستفهم عن المعين وهو او مستفهم عن
واحد منها على حسب ما ان في الخبر فاذا قلت ازيد عندك او عمر و بعناه هل واحد منهما عندك ولذا كان جوابه نعم او لا فلا مستفهما ولم
ستفهم في ام لان السوال عن المعين غير له لاستعمال فلا شرط استعمال ام ان استعمالها في خلاف او واما بين او واما فلا فرق الا
من جهة اللفظ وسواء شرطا في ان تقدم على المعطوف عليه اما الاول كقولك ما، ني لا زيد ولا عمر و ولا شرط فيه او ان يكون هو اما بل
يجوز اصماعها معها وعدمه وعلى تقدير كا شتراط شرط ان تقدم اما عليها كقولك ما، ني اما زيدا وعمر و واما بين ام واما فلا فرق اصلا الا
من جهة لاستعمال وسواء اما هم للخبر والطلب بحسب لاستعمال بخلاف ام فانها تختص بالطلب ؟ ان النحو اما على النادر بين ام بعد اما من حروف

العطف لا مفعول العاطف عليها ؟ وفوعا مثل للمعطوف عليه وكلاهما رس محل لا وجب اليه اما الاول فلما مر على انهم لا يعدون من حروف
عطف واما الثاني فلان من شرط حروف العطف التوسطي للمعطوف والمعطوف عليه واجيب بمنع كون الواو من واما حروف عطف بنا
على انها بل مجموع واما حروف عطف فلا بعد في ان يكون صوت للحرف مستعملا فرقا في موضع وبعض حروف في موضع ولو سلم فلا بعد في ان يكون الواو
لعطف لما على اما اخرى ولما منع العطف ما بعدها على ما بعد اما للمقدمة ولبسا في مثل قوله ؟ كلح العصر او سواء قوله لا يهما ماء الثنا وتزدرون
للعطف على موصوف الاستيناف فلا حوجة الى ما قراءة شرح الفاضل الرضي ان اوحى بمعنى الى اوالا وحى للامر لا يستحق بل فلا يكون اذن بعدها
الا الجاز فلا يكون حرف عطف بل حرف استيناف واما جار ؟ فراسيل نا فلا مه لا نا ضر عنهم في ؟ ه الكريمة بانهم ماء الثنا، على ما يجوز
الناس من غير تحقيق مع علمانهم يزدرون ؟ لعدم تحقيق مضمونها غلط فرض ما، على ظاهر الجواز الى ارسلت، الى عالمهم يحرم الناس ما ليس
وهم قالوا زائدين وفي العدول عن كلمة بل الى لكلمة او اما، الى ان للعام بالنسبة الى الناس مقام الرد والشكر وفي علمه كما ؟ اول واعلم ان
ما ناسب المقام وساعد المقتضى وحكم لكن قد عرفت فيما سبق اي ؟ ما ب احوال المسند اليه انه للاستدراك وصورقع بعد نفي او النهي
للمقدم فعا نفسها لا استثنا، لكن شرطها مفارق ما قبلها لا بعدها منفا او اثباتا ما نحو صه للغو لا تحرصه اللغط فمن في عطف الحرف بنفي لا ما
لاثبات الثاني بعد النفي عن ؟ ول ولا للنفي عن الثاني بعد لاثبات للاول ولجاز الكوفيين للعاطفة للحرف بعد للوجب لفاخوجا، ني زيد
لكن عمر وحلا على بل ودونس على لا ثبات صح مواقعها محض عطف ولما مزد اوحله وبل ؟ لحال مثلها ؟ للمفردات للاح اما
ان بلما مزد اوحله في ؟ ول من لتدارك الغلط وفي الجمل من الاستفال من حله الى اخرى لهم من ؟ ول وتدرج للغلط نحو ضربت زيدا بل الرجل
وما عده صاحب المغني عن الكوفيين انهم لا يجوز والعطف بل بعد الايجاب بالا آت وهم لا نهم يجوزون عطف المفرد بلكن بعد للوجب عملا على بل كما نقله
عنهم ابن الحاجب ؟ ول والتدليس نكيف يتعون هذا وبعد كون المذكور بعد لا كلا مرتبا على ما مر في الذكر لا ان مضمونها مثبت مضمون ما قبلها في الزمان كقوله اوحلوا الوت
وبعد نفي العاطفة للجمل كون المذكور بعد لا كلا مرتبا على ما مر في الذكر لا ان مضمونها مثبت مضمون ما قبلها في الزمان كقوله اوحلوا الوت
جهنم خالدين فيها فبئس مثوى للمتكبرين وقوله ؟ واوردنا الارض نتبوأ منها نشا، فنعم اجر العاملين فان ذكر دوم الشيء او عدمه اما يصح بعد
حرى وكن ومن هذا عطف مفصل المجمل على المجمل كقوله ؟ وناد بن نوح ربه فقال رب ان ابني ؟ ن فقال وعدي انها، العاطفة للمفرد وعلى
ان كا على الرجاني بقول العرب عطر نا ما بي رباه فا لتغليب الى التغليب ولا يخفى ان يكون فيها من السبب بحصل كلام الشيخ الرضي
ص فقال لا يخفى ان السبب العاطفة فقد يكون سببا بين مرجوم وكن عاطفة على جملة يحرم زيد فضحك عمر و ولكن لا يلزم العطف بخواه الغيبة
ناكرم ؟ فقال وقوع ما موقعها السببية ولبس بلازم بين زيد وقام زيد الا تسعل يزوم ما بعدها لما قبلها وعدي زيد ني غير المتوقع
للذكور بخلاف زيد فوعد عندك فضحك ؟ فقال ان اقامة العاطفة مقامها لا يقتضي ان يكون الثاني للمرتب بحصل تمامه ما زمان طويل واما
قال اول اوراده ضعفنا لما تقدم كقوله ؟ الم تر ان الله انزل من السما، ما، فتصبح منه روض محض وقال لعفراء روض سدين بعد
نزول للظر لكن يبعده مرجح ومهلها مخي والا فقال بعد بعد ما حصل ارجاز وكذا كثيرا ما ني كا ستبعاده لطلا الناس عن
كاول وعدم مناسبته له فذكر ما بعد روضة وعلوم تبته ما تقدم الى مضمون للاول كاول كان الثاني كاول والثالث والرابع والخامس
ساهما وساعد مما عن للمناسبة كان الثاني، قال الفاضل الرضي ؟ وعدي ثم للطلاق خاصة لا ستيفا ومضمون ما بعدها غير مضمون ما قبلها فلا
وعدم مناسبته له كما ذكر في قوله ؟ م انشانا ما فطلا لقرو كقوله وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون وبعد الفوع الراجي بحا
اكدا في قوله استغفروا ربكم ثم توبوا اليه فان من التوبة وبين انتفاع العبد بالله وبين طلب المغفرة موما بعيدا وعدي لمجرد الترتب والتدرج
؟ درج كما مر من غيرها عتبار بعضها ؟ راج بحصل كلام الفاضل الرضي قال وعدي لمجرد الترتب الذكر والتدرج ؟ درج كما مر وكرما مر

العطف واللام في الثاني التوبر في كلام الواحد ثم اعتمر على نفسه بان التمثيل لا يصح لان الكلام على تقدير ان لا تكون اللام الاولى محل
الاعراب وهنا ليس كذلك واجاب بان المقصود بالتمثيل بيان مجرد كمال الانقطاع من الجملتين وقد يدرك مثل الخص لكمال الاتصال
بقوله اقول له ارحل لا تسمع عندنا فانه الآن التمثيل فيما له محل من الاعراب فيستقيم التمثيل لكمال الانقطاع مالا فلا فرق وطلبا
وعن الثالث ان كون المثال هذا المضارع بالمعنى دليل على المحكي وهو المطلوب ثم قوله اما المقصود بيان مجرد كمال الانقطاع
وعن الرابع انه لا وجه لقوله استئناف عطف ايستهزئ بهم على انا معكم بنا على استلزام كونه من مقول المنافقين لجعل قوله انا معكم
مما له محل من الاعراب لانه استلزام عام يتقدر العطف ثابت في نظائره سواء جعل مما له محل من الاعراب او لا فليست ان المقصود
بالتمثيل في كلامه ما هو على ظاهر طلبنا مما فانه وضح جدا واشهر من الشارح ثم لا يستقيم ترك الواو في الجملة الثانية على ما مثل
ان ادراك الواو في الحال الحكمية انما يجوز للحال اذا كان كل واحد منهما كلاما برأسه ليكون كل واحد منهما محكيا على حدة والجملة الثانية ههنا
ومن زاد انا حاصل بالمعية كلام اولى فمن زعم انهما كشيء واحد فيجب جعلهما محكيا واحدا فترك العطف في الحكاية لمنع العلة لا للامكان كما يقتضيه
توجيه الشارح ثم وهذا الذي مما لا يصح له رجاء الجعل ان يكون التابع بحسب يكون والا على بعض احوال المتبوع مما لا يصح له في الجملة
لانه يلزم ان يكون الجملة محكوما عليها بالكذب لكن الحال حين حيث هي لا يصح للانكار وههنا وجه آخر احد وجهي المقصود وهي ان يكون الانكار فيه
الم او ودك الكتاب في الحال او الماضي اذا حالا وان تسأل اي نصر اصلا وصحح في الصحاح 2 تقال فلان اصل كذا وفلان اصل كذا والعامة تقوله اي فلانا جاز ان تقوم ان قوله ودك الكتاب عراف الحراف بالكسر مصدر حاذف محاذه لعد بعد بعد وصوفه بالكمية فارس
سرعة الراس وفعل للحاذة الكلام فيه فرض وسقط اي وزان لا ريب فيه تقال وزان هذا وزان واكرام فارس وسبته وسوق كل فاضل
مصدر وازن وكل ليس للنفي على ان عشر لا دك الذي مواريه هو شيء واه كان في بعض للواضح مختلا لكونه مقررا لادك الكتاب سرع
اعاد بها للنفي قبل ذكر الكتاب فان لا ريب فيه مؤكد ومقرر لادك الكتاب وان يعدى للنفي مؤكد لقوله لا ريب فيه وهذا واضح
لا اشكال عليه واما المذكور في الكتاب وهو للواضح لما في المفتاح فتنبه عليه ان لا نسلم ان عطف معدى للنفي على لا ريب فيه لا يستلزم ان الكتاب
يكونها تأكيدا لادك الكتاب وان لا يستلزم فيه اما للصحيح عطف التأكيد على المؤكد لا عطف احد التأكيدين على الآخر وانصاف بانه لا كان لا ريب فيه مؤكدا
للجملة الاولى احدهما وصار من تمامها بالجملة السابقة الى آخره يتوهم العطف على الكتاب بتقييدا اما موقع فيه ولا محال للعطف هناك
لان معدى للنفي مؤكدا وقد اشار صاحب المفتاح الى ذلك حيث قال وكذلك فصار معدى للمعنى لنفي التوبر فيه للاولى فعلة لان
قوله وذلك الكتاب لا ريب فيه مسوق لوصف الميز بكمال كونه تاما وقوله معدى للنفي يعدى كما لا يخفى موصول وان معنا فيه
مداره بحضه مالفة درجة لا يمكنها وان في التأكيد والتقرير لمنع انه كما مر في المداراة كما يرى واعلم ان عطف احد التأكيدين على الآخر
يجوز في التأكيد اللفظي دون المعنوي وصرح عباق الفاضل الرضي بتجويز عطف التأكيد على المؤكد وقد يكون مع التأكيد اللفظي عاطف
نحو قوله وقوله ثم فلا تحسبنهم بعد قوله ولا تحسن على خلاف التأكيد المعنوي فانه لعطف بعض الفاظه على بعض ولا يقطع
كما جاز العطف والقطع في الوصف فلما قال جاءني القوم كلهم اجمعون والاجماع القوم كلهم اجمعون لانه اما جاز العطف في الوصف
لكون الوصف للمعطوف مستفادا من سنة مستقلا عما قدم عليه وصار القطع فيه نظرا على المدح او الذم او الترحم الذي فيه والغاط التأكيد
ليست مستفادة عما قدم عليها فعطف بعضها على بعض ولا فما منع للمدح والذم والترحم الذي فيه فقطع فلم عطفنا وتقطعنا ولا
كعطف الشيء على نفسه وقطع الشيء عن نفسه ولما جواز العطف في بعض التأكيد اللفظي نحو اوم فكاحي في عروف العطف هذا الحاء
ثم لعدم دخول الكل لانه لا معنى عن التأكيد الا ان لفظة غير لفظ ستوعب الى قوله وهذا اللفظ ما لكمون في الظاهر لا سيما الى لا محالا

من كلام عرب وذلك لان التأكيد المعنوي فيما على ما قيل لا يدل على ما قابل لفظ المتبوع لانه ليس المراد بالتأكيد المعنوي ما يكرر به ما وضع
لا يتعرف كل فرد هذا العدد ولا تتصور فيما لا محال لان من كلام عرب ما هو مقصود بالنفس فلا اشارة هذا لا عشرة رجال سقطوا المحل
ما سوغ له دخول الكل عشرة واعتن التأكيد ثم ان ما جعله تأكيدا لفظيا فانه يشمل دخول الكل عليه فما ان لفظ المؤكد مع اتفاق
المعنى وسنه التأكيد اللفظي فيه كونه غير مقصود بالنفس واما جعله بمنزلة التأكيد اللفظي واجعله بمنزلة دخول الكل لان العلم الكبرى في
البدل كونه مقصودا بالنسبة وقد مات عنا جعله تأكيدا لفظيا واولى واه كان استئناف القصد الى الجملة الثانية بمنزلة قصد النسبة
المفردات والذي اجازان يدل الجملة الثانية من كلام دل على جزء مدلول البعض الاول واستشكل كذا قيل هذا وفي شرح الفوائد الغياثية ما يدل على
جواز جعله بدل الكل في الكل انفاقا قال وقول للمصنف ان تقصد البدل كما فانه اشار الى ما قالوا ان البدل انما يفصل عن
المبدل منه اذا قصد في المتبوع نسبة ما لا يقصد ولا يتم الا بذكره والا فلا يكون بدلا، واه كان المقصود بذكر الجملة الثانية وذكر الجملة الاولى
الثانية بدل من الاولى بدل الكل عن الكل واه كان للمقصود بذكر الجملة الاولى وذكر الثانية تمهيدا لها كانت الجملة الثانية عطف بيان للاولى
او تأكيدا لا وسوكال اظهار الكراهة لانه قد تقال كان اظهار كمال الكراهة لسلب للمقصود كان له ظهار وفقاك
بجوز كون الكراهة غير كاملة بل للمقصود كمال الكراهة حركمال اظهاره ولعله سو المراد لكنه حذف لانه كما عتاد، ثم ان اظهار الكراهة بدل
على الجملة على كمالها وشدتها ظاهر لانه كما عتاد، ثم ان اظهار الكراهة مما يستلزم كمال الكراهة عرفا ويجوز ان تقال دلالة لا يعتمد على كمال
الكراهة عرفا بواسطة بون التأكيد لا كما ستعلم واضح خلاف وانه على كمال لا ظاهر ذكر ما سوغ واضح وترك ما سو خلافه وهذا لم يدل له
ان لا يعتمد على كمال كما اظهار بل اراد انه دال على كراهة شديدة دلالة واضحة وقد حصل استشكاله فيما كان اظهار كما اظهار لا يلبس
اللفظ مستعملا في شيء وهذا خالف ظاهر الشارح رحمه انه صار حقيقة في اظهار الكراهة اما كما سيجيء ، قد لا نتعلم يكون
بالالتزام دون للطابقة اجيب عنه بان ذكر فيه على مذهب من لا يرون من الطلب والكراهة وسنون طلب الفعل من الغير صوارا وتنه مشكوك
مدلول لا مرسوم دلالة ومدلول التي سو الكراهة منهم من يرون منها ولم يجعل طلب الفعل من الغير عما ان وتنه وطلب عدم
الكف عنه حال حتى كراهة فما لا شاع ان صحيح لكون دلالة لا يعتمد على ما ذكر بالمطابقة الى ان يعتمد على العرف وقيل في قوله
حقيقة في اظهار كراهة اما شائع فان فوكل لا يلزم ليس مستعملا في اظهار الكراهة فيجب ان يكون حقيقة قيل هو حقيقة في كراهة اما شائع واستعمالا فيها
يحصل اظهارها وبالتأكيد بالنون دل دلالة واضحة على كمال الكراهة بعد استعمال لا يعتد بالكراهة الكاملة يحصل اظهار كاملا وكمال
اظهارها واقول ان ثبت استعمال نحو الرفع في اظهار كراهة اما فلا شائع الا ان قوله فلا شائع ان كذا ما قال لا يلزم لا يلزم عندي ولا يرد كيف
عن كافة على تجرد اظهار كراهة حصول وقوله في شرح للفتاح والما كون دلالة لا يعتد عليه بالمطابقة نحو العرف فانه لا قال لا يلزم
عندي الا لانك دون القصد الى النفي عن كافة دل ظاهر على عادم الشائع ومرسل معدا ودلك على ما قبل ان اللفظ اذا قام
منه معنى غرضا وضع له قصدا وصحا كون فيه منه اما لصيرورة حقيقة عرفا كما ذكر او لكونه مجازا فيه لنوع منه وان لم يبلغ الى حد الحقيقة
والا يجد كونه مرادا للمتبع الموضوع له اولا زما واضح العلاقة لا يكون فيكون منهما منه قصدا وصحا وقد يعتبر فيه وجه التقسيم
ان كون التي عن الضد والامر بالشيء مذهب مرجوح وعلى تقدير صحته لا يكون حقيقة عرفية في كراهة لا قائم سوا لفظ لا يم والموضوع التي
ان صح ارجل معنا، كاصلح لا الرفع لا تم شاع ارجل عرف بعض لذلك ولو قبل انه منع على امرين لا ان مرادا لكن بعض التي
عن صح عن انه خبر فكما ذهب اليه جمع وبانها ان مدلول التي سو الكراهة كان مدلول كلام سوا لا رفع فكون كراهة لا يعتد بها
ارجل ما بعد وقوله في كلا الثالث اعني الاه والسب ان الباء اوما سو للمراد ودل على ان الجملة فيها واف بتمام المراد لكنا كغير الواقف
وكان لا ولى للصم

اراد المال لغة الوافية كما اورده السكاكي كقوله تعالى يا قالوا ان لنا لاجرا ان كنا نحن الغالبين وكقوله تعالى ان لنا لاجرا لعظيما ان قال الكلام الاول على ما مر به الشريف المرتضى رحمه الله بعقوله غير وافية بالمقصود فلا يراده ولما هو كغير الوافي

ان قال ه

وله كقوله تعالى ان لنا لاجرا ان كنا نحن الغالبين لما انه اقطعا لنقطع العامل عن العمل لانا نقطع ان الشيطان لم يكن قال شيئا ما ويوضحه لو سوس بغير ان وسوس

مع قطع النظر عما اسند اليه وهو الشيطان لا يصلح مجرورا قال يا ما المجرورة فاعلة لانه لا يخلو منه مطلقا ولا يسوغ منه ما صح منه الوسوسة بل فعل لا دون الثاني من ملابسة المفعول ايضا حتى يصلح بيانا للاول ولا شبهة ان القول المعتمد هذا النقل عن المفعول ليس بيانا لمطلق الوسوسة ولا لوسوسة الشيطان بل لوسوسة ما اي لام عام دل على ذلك عموم الوسوسة وعلى القول المحتمل على الكلام المحصور من اجمالا لا يجوز ان يكون تفسيرا مستقلا على تفصيل ما اجمل وان ما للعاقل عند سيبويه فاعل بفعل مقدر كما قال سيبويه ظاهر كلامه ام لا بالبيان منه المجموع المشتمل على القول والقائل والمقول فلا وجه لكون ما للعاقل

بعد القول كما هو بين ظاهر كلامه ام لا بالبيان منه المجموع المشتمل على القول والقائل والمقول فلا وجه لكون ما للعاقل فحينئذ طرح الواو جعلها بيانا للوسوسة منكم ونفس العذاب لكم الكسائي فحينئذ طرح الواو وجعل نفس العذاب وبيانا له وحينئذ اسند فعل الدعاء لانه تارة وعلى حين العذاب وزاد عليه رابعا حاصل كلامه فحينئذ طرح الواو وجعل الشاهد متعلق البيان سوءة منكم ومتعلق نفس العذاب بدعاء كون متعلقها العذاب

نحاة الكسائي شاهدا على ان سوءة منكم سوءة العذاب وهو لا يدل على ان متعلق نفس العذاب بدعاء الكوفيين سوءة منكم ومنشأ وجه اخر وهو انها

عطف الدعاء على العذاب بالعذاب كما تقدم فصل بعد سوءة منكم والدعاء وهو قوله فظهر ان قطعه ايضا للاضطرار الخ اعترض في لا اصل

ان السكاكي انما قطع ان شيء لم يقطع للاضطرار وسيأتي كلام المغني في الواو العاطفة هذه البيت الثاني القطع للوصول وهو ما كان مانع من العطف

وسئله قوله الا انهم يأكلون الطعام استدرك بهم ما كان لا يصح عطفه على ما قبله اما على جملة اما مع وكلا ما لا يصح لما مر وكذا قوله الا انهم يأكلون الطعام

للمفعولين وقوله الا انهم يمشون الاسواق وفي نظر لجواز ان لا يكون المقطوع في الواضح العلة مقطوعا على الجملة للصدر به بالظرف وعدم الحكم

ام من اسناد والاسناد الشائع رحم سئله فظهر ان قطعه الى قوله لانه اسم اسناد عطفه على الجملة الشرطية واحتمل ان لانه للحاجة الى

وكذا البيان لان الجملة عند من الواو والثانية عند غيرها والحال وغيرها وهي اسناد العطف على الواو، وايضا

من الواو، والثانية احتمل ان تكون عند غيرها والحال وغيرها وهي اسناد العطف على الواو، وايضا

العطف على الحال لتقدير بصدور زيد منه لا ان يحمل العقد حوامن المعطوف عليه ما يلاحظ العقد او لا يعطف عليه ما يلاحظ العقد

كاشرا كرم وكذا العقد لكونه خواص للعطوف عليه لاحكامه وثانيها ان عقد العطف اولا لانه العقد ثانيا فكون وكذا العقد حكما

احكام المعطوف عليه مشتركا بينه وبين المعطوف فيجوز ان يحمل عطفا يستدرك على قالوا من الوجه الاول وثالثه للمرة من العطف

على الجملة الشرطية لزيادة لانه اذا كان المعطوف عليه مقدم عليه ما كان المتأخر في المطابقات من العطف صريحا الكسائي في

العقد وهذا القدر كاف في الغرض واشتهر بانه لا يصح العطف هذا الا على الوجوب لغتا، ما يوم حلاف للمراد وان لم يتبادر الى الحس

في الجواب ما وجه الشاهد في رحم لتمشي للمصدر حالوا وقع صدر كلامه معطوف على كانوا اراد يكذبون في قوله وظلم

عذاب اليم ما كانوا يكذبون وظاهر انه لا وجه لعطف انه يستدرك بهم والا انهم يمشون الاسواق، على ما كانوا يأكلون

ام المراد ما لعطف للاضطرار وان تكون جملة الكلام يشتمل على مانع من العطف عليه وكلام لا مانع منه فيعطف لجملة لئلا يتوهم عطفا

على ما هو مشتمل على ذلك المانع وما لعطف للوجوب ان تكون جملة الكلام يشتمل على مانع ولا يوجد هناك ما لا يشتمل على مانع

فيعطف الجملة عاطفا وجوبا وقوله فاذا جاء اجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون فعل به كلام انما منع من العطف وهو

اذا كان للمعطوف عليه معمول اعتد معتد عليه ما لم يتأخر في المقام الخطابي لشرف الكناية عنه وهو ما سنذكر انما ينقطع ولم يحالف الظاهر المتأخر فانه اذا كان هو اقوى منه لقرينة كما في كلام الكريم فان الاستعمال في زمان حتى لا جل يستحيل اسنى له ظاهر فيه فلا فارق في نفسه

يعطف على المتقدم حتى يخالف قوله ايستهزئ بهم فان القرينة مهيأ ليست على ان كلا منهما في كلام ولي في الظهور فلا لزوم مخالفة الظاهر للشاهد ولقرينة اقوى مما نسبه لقرينة اضعف بل لا مجال ومنافاة للتحقيق فكما قيل بما على ان ما والم سلكا لما لا تعقل او ذات الحلول ان يجيء

استهزائهم بالموضحي فيكون للمستهزأ في الملتبس به لا مستهزأ فيه فما نسبه من كلام قدماء ان الجواب عن السؤال لا ينبغي من كلام

لا يتطابق ولا فصلا فحراما انشاء فيكون الفصل في كلام لا يتطابق لا لسنة كلام لا يتطابق لا لانه كلام لا اتصال بالمصدر مع الرواية

كذا في شرح الطالعة الشريفة اذا صح قال بالنصب مع الرواية لعمرك وكذا ما عطف عليه وصل الرفع سواء الواو في السجع للعبرة اي في

نزل والنصب بالعكس لان ما نسب من تمام الحالة اي مثل بان لا يسمع فصح ادراله لما عسى ينتهي علة على ان نسأل سؤالا هذا وقوله وسؤاله

السؤال ناظر الى كثير اللفظ وقوله وترك العطف الى تعليل اللفظ وقوله او غيرك لم يعطف على ما اضيف اليه بل او على تكثير المغني وسيد

الدوانق لما في الفتاح وتركك الغير اما كما سبقه السابق او على ظهور السؤال الذي سيصرح عن ذكر او العقد ال بسط الكلام

معه ذكر الجواب التفرع على التنزيل او النسبة على ملاءة السابق وعدم سبقه لذكر كما لا يخفى ان الجواب فتى الجملة حاصل نية الغرض

والا سلوب اما الباقي ء الغرض فظاهر اذ الغرض عن كما ان ما كان الكتاب بالغ نية الهداية هذا الكمال نور الحق الريب عنه وكشف الكونه

وكل الكتاب الكامل من الناسبة وصف الكفار بانه لا يحدى عليهم كما لطاف ولا نورهم كما نار واما في كما سلوب بطلان طريق كما ان الحكم

على الكتاب بحكم وقوعه للسنداء هو صول بحكم وكما للسعد والاصول الموضح فراجعه الغاية الحكم على الكاذبين فصدا حكمة نافيا بعدم ان للشرح

ان الدرس ونفون بالعصر بحض وان كان كلاما مستدلا في اللفظ غير تابع لشيء الا انه في المعنى تابع للمعنى لكونه بيانيا ما والمعنى على الجواب

عن سؤال نائش عن قوله مدى للمتقين فكون في حكم المتقين ان الجواب والسؤال منبغ عما سنبأنه فلا وقع هي كيف

كلا ما مستدا، وهي كونه موصولا في المعنى صفة لجرورا او مدحا منصوبا او مرفوعا كما لا محال للعاطف على تقدير كما تصال فكذا عما تقدير كما تطابق

وذكر لان العادة انه اذا قيل فلان عليك ان تسأل عن سببه علمه ومذهب عرضه وذكر لان السامع هي سماعه ان فلانا مارض وبصدده

ذكر بعد تفاصيل الصدقات بان لم يوضع سبيان للجهة لكي لا يوقف قصر شيء من اسباب الغير الذي اقتضى صحة الى السؤال عن

السبب اي عن يصون الجهات بخصوصيته فتصورها فالمأخذ عن بصور فحقق فصار السبب ان الصدقات يكون لتلك الجهة خصوصا سببا مانع للمدح او سوء التصور

الذي لا تصور له مكن وهو من تذكر الجواب ثم لو وفي ان غلب الاعراض عن ذاته مثلا سبب مخصوص في ذاته السامع هي سماعه ان فلانا مارض

فما خصوصه الى خصوصه وذكر السبب السؤال عن كونه سببا لوجه فكون المطلع سوء الصدقات دون القصور فتذكر الجواب الى ه

مارية احوال لا سناد ومنع لا يستحسان ان الاكد سناد دون مرتبة الاكد في كما لا يخفى حق لورك ام سعد وكذا العدد لكن السجع في ما السامع

بمنزلة الواجب ما دامت اعد ركما الخ قوله سماوات كسبع فاوت المقامات فتمان ان في اي محل شاءت لا تكون ثلاثا ان والفاء، والتعدد

عنها والتحقيق انه ان اضفي للعام التحقق لاعتبار اللوح ما لفضل للاول وللثاني فضيلة ما لدلالة الفاء، على ان ما بعد بسبب ما قبله وذلك

على تحقق السبب لا لاحصول المسبب وفي الفاء اضعار بالتحقيق في الجملة وكما ضرب به جدا وان اضفي بيان السبب بطريق التنويع ما لفضل

للماضي وللثاني فضيلة ما لحصول اصل للعصوف انفا وكلا ضرب به جدا لانه لا دلالة لما على السببية الا عند ظانه من كل صوله وان اضفي التصريح

ما احد معا معا على الحكم عليه ه

قوله ه

بالسبب بالفضل للسانه وللناض بفضله بالمفصول اصل للمفصول انفا وكذا في رده وان اقتضى اضافة اللفوح مع التصريح بالسبب وهو الطي بين
انفا، وان كذا ذكره الشارح في شرح المفتاح ومن ثمة لان السؤال من هذا السبب ايضا الى لاقتضا، ان السؤال ماذا قال سؤال عن مطلق القول بكلية
بالذات بصورة ان مخصوص ومعنى كما صرفوا اوكدوا احسن آي بخصوصه والمقصود بهنا انما هو التصور كما هو المشهور ولا يراد الشارح هنا كما انفا،
بان هذا القول منع على الظاهر والتحقيق ان يطلب التصديق ايضا الا انه لما كان لا خلاف في التصديق تفنى الاجمالي والتفصيلي بما شاء وبعض الفاضلين
اي للمسند اليه والمسند وقيود هما ونحوهم في لا خر نحو سواء الحكم ان بان التصديق فاضل وان للطلب حصول ومن ثمة انفا وقد عرفت ما في التحقيق
قوله وصح العطف اوضح من عولهم ومنهم ما بان بما عاد وصفة وقع عباد الكشاف هكذا اجيب قال وراعم ان هذا النوع من لا يستقيم في ما قال
بما عاد اسم ما اسند صفة للاسم كقولك هذا احسن الى زيد زيد صبح بالا حسان وبان بما عاد وصفة كقولك احسن الى زيد فعدك العدم اصل لو لك
ملك فلكون لا يستقيم فيما عادة الصفة احسن والبلغ لا نطلوا ان على سان للوجب والمخصص ووجه الشارح في شرح الكشاف قوله بما عاد وه اسيء وما عاد ه
صفة بان معنا ما يحتاج الى التوجيه لان ما لست مدركون حمل ما عاضة بما عاد وخلاف قوله بما عاد وه اسم قوله فالاظهر من فضل الشا، اي ما في
نه لا استيناف على صفة ما استوفت عنه وهو لك لان اسم كما شاح اشان الى الذات ملا حظة تلك الصفة كانه قيل وتلك المشا والله للمتمة
ملك الصفات كانه قيل وتلك المكرم العاضل صبح بالا حسان مرجدك في الكشاف قوله وفي اسم كما شاح الذي سواء ولتلك ايران بان
ما بحقيقته قالمذكورون هنا اصل لا كتساب مناجل الحصال الخ عدد تسليم على وجه وسواء ان يجعل الذين يوصول بالغيب
موصولا للمتقين ويوضح لا ستيناف على لو لتلك على سدى وهذا الوجه مرجوح اما على الوجه الراجح وسواء ان يجعل الذين يوصول بالغيب
لما استيناما فلا قوله وعلت وجه انه اذا السائل لمن تكم نذر سوال عن سبب الحكم بمعرفة علم معرفة تحتمل بل عليه كلام الكشاف فلكون لا استيناف
بما عاد ة الصفة لنفس والبلغ لا نطوا، على سان للوجب والمخصص وكلام للمص في لا نضاح انفا صبح قال وهذا البلغ لا نطوا، على سان
السبب شاه كما قبل ان الحكم للنعت لزيد في للتال للذكور سواء احسان المخاطب اليه ولس فيه تقدير سوال من المخاطب عن سبب احسانه اليه
كيف اسواء على من عرف بالاسباب المخاطبة على افعاله كما قرر به وتوجيهه بانه مقصود ولكن في قاسي اولا راد ان يحمن عن حمل سوف ولكن ام لا
معهودا ولا يقال الصواب ان يقال للاما علمت لصاحبك لا حسنت الى زيد انما لا ان سال حمل سواء صبح بالا حسان حتى يكون لا حسن انما لا نه واقعا
موقعه ام لا انما اصل زيد صبح بالا حسان صدوم الحوالة عن السوال للتقدير والف اصل صدر بكر العدم اصل لدبكر صدار ما سواء الحوالة عن
حمله وسواء لتلك يكون حمله لا لتلك حمل زيد ذكر ما توجب استحقاقه وسواء الصدراه التقدير ولا لتلك سبح لا سحقاق وسوى الحكم فيكون البلغ
والحسن غاية ما يمكن ان تال نا توجيه كلام لا صحا، ان للراد بالسبب ما يكون داعيا الى الشئ وكونه حمتنا بالا حسان الله حامدعوا
اليه فالله وصحا كونه سببا له ما لجواز ان يكون بان ما عاد ما اسم لعند لين سبب الحكم كونه حمتنا بمن عرفوض لسبب استحقاقه ولذا الحكم وبان
ما عاد ة حمتنة لتعدد بيان لان سبب استحقاقه لما سوء هذا الوصف وبعد التوجيه تندفع التحمل وتضمل انفا ما قيل ان قوله فما تقدم والسوال للتقدير
فما ذا احسن اليه ليس سوا، دل على صحة الحاكم بن للقاضي اوصيه التي تفعل من للقاضي بل للحاكم ان تقدير سل سواء صبح بالا حسان
فاصل له وضح تحسن الناكيد بالواو لان حمله ملقاه الى السائل عنا للدح وذلك يستغني عند تذكر موجب لا سحقاق قوله لنحو قول لحاتك
اسم الشاعر ساورس صدى حاطب بن اسد وكذب صعوا مي انتا بهم الى وش وتشبهم بالقول والتواء فهم فقال ادعيم ان وشا اصبح
وسما، الكذب ظاهر على منع الدعوى لان لوش انما فاذ ارطب العم ونفى للتحاج ولس لكم ذا وكذا منهم لم يمنع الجزع والواو
واتم خاسرون جا بعد كذا ذكر الزوزني نثر ح الحاسة قوله كذا ذكره لا نضاح صح قال وبجوز ان يعد قوله لم الف ولس لكم الاف
جوا با لسوال اقتضاه للجواب المحذوف كانه قال للمتكلم كديم والواو اكدتا قال لم الف ولس لكم الاف فكون في الكلام استثنا فا

لما ه

قوله بل دفع هذا الوهم حي نا الواو والعاطفة الجزئي للحقير فانتا ودفع هذا الكلام ما لمعطوف عليه موضوعين قوله لا ومعهم لما استعمل للعطوف
عليه في هذا الكلام مثل عن الفا لبي وهما جستنا على قوله ملت لا واد ركه ليس ودفع ان قوله واد ركه عطف على قوله ملت ولم يعرف انه لو كان
كذلك لم يدفع الوهم بل الدفع بما يحك العقول وانه لو لم يحك لكان به فحش ما قال لفحى طسا واد ركه فلا يرد له من معطوف عليه قال الشيخ عبد العامر الواو
الجزئي لا واد ركه لا حسن من الواو والى جزا اصداع للحسان وهل لا سمع الصاحب بن عبا د لا واد ركه زيد قال صدق الواو واحسن من
ولوان الصداع على صوت الرد للاح قوله وفيه نظر لها اورده المصنف قال وفيه انفا نظر لان للحاطبة يقولون لهم المخوفون وفي بسر سر
النبي ان قوله نوصون بان لا قلما على طريق لا ستئناف لكنت يصح عطف بسر عليه قوله فالاحسن ما اشار الى ان ما بسر من كلام الكشاف
حسن وقد صرح بانه لا حسن فيه فكانه انما قال كذلك واضعا او نظر الى انه احسن من قول للعم، الا انهما في لا حكم كما يحكه الشارح عنه وكذا قوله
ان لا تكون لا مزيدة لا بسر معطوفا على متذر يدل عليه ما قبله وسوى لا ه لا ولى اي نا سوال التقدير وكما نذر وكي اي فاندرهم وبسر الوبل اضوا
وفي الشانية اي نا سوال الصفة فاسر وبخ اي نا صرها محمد وبسر للوصن كما قاله الزمخشي فقوله تو واجبر خ طيبا معطوفا على محذوف يدل
عليه لا يحك لي تكذرنه واجبر خ لان لا يحك بهذا وبوبخ قوله فان ملت ما وجه ما عطف الكشاف عطف لا نشا، على لا خبار من عزان
يجعل الخبر بمعنى لا نشا، او على العكس لا ولا على بان كلام سنجانه اردية بالجملة نا قول صاحب الكشاف ليس للعتمد بالعطف سوا لا موضع
من اعرابي نعطف عليه واما للعتمد بالعطف سوه لما وصف بوا للخصص في معطوف على جملة وصف نضاف الكافرين الى ما سوغ الكلام
كما هو للخصص في صنع للطاعم وليس كذلك بل اردية بما سغ للجوع الى للعتمد بالعطف سوه مجموع بعضهن فما بوا للغوض الى مجموع بعضهن فما
عتاب الكافرين قال صاحب الكشف ان ليس من باب عطف الجملة على الجملة بمناسبة الما نع كما قال بل من باب ضم جملة سوه الغرض الى اخر سوه والغرض
بالعطف المجموع وشرط المناسبة بين الغرضين فكما كانت لبسد كان العطف احسن وهم انه ذكر السكاكي هذا القسم من العطف ثم قال والتحقيق ان الصاح
فاعلم معطوف على واعلموا الكونه حي يكون في عطف لا مر على لا مر وسوى هذا لان العطف على المسند يستلزم كونه شريكا في للسند اليه وكذا
عكسه م آخره هذا العامل عما ليس بان لس في قولنا زيدا عاد ونا لعند ونا لا ذا ما في ا لا، ء الصس والعمر وسر عمرا ما لعفو ونا طلاق اي الجملة عطف
حمل سوه لتوضي على حمل اولى سوه لتوضي لتوسل مناك حملنا ان عطفنا خبرا وانشا، عطف على كون واخا عنه نا ما اراد بذلك
الشان عطف تقدير عمر الدال على حسن حاله على قعد زيد الوالد على سوء حاله لتواقع ما نا ريس كذلك بل كثيرا ما يقع العطف على ما هو
العمر فيها ونهم منه الناقي منها فكانه قال زيد بعاقب بالعدو ولا ذا في فاسوء حاله وسر عمرا ما لعفو ولا طلاق فالحسن حاله وانقول
وما بالعصم والتوسن نا لجواب عن كما يراد ليس عوله لتقوله ما عاد العامل وراد عن زعم بعاذل وعن بوهم بالفوا حال
بل صرح شرحه للكشاف عرا ما سوالحس حسنا قوله لا ولا نا توبر قول الكشاف وفي للتقدير الى ان وكل من عطف مجموع الكلام
للسوق لغرض على مجموع ما سوق لغرض لا لاستيفاء الاغراض للغوضي ولا لعطف مجملة من مفصلة مع جملة من وكر وما نا توبر قوله ليس للعتمد
بالعطف بين ليس للقصد عطف كما مثل عطف مضمون قوله وسر الذين امنوا الخ وسوى الحاسن على الفضل الذي يقتضيه كما
الى قوله تو وسم فما قالوه من على الخاص من مضمون الكلام السابق وسوه وصف عتاب الكافرين على الفضل الذي سجل عليه قوله
فلام يتعلق الى قوله لعدت للكافرين وحاصله انه عطف مجموع على مجموع لا باعتبار عطف شئ من هذا على شئ من ذاك ولا لام من الجهتين
اول الاسوال على الطاعة الكشاف الذي في جواب جرى كلام فيما اجاب على ما يقتضي السوال على ما لا يقتضيه وسوى على ولس على ما لا يقتضيه

وكان سوال سوه معطوف على قوله
فاعلموا على انه اراد به ان سبر وعلن
اي عفوا عن فاعلم معطوف على ما سوا و

اصداعه

بحرواعف العامل فامل كحسن التصيير واجمال الكلام لتفكك على محل صحيح سيما فاصح ما سلم الحق عند سيما فاصح مقام التكرير ولا سطر الى قول
من قال لا واعلى الشارح لا وجه ولا حسن في الكلام على ما فهمه بل على ما قررنا، واشترط الحلبي خرا واشارة عطف ما لا محل له اما
كما عرف بما لا نزاع فيه ولا حاصل لقوله بل يوجد عطف الحاصل من مضمون الحلبي على الحاصل من مضمون كما فرى فانه ان اراد
ما ولم يمكن آخر بحث سفتان فانه الجزء او كما شاء فيكن عطف كما شاء على كما فيما راد بالعكس فيما على التأويل ولم تفهم اخر من العطف منها وان اراد
لا ما ولم يمكن نحو عطف الكل كما شاء على الجزء او بالعكس منع فان يجعل لم يعرف كما فرى فلا فائدة في قوله بل يوجد فاندفع واما اللذين للعقول
فانه امر الشيء يعلم بان يوجد في ضمن هذا الكلام اراد الماعسى ستبعد ان مقدر قل صل يا ايها الناس من جاء بالكلام على قوله يوجد وان
كنتم فانه رب جائز لنا على جعلنا وصولا يعلم مقولا للنبي عم اي كانه امر بان يوجد في ضمن هذا الكلام بعنوان يلوح بحال العقل ان كنتم في ريب مما نزلنا
اعلى وان كان مهما سوما على طريق كلام كقوله في لفظ كان ايا، الى يوجد كقوله لا احام على هذا التوجيه الى هذا الثاني وبكل وسواء اعتبر
تلقي الكلام على سبيل الحكاية اي قل لهم قولي هذا بعينه على طريقة قراءتي قرا، قل للذين كفروا ان ينتهوا الاية بيا الغيب قوله من العقول
المدركة العقل كما درك ايا كان لو حرفي والحرف لما فاته حكم الكلي كما لحيوانات الجنس وعن العوارض الماهية اولا والثانية اما ما لحق اساس الطاعن الخمس
من السمع والبصر والذوق والشم واللمس او الباطنة فالاولى اي الذي ما لطاعن معترف عن الانسان والثانية اي الذي بان طنه اما ان لا يكون
مع تصرف بالعقل او الركبة فيكون فان لم يكن فهو اما للصور لو الحافظة فمدرك الصور الجزئية اي للمحسوسة ما لحق اساس الطاعن سواء الحس المشترك
المسمى بالموناسة نظاسا وهو الخيال ومدرك المعاني ان كما مور الجزئية عن الصور المحسوسة سواء الوهم وهو اسم الحافظ وان كان فالمدرك اي للمعنى سواء الحافظة وهو الذاكرة فكلام ان اسمي للحافظ او معاني لا يلزم لا ادراك الجزئي لما تصورا و تصديق فلكل منها فرقان فرق للادراك
وفرق للحفظ فقوله لا ادراك للتصور الجزئي للحس المشترك وفرق للحفظ الخيال وفي لا ادراك للتصديق الجزئي الوهم وفرق الحفظ الحافظة والاول
من الجزئي الذي حكم الكلي لا لكل مدركه العقل وهو اسم على ما نقوا سواء للمدارك العاصم وهي كما مور السبعة سفر اعقال كما ادراكات كلا منها
وقد اسبح المحققون على ان المدرك للكليات في الجزئيات سواء النفس الناطقة وان نسبته كما ادراك الى قوة الانسبة التعلق الى السكين لا حاصل
له ان صور الجزئيات الحسية انما ترتسم فيها اولا في الآلات ثم ترتسم فيها ثانيا وهذه الصور كلها مرتسمة فيها لا انها من المدرك كما لا حاصل
الا ان ادراكا للجزئيات الحسية بواسطة كما لات لا بدلتا وذلك لا اشارة ارتسام الصور فيها والمحصوص بالحفظ الخاطر وان كان خارجا
عن الفن قوله وهي التي لا تدرك العقل والادراك شاملا نفصيلا صور نفس بغير اس ولا حلين وبيان ركبا صور انسان له اجزاء
وقل من ما قوت وصورة نصف انسان ونصف فرس واصاص الحد كما وسط بين القوة انما هو كما ستعراض عن ملة الحافظة هي ما لها تا للمدركات
على وجه تقارن حال الصور المحسوسة وبان محاكي كما مر للمعقول وبيان ما يكيه ما يحسوس حساسة والكل نفس فاصة منح للها ما وحا كما تا
للهيات للمراجعة فكما اذا علمت على مزاج الدماغ فان راي فيه النام الثران ولذا علمت على المرقوة والرطوبة راي الماء والسلوح وبعدا
سندل لا طبا ما لمعاملات على نفر المزاج وعلة كما علمت قوله فظهر اي من مثل تما حا ذة تصور مثل تما حا ذة المخبزة عنه او نوع الجزا ذة قد
من قيد وما والعقل بالمخبزة والخبز دل للمستدل عليه والمستدل عليه انه ما لكن ساب واسع ان الدون بدون كما عشار بين
لا حدى نفاء وفي النظم بحدى نا بيان اول كما علة المعرف قوله من حيث انه سوق الى الوهم انما نوع ولعد زندني لهم عادض صحكار
الضحك حاصل فزدته شيء وحيل الوهم ما روح عند المنكر بمحض البيان نا المكر بهذا الحد كما يمنع المسلمان حكم العقل والوكن قال السالكي
اكم للوهم من حمل روح وهم للصراع بان نيال كان الوهم مشاق سروح او كان الوهم سبطان لهم وسيع عن بعض كما فاضل ان هذا المطراع
بينه للصراع فان العقل سلطان طاع وقبل تمام هذا المصراع عرى ان لا كالة لست فعلا ولا يحسن الفتح ان يتم مصراع وان فلانه لا يستطاع

قوله وسواء التقابل بين امرين وهو بين متغائرين على محل واحد منهما غاية الخلاف هذا نعته للصفات والحق والمجاب بالعدم والملكة وسواء سعافان على محل ولعد خرج الجوهر ان للمتغائرين وسواء منهما غاية الخلاف هو هو مثل الضحك
والحجر ليس منهما والبعض منهما وبين السواد والبياض وكل الخلاف ليس التقابل بين متغائرين كما ستعراض
البعض وجعل منها تعرف التغائر غير كما تعرف ربه والدون العقد لا ضر لكون نعته للصفات المشهورين ذكر التغائر غير كما تعرف ربه وقيام لا يتصور
وقد اعتبر نا بوت الصفات مطلقا فقد لغو وسواء لا يكون بعقل لعد كما مر بين الوجود بالناس الى كما تعرف ربه والصفات بعان
وكان الشارح بع اراد بالوجود بين مع الوجود وكانت تا غير موجود على راي المسلمان فلا حاجة الى هذا العقد الا انه اعتبر
هذا العقد نا شرح للمتن لا كما تا مع موجود بين الذي عم لما هذا التعريف على راي اصل الحق من اصل السنة والجماعة وانهم لا
على تا منهم من قال سواء المعرفة بانه وبما جاء به الرسل وهو المستدل عن معنى العقيدة
والكراسة سواء كما الشاهد وطائفة سواء المصدوق مع الكلمتين وروى هذا حديث حسن وقوم سواء اعمال الجوارح وهو سبب الخواتم والعلامة
اعبد الجبار الى انه الطاعات والحاء وانه والاكثر البصرة الى انه الطاعات المفترضة والسلف واصحاب لا رسو بصدق نا لحنان واقرار
بالسان وعمل بالاركان وتمثيل التقابل بالمعنيين على راي الحق قوله والكون عدم كما مان عما مرت نا نقض النفي لا تكون موجودا
وليس نا نفي الشارح قوله فيما مر المحسوسات والمعقولات سدا انما عبها ما عبتا راضا قا عليه الما عبتا رمنهو سبها فيما كما مر الفعل
لا يعان المحسوسات قوله بخلاف نحو السماء والارض فانها اي الوصفان وسماغاية لا رتفاع وغاية لا خطا ما لا ذكا ن لها خلوان عنها

للشخص لها وبانه له اجره للسلمان عن الشخص نا سدا لا عتبار الذي سواء اكان وصف اي نوع اختصاص بها لا بصير ان يخدش فلا كيف
مصور لها مصور لا فرقه لا يكون التماثل سببا لا متناع للحلبي نا المكر واما تكون سببا له كما سلف اذ واقع الشخص فيما ما تخدش وسواء عرف
سنا وبكى وقع لا قول ما نه اذا كان التماثل بين لا كما ذا للحقيقة لا لم يكن المذكور وسوء عدم بوقف صحيح فولنا زيد كان وعمر وشاعر على ما سبق
من زيد وعمر وفلا بد ان محل كلامه على ما شمل على امرين لا بد من علة صحة العطف لا شراكي وصف نوع اختصاص بها ما سة وقوله الثاني
ما نحو بد للحلبي عن الشخص في لا عتبار المذكور رفع القول ما لنظر الى الوصف المذكور وسندي لا كما وقوله فانه كل عدد بصر عند العد
ما نا قل عدد تعريف لقاعدا ما ر ثالث كما اذا عدا ما لواحد او لا ينتهي الى غير وكما ودكر الشارح العلامة ان المثال كما قول صال للصفات
حسنا قال نا نفسه للصفات وسواء يكون منها اضافة لا يكن بعقل كما فرسواء كان الصفات بين لا مور التعليلية كما لذي
بين العلة والمعلول والسبب والمسبب اذ بين لا مور المحسوسة كما لدين بين السفل والعلو او بين ما يع الفسلسلة كما لدين يكون بين لا قبل وكما كثير
وان اريد ان العلة والمعلولية معقولان كونها نسبتين ما لا علة وكما كثير اضافة كذلك يقبل عكس لان نوع من المعاني بان كما علة وكما كثير
اضافتان سالمان لا سفان عند عدد ضلا لقا اعتبرنا ان كما قبل سواء العشر فا سواء كثيرها لا يحصره عدد ولا سفينا نا عدد وكذا لقا
حملنا نا كما كثير فا سواء مل نماس كما عدلا والكسور لا ست عند عدد نفا خلاف العلة والمعلولية وبان كما علة وكما كثير لا يعان
بالذات الا لكيفيات كما نه علة في الشرح خلاف العلة والمعلولية اذ لا تختص لها ما لكيف ساب واسع ان الون بدون كما عشار بين
لا حدى نفاء وفي النظم بحدى نا بيان اول كما علة المعرف قوله من حيث انه سوق الى الوهم انما نوع ولعد زندني لهم عادض صحكار
الضحك حاصل فزدته شيء وحيل الوهم ما روح عند المنكر بمحض البيان نا المكر بهذا الحد كما يمنع المسلمان حكم العقل والوكن قال السالكي
اكم للوهم من حمل روح وهم للصراع بان نيال كان الوهم مشاق سروح او كان الوهم سبطان لهم وسيع عن بعض كما فاضل ان هذا المطراع
بينه للصراع فان العقل سلطان طاع وقبل تمام هذا المصراع عرى ان لا كالة لست فعلا ولا يحسن الفتح ان يتم مصراع وان فلانه لا يستطاع

قوله وسواء التقابل بين امرين وهو بين متغائرين على محل واحد منهما غاية الخلاف هذا نعته للصفات والحق والمجاب بالعدم والملكة وسواء سعافان على محل ولعد خرج الجوهر ان للمتغائرين وسواء منهما غاية الخلاف هو هو مثل الضحك
والحجر ليس منهما والبعض منهما وبين السواد والبياض وكل الخلاف ليس التقابل بين متغائرين كما ستعراض البعض
وجعل منها تعرف التغائر غير كما تعرف ربه والدون العقد لا ضر لكون نعته للصفات المشهورين ذكر التغائر غير كما تعرف ربه وقيام لا يتصور
وقد اعتبر نا بوت الصفات مطلقا فقد لغو وسواء لا يكون بعقل لعد كما مر بين الوجود بالناس الى كما تعرف ربه والصفات بعان
وكان الشارح بع اراد بالوجود بين مع الوجود وكانت تا غير موجود على راي المسلمان فلا حاجة الى هذا العقد الا انه اعتبر
هذا العقد نا شرح للمتن لا كما تا مع موجود بين الذي عم لما هذا التعريف على راي اصل الحق من اصل السنة والجماعة وانهم لا
على تا منهم من قال سواء المعرفة بانه وبما جاء به الرسل وهو المستدل عن معنى العقيدة
والكراسة سواء كما الشاهد وطائفة سواء المصدوق مع الكلمتين وروى هذا حديث حسن وقوم سواء اعمال الجوارح وهو سبب الخواتم والعلامة
اعبد الجبار الى انه الطاعات والحاء وانه والاكثر البصرة الى انه الطاعات المفترضة والسلف واصحاب لا رسو بصدق نا لحنان واقرار
بالسان وعمل بالاركان وتمثيل التقابل بالمعنيين على راي الحق قوله والكون عدم كما مان عما مرت نا نقض النفي لا تكون موجودا
وليس نا نفي الشارح قوله فيما مر المحسوسات والمعقولات سدا انما عبها ما عبتا رمنهو سبها فيما كما مر الفعل
لا يعان المحسوسات قوله بخلاف نحو السماء والارض فانها اي الوصفان وسماغاية لا رتفاع وغاية لا خطا ما لا ذكا ن لها خلوان عنها

فوصب جعل الكلام للواقعة عليه والام يصح التعلل للوله بالمعلوم المعلوم المقصود ويجوز انه كلام مبتدأ لسوقه لبيان نزوله للمخاطب وحينئذ
ماقيل بانه قوله وكذا زيد قام وعمرو فقد انه زيد لفظا كما لا يخفى لجواز ان يكون زيد وعمرو مبتدأين وقام وقعد
خبرا بما وان يكون قام خبرا لزيد وقعد واقعا عليها والرابطة بكون ان يرفع ضمائر السببية بان يحل على حد ضرب بعضهم
الكوفة على ما ذكره الكشاف للعلم بان ان بعضهم جوز تقدم الفاعل في مثل قام زيد وانت ضعيف جدا فانه مع التعسف وعدم ورود الوجه الصحيح
والمصير الى مثله كسر للحق في الطعام وارتكاب الوجه المستبعد عند ذوي الافهام اذا اريد بجوز الخبرية غير ما يرادف الجملة
اذا كان المقصود بجوز نسبة الحكم الى المسند اليه ولا شبهة ان هذا المقصود يجامع كلا من التجوز والسنوت والمضي والاستقبال والحال
والعدد والقوى والتعصص وعدمها وحينئذ يراعى حال الوصل بين الجملتين بما يناسبها من كمال الوصل بينهما ما لم يكن
مانع والا ترك بينهما فالمقال اذكر الضمير الى محصول كلام السيرافي اعداد اراعت بينهما من كمال الوصل بينهما ما لم يكن
سببي على ما اليه الصدر نظيره الجواب المعطوف عليها او هي الجزئية والصحيح المقال الذكر بين ضمائر وانا سكت بينهما عن هذا اعتمادا على
علم السامع انه لا بد للخبر له الكلام جامد صحيح المقال لقائل ان يقول والذي يسنح لكلام بعض المحققين ان للعطوف عليه فضل الوضع مع
حال زيد قام له نهار وجهي اراده كلام الشيخ اي الحاجب حيث قال لا يصح حتى قال اولا واما الموضع الذي يستوي فيه كلا الوجهين
ان يعطف على الجملة على جملة ذات وجهين كقولك زيد ضربته وعمرو اكرمته وماما واما الموضع الذي يستوي فيه كلا الوجهين ان يكون الجملة
كلا الوجهين وهي مستغنية على جملة اسمية وجملة فعلية فيكون الرفع عاما والنصب عاما وبل كلا منهما في عبارته استعمال ان المعطوف عليه
الرفع والنصب على ولصدق الرفع بالاسمية وفي النصب بالفعلية نظرا الى الجزء الذي هو خاط كما فاط وبذلك ان ما سوى ان النصب كما يجوز
الا ترى ضربته في المعطوف ولا يخفى انه يصلح اعتذارا عن سيبويه في المثال الذي اورده وحينئذ لا يحتاج الى ما ارتكبه السيرافي من تصحيح
نسبة بعض الجواز الى النحاة بعض الجواز عند كل من وتاء الواو دل انها للمواضع الذي ينتهي اليه سعيا وكبكبوا الدال بالكسرة والتاء
انها بالضم والواو السابع والوسط على الوقوف الى اصل الشيء وبابه للشيء وتابعاله فلا حاجة الى التنبيه بقاعدة رد المختلف بهذا القليل عرفا
وهذا اصل اطلاقه على العصا المذكور على سبيل التشبيه وفي قوله فلان هذا بيتهم بنات الفضل والوصل انما، الى ان واو الحال اصلا العطف
كما صرح به صاحب الكشاف اول سوق الاعراب ان واو الحال هو واو العطف استعيرت للوصل موكس بوتد بالنون مضمون الجملة الاسمية
على زيد الى جنب الاخرى وصاحب الكتاب والشيخ ابي الحاجب في بينهم ومضمون الجملة مطلقا عاريان اليه وبسبب بعض المحاورين وسواحيار
السكاكي اضافه اليه بالتعلل بقوله اما ازيد فمنطلق وانا عبا واشارة الى ان الموطئة لا يخرج عن النوعين وقوله يوعى بها ايا ضمنا شد الحال
الموكس على الراسين لانها هو ولون المتبعة بدليل بحانة اعراب شيء بها وهو ولو الحال وجواز مدعا عليه والمس اعراب
شيء لا يدخل واو العطف لان دخوله يوذن بالمتبعة في الاعراب وقد اتم ذكر ان لو كان الواو للعطف وليس كذلك بل للاندراج
ما اليه من اول الكلام وصاحب الخزانة حيث قال وهو الصحيح انها واو العطف فنا لنظر الى اصلها لا الى فعل فيا ليس اعرابه بالمتبعة
واعرابات اسما، الى تفصيل للقام على ما ذكرنا مزيح المشاح ان الاعراب لا يستتبع الكلمات لا بجمعها كقولك ضربت زيدا اليوم بكرو فيا ان يكون
تابعا بيانا للكلام على تقدير صحتها بانا لان الاعراب عما يبان عن سبات نظرا الى الكلام بعد تركيب بعضها مع البعض مع صفات الدلالة عما كان نظرا عما عليه لولا
الكلام عند تركيب بعضها الى بعض وانتاج بعلاقات تنتهي بها جعل البعض محكوما عليه والبعض محكوما به والبعض مع علة الحكم والبعض كيفية الوقوع
الا ترى ذكر وضع الاعراب استقلال دون التبع فالكلام الواقعة في التركيب بدليل عما ان لم تدل لولا بعلاقة معنوية لا تكون تابعة للكلام كما ان تكون
بيانا له او في ما ايجوز ذكر بلا احتياج الى الخالق فيتعلقه بكلا الواو وعلما والحال في هذا البيت واله اعراب بالا صالة في التركيب فتكون حقه للواو عن
عاد

مزيد الكان اوجه لكنها لما كانت جامدا تنظر الى كونها جامدة عن الثانية بين طرفيها مستعلم بكل الناس وان كانت غير مستعلم بالنظر الى ما عرض
لها من كونها قيدا للفعل فيبانا لكنه وقوعه حالا كونها غير محتاج الى الواو اذا كانت موكدة وغير منقطعة عن الاول بالكلية كما لا يخفى
لكن بينهما ربط اصلا وجه جامد قطعا مثل منزله الجملة المتوسطة بين كمال الاتصال وكمال الانقطاع فلا بعد ان تدخلها واو تجعلها بالواو ولا تعلل
استغناءها كالجامد الذي فيما بين الجمل المتناسبة غير المحتاج حتى جاء تأكيد الجامد كقول الحماسي وسوقل حمل بن سعد الزناد وبلغت
بالقصد وطلع النصيح صفحا غير ذي وصل وعلة التقدم اقول على كلام ان رجعن قوما كالذي كانوا فاصارح الرياسي وسوعرنا ان
ولم سوس العذوان دناهم كما دانوا صفحت عنفوت عن جرمه تفعل عفوت عن قوم سوال التقدم وراعتها لا كالوصل للمستأنف بينها وبينهم ما
حلنا عاد عفا على فتح سقف ضم والنحاة ورعت صفحت بحصل من جهتهم فعلنا ان ما بيننا وبينهم لا فرق سقف كما ترى، على الحال سعد وعلة ولكن لا
ان روسهم كلام نام الى اخصن ما كانوا عليه من قتل وما طاهر الشر كل الظهور وما يحسن الا حسن شيء وجاوزه الا كالوصال للمستأنف ولا حدوا الا تصاف
والعدة الى استعمال النظام ورفع الخصم جارا تام مثل ما استنا وما به كونا وكل كلام المرور به كونوا متبعة وناصبه بالكسر فان قلت ما من
الواو والداخلة على الجملة الثالثة ولم وصلت عليها دون الاولى والثانية وعلى طلت من الواو الى عرف دخل على الجملة الواقعة صفة للنكرة كما دخل على الواقعة حالا عن المعرفة
نحو فوذكر جاءني رجل ومعه آخر ومررت برجل ومعه آخر ومن ثم يحسن فيما نحو تؤكد لصوق الصفة بالموصوف والدلالة على ان اتصافه بها امر مستقر ومن
الواو سمي الجملة لقد نبت يا ان الدين قالوا سبعة وثامنهم كلبهم قالوا عن ثمان عام وطائفة ولم يزعموا الا ظن كما عرفهم وقعن كلامه الثانية لما كانت على الواو
صفة لقوله والعاس ان لا تتوسط الواو بينها كما في قولك جاءني زيد وعمرو راكبا فتكون حالا من زيد والا ومنذرون والا توسطت لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف بخلاف
مذهب صاحب المفتاح الى ما قاله صاحب المفتاح الى ان قول من قال الواو في قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم هي الواو المتوسطة
بين الصفة والموصوف ليست هي واو الحال ولا حاجة بنا الى تكرير الكشاف للحال على الوصف مع بسطه وتفصيله فالحكم بكونه ليست هي الواو ولا
ان موضع الجملة بعد الموصوف وبابه المجاورة فتلخص من الواو وعليه تأكيد لصوق الصفة بالموصوف فكون صفة لقرية والعاطفة
كما لم يجز مع ولها كتاب ولا عبرة بما روي عنه وصح عن ابن عباس فما روي عنه وكتب الواو واسقطوا لعلى ان اسم بعدها مبتدأ عادت الهاء
كما لم تكونا فصلا بعد تمام الكلام لما حصل ما ذكر الشيخ الرضي ان الحال في فصل بعد تمام الكلام ما ضيء ان كرر الفصل ربط بصدر الجملة
الحرف اصلا لا استقلال بما بعد موضع للربط اعني الواو والحرف اصلا الجمع لسوق ان كلا من ان بالهام اسم حال لا استقلال والماجز للمستأنف والفصل
والصفة فانا لا نحتاج بالواو ولا ان ما الحرز تم الكلام وبالصلة تم الصفة لسعيها للموصوف لفظا وكونا لمن فعن فانا من تمام ما كنتم في
ملتها بالضمير ويوجز بعضهم بريد الشيخ الرضي قال ويدل على ان الواو لسيت هي الرابطة على ظهور للاستقبال فوقك وصت زيدا على الباب وهو طلق
وما بين ان ان جاءني زيد راكبا لا تحتاج بعد ما بين ان للواو واقعة حالا وعلت ضمير صاحبها وصف الواو وفيها اصبح ان بين ان ان جاءني زيد يصبح
لهذا الوصف اعني وقوعها حالا لا لتعين ضمير صاحبها كما يتكلف فيها الواو وما راداه بين ذلك موكا ادعى اكثرهم كما تمثل ان
كون قد للتحقيق فقط ومثل قد الفاعل اكتفا، بذكر مسناد ان يكون قد الكل منها على سبيل البدل وهو لا يتسق وكلا كون للمقول المتكلم
محصورا مقدم الحكم عليه يكون الفاعل كذلك وليس في المسند وقوله المسند، عاد الى المجموع وجوزها عن الضمير وقوع الحال عن المسند اليه
وجعلوا العامل فيها استقر المحذوف الذي هو المبتدأ، ما يمنع فعليا قابل للمسند المجملة كما يشاء وهي لا يصح ان يقع حالا اي سنها عزما وليا بالقول كما في
قوله حذف الفعال الحال واسرين لا يكون لا كما يشاء وهي لا يصح ان يقع حالا اي سنها عزما وليا بالقول كما في
حصول مضمونها عزم تكلف بحصول مضمون العامل وقت حصول مضمونها واما الاعتماد على صلة ان اسم سنها عزما وليا بالقول كما في
اقاع مضمونها ولا نظر الى وقت يحصل فيه مضمونها فمع قرب ما بالفعل الذي لا دلالة الفظا ان وقت التلفظ بفعل الحال وقت وقوع مضمونها

عاد

اما اذا اول بالقول فلان في الحصة سوء العول للفقر ولا تساعده حوله فلا يكون حالا الا على سبيل المجاز لتنافي ما هو عامل فيه المأخوذ
للواقع حالا وذكر ابن الشرطية الى قال صاحب اللباب ولعل الشرطية ان الجملة الشرطية تصير بالمعنى لمصدر مأخوذ معها
من قبل الا ان يكون مما كان فصل عن موصوف نزاقتضى الذكر كما في الجزء والصفة فان الحذف لعدم الاستفادة عن الجزء صرف الى نفسه ما وقع فانه لا
صلوح لذلك وكذا الموصوف لما بينه وبين الصفة من كالاستبناك وكما كاد المعنوي حيث انهما قد جعلا واحدا فلم يسوغا وقوعا حالا الا
بعد اثر اذا في موضع لا سمه الى ليست بمكان العامل والشارح وضع صل الحالية بصرف معنى ما تصرف من كما صنعك وانتصبه الا ان الاول
ان يقول بدل قوله وكذا النعت وكذا للنعوت لتناسب تعليله السابق حيث ذكر اذا كان ضد الشرط المذكور اولى بالالزام فتأمل كذا
في الشيخ الخ وانما ذا والصحيح ان يقال بالاستلزام لذلك الانطلام وربما يمكن ان يقال في قوله ان اللام في لذلك ليست صلة الالزام بل لتعليل وح
يكون المعنى لان كان ضد الشرط المذكور اولى بالزام لزوال ذلك لاجل ان الطلام للمستدم الذي سوكا للمعنى عن الواضح ومن ذكر الشرط اولى
بكونه لازما لفضل وقال الجزري بكسر الذال كذا صحح عن الشيخ كنز وبالنصب طلاق والطلاق الا ان يسمى تماما فلا يكون عن واطلم
وقلة فان رفق بالمعذ والرفق اعن وان خرق ما معذ بالخرق الشام لان ضد الزين وقوله اي قول للمعذ صدق وكذب الذي انا صفا ابحر
وروى في اكرمك ان دل م نصفي من يحب في الا اضفا ان حكم الاداة وهو الدخول وعدمه لكن لا علام لخلية الزعم من الوجوب
والندب ولا باه والكراهة لزوم لانا لسان البنية الى على الفاعل وللمفعول فتستدعي حصول البنية الى حل عليها الفاعل وللمفعول
فينبغي ان يكون على صيغة لا سات فعال طلاقا، ثم زندرا اي لا عرما لي لعدم ولا له على البنية الا طريق لا لتزام ومن ثم رجح المشاح ان
المزوج حرف العين لا يدل على معنى ثابت غريزا بل اولا ما ثبت موصوفه الفاعل او المفعول كان دل في بعض الصور كالا زوج الدال على
المزوج والا متحرك الدال على السكون فشرطين لا لتزام دون ما سوكا صلة في الدلالة على الملتقى صداقة المطاعمة ولتزام ذلك في استعمال
جا، زندلا اكما وان دل على كونه ماشيا اما على ان يكون مشتركا بينهما وسو الحجاز عند لا كرمي وفوجد امر يلا، مشتركا بينهما حقيقة في الحال
مجازا في لا استقبال وعكسه وان لي ان نتوقف لم يسكن الوقوف لا ول بانه يطلق عليهما كما يطلق حمار لا سما، للمشترك بينهما وبانه وضع
لا اجاز عند حدث ما مضى لفظ للماضي وغير حدث حاضر لفظ للمضارع يلوم ان يكون ما موضوعا لهما ثم ان يكون ما موضوعا لهما ثم للمقاصد لم يوضع له
لفظ طرم النقول بان شراكم وسكر الثاني لتعاون للشاد وضعه لا ستقبال منه يحتاج الى قرينة وبان المناسب ان يكون للحال
حصة كما للماضي بخوضرب والمستقبل بخواضرب وسكر الثالث بانه وجوه الحال تعاضي وجب كثرة من الحكماء، ان انه غير موجود والفعل للمستدم
وهو ما نظر لجيب بان المعنى والحال ولا استقبال امور اضافية وطوفان نوح عم ماضي بالنسبة الينا حال بالنسبة اليه وزول عيسى عم مستقبل
بالنسبة الينا حال بالنسبة الى قوم وكل الزمان واذا كان كذلك فالمعنى والحال المستعملان في هذا الباب بالنسبة الى زمان وقوع الفعل لا الى
زمان تكلمنا فاذا اطلقنا جا، زندركب كان معناه ان الركوب حال في وقت المجي واذا اطلقنا جا، زندوقد ركب كان معناه ان الركوب ماض في
ذلك الوقت والذلك اشترط فيه قد ليقرب الركوب الماضي من الحال وقد يحذف لا استغناء مع الماضي طلاقا نحا، زند
ركب غدا لان الاصل عاسه زند في تحيته اللهم الا ان يقال بحذف قد ويصير معنى الحال بطل ما ذكروا لا سند لان ما قام
باسم الفاعل غير مستقيم لان جملة واسم الفاعل سوقوعه عرسه جواز الواو وانما لم يوضع له لكون بالضمير وهي كالحال المؤذن، وانت
خبير بان الجواب مع تسليمها على وضع للمعاني لا يحسن نفعا لان المعنى والحال وان سعمال التي هي مدلولات بكما يقال
جا، زند وقد ركب غدا ومن ثم قال بعضهم ان الواو في الماضي حالية وفي المستقبل عاطفة على ان الواو دل على تغير زمان الكلام
عما زمان صدر ذلك الكلام فيه وللمستقبل عادل على زمان متأخر زمانك ما اذا طلقت طلاقا جا، زند وقد عزم على ان يموت بعد ثلاثة ازمان صدر زمانك

واذا اطلقت بجا زيد كان قائما دل على مجيئه في حال كلامك واذا اطلقت بجي زيد قائما دل على مجيئه الذي فرغت زمان تكلمك وليس
هذا من ساني الفعل بيان مناسبته لان ما عامل يعد ثبوت اصل الواو والفعل وقع للبث فناسبه وكون الحال المتقدمة فعلا وقوله واما استعمال
النظم الرواكلام على اراد تهم ما فيها على ان اوثقه عن ومنه الا ان صحي قاله رواه وارسم على انه مضارع والمالك اسم رجل وشرط
في الجملة الواقعة حالا الى قوله لكنهم استبشعوا بصدور الجملة ان يستعمل لما يقبل الحال وان يستعمل لما يحصل لهم الشيخ الرضي وهو قال
وشرط في المضارع الواقع حالا خلوه من حرف يستعمل لا ستقبال ولن ولم ونحوها لكن لا الحال الذي يحتاج بانه والحال الذي يدل عليه
المضارع وان صار حالا حقيقة لان في قولك كذا اضرب بدا عن اتركه لغطا ركب لحال باعد للمعنيين عزما لان قوله لتسبب زمان التكلم لكنهم التزموا
حذف من الجملة اي للصدور المضارع عن تحقق الاستقبال لما في الحال وان استعمال في الظاهر وان امكن توجيهها ضعفا وقيل هذا توجيه مستبشع
جدا وكيف لا والحال ملحق الذي يحتاج بصدور كلام عن لا يعلم الغيب الا الله على سوله وبالنسبة الى زمان الخاطر للمتكلم الاستقبال الا في
الطلاق ح لفظ الحال على حالها استرا الما نظنها لكن لا يصدق استبشاع بصدور الجملة الحالية عن لا استقبال لكان لا يحتاج على احد وسع عليك
ينبهك على تحديد الجملة الواقعة حالا عن وقوف لا استقبال وسعي ان بناء ايه ما يكتسب كر عليه الحال وصيغة المقال و الموعد وعد عر
منهه اما وواما من القوم وهو القاصي تقال ادبت العامل اذا فعلته عن منهه اي حاركوع وسوع والتوعد التهدد وبهت الرجل عن
الشيء ابهته فبهته ان كففته وجهه اي صرت موجها عر مهما حاركوع وسوع على منع الفعل كانه ندعي انها عما منه عبد سوعليها كالكون
المزجر من لا عما كان مستمرا عليها في الزمان الماضي ولا منع قطعا نافقه وجعل الواو من زيد حوان تناول الوهم اليه وغايا مكي زيد من للمقام
لا هذا الفعا محصول ما ذكر الرضي حيث قال وعلة الترجمة لفظ واما طاس اوعدل في الماضي لفظ الحال حالا هو ان حالا هو ان حالية جا
النظر الى عامله ولفظ وقد مرت الماضي مرحال للتكلم ضده وهو كما نكان ستبشع في الظاهر لفظ الماضي والحالية فما لواجا، زند العام كان
وقد ركب والمجي بلفظ قد من نظائر لا لية كما ان التوقد عرف لا استقبال في المضارع لو كما وقد علمه بانه قد التحا، ثم توجيه المقام الى
وكل الوجه للمستبشع المستقبل من كلام الرضي في الموضعين وجعلها غايا مكي ان يوجه وفصل الصواب ان لا يقال اذا وقعت تتوجه اما المقاصد
يا جدد لا زمنه فهم حتى استقبالها وحالها وماضيها ما الناس الى وكل المعتد لا ما الناس الى زمان التكلم كما في معانيها للصفحة وليس وكل يستعد
حاضر ح التحا منه جا حاصلي وكون الفعل مستقبلا نظرا الى ما قبله واذا كان ماضيا نظرا الى زمان التكلم وعلى هذا فاذا اطلت جا، زند وقد ركب
كان للمفهوم منه كون الركوب ماضيا بالنسبة الى المجي المعتد عليه فلا تضارع مع عاملها وبدخول قد تؤيد حمر زمان المجي وهم للعارف بينهما فكان
امتدا، الركوب كان معتدا ما على المجي لكنه قارنه وانما واذا اطلت جا، زند وقد ركب كان الركوب عاملي المجي وح تفيد قد كما مر في عند الكلام
من ان ترجع في الكلام وقد مضى فتأمل الا ان يحتبس بما نحن فيه حال المجي وح وجوه كلامه الى ما ذكر نا وما قال هذا الكلام نغاية الحسن الا انه
لا مرام عليه دليل وبحر ازاله لا ستقبال لا عتبر لحدوث معنى انه بوجه لكلام التزم ملحق للناسب لا له ودسا وح الماضي حال الذي يتعدد
الطبع السليم وبداهة تأبى حمل واسم الفاعل سوجوده عرسه جواز الواو وانما لم يوضع له لكون بالضمير وهي كالحال المؤذن، وانت
وكل فرى ان ما وضعه لا حال وحالها وانه استقبالها بحسب الوضع ان ما سي بالنسبة الى زمان التكلم فلا يقدح ما ذكر في المتن الا لعارف بما
والعاقد نا كوان اصلها بحسب ما يقتضيه الا انه يمكن التوضيح وعلة الترجمة ما ان حال اذا اطلت جا، زند وقد ركب وحي زند وقد ركب
وهو ذكر منهم من كون الركوب ماضيا بالنسبة الى المجي والركوب وان استقبالية بالنسبة الى زمان التكلم صحق المعارف بما المجي

وفقل اما واما الاول بالمعنى
ح ح وحب على ما ذكر اما وتأمل
ح ح العود م م

قوله

قوله

قوله

بان فاعل الوصف سهو لا قطعا ، ولا عبرة للامكان في السهو ولا وهم والسهو ما استلذ صاحبه بايراثه ، والخطأ ما لا تشتهيه صاحبه ومنه ولكن بعد اصابة واحب بانه تكرر في الكشاف الخلو عن الوصف مع بسط وتفصيل فاكتم بالسهو سهوا وقد مر فيما سلف تمام الكلام ان قوله ولا منهم كلهم صفة لسبعة كما يفيده لفظ واحد ، وما بعده بدل منه بدل كل من كل وايضا لئن سبعة هم الموصوفون بهذه الصفة لم يكن غيرهم كذلك فلا يصح الحكم عليهم بالاستثناء ولا يخفى ان هذا مناسب لمن يقول بان الاستثناء من النفي اثبات ولذا قال بعض اهل التحقيق وما ذكره الزمخشري اوسع عبارة واللطائف ، وقال بعضهم اراد به انه ليس منه الخاص الوصف عنه قال ليس ان كان للتداخل فهو حاصل لكن وجب الواو ، واما تخوفا ، ن زيد وعمرو اكيد ولعل وكن كلهم من خطأ ، ن معنى للزوم سواء ، ان فيه خفاء ، ن زيد ركاكة صدرت بالواو واذا ما من اول لا مر يكون الحال جملة واذ اردت معنى للزوم واما لم يكن للتداخل ضمير صاحب الحال بدا ما كان كان الضمير فيها صدرية للاسواء كان مبتدا تخوفا ، ن زيد من على راسه كلمة فوق الى في او خبرا تخوفه وصح الحمل على اسواء ملاكم بصفة تخوف اعني الواو وهكذا لكون الاسطة اول الجملة واو اما لكن مصدرا بليس سواء اولا من اجماع الواو والضمير واذا الواو واو كان الضمير في تخوف للجملة كقولك نصف الها راما ، عامر ظاهر كرم صفة وعلمه كقولك اي قول للسبب على الحمل ورفعه ما لغت لا ادري نصف انها رنصب انها من نصف التي نلوغت بصفة ورفعه كما ، ن الصحاح والاول من نصف التي من اسصف الفسخ ط النهر وللمهور اذ نصف غواصان الما ، ما ، ن عاص ، ن لكا ، من العداء الى ان اسصف انها رو الما ، عامر اي ساس بحيث لا يبدو ورفعه ما لغت واصفا حاسة النهر والسمر كن ، ن صلاح للمطوع لان الكسب ، ن الصحيح اللغات والنحاوي سبب لا صلاح الى لا عشى

من لا يمكن لن يقال عا النصاس والصحيح ان لا تكان بعد اللغة اذ من الكلام اجاز ، لا لا شك ان لا تكان مرالسبب لا يحذف ولا يتفسط الا بتعيين للمنسوب اليه وليس لنا كلام معا قدر معنى بحسب بعض لا مركونه منسوبا اليه لها ولا تخلف بحيث لا يكون ما سوا اجاز ، ما لنسبة اليه اطبا بانا الى ما لث بل الكلام موقوف على ربط لا ذكر ، ن لا عتبار للموقوع عن المطلب بحيث يحكم عا هذا الكلام ما نه موجود لا مطلب وعلى وان ما نه مطلب لا موجود فان كل كلام لا افيش لقولنا نصف بالاطباب او الاجاز او المساواة ضد الكلام بعينه ما لغاص الى ما لث ستدل حالة في كا وصاف المذكور فيجب ان لا يحال فيها للغيبة والعين من صناعا الصحيح العجيل لا مدس ركن التحقيق والتنا ، عا ام عرفي موصوف ما رساما وكلا هم نوى عرفهم ، ن ما وه للغاز لان هم لما كانوا اكثر من الوفي فان كان كلهم مشهورا مي الناس موصوف الوه معلوم الاوين فاسب ان يحمل اصلا فاس عليه عن وما مال لسبب الى ان كل ارتسب لا مشبه الكلام فه الا مركن الصحيح بلا رن كا بجار وكا طباب من من النسبة بحيث كركها لان شرط موفها على التحقيق يحتاج الى كلام لا اجاز فه ولا اطناب اصلا فاس عليه كل كلام سوف اجاز واطناب او ادنوكان للغاس عليه انصا مسئلة عا اجاز او اطناب لا يحتاج الى معس عليه آخر وتسل لكن الكلام لما ان تنا غير موصوف بالتحقيق اذ كل كلام يوصف بكي ان توجد كلام ازيد منه والعقل فلا يعد ان تعا رالى غير التحقيق وهو ان توفد كلام اصل الوقوف بجعل معتبا عليه ولا لمفت لى اجاز واطنا بها بل تقال تسا سلا لا اجاز فه ولا اطناب فخارج عن القانون ولا عبرة فا بهيه في الصحيح الى خلاف للبيان وقد عن بانه صلة وعلى ان لا يعد فانه وعن عا نعمل وعن على فعل وفي المنكر اعني من ما مل والغيه والنهاسا لى مقال رجل فه واسراه فه ولس المراد بما ذكر مستقارت لا واسا عا ما سوى الاخص كما وهام لا على الملغى الى حسب قال ثم قال بعد ان ذكر امثلة كما حتقارت ثم ان لا حتقارت لكونه من كا مور النسبة موضوعة بازاء دعواه الى ما لسبق قال بين كلام او اساط الناس اي بتوسط بحيث لا حتقارت والى كون المقام حلبا ما سطا ما ذكر اولى ان من كلام او اساطهم او اتام بحيث لا يكون المراد ما ذكر مستقارت لا واسا ط فما ذهب لزوم الكرار طاقا بح واما قوله وبحيث لا يكون ما فوا مع نعمة ، قول لا يصح قال ان كان شرطا للمثل السائر فلم لا يطلب فيه ان يكون في جملة واحدة وان يكون في جار مستقل ، وكلا والى قد مر صحته وقد مر مجا با انا ما جا ، حقه فخو راسعة زمان لا يجاد الها على ما طرا ، ولكن لا ما لوى للقرد انا ما جا ، حاصره فخو كلام مر ، ما مل من خلال السجع وانظر سكوكا مر ، ت وما سكت

يجد حسن الفهي بدنو بتخصص الى الرفق الخسرو انح فانه لما كان للصورة من الجلوس ما خرجوه وكان السامع فه على من الصفة من الحسن ما ل فانظر بعسك وعلمه وهن قوله قوة وكم قوته ما فوا مكم فان هذا التقول لما كان فه اقترا ، على ما لم الاولى كنت صرح بقطع كما مر قوله ان وصه لا مكن لا مطعوه او تكلموه بالسنتكم وتعزلون بافواهكم ما لس لكم عا م وتحسبونه سينا وهو عند الله عظيم وقوله تا ما جعل الله لرجل من قلبين في جوفه وما جعل ازواجكم اللا ، تظاهرون منهن امهاتكم وما جعل ادعياء كم ابنا ، كم ذلكم قولكم با فواهكم والله يقول الحق وهو يهدي السبيل لما كان مساق الكلام ان ينسا ، ن تقول لزوجه اسا على الكلام اي والمملوكة ما يخ فعرب له مثلا فان كنت تكون الزوجة اما ما والمملوك انسانا والجمع بين الزوجة والمولى وبين العبودية والسوخ ، خاله والعجب كما يجمع بين العلبين في الكوب وهذا اعظم ما في الوجود وتكون الكلام في مقام لا نكار والعظم ان لا نكار للوقوف والله تعلم ان العلة لا تكون الا قوم وهذا يرد لا طلاق عن عبد الله الطائف فعلة طالعه كتب المثل السائر كقوله تا يوب اذ وس العظم عن واستعمل الراس شيبا هذا العام لا سمال لا ، الكرة عا بيان انواع السبب الحلو الوارث والعام المسبب المعتد عي بسقاي الكلام لسان الوارث الخ وكرا السكاكي بي ما موقعارت الوساط بي المرتبة الى عليا لا ، الكرة وكل مرتبة الجمع خاصا فا وله ما وسو للتقارت بحب والحسب المعاع فواعي بلت انا وفاتحي وفوع مفعول الجملة وانا في تحدث ، العقد الى محدود ، ا صبا ، لعواء عن للولد وما نعا البرع الى ما هو الجمع خاصا فا وسو صنعف ، ن وشاب راسي فه لكن لا ستعا لا على ما استعمل عليه ما فا مع زيا في تهامر بد النور للمعسل عا وجه حس صنا اعلب الجاهلي سنها جاع على وسو كونها مسبى عن السوخ وضاف نظرا الى الراس والعدد كان الحال يحوسكن للجلبت استغنا بها ، ن للبس وبنا كون كل من للكلس معا كان فه زيادة كما ، ن زيد عن السوخ وبنا ان مجموع للجلبق من حسب سوكنا به انا ما عنا وبنها ما نعذ ، لا ما ، ن لا عنا ، عن العنصل لنا وله العظام وانا عضا ، وغيرها فن راسي مني صنا لا عضا ، للعضاف ، ن من الساخ الى طرح الجمع سوا ، وانا الى ما سو الجمع وسو وسب عظام ، ، وسنعمل سبب ، آسي لا صوانا عا ما لصوف على ما تقا مع زيا في تهامر الى لا ستعان السفعة الفعل لا لكتة السب وما بعدها الى ما سو الجمع وسو وسب العظام من بدي وسنعمل السب من راسي ما فهاما من ملوكي طرحي لا جال والتفصيل وفاستا الى ما سو الجمع ومو وسب العظام من وسنعمل راسي شيبا لا ستا لما عا ما تقا مع زيا في تهامر الى لا ستعان السفعة الفعل لا لكتة السب وما بعدها الى ما سو الجمع وسو وسب العظام من بدي وسنعمل السب من راسي ما فهاما من ي ترك توسيط البدن لا ول طلبا لمزيد اهتمام من العظام به وناضر الفاعل نا مه وجعله عبرة الطبا لمزيد لا بهام والتفهم سكر وسجول وساد سدا الى ما سواوني وسو وبين العظم واستعمل الراس شيبا لا نطوا نا عا ما لى تا تقا مع زيا في تهامر الى لا ول مزيد التحول لا ول بترك فيح العظم الى لا فزال لكون لاستغراق للؤد واشمل وترك اضافة الراس نا الى نا مه الى عرفت بالام لعهد لا حال والتفصيل لا فيح والاستعمل الراس شيبا ثم ذكر لفظ لسبق وكرا نما عطفت عليه والعدول عا اقوى الشهادتين وسا عها الى ما سو اكرنا ما وسو وا ما وبين العظم واستعمل الراس شيبا ما نا فلا تين من اتى حصول لحكم سنة لجلة العطف على المستأنفة ، وا سنا الى ما سو اسهل ما فهما وسو وانح وبين العظم واستعمل الراس شيبا ما تهامن الما كد للمتد لريد لا عتنا ، ومن كلامن لطابت لا طبا رسا لفظ الى للتقارت والا نطابت لا حا ربا لنسا الى كون المقام خلصا ما سطا ما وكر لا نعقام جا بة السكوي من انواع لس انسان وسو اعلى ما اعلى لا نسان لا مو سما بني كا قال للشاعر وقد حوصرت عن كل جنبة وما وصر سلمى الصبح عوضا ومن لام للسب وسو اعلى لا نسان لا طلوع مو لعارية صعف البدن والكسا رالعدن وو سب الدراوة ، ومعنى ام لحا رسو كما اشار الله الشاعر لسبب كبر وكن ان نقارن الحجب بني عا العضا ، موجود ولا عام الوجع عا لسرطان الكلام وانسب ما بعضي ما بكي من قال لسنا ، عا لمام فن ان الماء ي اما نطلب اقتا له لسوم الى الكلام الذي ، حاطب ولا سنوه بني منه والعدم للكلام فا لا سا س له وكان من قال لسنا ، لطا دون ان لا ضوع لا سا س الا مر ، اسه على طوله وعرضه ان مدار اساس الكلام ان مدار اساس الكلام عقد ، ما نعوّل بنا ، عليه من لزوم ولا اصغر سا لا اساس حسنا اعصر من ملس لكا سا سي ، ار ، عا لحما ، اصل بي رب لفك ما فضا ، ربا سبون ع الكلام الملغى عليه وفي بي بكسر للجيم سلسل الغذا ، ور صبص

ان هذه من كلام سيبويه وهو ملك من الملوك لما فعل روح الروح ، كما شهد من العداوة ارجلت الروح ، الى هذه رسوله لعمل ان زوجي وهما واسع العين
فانع ازدادان اخذل ان يكون لك لحيتي للملك عندك وقصدك ان كان على طاعتك وسمع منه فلما سمع هذه من الطائفة رجع بها ووعده ما يحب ليعلم بالرجال
الاوضع معان لحيتي بها وكلموا الموانع والواعد فيها ، حتى الروح ، واما بعد عرستعدنتم بوعده الكاذب وهي تعرف الطاعة منه والعفو على الوجه
حصنا جمع عارجا لا معصلان محدودان سوتهم او معصلان كالسرف للجرح الغائطة فاخذه وقطع له دم للمتصل براسه والسالت دمي حتى مات وقيل
الست وتاجا ، ودفعت جموعا على الوان حصن معصلا والعذا قتل لها ما لها نهارا وان الست عنت على البدل استغرت له مساكن
والحيل ونسبه على انه يرجع الستين بزوال المال ، وقيل ، الجزء لا يسوق لعاد والان ساعد عنت بدل ما له واما مطية العاعد والمال وان
البدل المحلوق ان الدنيا والمتاع ، فيما فانه يسوق عليه البدل لانه صاحبه اليه واياها والوت وكل حكام ان يعني فلم غذا الاعتذار صعفت لا يكون
صعفة على اصله ولعل وجه الضعف انه قد يكون للحلق وسبب لا حوال من عسر الى يسر وقد يكون معنى سبب عليه قطعا ساعا ساعد العود ساعا بمعاند
لا صحاح وصبله لا نسان على مرجه للنوع الى حلق العين والحفظ ايضا واساعات البدل وقول رصيرين ان سلمنا نقتل مطلقا ان ام اوين وجه
لم يكم كوما بالدراج فالمشكل واما الرهبي كما يراجع وتم نواشر معهم الدهنة ما اسوق من آثار الدنيا والبها وغيرها والجمع
الوس وقد مر ما مرجع الاساجيد وهذا معنى ما قيل الدهنة ما قدس البعير والبرذون ونحوها في منزل القوم اي بلدة ونحوها تكون احسن السار وتصرف الليل
ن حسن للخفوق بفتح المخر والدهنة السعر جين وهي في الست بالمعنى لا قول وهو ما له للمثال الى يحكوم حولها والدراج والملح موضعان والرمان
حرمان احدهما موضع البصرة والراجح جمع للدنيا والراجح جمع للرجوع عن رجعه رجعا والوتم ايضا وهم الدنيا عودها ما ان تم ذر على الفور
وصوت النبيل والمعصم موضع السوار من الدنيا والواشر للمعصم عروق الواحد ماشر بفتح اس مثل ان الحسنة للكشيام اوتنا ومنه للحسب سوالا يهدين
للوضعفان واين صار دلها وارما الرمتين يريد انها محل الوضعفان عند لا يجامع وام ارى انها سكنها نبيه يوم الدار عند محمد السوال اما لكسف الزر
عنها سجد يوم الزلزلة لعلم اليوم والمال معلوم فيها على انه قد صح كثير من الفقهاء ان الشرط لا يقع حالا الا ان يقع فراغ جزء من
الحال ظاهر حال جاء زيد الا عطاء سكر كل وصول عطاء سكر كل يكون حالا جملة اسمية والواو وسبب الحصور والواو وصله اما عاطفة وهي قال الحرى او
اعتراضه واليه مال الفاضل الرضي وعن الجزري ان الواو والحال فهو الان سوا لعوض عن الواو عاملة في الشرط نصبا على انه حال والمعنى
لو وف الملفوظ وقع ما عين تقال ان حروف التهجي ثمانية عشر وسبعة وعشرون كما ذكر الفاضل العلامة في شرح المفتاح ان للعشرة الفضاء عليه لو
للفوظ لا للكتوبة لان الروح سطوح بالعين لا بالكتابة والملفوظ عشر وان كان للكتوب اثنين عشر وقع انها فاذن الواو هذا الوجه من الترجيح ذكر
الاخزن حيث قال هذا فيما يتعلق بالقضاء لان الفضاء جيء بعد الحق فيما يتعلق بالاداء والواو الثالث والرابع ذكرها الفاضل العلامة
في شرح المفتاح وكما سبب الفضة من الى ان يكون اصله طرس بحركة وسكون فنقل حركة الراء الى الضاد وحذف الراء لالتقاء الساكنين
لكن الاجماع عنه بان الاصل عدم التقدير بالحذف على انه يركون سكون حين التعظيم وقع انها ساعا لا ساعا سبب الطرح
على خلاف قولهم الفعل ان يفعل وما ذكره فابن حيث يعلم ساعا حكم الظرف انها كلام قوله وقال الفضل الرضي يريد به الفاضل الرضي قال واعلم
ان الموصوف يحذف كثيرا ان علم وان توصف ظرف او جملة كقوله وعندهم ما قرات الظرف قال وصف ياتي جارة كثيرا ان يكون الموصوف
بعض ما قبله من المجرور عن لو بي قال به ومنهم دون ذلك وقال وما ساعا الا ان سكم معلوم قال ان كان كذلك
ام الظرف والمراد ساعه الان فيه تعريف والما كثيرا لشرط للحذف الموصوف على ما ذكر ما استمل عليه فلا يكون قال ويدل صدا
على ان مراد المحزن الى ان من صفة الموصوف واما الصفة ما ذكر فهي فصل صدق الموصوف للفظ علق عليها الى قوله على
توهم بعض النحاة ويسبب عيسى نزعه والنحوي الى ان من سبي ما انفعال كونه على صيغة المفعول صيغة من الصرف ولذا منع صرف على وزن

واما الحبس بم اول لا سوا السلب والعارات
والحبس للنفس سبي ما ان لم تحمد اركان الحلب والليمة والمبيس والمعدة والساعة والنسبة لا طبا من الصحوم من وجه لوجوه لا طباب بالمنع
لا اول دون الثاني في قوله تو رب اني ومن العطاش واستغل الراس سيبا وبالعكس فمالة التكرار عند الجمهور للتداخل ما عاما سبب صحيح وكل
العام وجوه بالمحبس فان ازيد في المثال المذكور رجعا الى المناسبة لتعلل هذا الوجه فاعتبر وكذا من لا يجاز بالمنع الثاني في قوله
لا طباب بالمنع لا اول لوجوه سماع في قوله تو رب اني ومن العطاش وجوه لا طباب بالمنع لا اول دون لا يجاز بالمنع الثاني في قوله لنا هذا
فهم صوفي لغة اطلاق الكلام على ما مر وبالعكس قوله لنا ما رب شحت وكذا من لا يجاز بالمنع لا اول ولا طباب بالمنع الثاني لوجوه سماع قوله لا اداء
لمحبس بم وجوه لا يجاز بالمنع لا اول دون لا طباب بالمنع الثاني في قوله رب سجن وبالعكس فمذاهم فاصطادوه وقد يوم من لهام السماك
ان الوزن من لا يجاز ولا صحفا راجع الى سبب لا تشرح المتاح ولا تضاح الى ان سببها عاما من وجه ما العام فذا عاد الهاشم رجع اليه والما الوزن
من لا صحفا ولا يجاز فلوان سببها عاما وخصوصا من وجه وفيكل لا يجاز صوله ا الملخ بعبارات اوساط الناس لم من ان
لوصحفه صرف اولا يجوز ان لوجد لا يجاز زيد فيه لا صحفا راجع لكن عند عدم للحذف فكام من قوله لا ولكم في الفضاء حيث ولا لا صحفا راجع
سولا لفظ الظاهر لا يكون فيجوز ان يكون مساويا للكلام اوساط الناس اوكثرا واقل وفيكل لا لا اوساط الناس وبالحذوف فيه لكلام مهما شئنا
فاذا حذف السكين فكلام شئنا فاذا زان يكون حذف ما حذف فيكون لصحفا راد ولا لا يجاز ويجوز ان يكون اقل منه فيكون اصحفا راجع لا طباب
فيجوز ان يكون اكثر فيكون اصحفا راجع لا يجاز وقال الشارح لا نظهر من كلامه فرق بينهما سوى انه ذكر ان المرجوع في لا يجاز
الى عبارات اوساط وفي لا صحفا راجع لا يجاز وقال الشارح لا نظهر من كلامه فرق بينهما سوى انه ذكر ان المرجوع في لا يجاز
مرجوع لا يجاز الى عبارات اوساط كما مر وسيجيء ان لا صحفا راجع رجوعا يحول تمام الى للعبارات واخرى الى كون الكلام خلصا ما بسط عما ذكر
فيه فهذا لا عتبار كان لا صحفا راجع ولا نه لا يطلق لا صحفا راد الا ان كان الكلام حرف فيه هذا لا عتبار كان لا يجاز راجع ما مر وكل ظاهر
وجواب ان المراد بالمحصول المطلوب ان كون الشيء بحيث يتمكن ان لا يشرح الكلام فيها الا بصرف كثير لا يحصى مستند اما ان كثيرا من لا مور التنسيق والمتاع
لا تكاد تشرح حق شرحها وتستهار عنها بعبارات تليق بها ساعا على ما تقدم من ان الكلام به بعبارة عنها ومحصول الجواب ان صحة الكلام المتكلم
عاد وجه بتحمل النظر المذكور وسواء لس بمقصود ان عنها وغيرها كالوم ما لا يشرح اصلا بل مقصود ان عبر عنها عاد وجه بضبط بها
اذا اراد الكلام تصحيح لا يجاز وطلب على البيد والعبير ما لا يشرح فالمسلم ان اصل المراد ما عليه ان اصل
المراد لس بالمتعين اذ لا يجوز ان يراد به جميع ما ذكر والا لزم ان لا يتحقق لا طباب لان كل كلام يطلق عليها للتبليغ لكن لا يراد به شيء والا لكان
ذكر عبثا فتعين ان يراد به بعضه وهو عين ما ذكرنا والجواب عن الثاني ان المراد بالمحصول ما يتوقف عليه الكلام بواسطة وانتاجه ونواحي سوا كان
اللزم من جوهر اللفظ او صيغته وقد ظهر بهذا التحقيق ان سبب الزلة ان يتوقف ان العسل الماضي انما هو عسل الحلو والماضي بعد اول لا يحتاج
ساعا لدلالة ما ظاهر على المراد لان من المحصول ان اللفظ لا يحتاج ان العسل الماضي انما هو عسل الحلو الحلو فلا يقال
لا ستقال الاوسن ان المقابل لعدل شاهد كما ذكر على علم عند زيد وما سالب الكلام لا عدم زيد ما ساعا لسبب الكلام ملكوك الطوائف يروى

لشئ لكنه لا يعد بحوس في للعطوف ولا وجه لجعل قوله وايم يستهون جملة حالية مانعة من العصور في للعصوص ومثله في الشرح ثم
ان سئل اما هو الحوالة على مجهول ما ان اراد العيني بن يمكن سعر اعلم ايم امر وسعر افعل جامد غير امام في للصدر ولا لف للاشارع وان
ما ان مرسل في انما على مثل قوله وكفى بالله والجواب انا نختار ان اما ان اراد العيني بن يمكن امام في للصدر وترك قوله ما الما دم ولو جعل عطفا
على لفظ فما ان اراد لفظ قوله ما دم والتقدير لا اعلم ايم شيء ما يمكن لما منعني لانه لا يصح صدامي وان اراد به ما قوله وتاصيق ما يمكن لان نوع ذلك لا يقوله
وتعمل من الصحابي سكان ومن لا يصح لدرك لا يعقل منها جامع يصح لعطفها عليه واما ان يجعل حالا من سعد ردغ ضمير ايم لما عاد اليه في
ذكر بالنسبة الى ما ذكر من قادر لا عراض وشلم ما ذكر في قوله ما دم والله لعلم ما وصفت ونسي الذكر كان نسي انه اعراض الخ قل كيف يكون
اعراضا والحال ان اعني قوله والله لعلم ما وصفت ونسي الذكر كان نسي انه اعراض اعني اذا وصفها والله سمعنا من كلام
امرأ تجوز ان واصحابنا ما فه لا عراض انها من كلام لكن هكذا يعدها ولا يعدون كلا اعراض بكلام غير محكي بل كلام محكي والحق ان
هذا اعراض في ذاتها كلام واحد في نفسه ولعد وسئل هذا لا عراض كنزا ما لست بالحال والون ليس بنوع الون بحسب للغة قبل ان الحال
بيان الهيئة من الفاعل والمفعول ولا عراض ليس كذلك مضمون الجملة تماما ولذا قال صاحب الكشاف عدم العلم والجهل وامثالها صفون عرضية
فالحال وانتم قوم عادكم الظلم فان لا عراض اما الون بحسب اللغة وصح من امتناع قام عمرو مقام لا عراض فيه كلام في الحال ومنها جواز الواو
ما فانا مثل نعلم المرأ سفه ولن سئل لن نعلموا وحرف النفس كقوله وما لي لا دعي وسوف اقال اوردي وكوني طبيبة كقوله لا ولا يوصوا الا
على بيع وسكم قبل ان الدعي صدق لست ان نوع لعدم مثل لما ونيته فان قوله قبل ان سدي اسم موصول لعدي اعراض عن لا يوصوا اوبي ان يوع
احد وكقوله لا فاسعفوا والدنيا هم ومن نعوذ الذنوب لا لانه لم يصر وان قوله ومن نعوذ الذنوب لا لانه لا عراض كقوله لا وقد
كان نسان الانه جملة امه اي نه نظم ونسان على ومن صفعا خاصف وسئل عما سئل حال ان لكم الوالدين نظم وسئل حال ان نضع قبل ما وصي بالوالدين
اعرض نقل جملة بان للعطف للتفسير وذكر ما لكاس كلام وهما من لسان والساعت جملة وصفا اسن للس للعطاو لما كان التخصيص للوصية بالوالدين
على الحاق على وجه الوالدين ذا نقول ان لكم ما سبب لوصيا في حق ان قوله ان اسكر لي ولوالديك سند اكان الشكر مه وذكر شكر نوع مقام للوصية
للوالدين لانه اوفى بسبب اما على ان لكم الوالدين سكر له لان ما اتعاه عليه يعين عن عنق حقه واما على ان شكر سما وسبب سكر نوع في ذلك
اعتبر مزيد حث على شكر سما ولما عان لعظم الرب سكر انعام عندهم على المستوجل من يحاربه اذا صاحبه ناذا اوصى بمحاربة الغير كان للنهي على للوصية
ما واذا سكر اولا وسكر الغير ما ثنا واما على ان في الرعلى الوالدين فحما ما في السكرين ومن للطاعة وله مستعفاف في قوله اذا الطب وصوت
كلمة الرجم عطفا عاما على فعل وسوحال اسم الجنون والخفقان افعوان العلت والاسهال الرجم ما ذا والمراد تلبسه ما قبله من جواز الوجد وسن كلا شان
كان قوله الجات وسوقول عبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي وصل على السيوطي بن عادياء اليهودي على التصغير ذا المراد الم يدنس بن اللوم عرضه بكل
رداء يزيد جميل اي اذا لم يدنس الرجل ما كسبه اللوم واعتاد دنائي طلبه بعد ذلك حسبا جميلا ووقع في بعض نسخ لما بما رضي انه مدل في وزانه
قال اول من قال ما مات ضعيف ذا الذي عليه ولا من خرف فعل بالهرم ستعمل حيث ولا يحوز في الصواب ابو زيد طل دمه واطل دمه واطله اذا اهدره والاطال
طل دمه مانع ابو عبيد وابكى بني سعد ابا دهبل الجمحي قتيلا بالطف وطل دمه واطل دمه اللهم الان قال ان لا عراض لغة اذا
جعل الهاء ضمير الشئ الباقي بان قال لا يشترط في مطلق لا عراض ان لا يكون لتحاور لا عراض صحيح لكونه غير طل بل لغة اذا كان جملة معمولة ولا يحال
من لا عراض معنى وفي الشكل يكون حالا لانه حاجة الى مسوغ لا صلي ان للذكور لكن يخ اصلا لي بوس حالا لعدم من لا عراض بل كونه جملة اوامل مبتدأ لا
ما لا يكون جملة لا بد ان يكون لتحاور لا عراض والعقل ان ما لا يوجد اذا كان سوجوع ما للمنفي من لا عراض سوكا عراض مطلقا
وانما عرف ذكر سوتهم لا يحال من لا عراض ثنا عيا ان الجملة حيث من جملة لا يكون لا اعراض لا يمكن ان تكون لا قوله جملة كان اوامل اوا كثر ليس بردا

على ذلك ان شاء الله تعالى. قوله والدلالة هي كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر لا يريد بالعلم هنا مطلق التصور الشامل للتصور والتصديق مطلقا
او معه الحكم يقينا والمراد بالشيء ما هو المشهور من معناه اللغوي وهو ما يمكن ان يعلم ويخبر عنه لا ما هو موضوع [illegible]
[illegible] قوله [illegible] على الوجه [illegible] بضم الهمزة وسكون الحاء المهملة
[illegible] يدل على الوجه مطلقا [illegible] بضم الهمزة وسكون الحاء [illegible] قوله فان طبع اللافظ [illegible]
[illegible] طبع اللافظ [illegible] السامع [illegible]
[illegible] طبع اللفظ [illegible] الوضع للافظ [illegible] السامع [illegible] عند سماع اللفظ
قوله كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار [illegible] اللافظ [illegible] قوله [illegible]
واعترض بان الدلالة صفة اللفظ [illegible] على ما هو المشهور ان الفهم صفة السامع والدلالة صفة اللفظ [illegible]
[illegible] الدلالة [illegible] اللفظ والمعنى [illegible] الوضع
[illegible] اللفظ [illegible] للمعنى العالم بالوضع [illegible]
[illegible] الدلالة [illegible] اللازم [illegible] اللفظ [illegible] للمعنى [illegible]
باللازم [illegible] الدلالة [illegible] للمفعول [illegible] للمفعول [illegible]
[illegible] الدلالة [illegible] كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى [illegible] الشارح [illegible]
[illegible] للسامع [illegible] الدلالة [illegible] اللفظ [illegible]
[illegible] باللفظ [illegible]
الدال اللفظ [illegible] الدلالة [illegible] قوله وجوابه [illegible] صفة اللفظ [illegible]
[illegible] السامع [illegible] للمعنى [illegible] السامع للمعنى من اللفظ [illegible]
الدلالة [illegible] فهم السامع للمعنى من اللفظ [illegible] للمعنى من اللفظ [illegible] كون
اللفظ بحيث يفهم منه المعنى [illegible] الدلالة [illegible]
[illegible] يفهم منه [illegible] اللفظ [illegible] بحيث يفهم منه المعنى [illegible] الدلالة صفة للفظ [illegible] الفهم [illegible]
[illegible] للمعنى من اللفظ على كونه بحيث يفهم منه المعنى [illegible] من قولهم فهم المعنى من اللفظ [illegible]
كون اللفظ [illegible] كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى [illegible] صفة للفظ [illegible] من اللفظ [illegible] دلالة
على كونه بحيث يفهم منه المعنى [illegible] فهم السامع [illegible] بالمعنى [illegible]
[illegible] اللفظ [illegible] اللفظ [illegible] الفهم [illegible] بالمعنى [illegible] باللفظ [illegible] السامع [illegible]
[illegible] الفهم [illegible] للفظ [illegible] المفهوم من [illegible]
الفهم [illegible] على خلاف [illegible] الفهم [illegible] اللفظ [illegible]
[illegible] فهم السامع للمعنى من اللفظ [illegible] كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى [illegible]
[illegible] الدلالة [illegible] اللفظ [illegible] من الدلالة [illegible]
[illegible] الفهم [illegible] صفة اللفظ [illegible] الدلالة [illegible] قوله [illegible] الدلالات [illegible]

يكون المدلول عليه تمام ما وضع له اللفظ والثاني يكون داخلا فيما وضع له والثالث يكون خارجا عما وضع له [illegible] على ان [illegible]
الدلالة بتوسط الوضع [illegible] الوضع [illegible] والخروج عنه [illegible] قوله [illegible] دلالة اللفظ
[illegible] وضعه [illegible] الدلالة [illegible] الطوسي [illegible] اللفظ
[illegible] دلالة اللفظ [illegible] على قانون الوضع [illegible]
[illegible] دال على [illegible] اللفظ [illegible]
[illegible]
[illegible] الدلالة [illegible] الكل [illegible] اللازم [illegible] اللفظ [illegible] الكل [illegible]
[illegible] اللازم [illegible] الدلالة [illegible]
[illegible] الوضع [illegible] على قانون الوضع [illegible] المطابقة [illegible]
[illegible] المطابقة [illegible] الوضع [illegible]
[illegible] اللفظ [illegible]
[illegible] الكل [illegible] اللفظ [illegible] اللازم [illegible] الوضع في الدلالة
[illegible] المطابقة [illegible] الموضوع له [illegible]
[illegible] اللفظ [illegible] اللازم [illegible]
[illegible] المطابقة [illegible] الدلالة [illegible] الدلالة [illegible]
[illegible] التضمن والالتزام [illegible] دلالة اللفظ
[illegible] الكل [illegible] على الكل [illegible] الكل [illegible] دلالة اللفظ على تمام ما وضع له [illegible]
[illegible] المطابقة [illegible] الكل [illegible] الكل
[illegible] دلالة اللفظ [illegible] اللازم
واللازم [illegible] اللفظ [illegible] الكل [illegible] الكل [illegible] اللازم [illegible]
[illegible] الدلالة على اللازم [illegible] الدلالة [illegible] اللازم [illegible] الدلالة [illegible]
اللازم [illegible] دلالة [illegible] اللازم التزاما [illegible] الكل [illegible] اللزوم [illegible] دلالة اللفظ
[illegible] التضمن والالتزام بالمطابقة [illegible] الكل [illegible] اللزوم [illegible] اللازم [illegible] الدلالات [illegible]
[illegible] المطابقة [illegible]
على توقف الدلالة [illegible] المطابقة بالتضمن والالتزام [illegible] الشارح [illegible]
[illegible] الكل [illegible] لمطابقة [illegible]
للزوم [illegible] على اللازم التزاما لا مطابقة واذا اطلق على الملزوم [illegible]
[illegible] على الكل [illegible] مطابقة [illegible] التضمن والمطابقة [illegible]
[illegible] اللازم [illegible] مطابقة [illegible] على اللازم

دل عليه مطابقة والتزاما ثم اعترض على نفسه بان للمعنى الدلالة على المعنى المطابقي سوقت على كل ارادة واجاب عنه بما مر المشارح بقوله وفيه نظر

لان هذا الكلام صحيح عند من لم يعتبر قيد من حيث السليمة لا يحتاج ولا اعتراض فيه قوله ومذهب كثير من الناس الى ان المعنى فهم الجزء في ضمن الكل والا التزام فهم

اللازم في ضمن الملزوم قيل هذا من محله في قوله وانه اذا قصد باللفظ الجزء او اللازم كان المجاز صارت الدلالة عليهما مطابقة لا تضمنا ولا التزاما لظهور

ان اللفظ الموضوع للكل اذا لم يكن موضوعا للجزء واطلق عليه كان مجازا ويفهم منه الجزء في ضمن الكل فان المعنى عند سماع اللفظ ينتقل منه الى

المعنى الموضوع له ويفهم الجزء في ضمنه ثم بتوسط القرينة يدرك انه ليس بمراد بل المراد هو الجزء فكان مفهوما في ضمن الكل لكنه مراد لا في ضمنه والتوقف

من فهم الجزء في ضمنه وارادته في ضمنه ولا يقال هو دلالة التضمن دون الثاني ولذا اطلق اللفظ على الجزء اي انه ... اي ارادته من اللفظ

في ضمن الكل ولا يقال ما قيل حالة ولا تعلق للقرينة بالفهم في مثل هذا المجاز بل بالارادة وما ذكره من صيرورة الدلالة على الجزء او اللازم

مطابقة لا تضمنا او التزاما مبني على ما مر من ان اللفظ موضوع بازاء المعنى المجازي وضعا نوعيا ثم ان اللفظ اذا دل على معنى بالمطابقة

لم يدل عليه في تلك الحالة باحدى الاخريين لكونها اقوى كلا منهما وكلاهما ممنوع اما الاول فلان الوضع المعتبر هو تعيين اللفظ بنفسه بازاء المعنى

لا تعيينا بانه مطلقا صرح به في المفتاح ولا شك ان تعيين اللفظ بازاء المعنى المجازي ليس بنفسه بل بقرينة شخصا او نوعا فلا يكون المجاز موضوعا للمعنى المجازي

لا شخصا ولا نوعا واما الثانية فلعدم التنافي في اجتماع الدلالات ولا يقال ... ويمكن ان يقال يجوز ان الوضع بالاشتراك يحصل

على معنى انه تعيين اللفظ بازاء المعنى وهو شامل للوضع النوعي والشخصي فيدل فيه المجاز وانهما يعني اللفظ بنفسه ... ومن ذهب الى ان اللفظ اذا استعمل

في الجزء او اللازم صارت دلالته عليه مطابقة لا تضمنا والتزاما نظرا الى المعنى الاول وقال بان المجاز موضوع للمعنى المجازي وضعا نوعيا وانه قال انه لا يحصل

له تمام القول بانه فيها وان كان القول بالمعنى الثاني هو المعتبر عند الجمهور على انه لا منافاة في ذلك ويقال لا مطابقة ... ما ساع اجتماع الدلالات

كما قول وهو ضعيف لان كلام مرجوحا ما ذهب اليه كثير من الناس عن الشيخ الرئيس شرطا في دلالة التضمن والالتزام ان لا يكون اللفظ مشتركا بين الكل والجزء

حيث قال في كتاب الشفاء ان دلالة المطابقة وتبعه صرفه دلالة التضمن والالتزام باشتراكهما في الوضع والعقل وشرط فيهما ان لا يكون كلاهما دالا بالاشتراك

على المعنى وعلى جزئه كالممكن على العام والخاص او على لازمه كالشمس على الجرم والنور واشتراطه بما ذكره الشارح ومن ... اما ما يطعن فانا لو فرضنا

اللفظ وكان عالما بالوضع يعقل معناه لانه الرد على القائل بوقف دلالة اللفظ على الارادة وما سواه وكل مذكور دون التمثيل في الرد

على انه هو المجاز دعنى حيث قد صرح في شرح المفتاح بانه صار المعنى الثاني الوضع قوله وعلى ما ذكره هذا القائل ان القائل بوقف الدلالة مطلقا

على الارادة وهو الشيخ الرئيس ومن هو صرح به في كتاب الشفاء حيث قال ان اللفظ بنفسه لا يدل البتة ولولا ذلك لكان لكل لفظ حق من المعنى لا يجاوزه

بل انما يدل بارادة اللافظ فكما ان اللافظ يطلقه دالا على معنى كالعين على ينبوع الماء فيكون ذلك دلالة ثم يطلقه دالا على معنى آخر كالعين على الدينار فيكون

ذلك دلالة فكذلك اذا اخلاه في اطلاقه عن الدلالة على غيره دال ... يتضح ان شارح ما ... دلالة اللفظ وضعه كانت منعطف بما ترك الالتفاظ

للحادثه على كونه الوضع الى آخره ما سلف بما سلف قوله سلمنا صحة ما ذكر الى قوله فظهر ان المعتبر بالحيثية ما لابد منه كذا وقع في بعض النسخ وسلف

اللهم الا ان يحمل على الخط وقوله لا يظهر انا مطابقة ام تضمن ويستلزم ذلك لما لا ... مطابقة لا تضمن مستصحبها حد التضمن وكذا الحال في اللازم قوله ولا يظهر ان

مراده اي مراد ان الخاص قبل الظاهر ان مراد الشارح العلامة هو هذا الحاصل وهو ان يقال كلام ويحتمل ان ظاهر الكلام لا اذا قصد المتنبه على قصور

عبارته عن تحصيل المقصود ويمكن ان يقال ليس في كلام العلامة ما يدل على ان مراده هذا الانه قال وشرط بعضهم في هذا القسم ان يكون اللزوم

ذهنيا بين المعنى الخارجي ... حيث يستعمل الذهن من المسمى اليه وليس فيه دلالة على ان معنى اللزوم هو عدم الانفكاك وكل عاقل وغيره وظاهر

انه لو اشترط مثل هذا اللزوم لخطأه في ... اشتراطه وعدم صحة على تعين الدلالة من ... للمعنى من اللفظ في اطلاق بالنسبة الى العالم بالوضع اشترط

في الالتزام اللزوم الذهني بمعنى عدم الانفكاك وبه مشعر تفيد لفظ المعقول ولم يحمل ذلك المجاز والكنايات ثم اقام على ذلك لجعله لم بل الدال

ككل الالفاظ

١٤٠

عليها عند الجمهور لا يكون الا في المطابقة والتضمن وقد تقرر انه فهم المعنى منه اذا اطلق اشترط ذلك اللزوم لم يمكن الفهم ولا استعمال في الالتزام اما

وهو المناسب لقواعد العربية والاصول وقوله بل لا يمكن دلالة الالتزام اصلا لما تبين في الوضوح والخفاء وذلك لانه اذا كان معنى اللزوم عدم

الانفكاك يكون لازم هذا المعنى لا ينفك عن الملزوم وللازم اللازم ايضا لا ينفك عن اللازم بالمعنى المذكور وهلم جرا فيكون الكل واحد من اللوازم

مساويا للآخر في الوضوح والخفاء لاشتراك الكل فيما في هذا المعنى فاذا كان للشيء لوازم بعضها بعضها بعيد وبعضها قريب واحد واحد

بالمعنى المذكور يكون الكل وقد ثبت مساويا بالاتفاق فلا يكون دلالة الالتزام متفاوتة في الوضوح والخفاء فكذا ما يرد عليه ما قيل ان لازم لازم الشيء اذا

كان لازما له لكن دلالة اللفظ على لازم اللازم اخفى من دلالته على اللازم لان الذهن ينتقل من اللفظ الى ملاحظة الملزوم اولا والى ملاحظة اللازم ثانيا

والى ملاحظة لازم اللازم ثالثا فيتضمن للملاحظات وبه يزداد تفاوت الدلالات ويتصف ايضا بالدلالة التضمنية ويسارع فيه الكلام

وما يرد عليه السيد قدس سره بانه انما يتم لو تنقل الذهن الى اللوازم اجمالا بل تفصيلا بالملاحظات المترتبة ولو انتقل اليها اجمالا فيفي ورده عنا

تأمل قوله وللمقصود من قولنا موضوعا يوضع كل لفظ موضوعا بوضع كل واحد منها هذا الكلام على ان الموصوف باللام معناه الاستغراق

وان لام التعريف للاستغراق اذا دخل على الجمع يبطل معنى الجمعية يستغرق كل فرد فيكون قولنا موضوعا يوضعه لفظا موجبا كلية ورفع الايجاب

الكلي هو السلب الجزئي كما اشار اليه الشارح رحمه الله بقوله وهذا ان لم يجر قوله ويرتفع ما قال لا التوقف بين الحواشي ان المعتبر في التغاير بحسب

الاطلاق والمقصود في الثاني التغاير بحسب الزمان وهو الحال اي في حال اطلاق اللفظ وكلام الحواشي ما ذكره الفاضل الابهري في شرح المطالع

قوله اي مراتب لزوم كالجزء الكل فيه لك الاصرار لجزء الكل للاجزاء ليست التضمن في شيء بل من كالالتزام وكان لا لتساوي اللازم ومراتب اللزوم

اللوازم للملزوم ولزوم الملزومات للازم بسلام مؤلفة طواز لان يكون لشيء ولعله انه شامل لكل من القسمين فهو من مسائل الالتزام الا انه اراد باللازم

ما هو خارج عن المسمى اعم من ان يكون لازما او ملزوما للمسمى قوله بلا عوز لوازم بحيلة اللزوم اي بلزوم تلك اللوازم بواسطة بحيلة بحسب ان يكون لزوم لازم

للملزوم بعد وسائط مغاير اللازم لكن لزومه بواسطة آخر الملزوم كالجزء للمضاف بواسطة كالجزء اللازم لكن احراق الحطب اللازم كالنار للطابخ

اللازم لكن حيث كان اللازم لكن القضاء اللازم للمضاف في الوجود فان الملك المضاف مع كون الرب والسالخ لم ... لا يتوقف الطبيعة لم يكن ذا

في تصلحه بواسطة استمرار بادث ... لاجتماع نحو الطبيعة يوجب بوي وسواء استمرار العادة ولازم لا استمرار موجب ماء اللازم لا انفكاك

مناسبة وجوابها ان وضوح اللازم لكون ساحة متعددا ان وانا من اللازم للكل بشرح مساحة السماء كمن ... اقتضاف اللازم للمضاف والزوم مراد

المفصل لا بواسطة معدم اللازم لكمال وضوح الدراعي الى تمام اللازم بعد الى الطابخ اللازم كالنار ولا كل اللازم لكن القضاء اللازم بين اضافة

اللازم للمضاف قوله بان فضل بعض ان يكون كلام بالعكس اي يكون دلالته الشيء الدال وذلك المعنى ومن جزء على وذلك المعنى اوضح من دلالة الشيء الدال

وذلك المعنى جزء عليه لان فهم الجزء سابق على فهم الكل فيكون فهم جزء الجزء سابقا عليه من فيكون دلالة لفظ الكل عليه اوضح من دلالته على الجزء وهو

مما لا مجرد كما انه بالعموم صرحوا بان التضمن تابع المطابقة ذهب بعض اهل الميزان الى ان اللفظ اذا اطلق سار الذهن الى معناه المطابقي ثم ان

كان له جزء يستقل الذهن الى الجزء انتقالا من حال الى التفصيل بعكس الحد والمحدود فيكون على هذا دلالة التضمن تابع لدلالة المطابقة بحسب الدلالة وصل

هذا ضعيف لاستلزامه تقدم وجود الكل على وجود الجزء الا ان قدم لزوم كان على تقدم الجزء على الكل في الوجود ان او فهم الجزء عند اطلاق اللفظ الدال

معناه مركب صريح ضمن المركب وهو المفرد او الوجود لكونه ودهب اهل التحقيق الى ان اجتماع للدلالة التضمنية بعين الدلالة المطابقة ولا تغاير

بينهما بالذات بل بالاعتبار وليس ههنا الا فهم واحد والتغاير باعتبار كان اضافة الى مجموع الاجزاء مطابقة او الى كل جزء تضمن وليس في التضمن انتقال

الى معنى الكل ثم منه الى الجزء كما في الالتزام يستقل الذهن من اللفظ الى اللازم ومنه الى لازمه لينحصر فيها ان ولذا قالوا التضمن فهم الجزء في ضمن الكل والالتزام

فهم اللازم بعد فهم الملزوم قوله ثم هو لانهم نبهوا ذلك على ان التضمن فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل وكثيرا ما يفهم الكل من غير التفات الى الاجزاء فهل يعتبر دلالة

ما ان التضمن لازم للمطابقة في المركبات وملاحظ للزوم على ما ذكر للامام ثم الكل بلا شبهة غير التضمن بها وقد حكموا بان التضمن تابع للمطابقة على
سبيل التبعية
سبيل ان المقصود لا صحاب وضع اللفظ لمعنى فهمه لا يتم مرة وردوا على قائل بان خواص التركيبات دلالة اللفظ على معنى اما بسبب الوضع واما
بسبب آخر كالعقل بما وضع له البيان ان الكل في التضمن اصلا والجزء للمطابقة لقواعد العلم ان قائل اللفظ الموضوع للكل متى خطر بباله الكل
اخطر بباله كل واحد من اجزائه لاستلزام الكل جميع اجزائه وهذا الفهم اجمالي والتفهيم اجمالي مع الدلالة المتضمنة اللازم للمطابقة في
المركب وهو مسلم على ثم الكل ولا خلاف الدال بوضع على التضمن ايضا لانه خلاف الوضع ليس بشيء ثم لا نسلم انه مراد بلفظ الكل
وجود في الدلالة المتضمنة بل ملاحظ لانه اجمالي معدوم الكل اجمالا انما يتم بالتحليل فيحلل اولا الى اجزائه ثم يلاحظ، لانا نقول
معدوم على فهم الكل اجمالا وفيه منع صغرى انه ملاحظ عند وضع فهم الكل، ونمنع كونه مرادا باللفظ سلمنا وقوفه على ملاحظة الموضوع له
ملاحظ الكل اسكون اخص من فهم الكل اجمالا هذا الوجه وبالجملة لا خلاف في المدلولات التضمنية وضوحا وخفاء من حيث انها مرادة والمعتبر بما يصح
الصور ثم المراد الالتزام مطلقا واعلم ان رئاسة العصمة والوضوح يكفي لان يقال اعلم، البيان حين وجود اما ان لا يراد بالكل جملة وضوحا وخفاء،
لا شك ان في الدلالات للمعاني الثلاث التضمنية لا ثم اسم وظاهر ان المراد بالمعنى في قولهم ان المراد المعنى الواحد المعنى المراد بالكلام للمعدود في باب
الصلاة المعنى بشهادة العرف، مصدرا وقد تقرر عندهم ان العزم صرحوا بان التضمن تابع للمطابقة على معنى ان المقصود لا عام من وضع اللفظ لمعنى فهمه
وفهم لازمه يتبعه لغم وكل للمعنى الموضوع له وان التضمن لمعنى لا ثم لازم في ضمن ارادة الكل اجمالا وسوء المراد بالتضمن اللازم
للمطابقة وتابعها فهم لزوم، وملاحظة من حيث انه لفظ الكل ومدلول بالدلالة التضمنية وهذا خلاف وضوحا وخفاء، انما يرد هذا المنع لو اعتبروا
الدلالة التضمنية نظرا الى المعنى الثاني والاكثر حيث المراد بلفظ الكل هذا المعنى فلا نسلم كونه مدلولا تضمنيا والم يعتبروا نظرا الى الدلالة
التضمنية ولا نسلم كون الجزء مدلولا تضمنيا لان اللام للعهد فهم الكل وتبادر منه لا شمال وسكت كما ان حوالة الشارح على
ما يحرر كما يلمح الحال وانه لعلم مراد المقال هو وكثير من اهله الكمال نصريه عن اهله الكمال في الشرح قالوا لا تصور الا في المعاني التركيبية بخلاف
الكلي عرض للموصوف او ملاصقه قالوا تصور للمعاني لان زاده هو، هذا ما سبق في هذا المقام وسيعد موضع نظر اهل عصرنا في الحواشي نوضح توضيح النظر
هكذا اما اولا فلان عدم الوضوح والخفاء في المطابقة مما لكي للملاصقة فيه لان العلم بالوضع عين لا عتياد الجازم غير مزول بل الظن وهو قابل للشدة
والضعف واما ثانيا فلان الوضوح والخفاء في التضمن غير واضح لوجوب تصور جميع اجزاء عند تصور الكل ولكون التضمن تابعا للمطابقة معنا بالنسبة
في الحصول عند اللفظ لا الزمان والزمان واما ثالثا فلان تعدد للمعنى الواحد بما وجد به الكلام المطابقي لمعنى الحال بحال تغيره اللفظ ولا يدنيه
يصح الكلام وصاحب الغرض كما ذكرنا قبل هذا ولو سلم فلان كان خلاف في المطابقة وضوحا وخفاء لكن لا يضر خلاف في التضمن
وضوحا وخفاء وما يلزم من ان المراد بالالتزام خلاف الوضوح والخفاء ان يكون وكل بالنظر الى معنى الدلالة لا لحدى معنا اذ لا شعار في التركيب هذا التعسف
للشارح ضعيف على ان خلاف في الوضوح والخفاء، سواء كان بالنظر الى معنى الدلالة او باعتبار عنه وهو قال لا تصور في المطابقة اصلا في وضوحا وخفاء،
الكل لا خلاف في العلم بالوضع وذكر انه لا ضبط للشيخ وليس له اطلاع عام انت علم الحال طن الوضع ثم سلمنا ارادة المعنى الواحد بالدلالة المطابقية
مراعاة لمراد الوضع والخفاء ثم لا نسلم ان ما ذكر معنى بل معناه ان خلاف في المطابقة بحسب مراتب الوضوح والخفاء لا يضر في التضمن
دل على ان المطابقة وحدها لا تحصل مراد الله المذكور وهو كذلك لان اعتبار هو عزاز ولكن لا نسلم ان كون من مراتب الوضوح وانا نمنع
قد سلمت ان الدلالات التضمنية تخلو وضوحا وخفاء بحسب انها مرادة باللفظ ومقصودة بالدلالة التضمنية لكن لا نسلم ان التفاوت في ذلك
لا جزاء مقصود تصور الكل فلا يراد من اللفظ الموضوع للكل اذ ترك من اجزائه والمراد واضح وان كان الدلالة على كل منها تضمنا ولا بعض خلاف

الدلالة التضمنية وضوحا وخفاء، الا ان ما دل عليه بالتضمن تخلوت وضوحا وخفاء من حيث انه مراد باللفظ لما مر من ان للمعنى المراد وجوه
الثالث بان لا نسلم ان اللفظ للكل يحتاج انما يحتاج عما ما تصور معناها على ما له اسما ولا، وهو ممنوع وما ذكر اولى بانا نسلم ان ما ذكر
في تضاعيف ما ذكر من مرجع عام موضوع على البيان الى معناها والاولى لا يدري ما من السبب لا مور منها بيان ان مسلم بتاء لا خلاف في وضوحا وخفاء في
المطابقة ام لا فقد سلم الجمهور الى انه لا تتاء في الدلالات للعقلية الصرفة معنا وبعضهم الى انه لا تتاء في الدلالات الوضعية الصرفة فقط لكنه بتاء
في العقلية الصرفة فقط وفي العقلية والوضعية معا وبسبب بعض اساطين التصوف من الشارح كالجيم وسليمان وعزميا الى انه لا تتاء في الوضعية الصرفة والخفاء قالوا
ان السبب لاصل حقيق من اصول هذا الفن بدليل ان لا مراء انت معنا وفي الوضوح وانه يكون من الملكة والمطابقة على ما لا يخفى وقال السيد في حاشية
هذا الموضوع وقال الشارح وهو على عكس ما قاله ضلوا وهو العناد والكاشي انه للامام ان يكون مراد البيان في الدلالات العقلية فقط واما اللام
ان لا يكون في الوضعية فقط بل في العقليات الصرفة وفي الوضعيات والعقليات شمولا ان اريد المعنى الواحد بالدلالة المحتملة بالوضوح على نحو ما
ذكر فلا يكون الطريق لا وضح غاية الوضوح من الوضعيات وما سواها من العقليات ومنا انه قد تقرر ان لا لفظ للوضع لم يوضع لا فقط ومعنا نا كثر
بل لا فقط للمعاني التركيبية جدا بحيث الدور والى على البيان شمولهم على المعاني لانه ما صح كنه انا ذ، التركيب طواعية الوضع صحيح على المعاني
عنا فقط وانا يا فعا هذا ضعيف ان دلالة اللفظ الواحد معنى واحد حركت في عن قوم المطابقة لصفي الحال وهذا ما يصح ان يكون وجه النظر ومنا ان ما ذكر
من ان دلالة الشيء بحيث الزم، او وضع عن دلالته على ما هو، انما هو بالنظر الى العقل واما بالنظر الى الطبع الخ من وضوح بصدر عنا لا نسلم ان
غزارة الله وقلة حكمه بصدر عنا صفات ذاتية فالله وما بالعكس قال الشيخ في الشفاء، هو مور العامة اعرف عند الطبع ثم قال اذا ما سنا ما بين
هو مور العامة والخاصة ثم فاستنسرها معا وبين العقل وحده فالله مور للعامة اعرف عند العقل واذا ما سنا سنهما معا وبين نظام الوضع
والله م المقصود في الطبيعة الخاصة وحدها فالله مور النوعية اعرف عند الطبيعة ثم قال وسان كنه هذا ان الجسم مع عام ولا يما موجسم ان سلم لكن
هذا الجسم والطويل ايضا مع عاما واخص من الجسم ولا يما موصوف ان سلم لكن هذا الطويل ولا نسلم ان الجسم مع عام ولا يما موجسم ان سلم لكن
ان سلم فلكن هذا الانسان فانا نسبنا من الطويل انا العرض للاركة وراعنا في وكل نوعين من الترتيب وهو ما سوى به العام واخر
منا سبة سواء عرف فانا نلمس على ان مدار كل الحس والتعقل ان هذا الجسم موصوف الطويل الا واد ركل انه هذا الجسم وان مدار كل انه موصوف الانسان
الا واد راك انه هذا الطويل وهذا الجسم وقد يدرك هذا الجسم له الحي من بعد ولا يدرك انه هذا الانسان ووضح ان حال الحس اضعاف من
الجهة كحال العقل بما قال لنفعا ما لا عرف عند العقل من كل مور العامة والخاصة وكل مور البسيط والمركبة مور العامة والبسيط وعند الطبيعة مور
الخاصة النوعية والمركبة اعرف كحاله وبهذا ان مراد الشارح في السفاء من قوله ان الحس ما كحال العقل في ان مور النوع بالنسبة الى الطبيعة
وانا اطنبنا الكلام لسكشف لكن على الزام وسكت لا فحام هو، ومنا ان الغرض لا يحصل بالكلام ما لم يعلم ان المتكلم بغرض كذا وهو
وعده بعد استكماله ان يكون المراد بالمعنى ما وضع له من على ما سبق من كلام المصنف اعلى السكاكي وصوغه ان ما ذكر السكاكي ان صح الكلام على ما ذكر لا
لم يستقم وح يكون ان ما ذكره السكاكي من اللزوم ومنعنا ان ما ذكر السكاكي ان صح الكلام على ما ذكر السكاكي من اللازم الى الملزوم ليس بصحيح
واجبت عنه بان مراد السكاكي باللزوم المستتبع واللازم التابع والوجدت في العقود واللازم العقد والتعلق بحيث يكون صحيح للانسان ان يخلفه الى
مبتدع سواء كان نوعا عقليا او عاديا او اعتباريا او ادعائيا او وضعيا بصدر عنا ان لا نسلم ان من اللازم الى الملزوم انما هو بالعقل بل يكون حسيا او
للملزوم او لغيره وسلمنا ان لا نسلم ان من اللازم الى الملزوم بعقد مسا واته انما يكفي صحة ما ذكر لا نسلم ان من اللازم الى الملزوم لكن
بجزئه لا نسلم ان من الملزوم الى اللازم وانت علم ان اللفظ للموضوع له تابع العقد والدلالة والمعنى المكنى عنه سوء للمقصود لا صلح باللفظ واراده
المعنى الموضوع له لا لزامه بل يستعمل منه الى المكنى عنه وفي المجاز، لا بد من الموضوع له تابع العقد وكذلك لا اصالة ولا تبعا نظرا الى التوسط للعلاقة

عن ارادته فلا يمكن ان يراد بالملزوم المستتبع وباللازم التابع في القصد وكذا ادعى ان يراد بالملزوم المعنى الموضوع له وباللازم المعنى الذي
اللازم في الجملة وهو المعنى المجازي وهذا التوجيه يظهر من كلام السكاكي في الفرق بينهما وبه يندفع الاشكال وقد يقال في بيان ان مبنى المجاز على
من الملزوم الى اللازم ومبنى الكناية بالعكس انه لما كان ادعاء ان يصدق كل ما عليه او لا يصدق وعلى كل تقدير يكون واللازم ولا بد في المجاز ان
يكون الملزوم فيه مناسبا والا لا يمكن ارادته منها وهو خلاف للعذر ولا يمكن ان استعمال اللازم من حيث انه لازم الا ان يكون
كذلك ولو اللازم كما في قولهم طويل النجاد على كل استعمال من الملزوم للاتيان بهذا السبب فلا يكون استعمالا من اللازم وحينئذ يكون
ذلك اللازم ملزوما واما انها والالم يحصل اللزوم كما في اللازم مجي في المجاز دون جهة اللازمة في الكناية كما اشترط امكان الملزوم واللازم معا
فلا بد ان يكون للملزوم متضادان حتى يكون متساويات بحيث صحت نفسها تحمل عليها لكن لا استعمال من الذات الى الصفات
ومن الى الذات ومن احدى صفتي الذات الى الاخرى لكن اكثر استعمالها من الصفات الى الذات لان اكثر علومنا مكتسبة لكننا نعلم قصتها
او ادراك الحواس المدركة للصفات دون الذوات الكلية فهذا الكناية على ما هو المحققين لا على ما قالوا من الكناية على الاستعمال من اللازم الى
الملزوم لهذا هو الغرض قوله حيث الكناية على الاستعمال من اللازم ثم ظاهر هذا الكلام الى غير ذلك اللفظ المراد به لازم ما وضع له والمراد باللازم
ما هو خارج عن المعنى الموضوع له حمل عليه باللفظ متوسط الموضوع له وبهذا الاعتبار يكون لازما يوضح ما قال بعض ان فاصل ان اللفظ
الموضوع اما ان يعتبر المعنى الموضوع له او ما له علاقة به وبحث يستعمل الادمن في الموضوع اليه في الجملة وهو المسمى عندهم باللازم في جميع اقسام المجاز
ولذا قال انه بحيث فقول واستغنى بما فيها من ان الضابط فيها الى ما يشير الاشارة والى ان ما ذكره السكاكي في التشبيه بمعنى جعله حده
فيما كونه مقصدا من المقاصد البيانية لان كل ما هو المقصد لا يحتاج الى ان يدخل في المقاصد وقد عرفت ان الحق ان التشبيه اصل
براسه من اصول هذا الفن يشتمل على النكت البيانية ولما ان تصاعد في الوضوح مع كون دلالته مطابقة وان ما هو سبب الدمن عدم ما اراد المذكور
بالدلالة الوضعية ليس بشيء وقال بعض مشايخنا اللفظ ان استعمل في الموضوع له فحقيقة وان استعمل في لازمه فان كان بعلاقة للمشابهة او غيرها فيمتنع كل ول
انما يوجب فالكلام في ارادة ما وضع له فاستعمال اولا يوجب سبيله فالثاني فيمتنع اما ما يوجد المانعة فمجاز مرسل او بغيرها فكناية فاصول علم البيان اربعة وتم
كاستعمال المجاز المرسل فالاستعارة مطلق المجاز ذكره فلا انه ليس الاستعمال لكن الكناية الى المجاز المرسل الا ان التشبيه كونه اصلا مقصودا اعم
لما هو الاستعمال خاص في التقسيم عليه من معنى لم تقتضي الى المعنى الذي الاخرى التي ما اوجب الكناية على المجاز المرسل وما قال من ان المقصود لا اصل
والتشبيه من المعاني الوضعية فيتبع ذلك فلا بد من دلالة لا يريد به ما هو مفهوم منها ولا يريد لذلك الوجه فيما عدا التشبيه
اللطافة ولكن ارادة هذا المعنى لا تنافي ارادة المفهوم الوضعي قوله كاللازم في التشبيه لا ول المعنى المفهوم ذكر في قوله ما يشتمل على التشبيه ذكر وجوده
وجه دال والامام بعدم الذكر قوله سوء مقصود به بذلك الشان يجب كذا فقد تطلق التشبيه دلالة اللفظ فيقال زيد كالاسد انه يشبه وقد
يطلق ويراد به المعنى وسوء كان له صفة وهو صفة للمتكلم دون الكلام والدلالة قد تكون صفة اللفظ وقد تكون صفة للمتكلم فلا بد ان يراد بما ساسه
الكلام بعض التشبيه ما اشار الشارح رحمه الله بقوله سوء مقصود ودلك بذلك على كذا قوله وظاهر هذا التفسير شامل لنحو قولنا قاتل زيد عمرا وجاء
زيد وعمرو ومثل ان يكون جاء في زيد وعمرو ويدل هذا على ثبوت المجي للكل واحد منهما وما يشمل ذلك للاخرى في المجي فالمتكلم ان اعتقد هذا المعنى
اللازم فله دلالة على مشاركة احد الامرين معا فلا يتدرج في التشبيه المذكور هنا وما ذكر من معنى الدلالة وان صح لا يمس التشبيه
المذكور عليه يكون تشبيها فكذا قولك قاتل زيد عمرا سوء العقل يرد متعلقا بعمرو ويلزم منه اشتراكهما في القتل ولا ان اعتقده اللازم
فلا يندرج وان قصد فهو لا يندرج كما يوجد مشاركة للا في القتل وكذا قولك قاتل زيد عمرو معا سوء الفعل بكل منهما وبيان
المشاركة المذكورة والعوان فاعل وفاعل للمشاركة والمشاركة ليس باللازم للزوم الظاهر فهو من قاتل زيد عمرو ومشاركة في فعل كلاهما

في زمان واحد فان مفهومها انما افاد وقوعها وان كان محصولها واحدا ثم قيل ان الدلالة على المشاركة في مثل شارك زيد عمرا انما هي بجوهر
اللفظ والقصد على ثبوت المشاركة لكل منهما متعلقة بالاخر وتلزم منه المشاركة في الحركة لكن غير مقصود وان كان مفهوما بنفس الحركة في مصدرها
كما قلنا لكن المفهوم من المثال المذكور مشاركتهما في مصدرها من جوهر اللفظ ولا اخرى من القصد ومنها لا عبرة عدم الفرق بين ثبوت حكم التشبيه وبين
مشاركة كل للاخر فيه ولم يوجد انها مثله فيها ولم يلتبس دلالة اللفظ على الثبوت عن الدلالة على كل من الاخر منها وليس دلالة للمتكلم على احدهما مستلزم
لدلالته على الاخر ادراكا يكون له فرد مقصود اعتبر قوله يخفى على المتأمل ان مراد الشارح ان التفسير المذكور يطابق مشاركة نحو قولنا قاتل
زيد عمرا وجاءني زيد وعمرو لما فيه من الدلالة على المشاركة المذكور ولو التزاما ملزم ان يكون من التشبيه وليس كذلك لكن يندفع بما مر الصادق
الصحيح واليه اشار بقوله وظاهر هذا التفسير ويتبادر ظاهره على الفرق بين المعنى المفهوم من نحو قولنا قاتل زيد عمرا وبين المعنى المقصود في المشاركة المذكور
ونظر بالتأمل انما يظهر في الفرق بان لا دلالة فيه مثل جاءني زيد وعمرو على المشاركة لانه انما استفيد من العطف او من الواو ادلالة الاصل
لا ول لان العطف لا يقتضي المشاركة كما يكون في مثل قولنا جاءني زيد لا عمرو وما جاءني زيد بل عمرو وعطفا ولا الى الثاني لان الواو وله معان كالمعية وغير
ساكت عن مجي زيد وعده ولكن يلزم ثبوت المجي لهما من تقدير الكلام في حكم العقل بالمشاركة لهما اولا ومثال الكلام في العطف بالواو وما يماثله في الدلالة
على المشاركة في الجملة لا في مطلق العطف واما ما مثاله فلان لا اشكال في نحو المثال المذكور انما هو باعتبار انه ساكت ومن مثل هذا الكلام الدلالة على
المشاركة في الجملة سواء استفيد من العطف بالواو او من مجموع الكلام وبعد ذلك الشارح يتبع ما ادى نظره قوله وشبه ان يراد فيه قوله بالكاف ونحوها
لا يخرج عنه اي يخرج عنه من اول كلام بلا احتياج الى مزيد التأمل ثم اه ما قبل انه قد ادى الى مثل الزمان ان جراج حكم المثال المذكور قوله كان
المحققين كالعلامة ابي الحسن الجرجاني والشيخ عبد القاهر والزمخشري والسكاكي ومن بعدهم وطائفة من الناس على ان نحو زيد اسد استعارة وتحقيق الكلام
في تحقيق المقام مستوفى في آخر باب التشبيه قوله وادخلناه لانه كان جواب عن الاشكال الركنين ما يكون داخلا منها سوى كونه وليس شيء منهما كلي
بل يعمل في مفهوم التشبيه المعتبرة بالدلالة المذكورة وكونه كذلك بالنظر الى منع عدم الدخول مستند الى دخوله في نحو هو وان نال الى ان يسلم عدم الدخول
مفهوم التشبيه والطرفين لكن يقال عليه باعتبار دخوله في الكلام الدال عليه وعن التشبيه الكلام الدال عليه لاجل التشبيه للوقوف بالتوقف المذكور
واحسن انما قال الواجد للركن للوقوف عليه والدلالة له تصور وجوده الا يتحقق الا به قوله لطرفان اي عن الخارج والشبه اما محسوسا ان
لا على بشاعة صفات له صورة للذكور في الحسي سنذكر انما اشار بانها باعتبار انواعها من الحاسات المتنبه الى قوله والطيوع ومن كيفية نفسانية اي
ملكة يوجد صدور الافعال بسهولة وقوله ملكة لانه انما ورد في الخلق من ملكة لا دل قيد الملكة في الكيفيات النفسانية ما يمكن ملكة لا يسمى خلقا الا
مدركونها جدا لصدوره قال اشار اليه بقوله بصدر عنه قال او لم يكن كذلك الكيفيات مبدأ لا يسمى انفعالا الا اكثر بعد السهولة لا كما لفظ
لا ان ملكة وهذا الصدور بصر ومال ما يمكن حيا قوله لانه عدم الخلق عن ما يشابه وكذا طرف ان قال عدم الخلق عن الصفات بها وقيل كيفية وجود يخلق
امر في الحي وعلى التفسيرين لا ولي فالعاقل يعني الخلق والموت تقابل العدم والملكة وعلى الثاني تقابل التضاد قوله ولذلك قيل من مدرك ما عد على ادراك
لان كلاهما المصير فكما انه لا يوجب لا صوا ولا لونا ولكن شكل واشكال ذلك علم ما يعلم بادراك البصر وما ادرك السمع لا لونه ولا نوع لا صوت ولا الوان
اللطيفة للسلح والعنبر للسكر مثل على ذلك ما عدا اجناس الحواس الظاهر قوله وانما جاز لاشعار يحتمل ان يكون من كلام هذا العاقل
وهو انه امر وان يكون كلام الشارح وكلامه في شرح المفتاح ربما يوضح قوله وانما اصبت النعمان لانه الصحاح النعمان معروف واحده وجمعه
سواء وانما اضيف الى النعمان لانه حماه ارضا كثر فيها ذلك وقيل النعمان اسم الدم لذلك الورد بسببه شقائق النعمان قال ابو عبيدة
الورد يسمى بطون الحي بالنعمان لانه كان لعدمهم بعمان ما يعتق واد في طرف الطائف وقال لبيد كان دار كوه الورد فان المعنى يصبح تشبيها
سمي الراهب مامام امثاله سمو حباب الماء حالا بعد حال ما عالم سال انه الكاسح السيل في الماء والماس احوال تعلى به ابرح تعاد ولو قطعوا

سم راسي واوصالي

تشريح دماغ

من قوله او معدل لان المعتد قد يكون بالوصف وقد يكون بالاضافة وقد يكون بالمفعول وقد يكون بالحال وقد يكون بغيرذلك
فهو مستقر الى الجاه النفع سل السيف اوجع والعدو خلاف السيف معلوم ويجمع على سيوف مذكر السيف في المال، سنفرة واصلام
الحرب استدلالا قوله ان اسما فاعل من العمل للمصدر معنا، انه ليس عطفا على سمار النفع بل على الفاعل العلام والقاعي حيث جعله عطفا على
وقد يكون الكواكب قد يكون جمع وجيع عنى عناء كما تقدم وفي حمل واسما مفعولا منه اتى عنى عناء كما تقدم اعتمادا وون العطف
مستطيل بحروطه يقال رجل محروط ومحروط الخلق ومحروط الوجه اذا كان فيها طول مع غرض عرض وقد يقال للجبان سالم الصدر في
امرار الملاعة التقدير سواء فيما غرفوله واعلم ان جاز وذلك بالنسبة وذهبوا الى قوله ودي بربع للركب لطي وما قوله والعين للعصوص
النسبة على وجه مخالفة ويكون اي بالحاء ثابتة على وجه قوله ان يرين اي العين نعتا واو بجر وصية نعتا الى قوله ان يعرن
مالكه عنا واي يحراعن عوضا والعمل للعصوص من النقير صفا نعت العين مالكه وفي لطست ديك قوله الشاعر موهنا اتاك كما تقاح وجه اللطاح
ان قالت عقيلة وتعاوده كما نه زاع الحركت عركه التهنو للدنو والعفاف وحركه الرجوع الى اصل كافراني طلاي ما يكون في الماء
من سرعة زايل مادته للطفه لان وحركه للسيح للعقدة في حال رجوعها الى لعقدا بالسرع لان حال وفي وجاعة ما من لا عند ال
وكذلك حركه من يدركه الجلد ويدع اسرع من حركه من هم مالدنو لان ارتجاح للخوف اعني اعامن ازعاج الرجا حصاة اسد ربا ماض
والطعنة نشر وصر النبح الملوف والعفاف جمع صه وهي كلابة عنفة يلحق بعطف البعير امر بقع العافي العامر والعافي وجعل الدين
على عنق الملحف مثلما في نفسه والحال الميم والرصيص من لا استقا، مجاز من حمل اهل الماء قال حمل اهل الحكم لان جمل لانسان يخف
حمله قال حملت الحمل حمله حملا كما كذا في الصحاح وفي لطافت ديك اي ما تح الركبتين في مية السكون قول الشاعر وهو عطف صحة
الحمل والمراد صوالعين حيوجه صفحة الى توضع محل اللوثة لان سرعا، والعطوة التحمل العنق والعلى الفاعي عنق النجم ومد اليدين في المشي والمراد كما
ولا يجوز منها في عن حدوث الوجه في يوهن على الفاضل العلامة حيث جعل منها وقال لمعت بالبرق او عارت داري وفي كذا وكذا
المصنف تعلق اسرار الملاعة بين علما فاضلا للعتبة ما قوله لنا زيد بصفو وبكدر عدم دوام احدى الصفتين ومعنا، ان زيدا متصل منزاحدى
الى الاخرى وذلك زايد على الحي منها لان كذا ذكر المصنف وفي ولا يخفى ان قولنا زيد بصفو ليس من التقييد المطلق
بل هو من قبيل لا ستقاق مالكا حيث صدر زيد حال استباط واستاضة مالما مذ حال العتبة، والكدر وذكر للشبه وون للشبه واسا الصفا، والكدر
حسل ويمكن ان يعتبر لا ستقاق في بصفو وبكدر مان سبيل استباط واستاضة بصفا، الا ان يكون حكون لاستقاق متعلقا بلازم زيد مالما، لكنه غير مقصود
كلام مالف العتبة التشبيه في زيد وجعل استقاق مالكا به مان شبيه مالما، مقصود وصحيح كلام ذي هذا الموضع مباحث ذكرها التفتازاني على المكتب عمل
راي السكاكي وفي قال اي للصحاح لا تقاح مقلة عنه لكنه نزل وجه الشبه في المثال المذكور وهو موجود في لا تقاح وكذا زيد ولا اسد ماسا والبحر
جمع او السفينة، اعتماد اعلى ظهور قوله بعد بطل واسم لا علم انها، الى عدم تمام هذا الكلام وورود لا سؤال المذكور انها وفي اي في التفاوت
ارل بالتفاوت وما بين الساقين انفا وهو مطلق التباين بين الشيئين بحيث لا يتصور بينهما اتحاد وفي ما بين نشر للصحاح انفا الى
الزوج بان الهيكل انما يكون على هذا فيما كانت للشبه كلا في الصحاح فان الصحاح ما تعاس لان غرض الشبه بين الساعدين فاذا قابل بالمحان مثلا ما اشبه بالاسد
والمحل انه فاذا واضح غرض الشبه ان المثال لا اسد والمحل لا خام ستوجه ذلك وستوجه لعدم حضور ذلك حال واذا اسح للشبه ذلك عرفت فائدة
تكم واستدراكه طوبه ما حوال نفسه ويمكن ان يعتبر كل منهما فان صاع غرض الشبه كلي الصحاح بالنظر الى حال الساعد والهيكل بالنظر الى حال للشبه در
وفي وقع في نشر للصحاح الى حوله فهو غلط نوعي لسان الغلط نشر الصحاح ما غيره الصحاح وليس نوعي لسان غلط كون مثل موهنا مثالا
للصحاح لا للتكلم كما سبق، ما ذكر اولا من ان كلا منهما يحتمل ان يكون مثالا للصحاح والهيكل وليس في نشر للصحاح للعاضد العلامة سوى ان زيدا على صوكيف

كون مثال ما اشبه بالاسد للصحاح وليس في نشر الصحاح بان مثال سوهنا انما هو للصحاح نقط وفي قال كما مام المرزوقي الى قوله فالمراد من لا يباك
وسوشحق من سليك كاسدي مقصدها الترز والصحاح كما سنا الى بعد قوله اما من قوله ولم اعص كامرو ولم اريه ولم اسبا الذي بوغم وذكر
السعوط علت علينا ، مصرانا من بطوح وعزم وخاف عجبال السعد نفسي ، وخاص من عجال خواررزم ، وفارعت العجوت فارعوى
فما يعجبه في الحي سهمي فاعطت الجمال مسمنا ، صفة الجامي نسان قوم ، سل ذا زاب فارله نفظ الملح الواضح والصحاح اسم اسنى الوجع البرء
والاصل اي الحدو العدان والعوسج نعت صوالحاء للعوسج الى العدو والطوح السعد والارض والجمل عاركوب الجمالك والمعارعة للسامع والمنع
الوجع وفا يصبحه في الحي سهمي اي جرح قدي ما فطاعي وراحة الجمال الرسل وسمسما اي طالبا للبرء من كلام الجاد وصف الجاد اي فقر رعي الحوا
ربدا عطب الرسوخ الماسعي من بين جرم صف الجاد لا سعدا بالعدو والسلامة وسمي سوالسعد الملكة كذا ذكر كامام المرزوقي في شرح الجماسة
ذلك لا يخفى على احد الجاني شرحه للصحاح وهذا الوهم مضمحل بعوله ثم نقل عن الساسكاني فيه تحقيق وجه التشبيه واما ذكر اشتراك الفقرين في النفاذ
فوطئه لوهك ومهدود لا على احد الجاسين الصفا وليس بمستكر بل له وجه ما سبه ونوع ملائمة فور اي حاله وهذه العجمة البيان للمثل في كما هو عند
المثل والنشط بحال مثل ومثل كمنبع سبه وسبه م نقل الى العوض الساير والمثل مضرعوض وهم بضرعوا مثلا والاداوي اعطا للتشبيه والاجور اعطا
ما هو اول والعقول لا قوله لا فيه عراه من بعض الوجوه ومن ثم وقوط عليه من التعبير بكون مجازا مرسلا لفظ من باب اطلاق اسم للطلق على المقيد
للحال او الصفة او القصد لا فاما لا ما شان وفاغراه فور ومنا عاطا من ان حمل العلامة كلام المعض على ان المراد ان كل منه ما يعلط
لان قوله هذا العامل ليس فاذكر جبل مراده اذ اوقع في ظاهر لا نه النسبة ما يكون المؤسس انفا راه ومن قول عيسى على ما دل عليه ظاهر قوله
ع يا ايها الذين امنوا كونوا انصار الله كما قال عيسى ابن مريم للحواريين من انصاري الى الله قال للسبة في الظاهر كون للؤسس انصار الله ع
كون الحواريين انصار الله ومن قول عيسى قال للسبة بحذوف مضاف اليه مكون نظير قوله او كصيب وعطف للضاح بدل على ان للشبه في الظاهر كون
الحواريين انصار الله والسبة قول عيسى ليس كذلك ولفظ الحواريين سوسوء العلم والصواب للامنين لان قول عيسى لا يعلم ما في نفسه
ع ز هذا القول ضعيف على عتبر ان ليس مراد العلامة ما ذكر العلامة وان لا يطابق هذا العامل غرواقع موقعه لكن عمل كلام للصحاح على ما توهم مردود
لان مراده بقوله اوقع النسبة في نفسه كون للؤسس انصار الله على ان اللام للعهد دار بين كون الحواريين انصار الله وهو المفهوم صحة كلام الصحاح
حين انصار الله وبين قول عيسى وصوح كما في المراد اتباع السبة بين كون للؤسس انصار الله وبين كون الحواريين انصار الله دلالة صحة لسبة كون انصار الله
عيسى فور وحوار الرجل صفيه وخلصا، الحواريين من الحور وهو الخالص للخالص مال سوخلصا ع اي خالصين سوى في الواحد والجماعة فور بلا تعلق
ان مرجع على ان تعتمد على النزع على ما قاله علي مال على النزع لذا عسى عطفه على وامام كواذ الصحاح ع وما سوى ذا بعيد
والمال بين السوبين والمراد الاكاسباب صفة فور وكورر ما بعد لان سوساط واصل سد فحذف ها وبوم طوط اطرف معلق مالحل وبلا قع غير مستعمل بحدوس
اي وبي بلا قع وغدواطرف لبلا قع لما قاس من بعض الوجوه ومن ثم وقوط عليه من التعبير بكون مجازا مرسلا لفظ من باب اطلاق اسم للطلق على المقيد
الاما على لا صاع كما فور فاذا راد اما للدوح قد مان الناس الى ان بعاس بالا وعات الشريعة والكلا ت الفاضلة الى حدوسم
اخراجه عن حده وكل للحسن للشبه سلاله الى نوع اشرف من كل للحسن وحدا الى وجه من للحسن وهو قولي في نوع من حسن اوزانا نصاف وبكل لا وصاف
والكمال بتين الكلام امر كلي للمنع لا ستقاد ان مناسبي بعض افراد النوع للعامل المختص بذلك النوع الى الحرج من وبوطرح نوع اخر لكنه ليس بمنع فان
وكل موسوم لا يخفى فاذا زال الوهم فان صاحب الاصول وبان اعطا ما سبه حال الكسر وتطرح ذا اي الموقوس قول بعضهم على للصراع الباقي فان
السفن بعض وهم الوضاح الاان يحكى ما قوله لطست للطاقا فور فانك بحذوف مبتدا وعوده ساير الكلام في نفس حرف كل ان الشيء وان كان معلوما عند المتكلم

ولا تشبيه وهو سر السكاكي حيث انه تشبيه والخلاف في المقصود يتعلق راجع الى نفس التشبيه لا استعارة لا حرام على التشبيه مع حرف كلمة التشبيه قبل اجراء
عليه لجواز ان يكون بتأويل او بحمله عليه اسما معناه اما وصل لا استعارة للتفريع عليها فاذا ثبت هذا الادراك ايضا وقد صرح فيما بعد حيث قال لا ...
[illegible]

ان مقتضى اللفظ للدلالة على معنا بالمجاز لا يكون وصفا بالتفسير المذكور واما بعض المشتقات كاسم الفاعل ونظائره فهو وضع لكل شيء له
على معانيها بانفسها لكنه وضع نوعي اي بضابطة كلية كان يقال مثلا كل صيغة فاعل من كذا ... والمجاز وضعه شخصي ولا نوعي وان وجب فيه علاقة
معتبرة بحسب نوعها ...
[illegible]

انما اعطى الغير لنظير يعلق الى آخره وعرفه لتعلم ان المراد مصرح به وان اما ذكر ما سبق [illegible] اطلاق المصطلح المجاز [illegible] الغير وحاصله ان
المجاز العقلي هو الكلام المستعمل في معنى مغاير لما هو موضوع له اما بحسب الحقيقة او بحسب [illegible] نوع صيغته تلك الكلمة المستعملة فيه ان يكون لا زائدة او يكون
على حذف اللام دون غيرها لئلا يلزم ح واجيب بانا لا نم ان الوضع عند الاطلاق لا يتناول الوضع بالتأويل وبهذا الجواب للمحلى في شرحه قال
ملاحظة لان الوضع وما يشتق منه اذا اطلق لا يتناول الوضع بتأويل وبهذا يندفع ما يقال يكون الاستعارة موضوعة له لو كان كذلك لما صح الاستعارة
وان قد حققه لعدم رجاعه لان تعين اللفظ فيها للدلالة بنفسه بحسب الادعاء المذكور وتعين القرينة فيها لتعين الدلالة لا ينافي كونها موضوعة كما في المشترك
فان المستعير يدعى ان الاسد مثلا [illegible] مفارق لغيرها وفيه الادعاء لا احتاج الى نصب القرينة ونصبها انما كان لعدم المتعارف
بمعنى بانت مستعملة فيه لعدم قصد له لم يقصد مطلقا والا لا يستقيم الادعاء المذكور فلا يكون استعارة ولا يخفى عليك ضعف هذا الكلام
فان ذكر ان القرينة في الاستعارة كما مر [illegible] في كلام الشارح موضوعة الوضع ليس لتعين الدلالة بل لمعنى الدلالة لان منع القرينة منها
ان لا نم ذكر الشيخ بدونها لان الرجل الشجاع مثلا [illegible] ان اراد بخلاف المشترك فان القرينة فيه لتعين الدلالة ودفع المزاحمة فهذا
وقد اجاب الشارح في مختصره بوجه آخر وهو ان السكاكي لم يعتقد ان مطلق الوضع بالمعنى الذي ذكر متناول الوضع بالتأويل حتى يرد عليه ما عرض
للفظ المشترك من المعنى المذكور وهو الوضع بالتأويل وبل كان لا استعمال بصدده بالتحقيق يكون ترديد على ان المراد بالوضع ههنا المذكور اللغوي الذي
يستعمل فيه احيانا وهو الوضع بالتأويل وهذا ح الجواب عن سؤال آخر وهو ان يقال لو سلم تناول الوضع للوضع بالتأويل وبل يلزم لا استعارة
ايضا لانه يصدق عليها انها مستعملة في غير ما وضعت له في الجملة اعني الوضع بالتحقيق وغاية ما في الباب ان الوضع يتناول الوضعين بالتحقيق والتأويل
لكن لا وجه لتخصيصها لما [illegible] لا استعارة البتة وما يقال من ان هذا القيد مراد في تعريف الحقيقة لانه على الحلي كما قال وهو
في تعريف الحقيقة باصطلاح التخاطب ما يعرف معناه ما ذكر في تعريف المجاز لا بد منه لكنه اكتفى عن ذكره فيها لان ذكره في المجاز لان البحث عن الحقيقة
مقصود بالذات فاما ما في تعريف الحقيقة فلا يدل على انه [illegible] الوضع عليه وكذا ما يقال انه هو
ما ذكر في لا يقال [illegible] قول في تعريفها من غير تأويل في الوضع اعم من هذا القيد فان استعمال اللفظ فيما وضع له من غير اصطلاح التخاطب
انما يكون بتأويل في وضعه بل الجواب الخ في بعض النسخ قبل قوله ان تطلق الحكم انما سكت اذ لا تعلق له اصلا [illegible]
من التعقيد [illegible] وهذا القيد كثيرا ما يحذف من اللفظ [illegible]
[illegible] الدلالات [illegible] الكلام [illegible] الوضعي [illegible]
[illegible] الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له [illegible]
العاضل علماء الذين لا [illegible] اما المراد [illegible] الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له [illegible]
غيرها بان الوصف المطلق [illegible] الكلمة [illegible] موضوعة له [illegible] واعترض ابو حيان هذا [illegible]
[illegible] المجاز [illegible] الغلط ليس [illegible] عدم ارادته [illegible]
عدم ارادتها [illegible] هذا الكلام [illegible] ذكر [illegible] في البعض [illegible] الاستعارة [illegible]
بالكناية هو السبع المتروك والمستعار هو لفظ السبع والمستعار له هو [illegible] وسمى [illegible] المجاز استعارة [illegible]
لا استعارة [illegible] المشبه [illegible]
اولا [illegible] المشبه [illegible] الدعوى [illegible] الشجاع حال دعوى كونه فردا من افراد حقيقة الاسد [illegible]
الهيكل المخصوص [illegible] الى الدعوى [illegible] دعوى كونه داخلا [illegible] ذكر [illegible]
[illegible] الكلمة [illegible] المتوهم على

على سبيل المجاز [illegible] المشبه [illegible] بالمشبه به [illegible] الدعوى [illegible]
[illegible] المشبه [illegible] المستعار منه [illegible] الا ان [illegible] في لا اختصاص [illegible]
للمستعير [illegible] المستعار منه [illegible] المجاز [illegible] العارض [illegible] المستعير [illegible]
قوله في الشجاع حال دعوى كونه فردا من افراد حقيقة الاسد [illegible] الاستعارة [illegible]
[illegible] في [illegible] في القسم الرابع [illegible] بالكناية [illegible] عرفت ان ذكر المشبه [illegible] المشبه به [illegible]
[illegible] وهو دال على ان المستعار هو لفظ المشبه به [illegible] الشارح [illegible] ولا يلزم من تقسيم المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها
ان يكون كل استعارة مجازا [illegible] يجوز ان يكون بين القسم والمقسم عموم من وجه كما في تقسيم الحيوان الى الابيض وغيره ولا يلزم من انقسام [illegible]
الى غير الحيوان انقسام الحيوان اليه وهذا [illegible] ظاهر [illegible] القسم [illegible] كل قسم [illegible] ولما [illegible]
[illegible] المحمول [illegible] ولذا جعل [illegible] مطلق المجاز [illegible]
[illegible] المفرد ومطلق الاستعارة [illegible] الاستعارة [illegible] ان يلزم من التقسيم ان يكون كل استعارة مجازا [illegible]
المذكور [illegible] الذي [illegible] بالمثال والتقسيم الذي [illegible] الاستعارة [illegible]
فلا يكون [illegible] الحصر [illegible] المجاز العقلي والمجاز [illegible] الكلمة [illegible] المجاز المفرد [illegible] السكاكي
بل هو دليل على [illegible] السكاكي التقسيم باعتبار [illegible] الاستعارة [illegible]
[illegible] الكلمة [illegible] على ما [illegible] المركب هذا [illegible] قال الكلمة [illegible]
[illegible] المفرد [illegible] الكلمة [illegible] المجاز [illegible] المركب [illegible]
اللفظ كما في تعريف الحقيقة [illegible] الشارح [illegible] كون المجاز راجعا الى معنى الكلمة ان لا يكون
راجعا الى الحكم الكلمة وان [illegible] والنوعي [illegible] الوضع [illegible] اللفظ [illegible]
[illegible] اللغوي [illegible] الوضع [illegible] اللفظ [illegible]
[illegible] الحقيقة [illegible] التمثيل [illegible] المركب [illegible] السكاكي [illegible]
[illegible] المشبه [illegible] اللفظ الدال [illegible] الاستعارة [illegible]
[illegible] الاستعارة [illegible] التمثيل [illegible] اصحاب [illegible]
[illegible] الشريف الجرجاني [illegible] التشبيه التمثيلي [illegible]
[illegible] التشبيه [illegible]
[illegible] التشبيه [illegible]
[illegible] التمثيلية [illegible] الاستعارة التمثيلية [illegible]
[illegible] استعارة [illegible] التمثيلية [illegible]
[illegible] التمثيل [illegible]
[illegible] الاستعارة التمثيلية [illegible] التشبيه التمثيلي [illegible]
[illegible]

حران العرام كما ان الماء سكن

شبه الملام بطرف الشراب لاشتماله على ما يكره الملوم كما ان الطرف قد يشتمل على ما يكره الشارب لشناعته او مرارته فيكون التخييلية في قوله بالمكنى عنها او
بالماء نفسه لان اللوم قد يسكن عليل الاوام اي العطش فيكون تشبيها على حد لجن الماء فيما مر لا استعارة ولا استهجان على الوجوب لانه كان ينبغي ان يشبه بطرف
شراب مكروه ولهذا لم يستهجن نحو قوله غلطت لفلان القول وجرعته منه كاسا مرة او سقيته امر من العلقم ورد بان تشبيه الملام بطرف الشراب المكروه مما لا قرينة
عليه لان نسبة الماء الى الشيء لا يدل على انه طرف مكروه لان الماء ليس من خواص الطرف المكروه بل قد يكون للطرف المحبوب والاستعارة تعم قرينة لا يجوز وبان
تشبيه الملام بالماء غير جائز اذ لا وجه لتشبيه ظاهر بينهما وما ذكر من تسكين العرام والاوام فبعيد جدا ومع ذلك فليس بمناسب للمقام لان الشاعر يدعي ان حران
غرامه لا يسكن اصلا لا بالملام ولا بشيء غيره فكيف يجعله وجها للتشبيه ويكون اطلاق اليد عليها تصريحية تخييلية اما كونها تصريحية فلذكر المشبه به وهو اليد
واما كونها تخييلية فلان المشبه ما لا يحقق لحسا ولا عقلا لا يقال ان الكلام الخلخالي حيث قال في الجواب عن اعتراض المص التخييلية على تفسير صاحب المفتاح بكون
استعارة يتحقق فيها معنى الاستعارة وذلك كما واما على تفسير غيره فلا يتحقق فيه معنى الاستعارة لان مجرد اثبات الامر المختص بالمشبه به للمشبه ليس استعارة لان
الاستعارة في شيء يقتضي تشبيه معناها بما وضع له تحقيقا كما مر وفهم من كلام المص ايضا وليس فيه مجرد اثبات الامر للشيء من غير ان يتوهم لذلك الامر معنى يشبه بما وضع له استعارة
لانها لا تتحقق بدون التشبيه في معناها وعلى ما ذكره المؤلف وغيره لا يتحقق التشبيه في معناها اذ هناك مجرد الاثبات اللهم الا ان يخصص التعريف المذكور للاستعارة
بغير التخييلية فيرجع النزاع لفظيا ويكون مخالفا لما اجمع عليه السلف من جعل التخييلية استعارة قسما من اقسام المجاز اللغوي واجيب ايضا بانه لا باس بمخالفة
تفسير غيره اذ مجرد مخالفة شخص لشخص لا يدل على بطلان قول ذلك الشخص مع ان ما ذهب اليه المخالف غير صريح لان اثبات اليد الحقيقي للشمال ح يكون مجازا عقليا
ولا يلزم ان يكون الاستعارة على قسمين لغوي وعقلي وهذا باطل بالاتفاق اذ الاستعارة عندهم انما هي من اقسام المجاز اللغوي لا العقلي وفي كلام الشارح رح
ما يرد ايضا وقد خفي هذا على بعضهم رد على الخلخالي حيث قال والتعبير عن المشبه اعني الصورة الوهمية في التخييلية باللفظ الموضوع للمشبه به وهو الصورة
المتحققة وما يدل على ان الترشيح ليس من المجاز والاستعارة قيل ان صاحب الكشاف صور في الترشيح كونه حقيقة ومجازا كما في قرينة الاستعارة بالكناية
فلا يؤول عبارة الكشاف بان المراد او هو ترشيح فقط فان الاول مع كونه ترشيحا في الجملة استعارة ايضا وان كانت تابعة لاستعارة الحبل للعهد قلنا
فرق بين المقيد والمجموع والمشبه به هو الموصوف والصفة خارجة لا قيل هذا الفرق لا يجدي نفعا لان المشبه اذا كان هو المقيد بوصف كان ذلك الوصف من تتمة
ولا يتم ذلك النسبة الى ملاحظته فلا يكون ذكر الوصف تقوية وتربية للمبالغة المستفادة من التشبيه ولا مبنيا على مناسبة فلا يكون ترشيحا اصلا وايضا اذا كان المشبه
هو المقيد من حيث هو مقيد فلا بد ان يستعار منه ما يدل عليه من حيث هو كذلك فلا يتم تلك الاستعارة بدون ذلك القيد وذلك ان يقول ليس المراد ان
المشبه به هو الموصوف من حيث انه موصوف بل المراد ان المشبه به ذات الموصوف ولا اعتبار في استعارته للرجل الشجاع بذلك الوصف والا لزم ان يكون
المشبه به هو المجموع غاية انه موصوف في الكلام بالصفة المذكورة والمبالغة مستفادة من ذكرها عقيبه قوله فالاستعارة بالكناية لا تنفك عن التخييلية لان اضافة
خواص المشبه به الى المشبه لا يكون الا على سبيل الاستعارة وقد ذكر هذا الكلام لتحصيل صحة ما يأتي من اعتراض المص على السكاكي حيث قال فلم يكن المكني
عنها مستلزما للتخييلية لا لبيان الواقع عند القوم فانه بطل كما تقدم في تقرير كلام الكشف وسنذكره ولا لبيان انه مذهب السكاكي فان لم يذهب الى ذلك كما
سنذكره ايضا قد ذكر في كتابه ما يحصل به التفصي عن هذا الاعتراض تقرير التفصي على ما قيل ان لفظ المنية لما جعل مرادفا للسبع وجب ان يكون استعماله
في الموت بطريق المجاز كما اذا استعمل لفظ السبع في الموت فانه بطريق المجاز قطعا واحد المرادفين يشارك صاحبه في كونه حقيقة او مجازا اذا استعملا في معنى
واحد سلمنا جميع ذلك لكنه لا يقتضي حصوله ان ادعاء الترادف لا يستلزم ثبوته فلا يلزم ان يكون لفظ المنية مستعملا في غير معناه الحقيقي لان الادعاء
لا يجعل الموضوع له غير موضوع له هنا كما لا يجعل غير الموضوع له موضوعا له في الاستعارة المصرحة بها هذا غاية ما امكن في توجيه كلامه على ما فهم
وفيه ما فيه توجيه على ما نقل عنه انه على تقدير تسليم ما ذكر لا يفيد الا عدم كون لفظ المنية حقيقة بناء على انتفاء قيد الحيثية بمعنى انه مستعمل فيما وضع له لكن لا
من حيث انه موضوع له وهذا لا يوجب كونه مستعملا في غير ما وضع له حتى يلزم كونه مجازا وانما قال على تقدير تسليم ما ذكر اشارة الى ان لفظ المنية في قولك اظفار المنية مستعمل

فيما وضع له من حيث انه كذلك تحقيقا واما ادعاء كون المنية سبعا فلا ينافي ذلك لان السبع الادعائي هو حقيقة الموت فجاز مع ذلك ملاحظة كونه موضوعا له وفيه رد على الفاضل
الكاشي والخلخالي والسكاكي حيث فسر الاستعارة بالكناية بذكر المشبه وارادة المشبه به اراد بها المعنى المصدري قيل لا يخفى ان مفسر الاستعارة بالكناية بالمعنى المصدري
بذكر المشبه وارادة المشبه به يفهم منه ان المستعار هو لفظ المشبه كما ان تفسير الاستعارة المصرحة بالمعنى المصدري بذكر المشبه به يفهم منه ان المستعار هو لفظ المشبه به اللهم الا ان يقال
المراد ان الاستعارة بالكناية هو تقرير اطلاق المشبه به على المشبه وذكر المشبه وارادة المشبه به ادعاء فيفهم من الجزء الاول ان المستعار هو لفظ المشبه به لكن دعوى الجزء
هذه المعاني في التعريفات مما لا يلتفت اليه قطعا وقوله فقد صرح بان المستعار في الاستعارة بالكناية هو اسم المشبه به المتروك اشارة الى قوله ويسمى المشبه به سواء كان المذكور
او المتروك مستعارا منه واسمه مستعارا والمشبه مستعارا له والحق ان كلام السكاكي في هذه الاستعارة يحتمل ان يصرح به هذا يقتضي ان يكون المستعار في المكنية هو لفظ المشبه به كما هو مذهب
السلف وتعريفه لها وتمثيله اياها بامثلة غير مختص بمعنى ان يكون المستعار الذي هو مجاز لغوي لفظ المشبه به وفيه تكلف كما مضى وعدم مجاز استلزم كون المصرح حقيقة كما مر انفا وغاية ما يتوهم
ان في المصرحة تصور غير الموضوع له بصورته وفي المكنية تصور الموضوع له بصورة غيره فقد اعتبر في كل منهما ما هو خارج عن المعنى الموضوع له وما اعتبر فيه الخارج كان خارجا
فيكونان مجازين فتامل وانت تعلم ان فيه ذهولا من قلة التامل والسكاكي اراد بتفسير الاستعارة بالمعنى المصدري بذكر المشبه وارادة المشبه به بيان معنى الكناية فيها على وجه يندرج
في الكناية هذه الاستعارة اي ان يذكر المشبه ويريد المشبه به بان ينتقل منه اليه كما هو شان الكناية لا ان يستعمل لفظ المشبه في المشبه به ويريد به المشبه به فلا اشكال
بحذافيره اي بجميعه تعالى حذافير الشيء اعاليه ونواحيه يقول اعطاه الدنيا بحذافيرها اي باسرها الواحد حذفار حيث جعل المنية استعارة الخ فاذا قلت نطقت الحال
بكذا فراى القوم ان في نطقت استعارة تابعة لاستعارة النطق للدلالة بحيث استعمل النطق للدلالة اولا ثم اشتق منه نطقت فاستعير لدلالة القرينة وذكر الحال
وراى السكاكي ان الحال استعارة بالكناية عن المتكلم وتشبيه النطق اليها قرينة للاستعارة وقصد على ما صرح به تعليل الاقسام ليكون اقرب الى الضبط ورده صاحب الكشف
بانه قد يكون تشبيه المصدر هو المقصود الاصلي والواضح الجلي ويكون ذكر المتعلقات شتاتا ومقصودا بالعرض فالاستعارة ح يكون تبعية كما في قوله تعرى الرياح
رياض الحزن مرهفة اذا سرى النوم في الاجفان ايقاظا فان التشبيه هنا انما يحسن اصالة بين هبوب الريح عليها وبين العري ولا يحسن التشبيه ابتداء بين الرياح والصيف
ولا بين الرياض والصيف ولا بين الايقاظ والطعام نعم يلاحظ التشبيه بين هذه الامور تبعا لذلك التشبيه ولا يصح ان يعكس فيجعل التشبيه بين الهبوب والعري تبعا لشيء
من هذه التشبيهات فلا يصح هنا رد التبعية الى المكنية عند من له ذوق سليم وقد يكون التشبيه في التعلق عرضا اصليا وامرا جليا ويكون ذكر الفعل واعتبار التشبيه فيه تبعا
يحمل على الاستعارة بالكناية كقوله تعالى يبغضون عهد الله فلان تشبيه العهد بالحبل مستفيض مشهور وقد يكون التشبيه في مصدر الفعل في متعلقه على السوية
فجاز ان يجعل استعارة تبعية وان يجعل مكنية كما في قولك نطقت الحال فان كلا من تشبيه الدلالة بالنطق وتشبيه الحال بالمتكلم ابتداء مستحسن فظهر ان ما اختاره السكاكي
من الرد مطلقا مردود واما اختيار ذلك ليكون اقرب الى الضبط شهد بذلك قوله ولو انهم جعلوا قسم الاستعارة التبعية من قسم الاستعارة بالكناية بان قلبوا فجعلوا
في قولهم نطقت الحال بكذا الحال التي ذكرها عندهم قرينة الاستعارة كما تراهم في قوله واذا المنية انشبت اظفارها يجعلون المنية استعارة بالكناية عن السبع ويجعلون اثبات الاظفار
لها قرينة الاستعارة وهكذا لو جعلوا النخل استعارة بالكناية عن حي ابطلت حيوته بسيف او غير سيف فالتحق بالعدم وجعلوا نسبة العقل اليه قرينة الاستعارة
ولو جعلوا ايضا اللهذميات استعارة بالكناية عن المطعومات اللطيفة الشهية على سبيل التهكم وجعلوا نسبة لفظ القرى اليها قرينة الاستعارة لكان اقرب الى الضبط
قدس سره وما يقال ان مجرد كون العلاقة هي المشابهة لا يكفي في ثبوت الاستعارة الى قوله فما لا ينبغي ان يلتفت اليه رد على الخلخالي حيث قال وايضا لا نم ان لو
جعل التبعية مجازا لكانت استعارة قوله لكون العلاقة بين المعنيين هي المشابهة قلنا لا نم ان مجرد تحقق المشابهة كاف في ثبوت الاستعارة بل هي اذا كانت جلية
مع المبالغة في التشبيه ولم قلت ان هذا المجموع متحقق على تقدير جعل التبعية مجازا ليكون استعارة في الفعل والحق ان التبعية ليست حقيقة لان المراد بالحال في قولهم
نطقت الحال بكذا ليس المشبه به الحقيقي بل المراد هو المشبه به الادعائي الذي هو غير المتعارف هذا كلامه ولا مساس له بكلام السكاكي نقل في الحاشية رد هذا
الكلام اما اولا فلان قوله الاستعارة التخييلية ليست بطريق في الحال مما لا معنى له اصلا لان الحال عنده استعارة بالكناية والتخييلية عنده يجب ان يكون
ذكر المشبه وارادة مشبه لا يتحقق له حسا ولا عقلا وانتفاؤها في مثل نطقت الحال اذا جعل بطريق حقيقة مما لا ينبغي ان يخفى على احد قيل في قوله بان يجعل لها لسان اشارة

وارادة المشبه

مكذا

حكم بالك والاه الكريه فعنه ورد وهم التعليل والظاهر هو المناسب الاترى ان تعليل الامر بمراعاة العدو ما كان العدو فانسان الى ان ملا في للط
تقدر لا مطاق واجب فالمكان للاداء والاصوم ايام بخصوصها بعد معينة فات خصوصها لايام شاغل العدو امر بمراعاة العدو ضطاع الغواب بالكلية وبحسبها له
تقدر لا مطاق وفي دلك لطافة بلغنه ونظر فيه ان لا معنى للتعليل بما كان العدو فانه كاداء فلا يكون موجبه ولسكلوا على الامر بمراعاة العدو شامل لام الشاهد
بصوم الشهر كما هو معنى الناس على ما سياتي وان معلل بوجوبه ولسكر والاداء مستبطن من خرج كما سنة نوجيه عبارة الكشاف حيث قال وفي هذا دليل
واضح على تعليم كمنة العضاء وفي دلك محتاج الى دقة نظر واي كل واحد من العلمين كما سيجي فاما مام كما قرئ بحسب الظاهر وما يلي العداء و
ان السكر او لي نعم الرخص كما ان السكر على الصيام انسب بتعليم تعلم كمنة العضاء ، ولا يرد عليه ان الاداء هو الشاهد بمجرد وقوع السفر لتبين
عزم الى استمالة على كونه لطف للسكر وفي المحتمر ومن عرب اللف والنشر الذكر سعوه ان اواكثر مذكورة نشر ولعدد ما تكون لكل من اعاد كل من للعدد بن
كما سيجي الراجح والعسر والعدل والظلم لدسد مسد نوابها ما كان منوعا وبح مرظرفا ما كان مسدوما اي فعليه ما ذكر من امر الشاهد بصوم الشهر بمن امر الشاهد بقوله
من شهد منكم الشهر فليصمه والامر للرخص لمراعاة عدو ما افطر لقوله تعالى فعدة من ايام اخر ورخص بالافطار بقوله ويريد بكم العسر بقوله ليكملوا
العدو على الجميع انما امر بمراعاة العدو بعد الجاز صوم رمضان له افطر بسبب السفر او المرض ليكملوا العدد اي عدو ما افطروه من لا يام والتا
علم من كمنة شرعه العضاء ، والخروج عن عهدة النظر لسكر والبيعا ما صدالم واد شدكم عا فاته صاما او عزم صاح ، وانما رخصتم في لا فطار لسكروا
وعلة اشكال اي بعض وكر في الثناني ة الفعل للمعلل بله اشيا ، امر الشاهد بالصوم وامر للرخص لمراعاة عدو ما افطر والرخيص في اما ضرب النظر
وكرة السفر اي ة ذكر العلل اذا صاله لشا ، تكمل العدو ومكسر له والسكر وجعل بعض تخر طائفة امر شاهد الشهر بالصوم ولم فعل شاهن العلل
راجعا له وكرة البسر بكسر السين وجعله علة لمعلم العضاء ، وسو غير مذكور وقد تقال اي قوله ولتكلوا اعلة الامر بمراعاة العدو شامل لاخذ الاداء لعدا
الكشف حيث قال قوله علة لامر بمراعاة العدو حتى في لا داء والعضاء ، لستقيم قول الزلا شرح دلك سي ما رجوعا صاحبي العضاء وا ما كانت من
كل امور معصوم عظيم للش السابع واجع الى اتباع الهوى والزلع سواعا ، للوانع عن الكاء والحق استكا سوصل ما اليه فاذا اصمعكا ت عامة في
المنسلخ وعنه السنت الثالث السابق سوخان لسطلا ، العوان الشهوانية والعصبية والوانع الذي سوعدم لا شتمال ما لا شاء المانعة عن متابعة الهوى
الواجع عن وهي العين والجن الى موتم تقاصد اصل العتاد والهوى وتقدر على تحصيل المراد والمنع بلشرا منسلخ عظيم للهوى لدعوة الى طرق التي للسا دل
للهدى اي هوى الوطواط موجود ام يستند الاداء الصحاح الوطواط للعاقبين وقيل للطفاف قال ابو عبيد سمعت اسنة العرب تقول عندي بالطهر
والوطواط الرجل الضعيف الكان قال و للاداء ، هي به الاشبها بالطهار وقد اميل السكاكي لشاهن الى لاعراض المعهود حيث قال وهذا يقتضي
ان يكون السقيم لم من الخوف والسفر موظاهر قلت لام الشاهن لما والعضاء تعلق المعصوم وان كانا متساويين بالنسبة الى كل منهما لكن الرخصة
للسفر معنى لان يكون صرا لغير وكذا الخوف معين لان يكون ضرا للوبد والاصحر اصاحة نا لكل منهما على الصحيح اي كالشاهن لستحق العسر وح لا يكون
من للخوف السفر للمرض وهو سبب مخوف لان الهلاك والروم فاسبق ان عز الروم فسبق فتقدر وا بسببه بلزوم معال للسبب منح التفصيل
وذكر صاحب المفتاح في قول عبد الدبر سقد رالجواي الدهر سقد رالكن حيث لم يستشرف للاداء روحها بالكلية ولا لطفا من الكثرة والشاهد ولا لاظهار
شعارة سلام والرشاد والبسيط لان تعلم سرعا وسيرهم قصدا على الدلن العوم والسرع المستقيم والرخيم لكن بصطاف ورسوع اي موضع فاله
بالصيف واسع كلما يشاء ويهوى وحكم نزاع ما يحيى وهي لكون للشيء بالحوان الحرار وقاما ، وللعسل ما ولروا مس كاتشا ، وللبيت ما جعوا من كاموا ل
والاجواي ما تارة ما رجعوا وصف سطح خاوي الست الساكن وسوقوله ما دللعباس لعضي سترها بذلك على السكم وادن سرعا سريع لا سيع ملا سراعا
ملا لبيت ليس له دي ولا سيع حتى امام لجا العباس في صعب صعوبا على السلفي ال لا دهن من الحبل والسرع مصدر بمعنى السريع لا سيع لا سيع كقول العرب ما اهم
نشر البشام جبا عليه والماهر مبدا معين كما شخص ما عتا دلا تنا ، فكذلك شخص ما عتا دلا تنا ، فعلى هذا ان ظرف كل تحقيق الخلف اما مصدر بمعنى فعله

فما ملا يصلا سنا ، العضاء من حكم للطلق لمعتبار ما مضى من زمان دخول عذرهم فما لعصول الصيام لا سنا ، الاول يحمول على استدمر ان نساق
للوسنى لا كلدوفي النار واما الثاني فيحمول على الاداء لكنه لم فما سوى بعيرا ما سواكبر واجل وسو يعضول له والثاني فرع جبار لا على الاصح عندكم
يخرج صنا والدرج عند اللفع على قاس بهار دبالاول عند بعض عاشر يحدون وله قال ما وكر بوجب اصلا لا نظم الكلام حيث عول بالاسنا ، الى
عا على لا سنا ، الاول وح انها ح انها سنا سا ما واصدا لا ما سوى الاول يحمول على الظاهر وقد عدل بالثاني عنه لقرينة واضحة كما وكرنا فلا اسكال
وله اضلال سا طلب صحي بالوبي ومشاكي قال الواحدي اراد بالوبي نفسه والمشاكي قومه والالعام وضوء اللعام على الوبي والكاف في الوبي
هكذا في عامل الوبي وقيل معول على ظرف العام على حكم زالظرف العام على حكم زالظرف لا سيرو سئل في الاصل عن فما ما دام وكرنا ما سا لكن مهما يوجبه اما زيد
العسار والظاهر حلا فانا وسان ما بعضه وسوان وصا العطف نا وح ان العطف التساوي والاصح ما لواو ان الظاهر ان تقال وبروح من بنا ،
الوكور وكانت لواو للاظهام على سبه السابق والاصح وعدل عنه الى الضمير الواجع الى مرجعا ، الى الظاهر الساعبر وضع الظاهر اوذ اعدها بفضل
على قاس بعده ولكنه سره من عدم لزوم المشه اوعاه لا صلح فسد الصحا لو عطفنا لواو وفسد اللفع ولزم ان يكون لكل واحد منهما ما ثبت لهما ثبوت الاخر
فقط ذكور وانات معا ولو عطف في السابق واللاصح حا وفسد الصحا الاول انه لو فعل او سبان نسا ، الوكور لزان ة الظاهر على المحاذاة من الاسبب
وان الواو اجرا صد بهما لان كلا منهما ولبس عمر اده وانما المراد وقوع كل منهما حسب المشه فالاول بالنسبة الى طائفة والثاني بالنسبة الى طائفة اخرى
ان صنع كل قسام اذا سبت الى طائفة واحدة كانت معناه و اذا سبت الى طوائف محملة بعضها موافق في الوقوع واشه ان في النشر ولا لف بسبب
الباجع للوسوسة والقسم في الاول الى الاحاد الى الجنس الساعبر في للجاز الساعبر في عرفهم الى والغنم بالرجوع اليه عطفا ومنعا عا السلاة بالمنع او روحه
بدل كانت معقا والوكور لفظا وكورا وانا ما معا ان نا ، وكل مراه اشد انا جمع سدن وسوجا بنا الغ وبهذا سقط ما قال عا اللطائف
حيث قال ولعل سقط واذ من بنا لا لساعبر عن السكام الى للعسه لان مرجع الشاعبر عن كوم سوبعضه وان كان لا لتفات لا تا في الجوهر بل سوكل جوهان كل
العالم بعضه بالاجاد والعالم عارض بعض العالم نظرا الى الاجاد ، صحة وكر بعض الاكوعا ، واراد ، للفنج ، صورتين محلفتين من بنا للطاعم وبعد
اذا بعضت لكل وعاشت اصطرت هذا وما قيل للعصوص من كه لعاشت للشهور عند الجمهور اراد ، مع واحد ة سبوع معاده سبحان بالنشاط الساعي له و
واستدرا لا لاعانة له والعصوص عن التجريد للمالغة في كون الشي موصوفا بصفة وملوغه النهاية فيها ما ان سترع منه شيء آخر موصوف بتلك الصفة ليس لا لفنا
على للخلط الحاد والمغنى وسنى التجريد عا اعتبار المالغة اراد عا ، لكيف يصور اجتماعهما نعم لو كان عمل الكلام على كل واحد منهما بدون عن آخر
واما انها مقصوده ان صاحبها مبالغة له اعبر للسكم عن بعضه بطريق الخطاب او العيبة فان ا لكي مساكن وصف بصبر للمالغة في لعضاء فهما لكي ومساكن بدا
اصلا وان كان مساكن وصف بجعل للعام للمالغة فان اسرع من بعضه شخصا آخر موصوفا به نحو يجريد وليس مترا لعاشر بنى وان ا سترع بل قصد بح
لاضنان ة العبرة عن بعضها لشا لعضد للجمهور اراد على وصف السكاكي وكلام للشاح وشاهن لعاشر لعاشر بنى عا انه يجريد اجعا
فتحقيقا ان لا معنى لكلام ة انه لعام بعضه لعام للعاشر لانه في صا صحيحا اخر لكون يجريدا فاذكر في فاذ لطائف لعطف لعطف لعاطف على السكم وسان السكم الخا
ما لانسان في هذا للوضع من قولها طاول لكنه فاعل عا لعاشر لعام الخطاب على لعط ان المراد بالسنى السكم وانكي مساكن صالحة ، اجعا عا الخوف
طوق اسراع عجوز لغوة وان عمل عا الوجدان نه يجوز الخطاب والخبار ان المراد بالمعلم بعضه مساكن لعضاء فالخوف بالجوعة عن مساكن لعضاء فالخوف
صفروان عا الشاح لان قوله ووان لا سراف الخطاب لعاشر عن عا انه لا سعد ان تقال ما صاع التجريد ولا لتفات ما عتبار ان لسبب
العاشر عضه بالاجاد والعاشر لعاشر عن بعض العاشر نظرا الى الاجاد ، صحة وكر بعض الاكوعا ، واراد ، للفنج ، صورتين محلفتين من بنا للطاعم وبعد
اقول لما اذا صاشت عا شب سا لكه بجدان لو سترع فانه حي اراد ان بوطن بعضه على احتمال للذكور عود ما محاطا لما بعد تقال حيث عاشر بعضه
اذا بعضت لكل وعاشت اصطرت هذا وما قيل للعصوص من كه لعاشت للشهور عند الجمهور اراد ، مع واحد ة سبوع معاده سبحان بالنشاط الساعي له و
واستدرا لا لاعانة له والعصوص عن التجريد للمالغة في كون الشي موصوفا بصفة وملوغه النهاية فيها ما ان سترع منه شيء آخر موصوف بتلك الصفة ليس لا لفنا
على للخلط الحاد والمغنى وسنى التجريد عا اعتبار المالغة اراد عا ، لكيف يصور اجتماعهما نعم لو كان عمل الكلام على كل واحد منهما بدون عن آخر
واما انها مقصوده ان صاحبها مبالغة له اعبر للسكم عن بعضه بطريق الخطاب او العيبة فان ا لكي مساكن وصف بصبر للمالغة في لعضاء فهما لكي ومساكن بدا
اصلا وان كان مساكن وصف بجعل للعام للمالغة فان اسرع من بعضه شخصا آخر موصوفا به نحو يجريد وليس مترا لعاشر بنى وان ا سترع بل قصد بح
لاضنان ة العبرة عن بعضها لشا لعضد للجمهور اراد على وصف السكاكي وكلام للشاح وشاهن لعاشر لعاشر بنى عا انه يجريد اجعا
فتحقيقا ان لا معنى لكلام ة انه لعام بعضه لعام للعاشر لانه في صا صحيحا اخر لكون يجريدا فاذكر في فاذ لطائف لعطف لعطف لعاطف على السكم وسان السكم الخا
ما لانسان في هذا للوضع من قولها طاول لكنه فاعل عا لعاشر لعام الخطاب على لعط ان المراد بالسنى السكم وانكي مساكن صالحة ، اجعا عا الخوف
طوق اسراع عجوز لغوة وان عمل عا الوجدان نه يجوز الخطاب والخبار ان المراد بالمعلم بعضه مساكن لعضاء فالخوف بالجوعة عن مساكن لعضاء فالخوف
صفروان عا الشاح لان قوله ووان لا سراف الخطاب لعاشر عن عا انه لا سعد ان تقال ما صاع التجريد ولا لتفات ما عتبار ان لسبب
العاشر عضه بالاجاد والعاشر لعاشر عن بعض العاشر نظرا الى الاجاد ، صحة وكر بعض الاكوعا ، واراد ، للفنج ، صورتين محلفتين من بنا للطاعم وبعد
اقول لما اذا صاشت عا شب سا لكه بجدان لو سترع فانه حي اراد ان بوطن بعضه على احتمال للذكور عود ما محاطا لما بعد تقال حيث عاشر بعضه

على تقدير كونه منه ويمكن ان يقال ليس مراد الشارح بقوله من بنائه على الشرط انه جزاء للشرط بل مراده انه تفريع مبني على الشرط والمعنى اي ان كان قول
السيف عيبا فورد قوله في صفة العيب اثبت الشاعر شيئا منه وح يفهم من تفريعه على الشرط انه على تقدير كونه منه فيكون قوله على تقدير كونه زيادة توضيح للمقصود
لانك قد علمت ان حمل المعنى بعض الخط وهو اثبات الشيء من العيب بالمجيء بعضا ان كان قول ولكن عيبا وهو ح والمعلق بالمجيء مجيء العيب في السيف مجيء بعضه وهو عدم
العيب يعني يوقع في وهم السامع اي قبل ان ينطق بما بعدها ان ما يأتي بعدها اخرجه المتكلم مما قبلها فيكون شيء من صفة الدم ثابتا يريد المتكلم اثباته حتى يحصل فيهم شيء
من الدم وهو العيب فاذا اتى بعدها صفة مدح تأكد المدح لكونه مدحا على مدح مع الاشعار بانه لم يجد فيه شيئا من صفة الدم حتى يعينها فاضطر الى الامر الى ان يستثنى صفة
مدح مع ما فيه من نوع خلابة وهي الخديعة باللسان فيحتمل ان يكون من الضرب الاول قيل الظاهر انه من الضرب الاول فان قدر دخول السلام في
اللغو فقد اعتبر الاجمال تأكيدا والا فلم يعتبر الا جملة واحدة وذلك جار في جميع افراد الضرب الاول ولا يعتبر بذلك من الضرب الثاني الذي لا يمكن فيه سوى
اعتبار جملة واحدة للتأكيد وان كان مثله في ملاحظة جملة واحدة للتأكيد ولعله اراد بكونه من الضرب الثاني منه المماثلة فقط ويحتمل وجها آخر هذا
من كلام المص في الايضاح الا انه تصرف فيه بنوع من التعبير بالتقديم والتأخير وكلام الايضاح واما قوله تعالى لا يسمعون فيها لغوا ولا تأثيما الا قيلا
سلاما سلاما فيحتمل الوجهين واما قوله لا يسمعون فيها لغوا الا سلاما فيحتملهما ويحتمل وجها ثالثا وهو ان يكون الاستثناء من اصله متصلا لان معنى
السلام هو الدعاء بالسلامة واصل الخبر عن الدعاء بالسلامة اعتناء فكان ظاهرا من قبيل اللغو وفضول الكلام لولا ما فيه من فائدة الاكرام
فالاولان استثناء ان مثل قوله تعالى يتداعى من قريش اي في كونها استثناء منقطعا وفي اثبات صفة مدح للشيء وتعقيبها باداة الاستثناء يليها صفة مدح
اخرى لصفة ذكر اولا صفة مدح بقوله هو البدر ثم عقبها بصفة مدح اخرى بقوله بعد اداة الاستثناء انه البحر زاخرا اي ممتلئا ثم بصفة مدح اخرى بقوله بعد
اداة الاستثناء انه الصرعام ثم استدرك بصفة مدح اخرى بقوله لكنه الوبل والاستدراك في هذا الباب كالاستثناء اي في البيت وجهان آخران قيل فيه
آخر هو اسماء وهو انه لم يجد ما يهب من الاعمار ولم يلتفت الى العمر الذي هو اعز الاشياء عند الكرام حتى بقي في الدنيا مخلدا وفيه دلالة على كمال الشجاعة ونهاية
الجراءة قال الواحدي هذا المدح احسن ما مدح به ملك فمن قال هذا خبره فقد سها والقائل صاحب المصباح والاعتراض للخصم في الايضاح وقد يجاب بان
مقصود الشاعر بالذات مدح الوزير وتهنئته بالوزارة فبهذا الاعتبار يكون سكون الزمان فيه مدحه بالعرض في قول الشاعر وهو عبد الله بن عبد الله
بعض الوزراء وهو ابن سليمان الوزير لما استوزر اي دهرنا الاسعاف الانجاز في قضاء حاجة المحتاج وبعماك منصوب بفعل مضمر يفسره الظاهر والمعنى اي الدهر
انجازنا في نفوسنا من الحاجات وانجز حاجاتنا في قوم يحبهم ويكرمهم فقلت للدهر اما فيهما ما ابتدأت من النعمى واترك امرنا فان امرهم مهم والمهم مقدم ابدا
فقدم الامم اين بقاؤه بضم النون وبالباء الموحدة والياء المثناة من فوق ولا بد لي من جهلة يعني كم اتحمل الصبر على هجران الحبيب والحلم وقد بلغ السيل الحزام فلا
بد لي ان اخلع ثوب الحلم واودعه عند خليل واتلبس بثوب جهله في طلب وصاله وتحصيله فمن لي اي من يكفل لي بحل اي بخليل لان اودع عنده حلمي واخفه عنده وديعة
حتى استرده بعد حصول المطلوب ولكن اين الخليل للمؤمن فانه ادمج في العزل اي الشعر الفخر بكونه حليما حيث كان من ذلك اي من الفخر بكونه حليما بالاستفهام اي الاستعلام
عن وجود خليل يصلح لايداعه حلمه وضمن الفخر بذلك اي بكونه حليما السكون عن الزمان لتغير حال الاخوان والخلان وانتقالهم من الامانة الى الخيانة حيث اخرج
الاستفهام عما وضع له لخروج الانكار منه على انه ذهب الوفاء والمروة والسوء من الاخوان وانصفوا الخفاء والدناءة ولم يبق فيهم من يصلح لهذا الشأن اي لايداع الحلم اياه
وقد نبه بذلك اي بالاستفهام للانكار على انه لم يعزم على مفارقة حلمه ابدا لكن لما لم يكن له بد من جهله في وصال المحبوب وكان مريدا لوصله الموقوف على الجهل المنافي للحلم
عزم على انه ان وجد خليلا يصلح لايداعه حلمه اودعه اياه ونبه ايضا على انه في حالة الاضطراب بعد الامرين الاسمين عنده لا الى هؤلاء ولا الى هؤلاء ويسمى يحتمل
الضدين كالمدح والذم والشكر والشكاية والدعاء له والدعاء عليه حاط لي عمرو وقالت عينه سواء تمامه فليت شعري اليس يدري امدح ام هجا ويفارقه اي المتشابهات
تفارق التوجيه وتفارق التوجيه الابهام ايضا بهذا الاعتبار ولهذا قال السكاكي واكثر متشابهات القرآن من قبيل الابهام والتورية اي من المعنوي الهزل وهو ان يذكر
الشيء على سبيل اللعب والمطايبة بحسب الظاهر والغرض امر صحيح بحسب الحقيقة قال في الايضاح وترجمته يعني من تفسيره وقوله فقل عد عن ذا اي تجاوز عن المفاخرة كالتوبيخ في قول الخارجية

هي ليلى بنت طريف بن ابي اخاها وكان قبله يزيد لكنها تجاهلت الى التجاهل هنا دل على انها وليت تجلت الارض وما عليها تغيرت عن حالها وذهبت بصارتها تفجعا عليه
فوبخت شجر هذا الموضع قائلة لك مورق كانك لم تجزع او على انها اذ تستخيم شأن المصيبة وتجاوز الحد المعهود في المصائب حتى تجزع لها كل شجر ومورقا يكذب كون هذا الشجر مورقا
مع شدة جزعه وفرط حزنه كانها قالت كيف تورق مع شدة جزعك وفرط حزنك ويقرب من هذا البيت قول الشاعر في الفارسية آخر اي روز چرا همچو شب تيره نه مكرر ازمردن
آن سرو روان بي خبري وما ادري وسوف احال ادري احال بكسر الهمزة اي اظن على لغة من يكسر حروف المضارعة في الصحاح الكسر افصح من الفتح والفتح لغة بني اسد
خاصة وهو القياس وكالتعريض في قوله وانا واياكم لعلى هدى او في ضلال مبين في هذا التعريض بالايهام فائدة جليلة هي التحريض والحث على التفكر في حال
انفسهم وحال النبي عم والمؤمنين بان يفكروا فيما هم عليه من غارات بعضهم على بعض وسبي ذراريهم واستباحة اموالهم وقطع ارحامهم واتيان الفروج المحرمة وقتل الانفس
التي حرم الله قتلها وشرب الخمر الذي يذهب العقول ومحل ارتكاب الفواحش وفيما النبي والمؤمنون عليه من صلة الارحام واجتناب الاثام والامر بالمعروف والنهي عن
المنكر واطعام المسكين وبر الوالدين والمواظبة على عبادة الله فيعرفوا ان النبي عم والمسلمين على الهدى وانهم على الضلال فيبعثهم ذلك على الاسلام
ولولا الايهام لما كان مقربا لهم على التفكر بل داعيا الى ان يلبسوا جلد النمر فقوله ابرمت ايضا من هذا القبيل حيث وقع في كلام الغير بمعنى املكتك بالاتيان مرارا
وقد حمله على ابرام الوداد اي اتكاله واما قول الشاعر قبل هذه الابيات لابي العلاء المعري في ذم اخوان زمانه الواو في واخوان بمعنى رب اي رب اخوان
حسبتهم دروعا اي كالدروع في كونهم اسباب الوقاية لي فكانوا دروعا واسباب الوقاية لكن لاعدائي وخليتهم سهاما صائبات اي كالسهام الصائبات في
الاستقامة والدفع عني فكانوا سهاما لكن في فؤادي في تحدرها اي في حركاتها وسهولة السحابة اي سيلانها يقال السحب المطر والدمع اي سال نحو قول الحريري في المقامة الرابعة
والاربعين وهي اللغزية وتسمى الشنوية واللحنية ايضا والواو في ودي اي رب اي رب ذي ذمام وقت ذمته بالعهد اسنادا مجازيا ولا ذمام له اي لا اثار له قليلا ماؤها في مذهب
العرب اي في مسلكهم اي ماله في البدو والاثار وكقول ابي العلاء في قصيدة مستهلها تحية كسرى في نساء وتبع لربعك لا ارضى تحية اربع كسرى ملك العجم وهو تعريب خسرو
وتبع ملك اليمن وكان ملكا صالحا وهو اول من كسا بيت الله بالانطاع يخاطب حبيبته بان منزلك عندي مقيض اي احيي ربعك بتحية الملوك كسرى وتبع ولا ارضى له
ما يعتاده المحبون من تحية اربع جمع ربع اي ربعك عندي اعلى قدرا من ان ارضى له تحية سائر الرباع مطايا يعني مدد المنى القدر يقال منى له المنى اي قدر له المقدر
ومنازل عنها اي لم يصبها والمعنى استقصى وجد هذه المطايا منازل الاحباب وقد زل عنها المنى اي لم يصب الحدثان المنازل يعني وصلت المطايا الى هذه المنازل
وهي معمورة لم تعف رسومها كان الحوادث زلت عنها واخطأتها فلم يغيرها ثم مال ولكن المنى الذي زل عن المنازل فلم يغنها ليس بمقلع عني اي ان الحوادث لا تزال
تصيبني حتى لا يبقى في بقية وقيل المعنى ان هذه المطايا لما وصلت الى منازل احبابه التي كان قاصدا اليها ذهب عنها الاعياء والكلال لانها اقامت بها وهو لما وصل
اليها لم يرد رؤيتها الا تذكرا وتبجحا وفيه وجه آخر وهو انها بعثت فيها بقية زل عنها القدر فلم يبقها وانكبها الدخول وقيل ان تأثير منازل الطريق فيه ابلغ من تأثيرها
في المطايا فاقبل عليها يخاطبها ويقول انها وان اطالت وجدكن فقد نجوتن منها بخشاشة الارماق ولم يأت عليكن قدر الله فيها والقدر الذي اخطأكن فيها
لا يكاد يفارقني رؤياي على ما بقي من رمقي وهذا المعنى اظهر كذا في حواشي السقط كقول الحريري في المقامة الحادية والعشرين وهي الرازية في قصيدة اولها
لعمرك ما يغني المغاني ولا الغنى اذا سكن المثرى وثوى به فخذ في مراضي الله بالمال راضيا بما يعتني من اجره وثوابه وبادر به صرف الزمان فانه بمخلبه الاشفى
يقول ونابه ولا تأمن الدهر الخؤون ومكره فكم خامل اخفى عليه ونابه وعاص هو النفس الذي ما اطاعه اخو ضلة الا سوى من عقابه وحافظ على تقوى
الاله وخوفه لينجو مما يبقى من عقابه ولا تلك البيت وبعده وان قصارى مسكن الحي حفرة ستنزلها منزلا عن قبابه فواها لعبد ساءه سوء فعله وابدى
التلاق قبل اغلاق بابه وفي البيتين ايضا تجنيس مرفو لعمرك كلمة قسم والمغاني المنازل والمثرى صاحب المال الكثير والثرى التراب وثوى به اي اقام به بعد الدفن
وبادر اي سابق رجوعك عن الذنب صرف الزمان بقلبه وتصرفه في الناس قبل ان لا تقدر والمخلب للاسد بمنزلة الظفر للنسر والاشفى المعوج عنه فصل عن غيره
استعير للموت يقول اي يهلك ونابه اعظم اسنانه وكم للتكثير والخامل المطرح المعطي الذكر والنابه الرفيع الذكر اخفى عليه اي افسده واهلكه سوى سقط
والعقاب جمع عقبة وهي الطريق في الجبل ولا تلك اي لا تعرض ولا تفعل بقاصي مائل المزن السحاب حال مصابه اي وقت وقعه على الارض من صاب المطر نزل ومثل لعينك الحمام

وسوالمدت شالا لعسك لاقاوك وروعه ملقاه اى فزعه لعانه وطلع صاله اى حل مداده مرح وطيو والعاصف كلا حل شخ مرسته للموت واما كلما
معجب بيلان كامر مدارك مريوه التوه حل ان تعلق جاب العلان ع بعلم العدو علمه من عصان الكتب بعنى كتاب الملخص تشاح وقال اى قوله وكاعض
باسم للمزون شتا وان يحب الظاهر للعاس المرفوض صالم بعد المركب بعد مرح عنه مزالنعم وعواص جمع عاصيه مرعصا ماضره ما سيب وحل العصا ٥
اى عاصه لاعدا بهم لاصد قائم كلمظ بصر وكلل اج اوان بلة اسلة اسقارا با ٥ الحرف المسح علمه لما اى اول كلمظ بصر وبكل اوان وسط كلمظ بصر
وفرق اوغ اذخ كلمظ ضرب وصلب اما اى كلا ول مخوذ قول الحوى ف العاما السا وسجر دمى الملوه كى اى بيت الدى اكن قد واستر لدى
مس اى شد ما الظلم وواتق طامس لك واثر لاسى قد اثر مهتدى به مخوذ مرتون عنه ونا ون عنه وكقول بعضهم الرا با اسراف العلما
اما اى كلا ول مخوذ بل لكل مى ملخ الدى وكقولهم بعضهم دب وضى لكون غرد مى الرضى الحسن الوجه غرد مى ف الطلق عاليا وقول الحوى با لعا
الراعه ذى الدساطه لاعطى زنا مى مخوذ مى العا مهاملاك الاصر دسوعيا ل عن كلا عتاد والطاعه وى كلا حل صيل السفر الدى لكون ف
راسه عتاد وه والمنع لاطلع مخوذ مى اى بعض عبدك وبعض مخلوع وى تعال اخوزه اى بعضه اوف كلا خرفا نا با جا، م اوس كلا من وه قول الحوى
حل لما فا ت سى بلان بلاف اوالما ك مى العصابه شان اى حل لما فا ت من بلان كا جه مدارك وحل لسا ك مى الصيا ه اى مخ مخى العشق شان وكقولهم
استعد راتنا وامن روعاتنا ومنه قول بعضهم رحم الله امرا، امسك ما بين فكيه واطلق ما بين رحم الله امرا امسك عن قول الباطل وخاض فا له
كقوله اى قول العاصى وكقولهم عرك عرك الاصل انه ما كنت على الى معاده ومنه قولهم عرم والما م والسماح فا ما عت الغرق وكحى الغرق وقولهم على رغمى اعنه
نصر نا لك فا ذا تتى وا تتى وا تتى وقولهم كل شهوت اليه فرا ن ولد به ز نا ن والمجالس اصلا ها اصفا ها والنشب النشب وقول الوطواط رب ب
غنج غنج سرته سرته نجا، منجا، بعد بعد عشر به عشرته وقول الصاحب عبا د قدوم قدوم قدوم قدوم وقولهم علة علة علة علة علمه وقد
وقول الماءون بين تمن عن ومن عين عن عن وقول الشاعر يا غلى لب ملت ايتا ايه تغلما فعلما ما لى تا لى المستقره مدرس بغدا د
شا ما المستقره با من الحلفا، العباسه وحل لفاضل الهند ملت معجمات لسان وكحو ذلك وسوالوزم معنى شد الشهوى والرمس الصبوح
والمرسه الصبر يقال امر الشئ اذا امر والمر الغليظ من الغمار والرمح الداسه وعرن السهم لما اعوج من الرمه لسان حصاه كقول حلفت لها حل و
تما ان صرون له اما طما حل اللحى شا جيا وقد وقعت معما ما ال ف صدر الحق الثالث ف تلا رصا وا نى الرعه زله الست العلم
واعتراصا صالمعاج فما الزلال الحر احترع السماك من غنى صا لا ترى البوعا الصدر واعتراضا فا ما خمسه كا ول ان لكون احدى الكلمتى ف صدر المصرا ع
كلا ول وكلا خرى ف آخر المصراع الثانى كحو مسهر ف علمه وحلمه ورصن وعمد حسنه ومساس اساس النفعى، مرهوا ى الهم بلطم وجه السبك الثانى
ان لكون لا ول بعينها ف صدر المصراع كلا ول وكلا خرى ف آخر المصراع الثانى كحو علمه حسنه وحلمه ورصن وعمد حسنه ومساس اساسهم قول العمرين عتبه
وقول ا ى تمام ولم يحفظ صنا ع المجد مثل من لا يا مم ولم يمن كلا ما ل الصنا ع الثالث ان لكون احدها ف آخر المصراع الاول وكلا خرى ف آخر المصراع الثانى كحو
ف علمه وحلمه حسنه ورصن وعمد حسنه ومساس اساس ولم يمن كلا ما ل الصنا ع الثالث ان لكون احدها ف آخر المصراع الاول وكلا خرى ف آخر المصراع الثانى كحو
ف علمه وحلمه حسنه ورصن وعمد حسنه ومساس اساسهم قول الحاسى والاكمل الاوحد شاعه فلسلا فا ف مافوق تلسلا الحاسى ان لكون احدها
ف صدر المصراع الثانى وكلا خرى ف آخر كحو ف علمه وحلمه ورصن وعمد حسنه مسهر ومنه الحاسى لم يوجد له نظم ولذا اسهل الملم وعلمه شار ما كقولهم
با نه سوان اللطى لاكس الكلام ولكن نحو اعت وقطع الكرين ف آخر الست قد يجا با نه لوكان حشو للمصراع كلا ول صدا ان لمنه له لكان حشو اللغو
الثانى اقتصدان با نسه اليه والاداه ف مستهم بع الما مز استهم الناس بكذا وبدجا، استهم عمع وضح وطهر مصر كاستام ستة عشر اى على
ما اقتاح الملم اما عا اصا والسماك ذى عشر وان حاصا من حرس البعض خمسة اى قول حميرى حداه العمير بكسر العاء وسكون الدال وتشديد التحتيه الرجل الشجاع
والاكرم الحماه وبى الشخص اى حول الحوى ف العاما الثانيه ولا رعت وحى البصره فقد ها ما شهرين ودسا وجران نا دوا ف للعاف الغضه با
للبصره

وسنح لا شات ف عدوها اى قول العاصى كا رصا ح وكرمنى للعقيلى قول ما قدم قد طال معا حى بكم من عفر نيوا لرواح الرواح قول الحوى اى
ف للعاما را بعه والعشرين وى العطعيه منسوبه لما العطعه وى اسم محل اسقول مخ حله جا ت ف ح وما ت الحليمى من تصنيف مطلوا با ب السين عا ذا فراخ بكسف
اجع بى الراح والراح لعدوى الراحل الحى ولا خرى راحه الكف قوله اى قول الحوى ف العاما الثانيه ولا رعت للمضلع با لشين العدوى علمه النا سقى
والحض للعاف اعتضا را لعاطا وحسين عبا را با ٥ والحض العاف وطا كا لا سره وحل وكم من قا رئ فما وقا را فراخ المجنون والحنان العاصى الذى
ترا ما لقرآن وقا را ى مطلم للصفا ٥ قا لا ول من للضرا خ مخوذ من سحر الليل والتا نح اخر با لحنان لا نه اطم ما فا اوغر وكل وسوسا يا ت من كلا ٥
ان العاقه عند الخليل مرز اخوف ف الست لى اول ساكى فكله ملة مع لحركه التى حل ه كل الساكى وروى لحمزه انها ان المتحرك الذى حل وكل الساكن
سوا ول العاقه وعند بعضهم سوالست ف قول من للعقيلى واما ارله الساكى با لاضحاع الحا عبا رته هكذا ومن زحرات الحسن كلا ضاع وسوس السبك كا لتوا ع
ف السعر كقولنا حصل الباطل والعاصم والعاصم وسكن الحاصد والنا مت عدل عن كلام الحوى ف للعاما العاقه وقول الدماميه من قوله واوون الباطل والعاصم
ورئ لما الحاسد والنا مت عاقدت كلا ضا عن الحق والكا م واوون من عنز مختلطه والباطل مز المال ما لا صوت فحل الحليل وكلا لذ والنز والغنم والعاصم كلام مثل
الدرب والغضه اولا لكون لكل كلا مى لعدوى الرسى مقابل من كلا نزى مخوذ اما اعطنا ك الكوثر فحل لوكل وكلا خرفل عن الشارح حاشه ف توجيهه ان الحوى
ما لعا قله ان لكون عتد ر الكلا ست ف الرتبه الثانيه على عطف عتد ر على الرتبه كلا ول كموصوف وصفه كقولك ٢ سير حر نوعه واكوا مع فوعه وفعل مع فاعل ومعطوف
ف حصل الباطل والعاصم الى غرذ كل على الما سد مز كلا ضله وليس لحال ف قوله ٢ اما اعطنا ك الكوثر وصا حتها كذ لك نقال اى كلا مرلها عبا رته هكذا الكلا
المسجوع مخ الى اربع مرا لكلا ت الا ربع مرا لاصحا ر مفرد ات كلا قاط واصحا را لثالث فحل لون لا عكسه وكون كل واحد مخ العصر مس للسجوع عنه والع على عضع
والصلق على حرام مرا لكوا ٥ الا طمه وحا، ولا سما الا را له وحقا، له لا ول من مرد العصور وكر ور الدهور ولا بن محمد كلا مرد وعقا، الرسم الصحيح
اما قصر فقال ابن كلا ثره والصحيح اما قصره وسوا لفضل حنا من الفاظ دلله وكلما كا نت اقل كلا ست احسن لغز النواصل للسجوع مز جمع السامع والما طول وسوصلح
والعصر لعوسلطا من الطويل كلا ن للغز اصبح بالقاط دلله غرموا طا، الصحيح نه كلا ف الطويل واحسن العصر فا كان مخ لعطى نحو والمرسلات عرفا فالعاصفات
عصفا ومنه ما كون مز بلله الى العشر اكثر فحس لفظا كحوله تع واذا القوا الناس صا رحه م ترغنا فا منه انه لنوس كفور و اذا اذقنا، نعما، بعد ضرا ٥
وبرا لحسنا ستغ انه لغرح فخور فا لاول اقصر عشر والثانيه بلث عشر وكذا اولا لا لعقد با م رسول كريم كلا ن الصحيح انه صلة صدر الحام وصل لان الصحيح انه
نعا سكلف السر وانزت سدوى اى حارت انزو وعنى وقا عى مه بندى كما ف عند وغرا موالمه والنمد والنمد الى العلل الدى لا ما دو عا لم قول الحوى
اى ف للعاما كلا ول وى الصفا نه اعدد للعاما اخذ با لعدد للسرعه وحكى للسجوى عن بعض اسل العلم اعدد الراس بعضهن ان اذ كر من كل عا م واحد
والعفو الكرالدى بلى ركوه والعارت اخ الظهر والاعزاز الوجه والما ت اعدد للغزه الغزلا ن مراب كلا قوا ن جمع ور طوحت بالى رس طواح الرس عواد ٥
المبعد وصعا، بعضهم عوسه كس صاح مخ عورته بلى مز بلاه الروح مخوذ من الكوره اما م للسجع مخوذ من الذا، وما م رحم قا طع وسهلا بعضهم
المصدر اى اسهل عيلا وارض على للسق اى شعله عرض واعلى اى اصبر كن حبرا جميلا وبيع المربع الما فق وليس عرض والاحسن معا لسجع البيت
للعاف المنا زل جمع من عشت بالمكان اقمت به السعه موسعه ان موضع كثير الخير والما، وبلد رخصان الدسا كنه كلا له وسعد سر عد وعوطه وعش الما ٥
ان لكون السجع للعطه واصح ف للصرا عن نقل العلامه الخيرا دى ف شرح المفتاح عن ابن كلا ثران لكون السجع لعظ واحد وسطا وما قه مكان الشاذ ٥
حل نوله وسطا على المصراع كحوله ا ى ما م بنى كان كلا من شرا با لشرب ما كرم الطاعن ما لما، العفاء اى السا ملت للربع موض من ربع الما ٥ ربع الحب للسده صفه
السوف وصفه بالجوه والسخاء والا كون لك السا بقه خاصه عا كى نه وسوا نزل الدرجات وانيها والا كاد ستعل الا با دوا او لا من بعد ما
الما شه على ما من ف نوع القوا ل الما شا والسماك ف عام الفتوا بعضهم والمرا ما الروى للخوف لا خوف وقوف الغا فه الا ما كان سوسا او ولا من السوس او كان وى

سمي به لنصبي وقتل لدامة وكانه قال لاستقبل وذلك لسبب لا اعلم وقوله سام العنق ان سعدت سكان الفرس قتل ذلك السبب للفرس والسيف للفرس وطلما على المقتول حيث يعنيه الصمصام بالكرك في الصحاح الصمصام والصمصامة السيف الصارم الذي لا ينثني والصمصام اسم سيف عمرو بن معدي كرب ينثني طلبا بها مقال تبا السيف دام بعمل غرة الفرس والطيا ما يحيط العصم وسمي طرة والهامة وسمي طرة الفرس الى ما يعلق على كاهل انسان وفي الحديث من علق عمه طلا ام اسه ومقال سمي طرة وكلب اسم قبيلة ودارم اسم رجل فالاول كقول الحارثي ان في الهامة الهامة المعروفة بالطولة بعد انسا وقوله فاصطرت لؤلؤا من نرجس ونسقت وقوله او عطف على العطف بالرد وقول الحارثي وقع الكلوح اي في الهامة الناسعة والعلث وسمي الصمارة وفي شرح المعلقات اللكع العبد واللئيم وفي لطيف هذا الضرب لها وما تقاسمه قول الحجاج حين سمع عبد الملك بن مروان بابا من ابواب المسجد الذي كان قصي بالبيت سمي الحجاج بن يوسف بابا الى هامته فجاءت صاعقة فاحرقت الباب فقال عبد الملك مطر لا يكن فضي عليه فبلغ ذلك الحجاج فكتب اليه بلغني كذا وكذا فلم سمي اسم المؤمنين ان ذلك يعقل منه وما مثلي ومثله الا كما قال لآخر او قرما قرما ما معقل من لصد مما لم يستقل من فرقا وقف عبد الملك على كلمة يهدي عنه وهذا معنى عربي يستنبط الحجاج من القرآن الكريم وناسبه في بطانة الفكر ان يكون عنى اسعد له لا يحل له ولا عزوله على غاية كان من الفضل للعدو دين اما نفي السبع على انه من شؤم الغراب كقول عبد القاهر من الظاهر البيت حسنه قول مثله شيئا كقول بعضهم كانه طلبه الحجاج في الصحاح سوق الهامة العشر اي سعد مارت كانت ما لكسر ما قبلها والنون زائدة والتشبيه الشاك والمسك نوع من المسك والصحيح ذو اله والمجهل الصحاح دون المنزل اي عش على الفرض جمع اهد وهي للعدو وقوله اسود نبه على ان قوله ان الكرام اذا من شؤم اذا سهلوا اي صاروا اذا سهل العشر اي عشا اي هو الحارثي نا للعام الرابعة والعلث وسمي الزبد من الفصيل مطلوما طلا له حمل مثلي بياح لكما سنوح الكرش للحاجع وسمل نا شرعه كادعا واع الكلفط لا استطاع واما قوله الكرش كقول ان فرد ملت لما اطلعت عنا له الوضاء جمع الوضيء من ما ارسنح الحارثي وقد اربع لغات فتح الواو وكسرها وضمها وأجنه بالجيم والعصل الطوي وروضة اس معمول لطلب والمن نا عذاب للنزلة وتوقا امر والنون للتاكيد والستاع قوله اعدا ان معقول القول كقول الشاعر كما عاس بعوس يطاعن للكاعب واللعاسيم كيد الرجل كيدا اذا وضعت كيح والعين والعلث خان بدل واذى نا ماسا للالف والسر المرتع وقوله ان الكرام اذا الستاء عام ومعقوله ان الكرام اذا اسهلوا ذكروا من كان مالغم من النزل الحس والمعنى لغم كانوا نزولا بي صوك للوضيع اي العدو سارون والعوالي الرماح جمع عالية والسوابق الخيل والمسدين للضيين اشارة قوله وكانوا جرون الرماح بها كقول الشاعر الخ اي اعطى لفظ القاله والمعنى الجاعة عصفت معقل اذا مدا سيم بدل جبران وهذا مثال للنثر الذي نظم من القرآن وهو كان ما الناس نجد امة مثال للنثر الذي نظم من الحديث ابن السبيل ان يكون للسبيل الشان اي الطريق كما ولي من مكة ربيع وسمي قوله عم الخيال سر والخوام سر وسمها امورا مشتبها وقوله وازمد اذا الكلمة الثانية وسمي قوله ازمد بدل الوتا كقول وقوله ودع ما لبس يعنيك لما الكلمة الثالثة وسمي قوله عم من حسن اسلام المرء تركه مالا يعنيه وقوله واعلى منه اي الكلم الرابعة وسمي قوله عم اما كان عمال ما لسنات على اضاع حال ما لخط اي صدق ما لخط تعلقه من حسن التقسيم كما على اضاع التوهم الضمير في اضاع للحلس نفي نا حال نا سنات سني وسمان مفهوم بعض كان لعا ما يعقل المراد نظر العلوب ما لخاء المعجمة من الخواط والوقع ما لسين المهملة وراع والراع الدليل وسمي لصوص كان ثبت ما لدال وعوض سمي حلق رودت والوجبة الظلام وللحدر الهودج وللراد ما طرا النور المرجع ضفا الكواكب وكما علام جمع علم وسمي راء الضاع نومه والمعنى فما ما جرام اي ما ثبر الملك والحال ان الهوى قد صوم اي اد اطوا عهدها اي اد كنا طرا ما سجاح والحال ان ملك الظرف وقع ساكه ودت علنا السمي للحتى والحال ان البدر راع ذليلا ما سان سنه ما لسمي للحتى الخاسر لا ولكل الملك طلق نجا ما لصبح نفا ا ال ضوء لك السمي طلع الليل ما لصبح والطوى لمعه لك السمي من السماء المرجع اي كواكبها فواه ما ادري از من الحال العاسر من لطلام ما ام بر سادس ري الحسنة للام طلعت نا طلع الحال ام كان نا الرك نوضح ضوء ذات السمي الحتى غ صوبها وارسعت ما صوب

جو السماء دعائية والنار عطف على الرضا، ويجوز عطفا على عامر وكما قال نا المحضر لكون ازن مراعيها وما قال ان قوله لطلوعه على حذف المضاف اي النار رابع للطلي فتصف لاقاحه اليه وكذا كونه مع الرضا صفة لعير وعلى حذف للوصل اي الكائن مع الرضا، وسمي ان السوس سمي ام ام لان سمي معد اليعمر جاله حساس من عرس من وصل السباع كذا وكر للداء نا يجي كما مال ونا شرح المعلقات لحارثي السوس اي ما لمي للادرة العلي كما ساس وسوس ان قال لما سوس بسبب الحاله الجساس كما موم من زمان اي من قتله والعاله حافوق ما ضمن محدد الى ارض جاءه وان ما وراءه كم وسمي الحاردة والانا والنسمة الجاعلي حاضة السوس واذن بالم اشارت معقل لعمرك لواصحى نا لرشد لما ضيم سعد وسوجار لا يتاح وكلي اصبحي نا ذارعوة من معد فتا الذي بعد على شاة منها اي سمي لكمت وحساس شتى سمل اصدائي اسكم من مدا، مدا سبب الى علق نفلة وكم نسلان كلا اي كل لكل السوس لمعقل اي القلة دون علمان الفاده والحاظ اي دراه العاده والسال والعرج والعوسج والبهي كما نوح الشوك كقول الحارثي اي نا لهامة السالمة والعيرس وسمي الوبره يروى عن عمر رضي الله عنه انه قال افضرت ذات لمة من دار الرشد واما اسكوعلة ثم عذوله قال ما اصحى كنت سلطت علة نا بعة قال ما سمه ساورت واسي الصعلة الحاد الرفعة الرضي مع الرقشا، وسمي الحمة الحي فما لحظ سواد وما سمي ما نافع ما نع واحوال معقوله اي احوال نسله اخوان معقوله الخ على ابنه يوسف عليها السلام اما الحارثي لا المطل للشرق من اطل علة اشرف وقتل للسقعا اتبع اي الدر وعمر سلة ولذا ال الضمرة لها والعصا ما نصب على التمر بيم بطاف اللوم لا يوضع ان سوء الفعلة اشدا سنادا، فطرف اللوم من هذا الطارء الفاوز ولو سلكه من ما مام طوف للكارم صلا لم سلك طريق الكرم ملكت بعدي ما لكس وسوصوت كما نفى سمي جلي لان من نا رئيس يعلي ولا ترى من ترى العلى كمه وطلال مع جمل وفي بعضهم نا هذا البيت ربوه الفاضل العلامة والحلحالي قال العلامة دم اي للصمر وغن عاسد البيت الحاله لسلامة اغن عاسك سمي ذكرى حبيب وعقول لاقه من عدم الناس كان وقف وكاسوف وبكى وسلسكى وقف كالبيت والعقول نا نصب سعد اللفظ سهل السكك ثم اسقى له مثل دكن نا النصف الثاني بل اد نا نعمان فلعله نا لقاط غربه فاي كاول كلاف صد الحاله كانه لا عاوت سي تسمي الحاله كلمح اي وسع واتر واركبه والم بالكسر الحزن وناصبوه ونصب وعبر النصب وليل الناسي اي الحاد احوال طلي الكوكب كما عن طول الليل ووصف الهم بالنصب مجازا لان النصب لصاحب الهم فمن هذا الستين عدد اللفظ وسهل السكر وساسي للحاء نا مالكي واي وسمي نا ارض مطلع تقبيل لا ان الطلب ع با كما نورا ولي عشر صي قارب العصد قوله ما تسلمه للمدام اي لنا قوله وما نافه وللمدام للجوع عمر سلي ما سهل للمام اي نا مثل ان لا عرف قدرى وفي العزل اي نا وصف العشر والعشيه وعبر النسب وكل ما نفه ذكر العشق وعمال النساء خاصه سمي سبا وغزلا عروه الى ما ره فا سمي عجز الحاره كقول الشاعر عروه الثاني واضح الشعر استب ويجوز ان راده ما بين نا الشق كالكمال الذي بعده العين ووصف الحجر بالبرد في قوله الحاره الذي ما لحزان نا لكمد وروى ايضا وعلل ما لمي للعقم ما نه بعض ما المدلس بعضه لي نعمه لي وجلس نه استراح ايضي للوصل ما وارعنه كما ايضا وكان ولست شعري ما الذي الله كبعظم للعقم وامر بعده وبعضي يكون كالعذاء خاسبا للمقصوص راعه بن سعد الله الراعه في الوف مطلوعا الراعه بن ان معضي بعض كلمي الكلام لاجعله لكون ارسداء كلامه والا عيا اتاه وراعه التخلص وفي ان مدح الشاعر اغراء ما عده بين السط امام للدح من بسط اوجزا وادب لا يخرق كل من العقول ما وله والاه بسهام اوسعه اوبله وسعه لسل نا اشعار المتقدمين فيه فعل زعموا ان العدل علوم حسنا كان وكلي للحوا جماعا على ما عرم وقد لجح نا المتاخرون لما قدس للحسن والدلاله على براعه الشاعر وكما كان لعقدان وراعه المطلب وسمي حسن للطلب لا فضا ومعناه كون الخاط الطلب نا عبره سطر للدوح كقول ابن الصلب

الذكر حاضة ام قد كنا ع صاوك ان يشكل لها، لغا الذي علك لان نوما كما جزء نوعه الشا، وباعه للقطع وسمي حسن للحاله اضاحك على الليل لا بهم كلاسه اوعظاه اورساله ناحسن غايه كما لا قوا سع ن كما سامع طلجهد نا نصحا وعلاه وتا وانا نوتا وتوالها مع بعضها المعنى نام نوون الساح ما نتها، الكلام كما قال المتنبي وشرف له انصاف ساكنا وشرف الناس اد سواك انسانا فذكر ما سقى نوتر كل ما مدح به محمد وجعله انه دليل الكلام وابن للشعف سوق الى اوراه

وقول اى الزمخ الساوى ومن ظلا مزوكم من استسام وعلى مضحك والفعل مكى وكقول اى تمام اها المرا والكعب كيب البحر ناص اى ما
حد السيف الحداى الحاجزين للجد واللعب والصناع جمع صنيع من السيف الوشى والمراد بسوء الصحابة كيت السيم وبالعب والشك والريب يعلم
للجهل ان هذه لا يفرق فى وقت الوقت فحذا فاضل بليت للصنع وبرهة فى تقدم فاذا زال الشاعر وكل البرهة تقول السنة لما يمنع ان اختيار السنة احسن
من اختيار النجيبى والاعمى وعلى اولى من كاعما وعلى طويل لان فى هذا السيف وصفاره الحداد الصارمى ما صرصد وصدق وبى ما موكلاه وما سول
السوت البعض للصقوله ازاله الشك والريبه وكشف العلق والتره وطائفة السنن لانى لا ادريان السوء وفى هذا رجوع كلا مسماع الى مول اصل
النجوم وصف على العمال ما يوصل والا فانا لعكس اى لذا لم يكن صلام الظرمن استقى الغض واصلت من صدكاصفا، الى صد الكلال والقصور وبا
تم الكلام الى ساه كاعما فى وسنان لا صمال بوله يا قوس اسم من ضرب وقتل اسم بلد واصلت فى فاعل لعدت فعل فاعله الترى وباشت للفعل بنا،
على ان من اسد يوشيه واما عاتا وبلا السرى مراولته كاصحاب الشاحج وبشت كاول الى النوم وصل فاعله الابابل، الكلام السابق والسرى
نصب على الظرف سقدون اى سرعت كالبارق السرى وفى فصل للهبره وموى فاعل يقول اى يقول لى موى وصبى بضجرين مزكرن كاسفار والمال ان
مزاول السرة الليل وصاس للظبا باد ازرت فنا وتقصص مزحوا انس وتطلب طلع الشمس لان تقصدكم لكن سيرك تعلت اردعوا وسهموا ان القصد بكم
وسيرى سهم مطلع الجوع والكرم واصل المخلص اوقع فى ست الحد وما وقع فى بلة اصابت قول اى بولس واجلست على للدام وشرها
ما جعل حد مكلا فى الناس واذا رعت عن الغواية فلكى حد وكان الشرع للناس واذا اردت شدة كوم من فى مدهم فاصدعنى
العاس وفى سن سامر اصلاح تام فى خلب فلق الفلق للحس والجم الغفير ومم الذين اذ كروا الاسلام والحاصلة السوء، على اربع طبقات
الجاعلون كامرئ القيس وطرفة وزهير والمخضرمون الذين ادركوا الجاهلية وكاسلام كحسان ولبيد والمتقدمون من اصل كاسلام كالفرزدق
وجرير وذى الرمة وسؤلة بكلام ستشهد بكلامهم فى اللغة والمحدثون من اصل كاسلام الذين نشا واحد العصر كاول من كالمسلمى
كابكر والبحترى وابى الطيب ولا استشهاد بكلامهم الا لوجه الذين ذكروا وسوان كحمل ما سقوله على ما رووه مالم يكن ساس ما يخطئه صدع
بصفا دنا وفى العجاج ما يخطئه لذا قطع طرف لذا قال ابن كل نزاع وقال بعد ما اوقع للسال المذكور وصروفه به واذكر عادنا اذ راسيع
واسحق ويعقوب اولى كلا يبدل وكلا بعد ارا با اختصام مخالصه وكرى الوادى انهم عند مالك الاصطفى كل ضيا رواد كراسعد والبيع ذا الكفل
كل من كل ضيا رعدا ذكر وان للصفى طس مآب صفات عدن سعة لهم كل واب الاولى الى ما ذكر قتل سذا فانه ذكر من ذكرس كل نبيا، وان اراد
ان تذكر عيبا ما العرض وسوذكر للخير واصلا فعال سذا وكرم قال وان للصفى لحسن مآب لهم الا ام ذكر اصل للخير وان كل ان سعته ذكر اصل النار
قال سذا وان للطاغين لشر مآب فذكر من فصل للطاب الذى سواطئت سوقا من التخلص ولكن كان سع العكس ان كان لحسن الاستماع والسمع ذو
مكون جزاما وسع نما سبح من التصر كالطعام الذى تناول بعد كالطعم الذى واذا طرب الى ذوابها وحدا بها غنا للحسن وذا بالكمال
لكونا من لصعه لم وكل كسفصل جملة المط فى الغاك والوعاء الذى ضمنه البرق والوصا با غاية آل عمران والوعد والوعيد الذى فى غاية
لا مام وصلة الى غرد كل من كالتحدر والسطيم الذى فى غاية المادح والزاهى فى غاية النشا، هذا الغرما اردنا معلقة من زوائد الفوائد وتتمة
من جرائد الزائد مع ظله العدد والصناعة وكنز الطلب والرائد فى الصناعة وبحر ابى التمام بنى على البداء والاختتام بمصلى الله جميل
على الرسول اقضل كامام بمعالم كل وصحبه معا - وبنى كامه العظام وسال السبع كالنبع ما لاح صلوا والسرج على الدوام

يوم الخميس غرة الشوال سنة ست واربعين واحدى عام

قوله بيت الهذلى روى المفضل الضبى ان ابا ذويب الهذلى رثى بنين له خمسة ماتوا فى عام واحد
اصابهم الطاعون وكانوا ممن هاجروا الى مصر ومات ابو ذويب فى زمن عثمان بن عفان رضى الله عنه
ومستهل القصيدة امن المنون وريبها يتوجع والدهر ليس بمعتب من يجزع اوحى بنى واعتقبونى حسنة
بعد الرقاد وعبرة مما تقلع فالعين بعدهم كان حداقها سملت بشوك فهى عور تدمع سبقوا هوى واعنقوا لهواهم
فتخرموا ولكل جنب مصرع ولقد حرصت بان ادافع عنهم فاذا المنية اقبلت لا تدفع واذا المنية انشبت اظفارها
الفيت كل تميمة لا تنفع وتجلدى للشامتين اريهم انى لريب الدهر لا اتضعضع حتى كانى للحوادث مروة
بصفا المشرق كل يوم تقرع والنفس راغبة اذا رغبتها واذا تردى الى قليل تقنع المنون الدهر والموت
يذكر ويؤنث معتب مرض يعتل منه على الدهر ما حدث فلم يعتبه الدهر ولم يكشف ما به اوحى اهلك
اعقبونى او رثونى ويروى رزؤ لا تقلع واما قال حداقها وان لم يكن لها الا حدقتان وهذا مما قولهم رجل ذو
مناكب وجمل عظيم المشافر ومعاجيا عا سملت فقئت هوى يريد هواى قلبت الالف ياء ثم ادغمت ياء فى ياء
مذيل وعلى هذا قول من قرأ من تبع هداى اعنقوا الله عوا وما قابلى وكنت احب ان اموت قبلهم وجعلهم كانهم هووا
الذئاب ولم يهووا واما ضربه مثلا وتخرموا اى اخذوا واحدا واحدا يقول مضوا للموت وتخرمتهم المنية وكل انسان
يموت وكل قوله ولكل جنب مصرع لانهم اراد والجنب والجهاد فهاجروا فصدعوا وملكوا وكان سواه ان تضيعوا معه
فقوله ولكل جنب مصرع مثل اى كل من له جنب لا بد له من مكان يصرع فيه وقوله لا اتضعضع اى لا اخضع ولا انقاد المروة واحد
المروة وهى حجارة بيض براقة تقدح منها النار وبها سميت المروة مروة قاله الاصمعى الصفا حجارة منبسآ والجمع الصفا
مقصور ومنهما ابهام لاحمها لهما الحرمين والمقام من المعروف من مكة واضاف صفا الى المشرف لانه فى الجانب الشرقى
قال الاصمعى قوله النفس راغبة اذا اثبت هذا ابدع بيت قالته العرب وابدعه لقول ان النفس اذا ترغب تحسب بسيطة
فى رجائها فى طلب الدنيا وارخاء عنانها وهى توخيها واما اذا وقفتها على النذر اليسير وردتها الى القليل فارضاها وترضى به
وتقف وهذا غاية الرضى بالمقسوم ونهاية التسلى عن المرتجع المسلوب ٭ من شرح التبيان

الفرق بين وتيرة الاستعانة ووتيرة الشكوى
ووتيرة الجاز المرسل ان وتيرة المرسل صارفة
عن ارادة الحقيقة فقط ووتيرة الشكوى صارفة
ووتيرة الاستعانة مبينة صارفة ٭ من شرح التبيان

قوله وما درى الخل ما قالت الخلوص من ذى علل
بين عامرين صعصعة واسمه مجاشع قالوا لو اتى
وبلغ من مجاشع انه سئل كم عدد قومك فقال
فسيح فيه اى تعوط ومعناه كوض به كلا ان شرب فضله
مسكى ما درى الذاك ٭ من شرح التبيان

٢

لامرئ القيس

اذا لم تكن ابل فمعزى كان قرون جلتها العصي
فتملأ بيتنا اقطا وسمنا وحسبك من غنى شبع وري